

المملكة العربية السعودية  
وزارة التعليم العالي  
جامعة أم القرى  
كلية اللغة العربية - قسم الدراسات العليا  
فرع اللغة

٠٠١١٩٤

# الوافي في علمي العروض والقوافي

لعبيد الله بن عبد الكافي بن عبد المجيد العبيدي ( من علماء القرن الثامن )

تحقيقاً ودراسة  
بحث مقدم لنيل درجة الماجستير  
في العروض والقافية



٣٠١٠٢٠٠٠٠٠٣٤٠٣

## الجزء الأول

إعداد الطالبة :  
صباح يحيى إبراهيم بالعامر

إشراف الدكتور :  
صالح جمال بدوي

١٤١٩ - ١٤٢٠ هـ



## ملخص البحث

الموضوع: "الوافي وعلم العروض والقوافي لعبد الله بن عبد الكافي بن عبد المجيد العبيدي (من علماء القرن الثامن)

تحقيقاً ودراسة.

والكتاب شرح لمنظومة صدر الدين محمد بن ركن الدين محمد الساوي في علمي العروض والقافية، وتناول فيها قواعد هذين العلمين بشيء من الاسهاب مما كان له أثره في أن يكون الوافي كتاباً مفصلاً في قواعد العلمين، إذ يتضمن رسداً لآراء قدامى العروضيين ومتأخريهم، مشيراً إلى ضروب خلت معظم كتب العروض المطبوعة من ذكرها مجتمعة، كما أن منهج الشارح يقوم على التفصيل وحشد الشواهد، وذكر الخلافات، وتتبع الآراء المختلفة ومناقشات العلماء لها، وذكر آرائه فيها، وأضاف للوافي تمييزاً آخر، ويتألف البحث من قسمين رئيسيين، الأول: قسم الدراسة، والثاني: قسم التحقيق، أما قسم الدراسة، فيتكون من تمهيد وفصلين، يعرض التمهيد للساوية مشيراً إلى مضمونها ومنهجها، ثم يعرض لمنظومتين هما مثالان سابقان لنظم العروض، نظر إليهما الساوي أو إلى واحدة منهما، وهما القصيدة الرامزة لضياء الدين الخزرجي، والمقصد الجليل في علم الخليل لابن الحاجب، والفصل الأول هو: "المؤلف: حياته وآثاره"، ويعرض لحياة المؤلف، مشيراً إلى اسمه، ونسبه، ومولده، ونشأته، وثقافته، ثم وفاته، ويختتم الفصل بالإشارة إلى آثاره العلمية.

والفصل الثاني هو: "الكتاب: العنوان والتوثيق" ويعرض لنسخ الكتاب المعتمد عليها في التحقيق، وهما نسختان: إحداهما من مكتبة "لاله لي" بتركيا، وقد جعلتها أصلاً، والأخرى من المكتبة الأزهرية، وقد استعنت بمخطوط كتاب "الكافي" الذي وضعه العبيدي مختصراً فيه "الوافي"، ثم يعرض لتحقيق عنوان الكتاب، فتوثيق نسبه إلى المؤلف، فسبب تأليفه، ثم مصادره، فأقسامه، فمنهج الشارح، وشواهد، فعرض لبعض مظاهر مخالفة الشارح للنظام، ثم المقارنة بين كتابي "الوافي" موضع التحقيق وكتاب "الكافي" مختصره، تحت عنوان "بين "الوافي" و"الكافي"، والمقارنة بعد ذلك بين "الوافي" وشرح متأخر عنه، هو كتاب "الحاوي في شرح قصيدة الساوي" للعيني (ت ٨٥٥هـ)، وُدِّيل قسم الدراسة بنماذج من نسختي الكتاب.

أما قسم التحقيق، فقد بذلت وسعي في العمل على إظهار الكتاب بصورة قريبة مما أراد مصنفه، متحلية جهدي بالصبر والدقة في التعامل مع النص، موثقة مادته العلمية بالرجوع إلى كتب العروض واللغة والنحو والصرف والأدب والتاريخ، معلقة على بعض المسائل ما كان ثمة حاجة إلى ذلك، متبعة ما تعارف عليه المحققون من قواعد وأصول، وذيلت ذلك بالفهارس المختلفة، وقد اعتمدت في هذا العمل على مصادر متنوعة من الكتب المطبوعة، وما تيسر لي من رسائل علمية وكتب مخطوطة.

عميد الكلية  
د. صالح جمال بدوي

المشرف على الرسالة  
د. صالح جمال بدوي

توقيع الطالبة  
صباح باعامر

# المقدمة :

الموضوع .

أهمية الكتاب .

أقسام الرسالة .

منهج التحقيق .

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمد لله فاتحة كل خير وتمام كل نعمة ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد ﷺ وعلى آله واصحابه رضوان الله عليهم . وبعد :  
فقد حظيت "القصيدة الحسنة" التي نظمها ركن الدين محمد الساوي (ت ٧٤٩هـ) في علمي العروض والقوافي بعناية العلماء ، فكان لها شروح كثيرة ، لكنها لم تحظ في عصرنا بنصيب من نشر شروحها ، ولعل كتاب "الوافي في علمي العروض والقوافي" لعبيد الله بن عبد الكافي بن عبد المجيد العبيدي (ت ٧٤٩هـ) - كما أرجح - والذي اتخذته موضوعا لرسالة الماجستير هو أول شروح الساوية تحقيقا.

وتكمن أهمية الكتاب في إحاطته بكثير من دقائق هذين العلمين وتفصيله الحديث في مباحثهما ، وإلمامه بآراء القدماء والمتأخرين من علماء العروض . كما تتضح في ذكره ضروبا خلت معظم كتب العروض من ذكرها مجتمعة لجنوحها إلى الاختصار قياسا بالكتاب موضع التحقيق ، فمنها ضروب تفرد بالقول بها الواحد والاثنان ، ومنها أخرى مستحدثة على أيدي المولدين . وهذا ما خلت منه معظم كتب العروض المطبوعة . كما يرصد الكتاب صورة لاجتهادات العروضيين وتوسعهم في تناول مباحث هذا العلم تتمثل في ذكره دوائر البحور حال زحافها ، وذكره أبياتا للتدريب والرياضة الذهنية في كل بحر . ثم إن مؤلفه فصل في ذكر أنواع الزحافات والعلل المختلفة ، وما يجوز وما لا يجوز ، وبسط القول في ما يمر به من مسائل مما أشار إليه الناظم أو لم يشر . كما تكمن أهمية الكتاب إضافة لما ذكر من أنه شرح لقصيدة مهمة ، لا زالت شروحها حبيسة المكتبات - فيما أعلم - ، في

أنه نتاج علمي لعالم ظلمته كتب التاريخ على الرغم من المكانة العلمية التي يشي مؤلفه ببلوغه إياها ، فيحسن العمل على إبراز نتاجه العلمي.

كل ذلك كان سبباً في اختياري هذا المخطوط موضوعاً لرسالة الماجستير . وقد عملت على البحث عن نسخ الكتاب ، فلم أوفق في العثور إلا على نسختين ، إحداهما من مكتبة لاله لي بتركيا، والأخرى من المكتبة الأزهرية . وقد قمت بتحقيق الكتاب اعتماداً عليهما مستعينة بكتاب "الكافي في علمي العروض والقوافي" الذي وضعه العبيدي اختصاراً للوافي .

ولم يخل تحقيق الكتاب من بعض الصعوبات ، إذ لزمني التنقل بين كتب النحو واللغة والصرف والأدب إضافة إلى كتب العروض موثقة المسائل الواردة في الكتاب . ونظراً لأن معظم كتب العروض مختصرة الأبواب قياساً بالوافي ، ولأن الكتاب حوى فوائد لغوية وصرفية لا بد من الرجوع إليها في مظانها ، كما أن بعض كتب العروض لم تُحَقَّق ، أو لم يتسن لي الوقوف عليها ، كان لا بد من الرجوع إلى تلك الفوائد في كتب متفرقة . فكتاب "العرب" لابن جني لم يمكنني الوقوف عليه ، فوقفت على آراء ابن جني في "مختصر القوافي" له ، ووقفت عليها في النقول المتفرقة عنه في "لسان العرب" ، ووقفت عليها في "سر صناعة الإعراب" ، و"الخصائص" ، و"المنصف" لابن جني .

كما أعياني البحث عن ترجمة للمؤلف ، رغم رجوعي إلى عدد وافر من كتب التراجم والتاريخ ، إذ لم أظفر بغير إشارة صغيرة إليه . وكذا لم أعتز على ترجمات لبعض العلماء الذين ورد ذكرهم في الكتاب مع طول صبري ووقوفي على الكتب المختلفة التي تيسرت لي.

ومن الصعوبات عدم تمكني من تخريج عدد من الأبيات الشعرية التي ورد ذكرها في الكتاب ، على الرغم من تنقلي بين الدواوين وكتب الأدب واللغة والنحو والمعاجم وحتى كتب التاريخ والتراجم ، فلم أظفر بإشارة عنها.

وتألف الرسالة من قسمين رئيسيين : أولهما : قسم الدراسة ، والثاني يختص بالتحقيق.

أما قسم الدراسة ، فيبدأ بتمهيد يتناول المنظومة موضع الشرح مشيراً إلى مضمونها ومنهج ناظمها في تناوله لمسائل علمي العروض والقافية ، ثم شروح الساوية التي تيسرت لي معلومات عنها ، فالإشارة إلى منظومتين سابقتين للساوية ، هما المقصد الجليل لابن الحاجب ، والقصيدة الرامزة للخزرجي بوصفهما مثالين سابقين احتضناهما الساوي ، بخاصة أنه أشار صراحة في مواضع عدة إلى منظومة ابن الحاجب.

وتتناول الدراسة في فصلها الأول " المؤلف حياته وآثاره " مشيرة باقتضاب إلى العصر الذي عاش فيه ، جامعة الإشارات الضئيلة عن حياة المؤلف وآثاره ثم وفاته ، إذ كان الإغفال من نصيب العبيدي ، فلم يترجم له ، ويمكن أن يفسر ذلك الإغفال بأن الكتب التي ترجمت له ضاعت أثناء الحروب والكوارث أو غير ذلك ، ويختم الفصل بالإشارة إلى آثاره ومؤلفاته التي أفصحت كتب التراجم عنها .

أما الفصل الثاني في الدراسة ، فعنوانه : "الكتاب : العنوان والتوثيق" . وفيه عرض لنسخ "الوافي" ، ثم يتناول بالدراسة مصادر الكتاب التي استقى

منها الشارح معارفه ، ثم أقسام الكتاب ، فالملاح التي ميزت منهج الشارح . مع الإشارة إلى ما أخذه على الناظم من مأخذ.

فإذا تم ذلك عقدت مقارنة بين صنيع العبيدي في " الوافي " وكتابه المختصر عنه المسمى بالكافي . مشيرة إلى الفروق في صنيع الرجل في الكتابين . ثم عُقدت المقارنة بين " الوافي " وشرح للمنظومة متأخر عنه هو " الحاوي في شرح قصيدة الساوي " للعيني (ت ٨٥٥ هـ) ، ليتضح أثر " الوافي " في الشروح التالية له ، وختم قسم الدراسة بنماذج من نسختي الكتاب .

أما القسم الثاني الخاص بالتحقيق ، فقد عملت على التدقيق والتحري فيه في محاولة لأن يجيء نص الكتاب قريباً مما أراد مؤلفه ، واضحة نصب عيني أن يكون تعاملي مع النص أميناً ودقيقاً متأنياً .

وأما منهج التحقيق الذي اتبعته ، فيقوم على القواعد المتعارف عليها

في هذا الفن ، وقد تمثل عملي في إخراج الكتاب في الأمور التالية :-

١ - المقابلة بين النسختين . وقد جعلت نسخة مكتبة لاله لي أصلاً ، ورمزت لها بالرمز (ل) ، وهي نسخة تحتفظ بها المكتبة تحت الرقم ١٩٧٢ (٨ عروض) ، أوراقها مائة وأربعون لوحاً . أما النسخة الأزهرية ، فقد رمزت لها بالرمز (أ) ، وجعلتها نسخة مساعدة . وقد أشرت إلى الاختلاف بين النسختين - إن وجد - بعد إثبات النص الأصوب منهما . فإن أثبت ما في الأصل أشرت في الهامش إلى ما في النسخة الثانية ، وإن أثبت ما في النسخة الثانية جعلت ما أثبت بين معكوفين ، وأشرت إلى قراءة الأصل في الهامش .

٢ - توثيق الكتاب بتحقيق المادة العلمية بدقة ، وذلك بالرجوع إلى كتب العروض واللغة والأدب والنحو والصرف والتاريخ .



٣ - تحرير النص وفق الرسم الإملائي الحديث ، إذ خضعت النسختان للقواعد الإملائية القديمة ، وكثير فيها استخدام حرف جر مكان آخر خلاف المتعارف عليه ، فمثلا : يستخدم حرف الجر إلى مكان الباء كما في قوله : الاهتمام إلى كذا مكان الاهتمام بكذا . وقد تركت هذه الأساليب كما هي ما وجدت إلى ذلك وجهها من الصحة ، ولم أغيرها إلا حيث يمتنع ورود هذا الأسلوب ، وأشرت إلى ذلك في الهامش . كما وردت بعض الأخطاء النحوية ، ولعلها من فعل النساخ ؛ إذ أنها لا تصدر عن عالم ، فأشرت إليها في مواضعها وصوبتها .

٤ - إثبات ما سقط من كلمات في بعض المواضع مما جعلها تبعد عن الصواب ، وتخالف معنى النص الذي نقل عنه المؤلف . وقد جعلت ما أثبت بين معكوفين [...] ، وأشرت إلى ذلك في الهامش ، على أنه قد وردت مواضع امتد السقط فيها ليتجاوز الكلمتين في أحدهما ، وليصل إلى سطر في الآخر ، ولم يشر الناسخان إلى وجود سقط في الموضعين ، لكن مقابلة النص بالنص المنقول عنه ، واضطراب تتابع الكلام يشيران إلى ذلك ، فأثبت السقط في مكانه وجعلته بين معكوفين مشيرة إليه في الهامش .

٥ - وضع الزيادات على الأصل مما اقتضاه السياق فأضفته ، أو استدركته من الكتب الأخرى بين معكوفين مع الإشارة في الهامش .

٦ - التثبيت من النقول الواردة في النص بعرضها على المظان الأصلية لها ، والإشارة إلى الاختلاف بين النص المنقول والنص المنقول عنه - إن وجد - .

٧ - تصويب ما ورد في النص من جمل غير مستقيمة بتقديم أو تأخير أو حذف مع الإشارة إلى ذلك في الهامش .

٨ - ضبط ما يشكل من كلمات .

- ٩ - التعليق على بعض المسائل الواردة ما وجدت إلى ذلك حاجة دون  
إثقال الهامش بنقول وتعليقات لا مسوغ لها .
- ١٠ - إضافة عناوين رئيسية وأخرى جانبية حيث اقتضى الأمر ، ووضعها  
بين معكوفين دون إشارة إلى ذلك في الهامش.
- ١١ - الترجمة للأعلام الذين ورد ذكرهم في النص . وقد بذلت جهداً كبيراً  
في الوصول إلى ترجمة الأعلام الذين فاقوا المائة ، وعثرت على ترجمة  
لمعظمهم ، وظل بضعة أعلام ، ما وجدت إشارة إليهم فيما وقع لي من كتب .
- ١٢ - التعريف الموجز بالكتب الواردة في النص - ما أمكن - بالإشارة إلى  
المؤلف وموضوع الكتاب .
- ١٣ - وضع عناوين لبداية كل موضع وكل بحر ، وحصرها بين معكوفين  
[٠٠٠] . حيث خلت النسختان من العناوين ، واكتفيت بالإشارة إلى ذلك في المقدمة  
نظراً لكثرة تلك المواطن .
- ١٤ - ضبط الآيات القرآنية الكريمة ، وإثبات سورها وأرقام آياتها ، وتصويب ما  
قد يكون قد وقع في بعضها من خطأ على أيدي النساخ دون إشارة إلى ذلك .
- ١٥ - تخريج الأحاديث النبوية الشريفة والأثر من كتب السنة الصحيحة .
- ١٦ - تخريج الأبيات الشعرية الواردة ، وقد زاد عددها على السبعمائة  
شاهد ، فتفوقت بذلك على ما في معظم كتب العروض . وقد بذلت جهداً مضمياً في تخريجها من  
الكتب المختلفة ، وظل عدد منها دون أن اهتدي إليه . وبعض هذه الأبيات مصنوعة ،  
وضعها العروضيون ، فلا سبيل إلى تخريجها إلا من كتب العروض التي لا تزال  
مخطوطة .
- وقد استقرأت عدداً كبيراً من دواوين الشعراء ، وكتب الحماسات  
المختلفة ، وغيرها من كتب الاختيارات الشعرية ، ودواوين القبائل ، وكتب

الأدب والأخبار واستعرضت "الأغاني" إضافة إلى المعاجم وكتب اللغة التي وقعت لي، وبحثت في كتب النحو والصرف علي أظفر بتخريجها فلم أظفر، كما استقرأت ما تيسر لي من كتب التراجم الخاصة باللغويين والنحاة وكتب التاريخ العامة، كوفيات الأعيان، ووافي الصفدي، و"سير أعلام النبلاء" و"تاريخ بغداد" وظل عدد من الشواهد دون نسبة أو تخريج .

أما الطريقة التي اتبعتها في تخريج شواهد الشعر ، فتقوم على الإشارة إلى مكان البيت في ديوان الشاعر - إن وجد - ولم أشر إلى اختلاف الروايات إلا إن كان لهذا الاختلاف أثر في الحكم العروضي إثباتاً أو منعا ، أو في اختلال وزن البيت ، واكتفيت بتخريج البيت في ديوان الشاعر إن وجد في ديوانه ، أما إذا لم يرد البيت في ديوان الشاعر فأشرت إلى وروده في كتب أخرى . كما أشرت إلى الاختلاف في نسبة الأبيات ما وجد ذلك ، وكذا التزمت بعزو الأبيات إلى قائلها ما تبين لي قائلها . وإن لم يكن البيت منسوباً ذكرت الكتب التي ورد ذكره فيها . على أن هناك أبياتاً لشعراء قد طبعت دواوينهم ، ولم يمكنني العثور عليها على ما بذلت من جهد ، فخرجتها من الكتب الأخرى .

وقد عملت على إخراج هذه الشواهد موافقة للوزن الصحيح - إن وردت غير صحيحة الوزن - ، مع الإشارة إلى ذلك في الهامش ومع المحافظة على رواية الشارح ما أمكن .

١٧ - وضع الفهارس التحليلية التي تعين المطلع على البحث على الوصول إلى ما يريد بأقصر سبيل ، وكانت الفهارس كالتالي :

١ - فهرس الفهارس .

٢ - فهرس الآيات القرآنية .

٣ - فهرس الأحاديث الشريفة والأثر .

٤ - فهرس الأشعار .

٥ - فهرس الأعلام الوارد ذكرهم في البحث .

٦ - فهرس الأعلام المترجم لهم في الهامش .

٧ - فهرس الكتب الوارد ذكرها في البحث .

٨ - فهرس المراجع .

٩ - فهرس الموضوعات .

وكان أستاذي الدكتور صالح جمال بدوي، الذي أسعدني الحظ بأن يكون مشرفا على رسالتي، يضيء طريق البحث بتوجيهاته وإرشاداته، ولا يرضن بمشورته الكريمة وآرائه السديدة، فجزاه الله على ما قدم خير الجزاء، وجعل ذلك في ميزان أعماله .

ولم يكن لهذا العمل أن يتم بعد توفيق المولى عز وجل، بدون أيد قدمها نفر لا بد من وقفة أشكرهم فيها، وأولهم والداي العزيزان اللذان ما فتئا يوفران لي الإمكانيات، ويهيئان لي المناخ الملائم للعمل، فإليهما جميل الشكر وبالغ العرفان، وللعاملين في مؤسسة الملك فيصل الخيرية، وفي مكتبة الملك فهد الوطنية بالرياض، ومكتبة الملك عبد العزيز بالرياض، جزيل الشكر على المساعدة التي بذلوها. ولا أغادر مقامي هذا إلا بشكري الوافر للأستاذ فيصل عبد القادر أبو خشبة الذي ساعدني في الحصول على النسخة الأزهرية من الكتاب .

وبعد ، فإن أك قد أحسنت صنعا فذاك ما أردت ، وإلا اكن فيحسبي الاجتهاد .

والحمد لله أولا وآخرا .

القسم الأول :

الدراسة

**تفہیم :**

**مضمون الساویة ومنهجها .**

**شروح الساویة وعناية العلماء بها .**

**منظومات العروض السابقة على الساویة .**

## تمهيد

قبل الشروع في دراسة الكتاب موضع التحقيق أجد من المفيد أن أقف عند القصيدة الساوية التي تضمن الكتاب شرحها، أستعرضها مضمونا ومنهجاً و أعرض لمنظومتين في العروض سبقتاها، ليستبين صنيع ناظمها مما يعين على حسن فهم شرح هذه القصيدة ومنهاج الشارح فيها ، ثم اذكر شروحها التي تظهر عناية العلماء بها.

والساوية قصيدة لامية من بحر الطويل ، نظمها صدر الدين محمد بن ركن الدين محمد الساوي<sup>(١)</sup> (ت ٧٤٩هـ) مضاهياً بها منظومة ابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ) التي سماها " المقصد الجليل في علم الخليل" وضمنها قواعد علمي العروض والقافية ، وعدد أبيات الساوية ثلاثمائة بيت . ففاقت بذلك الحاجبية في عدد أبياتها كما فاقتها في ما أورده من تفصيلات الأحكام وذكر لآراء والخلافات . وقد وضع الساوي نصب عينيه قصيدة ابن الحاجب زاعماً أن قصيدته أشمل وأفضل وأنه فصل فيها تفصيلاً لم يكن للحاجبية ووقف عند دقائق علم العروض ، وذكر ضرباً قال بها الواحد و الاثنان وإعجابه بما صنع سماها " القصيدة الحسناء". وقارن هو نفسه بين نظمه ونظم ابن الحاجب، إذ قال<sup>(٢)</sup> :

(ولم أك مثل المالكي لأجملاً)

(١) هو صدر الدين محمد بن ركن الدين محمد الساوي نسبة إلى ساوة بلد بين الرى وهمذان ، عالم لغوى، أصولي بارز . برع في العروض ، كما برع في النظم واشتهر بقصيدته التي نظم فيها علم العروض المسماة "القصيدة الحسناء" واشتهرت به . ابن الأثير ، اللباب في تهذيب الأنساب " ٩٦/٢ ، عبد الحي الحسني ، " نزهة الخواطر وهجة المسامع والنواظر " ٦٠/٢ ، حاجي خليفة "كشف الظنون" ١١٣٦/٢ ، البغدادى " إيضاح المكنون " ٢٥٨/٢ ، Br. Suppl 2:258 ، وأنظر العبيدي " الروابي ( مخطوط بمكتبة لاله لي تحت رقم ١٩٧٢ (عروض) ٢ والعبيدي ، الحاوي في شرح قصيدة الساوي " . ( مخطوط بمكتبة شرييني- تحت رقم ٣٦٤٨ ) و٤ .  
(٢) "الروابي" ٧ظ

قال العبيدي في شرحه : "و أراد بذلك أني لم أك مثل المالكي في الفضل والعلم حتى أجمل مثل إجماله ؛ لأنه ما قدر على أن يبين مثل بياني؛ لأنه يعتقد أن لا يكون في الدنيا مثله في الفضل والعلم أحد من العلماء المتقدمين و المتأخرين"<sup>(١)</sup> وكذلك قال العيني (ت ٨٥٥هـ) في "الحاوي" معلقاً على البيت المذكور: "والحاصل أن هذا مدح لنظمه ، وتعريض بالذم لقصيدة ابن الحاجب"<sup>(٢)</sup> " ويعرّض الساوي بقصيدة ابن الحاجب في موضع آخر قائلاً:

(على أنه نظم رصين منقح عن الحشو والإيطاء صين ليجملاً)

قال العبيدي : " وكذلك دأبه أنه يذم كل الفضلاء متقدماً ومتأخراً . هكذا سمعت - عفا الله عنه<sup>(٣)</sup> . إذ هو يرى أن قصيدته محكمة النظم ، مهذبة خالية من الحشو ، وليست كقصيدة ابن الحاجب التي لم يحكم بناؤها إحكامه لقصيدته . والجلبي عند دراسة الساوية أن ناظمها قد خبر علمي العروض والقافية وتفقه فيهما ، وأتقن تدريسهما . وساعده في عمله قدرته على النظم ، وإذعان القريض له ، حتى لقد استعاض به عن النثر في حديثه . هكذا ذكر العيني في "الحاوي" ، إذ قال : " وقد قيل: إنه من قوة طبيعته النظمية كان يتكلم بالنظم في المباحثة والمحادثة كما يتكلم بالنثر بل أسهل"<sup>(٤)</sup>

(١) "الروائي" : ٨ ظ

(٢) "الحاوي" ٦ و

(٣) "الروائي" ٨ ظ

(٤) "الحاوي" ٤ و



## مضمون المساوية ومنهجها:

من غير المتوقع أن تختلف هذه القصيدة عن غيرها من كتب العروض أو منظوماته من حيث الأحكام والترتيب العام للموضوعات . وإن كانت تختلف في قدر الإطناب في ذكر القواعد . وهو الأمر الذي تتفاوت فيه الكتب جميعها .

يبدأ الساوي قصيدته بعد حمد الله والثناء عليه ، والصلاة والسلام على نبيه - صلى الله عليه وسلم-، والثناء على آله - رضوان الله عليهم - بتوضيح أن العروض ميزان الشعر ، وأهميته للشعر أهمية النحو للكلام ، والمنطق للمعنى . ثم ذكر الآراء المختلفة في الاشتقاق اللغوي لكلمة "العروض" . وبين بعد ذلك أنه اختار النظم دون النثر في عرض قواعد العروض ؛ ليسهل إتقانها وضبطها وحفظها ؛ لأن النظم أقدر على إعانة الطالب على ذلك من النثر . أعقب ذلك بشرح منهجه . ثم بدأ في شرح ما يمكن أن يسمى بمقدمات علم العروض ، و أعني بها تلك القواعد العامة والمصطلحات التي ينبغي معرفتها قبل الخوض في ذكر البحور ؛ لأن ما بعدها مبني على معرفتها . وتتمثل هذه المقدمات في التعريف بعروض البيت وضربه ، وعدد الأعراب والضروب ، ومكونات التفاعيل من سبب ثقل وخفيف ، ووتد مجموع ومفروق ، والتغييرات التي تختص بكل منهما دون سواه ، ثم الفاصلة بنوعيتها وموقف العلماء منها . ثم ذكر التفاعيل ، وأنها تكون أصولاً تارة وفروعاً أخرى مستثنياً ما لا يقع منها فرعاً . وذكر أن الأفاعيل يدخلها التغيير بزيادة وبنقصان جائز أو لازم . ثم إن الأفاعيل حين يدخلها التغيير يغيرها العروضيون إلى لفظ آخر تحسيناً للعبارة . وذكر ضابطاً لنقلها لصيغة أخرى . ثم أورد ما يتصل بالتغييرات من ذكر الصدر والابتداء والفصل والغاية والاعتماد . فإذا فرغ من هذه المقدمات التي يتألف منها البيت انتقل إلى الحديث عن البحور . وأن لها خمس دوائر ، ساقها جملة بأسمائها وعدد بحورها وكيفية

فكَّها في كل دائرة ، ثم ذكر طريقة التقطيع ، وما لا يُعبأ به عند التقطيع .  
وتطرَّق هنا للحديث عن الخزم والخرم . ثم عن البيت المقفَّى والمصرَّع والمصمَّت .  
وكان ابتداء من المقدمة يلجأ إلى التمثيل توضيحا للمسائل مثال ذلك قوله :

(على سبب حرفان فاقسم مخففا كقد سكن الثاني به ومثقلا

لما حركا فيه فقل (لك) هكذا على وتد ضربان مجموعة بلى<sup>(١)</sup>)

وقد بين منهجه في عرض البحور ، وهو منهج يقوم على ذكر البحر والصورة  
التي استعمل بها ، أي : استعماله تاما أم مجزؤا ، وسبب ذلك ، والخلاف فيه  
إن وجد . ثم يذكر الأعاريض والضروب مفسرا إياها ومستشهدا عليها ، فإن ورد  
ثمة ذكر زحاف ما لأول مرة فسرته في حينه بعد ذكر لفظه . فحين ورد ذكر  
عروض الطويل المقبوضة - مثلا - فسر القبض .

ويذكر الأحكام الخاصة بالأعاريض ، أو الزحاف الوارد فيها ، أو حكم  
الردف في ضرب من الضروب . يقول في الطويل :

(وأضربها أثلاثها صحيح ومثلها ومحذوف ارم الخف وأبدأ ممثلا

"أبا منذر" ثان "ستبدي" وثالث" أقيموا " وفيه قبض ما قبل فضلا

"و" ما كل " مثل كي يبين اختلافه وعن حذفه عوضه ردفا معدلا<sup>(٢)</sup>)

ثم يذكر زحاف البحر ، فيقول في الطويل :

خذ الزحف فاقبضه وكف ارم سابعا أتى ساكنا قد عاقبا الجمع أبسلا<sup>(٣)</sup>

ويستثني الجزء الذي لا يزاحف - إن وجد - ثم يعقب ذلك بذكر رؤوس شواهد  
الزحاف ، يقول في الطويل :

(به الثلم أخرم حسب والثرم أخرمن بقبض وأبيات الشواهد تجتلي

(١) "الرائي" : ٩ و

(٢) السابق : ٢٦ و

(٣) السابق : ٢٨ و

"سماحة ذا" فاقبضه (شاقتك) كفه كذا اثلمه "هاج" اثرم<sup>(١)</sup> مديد له تلا)  
فإذا انتهى من بحور الدائرة أخذ يصور دائرتها كما وضعها الخليل ثم يرسم  
دوائر الزحاف . ويعلق نثراً على كل دائرة وقد بين كيفية فكّ الدوائر مفصلة في أول  
دائرة ، ليقاس عليها ماعداها يقول في ذلك :

(وإن كنت تبغي أن تفك رموزها فدور على السطح المحيط مشكلا  
وأثبت عليه للمحرك حلقة وكالألف اخطط للمسكن من علا  
ومن حلقة لا الخط نوعي صحيحها و مزحوفها بعض من البعض حللا  
وما أسقطوا بالجزء أو غيره أعد وزد آخرها مازال بدءا ليكملا  
وحسبك ما أوضحت لك ها هنا إلى الفك في كل الدوائر موصلا<sup>(٢)</sup>)

وهذه الإشارة لفك الدوائر مما تفردت به القصيدة الحسناء دون الخزرجية  
والحاجبية . كما تفردت بتصوير دوائر الزحاف التي توضح زحاف كل بحر في  
الدائرة وما يؤول إليه من زحاف في البحور المشتركة معه في الدائرة نفسها . وقد  
زعم الساوي أنه مخترعها ، والحقيقة أنه مسبوق إليها كما ذكر العبيدي .

وبعد انتهاء أبواب العروض ينتقل إلى علم القافية ، فيخصه بخمسة  
وسبعين بيتا ويتناول موضوعاته وفق الترتيب التالي:

أولا - حد القافية - مشيرا إلى الخلاف في حدها ، فيبدأ بذكر  
رأي الأخفش ويرده ، ثم رأي قطرب ويضعفه ، ثم رأي ابن كيسان والخليل .  
وبعد تعريف القافية اصطلاحا يذكر أنها تطلق مجازا على النصف  
الأخير من البيت وعلى البيت ، وعلى القصيدة بأكملها .

ثانيا - أقسام القافية باعتبار ما بين ساكنيها من حروف ذاكرا أوزانها و

اشتقاقاتها .

(١) السابق : ٢٩ و

(٢) السابق : ٤١ ظ ، ٤٢ و

ثالثا - حروف القافية الستة وما أضافه الأَخفش من حروف وفق

الترتيب التالي:

أ- الروي : ثم الحروف التي تقع رويا.

ب- الوصل : تعريفه، واتصال الخروج به، والحروف التي تقع وصلا ثم

الحروف التي يصح وقوعها رويا ووصلا، والحكم عليها في كلتا الحالين.

ج- الخروج: تعريفه وحروفه. ثم يفصل الكلام فيه، وفي وقوع الحروف خروجا.

د- الردف: حروفه وأحكامه.

هـ- التأسيس: وحكم ألفه ، وشروط وقوعها تأسيسا.

و- الدخيل: تعريفه وحكم تغييره.

ز- الغالي والمتعدي.

رابعا - حركات القافية ، والخلاف فيها ، وما زاده الأَخفش فيها.

خامسا - أقسام القوافي من حيث ما اجتمع من حروفها معا.

سادسا - عيوب الشعر: الإيطاء: تعريفه ، الخلاف فيه ، أمثلة لما

يعد إيطاء وما لا يعد، وخلافهم في بعض الصور، الإقواء تعريفه، وأحكامه ،

الإكفاء: تعريفه ، أمثلة لما يعد إكفاء وما لا يعد. السناد: تعريفه ، أنواعه

أمثلتها ، والخلاف في كل قسم منها إن وجد، التضمين: تعريفه، موقف الجمهور منه

وبيان أقبحه . البأ والنصب. الرمل ، التحريد.

ثم ختم القصيدة بذكر عدتها، وأمر قارئها بشكر الله تعالى، والصلاة على نبيه

-صلى الله عليه وسلم- وتقريظ صاحبها الذي لم يأل جهدا في نظمها.

ويبدو أن الساوي قد أعاد النظر في قصيدته ، فغير فيها وبدل ، فمن ذلك

قوله:

( وما وَتَدُّ فِي صدره السالمِ ابْتَدِيءَ به كل دورٍ ثم ما انفك اعجلاً )<sup>(١)</sup>

جاء في بعض نسخ الساوية:

( وما وَتَدُّ فِي صدره صَحَّ صَدَّرُوا به كل دورٍ )

وقوله:

( وقد فكَّ قومٌ منه ما متـداركٌ ومخترعٌ مع ركض خيل له حلا

شقيقٌ غريبٌ، محدثٌ ، متقاطِرٌ له فاعلن فائمين. وتمَّ قُلَيْلاً )

قال العبيدي: " قيل له هذه القصيدة زائدة ببيت، فجعل البيتين بيتاً واحداً وقال هكذا:

( وقد فكَّ ركضَ الخيلِ منه جماعةٌ له فاعلن فائمين. وتمَّ قُلَيْلاً )<sup>(٢)</sup>

ومما يمتاز به منهج الساوي في عرضه لمسائل هذا العلم إشارته إلى

الخلاف بين العروضيين حيثما وجد. وقد يتجاوز مجرد الذكر العابر إلى ذكر الحجج وردّها ، يقول الساوي مكتفياً بذكر الخلاف:

( لما حُرِّكَا فِيهِ فَقَلَّ لَكَ هَكَذَا على وتَدِ ضربانِ مجموعيه بلسي

وهذا اخر من صدرأ كذا بدءَ نصفه بخلفهم واقطعه إن كان فسكلاً )<sup>(٣)</sup>

ويقول عارضاً تعليل العلماء في أصل المديد:

( ففي أصله اربعُ فاعلاتن وفاعلن ويُلْفَى بِجَزءٍ حَذْفُ جَزئَيْنِ مَعْمَلًا

لكيلا يُظَنَّا غَيْرَ أَصْلَيْنِ وَاخْبِنَنَّ بَسِيطاً كَهَذَا دَافِعاً ذَا التَّخْيِيلِ

وقد أبطل الزجاجُ تسديسَ أصله بأن لم يَرِدْ تَرْبِيعُهُ مَتَسَهِّلاً

ويعضده أيضاً قضاءُ اختلافه لأجزائه في الكَمِّ أن تتعدَّلاً )<sup>(٤)</sup>

(١) السابق : ٢٠ ظ

(٢) السابق : ٦٤، و٦٤ ظ.

(٣) السابق ٩، و١٠ ظ

(٤) السابق : ٣٠ ظ.

ويذكر رد رأي الأخفش في القافية قائلاً:

(وفي حدّها عنهم خلاف و أنها لدى الأخفش اللفظ الأخير المكّلاً  
ولو صحّ هذا ما اجتلوا متكافوساً بلفظين لكنّ ذاك في الشعر مجتلى  
وعن قطرب تلك الروي، ورأيه ضعيف، وإلا جاء مع (قائل) (قلاً)<sup>(١)</sup>  
كما أن الساوي اعتمد في منهجه التعليل ما وجد إليه سبيلاً، فتراه يعلل  
لوجوب المراقبة في المضارع بين القبض والكف بقوله:

عروضٌ وضربٌ سالمان فقط (دعا) وراقب مفاعيلن أي اكفف منخّلاً  
و أقبضه حتماً أين جاء لقلّةٍ ومن حذر الأسباب أن تتسلسلا)<sup>(٢)</sup>  
ولم يخل حديثه عن الضروب والأعاريض في كل بحر من الإشارة إلى  
الضروب القليلة ، ونسبتها إلى القلّة ، فيقول في المتقارب:

(ومجزوءة بالحذف لاثنينٍ شبيها (أمن) والأخير ابترّ (تعفّف) يلي (ولا) وقد قل<sup>(٣)</sup>)  
كما لم يخل حديثه عن الأعاريض والضروب والزحافات من إشارة إلى  
الزحاف الشاذ، وذلك كنسبته خبل مفعولات في المقتضب إلى الشذوذ في قوله:

(وقد شدّ فيه خبله (صرمت له) وما الضرب فيه والعروض ليخبل)<sup>(٤)</sup>

و الساوي لا يثقل منظومته بتكرار حكم سبق، وإنما يحيل إلى الموضع  
الذي سبق ذكر الحكم فيه عند احتياجه إلى تكراره ، فيحيل في الرجز على  
البسيط لاشتراكهما في الزحاف قائلاً:

(وقد مرّ في بحر البسيط زحافه بألقابه فاجل الشواهد مثلاً)<sup>(٥)</sup>

ويحيل في الرمل على المديد قائلاً:

(١) السابق ٩٩ ظ. ، ١٠١ او

(٢) السابق : ٨٢ و.

(٣) السابق : ٩٢ و.

(٤) السابق ٨٤ و

(٥) السابق : ٦١ ظ.

بشطرٍ مديدٍ زحفه بالمديدِ قسُ ولاتكُ فيه عن عقابٍ مغفلاً<sup>(١)</sup>

كما انه لا يغفل الإشارة إلى مواطن المعاقبة في كل موقع تكون فيه. ولا يغفل ذكر الخلاف في وجوبها - إن وجد - يقول عن المعاقبة بين قبض الطويل وكفه:

(خذ الزحفَ فاقبضه وكفَّ ارمِ سابعاً أتى ساكناً قد عاقبا الجمعَ ابسلاً

والاخفش قوى الكف للجمع بعده والفي الخليل القبض للسبق أمثل)<sup>(٢)</sup>

ويشير إلى وقوع العجز والصدر دون إهمال ذلك والاعتماد على شرح

المنظومة ، يقول في المديد:

أي اجمعهما والكفُّ عاقبَ خبنَ ما يليه فإن يُزحف وما بعد اكتملا

فقل عجزٌ، والعكسُ صدرٌ، وأعكسنُ كذا الطرفان اشكُلُ لجزءٍ تهلاً<sup>(٣)</sup>

وكقوله في الخفيف :

(نعم عجزٌ والصدرُ و الطرفانِ قد أتت و سعيدٌ لم يعاقبُ فأسجلاً

به كفَّه مع خبنِ جزءٍ عقيبه وأنشد فيه شاهداً متمحلاً<sup>(٤)</sup>

وكذلك ينبه على وقوع الرفع في الأضرب المختلفة مع ذكر شروطه عند

وروده أول مرة. وذكر الخلاف فيه إن كان ثمة خلاف. كقوله عند ذكر الضرب

الرابع السالم المجزوء في البسيط .

(وثانٍ شبيهةٌ نحو (ماذا) وثالثٌ بقطع كسيروا الرفعَ أوجبٌ وقيل لا<sup>(٥)</sup>)

تلك أهم ملامح الساوية مضموناً ومنهجاً، ولا ريب في أنه في صنيعه هذا قد

تأثر بمن سبقه ، ونظر إلى منظوماتهم ، فكانت الساوية .

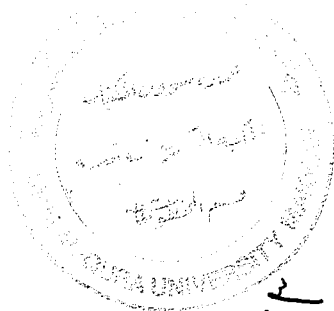
(١) السابق : ٦٥ ظ.

(٢) السابق : ٢٨ ، و ٢٨ ظ

(٣) السابق : ٣٤ و.

(٤) السابق : ٧٨ ظ ، و ٧٩ و

(٥) السابق ٣٧ ظ .



## شروح الساوية وعناية العلماء بها:

نظر العلماء في الساوية ، وعنوا بها تدريساً وشرحاً، فتفاوتت شروحها بين وافٍ وكافٍ ومتوسط. فمما ذكروا من شروحها :

١ - " الدرّة الفريدة في شرح القصيدة " لعمر بن عبد الرحمن بن عمر العروضي الكرخي. (ت ٦٩٩هـ). ولم أصل إلى معلومات عنه .

٢ - " الوافي في علمي العروض والقوافي " لعبيد الله بن عبد الكافي بن عبد المجيد العبيدي . (ت ٧٤٩ هـ) وهو شرحنا هذا.

٣ - " الكافي في علمي العروض والقوافي " للعبيدي . وهو مختصر عن الكتاب السابق ذكره. وتحتفظ عدة مكتبات بنسخ منه .

٤ - شرح لشمس الدين محمود بن عبد الرحمن الأصفهاني (ت ٧٤٩هـ). ولم أصل إلى معلومات عنه .

٥ - " الكافي في علمي العروض والقوافي " لعبد الله بن سعد بن عبد الكافي الملقّب بحرفوش (ت ٨٠١هـ)<sup>(١)</sup> ولم أصل إلى معلومات عنه .

٦ - " الحاوي في شرح قصيدة "الساوي" لبدر الدين محمود بن أحمد العيني (ت ٨٥٥هـ) وهو شرح متوسط للساوية . سأفرد له حديثاً خاصاً . ولا زال مخطوطاً .

٧ - شرح للقزويني . لم اهتمدٍ لشيء عنه .

٨ - شرح لنجم الدين سعد بن محمد السعيدي. ذكره بروكلمان في ملحقه<sup>(٢)</sup> وتحتفظ المكتبات بنسخ منه ، ولا زال مخطوطاً.

(١) البغدادي، هدية العارفين ٤٦٨/٥ وانظر ما يرد بعد في تحقيق اسم العبيدي صاحبنا .

(٢) حاجي خليفة، كشف الظنون ١١٣٦، ١١٣٧، Br. Suppl 2/258.



ولعل ثمة شروحاً أخرى ما وصل إلى علمي شيء عنها .

### منظومات العروض السابقة على الساوية

كما يسلم بأن الساوية تنبئ عن تمكُّن ناظمها من القريض ، وتبحُّره في العروض لا بدَّ أن يُسلم بأن نتاجه العلمي كان حلقة من حلقات البحث في العروض والتأليف فيه ، أي أن ثمة أعمالاً مشابهة نظر الساوي إليها ، وأفاد منها . ولا بدَّ أن يُسلم أيضاً بأن المتوقَّع من المتأخِّر أي متأخِّر أن يجنح عن ما وقع فيه المتقدم وأن يضيف نظرة جديدة ، أو تصنيفاً محدثاً للمادة العلمية التي تناولها المتقدم وإن أفاد منه ، وقد كان للساوي من كل ذلك نصيب وفق ما بدا من دراسة منظومته وبعض المنظومات الأخرى .

إن الصورة التي ظهرت بها الساوية نتيجة متوقَّعة لدراسة منظومات سابقة، شقَّ أصحابها طريقاً في نظم العروض ، فسلكها الساوي مبتعداً عن ما رأى أنه أخطاء وقع فيها سابقوه، وسأنظر في منظومتين لا يُشكُّ في إفادة الساوي منهما ، فإحدي هاتين المنظومتين وهي الحاجبية ، صرَّح هو نفسه بنظره فيها ومحاولته تلافي أخطاء ناظمها، والثانية سابقة للحاجبية وهي الرامزة . ولا بدَّ من توقُّع وقوفه عليها نظراً لاشتهارها . وسأعرض لهما بوصفهما من المصادر التي أفاد منها الساوي مبتدئة بالأقدم .

#### أولا - القصيدة الرامزة :

ألفها أبو محمد ضياء الدين عبد الله بن محمد الخزرجي

(ت ٦٢٦هـ)<sup>(١)</sup> وهو عالم أندلسي سمى قصيدته في العروض بالرامزة ؛ لأنه عمد إلى

<sup>(١)</sup> أبو محمد ضياء الدين عبد الله بن محمد الخزرجي (ت ٦٢٦ هـ) عالم أندلسي، نزل الإسكندرية. اشتغل بالادب والعروض هدية

العارفين ٤٦٠/٥ ، كحالة ، معجم المؤلفين ١١١/١٥

الرمز والإيماء الخفي في ذكر أحكام العروض ، معتمداً على أن الشيخ الذي تُقرأ عليه القصيدة كفىل بشرحها وبيانها ، ومعتمداً على أنه صنّفها للمتعلّم متوسط الإلمام بالعروض ، لا للطالب المبتديء ، وضمّنها علمي العروض والقوافي في ستة وتسعين بيتاً. كما تُعرّف بالخرزجية نسبة إلى مؤلفها، وبالأندلسية نسبة إلى موطنه.

وقد بدأ الخرزجي قصيدته بالكلام في العروض مباشرة، ولم يبدأها بحمد الله والصلاة والسلام على نبيه - صلى الله عليه وسلم - خلافاً لما درج عليه المصنفون نثراً ونظماً. كما لم يقدّم لشروعه في المادة العلمية بأي تقديم. ثم حصر البحور في خمسة عشر بحراً؛ لأنه أغفل المتدارك ، ثم تكلم عن التفاعيل وتركيبها ، وعددها وأنها عشر تحقيقاً وثمان لفظاً ، منها أربع أصول ذكرها بلفظها ، وست فروع تركها اعتماداً على اشتهاها ، أو على شرح المعلم بعد تمثيله لها . ثم ذكر الدوائر وطريقة الوزن ، مستخدماً الرمز في كل ما سبق . وذكر أصل كل دائرة. ثم انتقل إلى الحديث عن البيت ، وتكوّنه من مصراعين هما مجموعة من التفاعيل ، ومن البيت تتكون القصيدة من أجزاء متساوية . ثم بيّن ألقاب الأبيات من تام ووافٍ وفي أي البحور تكون.

فإذا فرغ من ذلك انتقل إلى ذكر الزحاف المفرد وأماكنه ، ثم التغييرات التي تعتري ثاني الجزء ، فرابعه فخامسه فسابعه. ثم الزحاف المزدوج فالمعاقبة والمراقبة والمكانفة ، فالعلل بالزيادة والعلل بالنقص.

وبعد هذه المقدمة يعلن أنه سيشرح في تفصيل البحور ، ويبين طريقته في الرمز لها ، فيبدأ بذكر بحور كل دائرة . حتى إذا فرغ من ذكرها جميعاً ذكر عدد الأعراب والضروب المستعملة رمزاً ، ثم سرد أسماء البحور رامزاً

لعددها. وذكر أن الدوائر خمس ، وأن التغيير في الشعر واجب وجائز . فالواجب يسمى العلة ، والجائز هو الزحاف . ثم بيّن كيف تُفكُّ رموز القصيدة .

وانتقل الخزرجي إلى علم القوافي ، فسرّد موضوعاته بادئاً بتعريف القافية مقتصراً على مذهبي الخليل والأخفش . وذكر بعد ذلك حروف القافية واسم حركة الحرف والعيوب التي تلحق الروي ، والسناد ، ثم ذكر البأو والنصب من عيوب الشعر ، فصور القوافي المطلقة والمقيّدة ، وصور القافية من حيث ما اجتمع من حركات بين ساكنيها . واستكمل العيوب بذكر التضمين والإيطاء والإقعاد والتحرير .

ثم ختمها ببيت فيه عدة أبياتها ، وأنها صيغت للطالب المتوسط المعرفة بالعروض ، وطلب الدعاء لناظمها .

والخزرجي تعهّد قصيدته بالمراجعة والتغيير، وقد أشار الدماميني (ت ٨٢٧هـ) في " العيون الغامزة" إلى عدّة مواضع فيها تغيير واختلاف<sup>(١)</sup>.

وأخذ نفسه على أن يستخدم الرمز والإيماء الخفي في عرض المعلومات محيلاً على الشيخ المعلّم في مواضع عدة. فقد مثّل للتفاعيل بالأمثلة التالية:

فعولن: أصابت، مفاعيلن: بسهميها، مفاعلتن: جوارحنا ، فاع لاتن: داركوني، فاعلن: همّة ، مستفعلن: وقعيهما ، فاعلاتن: زائراتي ، متفاعلن: حجبتّهما مفعولات: طولاهنّ ، مستفعلن: معتادها . ويُلاحظ أن بداية كل رمز من هذه الرموز بواحد من حروف "أبجد هوز حطي" على التوالي . ثم ربط عند ذكر البحور بين التفاعيل ورموزها السابقة، إذ أشار إلى الطويل بقوله "أين" فالألف إشارة إلى "أصابت" أي: فعولن ، والباء إشارة إلى "بسهميها" أي مفاعيلن. فوزن الطويل "أصابت بسهميها" أي: فعولن مفاعيلن "أربعاً"<sup>(٢)</sup> واعتمد في تعداد

(١) الدماميني، العيون الغامزة" ١٣٤ ، ١٣٦ .

(٢) السابق: ٣٦ ، ٤٧ .

البحور على الرمز الترتيب كل منها بترتيب الأبجدية على التوالي. ووفق حساب الجمل إن دعت الحاجة.

وقد بين طريقته في الرمز بأنه سيرمز للبحور والأعاريض والضروب ثم يرمز لشواهدا ، وشواهد الزحاف، فيرمز بالحرف الأول لمرتبة البحر بين البحور وفق ترتيب البحور المعروف، ثم يرمز بالحرف الثاني لعدد أعاريض البحر وبالحرف الثالث لعدد ضروبه، ويذكر بعد ذلك شواهد الأعاريض والضروب فشواهد الزحاف ، رامزا بكلمات متقطعة من كل شاهد من أول الشاهد أو وسطه ، أو آخره. كيفما اتفق له على أن يؤلف مجموعها معنى منتظما ملتزما بذكر شواهد التغيير اللازم أولا ، ثم ما ليس بلازم ، فيأتي بشاهد العلة ثم الزحاف . على أن يأخذ المتعلم مما رمز به في البحور من الكلمات المشار بها إلى أبيات الشواهد ما هو شاهد على ما فيه من الزحاف، وما هو شاهد على السالم من الزحاف. وإذا وجد لفظ دخيل بين الكلمات المرموز بها للشواهد فهو حشوا لا استشهاد به على شيء ، وإنما يقتضيه بناء الجملة وإقامة الوزن ، يقول في الطويل :

(أجري غرورا أم "ستبدي صدوركم" "أسود" و"أحداج" أم "المور قد عفا")<sup>(١)</sup>  
ففي البيت الهمزة الأولى رمز لأن الطويل هو البحر الأول ، والثانية إشارة إلى أن له عروضاً واحدة، والجيم رمز لأن له ثلاثة أضرب، ثم ذكر شواهد الضروب على التوالي للأول "غرورا أم" وللثاني "ستبدي" وللثالث "صدوركم". وأما قوله "أسود" و"أحداج" و"المور" فهي إشارة إلى شواهد الزحاف لأن هذه الكلمات زائدة على عدد ضروب الطويل . وقد اتبع الساوي الطريقة نفسها في ذكر الشواهد بذكر كلمات من بيت الشاهد ، إلا أنه لم يسلك

(١) السابق : ١٣٧ .

طريق الرمز الوعر فجاءت المساوية أقرب متناولاً. وإن كان المساوي قد تبع الخزرجي في أنه لا يدخل في الحديث عن الزحاف وشواهد قبل أن يستوفى الحديث عن الأعراب والضروب وشواهدهما ، فيضم جزئيات الموضوع الواحد في موضعه ولا يتركه إلى نقطة أخرى إلا بعد استيفاء جزئياته.

وعلى دارس الرامزة أن ينظر في أبيات الشواهد المشار إليها للاستشهاد على الأعراب والضروب والزحاف ، ثم ينظر في التغيير العارض لها ، ويسميه بناء على ما جاء في الأبيات المشيرة للعلل والزحاف ، أي أن يطبق ما سبق ذكره في المقدمة من معلومات على الشواهد ، ثم يضع لها صيغة وزنية مناسبة بعد التقطيع كما يفعل علماء العروض . إذ ينقلون الأفاعيل إلى وزن آخر عند تغييرها بالزحافات والعلل.

لكن جاءت الرامزة بعيدة المتناول نظراً لغموض الإيماء الخفي . وذلك ما خلت منه المساوية ، وهو ما كان له أثره في توجيه شرحها وجهة تختلف عما تقتضيه قصيدة مثل الرامزة . ويزيد الأمر غموضاً أن رموزه تتصف بصفتين تفقدان الدقة المفترضة . فالصفة الأولى تتمثل في وجود حروف ملغاة في الكلمة المستخدمة للرمز ، فهو يرمز للبسيط بقوله (وله) ، فالواو رمز "وقعيهما" وهو على زنة مستعلن ، واللام لغو ، والهاء رمز إلى همة "الرموز بها إلى فاعلن"<sup>(١)</sup> والثانية عدم اطراد الطريقة المستخدمة في الرمز ، فتارة نراه يرمز لترتيب البحر وعدد أعرابيه وضروبه بكلمة واحدة ، كرمزه في المنسرح بقوله : "يلجح" فالياء إشارة إلى انه البحر العاشر ، والجيم الأولى إشارة إلى أن له ثلاثة أعرابيه والثانية إلى أن له ثلاثة أضرب<sup>(٢)</sup> . وتارة يكون في أكثر من كلمة كرمزه في الكامل بقوله ( هجرت طلا) ، إذ الهاء رمز لأنه البحر الخامس ، والجيم إلى أن له

(١) السابق : ٤٦ .

(٢) السابق : ٢٠٠ .

ثلاث أعاريض ، والطاء من قوله " طلا " إشارة إلى أن له تسعة أضرب<sup>(١)</sup> . وقد نجد الرمز باستخدام أول حرف في الكلمة الأولى ثم الحرف الأول فالثاني من الكلمة الثانية . ومثال ذلك رمزه في الوافر بقوله ( دَنَّتْ بجدى ) . فالدال إشارة إلى أنه البحر الرابع ، والياء إشارة إلى أن له عروضين ، والجيم إشارة إلى أن له ثلاثة أضرب .

والملاحظ أن الخزرجي لم يشر إلى مذاهب العروضيين المختلفة إلا نادراً<sup>(٢)</sup> على عكس ما صنع الساوي في منظومته ، إذ أولى ذكر تلك الخلافات عناية . وأغفل الخزرجي كذلك ذكر الخلافات حتى إنه أغفل ذكر الخلاف في مشطور الرجز ومنهوكه على شهرته ، وأغفل التغييرات التي تعتري العروض ، وذكر تغييرات الضروب فقط ، كما أغفل الإشارة إلى الشاذ مع تصريحه بأن قصيدته ليست للمبتدئ ، فكان من الأولى تضمينها شيئاً من التفصيل ، كما نبه الدماميني إلى مواضع ضاقت فيها عبارته عن المعنى المراد ، ويُلاحَظ أن الخزرجي أقحم الحديث عن البأ والنصب من عيوب الشعر بين حروف القافية . وربما كان عدد أبيات الرامزة أقل قياساً بغيرها من المنظومات . لكن قلة عدد أبياتها أثر على قدر المعلومات الواردة فيها . وكل هذه أمور تجنب الساوي الوقوع فيها .

(١) السابق : ١٧٠ .

(٢) السابق : ١٦٢ .

## ثانياً- المقصد الجليل في علم الخليل

ألفها أبو عمرو عثمان بن الحاجب (ت ٦٤٦هـ) <sup>(١)</sup> وهي قصيدة من بحر البسيط، حوت قواعد علمي العروض والقافية، وعُرفت بعروض ابن الحاجب وبالحاجبية، والمرجَّح أنها تلت الرامزة في تصنيفها، وكانت أكثر منها تفصيلاً.

وتبدأ القصيدة بحمد الله سبحانه وتعالى، والصلاة والسلام على نبيه - صلى الله عليه وسلم -، ثم الثناء على الصحابة - رضوان الله عليهم-، وبدأ الكلام في العروض بذكر التفاعيل الثمانية، وأنها قد يُعدل بها إلى صيغ أخرى عندما يطرأ عليها زحاف أو علل، ولم يعرض لتعريف العروض، ولا للحديث عن أجزاء التفاعيل من سبب ووتد وفاصلة، وقيل: إنه تعرض لأجزاء التفاعيل في بعض نسخ الحاجبية، وهذه الأمور أفرد لها الساوي أبياتاً متعددة في مقدمة منظومته، ثم عرّف العروض والضرب، وذكر عدد الأعاريض والضروب، وأن البحور تجمعها خمس دوائر، وتلا ذلك حديث عن التصريح فالخزم، ويلاحظ أن الساوي قد تناول الخزم عند حديثه عن كيفية التقطيع، وهو المكان الأنسب لذكره، ثم بيّن طريقته في تناول البحور، وهي أن يبدأ في كل بحر بذكر وزنه، وعدد أجزائه على أصل دائرته، والإشارة إلى استعماله مجزئاً على غير أصل الدائرة، ثم يذكر عدد أعاريضه وضروبه ذاكراً عدداً

(١) أبو عمرو عثمان بن أبي بكر (٥٧٠-٦٤٦هـ) كان أبوه حاجباً فعرف بابن الحاجب، فقيه، نحوي، اشتغل بالقراءات واللغة. من كتبه: "الشافية"، "الأمالي"، "مختصر اللغة". - اليماني، إشارة التعمين ٢٠٤-٢٠٥، ابن فرحون، "الديباج المذهب ٨٦/٢-٨٩، الزركلي، الأعلام ٤/٢١١٠

مذكراً للعروض ، وآخر مؤنثاً للضرب على القاعدة المعروفة في العدد؛ لأن العروض مؤنثة، والضرب مذكر، ومثاله قوله في "الوافر":

(ووافرُ وزنه فاحفظ مفاعلتن ستاً عروضين مع ثلاثة جُعلا) ١

ففهم من قوله أن أجزاء الوافر مفاعلتن ست مرات ، وأن له عروضين وثلاثة أضرب، ثم يفصل الأعاريض والضروب عامداً إلى ذكر وزن كل عروض ولقبها، ووزن كل ضرب ولقبه، مستغنياً بالوزن عن التفسير كقوله في الطويل:

(عروضه قبضت مفاعلتن) ٢

فعلم أن القبض حذف الخامس الساكن؛ لأن أصله مفاعيلن، ويذكر مع كل ضرب الكلمة الأولى من البيت الذي هو شاهده؛ ليعلم بقية الشاهد، وهو ما ذهب إليه السأوي في ذكره لشواهد الأعاريض والضروب، يقول في عروض الطويل :

(عروضه قبضت مفاعلتن ولها ثلاثة أول (أبا) تمامُ علا

والثانٍ مثل (ستبدي) ثم ثالثها حذف فعولن (أقيمو) ردفه عدلاً) ٣

ففهم أن عروض الطويل مقبوضة، وضروبها ثلاثة: أولها: صحيح وشاهده (أبا منذر)، والثاني: مقبوض شاهده (ستبدي)،

(١) الأسنوي، نهاية الراغب ١٨١ .

(٢) السابق: ١٢٢ .

(٣) نفسه .



والثالث محذوف وزنه فعولن، وشاهده ( أقيموا )<sup>٠</sup> وتعرض  
لذكر الضرب في أوائل الأبيات، ولم يتعرض للعروض؛  
لاشتمال الضروب عليها. ثم يذكر ما يجوز في  
البحر من الزحاف بلقبه المصطلح عليه، ولا يفسره  
اختصاراً، بل يكتفي بذكر اللفظ الذي يصير عليه  
الوزن بعد الزحاف، فيفهم من تفسيره كقوله في  
الوافر:

(يجوزُ عصبُ مَفَاعِلَتْنِ، ونقصُ مفا  
عَلْتُ، أعقلنُ مفاعِلُنْ لمن سألَا  
وعَصَبُ فاعِلَتْنِ بدأً، وقصْمُهُمُ  
فاعِلَتْنِ، العقصُ فاعِلَتُّ احفظ المثلًا)<sup>(١)</sup>

وإذا أطلق الزحاف دون تقييده بعروض أو ضرب كان دخوله  
خاصاً بالحشو، أما إذا كان العروض والضرب مشاركين  
للحشو في ذلك الزحاف فيصرح بذكره، كقوله في  
المديد:

(وفي عروضِهِمُ الأولى زحافُهُمُ  
والضربُ الأولُ فيه الخبْنُ قد قُبِلَا)<sup>(٢)</sup>

فأشار إلى جواز الخبن والكف والشكل في العروض  
الأولى من المديد، كما جاز في الحشو ذلك، وأما  
الضرب الأول، فيدخله الخبن فقط، وباقي الأعراب والضروب  
لا يدخلها شيء من ذلك. وقد حرص ابن الحاجب على ذلك في كل

(١) السابق: ١٨٧.

(٢) السابق: ١٦٢.

بحر ملتزماً بما كان قد أشار إليه عند حديثه عن كيفية وضع المقاصد في منظومته. ٢١٠

فإذا فرغ من ذكر صور المزاحف وذكر لقب الزحاف، شرع في ذكر الأبيات الدالة على الزحاف، فذكر كل زحاف مع أول شاهده، كقوله في الكامل:

( إني امرؤٌ أضمرُوا ، (منزلة) خزلوا (يذبُّ) وقصُّ ، و(لا) طيُّ (فما) خُبلاً )  
ويلزم من ذلك النص على ألقاب الزحاف مرة ثانية ، فقد عدد زحاف الكامل بقوله :-

(الاضمارُ مُتَّفَعِلُنْ ، والخزلُ مُتَّفَعِلُنْ ، والوقصُّ قبل مفاعِلُنْ لمن سألاً )<sup>٢١١</sup>

ثم كررها مع الشواهد ، والساوي خالف ابن الحاجب في ذلك ، حيث عمد إلى تفسير معنى الزحاف في أول بحر يقع فيه دون تكرار تفسيره في البحور الأخرى التي يقع فيها ، ووافقه في ذكره رؤوس الشواهد بعد ذكر زحاف البحر ، والتزم ابن الحاجب بإيراد صورة التفعيلة في كل زحاف ، وهو ما لم يفعله الساوي ؛ وذلك لأن ابن الحاجب شرح الزحاف بذكر هيئة التفعيلة بعده اختصاراً ، بينما عمد الساوي إلى شرح الزحاف معرفاً إياه باختصار .

(٢) السابق: ١١٠ . وانظر على سبيل المثال أيضاً الصفحتين: ١٦٢ ، ١٩٠ .

(ج) السابق: ٢١٠ .

(٣) السابق: ٢٠٨ .

واقترصر استشهداد ابن الحاجب على الزحافات الواقعة  
في الحشو . أما ما وقع في الأعاريض والضروب ، فلم يستشهد  
له إلا في المضارع، إذ قال:

(وكفهم فاع لاتن في العروض أتى      وليس خبن ولا قبض لفرق(علا)  
وخرب شتر هببت كهم      (وقد) والاثنان (قلنا) ثم (سوف) تلاً<sup>(١)</sup>  
فذكر شاهد كف العروض وهو ( وقد ) أي:

وقد رأيت الرجال      فما أرى مثل زيد  
وهو الأمر الذي تجنّبه الساوي ، إذ كان استشهاده شاملاً لأنواع  
الزحاف جميعها ، وعند فراغه من بيان طريقته في تناول  
البحور ، يبدأ في ذكر بحور كل دائرة .

ويتناول بعد ذلك علم القوافي بادئاً بتعريف القافية ، مقتصراً على  
مذهبي الخليل والأخفش في حدها ، ويفوق ما ذكر الساوي من آراء في حدها ما  
ذكر ابن الحاجب ؛ لأنه ذكر رأي ابن كيسان ورأي قطرب فيها ، ثم يذكر أنواع  
القوافي من حيث عدد المتحركات التي بين الساكنين ، ثم ذكر حروف القافية ، ثم  
حركاتها ، وشرحها بعد ذكر اسم الحرف وحركته ، وانتقل إلى عيوب القافية : الإيطاء ،  
الإكفاء ، الإقواء ، السناد (الإشباع والحدو فقط) . وكان ذكره لكل منها سريعاً في بيت  
واحد فقط ، ثم عاد لما يصح أن يكون رويماً وما لا يصح ولم يستوف ذلك ، إذ أهمل  
التنوين ، ونون التوكيد ، والهمزة المبدلة من الألف في الوقف .

وقد نظر ابن الحاجب في القصيدة أيضاً فغير بعض أبياتها ، ونسب لبعض

النسخ إضافة أربعة أبيات عن الأسباب والأوتاد والفاصلة (٢).

(١) السابق: ٣٠٧ .

(٢) السابق: ٨٣ .

على أن الحاجبية لم تخل من ذكر أحكام تتعلق  
بالبحر بخاصة ، فمن ذلك حديثه عن الردف في  
كثير من أماكن وجوبه في البحور ، وذكر  
ضابطاً من ضوابط الردف عند أول ورود للردف في  
الطويل . وإشارته إلى مواطن المعاقبة ، وتضعيف  
الآراء التي لا يؤيدها ، أو نسبتها إلى  
الشدوذ .

وفي بعض المواضع كان يذكر آراء العلماء  
و اختلافهم أحياناً كاختلافهم في مشطور  
الرجز و منهوكه . على أن ابن الحاجب لم  
يشأ أن يطيل كثيراً في منظومته ، فكان  
يحيل على زحاف بحر سابق بدل الوقوع  
في التكرار ، فأحال في الرمل على المديد  
- مثلاً- لاشتراكهما في الزحاف ، وهذا  
ما اقتفاه الساوي في ما بعد في منظومته .

ثم إن ابن الحاجب أدخل بما صرح به في  
مقدمة قصيدته ، وأشار إلى ذلك الأسنوي  
في شرحه للحاجبية ، كما أنه لم يلتزم  
بذكر شواهد زحافات الأعاريض و الضروب ،  
وقصر السنناد على سنناد الأشباع و الحذو ، ولم  
يستوفِ ضروب السنناد ، وذكر ما لا يصلح أن  
يكون رويماً و لم يستوفه ، وكل هذا تلافاه

الساوي حين وضع منظومته . كما أن الحاجبية  
خلت من الخاتمة ، فانتهت بانتهاء  
آخر موضوعاتها . وهو ما تلافاه الساوي  
في منظومته .

والدارس للخزرجية والحاجبية والساوية  
يلحظ أن الخزرجية والحاجبية أثرتا في الساوية ،  
وكانت الساوية أطول من أختيها وأحوى  
لأحكام .

وفي حين خلت الخزرجية من ذكر الخلافات  
تقريباً وحوت الحاجبية شيئاً منها ، ضمت  
الساوية قدراً كبيراً من الآراء الفردية ، والخلافات ،  
والإشارات إلى الضروب التي لم يجمع عليها . وصرح  
الساوي بآرائه في ما يورد من خلافات ، وأطنب في  
عرض أحكام العلميين ، فكان أن حوت أبحاثاً لفظية ،  
تتصل بالمسميات والمصطلحات أشار إليها  
العبيدي عند ورودها .

كما تفردت بذكر دوائر الزحاف ، والتزم الساوي  
بالتعليق النثري في شرحه الدوائر كلاً على  
حدة ، مبيناً ما تمثله من زحافات ، وما يؤول  
إليه زحاف كل بحر في البحور

المشتركة معه في الدائرة . ولم تخل الساوية  
من إبراز براعة ناظمها في استخدام الفنون  
البلاغية . من استعارة ، ومقابلة ، وطباق .

وساعد الساوية على التميُّز على أختيها طولها ،  
فالخزرجية لم تصل للمائة بيت ، والحاجبية  
ما تجاوزت المائتين ، ونيفت الساوية عليهما ،  
فكانت ثلاثمائة بيت . ولا يُنكر أن الساوي  
نظر إلى الحاجبية - بشكل خاص - وتأثر  
بها ، وحاول ان يتلافى ما رأى أنه مأخذ  
على الحاجبية ، لكن يظل الفضل  
للمتقدم الذي مهد الطريق للساوي .  
فقد سبق الخزرجي وابن الحاجب  
بالفضل والفكرة . كما كانت للساوي  
إضافاته ، وقد كان لهذا التفاوت في  
طبيعة ومناهج كل من هذه القصائد  
دوره في اختلاف الشراح في تناول هذه القصائد  
بالشرح ، وتفاوت مناهجهم فيه بما يتوافق  
وطبيعة كل قصيدة ، وعلى سبيل المثال  
فإنه لما كانت الساوية تعنى بذكر كثير  
من الأحكام ، وتقف عند الآراء الفرديّة، وتذكر  
الخلافاً في المسائل العروضية لتصل

هذه العناية إلى ذكر بحوث لفظية  
لا أهمية لها في علمي العروض والقافية،  
ولما كانت تعنى بدوائر الزحاف التي تصور  
أثر زحاف يقع في بحر ما في تفعيلات  
البحور المشاركة له في الدائرة ، كان من  
الطبيعي أن يجتهد الشارح في محاولة الوقوف  
عند الأحكام والآراء والخلافات في المسائل  
العلمية ، وإضافة آراء قد يتجاوز الساوي ذكرها .  
وكان من الطبيعي أيضاً ألا يقف اجتهاده  
حتى عند الأبحاث التي لا يرى أهميتها  
العلمية كالخلافات اللفظية المتعلقة  
بمصطلح ما ، أو تلك البحوث التي أطلق عليها  
البحوث اللفظية التي لا طائل تحتها ، وكان من  
الطبيعي كذلك أن يجتهد في وضع دوائر  
زحاف لم يستوفها الناظم ، لتشمل كل  
صور الزحاف الممكنة في بحور الدائرة ،  
ثم يقف عند حد معين ، ويتترك المجال  
مفتوحاً لآخرين لكي يضعوا دوائر أخرى يرى  
من الممكن إضافتها لكن تفكيكه  
يقف دون الوصول إليها ، فمن الممكن  
القول بأن تفصيل " الوافي " وشموله  
مستمد من تفصيل الساوية وشمولها ،

أوهو أمر أوجبته طبيعة القصيدة ،  
وهذا ما سلاحظ عند دراسة " الوافي  
في علمي العروض و القوافي " للعبدي .



# الفصل الأول :

## المؤلف : حياته وآثاره .

اسمه ، نسبه ، مولده .

نشأته ، ثقافته ، وفاته .

مؤلفاته وآثاره .

## الفصل الأول: المؤلف: حياته وآثاره

اسمه:

هو - علي الأرجح - عبيد الله بن عبد الكافي بن عبد المجيد العبيدي ، ولا تُعرف سنة ميلاده أو موطنه أو وفاته علي سبيل التحقيق - كما تقدّم - ، وإن كان من المؤكد أنه كان حياً سنة ٧٢٤ هـ كما سيرد بعد ، فقد ضنت كتب التراجم والتاريخ بالإشارة إلى العبيدي وصمته عن نقل شيء عن ترجمته ، ولولا ما أشار إليه حاجي خليفة في " كشف الظنون " من ذكر اسمه مع شرح السواوية<sup>(١)</sup> ، وما ذكره العبيدي في خطبة " الوافي "<sup>(٢)</sup> وفي خطبة كتابه " شرح المضمنون به علي غير أهله "<sup>(٣)</sup> عن اسمه ،

(١) كشف الظنون: ٢/١١٣٧ .

(٢) الوافي: ١٠ ظ

(٣) العبيدي، شرح المضمنون به علي غير أهله: ٣ .

وما ذكره في خاتمته من أنه فرغ  
من تصنيفه سنة ٧٢٤ هـ<sup>(١)</sup>، لدخل  
في عتمة المجهول المطبقة،  
ولما عرفنا عن اسمه الذي ظفرنا  
به، ولا الحقبلة التي عاش  
فيها شيئاً.

لقد أضناني البحث عن ترجمة  
له، وأعياني التنقيب عن إشارة إليه،  
وبعد طول بحث وجهود ومشقة  
لم أظفر بشيء سوى تلك الإشارة  
في "كشف الظنون" إلى اسمه  
وسنة وفاته غير الصحيحة،  
فلقد رجعت إلى قدر وافر من  
الكتب التاريخية، أفتت  
في ثناياها، فمما وجدت إشارة  
إليه، ولا رأيتهما التفتت عليه،  
وانضمم بذلك إلى قافلة من العلماء  
لم يرد لهم ذكر في كتب التراجم  
على تفوقهم، ونالتهم يد العقوق  
كما نالتهم، ولعل لأوبئة والحروب  
والسيول التي خربت المدن

(١) السابق: ٥٦٥.

ففي هذه الفترة يبدأ في  
ضياع أخبار العبيدي  
وأمثاله من العلماء، فمن  
الصعب تصوُّر أنه بالامكان  
حصر وفیات جمیع العلماء  
ففي زمن الطاعون أو الخراب  
أو السيول و الزلازل و الحروب الضارية،  
ولا بد من ضحايا يغفلون  
بسبب الانشغال بهذه الكوارث،  
ولعل العبيدي أحد هؤلاء، أو لعل  
ترجمته ضاعت في ثنايا ما ضاع من  
كتب.

يُرد اسم العبيدي في "كشف الظنون"  
على أنه عبيد الله بن عبد  
الكافي بن عبد المجيد العبيدي<sup>(١)</sup>، وكذا يرد في  
مخطوطتي الكتاب<sup>(٢)</sup>، وعند بروكلمان<sup>(٣)</sup>، كما  
يأتي التصريح باسم العبيدي في مقدمة كتابه  
"شرح المضمنون به على غير أهله"  
على أنه عبيد الله بن عبد الكافي بن عبد المجيد.

(١) كشف الظنون: ١١٣٧/٢ .

(٢) الوافي (لا له لي) ١، (الأهرية): ١، ١٥٠ .

(٣) Br, Suppl : 2\258

العُبَيْدي<sup>(١)</sup> خلافاً لما يَرِدُ في نسختين حصلت عليهما من كتاب " الكافي في علمي العروض والقوافي " للعُبَيْدي - وهو شرح مختصر عن الكتاب موضع التحقيق - حيث يرد باسم عبد الله بن عبد الكافي بن عبد المجيد في نسخة سوهاج<sup>(٢)</sup> ، وباسم عبد الله بن عبد الحميد في نسخة بيدليانا<sup>(٣)</sup> وببدو أن ناسخ الأخيرة قد أسقط اسم والده عبد الكافي ، كما صحَّف اسم جده عبد المجيد وأوقعه في ذلك قول العُبَيْدي في الخطبة " يقول العبد الفقير المحتاج إلى كرم الحميد عبيد الله بن عبد الكافي بن عبد المجيد<sup>(٤)</sup> ". وأرَّجَحُ أن اسمه عُبيد الله بن عبد الكافي بن عبد المجيد العبيدي على ما اتَّفقت عليه معظم المصادر وأما ما ورد في مخطوطتي " الكافي " من أنه عبد الله ، فقد يكون تصحيفاً من عبيد الله .

### هل العبيدي هو عبيد الحرفوش ؟

يُلزمني نصُّ البغدادي في " هدية العارفين " على أن عالماً يُدعى عبد الله بن سعد بن عبد الكافي بن عبد المجيد العبيدي المصري المكي الحنفي وعرف بـحُرَيْفِيش (ت ٨٠١ هـ) ، وصنَّف شرحاً للساوية يُدعى " الكافي في علمي العروض والقوافي<sup>(٥)</sup> " ، يلزمني الوقوف على ترجمة العالم المذكور للتحقق من عدم كونه شيخنا المقصود .

(١) شرح المضمون به على غير أهله : ٣ .

(٢) العبيدي ، الكافي في علمي العروض والقوافي (نسخة سوهاج تحت رقم (١) عروض) : ٢٠٢ ظ .

(٣) المصدر السابق : (نسخة بيدليانا تحت رقم ١٩٠٣) ١ ظ .

(٤) المصدر السابق : (سوهاج) ٢ ظ ، (بيدليانا) ١ ظ .

(٥) هدية العارفين ٤٦٨/٥ .

لقد أشارت كتب تقدّمت على " هدية العارفين " إلى هذا الرجل دون أن تضيف إلى اسمه لقب العبيدي ، وإنما ذكروا أنه عبد الله بن سعد<sup>(١)</sup> بن عبد الكافي المصري، نزيل مكة ، والمعروف بالحرفوش<sup>(٢)</sup> ، وذكروا أنّ له ولداً يدعى علياً عنه أُخِذت ترجمته . وهذا ما تضافرت عليه أقوال كل من الحسن بن الحسن ( ت ٨٣٢هـ ) ، وابن حجر ( ت ٨٥٢هـ ) ، وعمر بن فهد ( ت ٨٨٥هـ ) والسخاوي ( ت ٩٠٢هـ ) . ولم يذكر أي منهم اسم العبيدي . وتتداول الكتب المؤرخة لمكة - شرفها الله - المعلومات نفسها عن الحرفوش ، دون إشارة إلى مؤلفاته ، فما توفّر عنه أنه لُقّب بعبيد الحرفوش ، وأنه جاور بمكة ثلاثين سنة ، وكان يشبه حرافيش مصر في ملبسه وكلامه ، وأنه كان صالحاً للناس فيه اعتقاد ، وأنه جاوز الستين .

وإنه لأمر قاطع أن الحرفوش ليس بصاحبنا ؛ إذ وفاته سنة ٨٠١هـ وأُخِذت ترجمته عن ابنه علي ، أي أنها معلومات مؤكدة لا شكّ فيها . وقد أُشير إلى أنه جاوز الستين ، أي أنه لم يبلغ السبعين ، ولم يعمر ، وإلا لأشير إلى ذلك ، وكان ذلك من سمات حياته البارزة التي يُشار إليها . فشيخنا العبيدي ألف كتابه في حدود سنة ٧١٩هـ ؛ لأن أقدم نسخ " الكافي " مختصر " الوافي " التي وصلت إلى معلومات عنها ترجع إلى تلك السنة . وكتاب آخر نعلم عن فراغ العبيدي من تأليفه هو " شرح المضمون به على غير أهله " الذي فرغ من تأليفه سنة ٧٢٤هـ<sup>(٣)</sup> ، مما يُبعد احتمال كون العبيدي هو عبيد الحرفوش . فمن غير المعقول أن يكون قد توفي سنة ٨٠١هـ . وحرفوش هذا قد

(١) ذكر صاحب " العقد الثمين " وتبعه عمر بن فهد بأن والده سعد الله خلافاً للآخرين .

(٢) الحسن بن الحسن ، العقد الثمين في تاريخ البلد الأمين ١٧١/٥ ، ابن حجر ، إنباء الغمر بأبناء العمر ٦٣/٤ ، ابن فهد ، انحاف الوري بأخبار أم القرى ٤١٧/٣ ، السخاوي ، وجيز الكلام في الذيل على دول الإسلام ٣٤٠/١ .

(٣) شرح المضمون به ٥٥٦ .

نَيْفَ على الستين ، أي أنه وُلِدَ في حدود سنة ٧٣٢هـ على الأكثر. والأغلب على الاعتقاد أن البغدادي خلط بين عالمين هما عُبَيْدُ اللَّهِ بن عبد الكافي بن عبد المجيد العبيدي ، وعبد الله بن سعد بن عبد الكافي المصري .

### نَسَبُهُ:

لا يُعْلَمُ على وجه الدقَّةِ إلى من يُنسَبُ العُبَيْدِيُّ . وكتب الأنساب تذكر أن لنسب العُبَيْدِيِّ أكثر من وجه : فالعُبَيْدِيُّونَ - بضم العين وفتح الباء - من الجعافرة ، بنو جعفر الصادق بن محمد الباقر بن علي بن زين العابدين بن الحسين، وهم الفاطميون بنو عبید الله المهدي، الذي يزعم أنه ابن محمد الحبيب بن جعفر المصدِّق بن محمد المكتوم بن إسماعيل الإمام بن جعفر الصادق . قال القلقشندي بعد ذكره هذا النسب " على أنه قد طعن في هذا النسب طاعنون من النسابة"<sup>(١)</sup> . والعُبَيْدِيُّونَ كذلك - بضم العين وفتح الباء مصغراً - نسبة إلى عُبَيْدِ بن ثعلبة بن يربوع بن حنظلة بن مالك بن زيد مناة بن تميم ، بطن من تميم، ونسبة إلى عُبَيْدِ بن عدي بن غنم بن كعب بن سلمة بن سعد بن علي بن أسد بن سادرة بن يزيد بن جشم بن الخزرج. بطن من الأنصار، ونسبة إلى عُبَيْدِ بن عَبْرَةَ بن زهران بطن من الأزد ، ونسبة إلى عُبَيْدِ بن سلامة بن زوى بن مالك بن نهد بطن من نهد"<sup>(٢)</sup> . ولا يُعْلَمُ إلى أيِّ من هؤلاء يُنسَبُ العُبَيْدِيُّ ، وهل ترى لنسبته وجه آخر غير ما ذُكِرَ .

ويبدو أن عائلة العُبَيْدِيِّ الذي نتحدَّثُ عنه - إن ثبت أن من أسشير إليهم منها كما أرجَّح - عائلة ابتليت بالإغفال . فهناك

(١) القلقشندي ، فلانند الجمان في التعريف بقبايل عرب الزمان : ١٦٤، ١٦٥ .

(٢) ابن الأثير، تهذيب الأنساب: ٣١٨/٢، السيوطي ، لب اللباب في تهذيب الأنساب: ١٧٥.

رجلان يتشابه اسمهما مع اسم شيخنا أولهما : الشيخ عبد الكافي بن عبد المجيد العبيدي ت ٧٠٧ هـ. كما ذكر الياقيني في "مرآة الجنان"<sup>(١)</sup> ، وهو عالم تبريز . والجلّي أنه كان عالماً كبيراً؛ لأنه أطلق عليه اسم عالم تبريز ، وشيخ الشافعية ؛ ولأنه قال عنه : " وقد أُسنَّ ، وخلف كتباً تساوي ستين ألفاً " ولا مزيد . فإن أطلقنا عنان الاستنتاج والتفكير قلنا لعله والده . أما الرجل الآخر، فهو محمد بن عبد الرحمن بن عبد المجيد العبيدي جامع " التذكرة السعدية " . ولا معلومات عن هذا الرجل ، ولا إشارة إليه في كتب التراجم من قريب أو بعيد ، ولقد ذكر د. عبد الله الجبوري في مقدمة تحقيقه للتذكرة السعدية أنه لم يجد إشارة إليه في كتب التراجم<sup>(٢)</sup> ، لكنه رجح أيضاً أنه من بلاد فارس أو العراق .

وأرجح أن الشيخ عبد الكافي بن عبد المجيد العبيدي (ت ٧٠٧ هـ) هو والد شيخنا العبيدي ؛ إذ يتشابه اسمهما. وإذا كان تشابه الأسماء ليس أمراً قاطعاً في ذلك فإن من ينظر في " شرح المصنوع به على غير أهله " للعبيدي يخرج بحقيقة مؤكدة تؤدي إلى أن العبيدي صاحبنا عاش في بلاد عظم شأن اللغة الفارسية فيها ، فلعلها فارس أو العراق أو تبريز من بلاد فارس بالتحديد ، ولعل ما يؤيد ذلك كون الساوي من أهل ساوة وهي مدينة بين الري وهمدان ، أي من بلاد فارس ، فيسهل وصول المنظومة إلى العبيدي وهو في تبريز ، كما يرجحه إشارة العبيدي إلى الأدب الفارسي كثيراً دون ضرورة في كتابه " شرح المصنوع به على غير أهله "، فيذكر النظير الفارسي لمعاني الأبيات العربية التي يتصدى لشرحها ، ويرجحه أيضاً تلك الإشارات المتفرقة لمسميات بعض البحور العربية في العروض الفارسي في "الوافي" . وهذا يدفع

(١) الياقيني ، مرآة الجنان ٢٤٣/٣ . سبق أن أشارت إلى د. محمد رضا في حيدرة في رسالة "بتاريخ في البحور"

(٢) العبيدي ، محمد . التذكرة السعدية ٢٠٠ ، ١٩ .



إلى ترجيح أنه من علماء تبريز ، وأن الشيخ عبد الكافي بن عبد المجيد العبيدي عالم تبريز وشيخ الشافعية فيها هو والده ، بخاصة أن سنة وفاة الشيخ عبد الكافي لا تمنع من كونه والد الشيخ عبيد الله . كما يدفع إلى ترجيح أن الشيخ محمد بن عبد الرحمن بن عبد المجيد العبيدي هو ابن عم العبيدي صاحبنا .

## مولده

في ظل شح المصادر التاريخية بمعلومات عن العبيدي ليس بالإمكان الإتيان بقول قاطع في مولده أين كان ؟ ومتى ؟ ولكن جمع المعلومات المتفرقة، وإمعان النظر فيها يجعل من المرجح القول بأنه ولد في تبريز أو ما جاورها من بلاد فارس أو العراق . وأن ولادته كانت في حدود سنة ٦٨٤هـ على الأكثر . فقد وُلِدَ على الأرجح في الفترة بين سنتي (٦٧٥ - ٦٨٤ هـ). فمن الثابت أنه في سنة ٧١٩ هـ كان العبيدي قد أنهى كتابه "الوافي" ، واختصره في كتابه "الكافي"؛ لأن إحدى نسخ الكافي ترجع إلى هذا التاريخ . ومن ينظر في كتاب الوافي الذي أُلِّفَ قبلُ يرى شخصية علمية ناضجة متمعنة متقنة لعلمي العروض والقوافي ، عدا عن أن العبيدي صرَّح بأنه أُلِّفَ كتابه استجابة لطلب تلاميذه، مما يدلُّ على أنه كان قد بلغ مكانة علمية جيدة، وأنه قد عرف بأنه أهل للقيام بما سئل . فلو افترضنا أنه كان في الخامسة والثلاثين حين شرح الساوية ، تكون ولادته سنة ٦٨٤هـ، ويكون قد أُلِّفَ كتابه الثالث " شرح المصنوع به على غير أهله" وهو في الأربعين من عمره. ومن الممكن افتراض أنه أُلِّفَ "الوافي" وعمره أربعون سنة ، فيكون قد ولد سنة ٦٧٩هـ . فولادته بين

سنتي . (٦٧٥ - ٦٨٤هـ) تتقدمها ببضع سنوات أو تتأخر ببضع سنوات أمر يبدو مقبولاً .

## نشأته

سبقت الإشارة إلى ترجيح كون العبيدي أحد علماء تبريز ، وأنه ابن عالمها وشيخ الشافعية فيها الشيخ عبد الكافي بن عبد المجيد العبيدي ، ولعل نشأته كانت في تبريز . إذ لا نعرف شيئاً عن هذه النشأة .

كما يبدو أن العبيدي رحل من موطنه إلى موطن آخر لا نعلمه . فقد أشار العبيدي إلى مفارقتة لأحابه ، هذا إذا كانت مفارقتة لهم تعني انتقاله من بلد إلى بلد غير الذي وُجدوا فيه . على أن هناك احتمالاً آخر بأن يكون فارق أحابه بموتهم ورحيلهم عن الدنيا . يقول العبيدي في خاتمة "الكافي" : "مع أنى مبتلى بمفارقة الأحباب . يا أسفاً على فقد أحاب فارت لفراقهم حياتي ، وهجرت لهجرهم لذاتي ، وذهلت لبينهم حتى عن ذاتي ، وغادروني أرعى النجوم بمقلة عبرى ، وأعالج الهموم بكبد لا تزال لبينهم حرى .

ولو أن مابي بالجبال لهدها وبالنار أطفأها وبالماء لم يجر  
وبالناس لم يحيوا وبالدهر لم يكن وبالشمس لم تطلع وبالنجم لم يسر<sup>(١)</sup>  
وفي ماعدا هذه الإشارة لا نظفر بشيء عن بيئته .

(١) الكافي : ٩٦ و

## ثقافته

لا يشير العبيدي إلى مصادر ثقافته ولا إلى أسماء شيوخه الذين تلقى عنهم ، وان كان بوسعي أن أعتقد أن روافد ثقافته غنية ثرية ، ينبئ بها أن شخصيته في "الوافي" شخصية عالم متمكن ، تصدّى للدرس والتصنيف زمنًا وتلقي عنه جمع من التلاميذ - وان لم نظفر بإشارة إليهم.

ويظهر أن العبيدي سلك طريق معاصريه في التلقي ، فالبارز في كتبه إمامه بعلوم القرآن وتفسيره وإعجازه، وكذا إمامه باللغة وآدابها وعلومها، ويشمل هذا تمكنه من نحو العربية و صرفها ، ودراسته لكتاب سيبويه ، وأخذه للأدب والعروض ، وحفظه لقدر وافر من الشعر.

إن أخذه عن كتب الفراء، والأخفش، والمبرد، وأبي علي الفارسي، وابن جني، والزمخشري، وابن الحاجب، وابن الخباز ، ورجوعه إلى "الحماسة" وشروحه ، "والأغاني" و"سقط الزند" وشروحه ، وحديثه في التصريف حديث عالم متمكن منه ، وذكره لعدد غير قليل من علماء العربية من القرن الثاني إلى السابع ، كل ذلك يشير إلى ثقافة عربية أصيلة متنوّعة الموارد .

وشيء آخر ينبئ بمكانة عظيمة له وقدر كبير بين علماء عصره يتمثل في إشارته إلى أن سبب تأليفه "الوافي" كان الاستجابة لرغبة تلاميذه المترددين عليه . مما يوحي بأنه بلغ منزلة معروفة في العلم لكي يؤمّ الطلبة حلقتة ، ويتوسموا فيه الخير بحل غامض الساوية ، وهذا لا يتأتى إلا لعالم له شأنه و مكانته . زد على ذلك ثقة هؤلاء التلاميذ به لشرح الساوية على صعوبتها عندهم . ومكانته العلمية تشي بأنه كان على قدر كبير من الثقافة والإلمام بعلوم القرآن والعربية وآدابها ، والمنطق وما ساد تلك العصور من علوم ، كل

ذلك لكي يصل إلى هذه المنزلة العظيمة للتصدي للإقراء والتدريس. وهذا ما يمكن الجزم به في هذا الشأن.

## وفاته

كما لا يُعَلِّم شيء عن ولادة العبيدي وحياته ، لا يُعَرِّف من مصدر قديم متى توفي الرجل . وإن كان من المؤكد أنه كان حياً سنة ٧٢٤هـ وقت أنهى كتابه "شرح المضمون به" . وقد بذلت ما في وسعي من وسائل ممكنة للحصول على كل ما يتعلَّق بالرجل ، وتتبع الوفيات بين سنتي (٦٦٠ - ٩١٠ هـ) على أصل لإشارة إلى وفاته ، فما ظفرت .

وأمامنا قولان في شأن وفاة العبيدي: أولهما : أنه توفي سنة ٩٠١هـ . ذكر ذلك حاجي خليفة في "كشف الظنون"<sup>(١)</sup> . وهو قول مرفوض ، يدفعه أن العبيدي صنَّف كتابه "الكافي" في حدود سنة ٧١٩هـ، وهو تاريخ أقدم نسخة حصلت عليها - كما سبق - ، مما يعني أنه وُلِدَ قبل هذه السنة بما لا يقل عن ثلاثين سنة أو خمس وعشرين سنة ، فمن غير المعقول أن تمتدَّ به الحياة إلى هذا التاريخ . كما يدفع هذا القول ما سبق من أن العبيدي أنهى شرحه للمضمون به على غير أهله سنة ٧٢٤هـ، فلا يمكن والشأن كذلك أن نتفق مع حاجي خليفة في تأخير سنة وفاته إلى القرن العاشر الهجري بينما مؤلفاته كانت قبل ٧١٩هـ. وهذان أمران قاطعان في رفض أن تكون سنة ٩١٠هـ تاريخاً لوفاة العبيدي. ويؤيد ذلك كون الدماميني (ت ٨٢٧ هـ) قد نقل عنه في العيون الغامزة ، وإن لم يصرَّح باسمه ، لكنَّ صمَّت الدماميني عن هذا التصريح باسمه لم يمنع من أن يُلمَّح شيء من التشابه بين نقوله

(١) كشف الظنون ١١٣٧/٢ .

وكلام العبيدي ، بخاصة أنه حدّد نقله بأنه عن شارح الساوية . فإذا ثبت أن العبيدي كان أحد مصادر الدماميني ، وهو ما أكاد أجروّ على القطع به ، فإن ذلك يثبت تقدّم عصر العبيدي ، وأنه عاش أو مات قبل تأليف الدماميني للعيون الغامزة ، وهو ما أظنه يدعم رفضنا للتاريخ الذي ذكره حاجي خليفة ؛ إذ يقول الدماميني : "وقال بعض شارحي الساوية . الذي وقع في خاطري أنه إنما سُمّي بالعروض لأن الخليل ألهمه في العروض وهي مكة ، فسماه بها تبرُّكاً و تيمُّناً . وزعم أن هذا أجود مما ذكروا"<sup>(١)</sup> ويأتي هذا النص بلفظه في الكافي ؛ إذ يقول العبيدي : "والذي وقع في خاطري أنه إنما سمي بالعروض ؛ لأنه ألهمها في العروض وهي مكة شرفها الله تعالى - فسمّاه بها تبرُّكاً و تيمُّناً ، ولا شك أن هذا أجود مما ذكروا"<sup>(٢)</sup> . فبين نقل الدماميني والتاريخ الذي وضعه حاجي خليفة ما لا يقل عن أربع وسبعين سنة ، فضلاً عن أن تاريخ نسخ الكافي وتأليف "شرح المصنوع به" يدفعه ، وكل ما سبق يضعف قول حاجي خليفة في سنة وفاته .

وثاني القولين في سنة وفاة العبيدي : هو ما ذهب إليه بروكلمان من أن وفاة العبيدي كانت سنة ٧٤٩هـ<sup>(٣)</sup> ، وهو أقرب إلى الصحة؛ إذ أنه يتأخّر عن سنة شرحه للمصنوع به على غير أهله خمساً وعشرين سنة . وهو أمر من الممكن قبوله ؛ إذ يكون قد عاش بين الخامسة والستين إلى السبعين سنة أو نحوهما .

(١) العيون الغامزة : ١٥ ، ١٦ .

(٢) الكافي ( بيدليانا ) : ٣ و .

(٣) Br. Suppl 2 : 258 .

فقول بروكلمان لا يتعارض مع التاريخين المؤكدين في حياة العبيدي .  
وهما المتصلان بتأليفه لكتابه . وقد يفسر القول بما قال به بروكلمان ذلك  
الإغفال الذي نال العبيدي؛ إذ في هذه السنة كان الطاعون الكبير الذي أصاب  
المشرق الإسلامي، وامتدَّ إلى أوروبا . وهلك فيه خلق كثير<sup>(١)</sup>. فلعل الانشغال  
بالوباء وكثرة الوفيات في تلك السنة جعل المترجمين يعجزون عن حصر كل  
الوفيات . ولا يتضح لي علامَ استند بروكلمان في تحديد سنة الوفاة  
هذه ، وهل هو تاريخ محتمل أم أنه مؤكد ؟ ولعله اعتمد على كتاب مخطوط لم  
يصلني. ويظل هو القول الوحيد المرجح.

ومما يلفت النظر أن بروكلمان جعل سنة ٧٤٩هـ تاريخاً لوفاة كل من  
الساوي والعبيدي، فهل يمكن قبول أن يكون الساوي أيضاً مات في هذه  
السنة؟

إن اتحاد سنتي وفاة الساوي والعبيدي أمر غير مقبول إلا إذا كان  
الساوي معمرًا، أو كان قد نبغ مبكرًا . ومما يواجهه من ينظر في تاريخ الساوي  
شح المعلومات عنه هو الآخر ، وشحها عن الإشارة إلى أساتذته أو تلاميذه  
أو حياته . لكن التفكير المنطقي يقود إلى تضعيف كون سنة ٧٤٩هـ تاريخاً  
لوفاة الساوي ، فأقدم شرح للساوية يُعلم تاريخه هو المسمى "الدرّة الفريدة في  
شرح القصيدة" لعمر بن عبد الرحمن بن عمر العروضي الكرخي ( ت ٦٩٩هـ )  
كما ذكر حاجي خليفة<sup>(٢)</sup>، وبالنظر إلى ذلك يكون أوسع الاحتمالات كـ  
الكرخي شرح المنظومة في نفس السنة التي وضع فيها الساوي منظومته، وأن  
تكون هي نفسها سنة وفاة الكرخي أي ٦٩٩هـ، وهو احتمال ضعيف. وإذا قلنا:  
إن الساوي كان في الأربعين حين وضعها ، فهذا يعني أنه ولد سنة ٦٥٩هـ .

(١) ويروي أنه مات بالقاهرة ومصر في يوم واحد نحو أحد عشر ألف نفس وفي دمشق أربعمائة . ذبول العير ١٤٩/٤ .

(٢) كشف الظنون ١١٣٧/٢ .

فلو سلّمنا بأن وفاته سنة ٧٤٩هـ ، فهذا يعني أنه بلغ التسعين ، وإذا وضعنا في الاعتبار الاحتمال الأكبر، وهو أن يتقدّم وضع الساوية عام ٦٩٩هـ - سنة وفاة الكرخي - فهذا يعني - وهو الأرجح - أن الساوي جاوز التسعين، ومسح ذلك لم يُشر إلى أنه معتمّر فضلاً عن قلّة ما ورد عنه من معلومات مع أن له مكانة علمية كبيرة .

ثم لو قيل: إن العبيدي تصدّر للإقراء قبل سنة ٧١٩هـ - تاريخ أقدم نسخ الكافي -، فلو فُرض أنه درس على أستاذه الذي يشير إلى سماعه عن الساوي قبل هذا التاريخ بعشرين سنة - مثلاً - أي سنة ٦٩٩هـ ، فمتى أخذ أستاذه هذا عن الساوي؟ لننقل: إن أستاذه تتلمذ على الساوي قبل ذلك بعشرين سنة أخرى - أي في سنة ٦٧٩هـ ، ولنقل إن الساوي وقتها كان في الأربعين، فهذا يعني مولده سنة ٦٣٩هـ. فلو قلنا بما قال به بروكلمان من أن وفاته سنة ٧٤٩هـ ، فهذا يعني أنه عاش مائة وعشر سنوات على الأقل . ومع ذلك لم يُشر إليه في كتب التراجم ، وهذا احتمال ضعيف ، مما يؤدي إلى تضعيف كون الساوي قد مات سنة ٧٤٩هـ؛ لبعُد هذا التاريخ. إلا إذا كان الساوي معتمراً ، أو كان بروكلمان قد اعتمد على غير الاستنتاج باعتماده على مصدر مؤكّد لم أقع عليه .

وإذا كنا نقول بتوهين هذا التاريخ لموت الساوي ، فإنه يظل احتمال كونه صحيحاً في حالتين ، إحداهما : أن يكون الساوي معتمراً ، وثانيتها: أن يكون قد نبغ مبكراً ، فوضع منظومته في الخامسة والعشرين من عمره - مثلاً - وكان ذلك سنة ٦٩٩هـ. فيكون قد وُلِدَ نحو سنة ٦٧٤هـ ، وعاش خمساً وسبعين سنة ، ومات سنة ٧٤٩هـ، وهو احتمال ضعيف .

## مؤلفاته وآثاره

من العسير في ظل شح المصادر في الحديث عن العبيدي أن أفصّل الحديث عن مؤلفاته وآثاره؛ إذ لم يصل إلى علمي من هذه المصنفات مع تتبعي لعدد كبير تيسّر لي من فهارس المخطوطات، وما ورد في "تاريخ الأدب العربي" لبروكلمان، إلا هذا النثر القليل من الكتب التي يرجّح أنها ليست فقط كل ما جاد به فكر العبيدي. وهذه المؤلفات هي :-

١- "الوافي في علمي العروض والقوافي" وهو شرح الساوية موضع التحقيق.  
٢ - "الكافي في علمي العروض والقوافي" وهو مختصر عن الكتاب السابق ذكره، والكتاب مخطوط تحتفظ عدة مكتبات بنسخ منه : فمنه نسخة في مكتبة الأمير فاروق بسوهاج تحت رقم (١) عروض، ونسخة بدار الكتب المصرية برقم ٢٤٠/٢، ونسخة في مكتبة بيدليانا برقم ١٩٠٣. ورابعة بالأسكوريال تحت رقم ٣٢٩، وفي مكتبة برلين نسخة أخرى برقم ٧١٤٨<sup>(١)</sup> وقد استعنت بنسخة بيدليانا في تحقيق كتاب "الوافي"، واعتمدت على هذه النسخة في دراسة كتاب "الكافي".

٣- "شرح المضمون به علي غير أهله". وهو شرح لأبيات انتخبها عز الدين الزنجاني وسّمّاها "المضمون به علي غير أهله" وطبع شرح العبيدي بمطبعة السعادة بمصر بإشراف إسحاق بنيامين يهودا، كما أعادت طبعه دار صعب ببيروت بالاشتراك مع مطبعة البيان ببغداد. ولم أجد فيه ما يعين على معرفة تفاصيل حياة العبيدي.

<sup>(١)</sup> Br,Suppl 2: 258



## الفصل الثاني : الكتاب : العنوان والتوثيق .

نسخ الكتاب ، تحقيق عنوان الكتاب .

توثيق نسبة الكتاب الى المؤلف ، سبب تأليف الكتاب .

مصادر الكتاب ، أقسام الكتاب ، منهج العبيدي في الوافي

شواهد الكتاب ، مخالفته للناظم وماأخذه عليه .

بين الكافي والوافي ، بين الوافي وأحد شروح الساوية .

## الفصل الثاني : الكتاب العنوان والتوثيق

### (١) نسخ الكتاب :

تيسّر للباحثة بعد طول بحث وعناء في التنقيب الحصول على نسختين من نسخ "الوافي": أولاهما: من مكتبة "لا له لي" بتركيا ، وجعلتها أصلاً ، ورمزت لها بالرمز (ل) ، والأخرى : من المكتبة الأزهرية ، ورمزت لها بالرمز (أ).

فالأولى، وهي نسخة مكتبة ( لا له لي)، تحتفظ بها المكتبة تحت الرقم ١٩٧٢ (٨ عروض) . وتاريخ نسخها سنة تسع و تسعين وتسعمائة للهجرة (٩٩٩هـ) . وعدد أوراقها مائة وأربعون لوحاً ، وسطورها خمسة وعشرون سطرًا ، وتتراوح كلمات السطر الواحد بين عشر كلمات إلى أربع عشرة كلمة . وخلت النسخة من الزخرف ، وكُتبت بقلم نسخي معتاد ، بالحبر الأسود ، وخطها واضح ، وهي نسخة تامة لا نقص فيها .

وقد ذكر هذه النسخة د. رمضان ششن<sup>(١)</sup> تحت اسم " الكافي في علمي العروض والقوافي". ويبدو أنها سميت كذلك في فهرس المكتبة، مع أن صفحة العنوان لم تحمل اسم الكتاب ، و إنما جاء فيها " هذا شرح الساوية في علم العروض نفع الله به آمين" وتحت كلمة الساوية "لامية التنوخي".

وقد نسخ هذه النسخة في العام المذكور سعد الله بن محمد الشهير بالمغربي ، ولم أعثر له على ترجمة ، وعلى الصفحة تملك باسم الحاج أحمد بن عبد الرحمن الصيرفي الشهير نسبة بابن الشريفة ، ولم أعثر على ترجمته هو الآخر . ويخط مختلف هناك إشارة لم أتمكن من قراءتها كاملة ، و أظنها تملكاً . وما استطعت قراءته هو (في ...المنيب للودود أبى بكر بن ..... مصلياً

(١) ششن، د. رمضان . نواذر المخطوطات العربية في مكبات تركيا ٢١٢/٢ .

ومسلماً ١٠٠) وأعيدت بنفس الخط الذي كُتب به التملك الإشارة إلى أنه شرح الساوية في العروض ، وتفرّق في أثناء الكتاب بالإضافة إلى الصفحتين الأولى والأخيرة ختم "سلطان الزمان الغازي سلطان سليم خان بن السلطان مصطفى خان - عفى عنهما الرحمن " .

تبدأ صفحاتها بقوله : " بسم الله الرحمن الرحيم ، وصلي الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم ، يقول العبد الفقير إلى كرم الحميد عبيد لله بن عبد الكافي بن عبد المجيد العبيدي احسن الله تعالي عاقبته ، أما بعد حمد الله سبحانه وتعالى ، مسبب الأسباب " (١) .

أما الصفحة الأخيرة فتحتوي على أبيات شعرية ختم بها، الناسخ نسخه ثم ختمه بقوله " كتبه الفقير إلى الله تعالى سعد الله بن محمد الشهير بالمغربي غفر الله له ولوالديه ولكل المسلمين آمين " (٢) ثم ختم وقف السلطان . وعلي الصفحة الأولى حاشية تحمل تفسيراً لمعاني كلمة العروض الواردة في خطبة العبيدي، من الواضح إنها نقلت عن الأصل المنقول عنه، لأنها تتكرر في النسخة الأزهرية.

كتبت النسخة وفق الرسم الإملائي القديم وعني الناسخ بضبط أبيات الساوية كاملة في قسم العروض ، أما القوافي فقد اكتفي غالباً بضبط أواخر الكلمات، كما لم يغفل ضبط أبيات الشواهد والنقط غالباً وعني الناسخ بوضع عناوين جانبية لأنواع الزحاف عند ورودها لأول مرة وخلت من الرموز والاختصارات إلا في موضعين حيث رمز بقوله ( فخ ) لحينئذ ، و(المص) للمصنف (٣) ، وقد اغفل ناسخها وضع رموز بعض الدوائر المزاحفة في الدائرة

(١) الوافي : / (مكتبه لاله لي) ١ ظ.

(٢) السابق : ١٤٠ ظ.

(٣) السابق : ٤٥ ظه ، ٤٦ و .

الرابعة ، وهي دائرة مشكول الخفيف في الثاني والرابع والسادس ، ودائرة مفاعيل مكفوف و فاعلاتن سالم في المضارع ، ودائرة مفاعلن مقبوض و فاعلاتن سالم في المضارع ، ودائرة فاعلاتن مكفوف ومفاعلن سالم في المضارع ، ودائرة فاعلاتن مكفوف ومفاعلن سالم في المضارع ، ودائرة مخبون مفعولات مع طبي بواقبه في المقتضب.<sup>(١)</sup>

والنسخة الثانية وهي نسخة المكتبة الأزهرية ، رقمها [١٦٢] حلیم [٣٤٢٩١]<sup>(٢)</sup> وكتبت بالخبر الأسود بقلم معتاد. وتقع في مائة وست وستين لوحة، ومسطرتها ثلاث عشرة وعشرون سطراً. وعلى صفحة العنوان أنها مائة وأربع وأربعون لوحة، وليست كذلك. وعليها ختم المكتبة الأزهرية، وعليها أبيات شعرية تنسب لعمر بن أبي ربيعة<sup>(٣)</sup> ، ويرد الاستشهاد بها في كتب العروض على التضمين من عيوب القافية، وأشير إلى إنها من منتقيات أبي العلاء، وورد فيها شيء من الاختلاف عن الرواية المشهورة ، وهي قوله :

يا من علي الحبّ يلحى أما	والله لو حُمَّلت منه كما
حملت من حبّ رخيماً لما	لمت على الحبّ فدعني وما
أصابني في الحبّ في بعض ما	أطلب من قصرهم إذ رمى
قلبي بسهمٍ عند بابي فما	أخطاه يوماً ولكنّما
عيناه سهمانٍ له كلّما	أراد قتلي بهما سلّما

وكتبت عليها " أصلحك الله وأبقاك ، لقد كان من الواجب أن تأتينا

(١) السابق: ٨٩، ٩٠، ٩٠، ٩٠، ٩١، ٩٢.

(٢) فهرس الكتب الموجودة بالمكتبة الأزهرية إلى سنة ١٣٦٩ هـ - ٤٧٢/٢.

(٣) الروابي (أ) : ١٠.

اليوم إلى منزلنا الخالي ، كي نحدث عهدا بك يا زين الأخلاء"<sup>(١)</sup> .

وعنوان الكتاب في فهارس المكتبة<sup>(٢)</sup> وعلى صفحة الغلاف هو الكافي في علمي العروض والقوافي" - وليس الوافي تأليف العلامة عبيد الله بن عبد المجيد العبيدي - تغمده الله برحمته ، وعلى صفحة العنوان نسبت المنظومة إلى الساوي .

وعليها تملكُ باسم "العبد الفقير إليه عز شأنه إسماعيل بن سعد بن إسماعيل بن مذكور بن بكر بن عبيد الله الوهبي المصري الشافعي المعروف بالخشّاب - عفى الله عنه وعن والديه والمسلمين"<sup>(٣)</sup> . وعلى الصفحة بيتان هما :

لعمرك ما المرءُ الذي صار فخْرُهُ أباه ولكن من يباهي بنفسه  
وليس أخوا مجد فتى طاب عنصرا ويبني متى يبني على غير اسِه

وإسماعيل الخشاب هذا هو شاعر وأديب مصري ، ولد بالقاهرة وتوفي بها عام ١٢٣٠هـ<sup>(٤)</sup> . وفي الصفحة الأخيرة ذكر اسم ناسخها وهو عبد الله بن

(١) المصدر السابق : ١٠ . وهذا يخرج علي بحر الرجز . قال بن حجة الحموي في "مغزات الأوراق" (١١٠ - ١١١) " وتشتمل علي اربعة ابيات في روي اللام . وهي علي صورة يسوغ استعمالها عند العروضيين ، ومن لا يكون له بهذا الفن معرفة ينكرها لأجل قطع الموصول فيها . وتكون كالتالي :

اصلحك الله وأبقاك لقد كان ال .

واجب أن تأتينا اليوم إلى منزلنا ال .

خالي لنحدث عهدا بك يا زين الأخل .

لاء فما مثلك من غير عهدا أو غفل " .

(٢) فهرس الكتب الموجودة في المكتبة الأزهرية " ٤٧٢/٢ .

(٣) "الوافي" (١) : ١٠ .

(٤) وقد حفظ القرآن الكريم ، وطلب العلم علي السيد علي المقدسي وتعلم بالقدر الكافي من الفرائض والفقّه ، كما تفقه في فقه الشافعية ، ودرس بالأزهر ثم انقطع عنه واطلاع علي عدد وافر من كتب الأدب والتصوف والتاريخ ، وحفظ كثيرا من الأشعار ، فصار أديبا من الظرفاء الذين يرغب في منادتهم ، وعمل شاعرا (حاميا) في المحكمة ، ثم عين مترجما في كتابة الحوادث والتاريخ واللقاءات العلمية والسياسية والشئون العامة عند الفرنسيين لمدة سنتين ، وكانوا يسجلون كل ذلك في نشرة توزع على الجيش وهو شاعر له ديوان شعر مطبوع ، كما خلف تاريخ حوادث وقعت بمصر من سنة ١١٢٠هـ إلى دخول الفرنسيين وهو مخطوط في المكتبة التيمورية . الجبرتي "عجائب الآثار" ٤٩٩/٣ - ٥٠١ ، "الأعلام" ٣١٤/١ . د. طه وادي ، "الشعر والشعراء المجهولون في القرن التاسع عشر" ٤٥٣ - ٤٥٩ .

الله بن محمد بن عبد الله الشريف<sup>(١)</sup>، وفيها حواشٍ متفرقة بخط الناسخ نفسه، منها حاشيتان تُنسب ما فيهما إلى الشيخ الطبلاوي، وسبقته كلمة (شيخنا)، ولم تُحدّد سنة نسخها، والمرجح أن الشيخ الطبلاوي هو الشيخ منصور الطبلاوي. وهو فقيه شافعي، واسع العلم بالعربية والبلاغة. من إحدى قرى المنوفية. وولد بالقاهرة، وتوفي سنة ١٠١٤هـ، ومن مصنّفات منظومة في البلاغة مجازاً واستعارة، وشرحها، وله شرح عليّ "تصريف العزي" للفتازاني، وله مصنّفات في التفسير منها "السر القدسي في تفسير آية الكرسي"<sup>(٢)</sup>.

وأما الناسخ عبد الله بن محمد بن عبد الله الشريف، فالمرجح أنه السيد عبد الله بن محمد بن عبد الله الحسيني المغربي الأصل ثم القاهري الشافعي، وعُرف بالطبلاوي لنزوله عند العلامة ناصر الدين محمد بن سالم الطبلاوي<sup>(٣)</sup>، وقد أخذ عنه القراءات. وقد توفي الشيخ ناصر الدين الطبلاوي سنة ٩٦٦هـ، أي: أن الحسيني عند وفاته لم يكن قد تجاوز العشرين؛ لأنه كما ذكر المحبّي قد ناهز السبعين وقد توفي سنة ١٠٢٧هـ، لذا ترجّح عندي أنه ليس الشيخ الطبلاوي المذكور في الحواشي، وأنّ المذكور هو الشيخ منصور السابق ذكره. وقد انفرد عبد الله بن محمد الشريف بعلم اللغة في زمنه، وكتب نسخاً عديدة من "القاموس" واختصر "لسان العرب" في كتابه "رشف الصّرب من لسان العرب" ولم يتمّه. كما برع في العروض، وصنّف فيه شرحاً على "تأنيس المروض في علم العروض" وشرح "عقود الجمان في المعاني

(١) الروابي (أ): ١٦٦و.

(٢) الأعلام ٣٠٠/٧.

(٣) المحبّي، خلاصة الأثر ٦٧/٣، الأعلام ١٢٩/٤. وانظر: ترجمة ناصر الدين الطبلاوي في: الأعلام ١٣٤/٦.

والبيان" للسيوطي . وكان من المشتغلين بالعلم فقهاً وأصولاً، ومن أعيان الأدباء  
نثراً ونظماً . وتوفي وقد ناهز السبعين سنة ١٠٢٧هـ<sup>(١)</sup> .

والنسخة تامة لا نقص فيها ، وتخلو من الزخرف . وتبدأ صفحتها  
الأولى بقول العبيدي : "بسم الله الرحمن الرحيم. وصلى الله على سيدنا محمد  
وآله وصحبه وسلم . يقول العبد الفقير المحتاج إلى كرم الحميد عبید الله بن  
عبد الكافي بن عبد المجيد العبيدي، أحسن الله عاقبته: أما بعد حمد الله  
سبحانه وتعالى مسبب الأسباب"<sup>(٢)</sup> "و تنتهي الصفحة الأخيرة بقول الناسخ :  
"والحمد لله رب العالمين وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وآله وصحبه  
أجمعين على يد الفقير الضعيف عبد الله بن محمد بن عبد الله الشريف  
- غفر الله له - آمين"<sup>(٣)</sup> .

وفي النسخة حواشٍ معظمها غير ذي قيمة ، وعلى حاشية الصفحة  
الأولى تفسير لمعنى كلمة (العروض) في اللغة كما في النسخة التركية ، مما  
يرجح أنهما نُقلتا عن أصل واحد، أو أن الأخيرة نُقلت عن الأولى. وقد خضعت  
لقواعد الرسم الإملائي القديم ، ووضع الناسخ عناوين جانبية لأنواع الزحاف  
عند شرحها لأول مرة ، وعني بضبط الساوية ، وكذا فعل بالشواهد الشعرية .  
أما من حيث الرموز والاختصارات<sup>(٤)</sup> ، فشأنه معها شأن ناسخ النسخة  
التركية ، مما يرجح كون النسختين أُخذتا عن أصل واحد ، وأغفل الناسخ  
الإشارة إلى تاريخ نسخها . والمرجح أنه في حدود ١٠٢٧هـ .

(١) خلاصة الأثر ٦٦/٣-٦٧ ، الأعلام ١٢٩/٤ .

(٢) الروابي (أ): ١. ظ.

(٣) السابق: ٦٦. و.

(٤) السابق: ٥٨. و.

وقد أغفل الناسخ الدوائر المزاحفة في الدائرة الأولى عدا دائرة واحدة هي دائرة مقبوض خماسي الطويل ومكفوف سباعيه ، كما أغفل تشكيل أي من دوائر الدائرة الثالثة ، فلم يشكّل دائرة الخليل ولا دوائر الزحاف<sup>(١)</sup> .

وقد عُنيت بالمقابلة بين النسختين و إبراز الفوارق بينهما ، وإثباتها في هامش التحقيق . وتتفق النسختان من حيث التحرير، والدقة، ودرجة الضبط، فعمدت إلى جعل نسخة مكتبة لا له لي الأقدم تاريخاً للنسخة الأم، وجعلتها أصلاً ، ورمزت لها بالرمز (ل)، واعتمدت عليها في التحقيق، دون إغفال النسخة الأزهرية ، فقد جعلتها نسخة مساعدة ورمزت لها بالرمز (أ).

## (٢) تحقيق عنوان الكتاب

جاء على صفحة العنوان في (ل) بأن الكتاب شرح الساوية دون ذكر عنوانه، بينما ذكر على غلاف النسخة الأزهرية أنه "الكافي في علمي العروض والقوافي" وهو سهو ؛ لأن حاجي خليفة ذكر أن للعبيدي شرحاً على القصيدة الحسنة ، ولم يذكر عنوانه ، لكنه وصفه بأنه شرح كبير ، وذكر أوله الذي يوافق ما في مخطوطتي هذا الكتاب<sup>(٢)</sup> . كما ذكر حاجي خليفة "الكافي في علمي العروض والقوافي" منسوباً للعبيدي ، فقال: " ثم شرحه شرحاً صغيراً محتويّاً على المقاصد ، مقتصراً على حل مشكل القصيدة وبيان ما أجمله وأوله: " الحمد لله الوافر بذاته<sup>(٣)</sup> " وليست هذه بمقدمة الكتاب الذي بين أيدينا بل هي حقاً مقدمة "الكافي".

(١) السابق: ٨٤، و ٨٤، ظ

(٢) كشف الظنون ١١٣٧/٢ .

(٣) نفسه .



كما أن المؤلف أشار في كلتا النسختين إلى عنوان كتابه في خطبة الكتاب ، فقال : " معتمداً في إتمام ما قصدت على كرمه وفضله مستوهباً التوفيق في الإجابة فيه بلطفه وحووله ، مسمى بكتاب " الوافي في علمي العروض والقوافي"<sup>(١)</sup> "

ويعضد صحة العنوان تصريحه باسمه في كتابه الكافي ، إذ يقول :  
"شرحته قبل هذا شرحاً وافياً ؛ لأنه بحر سريع الأمواج ، بما أودعته من النصوص والحجاج ، وشمس جواهرها في السماء ، ونورها على الغبراء . لكنه يستدعي همما عالية ، وفِكَراً - إن وُجِدَت على الندرة - فغالية . فرأيت الصواب أن أكتب شرحاً محتويّاً على المقاصد ، متكفلاً بإطلاق الفوائد ، وتقييد الشوارد ، بحيث لا يغادر صغيرة ولا كبيرة من حل هذه القصيدة إلا أحصاها ، ولا يدع معضلاً إلا كشف عنها واستقصاها ، وما عدا ذلك مما كتبت في "الوافي" لا أتعرض عليه ، ولا أتوجه إليه ، وسَمَّيته "الكافي في علمي العروض والقوافي"؛ لأنه كافي في حل مشكلاتها ومعضلاتها"<sup>(٢)</sup> .

ويؤيد صحة عنوان الكتاب إحالة المؤلف على "الوافي" في مواضع شتى من كتابه "الكافي" لمن أراد الاستزادة والتفصيل ، مع اتفاق المحتوى في الكتابين ، واتفاق العبارة مع اختصار الثاني عن الأول . وعلى هذه الإحالات أمثل بالموضعين التاليين :

الأول - قال في تفسير قوله :

(وَقُلْ بِالْعُرُوضِ الشَّعْرُ بَانَ اتِّزَانُهُ كَمَا بَانَ بِالنَّحْوِ الْكَلَامُ مُفَصَّلًا)

"والشعر كلام موزون مقفّى . ومن أراد حقيقة هذا التعريف ، فليطالع كتابنا

<sup>(١)</sup> الرافي (ل) : ٢٢ ظ ، (أ) : ٢ ظ .

<sup>(٢)</sup> الكافي : ١ ظ .

“الوافي في علمي العروض والقوافي”<sup>(١)</sup> .

الثاني - جاء في “الكافي” أيضاً قوله عند حديثه عن نقل التفاعيل إلى لفظ آخر عند طروء التغيير عليها : “وذكر الناظم - رحمه الله - ضابطاً شاملاً لكل ما يُنقل ، وهو مشتمل على ضروب :

الأول : أن يزول معناه بالتغيير ، أي لم يبق بالركن فاء أو عين أو لام فَيُنقل إلى لفظ فيه هذه الحروف كَمُتَعَلِنِ مَخْبُونِ مطوي مستفعلن ، ينقل إلى فَعَلْتُنْ ، وكفالاتن أو فاعاتن مشعَّت فاعلاتن يردُّ إلى مفعولن ، وكمُتَعَفَا أَحَدِ مُتَفَاعِلِنِ يُرَدُّ إلى فُعِلِنِ . واكتفيت في كل منها على مثال واحد ؛ لئلا يطول كتابنا هذا . ومن أراد أكثر من ذلك فليطالع كتابي “الوافي”<sup>(٢)</sup> .”

### (٣) توثيق نسبة الكتاب إلى المؤلف :

مما يبرهن على أن عبید الله بن عبد الكافي هو مؤلف الكتاب إضافة إلى ما مر ذكره :

أولاً - قول حاجي خليفة أن للعبيدي شرحاً كبيراً للساوية ، ذكر أوله فجاء موافقاً لما في نسختي الكتاب<sup>(٣)</sup> .

ثانياً-ورود اسم المؤلف صريحاً في خطبة الكتاب واتفاق نسخته على ذلك .

ثالثاً - إحالة المؤلف عليه في مختصره “الكافي” .

رابعاً - ورود اسم المؤلف على غلاف النسخة الأزهرية .

(١) السابق : ٢ ظ .

(٢) السابق : ٧ ظ .

(٣) كشف الظنون ١١٣٧/٢ .

#### (٤) سبب تأليف الكتاب :

لا يُعلم على وجه الدقة متى ألّف العبيدي كتابه "الوافي". غير أن الباحثة ترجّح أن تأليفه كان في حدود سنة ٧١٩هـ ، ذلك أنه بعد أن فرغ منه اختصره في شرح يحتوي على المقاصد ، وينأى عن التفاصيل وذكر الحجج والآراء وهو مختصره المسمّى "الكافي في علمي العروض والقوافي". وأقدم النسخ التي تحتفظ بها المكتبات للكافي نسخة سوهاج المكتوبة سنة ٧١٩هـ فهذا يشير إلى أن تأليف الكتاب كان في حدود هذه السنة .

وقد صنّف العبيدي كتابه "الوافي" استجابة لطلب المتردين عليه من الطلبة الذين سألوه أن يضع شرحاً يوضّح غامض الساوية ، ويحل مشكلها ويبسط دقيقتها؛ نظراً لأن الساوية على أهميتها وتفوقها على غيرها من المنظومات احتوت على مسائل مغلقة صعبة تحتاج إلى بيان وتوضيح بسبب ضيق مجال النظم ، وقد صرّح العبيدي بذلك في خطبة الكتاب<sup>(١)</sup> .

#### (٥) مصادر الكتاب

تعددت المصادر التي استقى منها العبيدي مادة كتابه تعدداً يشير إلى تنوع مصادر ثقافته وأصالتها. وليس من العسير على دارس الكتاب تلمّس هذه المصادر فهي تبدو واضحة جلية معزّواً إليها في أغلب المواضع. فقد أكثر العبيدي من النص صراحة على مصدره سواء بذكر الكتاب - وذلك قليل -، أو بذكر اسم العالم الذي استقى منه المعلومة . فعدد العلماء

(١) الوافي (ل) : ٢٠. (ملاحظة : أرقام الأوراق المعتمدة في الدراسة ابتداء من هذه الصفحة تبعاً للنسخة (ل))

الذين نصّ العبيدي صراحة على أخذه منهم سواء بذكر اسم الكتاب أو اسم المؤلف قد فاق الخمسين عالماً . سواء أكان قد رجع إلى هذه المصادر مباشرة، أو أنه نقلها عن كتب وسيطة نقلت عنها .

والغالب على العبيدي في تعامله مع هذه المصادر أن يذكر الرأي مسبقاً بنسبته إلى قائله ، وإن كان يؤخر النسبة عن الرأي أحياناً، كما فعل عندما نقل أن العروض سمي عروضاً مأخوذاً من الناحية ، يقول : " وقيل إنما سمي هذا بالعروض ، لأنها لغة الناحية . قاله الجوهري (١) "

أما في حالة الاقتباس ، فهو يقدّم المصدر على النص المنقول . ومعظم نقوله للنصوص بشيء من التصرف، فمن نقله الحرفي قوله : " وجعل الجوهري البحور الستة عشر من اثني عشر باباً سبعة منها مفردة وخمسة مركبة . قال : " أولها المتقارب ثم الهزج، والطويل بينهما مركب منهما ، ثم بعد الهزج الرمل، والمضارع بينهما ، ثم بعد الرمل الرجز ، والخفيف بينهما ، ثم بعد الرجز المتدارك ، والبسيط بينهما . ثم بعد المتدارك المديد ، وهو مركب منه ومن الرمل (٢) "

ويبدو التصرف في النقل واضحاً في نقله عن ابن فارس في " المقاييس " استخدام "قصد" وذلك عند تفسيره لمعنى القصيدة . يقول العبيدي : " وقال ابن فارس في كتاب "المقاييس" ق ص د لأصول ثلاثة :

- ١ - التوجّه نحو الشيء . يقال : قَصَدَه السهم وأقصدته . إذاقتله . وكذا قَصَدَتَه الحية كأنها توجّهت نحوه .
- ٢ - الكسر كقَصَد الرمح . وقد تقصّد .

(١) السابق : ٤٠ .

(٢) السابق : ٢٠ ظ وفارن بالجوهري ، عروض الورقة : ٥٥

٣ - الاكتناز في الشيء . يقال : ناقةٌ قصيدةٌ ، أي : مكتنزةٌ ممتلئةٌ ، قال الأعشى :

كُرُكْنِ الرَّعْنِ ذِعْلِبَةٌ قَصِيدٌ .

قال : ومنه سميت القصيدة من الشعر لتقصيد أبياتها ، ولا تكون أبياتها إلا تامة الأبنية<sup>(١)</sup> .

أما نص ابن فارس ، فهو " القاف والصاد والذال أصول ثلاثة يدل أحدها على إتيان شيء وأمه ، والآخر على اكتناز الشيء . فالأصل قصدته قَصْدًا و مَقْصَدًا . ومن الباب : أَقْصَدَهُ السَهْمُ ، إذا أصابه ، فقتل مكانه . وكأنه قيل ذلك لأنه لم يحد عنه . قال الأعشى :

فأقصدها سهمي وقد كان قبلها لأمثالها من نسوة الحي قابضا  
ومنه أقصدته حية ، إذا قتلته .

والأصل الآخر : قَصَدَتِ الشَّيْءَ كَسَرْتَهُ . والقَصْدَةُ : القطعة من الشيء إذا تكسرت ، والجمع قِصْدٌ ، ومنه قِصْدُ الرِّيحِ ورمحٌ قَصِيدٌ ، وقد انقصد ، قال :

تَرَى قِصْدَ الْمَرَانِ تُلْقَى كَأَنَّهَا تَذَرَعُ خُرْصَانٍ بِأَيْدِي الشَّوَابِغِ .

والأصل الثالث : الناقةُ القصيدةُ : المكتنزةُ الممتلئةُ لحمًا ، قال الأعشى :

قَطَعْتُ وَصَاحِبِي سُرْحًا كِنَازًا كُرُكْنِ الرَّعْنِ ذِعْلِبَةٌ قَصِيدٌ

ولذلك سميت القصيدة من الشعر قصيدة لتقصيد أبياتها ، ولا تكون أبياتها إلا تامة الأبنية<sup>(٢)</sup> .

وقد اختلفت طرق العبيدي في التعامل مع هذه المصادر وطُرُقُ عرضه لها ، بين تفصيل واقتضاب ، وتصريح بموقفه منها أو صمته ، وإيراد للحجج أو إعراض عنها - وسيرد تفصيل ذلك عند الحديث عن منهجه .

(١) السابق : ٦ - ١٠ .

(٢) ابن فارس ، " مقاييس اللغة " ٥ / ٩٥ . ٩٦ .

على أن هناك مواضع أخرى لم يشر فيها العبيدي إلى اسم عالم أو إلى اسم كتاب ، وإنما عبّر فيها بمثل قوله : قال بعضهم ، ذهب بعض العروضيين ، اختاره أكثر المتأخرين ، هو رأي بعض المتقدمين، أو مذهب أصحاب الخليل ، أو عبّر بصيغة المبني للمفعول كقيل ، أو واعتُرض عليه وما شابه ذلك من التعبيرات .

ويمكن تقسيم مصادر العبيدي إلى الأقسام التالية :

أ - كتب تفسير القرآن وإعجازه .

ب - كتب الحديث

ج - كتب التعريفات .

د - المعجمات .

هـ - كتب الاختيارات والمجاميع الشعرية .

و - كتب العروض و الأدب واللغة والنحو .

وقد آثرت كما يتّضح من التقسيم الآنف الذكر - أن أذكر كتب

العروض واللغة والنحو والصرف والأدب - عدا كتب الاختيارات الشعرية مجتمعة ، و أفردت للمعاجم قسماً خاصاً . وكذا صنعت بكتب

الاختيارات الشعرية ، إذ خصصتها بقسم منفرد .

ولما كان للعالم الواحد كتب في أكثر من فرع من فروع الدراسة اللغوية

- غالباً - ، ولما كانت هذه الدراسة لا ينفصل بعض فروعها عن بعض ، بمعنى

أن عالماً قد يتناول مسألة عروضية في كتاب صرفي ، أو نحوي ، أو لغوي ، أو

أدبي ، أو العكس ، فقد جمعت الكتب التي تناولت مختلف مجالات

الدراسة اللغوية - عدا ما استثنيت سابقاً - تحت لواء واحد . واتصال فروع

الدراسة اللغوية بالإضافة إلى أن كثيراً من كتب العروض لم تر النور بعد

يجعلني أرى أن الأسلم في ذكر هذا القسم من المصادر أن اعتمد على ذكر اسم العالم لا كتابه خلافاً للأقسام الأخرى التي أشرت إلى كتب معينة وردت فيها. ولعل كثرة القسم الأخير من المصادر بوصفها المصادر الأساسية في الدراسة العروضية جعلت العبيدي لا يُعنى دائماً بذكر المصدر بعينه ويكتفي بذكر اسم العالم ، أو لعله اعتمد على شهرة كتب هؤلاء العلماء في زمانه .  
وفي إعتقادي أن ما قدّمت كافٍ للدخول في عرض موجزٍ لمصادر العبيدي في "الوافي" . وسأكتفي هنا كما أسلفت بالعرض اعتماداً على وقوفي على طريقة تعامله معها عند بيان منهجه .

#### (أ) كتب تفسير القرآن وإعجازه

١ - "النكت في إعجاز القرآن الكريم" لأبي الحسن علي بن عيسى الرماني (ت ٣٨٤هـ) : وقد صرّح بذكره مرة واحدة . وذلك عندما ذكر رأي أبي الحسن في سبب تسمية العروض عروضاً ، ونقل رأيه في معاني مادة (ع ر ض) ، وأنها تدور حول الظهور والكشف<sup>(١)</sup> . فأخذُه عنه - كما يتّضح - يأخذ صبغة لغوية خالصة .

٢ - "الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل" لأبي القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري (ت ٥٣٨هـ) . وصرّح بذكره في موضعين :

الأول - تعليقه على مشطور الرجـز . وما قيل من أنه ليس بشعر، وأنه ليس كل ما التزم فيه الوزن والقافية شعراً . قال العبيدي : "إذ لو كان الأمر كذلك لوجب أن يُعدَّ قول القائل - أورده صاحب "الكشاف" في

(١) الروافي : ٣ ظ

تفسير قوله تعالى " وَيُدْخِلُهُمُ الْجَنَّةَ عَرَفَهَا لَهُمْ <sup>(١)</sup> " وهو عَزَفٌ كَنَوْحِ القماري ، وَعَرَفٌ كَفَوْحِ القماري شعراً إذا أسكنت الزاي من (عزف) و أسكنت الياء <sup>(٢)</sup> .

الثاني - الحديث عن منهوك الرجز ، ونفي قول النبي صلى الله عليه وسلم - الشعر مستدلاً بقوله تعالى في سورة "يس" : " وَمَا عَلَّمْنَاهُ الشِّعْرَ وَمَا يَنْبَغِي لَهُ <sup>(٣)</sup> " قال العبيدي: قال صاحب الكشاف : معناه وما علمناه بتعليم القرآن الشعر على معنى أن القرآن ليس بشعر، وما هو من الشعر في شي <sup>(٤)</sup> .

٣- "شرح الفاتحة" للفخر الرازي محمد بن عمر (ت ٦٠٦هـ).

وقد ذكره مرة واحدة عند شرحه لمقدمة المنظومة. وما فيها من تفريق بين "الحمد" و "الشكر" ومعنى كل منهما <sup>(٥)</sup>

### (ب) كتب الحديث

وقد رجع إلى كتب الحديث في أكثر من موضع . ومعظم رجوعه لكتب الحديث للاستشهاد على حكم الشعر في الإسلام، كما استشهد به على بعض المعاني اللغوية . وصرح باسم "صحيح مسلم" عندما استشهد بما ورد فيه من شعر على جواز العقل في الوافر <sup>(٦)</sup> .

(١) سورة حمد الآية ٦ "

(٢) الواحني : ٦٠ ظ.

(٣) سورة "يس" الآية "٦٩".

(٤) الواحني : ٦١ ظ.

(٥) السابق : ٣ و.

(٦) السابق : ٤٧ ظ.



### (ج) كتب التعريفات

ويُلَمَّحُ في تعريفاته رجوع إلى كتب المنطق ، وقد رجع إليها العبيدي في مواضع متفرقة في أثناء الكتاب دون تصريح بكتاب بعينه. فمن ذلك تعريفه للمنطق بأنه " آلة كلية مراعاتها تعصم الإنسان من الخطأ في الفكر"<sup>(١)</sup> وكتريفه علم العروض بأنه " علم بالقواعد الكلية المستنبطة من استقراء أشعار العرب التي قالت عليها ، ليعرض عليها الأشعار ليعرف صحيحها من فاسدها"<sup>(٢)</sup>. وكقوله عن اعتبارهم التخيل الذي هو " تأثير الكلام في النفس قبضاً أو بسطاً أو غيرهما" جزء ماهية الشعر عند الحكماء ؛ لأن الشعر عندهم "كلام مخيل موزون دون الشعر المصطلح عليه عند غيرهم"<sup>(٣)</sup>.

### (د) المعجمات

١- "تاج اللغة وصحاح العربية" لإسماعيل بن حماد الجوهري (ت ٣٩٣ هـ) . وقد كان المرجع اللغوي الأول للعبيدي في ذكره للمعاني اللغوية. وبوسع الباحثة أن تقول بأن كل نقل لغوي ورد في "الوافي" ، ولم يعين العبيدي الكتاب الذي أخذ عنه هو من " الصحاح" . وقد يصرِّح باسمه وقد لا يصرِّح . فمن تصريحه باسمه قوله: " وقيل : إنما سمي هذا بالعروض لأنها لغة الناحية . قاله الجوهري"<sup>(٤)</sup> . "ومن عدم تصريحه قوله في معاني كلمة " الوافر" إنه من وُفِرْتُ الشيءَ وُفِرّاً ، ووُفِرَ بنفسه وُفوراً فهو موفور أي تام" . وهو ما ورد في الصحاح<sup>(٥)</sup>.

<sup>(١)</sup> السابق ٤٠.

<sup>(٢)</sup> نفسه

<sup>(٣)</sup> السابق : ٥٥ ظ.

<sup>(٤)</sup> السابق : ٤٠.

<sup>(٥)</sup> السابق : ٤٥ ظ ، وقارن بالجوهري، تاج اللغة وصحاح العربية (وفر) ٨٤٧/٢ .

- ٢ - "مقاييس اللغة" لأحمد بن فارس ( ت ٣٩٥ هـ) وقد صرّح بذكره مرة واحدة عند حديثه عن دلالات مادة (ق ص د) <sup>(١)</sup>
- ٣ - "أساس البلاغة" للزمخشري ( ت ٥٣٨ هـ) وصرّح بأخذه منه مرة واحدة عند حديثه عن معنى الزحاف <sup>(٢)</sup>
- ٤ - "العباب الزاخر واللباب الفاخر" للحسن بن محمد الصغاني ( ت ٦٠٥ هـ) . ومما أخذه العبيدي عن الصغاني تفسيره لمواد: (عرض) ، (جلب) (صرف) ، (سند) <sup>(٣)</sup> .
- ٥ - "المُغْرِب في ترتيب المُعْرِب" لأبي الفتح ناصر بن عبد السيّد المطرزي (ت ٦١٠ هـ). ومما استقاه عنه دلالات الكلمات الآتية (غنى) ، (سجل) (طلا) <sup>(٤)</sup>

### (هـ) كتب الاختيارات الشعرية

وهي كتب استمدّت منها العبيدي بعض شواهد ، وأشار إليها صراحة ناسباً للشاهد إليها ، أو مشيراً إلى قصة تتصل به ، ولا حاجة إلى التمثيل لنقوله عنها ، فهي في الغالب أبيات شعرية انتشرت في الكتاب هنا وهناك ومن مصادره فيها :

- ١ - "المفضليات" للمفضّل بن محمد الضبي (ت ١٦٨ هـ) .
- ٢ - "الحماسة" لأبي تمام ( ت ٢٣١ هـ) .
- ٣ - "الأغاني" لأبي الفرج الأصفهاني (ت ٣٥٦ هـ) .
- ٤ - "ديوان المعاني" لأبي هلال العسكري ( كان حيا سنة ٣٩٥ هـ) .

<sup>(١)</sup> السابق : ١٠٦ .و .

<sup>(٢)</sup> السابق : ٧٧ .ظ .

<sup>(٣)</sup> السابق : ٤٤ ظ ، ١٩ ظ ، ١٣٣ ظ ، ١٣٤ ظ . على التوالي .

<sup>(٤)</sup> السابق : ٩٩ ظ ، ١٢٦ و ، ١٣٠ ظ .

## (و) علماء العروض واللغة والأدب

وسأورد أسماء علماء العروض واللغة والأدب الذين ورد ذكرهم تبعاً لوفياتهم مع تأخير من لم أجد له ترجمة ، أو وجدت له ترجمة لم تحدد سنة وفاته ، وهم جمع من علماء العربية من القرن الثاني إلى السابع . فكأن العبيدي احتفظ لنا بآراء أجيال متلاحقة من علماء العربية ، منهم من يتعذر الوقوف علي آرائه لعدم طبع مصنفه ، أو لأن مصنفه مفقود ، وهذا أحد الجوانب ذات الأهمية في هذا الكتاب . وهؤلاء العلماء هم :

### ١ - الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٠ هـ)

وفي اعتقادي انه ليس ثمة حاجة تدعو إلى الإشارة إلى المواضيع التي ذكر فيها اسم الخليل ، فهو واضح هذا العلم ، وعنه اخذ الآخرون . وقد أشار العبيدي إلى أخذه عن قصيدة في " الشواذ من وضع الخليل ، وكتاب له يدعي " النوادر" هذا عدداً قواعد العروض التي أخذت عنه .

### ٢ - أبو بشر عثمان بن قنبر (سيبويه) (ت ١٨٠ هـ)

وإضافة إلى رجوعه إلى كتاب سيبويه مستشهداً منه على ما يريد ، أو ذكراً رأياً عروضياً ورد في " الكتاب" ، ولعل العبيدي رجع إلى كتاب ينسب إلى سيبويه عنوانه " علل العروض " ، ذكره بروكلمان ضمن مؤلفات سيبويه . علي انه من البديهي أن لا يكون تردد آراء سيبويه في " الوافي" أكثر آراء الأخفش ، أو أن تدنو منها . ومما نقل عن سيبويه :

١ - ما حكاه عن الخليل من أن الضرب المحذوف في الطويل واجب التعويض ، فيجاء قبل رويه بمد<sup>(١)</sup> .

٢ - أن العرب تحذف من الكلام إذا كان فيما أبقوا دليلاً على ما ألقوا<sup>(٢)</sup> .

٣ - أن قبض فعولن بعده فعلٌ أو فُلٌ في المتقارب لا يجوز<sup>(٣)</sup> .

٣ - أبو الحسن علي بن حمزة الكسائي (ت ١٨٩ هـ)

أخذ عنه العبيدي شيئاً من مادته العلمية. ولم يكثر تردد اسمه في الكتاب ، ولولا تقدّمه في الوفاة ، وما التزمت به من الاعتماد على سني الوفاة في ترتيب المصادر لأخر.

وقد نقل العبيدي أن الكسائي جعل أصل العروض الثالثة في المديد ( وهي محذوفة مخبونة فعُلن ، ولها ضربان الأول مثلها ، والثاني فعُلن أصل) من البسيط ، ضربها الأول من أوله، وضربها الثاني من ثانيه بإسقاط مستفعلن من صدرهما وابتدائهما<sup>(٤)</sup> ، كما ذكر عنه مذهبه في أن ألف (آل) منقلبة عن الواو من آل يؤول<sup>(٥)</sup> .

٤ - محمد بن المستنير (قطرب) (ت ٢٠٦ هـ).

مما روى عنه أن للعروض الأولى السالبة مستفعلن في الرجز ضرباً على مستفعلن مزال<sup>(٦)</sup>. كما روى عنه أن لمربّع الرمل عروضاً على فاعلن محذوفة

(١) السابق : ٢٧ و.

(٢) السابق : ٦١ و.

(٣) السابق : ٩٣ ظ.

(٤) السابق : ٣٣ ظ.

(٥) السابق : ١٣٩ ظ.

(٦) السابق : ٥٨ ظ.

ولها ضربان الأول مثلها ، والثاني فعِلُنْ محذوف مخبون<sup>(١)</sup> . هذا عدا ما ذكره الناظم من قوله بأن القافية هي حرف الروي<sup>(٢)</sup> .

#### ٥ - أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت ٢٠٧ هـ)

ولم يكثر تردد آرائه في الكتاب . ومما ذكر عنه روايته لبعض الشواهد، وإثباته للعروض المخبونة في البسيط ضرباً على فعَلُ<sup>(٣)</sup> ، وإجازته مجيء مفعولات في المقتضب مخبولاً<sup>(٤)</sup> . كما نقل أنه القائل بأن القافية هي حرف الروي ، ثم أخذ قطرب هذا الرأي عنه<sup>(٥)</sup> .

#### ٦ - أبو عبيدة معمر بن المثنى (ت ٢٠٩ هـ)

ورد ذكره مصرحاً به مرة واحدة ، إذ نقل عنه روايته لغة من يحذف الألف في بعض الوقف في النصب ، فيقولون : " رأيت فَرَجُ"<sup>(٦)</sup>

#### ٧ - أبو زيد سعيد بن أوس الأنصاري (ت ٢١٥ هـ).

وقد ذكر نقل أبي علي إنشاده بعض الشواهد ، كما نقل عن ابن جنبي عنه ما حكاه من قول العرب : "أتينا الأمير ، فكسانا كلنا حلة ، وأعطانا كلنا مائة"<sup>(٧)</sup> . وهذه نقول وردت في كتاب "النوادر" لأبي زيد.

#### ٨ - أبو الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش (ت ٢١٥ هـ).

وهو ثاني رجال هذا العلم ، فكتبه مرجع كل دارس في العروض . وقد تفرقت آراؤه في أبواب الكتاب المختلفة ، وكذا تفرقت نقوله عن الخليل

(١) السابق : ٦٥ و.

(٢) السابق ك ١٠١ و.

(٣) السابق : ٣٦ ظ.

(٤) السابق : ٨٤ و.

(٥) السابق : ١٠٧ و.

(٦) السابق : ١١٨ ظ.

(٧) السابق : ١٠٥ و.

ومخالفاته له. كما أن قسم القوافي يقوم على شرح قوافي الأخفش لابن جني فلا حاجة لتوجب التمثيل على أمر بدْهي متوقَّع كنقله عن الأخفش .

٩ - عبد الملك بن قريب الاصمعي (ت ٢١٦ هـ)

ونقل عنه بعض المعاني اللغوية ، كمعنى "الكفة" ، و" التواتر"<sup>(١)</sup> .

١٠ - أبو عمرو صالح بن إسحاق الجرمي (ت ٢٢٥ هـ).

وكان نقله عنه في القوافي . ومن نقوله عنه:

١ - قوله بقول الخليل بأن القافية من آخر حرف في البيت

إلى أول ساكن يليه مع الحركة التي قبل الساكن<sup>(٢)</sup> .

٢ - تجويزه اجتماع ( رأس ) مع ( ناس ) على إبدال الهمزة ألفاً

دون التخفيف لاتحاد صورة الألف في كليهما في القافية<sup>(٣)</sup> .

٣ - أن عامة العروضيين لا يجيزون اجتماع (يُسيء) مع ( يَسوء ) في

القافية تبعاً للخليل<sup>(٤)</sup> .

١١ - أبو الحسن علي بن محمد البديهي (ت ٢٣٠ هـ).

نقل عنه في موضع واحد ، وهو تسمية المتدارك بالمتداني<sup>(٥)</sup> .

١٢ - أبو مسلم عبد الله بن قتيبة (ت ٢٧٦ هـ).

ونقل عنه بعض الشواهد ، كما ذكر إطلاقه اسم الإقواء على الجمع في

القصيدة الواحدة من الكامل بين أعاريض مختلفة وضروب متنوعة<sup>(٦)</sup>

(١) السابق : ٢٨ ، و ١٠٨ ط.

(٢) السابق : ١٠٢ ، و ١٠٢ ط.

(٣) السابق : ١١٩ ط.

(٤) نفسه.

(٥) السابق : ٩٤ ط.

(٦) السابق : ٥٤ و.

١٣ - أبو حنيفة أحمد بن داود الدينوري (ت ٢٨٢ هـ .)

وقد استشهد بما أورده في كتابه المسمى "النبات".

١٤ - أبو العباس محمد بن يزيد المبرد (ت ٢٨٦ هـ).

ذكر عنه أن النيف هو الواحد من الثلاثة<sup>(١)</sup> ، وذكر رأيه في حكم الجمع بين (أتى به) و(رمى به)، و(أتى بهما) و(رمى بهما) في قوافي قصيدة واحدة<sup>(٢)</sup>.

١٥ - أبو العباس ثعلب (ت ٢٩١ هـ .)

وقد ذكر تأييده رأي قطرب في القافية بأنها حرف الروي<sup>(٣)</sup>.

١٦ - أبو الحسن محمد بن أحمد بن كيسان ت ٢٩٩ هـ .

أورد عن الناظم رأيه في القافية وأنها كل شيء يجب إعادته في آخر البيت<sup>(٤)</sup>.

١٧ - أبو العباس عبد الله بن محمد الناشئ (ت ٣٠٣ هـ .)

ذكر مخالفته الخليل في تفاعيل التقطيع ، واقتراحه تقطيع الكامل

- مثلاً - بِفَعْلُنْ فَعْلُ ست مرات بدل متفاعلن ست مرات<sup>(٥)</sup>.

١٨ - أبو موسى سليمان بن أحمد (الحامض) (ت ٣٠٥ هـ .)

نقل تعليقه لتسمية القافية قافية<sup>(٦)</sup> ورأيه في توهين مذهب

قطرب في القافية<sup>(٧)</sup>.

(١) السابق : ١٢٤ و.

(٢) السابق : ١٣١ و.

(٣) السابق : ١٠١ و.

(٤) السابق : ١٠٢ و.

(٥) السابق : ٢٥ و.

(٦) السابق : ٩٩ ظ.

(٧) السابق : ١٠١ ، و ١٠١ ظ.

١٩ - أبو اسحاق إبراهيم بن السري الزجاج (ت ٣١١ هـ)

وهو أحد المصادر الأساسية للكتاب ، فعروض الزجاج بما حوى من مناقشات و آراء ونقول كان مصدراً ثراً للعبيدي. ونرى اسمه يتردد في معظم موضوعات الكتاب . ومن نقوله عنه :

١ - حملة مربّع المديد على أنه مجزوء الرمل<sup>(١)</sup> .

٢ - نسبة الضرب المسبّغ في الرمل إلى القلة. وقوله: "وكأنه محدث"<sup>(٢)</sup>

٣ - تخصيصه منع سيبويه قبض فعولن بعده فَعَلْ أو فُلْ في المتقارب

بأن يكون تاماً وتجويزه إياه إذا كان مجزوءاً<sup>(٣)</sup> .

٢٠ - محمد بن القاسم الأنباري (ت ٣٢٨ هـ)

واقصر ذكره صريحاً على نسبه القول بجواز تأنيث وتذكير العروض

إليه<sup>(٤)</sup> .

٢١ - أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت ٣٣٧ هـ)

ومن نقوله الواردة في الكتاب نقله عنه :

١ - مجيء القصر في ضرب الوافر المقطوف<sup>(٥)</sup>

٢ - ذهاب بعضهم إلى أن القافية كلمتان من آخر البيت استناداً على

سؤالهم أعرابياً عنها في قوله :

بنات وطاءً على خدّ الليل.

فقال : خدّ الليل<sup>(٦)</sup>.

(١) السابق : ٣١ ظ.

(٢) السابق : ٦٥ و.

(٣) السابق : ٩٣ ظ.

(٤) السابق : ٤ ظ.

(٥) السابق : ٤٦ ، و ٤٦ ظ.

(٦) السابق : ١٠٦ ظ.



٢٢ - أبو الحسن أحمد العروضي (ت ٣٤٢هـ)

وآراء العروضي مصدر من المصادر الرئيسية في هذا الكتاب ؛ إذ عنه أخذ كثيراً من مادته . ولقد أزعَم أن كتاب أبي الحسن تفرَّق بين أبواب " الوافي " ؛ إذ أخذ عنه طريقته في ذكر صور التفاعيل الممكنة بعد التغيير بالزحاف والعلة ولم يصرِّح بمصدره ، كما أخذ عنه معظم أبيات المعايمة معزوة إليه غالباً، وأخذ عنه أنه في خاتمة كل بحر يذكر الأحوال التي تأتي عليها كل تفعيلة من التفاعيل في البحر . هذا إضافة إلى شواهد كثيرة أنشدها أبو الحسن وكثير منها مؤلِّد . فمن نقله عنه الاستشهاد على مثنى المديد بنظم بعض المؤلِّدين<sup>(١)</sup> ، واختياره أن خامس الخفيف - في عروضه الثالثة مستفَع لن مجزوءة سالمة وضربه فعولن - يسمَّى مكسوفاً مخبوناً<sup>(٢)</sup> .

٢٣ - أبو القاسم علي بن محمد التنوخي (ت ٣٤٢هـ) كما أرجح .

ومما نقله عنه نقله عن العروضيين عدم تجويز عقل العروض في الوافر لتطرُّق الضعف إليها بالجزء ، فلو عقل لزيد اعتلاله<sup>(٣)</sup> . ونقل عنه من التعريفات تعريـفه للزحف بأنه نقص شيء أو زيادته<sup>(٤)</sup> . وتجويزه حذف العروض في الهزج<sup>(٥)</sup> .

(١) السابق : ٣٠ ظ .

(٢) السابق : ٧٧ و .

(٣) السابق : ٤٨ و .

(٤) السابق : ٨ و .

(٥) السابق : ٥٧ و .

٢٤ - أبو علي الحسن بن عبد الغفار الفارسي ( ت ٣٣٧ هـ )

وعنه أخذ بعض الشواهد التي رواها . ونقل تعليقه عدم دخول الخرم فيما أوله سبب ثقيل ؛ لأنه يدخل فيه الإضرار فيسكن ، فصار كالسبب الخفيف<sup>(١)</sup> .

٢٥ - صاحب بن عباد (ت ٣٨٥ هـ .)

ولا شك في أن "الإقناع" أحد المصادر المهمة لدارس العروض ، وقد كان أكثر تصريح العبيدي بأخذه عنه في الاستشهاد بالأبيات التي تمثل أصول كل بحر . ومما نقل عنه اختياره تسمية فعْلُنْ منقول فاعلٌ في المديد أبت<sup>(٢)</sup> .

٢٦ - أبو الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢ هـ .)

وكتب ابن جني مصدر مهم من مصادر العبيدي في العروض والقافية ، ففي العروض: نقل عنه - مثلاً - ردّه قول الزجاج بأنه لو كان الخرم جائز للسكون والترثم ، لجاز الخرم في الحشو<sup>(٣)</sup> ، وتعليقه عدم وجوب الردف في الضرب المطوي المكسوف في السريع<sup>(٤)</sup> . إضافة إلى استشهادات متعددة في أثناء الكتاب ، أما في علم القوافي<sup>(٥)</sup> فابن جني هو المصدر الأول في علم " القوافي " عند العبيدي ، وعنه أخذ العبيدي مسائل القوافي ، ومعلوم

(١) السابق : ١٠ ظ .

(٢) السابق : ٣٢ ظ .

(٣) السابق : ١١ و .

(٤) السابق : ٦٩ و .

أن لابن جني كتاباً شرح فيه عروض الأخفش هو "المُعرب في القوافي" ، وقد صرَّح العبيدي بأنه أساس تأليفه في قسم القوافي . ولا يبعد عن الحقيقة أن يقال إن قسم القوافي في " الوافي " هو نقل لكتاب " المُعرب " . قال العبيدي : "نحن نذكر أكثر ما ذكره في "المُعرب" المحتاج إليه في شرح هذا النظم مع زيادات مقتبسة من بعض علماء الفن مضافاً إليها ما جاء في خاطرنا مع حل ألفاظ النظم<sup>(١)</sup> .

#### ٢٧ - أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري (ت ٣٩٣ هـ .)

وأكثر نقوله عنه نقول لغوية سبق الإشارة إليها عند الحديث عن المعاجم كمصدر من مصادر الكتاب . أما في العروض ، فقد نقل عنه قوله أن مفعولات ليست من الأفاعيل الأصلية ، بل هو منقول من مستفَعٍ لن مفروق الوجد ؛ لأنه لم يتركَّب منه بحر كغيره من الأفاعيل<sup>(٢)</sup> . كما نقل عنه أنه جعل البحور الستة عشر من اثني عشرة باباً ، سبعة منها مفردة وخمسة مركَّبة<sup>(٣)</sup> . ولعلَّ ما ذكره ابن رشيق في " العمدة " من منهج الجوهري في العروض أحد مصادر العبيدي في أخذه عن الجوهري .

#### ٢٨ - أبو علي الحسن بن عبد الله ابن سينا (ت ٤٢٨ هـ .)

ونسب إليه كتاباً في العروض في عشر مجلدات ، واقتصر تصريحه بالنقل عنه على التمثيل بالأبيات المصنوعة التي ذكرها ابن سينا مثلاً لأصول البحور . وربما كان أخذُه برأيه ابنه الفيزيائي كازهب ديميار التبرستي .

(١) السابق : ٩٩ و .

(٢) السابق : ١٣ ظ ، ١٤ و .

(٣) السابق : ٢٠ ظ .

٢٩ - أبو علي الحسن بن رشيق (ت ٤٦٣ هـ).

صَّرح بذكره مرة واحدة عندما نقل ما قاله ابن رشيق عن الجوهري، إذ قال في "العمدة": "أبو نصر الجوهري بيَّن الأشياء وأوضحها في اختصار، وإلى مذهبه يذهب حُذَّاق الوقت"<sup>(١)</sup>.

٣٠ - أبو زكريا يحيى بن علي التبريزي (ت ٥٠٢ هـ).

وهو أحد العلماء الذين أُكثِرَ العبيدي من النقل عنهم، وقد رجع إلى كتابه في العروض وشرح الحماسة، وشرح سقط الزند. وأخذ عنه استشهادات و تعريفات وآراء. ومن المواضع التي صَّرح باسمه فيها نقله عنه تجويزه الخرم في الابتداء إذا كان البيت مقفياً أو مصرَّعاً<sup>(٢)</sup>، وبأن الضرب المقطوع في الرجز مفعولن قليل في أشعارهم، ولم يُسمع للعرب عليه قصيدة<sup>(٣)</sup>. ونقل عنه تعليقات منها: تحليل تسمية الروي رويّاً<sup>(٤)</sup> و الرسّ رسّاً<sup>(٥)</sup>. كما نقل عنه حديثه عن الأبيات الخارجة عن العروض في قصيدة المرقش (لابنة عجلان في الجو رسوم<sup>(٦)</sup>).

٣١ - أبو القاسم علي بن جعفر بن القطاع (ت ٥١٥ هـ).

وقد استمدَّ من كتابه "البارع" كثيراً من مادته العلمية. والمرجح أنه هو صاحب "الشافى" الذي أشار إليه في بعض المواضع. ومما نقل عن ابن القطاع إنشاده في الطويل بيتاً تام العروض، ونسبته

(١) نفسه.

(٢) السابق: ١١ و.

(٣) السابق: ٥٨ ظ.

(٤) السابق: ١١٠ و.

(٥) السابق: ١٢٦ و.

(٦) السابق: ١٣٨ و.

إياه إلى الشذوذ<sup>(١)</sup> ، وإثباته لمسدس البسيط عروضاً على فَعَلْ مكبولاً  
محذوفاً<sup>(٢)</sup> ، واختياره أن لمشطور الرجز ضرباً ولا عروض له<sup>(٣)</sup>.

### ٣٢ - الميداني (ت ٥١٨ هـ .)

وقد استشهد بشاهد ذكره الميداني في " مجمع الأمثال<sup>(٤)</sup> " ، كما  
ذكر رأيه في إعراب " طالما " و " قلما<sup>(٥)</sup> " .

### ٣٣ - أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري (ت ٥٣٨ هـ).

استقى منه في كثير من المواضع ، وصرَّح أحياناً بأخذه عنه .  
فمن ذلك ذكر رأيه في القول الموزون الخارج عن الأوزان العربية ، وأنه  
لا يخرج عن كونه شعراً، وإن لم تقل العرب على تلك الأوزان<sup>(٦)</sup> .  
وذكره أن للمديد مربَّعاً<sup>(٧)</sup> ، واستشهاده على تمام البحور المختلفة .

### ٣٤ - أبو محمد سعيد بن المبارك ( ابن الدهان ) (ت ٥٦٩ هـ .)

صرَّح باسمه في قسم " القوافي " في موضعين : الأول ذكره أبياتاً  
عنه لتعيين الروي<sup>(٨)</sup> ، والثاني : ذكره فصلاً عن الإنشاد عنه وعن  
ابن جنبي<sup>(٩)</sup> .

(١) السابق : ٢٤ ظ ، ٢٥ و .

(٢) السابق : ٣٩ و . والكبل اجتماع الخين والقطع .

(٣) السابق : ٥٩ ظ .

(٤) السابق : ٦٤ و .

(٥) السابق : ١٢٣ و .

(٦) السابق : ٥ و .

(٧) السابق : ٣١ و .

(٨) السابق : ١١٦ ظ .

(٩) السابق : ١٣٨ ، و ١٣٨ ظ .

٣٥ - أبو العز محمد بن مواهب الخرساني (ت ٥٧٦ هـ).

أشار إلى أنه سبق الساوي بفكّ مزاحف البحور، وإن كان لم يشكّل الدوائر<sup>(١)</sup>. وقد صرح بذكره في روايته لشيء من الشعر.

٣٦ - أبو الفتح عثمان بن عيسى البُلطي (ت ٥٩٩ هـ).

ذكر العبيدي إثبات الأخفش ضرباً رابعاً للطويل على مفاعيلٍ مقصوراً ، واستدلّ بأبيات استشهد بها ، ثم قال : " قال البُلطي وهو من أوضاع الدومي<sup>(٢)</sup> ". وحكي عنه أن الدومي سمي الأصل في المديد المهدوم ، وأن بعضهم سماه الأكمه ، وبعضاً سماه المخسوف<sup>(٣)</sup>. والمتوقع أن يكون قد أخذ عنه كثيراً ، وإن لم يصرّح . فللبُلطي كتاب كبير في العروض .

٣٧ - مكي. ولعله أبو الحرّم مكي بن ريان بن شبّة تلميذ ابن الخباز (ت ٦٠٣ هـ). وقد صرح بذكره مرة واحدة حين نقل تعليقه لعدم جُزء الطويل خلافاً لأخويه في الدائرة<sup>(٤)</sup>.

٣٨ - أبو البقاء . لعله عبد الله بن الحسين العكبري . (ت ٦١٦ هـ).

وقد ورد ذكره صريحاً في قسم القوافي ، فنقل رأيه في تحديد الروي في أبيات للمتنبّي<sup>(٥)</sup> ، وفي اشتقاق القصيد ، ومتى تسمى الأبيات قصيدة<sup>(٦)</sup>.

(١) السابق : ٤٣ و .

(٢) السابق : ٢٧ ظ .

(٣) السابق : ٣٢ ظ .

(٤) السابق : ٢٥ ظ .

(٥) السابق : ١١٥ ظ .

(٦) السابق : ١٠٦ و .

٣٩ - شمس الدين أحمد بن الحسين ( ابن الخباز ) ( ت ٦٣٩ هـ )

ومن آرائه المنقولة قوله في الوافر " أن مفاعلتن كمفاعيلن . وإذا صارت مفاعيلن إلى فعولن لم تزاخف لما لحقه من الحذف ، فكذلك إذا صارت مفاعلتن إلى فعولن لا تزاخف لما لحقه من القطف ؛ وذلك لأن القطف أكثر حذفاً من الحذف ؛ لأنه إزالة حرفين وحركة<sup>(١)</sup> ونقل عنه أن من العروضيين من يطلق الفاصلة والفاضلة بالضاد المعجمة ويفرق بينهما بالصغرى والكبرى<sup>(٢)</sup> . ويرى د. عياد البسيبي أنه أكثره النقر عنه .

٤٠ - أبو الحسن علم الدين السخاوي ( ت ٦٤٣ هـ ) .

وقد ذكره صراحةً مرة واحدة ، إذ نسب إليه حصره زحاف الشعر في ثمانية ضروب ، وساق نظمه لضروب الزحاف<sup>(٣)</sup> .

٤١ - أبو عمرو عثمان بن الحاجب ( ت ٦٤٦ هـ ) .

وضع ابن الحاجب منظومته " المقصد الجليل " وكان سابقاً للساوي الذي سبق أن أشرت إلى نظره لمنظومة ابن الحاجب عند وضع الساوية . فكان لزاماً على العبيدي في شرحه للساوية أن ينظر في عروض ابن الحاجب مقارناً بين الشيخين أو مشيراً إلى أخذ الساوي عن ابن الحاجب . ومن ذكره لآرائه ذكره اختياره أن مشطور الرجز أسقط فيه أحد المصراعين من العروض الأولى ، وأبقي الآخر فهو تصريح العروض الأولى<sup>(٤)</sup> ، واختياره تسمية الضرب

(١) السابق : ٤٦ و .

(٢) السابق : ١٢ ظ .

(٣) السابق : ٨ و .

(٤) السابق : ٦٠ ظ .

الثاني ( فعولن ) من العروض الثالثة في الخفيف ( مستفَعِ لن مجزوءة سالمة )  
مقصوراً مخبوناً<sup>(١)</sup> .

٤٢ - عبد الوهاب الزنجاني ( كان حياً سنة ٦٦٤ هـ ) .

ولم يصرَّح باسمه بل سماه " شارح القسطاس " . ومعلوم  
أن الزنجاني شرح " القسطاس " شرحاً سماه " تصحيح المقياس في تفسير  
القسطاس<sup>(٢)</sup> " . وقد صرَّح بذكره في " الكافي<sup>(٣)</sup> " . ومما نقل عنه عن البيتين

التاليين :

يذُبُّ عن حريمِهِ بسيفِهِ      ونبلِهِ ورمحِهِ ويحتمي

وقوله :

منزلة صَمَّ صداها وعَفَّتْ      أرسُمها أن سُئِلتْ لم تُجِبِ

قوله بأنهما من الرجز ؛ لأن أجزاء الأول مفاعلن والثاني مُفْتَعِلِن ، قال :  
" ولعل الخليل سمعهما من قصيدتين فنيهما متفاعلن حتى حكم بأنهما من  
الكامل<sup>(٤)</sup> " . ونقل عنه نسبة قول الشاعر :

اللهُ بيني وبين مولاتي      أبدتْ لي الصدَّ والملااتِ .

لأبي نواس<sup>(٥)</sup> ، وقوله إن منهوك المنسرح لم يـكـرِد في أشعار المحدثين  
وقلَّ في أشعار العرب<sup>(٦)</sup> .

(١) السابق : ٧٧ و .

(٢) كشف الظنون ١٣٢٦/٢ .

(٣) الكافي : ٥١ و .

(٤) الوابي : ٥٣ و .

(٥) السابق : ٧٣ ظ .

(٦) السابق : ٧٤ ظ .



٤٣ - أبو جعفر محمد بن سعيد الدومي (عاصر الزجاج).

وقد نقل عنه كثيراً من أبيات المعايمة ، وإجازته الخرم في الابتداء<sup>(١)</sup> ،  
وتسميته للزحاف المزدوج في الكامل<sup>(٢)</sup> ، وتجويزه التشعيث في الرمل<sup>(٣)</sup>.

٤٤ - إبراهيم بن عبد الرحيم ( من طبقة ابن درستويه ) .

ومما نقل عنه قوله في تسمية الفاصلتين الكبرى والصغرى<sup>(٤)</sup> ، وموافقته  
الأخفش في جواز الخرم في الابتداء<sup>(٥)</sup> .

٤٥ - أبو طاهر محمد بن أحمد البارقي (لعله سبق الزمخشري؛ لأن  
الزمخشري نفى ضرباً أثبته البارقي).

وقد أكثر الشارح الأخذ عنه في العروض ، ونقل تعليقه جواز الجمع  
بين فَعْلَن وفَعْلَن في المقيّد دون المطلق<sup>(٦)</sup> ، ونسبته شواهد الأخفش على جواز  
الخرم في الابتداء إلى الشذوذ<sup>(٧)</sup> ، ونقل البارقي عن الخليل في السريع إثباته  
ضرباً أصلم على فَعْلُن للعروض المخبولة المكسوفة (فَعْلُن<sup>(٨)</sup>).

٤٦ - محمد بن أسعد البلخي :

وله كتاب في العروض يدعى "الكامل" ، ومن نقله عنه أن الجزء إذا لم  
يأت إلا منقوصاً ، فإذا رُدَّ إلى أصله بالتصريح سمي متمماً كفاعلاتن في  
عروض الرمل ، فإنها لم تجيء إلا محذوفة ، فإذا جاءت صحيحة

(١) السابق : ١٠ ظ.

(٢) السابق : ٥٣ ، و ٥٣ ظ.

(٣) السابق : ٦٥ ظ.

(٤) السابق : ١٢ ظ.

(٥) السابق : ١٠ ظ.

(٦) السابق : ٦٩ ظ.

(٧) السابق : ١١ و.

(٨) السابق : ٦٩ ظ.

بالتصريح يسمى الجزء متمماً<sup>(١)</sup> ، وإشارته إلى الدوائر المزاخفة في كتابه قبل  
الساوي<sup>(٢)</sup> . ونقله عن الخليل قوله : "الصدر إن جاز أن يعتلَّ بعلَّة لا تجوز في  
حشوه سواء كانت لازمة كالمراقبة في المضارع ، أو غير لازمة كالخرم في  
الطويل اعتلَّ بها أولاً كفعولن في أول الطويل ، ومفاعلتن في الوافر ، يسمى  
ابتداءً"<sup>(٣)</sup> . وقوله : "إن لزم العروض شيء لا يلزم الحشو يسمى فصلاً ، وإن لزم  
الضرب شيء لم يلزم الحشو يسمى غاية"<sup>(٤)</sup> .

٤٧ - محمد بن أبي دانية :

ومما ذكر من آرائه موافقته الأخفش على تجويزه الخرم في  
الابتداء<sup>(٥)</sup> ، وتجويزه العقل في عروض الوافر<sup>(٦)</sup> .

٤٨ - خُشْثَام :

ومن نقوله عنه نقله متابعته الأخفش في أن عروض السريع  
الثانية مخبولة مكسوفة ووزنها فعِلُنْ لها ضرب واحد مثلها<sup>(٧)</sup> . وأن ما  
كان على ثلاثة متحركات بعدها ساكن فاصلة ، وما كان أربعاً بعدها  
ساكن حَبِل<sup>(٨)</sup> ، وأن متفاعِلن في الكامل مكوّنة عند بعضهم من سببين  
ووتد ، ومفاعلتن في الوافر وتد وسببين ، وعند آخرين هما أصل بناء  
موضوع فمتفا فاصلة ، وكذا عَلْتُنْ<sup>(٩)</sup> .

(١) السابق : ٦٤ و .

(٢) السابق : ٤٣ و ٤٣ ظ .

(٣) السابق : ١٧ و .

(٤) السابق : ١٨ و ١٨ ظ .

(٥) السابق : ١٠ ظ .

(٦) السابق : ٤٨ و .

(٧) السابق : ٦٩ و .

(٨) السابق : ١٢ ظ .

(٩) السابق : ١٣ و .

٤٩ - البهرامي :

وذكره مرة واحدة فقط في الاستشهاد .

٥٠ - ابن عبد العزيز :

ولم أعرف من المقصود به ، وبالرجوع إلى الأعلام ذكر مؤلفه الشيخ عبد الحميد بن عبد العزيز، وأنه اشتهر باسم ابن عبد العزيز ولم يذكر سنة وفاته . وقد كان قاضياً بارعاً . وأحال الزركلي إلى "تاريخ بغداد" ، ولم أجد في ترجمته ما يدلُّ على أن له مؤلفات في العروض أو اللغة بعامة<sup>(١)</sup> . ويمكن أن يكون علي بن عبد العزيز البَغوي صاحب أبي عبيد الهروي . والآراء التي تضمَّنَّها " الوافي" تشير إلى مؤلِّف متعمِّق متخصص في العروض ، لا إلى مجرد إشارات في كتاب غير عروضي . فقد نقل عنه ضرورياً نسبها لبعض المحدثين كإضافتهم للمديد مرتباً مشطوراً مخبون الضرب سالم العروض<sup>(٢)</sup> . وضرورياً أضافها ، كإحاقه بالعروض الحداء في الكامل ضرباً مقطوعاً مضمرّاً بعد تغييره لبيت الأخطل :

وإذا دعونك عمَّهن فإنه نسبٌ يزيدك عندهن العارا<sup>(٣)</sup>

وإثباته عروضاً حداءً مضمرّةً وضربها مثلها في الكامل<sup>(٤)</sup>، وإثباته للرمل ضرباً مخبوناً عروضه مخبونة<sup>(٥)</sup>، وضرباً مخبوناً عروضه

(١) البغدادي ، تاريخ بغداد ١١/٢٦٢ ، الأعلام ٣/٢٨٧ .

(٢) الوافي : ٣٢ و .

(٣) السابق : ٥٤ ظ

(٤) السابق : ٥٤ ، و ، ٥٤ ظ .

(٥) السابق : ٦٤ ، و ، ٦٤ ظ .

مثلولة<sup>(١)</sup>، وضرباً مثلولاً عروضه مخبونة ، وضرباً مثلولاً عروضه مثلولة<sup>(٢)</sup>. ولعله القاضي علي بن عبد العزيز الجرجاني .

## ٥٢ - سماع الآخرين عن الناظم :

لم يصرح العبيدي بسماعه من الساوي ، لكنه أشار في الكافي " إلى أن شيخاً من شيوخه ، لم يحدد اسمه، قد سمع منه<sup>(٣)</sup> . فمما سُمع عن الناظم ، وضمَّته العبيدي كتابه قوله : إنه سمع منه قوله عند حديثه عن الفصل والغاية : "إنما قلت كذا حتى يُعلم بهذا أنهم أرادوا هاهنا بالفصل الفصل اللغوي لا الفصل الذي عناه المنطقيون ، وهو الكلي الذي يميِّز الشيء عما يشاركه في الجنس أو في الوجود<sup>(٤)</sup> . " وروايته أنه سُمع من الناظم أنه قال : "يُمتنع الإضمار والوقص والخزل في العروض الحذاء الضرب الأخذ من الكامل فالعروض فصل ، والضرب غاية<sup>(٥)</sup> . "

تلك هي مصادر العبيدي التي ذكرها صراحة في أثناء الكتاب . وهي - كما يتَّضح - مصادر كثيرة متنوعة ، تنتمي إلى قرون مختلفة من تاريخ الدراسة اللغوية العربية.

(١) السابق : ٦٤ ظ. والنل هو الحذف مع الحين.

(٢) نفسه.

(٣) الكافي : ١٨ ظ ، ٥٢ و

(٤) الوافي : ١٧ ظ.

(٥) السابق : ١٨ و

## (٦) أقسام الكتاب

“ الوافي ” شرح لمنظومة . لذا كان على الشارح أن يسير وفق خطة الناظم في تقسيم موضوعاته ، وأن يقتفي أثره في تبويبه ، ويتبعه في تسلسل الموضوعات دون تغيير . وإن كان بوصفه شارحاً للمنظومة قد يسهب في التوضيح في موضع يرى أنه يستدعي تفصيلات وجزئيات ما ذكرها الناظم أو ضاق مجال النظم عن ذكرها . لكن ذلك لا يخرجها عن أتباع الخط الذي سار عليه . وقد سبق توضيح أقسام المنظومة في التمهيد ، فظهر تقسيم الكتاب وترتيب موضوعاته . ولا حاجة لتكراره . أما المباحث التي أضافها و الجزئيات التي أوردتها ولم يوردها الناظم ، فستذكرها الباحثة في الحديث التالي عن منهجه .

## (٧) منهج العبيدي في “ الوافي ” :

إن المنهج الذي أتبعه العبيدي في شرحه قد وضَّح هو نفسه الإطار العام له في خطبة الكتاب ، إذ يقول : “ فشرحتها شرحاً بقدر الجهد والطاقة ، وبما منَّ الله تعالى عليَّ من المِنَّة والاستطاعة ، شرحاً معتدلاً ، لا مجزواً ومنهوكاً ومخلعاً مخللاً ، ولا مذيلاً مسبغاً ومرقلاً مملاً ، برئاً عن الإضرار والوقص ، سليماً من التشعيث والقطف والنقص ، موفياً عن الحذف والكبل ، منقياً عن الوقف والخبل ، مكفوفاً عن الحدِّ والعصب ، مصوناً عن الخبن والعصب ، مجرداً عن التحريد والخزم ، معرِّياً عن القطع والخرم<sup>(١)</sup> . ”

ومن المسلّم به كما - أسلفت في الحديث عن أقسام الكتاب - أن يسير الشارح على خطى الناظم ، لا يخالفه في ترتيب الموضوعات ، وإن كان

(١) السابق : ٢٠ و ٢ - ظ .

يخالفه في ما يقتضيه الشرح من إفاضة في عرض المعلومة، وتفصيل لما أجمل الناظم،  
وبيان لما غمض في المنظومة.

وقد أضاف العبيدي بعض الجزئيات الصغيرة التي لم يشير إليها الناظم، ولاتخرج عن تبويبه، كحديثه عن فوائد علم العروض، وتقديمه للحديث عن الأسباب والأوتاد بمقدمتين: الأولى: عن أقل ما يُتَلَفَّظ به، والثانية: عن تشبيههم بيت الشعر ببيت الشعر، وتعريفه المصراع والبيت التام والمعتدل قبل شروعه في شرح أبيات الناظم المتصلة بأسماء الدوائر.

أما المباحث التي أضافها ولم يشير إليها الناظم، فهي تتمثل في علم العروض، حيث نجد بعد انتهاء شرحه لأبيات الناظم الخاصة بالعروض بينكلم الشعر الخارج عن بحور الخليل كمقلوب بعض البحور، والدوبيت، وحديثه عن الشعر المسط، وتمثيله لكل من ذلك. وتتمثل إضافاته في علم القوافي في تذييل شرحه لأبيات الناظم بما أسماه مرة خاتمة، ومرة فائدة، ومرة قاعدة، ومرة بحثاً حين يرى حاجة لذلك، فقد أضاف:

١- خاتمة عن وقوع الباء والألف والواو السواكن والهاء وصلحاً حقيقياً ومستعاراً.

٢- خاتمة عن وقوع الخروج حقيقياً ومستعاراً.

٣- قاعدة عن الحكم إن ورد بيت آخره (رها) وبعده (مكرها) و(خصرها).

٤- خاتمة بعد الانتهاء من الحديث عن الردف ذكر فيها مسألتين عن الأخفش

شرحهما ابن جني، وهما:

١- عدم تجويز الخليل اجتماع (يُسيء) مع (يسوء) في القافية

في قصيدة واحدة.

٢- عدم تجويز الخليل اجتماع (لؤلؤها) مع (يكلؤها) في القافية في قصيدة

واحدة.

٥- فائدة في تقوية الأخفش قول الخليل في اتقاء الشعراء ما اتقوا ، ولو قالوا لم

يكن فساداً.

٦- بحثاً في أن المقيّد في القافية نوعان: مقيّد تمّ، ومقيّد قد مُدّ.

٧- فائدة في أكثر ما يلزم الشعر المقيّد من حروف القافية.

٨- خاتمة في طرائق العرب في الإنشاد.

٩- فائدة في أن الأسماء المستعملة في العروض مأخوذة عن الأعراب.

ومما تميّز به منهج العبيدي شرحه الأبيات شرحاً علمياً يوضح ما فيها

من أحكام عروضية، مسهباً إن دعت الحاجة، مختصراً أحياناً أخرى، ناظراً إلى ما

يحتمله البيت من إسهاب واختصار، مثال ذلك شرحه لقول الناظم في "المضارع":

(ولاتقبضن فيه العروض وضربه فعامده فرقٌ ويضعف قبل لا)

يقول العبيدي شارحاً البيت: "لا يجوز قبض عروضه وضربه ؛ لأن عامدهما وتد

مفروق، وهو ضعيف الاعتماد مع أنه اقترن به ضعيف آخر، وهو تقديمه، والاعتماد

على ما بعد لا على ما قبل . قوله (ويضعف قبل لا) إشارة إلى هذا ؛ لأن (فاع) من فاع

لاتن وقع قبل (لا)"<sup>(١)</sup>، فتراه يشرح البيت شرحاً يوضح معناه ، ويقف عند ذلك نظراً

لأن البيت لا يحتمل مزيداً من الإسهاب .

كما يتميز منهجه بذكره عدداً وافراً من الشواهد الشعرية استشهداً على المسائل

التي يعرض لها سواء تعرّض الناظم لهذه المسائل أو لم يتعرّض

(١) السابق: ٨٢ ظ.

وستفرد الباحثة إشارة خاصة عن الشواهد، توضح طريقة العبيدي في الاستشهاد.

ويُتَّضح حرص العبيدي على استيفاء شرحه للأبيات في أنه يمهد لمضمونه ، بمقدمات تتصل بمضمون البيت قبل الشروع في توضيح مضمونه إنس رأى حاجة تدعو لذلك، فقبل شروعه في الحديث عن الأسباب والأوتاد والفاصلة - مثلاً - قَدَّمَ بمقَدِّمتين: الأولى: عن أقل ما يُتلفَّظ به والثانية: عن تشبيههم بيت الشعر ببيت الشعر<sup>(١)</sup>.

ولعناية العبيدي بالتفصيل ، تراه يحرص دائماً على ذكر الآراء العلمية المختلفة ، فضمَّ " الوافي " رسداً لآراء العلماء المتقدِّمين والمتأخرين ، وهو إذ يعرض هذه الآراء قد يكتفي بذلك غير معلق عليها ، أو قد يبدي رأيه مختصراً ، أو بشيء من التفصيل ، وقد يعرض رأي أحدهم وردَّ آخر عليه ، وهو حين يعرضها قد يسهب في عرضها ومناقشتها أو في عرض مناقشات الآخرين لها ، وغالباً ما يعزو هذه الآراء إلى أصحابها ، لكنه لا يلتزم دائماً بذلك ، فقد يغفل عزوها إلى أصحابها أحياناً أخرى ، وستمثل الباحثة لطريقة العبيدي في التعامل مع الآراء العلمية التي يوردها.

فمن ذكره الآراء المختلفة قوله في حديثه عن الفاصلة : "ذهب إبراهيم ابن عبد الرحيم العروضي إلى أن الصغرى بالصاد المهملة والكبرى بالمعجمة ؛ لأن الفاصلة بالمعجمة هي الثوب أو الحلس الذي يغشى به البيت ، فكان بيت الشعر كذلك . وكذا ذكره الشيخ ابن الخباز ، وقال أيضاً - أي ابن الخباز - : "ومنهم من يسمي الاثنين بالصاد المعجمة ، ويفرِّق بينهما بالصغرى والكبرى وهو غريب." وقال حُشْنام العروضي : " إن ما كان على

(١) السابق : ١٠، و ١٠، ظ.



ثلاثة متحركات بعدها ساكن فاصلة ، وما كان أربعاً بعدها ساكن حبل<sup>(١)</sup> .  
فها هو العبيدي يقف عند مصطلح عروضي - ويذكر تعدد أقوال العروضيين  
فيه ، فهو لا يكتفي بذكر الآراء مجردة هنا ، لكنه يضيف آراء كل من  
إبراهيم بن عبد الرحيم ، وابن الخباز وُخْشنام مع عزو رأي كل منهم إليه .  
واكتفى العبيدي هنا بدور الناقل الراوي دون أن يرجح رأياً، أو يبدي رأيه في  
أي من الآراء التي ذكر.

وقد يذكر العبيدي رأي عالم أو أكثر ثم يعترض عليه ، فحين تحدّث  
العبيدي عن وجوب الردف في الضرب الخامس من البسيط ( مفعولن مجزوء  
مقطوع سالم العروض ) أورد رأي البارقي ، إذ قال بوجوب الردف لحذف  
زنة متحرك منه ، ورأي الزجاج بأنه لا يلزم ، وقد علّل الزجاج ذلك بأنه قد  
كثر المحذوف في هذا الضرب ؛ لأنه مجزوء مقطوع فحذف جزءان منه ثم  
متحرك ، فمجموع ما حذف خمسة عشر حرفاً ، فالردف وهو حرف واحد ،  
لن يعوّض هذا النقص. وقد اعترض العبيدي على الزجاج وأبدى موقفه من  
هذه المسألة ، إذ رد قول الزجاج من وجوه:

أولاً - أنه لا يُسَلَّم بأن المدّعوض من الجزأين الذاهبين ، وإنما هو عوض  
عن نقصان متحرك أو زنته فقط .

ثانياً - أن الردف لا يتعلّق بتمام البناء أو نقصانه .

ثالثاً - أن المدّ إن لم يكن عوضاً عن جميع ما نقص ، فهو عوض عن  
بعض ما نقص<sup>(٢)</sup> .

وفي مسألة وجوب الردف في هذا الضرب خلاف . وقد ذكر ذلك ابن  
القطاع ، إذ قال بأن الردف مستحسن ، وإن بعضهم ذهب إلى أنه لازم.

(١) السابق : ١٢ ظ .

(٢) السابق : ٣٧ ظ .

واختار ابن القطاع أنه ليس بلازم ؛ لأن النقصان إنما وقع في مجزوء<sup>(١)</sup> ،  
 كما اختار الأسنوي أيضاً عدم لزوم الردف<sup>(٢)</sup> . خـسـلـافاً للعبيدي والبارقي .  
 ولقد يبدو رأي العبيدي أحياناً مختصراً مقتضباً غير مفصل ولا معلل .  
 فقد تعرّض العبيدي لإثبات بعض العروضيين ضرباً أصلم للعروض المخبولة  
 المكشوفة في السريع ، وهي مسألة بين العروضيين خلاف فيها ، ففريق ذهب  
 إلى إثبات هذا الضرب ومنهم الزمخشري ، وابن الحاجب ، وابن السكّاط ،  
 ونسب ذلك البارقي للخليل ، وهو خلاف المشهور عنه<sup>(٣)</sup> . واستشهدوا بقول  
 الشاعر:

يا أيُّها الزاري على عُمرٍ      قد قلت فيه غير ما تعلم  
 مستفعلن مستفعلن ، فَعِلُنْ      مستفعلن مستفعلن ، فَعِلُنْ

وفريق أنكر هذا الضرب ، ونسب ما فيه إلى الزحاف ، وأنه ليس ضرباً قائماً  
 بذاته . وقد نسب ذلك أبو الحسن العروضي و الزمخشري إلى الخليل<sup>(٤)</sup> ،  
 ونسبه العبيدي إلى الزجاج ، وخشنام العروضي ، وابن عبد العزيز  
 والزمخشري ، والذي في " القسطاس " خلاف ذلك ، ولعله أحد أقواله .  
 بينما لم يشر إلى هذا الضرب صاحب ، ولا ابن جني ، ولا التبريزي في  
 " الوافي " . ونقل ابن القطاع جواز الرأيين دون تحديد موقفه<sup>(٥)</sup> . ولكل فريق  
 حججه وبراهينه<sup>(٦)</sup> .

(١) ابن القطاع ، البارح : ١١٤ .

(٢) نهاية الراغب : ١٧٥ .

(٣) الوافي : ٦٩ ظ ، العيون الغامرة : ١٩٨ - ١٩٩ .

(٤) العروضي ، الجامع : ١٤٢ - ١٤٣ ، الزمخشري ، القسطاس : ١٠٩ .

(٥) البارح : ١٧٠ .

(٦) انظر المسألة في : الوافي : ٦٩ ظ ، ٧٠ و ، نهاية الراغب : ٢٦١ - ٢٦٢ .

فالذين أنكروا هذا الضرب من العروضيين ذهبوا إلى أن المسألة لا تخرج عن كونها زحافاً ، وقاسوه على بحر "الكامل" ، حيث يجتمع فيه فَعِلْن (الأخذ) مع فَعُلْن (الأخذ المضمّر). فذهبوا إلى أن فَعُلْن زحاف فَعِلْن في السريع أيضاً ، وأن الضرب إذا كان على فَعِلْن في الكامل أو السريع ، وكان مقيّداً ، جاز أن يجمع معه فَعُلْن بالسكون ، واستشهدوا بقصيدة المرقش التي أولها :

هل بالديار أن تجيب صَمَمٌ	لو كان رسم ناطقاً كَلَمٌ
مستفعلن مفاعلن ، فَعِلْن	مستفعلن مستفعلن فَعُلْن.

حيث جاء فيها :

لو كان حيّ ناجياً لنجا	من يومه المزلّم الأعصم
مستفعلن مستفعلن ، فَعِلْن	مستفعلن ، مستفعلن ، فَعُلْن

ومنها :

النشر مسكٌ والوجوه دنا	نيرٌ وأطرافُ الأكفِّ عنمٌ
مستفعلن مستفعلن ، فَعِلْن	مستفعلن ، مستفعلن ، فَعُلْن

ففي هذه القصيدة اجتمع الضربان فَعِلْن وفَعُلْن ، فتوهم أنه ضرب آخر. والذي أوقع في هذا الوهم أنه مقيّد ، ولو كان مطلقاً ما احتمل التأويل ؛ لأن القوافي المطلقة لا يجئ فيها فَعِلْن مع فَعُلْن ، ولم تُعرف قصيدة على هذه العروض وهذا الضرب.

وردّ الذين أثبتوا هذا الضرب حجج المنكرين بأمور :

أولها - أنه لا يجوز اعتبار فَعُلْن بالسكون زحاف فَعِلْن بالتحريك؛ لأن الإضمار يختصُّ ببحر الكامل ، وهذا ما أجمع عليه العروضيون.  
ثانيها - بطلان قياسهم السريع على الكامل من وجوه :

أولها - أن فَعْلُن في الكامل أَحَدٌ مَضْمَرٌ لَفَعْلُنِ الْأَحْذِ ، فهي مكونة في  
الحالين من سببين، إذ أصلهما ( متفا ) . فلم يمنع الجمع بينهما في  
قصيدة واحدة ، وإن كان أحدهما مزاحف الآخر ، إذ فَعْلُنُ هي  
فَعْلُنٌ بعد إضمارها .

أما في السريع، ففَعْلُنٌ محرّكة العين مخبول مكشوف مفعولات، حُذِفَ  
فاؤها وواوها للخبل ، وتاؤها للكشف ، فنُقِلَتْ إلى فَعْلُنٌ، فأخر فعلن وهو  
( لن ) جزء من الوجد المفروق ، بينما فَعْلُنٌ بسكون العين هي أصل مفعولات،  
إذ حذف وتدها المفروق من آخرها ، فنُقِلَتْ إلى فَعْلُنٌ ، فرويّه من سبب لا  
وتد. فلو اجتمعا في قصيدة لكان البيت الذي فيه فَعْلُنٌ بالتحريك رويه من  
وتد، والذي فيه فَعْلُنٌ رويه من سبب . وهذا معدوم النظير لا يجوز .

وردّ المنكرون بأنه جاز اجتماع فَعْلُنٌ مع فَعْلُنٌ في المقيد دون المطلق؛ لأن  
حرف الروي إذا قيّد وقع في غير موضعه ؛ لأنه يقع في موضع الوصل ، فجاز  
كون أحد الرويين من وتد في بيت والآخر من سبب بخلاف المطلق .

وبأن عين فَعْلُنٌ المتحركة في السريع هي أول سبب باعتبار الجزء  
الأصلي ، أما باعتبار الوضع بعد الخبل والكشف ، فقد صارت ثاني سبب .  
وقد ذهب إلى ذلك الصفاقسي، حيث قاسه على تجويز بعض العروضيين خرم  
البيت الذي أوله سبب زوحف فصار على هيئة الوجد المجموع باعتبار ما  
صار إليه . ونسب ذلك إلى الجمهور وهو خلاف المشهور .

وردّه الدماميني بأن فَعْلُنٌ بعد التسكين لم يصبح عينه ثاني سبب، ولا  
يمكن اعتبار ما آل إليه ؛ لأنه خلاف الإجماع . كما أن رَدّه بأن قياسه على  
جواز الخرم فيما أوله سبب فآل إلى هيئة الوجد المجموع باطل ؛ لأن الجمهور  
لم يُقَلْ بذلك .

ثانياً - أنهم قاسوا على عروض الكامل الحداء فَعَلِنَ التي تُزاحَف إلى فَعْلُنْ. بينما الخلاف في السريع في الضرب لا العروض ، وقد توسعت العرب في الضروب أكثر من توسّعهم في الأعاريض، لذا كان عدد الضروب أكثر من عدد الأعاريض . فإذا كان العروضيون قد حكموا بأن التغيير في عروض الكامل إذا كانت فَعْلُنْ ، ونقلها إلى فَعْلُنْ ليس إثباتاً لنوع من الأعاريض ، بل إنه لا يعدوا كونه زحافاً . فهذا لا يُلزم بالحكم على الضرب الأصلم في السريع بأنه مجرد زحاف؛ لكثرة الضروب دون الأعاريض . ذكر ذلك الأسنوي في "نهاية الراغب"<sup>(١)</sup> .

ثالثاً - أن أصل عين فَعْلُنْ في الكامل هو ( تا ) متفا . وهي ثانية سبب ثقيل ، أما فَعْلُنْ بتحريك العين في السريع ، فأصله عين مفعولات ، أي أول سبب خفيف . واختصَّ الزحاف بثواني الأسباب ؛ لذا يصحُّ أن يكون فَعْلُنْ في الكامل مزاحفاً ، ولا يصحُّ أن يكون كذلك في السريع . ذكر ذلك الأسنوي ونسبه الدماميني في " العيون الغامزة " لابن بري<sup>(٢)</sup> .

وقد ختم العبيدي عرضه للمسألة بذكر ردِّ القائلين بأنه زحاف كالكامل بأنَّ المختار في أواخر الأبيات أن تكون ساكنة ؛ لأنها موضع الوقف . فجاز لذلك الجمع بين الساكنين في القافية المقيدة ، وجاز الجمع بين فَعْلُنْ وفَعْلُنْ لتوالي الحركات ؛ ولأن بحر السريع كثر استخدامه في وقائعهم . ثم علّق تعليقا مقتضياً قائلاً: " وهذا الجواب غير شافٍ<sup>(٣)</sup> " واكتفى بذلك .

على أن قضية إثبات الضرب الأصلم مع العروض المخبولة في السريع ترتبط بقصيدة المرقش المذكور شيء منها ، حيث اضطرب وزن هذه القصيدة،

(١) نهاية الراغب : ٢٦٢ .

(٢) السابق : ٢٦٢ ، العيون الغامزة : ١٩٨ - ١٩٩ .

(٣) الرازي : ٧٠ و .

وتداخلت فيها ضروب مختلفة من بحر السريع ، كما جاء فيها بيت على متفاعلن من الكامل. وهي قضية مهمة في العروض العربي تتصل بتداخل البحور الشعرية في بعض القصائد<sup>(١)</sup>.

وقبل ذكر العبيدي إثبات بعضهم لهذا الضرب كان قد ذكر بيت المرقش ، وتحفظ على جعل قصيدة المرقش المذكورة من بحر السريع ، إذ ذكر استشهاد العروضيين بقوله :

النشْرُ مسكٌ والوجوهُ دنا نيرٌ وأطرافُ الأُكفِّ عَنَمٌ.

على الضرب المخبول المكشوف للعروض المخبولة المكشوفة ، ثم علق بأنه في جعل هذا من السريع نظر ؛ لأنه من قصيدة فيها بيت فيه جزء على متفاعلن وهو :

ما ذنبنا في أن غزا ملكٌ من آلِ جفنةَ حازمٌ مرغمٌ  
مستفعلن مستفعلن فعِلنٌ مستفعلن متفاعلن فعِلنٌ

فوزن ( نَتَحَازِمُنْ ) مُتَّفَاعِلُنْ. وكل قصيدة فيها متفاعلن ولو مرة تكون من الكامل؛ إذ ليس في غيره ذلك<sup>(٢)</sup> ”

وما دامت متفاعلن لا توجد إلا في بحر الكامل ، وقد ذهب إلى أنه إذا اشتبهت قصيدة بين الكامل وغيره من البحور ، فإن كان فيها متفاعلن حُكِمَ بأنها من الكامل استناداً إلى أن متفاعلن لا تكون في سواه ، كما أن حملها على الكامل سيجعل القصيدة حذاءً والحدز علةً حسنة في الكامل ، بينما حملها على أنها من السريع يجعلها مكسوفة مخبولة ، والكسف علة قبيحة ،

<sup>(١)</sup> انظر في مسألة التداخل بين البحور مقدمة د. صالح جمال بدوي في تحقيقه "عروض الورقة للجوهري : ٣٦ - ٣٨ . وقد تناوت مسألة التداخل بين البحور مضايي صالح الحميدة في رسالتها للماجستير . انظر ما ورد بشأن هذه القصيدة في رسالتها

ظاهرة التداخل في البحور العروضية ٢٩٤ - ٣٠٦

<sup>(٢)</sup> الراي : ٦٩ ط.

أو هي دون الحذذ في القبول على الأقل ، كما أن الخبل زحاف مزدوج وحملها على الزحاف المفرد أولى<sup>(١)</sup> ، فمن الأولى إذن حمل القصيدة على الكامل لا السريع . ولعل مذهب العبيدي هذا هو الذي جعله لا يعلّق بأكثر من قوله المقتضب : "وهذا الجواب غير شافٍ" ، لأن الخلاف في إثبات الضرب الأصل للعروض المخبولة المكشوفة في السريع استند إلى هذه القصيدة التي أنكر كونها من هذا البحر أصلاً . على أن العبيدي مع جعله القصيدة من الكامل ذكر تخريجاً لها عند جعلها من السريع يتمثل في أن تقرأ (جفنة) بقلب التاء هاء في الوصل، فيصير الجزء مستفعلن . لكنه وصفه بأنه هَجْر لجانب الفصاحة، ومخالفة لرواية البيت<sup>(٢)</sup> .

وبأخذ عرض العبيدي لآراء العلماء صورة أخرى ، تتمثل في عرضه لرأي عالم أو علماء ورد آخر أو آخرين عليه . فمن ذلك أن إبراهيم بن محمد بن دانية ذهب إلى أن الخزم لا يجوز إلا في ما أوله سبب ، ولم يذكر في ذلك دليلاً ، قال العبيدي : " قال البارقي " : " وأحسب أنه لما رأى [الخزم<sup>(٣)</sup>] توهم أنه لا يجوز أحدهما إلا بحيث يمتنع الآخر ، فإن راعى هذا ففساده ظاهر لكثرة ما جاء عن العرب مما أوله وتد وسبب<sup>(٤)</sup> ."

بيد أن عرض العبيدي لآراء العلماء وردّ علماء آخرين عليها قد يأخذ شكلاً مسهباً ، يفصل فيه في عرض مناقشة العلماء لصاحب الرأي ، ويتخلل ذلك مناقشته هو، ومحاولته الإجابة على الاعتراضات الواردة على ذلك العالم وإن لم يكن مؤيداً لمذهبه ، فحين تطرّق لرأي قطرب في القافية ، وأنها

(١) السيمان ، د. محمود ، العروض القديم ١٧٢ .

(٢) الواقي : ٦٩ ط .

(٣) في (ل) و (أ) ( الخزم ) وهو خطأ .

(٤) السابق : ٢١ ط .

حرف الروي ، واستدلّاه هو ومن تابعه بأنك لو سألت عن قافية قصيدة  
لُنسبت إلى حرف رويها فهي ميمية أو سينية أو لامية، عرض آراء العلماء في  
الرد عليه. فهو ينقل رد ابن جني على قطرب ، حيث ناقش ابن جني رأي  
قطرب من وجوه:

أولها - أن قول من قال بأن القافية لام أو دال هو مذهب المولدين ومن  
لا يحتج بقوله<sup>(١)</sup> .

ثانيها - أن استدلالهم على أن الروي هو القافية بأن الروي لازم  
للبيت باطل ؛ لأنه " تعليلٌ بما ليس له تأثير في الحكم المعلل به"<sup>(٢)</sup> ، وأنه  
مثل قولهم فلان ضاربٌ " ؛ لأنه بصري. والجسم متحرك ؛ لأنه اسود أو  
فيروزج<sup>(٣)</sup> " . فكما أن هذه لا تأثير لها في ضاربة زيد، فكذلك هنا . ذلك أن  
القافية اسم فاعل من قَفَّتْ ، وَسُمِّيَتْ كذلك؛ لأنها قفت الصدر ، لا لأنها  
لازمة ، ولا لأن فيها حرف روي معين كالسين مثلاً ، ولا لأنها مجرورة أو  
منصوبة<sup>(٤)</sup> .

ثالثا - أنه لو كان الروي هو القافية لجاز أن يُجمع في قافية واحدة  
بين ( قائل) و( قيل) ؛ لأن آخر كليهما لام . وهذا لا يجوز ؛ لأن  
أحدهما مُردّف ، والآخر ليس كذلك<sup>(٥)</sup> .

كما ينقل العبيدي ردّ أبي موسى الحامض لقول قطرب ، حيث ردّ  
هذا القول استناداً إلى أن العرب لا تنسب القصيدة لحرف الروي ؛ لأن

(١) السابق : ١٠١ و .

(٢) السابق : ١٠١ ظ

(٣) نفسه .

(٤) نفسه .

(٥) نفسه .



معظم العرب لا تعرف الحروف ، ونسبة القصيدة للروي بأن يقال ميمية أو بائية لا يعني أن حرف الروي هو القافية<sup>(١)</sup> .  
ويورد ما ردَّ به بعض العلماء قول قطرب "بأن الروي لازم ، والقافية لازمة ، من أنه لا يلزم منه أن الروي هو القافية ؛ لأن الموجبتين في الشكل الثاني لا تنتج على ما قرَّر في المنطق . ولو قيل القافية لازمة للبيت ، ولا شيء سوى الروي بلازم للبيت، فيلزم لا شيء من القافية سوى الروي . فالمقدمة الثانية ممنوعة ؛ لأنه يلزم البيت سوى الروي أشياء كسكون الآخر وحركة الصدر، والوزن ، وغيرهما ، ولا شيء منها بقافية للبيت<sup>(٢)</sup> ."  
وكذا يورد ردهم قول قطرب بأن القافية مؤنثة ، والروي مذكَّر . ويذكر أن ابن جني لا يعدُّ قول هؤلاء رداً صحيحاً على قطرب ؛ لأن " تأنيث الحرف وتذكيره جائز . لأن من أراد الخط أو الصوت ذكَّر ، ومن أراد الصورة أو الصيحة أنث<sup>(٣)</sup> ."

وخلال ذلك يدلي العبيدي بدلوه فيما يثار من مناقشات . ويقلب وجهات النظر المختلفة ، فيوضح أن لقطرب أن يجيب على قول المعارضين له : بأنه لو كان الروي هو القافية لجاز الجمع بين ( قائل ) و( قيل ) في قافية - له أن يجيب بأنه اعتماداً على أن الروي هو القافية ، اشتُرط بأن لا يُجمع المرَدَف بالألف مع غيره ، والرَدَف مجرد شرط للقافية وليس مقوماً لها .

كما يورد اعتراضاً يمكن أن يرد على رأي قطرب يتمثل في لزوم الإيطاء في جميع القصائد لوجود حرف الروي فيها مع اتفاق المعنى . لكنه

(١) السابق : ١٠١ و

(٢) السابق : ١٠١ ، ١٠١ ظ

(٣) السابق : ١٠١ ظ

يذكر أن هذا الاعتراض يندفع بالقول بأن الإيطاء عبارة عن إعادة الكلمة التي فيها الروي<sup>(١)</sup> .

ويبدو حرص العبيدي على استيفاء ما يتعرّض له الناظم من مباحث في إشارته إلى تلك المباحث التي لا طائل تحتها مما تعرّض له الناظم فاضطر لذكره ، أو مما اختلف فيه العروضيون ، فلم يشأ أن يخلو كتابه منه . وتتأخر هذه الإشارة إلى حين انتهائه من القول في هذه المباحث . فبعد ذكره خلافهم في عروض وضرب المشطور من الرجز يقول : ” واعلم أن هذه الأبحاث لا تسمن ولا تغني من جوع لعدم الفائدة . ولهذا خلا أكثر الكتب المصنّفة في العروض منها . وسمع من الناظم أنه قال : ” ليس في هذا الخلاف فائدة ، ولكن لما ذكره الشيخ ابن الحاجب في قصيدته تقيّله وذكرت كما ذكر<sup>(٢)</sup> . ” وحين تحدث عن خلافهم في تسمية فُعْلُنْ في المديد والمتقارب أهو ابتر أم أصلم قال : ” وانما طوّلنا في هذا - وإن كان لا طائل تحته - لقوله : (ثم جودلا<sup>(٣)</sup>) ” وقبل ذلك ذكر خلافهم في الفاصلة، وما تتكون منه التفاعيل من أسباب وأوتاد وفواصل ، ثم قال : ” واعلم أن مثل هذه الأشياء قد ذكره العروضيون كثيراً ، ولا طائل تحته ، فلنعرض عن مثل هذه الأشياء<sup>(٤)</sup> . ”

كما يبدو حرصه على الإحاطة التي ميّزت منهجه في شرحه للساوية في إشارته إلى ضروب وأعاريض لم يشر إليها الناظم في كل بحر روي فيه ذلك . سواء تفرّد به أحد العلماء ، أو قال به أكثر من واحد . وهذا مما ميّز ” الوافي ” عن كثير من كتب العروض فمن تلك الأعاريض والضروب روايته لما أثبتته ابن

(١) نفسه .

(٢) السابق : ٦١ و .

(٣) السابق : ٣٣ و .

(٤) السابق : ١٣ و .

عبدالعزيز في الرمل ، حيث أثبت له ضرباً مخبوناً عروضه مثلولة، وضرباً مثلولاً عروضه كذلك<sup>(١)</sup>. وما أثبتته الزجاج وقطرب لمربع الرمل ، إذ أثبتا له عروضاً على فاعلن محذوفة<sup>(٢)</sup> ، وما بناه بعض المحدثين في الرمل ، إذ بنوا ضرباً على فاعلن<sup>(٣)</sup> ، وما رواه قطرب في الرجز إذ روى للعروض السالبة (مستفعلن) ضرباً على مستفعلن<sup>(٤)</sup> .

ويعنى العبيدي بذكر علل الأحكام المختلفة، فيورد تعليلاً فيها ويقف عندها ناقلاً ما قيل بشأنها ، فهو يعلل - مثلاً - لنقل فاعلاتان<sup>٥</sup> مسبغ فاعلاتن إلى فاعليان بقوله : " حتى لا يقع حرف التانيث في حشو الكلمة<sup>(٥)</sup> " ويورد تعليلاً للزوم جزء المديد ومقارنتهم بينه وبين البسيط من حيث الجزء ، وتتلخص تعليقاتهم في أنه لو استعمل المديد تاماً فكانت عروضه وضربه فاعلن ستقع فاعلن في آخره ، فيظن أن فاعلن منقوص عن أصل ؛ لأنه لا يقع أصلياً في آخر الشعر إلا إذا كان منقولاً عن أصل . ودفعاً لهذا التوهم حُبن فاعلن في عروض البسيط وضربه ، فعلم من ذلك أن أصل عروض البسيط وضربه فاعلن . وأنه ليس في الأصل سباعياً؛ لأن ذلك غير وارد في شعر العرب .

ولم يُخبّن فاعلن في المديد كالبيسيط لكي لا تبطل المعاقبة بين ألف فاعلاتن ونون فاعلن؛ فبالمعاقبة تكثر أنواع الشعر . ولو حُبن فاعلن لبقيت نون فاعلاتن ، فبطلت المعاقبة كما تبطل المعاقبة لو قُطِع فاعلن للزوم إبقاء ألفه لاعتلال وتده . أما فاعلن في البسيط، فقبله وتد وهو (علن) من

(١) السابق : ٦٤ ظ .

(٢) السابق : ٦٥ و .

(٣) نفسه .

(٤) السابق : ٥٨ ظ .

(٥) السابق : ١٤ ظ .

مستفعلن . ولأنه لو حُيِّنَ لظَنَّ أنه حُيِّنَ بالمعاقبة . فحُذِفَ فاعلن لدفع التوهّم ومن هنا لزم الجزء المديد . وعلّق على ذلك بأن " هذا الفرق ضعيف يُعرَف بالتأمل<sup>(١)</sup> " . كما أن ألف فاعلن في البسيط محفوف بوتدين سابق ولاحق ( هما وتدا مستفعلن ) . وألف فاعلن تتلو سبباً قبلها ( تن من فاعلاتن ) ، والاعتماد على السبب ضعيف<sup>(٢)</sup> .

ولم يخض معظم العروضيين في مسألة التعليل لجزء المديد لزوماً وتناولها بعضهم كالدمايني والدمنهوري ولم يخرجوا عن ما ذكره العبيدي . فالدمايني في " العيون الغامزة " يعلل لجزء المديد بما قال به العبيدي من أنه جزئي حتى لا يقع فاعلن في آخره ، فيظن أنه منقول عن أصل ، فيوهم وقوعه في المديد بذلك ، ويصل أصله في الدائرة ثمانية و أربعين حرفاً ، وقد نقض الصفاقسي ذلك .

كما ردّ الدمايني على ابن بري الذي قال : " لم لم يُجعل آخر المديد فعِلن كآخر البسيط ليرتفع الإيهام بأن فاعلن في البسيط إذا حُذِفَت ألفه لم يكن قبلها ساكن سبب يعاقبها ، بينما فاعلن في المديد قبله ساكن سبب يعاقب ألفه . فلو حُذِفَ منه الألف لزم أن لا يحذف الساكن قبله أبداً ، وحينئذٍ يعود المعاقب غير معاقب " . وكذا تناول الدمنهوري علّة جزء المديد وعدم جزء البسيط ذاكراً للعلل نفسها<sup>(٣)</sup> . ولعل معظم العروضيين أغفلوا هذا البحث ، لأنه بحث افتراضي ، لا يفصل فيه ؛ لأنه مبني على الافتراض لا غير .

ويتبع العبيدي فريقاً سبقه في عدم إهمال شعر المولدين ، فتراه يشير إلى الشاذ منه ، فمن ذلك إشارته أن لبعض المولدين قصيدة استعمل فيها

(١) السابق : ٣١ و .

(٢) نفسه .

(٣) انظر المسألة في العيون الغامزة ١٤٩ - ١٥٠ ، و ١٥٥ - ١٥٦ ، وانظر الدمنهوري ، الارشاد الشافي : ٦٥ .

المديد مثنياً<sup>(١)</sup>، وإلى أنه قد جاء على سبيل الشذوذ ضرب على مفعولاتٍ مقطوع مزال للعروض السالمة في الرجز<sup>(٢)</sup>. وتشير بعض عباراته إلى أنه انضم إلى فريق سبقه يقبل تجديدهم وان لم يُسمع عن العرب. فيصفه بأنه لم يُسمع عن العرب، لكنه مقبول في القياس<sup>(٣)</sup>. وتراه يقول: إن وزناً ما كثير في أشعار المحدثين<sup>(٤)</sup>. واستشهد كسابقه بأشعار نفر منهم كأبي نواس وأبي تمام والبحتري وابن نباتة والمأموني والناشيري والسري الرفاء. وكما أشار إلى استعمال بعضهم الرجز مثنياً أشار إلى ما استحدثوه من ضروب وأعاريض، ومن صور جاءت عليها البحور كإحداثهم موحد الرجز، واستعمالهم الرجز مثنياً، ونظمهم في مقلوب البحور. كمقلوب الطويل، والمديد، والمجتث. وإضافتهم صوراً جديدة كبناء أبي نواس مجزوءاً للمنسرح، كسف فيه مفعولاتٌ وربما خبئها<sup>(٥)</sup>، وبنائه منهوكاً للمجتث<sup>(٦)</sup>. ويُفرد للدوبيت بياناً يوضح أوزانه<sup>(٧)</sup>. وكذلك لا يغفل العبيدي ما وضعه العروضيون من صور يمكن أن ترد عليها بعض البحور كنظمهم مسدساً ومنهوكاً للطويل<sup>(٨)</sup>.

وعمد العبيدي في مواضع متفرقة من كتابه إلى المقارنة السريعة بين العروض العربي والفارسي، فهو يذكر أنه قد جاء على سبيل الشذوذ ضرب للرجز على مفعولانٍ مقطوع

(١) الوافي : ٣٠ . ظ .

(٢) السابق : ٥٩ . و .

(٣) السابق : ٦٤ . ظ .

(٤) السابق : ٩٨ . و .

(٥) السابق : ٧٥ . و .

(٦) السابق : ٨٦ . و .

(٧) السابق : ٩٨ ، ٩٩ . و .

(٨) السابق : ٢٨ . و .

مذال ، ثم يعقب بقوله ” ويوجد هذا في الأشعار الفارسية ويسمى المذنب<sup>(١)</sup> “. وهو يذكر أن عكس الطويل يجيء في الأشعار الفارسية . ويسمى العريض<sup>(٢)</sup> ، وأن عكس المديد هو بحر للعجم يسمى العتيق<sup>(٣)</sup> ، كما يتحدث عن التضمين في عيوب القافية ويذكر أنه مستحسن جداً في الشعر الفارسي ، وأنهم يجعلونه صنعة ، وكلما كان احتياجه أكثر كان أحسن عندهم<sup>(٤)</sup> . وهذا يعضد ما سبق أن أشارت إليه الباحثة من تمكُّنه من اللغة الفارسية واعتناؤه بها . وهو ما يظهرُ بشكل أوضح في كتابه ” شرح المضمون به على غير أهله “ .

وفي خاتمة شرح العبيدي لمجموعة الأبيات التي يتناولها يحرص دائماً على شرح ما يتعلق بالبيت ، ويسميه أحياناً بحلّ النظم ، فيقف عند المعاني اللغوية ما رأى لذلك داعياً ، أو يعرب ما يحتاج إلى إعراب فمن ذكره للمعاني اللغوية تعليقه على قول الناظم في الرجز :

( وقد مرَّ في بحر البسيط زحافُهُ بألقابه فاجل الشواهد مُثلاً )

” قال : و(مُثلاً) جمع ماثل من المثول . يقال : مَثَلَ بين يديه مثولاً ، أي : انتصب قائماً<sup>(٥)</sup> “. ومثال إعرابه لبعض ما في الأبيات قوله في قول الناظم في المضارع :

(مفاعيلن ابدأً واختمن متوسطاً به فاع لاتن وهو بالجزء ذُللاً)

” أقول : أصله : مفاعيلن فاع لاتن مفاعيلن مرتين . وما استعمل إلا مجزوءاً كما ذكرناه . و(متوسطاً) حال من (اختمن) . والباء في (به) (

(١) السابق : ٥٩ و .

(٢) السابق : ٩٧ و .

(٣) نفسه .

(٤) السابق : ١٣٧ و .

(٥) السابق : ٦١ ظ - ٦٢ و .

بمعنى فيه . و(فاع لاتن ) مفعول (متوسطاً) و (هو) أي : المضارع مبتدأ، خبره  
(ذلل) أي سَهَّل<sup>(١)</sup> . وكذلك قوله عن قول الناظم في السريع :

(وَدُرَّ لسريعٍ وهو معَ خمسةٍ تَلَّتْ على ستةٍ الأجزاءِ أيضاً تَأَثَلًا)

”قوله: (وهو) مبتدأ، و(تأثلاً) أي: تأصل ، والتأثيل: التأسيس ، خبره .  
و(مع خمسة) حال من ضمير ( تأثلاً<sup>(٢)</sup> )“

ولا يغفل العبيدي بحسه الأدبي مواضع الفنون البلاغية في الساوية ،

فيشير إلى هذه الفنون واللطائف حيث وجدت، فعند حديثه عن قول الناظم :

( وقد كان حالَ النثرِ أصعبَ مرتقى فجئتُ به في سلكِ نظمِ لَيْسَهْلًا )

يقول العبيدي : ”وفي هذا البيت لطائف ،منها: المقابلة بين (النثر) و(النظم) ،

وبين (الصعب) و(السهل). ومنها: الاستعارة في قوله (في سلكِ نظم) ، ومنها:

الإيهام في (النثر) و(النظم) ؛ لأن الجواهر إذا كانت منثورة فالتقاطها

وحصولها أصعب مما إذا كانت منظومة . ومنها اقتران (أصعب) بمرتقى .

ومنها قوله: (مرتقى) يدل على ارتفاع هذا العلم وشرفه ، وكل أحد لا يصل

إليه إلى غير ذلك<sup>(٣)</sup> . ويقول عن قول الناظم في القافية :

(وعن قطرب تلك الروي ورأيهُ ضعيفٌ .....)

”وفي قوله: (ورأيه ضعيف) لطيفة ، لأن قطرباً لغة دويبة ضعيفة. فأشار إلى

معناه اللغوي بذلك<sup>(٤)</sup> .“

ودرج العبيدي عند انتهائه من شرح ما يتعلّق بالساوية على أن يذكر

أموراً عن البحر ، أولها : أن يذكر أقصر صورة يمكن أن يرد عليها بيت من

(١) السابق : ٨٢ و .

(٢) السابق : ٩٥ ظ .

(٣) السابق : ٧ و .

(٤) السابق : ١٠٢ و .

البحر بناء على ما أُجيز فيه من زحافات وعلل . فيذكر أن أقصر بيت من

الطويل يقع على ستة وثلاثين حرفاً، كقول بعض العروضيين :

ليتهمُ وقد نأؤكُ بنجدٍ عادَ لقاءهُمُ عليكُ سريعاً<sup>(١)</sup>

عولُ، مفاعلن، فعولُ فعولن عولُ، مفاعلن، فعولُ، فعولن.

وأن أقصر بيت من الكامل يكون على ثلاثة وعشرين حرفاً ، كقول بعض

العروضيين:-

لو رأيتُ زينباً لحررتُ في معناها<sup>(٢)</sup>

فاعلن ، مفاعلن مفاعلن ، مفعولن

وثانيها: أن يحصر كل الصور التي يمكن أن ترد عليها كل تفعيلة في البيت في كل بحر مستنداً إلى الأعراب والضرور المثبتة فيه ، وكذا يستند إلى الزحافات والعلل المجازة. يقول على - سبيل المثال - في المضارع: " فإذا ورد بيت من المضارع ، فأوله إما مفاعلن مقبوض ، أو مفاعيلُ مكفوف، أو مفعولُ أخرب ، أو فاعلن أشرت. وثانيه إما فاع لاتن سالم، أو فاع لاتُ مكفوف . وثالثه كأوله إن أجزنا فيه الخرم. وإلا فله الصيغتان الأوليان. ورابعه فاع لاتن سالم لا غير<sup>(٣)</sup> ". وقد اقتفى في ذلك أثر أبي الحسن العروضي الذي حرص في كتابه " الجامع " على ذلك.

وأما ثالث ما حرص عليه العبيدي آخر كل بحر ، فإن يسوق أبياتاً للمعاينة ، وهي أبيات اعتاد العروضيون ذكرها تدريباً للطالب. ويعقب العبيدي البيت بتخريجه ، إذ يكون ذلك قائماً على تصحيح وزن البيت

(١) السابق : ٢٩ ظ.

(٢) السابق : ٥٤ ظ.

(٣) السابق : ٨٣ و.



بحذف أو إضافة ، ليدخل في إطار البحر الذي ذكر فيه ، فمن معاينة  
المقتضب قوله :

ليتنى بذلت له العاريّة التي طلب.

قال : "هذا يخرج من المقتضب بأن يجعل مكان " العاريّة " ( العارة). وهي لغة  
فيها . وتقطيعه : (فاعلاتُ مُفْتَعِلُن) مرتين. ومنها قوله :

أسماءُ لو علمتُ وجدي بها رحمت.

قال : هذا يخرج من المقتضب بتصغير (أسماء) ، وزيادة الباء مع (وجدي)  
فيصير لفظه هكذا :

أُسيماؤُ لو علمتُ بوجدي بها رحمت<sup>(١)</sup> .

وبصفة عامة . لا يغفل العبيدي في منهجه أسس الدراسات اللغوية،  
وما فيها من إعلاء لشان السماع ، فتراه يجعل السماع أساساً للإثبات والنفي ،  
ويعده دليلاً على القبول والرفض . فمن العبارات التي يرددها من وقت لآخر  
عبارات من مثل: " وما وجدنا فيه شاهداً ولا نقلاً<sup>(٢)</sup> ". أو " لا يمتنع ذلك في  
القياس ، ولكنه لم يرد عن العرب"<sup>(٣)</sup> أو " شهد بقوله أشعار العرب المتقدمين"<sup>(٤)</sup>  
أو تراه يقول : " واستقرأ أشعار العرب يوضح هذا"<sup>(٥)</sup> أو " وما رأينا في  
أشعار المحدثين شعراً على هذا الوزن مع كثرة أشعارهم وتصرفهم"<sup>(٦)</sup> . ويتكلم  
عن الضرب الخامس من الخفيف وهو ( فعولن مكسوف مخبون ، وعروضه

(١) السابق : ٨٥ و

(٢) السابق : ٨٠ ظ

(٣) السابق : ٦٥ و

(٤) السابق : ٩٢ ظ

(٥) السابق : ٢٧ و

(٦) السابق : ٥٦ ظ

مجزوءة سالمة ) ، فيقول : "وما سُمِعَ للمحدثين شعر عليه إلا لأبي العلاء المعري في " سقط الزند"<sup>(١)</sup> ويقول في المتقارب: "وأنت إذا استقرت أشعار العرب ودواوينهم عرفت أن هذا البحر اختصَّ باختلاف السالم والمقبوض والمقصور والمحذوف في العروض في قصيدة واحدة ، ومثل هذا لم يوجد في بحر آخر"<sup>(٢)</sup> .

وكذا يقوم منهجه على القياس على طريقة تصرّف العرب في أشعارها فتراه يقول : " فلو قدح الشاذ في المطرد ، وانتقض الأغلب بالفذّ لفسد أكثر الأدلّة و الاستقراءات وذلك غير جائز"<sup>(٣)</sup> ، ويقول: " وهو فاسد، لأنه ليس بمنقول ولا مقيس"<sup>(٤)</sup> ويتضح اهتمامه بالقياس في جعله بيتي أبي نواس:

وَفْتِيَّةٍ كَرَامٍ	مَا فِيهِمْ عَرَبِيْدٌ
مَفَاعِلُنْ فَعَوْلُنْ	مَسْتَفْعَلُنْ مَفْعَوْلُنْ
يَسْقَوْنَ مِنْ رَحِيْقٍ	عَتَّقَهَا الْيَهُودُ
مَسْتَفْعَلُنْ فَعَوْلُنْ	مَسْتَفْعَلُنْ فَعَوْلُنْ

و أبيات أبي تمام:

الْحَسَنُ بْنُ وَهَبٍ	كَالْغَيْثِ فِي انْسِكَابِهِ
مُفْتَعِلُنْ فَعَوْلُنْ	مَسْتَفْعَلُنْ فَعَوْلُنْ
فِي الشَّرْحِ مِنْ حِجَاهُ	وَالشَّرْحُ مِنْ شِبَابِهِ
مَسْتَفْعَلُنْ فَعَوْلُنْ	مَسْتَفْعَلُنْ فَعَوْلُنْ
وَالْخَصْبُ مِنْ نَدَاهُ	وَالْخَصْبُ مِنْ جَنَابِهِ

(١) السابق : ٧٦ ظ .

(٢) السابق : ٩٣ و .

(٣) السابق : ٢٦ ظ .

(٤) السابق : ٣٤ و .

مستفعلن فعولن	مستفعلن فعولن
ووالد سما به	ومنصب نماء
مفاعِلن فعولن	مفاعِلن فعولن

من المنسرح ، ورد العبيدي دعوى من قال بجواز جعل هذه الأبيات من السريع أو الرجز بجعل مفعولن مقطوعاً ، وفعلون مكبولاً ( محذوف مقطوع) وهذا القول نسبه العبيدي لأبي زكريا التبريزي. وهو في شرح التبريزي لديوان أبي تمام منسوب لأبي العلاء المعري<sup>(١)</sup>. فقد أبطل العبيدي القول بأنها من السريع، لأنها لو جعلت من السريع ، ووزنه ( مستفعلن مستفعلن مفعولات ) ترتب على ذلك أحد أمرين : إما القول بإسقاط مستفعلن الأولى ، وهذا لا يجوز ؛ لأن الجزء يكون بإسقاط آخر الشطر. وإما القول بإسقاط مفعولات أو جعلها من الرجز فتكون مجزوءة مقطوعة العروض والضرب . وهذا لم يرد عن العرب أيضاً ولذا حُكِمَ بأنها من المنسرح . وناقش العبيدي دعوى من قد يقول بأن في جعله من المنسرح التزام ما لا يلزم ، وهو تغيير العروض والضرب في شعر مجزوء، وورده بأن العروض هنا مفعولات ، وقد جاء تغيير مفعولات في بحر السريع آخرأ؛ إذ العروض الثالثة فيه مشطورة موقوفة ، وهي مفعولات ، و العروض الرابعة فيه مشطورة مكشوفة ، تصير فيها مفعولات مفعولن. فقيست الأبيات على السريع<sup>(٢)</sup>. فنراه يختار كونها من المنسرح، ويعتمد القياس على السريع لجعل الأبيات من هذا البحر.

فمنهج العبيدي - كما اتضح - منهج يأخذ بأصول الدراسة اللغوية. وهو لا يخرج عن تلك الأسس التي وضعها سابقوه ، كما أنه منهج يتسم

(١) التبريزي ، شرح ديوان أبي تمام ٦٢/١.

(٢) "الروائي" : ٧٥ - ٧٥ ط

بالإطّاب ويقف عند دقائق الأمور غير مغفل حتى ما يرى أنه لا حاجة إلى الوقوف عنده.

ويمكن تلخيص منهج العبيدي في " الوافي " بأنه قد سار وفق خطة الناظم في عرض مسائل العروض ، مع إضافة جزئيات يرى أنها تتّم الصورة الشاملة للموضوع المعروض ، ولم يتطرّق إليها الساوي ، كما أنه يتناول أبيات الساوية بالشرح العلمي الوافي الذي قد يجيء مسهباً أو مختصراً حسب الحاجة . وهو في عرضه للمسائل العلمية لا يُغفل ما للشواهد المختلفة من شأن في توضيح وتأييد الآراء العلمية المختلفة ، فيحشد عدداً وافراً منها ، كما يحشد عدداً وافراً من آراء العلماء في عصور مختلفة ، ويذكر خلافهم في المسألة الواحدة ، ورد بعضهم على بعض ، وقد يذيل ذلك الخلاف بانتصاره لرأي دون آخر ، أو اعتراضه المقتضب على رأي ما ، وقد يكون اعتراضه ورده مفصلاً في بعض المواضع .

كما امتاز منهجه بالتمهيد لمضمون بعض الأبيات بمقدمات يرى أنها ضرورية قبل الدخول في مضمون بيت ما ، ولأنه أراد لكتابه أن يكون وافياً محيطاً تراه يُعنى بجوانب الموضوع الذي يعرضه بذكر ضروب لم يتفق عليها جميع العروضيين، وربما لم يشر إليها الساوي ، ويذكر العلل وراء بعض الأحكام العروضية ، و يُعنى العبيدي بالإشارة - كمن سبقه - إلى أشعار المحدثين مع الإشارة إلى الشاذ منها ، وكذا بالمقارنة الخاطفة المتفرقة بين العروض العربي والفارسي ما وجد إلى ذلك سبيلاً . وبالتعليق النحوي واللغوي على الأبيات دون اكتفاء بمضمونها العلمي العروضي فقط . وبالإشارات إلى مواضع الفنون البلاغية التي تضمنتها الساوية مما يظهر براعة ناظمها .

ولكي تتَمَّ الصورة عن البحر الشعري حرص العبيدي في خاتمة حديثه عن كل بحر على ذكر أقصر صورة يمكن أن يجي عليها البحر بناء على ما أُجيز فيه من علل وزحافات ، ثم حصر كل الصور التي يمكن أن ترد عليها كل تفعيلة في البحر. ويختم البحر بأبيات المعاياة التي تعد تدريباً ذهنياً لطالب العروض .

تلك هي الصورة العامة للمنهج الذي اتبعه العبيدي في شرحه ، والتي تتضح عند دراسة الكتاب.

## (٨) شواهد الكتاب

يحفل " الوافي " بقدر كبير من الشواهد ، فمنها شواهد من القرآن الكريم ، وشواهد من الحديث الشريف من أقوال النبي صلى الله عليه وسلم . كما استشهد العبيدي بأقوال الصحابة - عليهم رضوان الله تعالى - هذا إلى شواهد الشعر التي هي الأصل في الاستشهاد في هذا العلم.

### ١ - الشواهد القرآنية :

وأكثر ذكر العبيدي للشواهد القرآنية للدلالة على المعاني اللغوية . فحين تحدّث عن الفرق بين الحمد والشكر<sup>(١)</sup> ، استشهد بقوله تعالى : ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي لَمْ يَتَّخِذْ وَلِداً ﴾<sup>(٢)</sup> " وحين ذكر أن " الحق " يقال : لفاعل الشيء بحسب ما تقتضيه الحكمة<sup>(٣)</sup> ، استشهد بقوله تعالى : ﴿ ثُمَّ رُدُّوا إِلَى اللَّهِ مَوْلَاهُمُ الْحَقُّ ﴾<sup>(٤)</sup> . وحين ذكر استخدام الإمطار في القرآن في مواضع

(١) السابق : ٢ ظ

(٢) سورة الإسراء الآية ١١١

(٣) الوافي : ٢ ظ

(٤) سورة " الأنعام " الآية " ٦٢ "

النذر<sup>(١)</sup> والعذاب يستشهد بقوله تعالى: ﴿وَأَمْطَرْنَا عَلَيْهِمْ مِمَّ حِجَارَةً  
مِّن سِجِّيلٍ﴾<sup>(٢)</sup>، ﴿وَأَمْطَرْنَا عَلَيْهِمْ مَطَرًا فَسَاءَ مَطَرُ الْمُنذِرِينَ﴾<sup>(٣)</sup>، و﴿وَلَقَدْ أَتَوْا عَلَى  
الْقَرْيَةِ الَّتِي أَمْطَرْنَا مَطَرًا سَوَاءً﴾<sup>(٤)</sup>.

وكذا استشهد العبيدي بالشواهد القرآنية على غير المعاني اللغوية،  
فاستدلَّ بها على أن تسمية الشعر شعراً ليست محدثة<sup>(٥)</sup>، وذلك بقوله تعالى:  
﴿وَمَا عَلَّمْنَاهُ الشِّعْرَ﴾. واستدلَّ بقوله تعالى، وهو من تمام الآية السابقة:  
﴿وَمَا يَنْبَغِي لَهُ﴾ على أن التعمد شرط للشعر<sup>(٦)</sup>.

واستشهد العبيدي بشواهد القرآن الكريم على الاستخدام النحوي  
كاستدلاله لقول الناظم:

(وذيل بردفٍ ثانياً (أُبْنِي لَا))

إذ قال: والباء للحال<sup>(٧)</sup>، كقوله تعالى: ﴿وَقَدْ دَخَلُوا بِالْكَفْرِ﴾<sup>(٨)</sup>.

## ٢ - شواهد الحديث:

وقد استشهد العبيدي بالحديث الشريف على معاني لغوية.  
كاستدلاله بقول النبي - صلى الله عليه وسلم - حين سُئِلَ من آلك<sup>(٩)</sup>؟  
إذ قال: "آي كل مؤمن ومؤمنة"<sup>(١٠)</sup>. "على أن آل الرجل أهله وعياله  
وأتباعه.

(١) الواقي: ١٣٩ ط.

(٢) سورة الحجر الآية "٧٤".

(٣) سورة الشعراء الآية "١٧٣"، سورة النمل الآية "٥٨".

(٤) سورة "الفرقان" الآية "٤٠".

(٥) الواقي: ٥٥.

(٦) السابق: ٥ ط.

(٧) السابق: ٥١ ط.

(٨) سورة "المائدة" الآية "٦١".

(٩) السابق: ١٣٩ ط.

(١٠) جميع الأحاديث الواردة تم تخريجها في هامش التحقيق.

و استشهد بالحديث الشريف للدلالة على أن الشعر في الإسلام مندوب إليه ومستحسن، إذ استشهد بقول النبي - صلى الله عليه وسلم - " إن من الشعر لحكماً ، وإن من البيان لسحراً" ، و استشهد بقوله - صلى الله عليه وسلم - لحسان بن ثابت- رضي الله عنه - " إن الله يؤيد حسان بروح القدس ما نافح - أو فاحر - عن رسول الله (١) ."

٣ - أقوال الصحابة - رضوان الله عليهم .

و استشهد بها على الاستخدام اللغوي لبعض الألفاظ كاستدلاله على أن عِترَةُ الرجل نسله و أقاربه . قيل : الأقبون ، وقبيل : الأقبون والأبعدون الباقون والماضون، يقول أبي بكر - رضي الله عنه - " نحن عترة رسول الله (٢) " ، وكاستشهاده بقول أبي بكر - رضي الله عنه - أيضاً " ذلك في حقه فضيلة ، وفي حقنا نقص كالكتابة (٣) " وذلك حين سئل عن قوله تعالى : ﴿ وَمَا عَلَّمْنَاهُ الشِّعْرَ ﴾

#### ٤ - الشواهد الشعرية :

يحفل " الوافي " بعدد كبير من الشواهد الشعرية القديم منها والمحدث. إذ استشهد العبيدي بأقوال الجاهليين والإسلاميين والمولدين ، ولم يخل كتابه من الاستشهاد بالشاذ والقليل والنادر مما يدل على اطلاع واسع على مختلف الكتب العروضية ، وعلى كتب الأدب والمختارات الشعرية ، ودواوين الشعراء في العصور المختلفة ، وفاق عدد الشواهد الشعرية في الكتاب السبعمائة شاهد. وهي شواهد تنتمي إلى عصور مختلفة ، وهو عدد ضخم لا نجده في كثير من كتب العروض ، ولم أعثر على مثيل له في كتب العروض التي تمكنت من

(١) الرافي : ٦ ظ .

(٢) السابق : ٣ .

(٣) السابق : ٦ ظ .

الإطلاع عليها . هذا وإن كان كثيراً منها مما يتردد متفرقاً في كتب العروض عادة.

ولم يلتزم العبيدي بعزو الشواهد الشعرية إلى قائلها ، فقد أغفل نسبة كثير من هذه الشواهد ، وفي نسبته لها سلك طرقاً مختلفة ، أولها : أن ينسب الشاهد إلى شاعر بعينه كأن يقول : " بيته لبشر بن أبي خازم الأسدي"<sup>(١)</sup> . وثانيها:نسبته إلى الكتاب الذي ورد فيه ، وقد يكون هذا الكتاب أحد كتب الاختيارات الشعرية كالحماسة ، أو كتب النحو ككتاب سيبويه<sup>(٢)</sup> . وثالث تلك الطرق أن يشير إلى أنه لبعض المولدين، أو أنه محدث<sup>(٣)</sup> . وآخر الطرق التي اتبعها أن يشير إلى مُنشد البيت من العلماء ، كأن يقول: " أنشده الميداني"<sup>(٤)</sup> . وكل هذه الطرائق جرت بها عادة العلماء قديماً .

وبوسع الناظر في " النوافي" أن يلحظ أن العبيدي - كغيره من العروضيين - استشهد بضربين من الشواهد الشعرية ، أحدهما: الشعر المصنوع الذي وضعه العروضيون أو غيرهم لبيان إمكانية مجيء صورة من صور البحر. وقد التزم العبيدي بالإشارة إلى أنه مصنوع من قبل العروضيين أو بترجيح ذلك كلما ورد . وشواهد هذا النوع عادة هي للتمثيل لتمام بعض البحور أو مجزئاتها مما لم يرد عن العرب، كاستشهاده بما أنشده الزمخشري على تمام المضارع ، وهو قول الشاعر:

(١) السابق : ٩١ ظ .

(٢) انظر على سبيل المثال: السابق ١١١ ، و ١٢٠ .

(٣) السابق : ١٢٩ و .

(٤) السابق : ٦٤ و .



رَمَتْ قَلْبِي يَوْمَ حُزْوَى بَعِينِيهَا فَأَصَمَّتْهُ نَافِذَاتُ مِنَ النَّبْلِ<sup>(١)</sup> .  
وكاستشهاده ببيت مصنوع على إثبات بعض العروضيين مسدساً ومنهوكاً  
للطويل، وصنعتهم شواهد على ذلك ، كقولهم في مسدس الطويل :

لعمري لقد نادي أخاهُ سويدٌ فلم يسمع نداءه<sup>(٢)</sup>  
وكثيراً ما استشهد العبيدي بالأبيات المصنوعة للتمثيل على أقصر بيت يمكن  
أن يجئ عليه البحر، وإنشاده قول بعض العروضيين في الكامل<sup>(٣)</sup> :

لو رأيت زينباً لحررت في معناها

أما الشواهد الشعرية غير المصنوعة ، وهي معظم شواهد الكتاب،  
فبالإضافة إلى استشهاده بها على الأعراب والضرورب والزحافات والعلل  
وما يتصل بقواعد العروض على طريقة العروضيين عادة، فإن العبيدي توسع مثلهم  
أيضاً ، حيث استشهد بهذا النوع من الشواهد على ما يلي :

أ - المعاني اللغوية المختلفة ، فعند حديثه عن معنى البيت - مثلاً -  
استدل بقول الشاعر :

وبيتٍ على ظهرِ المطيِّ بنيتُهُ بأسمَرَ مشقوقِ الخياشمِ يرعفُ  
وقوله :

مالي إذا أنزعها صأيتُ

أكبرُ قد غالني أم بيت<sup>(٤)</sup>

وعند حديثه عن المعنى اللغوي للمعاقبة استشهد بقول حاتم الطائي :

إذا كنتَ رباً للقلوصِ فلا تدعُ رفيقك يمشي خلفها غيرَ راكبٍ

(١) السابق : ٨٢ و

(٢) السابق : ٢٨ و

(٣) السابق : ٥٤ ظ

(٤) السابق : ١٠ و

أَنْخِهَا فَأَرِدْفَه فَا ن حَمَلْتَكُمَا فَذَا ك وَإِنْ كَانُ الْعَقَابُ فَعَا قِبُ<sup>(١)</sup> .

ب- الاستعمال النحوي كقوله عند شرحه قول الناظم: (وإذ كملت حسناء): " أي: هذه القصيدة ، وحذف الألف واللام للضرورة ، أو لتضمين معنى الاسمية فيها ، أي : حسنة ، كما قال الحماسي :

وَإِنْ دَعَوْتُ إِلَى جُلَى

أَي : جَلِيلَةً<sup>(٢)</sup> ."

ج - التمثيل على غير ما سبق ، كتمثيله عند حديثه عن قول الناظم: ((إن نزل) سمّ جرولاً). إذ قال بعد ذكر الشاهد المشار إليه وهو للحطيئة ، قال :  
"وجرول اسم الحطيئة ، قال أبو تمام :

أَرْضُ الْفَلَا حَةِ لَوْ أَتَاهَا جِرُولٌ أَعْنَى الْحَطِيئَةِ لِأَعْتَدَى حَرَائِثًا<sup>(٣)</sup> "

وفي بعض المواضع لم يكتب العبيدي بذكر الشاهد، فقد يذكر روايات أخرى للشاهد ، ويذكر ما يترتب على اختلاف الرواية من أحكام ، فعندما ذكر بيت أميمة بن أبي عائذ:

وَيَأْوِي إِلَى نَسْوَةِ بَائِسَاتٍ وَشُعَثٍ مَرَضِيْعٍ مِثْلِ السَّعَالِ

ذكر أن سيبويه أنشده مطلقاً هكذا :

وَيَأْوِي إِلَى نَسْوَةِ عُطَلٍ وَشُعَثٍ مَرَضِيْعٍ مِثْلِ السَّعَالِي

فجاءت عروضه فَعَلٌ محذوفة، وضربه فعولن سالماً . وكذا جاء في ديوان أمية بالإطلاق وذكر أول القصيدة وهو :

أَلَا يَا لِقَوْمِي لِطَيْفِ الْخِيَالِ وَأَرْقُ مِنْ نَازِحِ ذِي دَلَالِ

(١) السابق : ٢٨ و .

(٢) السابق : ١٤٠ و .

(٣) السابق : ٤٩ ظ .

وعلى رواية العروضيين يجب فيه الردف لالتقاء الساكنين<sup>(١)</sup>.

وقد يذكر رواية أحد العروضيين ، ثم يقارنها برواية ديوان الشاعر ،

فقد ذكر قول النابغة الجعدي:

لبستُ أناساً فأفنيتهُم وكان الإلهُ هو المستأسا

وقال: " هكذا أنشده الزمخشري ، والموجود في ديوانه هكذا :

لبستُ أناساً فأفنيتهُم وأفنيتهُ بعد أناسٍ أناسا

ثلاثة أهلين أفنيتهُم وكان الإلهُ هو المستأسا<sup>(٢)</sup>

وقد يعلّق على الشاهد أحياناً تعليقاً هو توضيح لمعنى البيت ولا علاقة

له بالعروض ، وقد يطيل في شرح البيت والتعليق عليه لفائدة تتصل بالمعنى .

فحين تكلم عن الإصراف، وذكر أنه يطلق على اجتماع الفتح مع الكسر والضم .

وكذا سماه أبو العلاء المعري ، وقال في "سقط الزند" من قصيدة يرثي بها أبا

أحمد الموسوي :

عقرتُ ركائبك ابن دأية غادياً أيُّ امريُّ نطِقٍ وأي قوافٍ

بُنيت على الإيطاء سالمةً من الإقواء والإكفاء والإصرافِ

علّق العبيدي تعليقاً يتناول معنى البيت ، ولا علاقة له بالموضوع الذي

يتناوله ، إذ قال : " وابن دأية الغراب ، سمي به ، لأنه يقع على دأية

البعير الدبر، فينقرها . والدأية فقار الظهر ، ورجل نطِق، أي: حسن المنطق

جيده . أي : لما نعب الغراب بنعي المرثي استنفض الرائي نعيه ، فدعا

عليه بأن تُعقر ركائبه ، ويبقى منقطعاً به ، ثم استنفضهم مستنفضاً ، فقال : أي

ناطقٍ أنت أيها الغراب ، وأي قوافٍ هذه التي تقولها ، أي أنها هائلة جدا .

(١) السابق : ٩١ ط .

(٢) السابق : ٩٣ و .

قوله " بنيت " أي: أي قوافٍ هذه ، مبنيةً على الإيطاء لا مخالفة بين قوافيها ، بل ترديد صوت واحد وهو غاق غاق سالمة عن سائر عيوب القوافي<sup>(١)</sup> .

## ٩ - مخالفته للناظم ومآخذه عليه :

كان للبيدي وقفات مع الساوي خرج فيها عن تأييده ، وأخذ عليه بعض المآخذ، سَوَّغ بعضها وشرح وجهة نظره فيها ، واقتضب الشرح في معظمها ، وقد اعتذر البيدي عن الساوي أحياناً أخرى . ويمكن ملاحظة أن هذه المآخذ كانت تتصل بنواحٍ متعددة ، فمنها ما يتصل بعبارة الناظم ومنها ما يتصل بضوابط وشروط وضعها ، ومنها ما يتصل بتسلسل موضوع وذكره حيث لا يرى البيدي ضرورة لذكره فيه، أو لعدم استيفاء بعض الجزئيات في موضع . ومنها كذلك ما يتصل بحدود وضعها ، أو بذكره أبياتاً لم ير البيدي فائدة منها ، أو لتناقض ما قرره الناظم في موضعين مختلفين أو لتعليقه، أو تخصيصه ، أو نسبته صنيعاً لنفسه، أو تمثيله. وستحاول الباحثة التمثيل ببعض هذه المخالفات والمآخذ.

وأكثر مآخذ البيدي على الساوي تتصل بالعبارة التي استخدمها في منظومته ، فلقد يرى أن العبارة غير دقيقة ولا محددة بالقدر الكافي، حتى إنها قد تحتل أموراً أخرى، لا تدخل في الحكم الذي يصدره ، فمن ذلك قوله عند شرح قول الناظم :

(وما لم يل الخفين جمعٌ بجزئه فزحفاهما في الكل لن يتحملاً)

قال : " قوله ( فزحفاهما في الكل ) ما يبيِّن غرضه، لأن هذا اللفظ محتمل لأن يُزاحف كل واحد منهما منفرداً ومجتمعاً، وهو يريد مجتمعاً . والحق أن هذا

(١) السابق : ١٣٣ و .

البيت لا يليق بفضله وذكائه ولا غرو في ذلك فالمشرفي قد ينيو، واللاحقي قد يكبو .

فإن يكن القول الذي ساء واحداً فأقواله اللاتي سررن أوف

ولو قال البيت هكذا :

وما لم يل الخفين ودُّ بجزئيه فزحفاهما في الجمع لن يتحملاً

كأنه أولى؛ لأن الاعتراض بفعلاتٍ مخبول مفعولاتٌ يسقط ؛ لأن الودَّ بالإدغام لغة في الودد. ذكره الجوهري ، وهو شامل لكلا الوددين ، المفروق والمجموع : وفي ( الجمع ) يعين أن الزحاف في كلا السببين معاً ، لكن بقي الاعتراض بفعلاتٍ مشكول المديد ، و مستفعلن مضمير الكامل ..... إلخ . وإنما أطنبنا الكلام في هذا البيت ؛ لأنه قيل إنه يستحسن هذا البيت ، و( ما ) بمعنى الشرط، و( فزحفاهما ) جوابه . والدليل عليه أنه غيرَه ، وذكر بدله ( إذا لم يل الخفين<sup>(١)</sup> ) . وقد نقل العيني نص العبيدي هذا في شرحه المسمى بالحاوي ، ثم قال : " وأجيب عن هذا بأنه ليس بموجّه ؛ لأن لفظ الناظم ليس محتملاً لجواز كل واحد من الزحفين منفرداً ومجتمعاً ؛ لأن لفظه منفي، والمنفي لا يكون محتملاً للإثبات<sup>(٢)</sup> " . وأنه قيل بأنه " يريد أن يبين أنه لا يجوز اجتماع الزحفين معاً ، ولفظه ليس نصاً في هذا المعنى ، لأنه محتمل لأن يجوز زحف كل واحد من السببين منفرداً<sup>(٣)</sup> " . وأجاب عنه بأن " ما تقدم في بحر الطويل من أنه يجوز زحاف كل واحد من السببين منفرداً يبعد

(١) السابق : ٤٠ و .

(٢) الحاوي : ٤٤ ظ .

(٣) نفسه .

تصرف لفظه في هذا البيت عن الاحتمال المذكور ، ولجعله نصاً في مقصوده <sup>(١)</sup> .

والحق أن اعتراض العبيدي لا يندفع تماماً بما أجاب به في الحاوي ؛ لأن لفظ الناظم يحتمل ما اعترض به عليه ؛ إذ لا يخلو كلام الناظم من احتمال الجمع بين الزحافين وإفرادهما . وقد ردّ العيني اعتراض العبيدي بفعلاتٍ مخبول مفعولاتُ بأن المتأخر عنهما وتد مفروق . وهو أقوى في الاعتماد من المجموع ، وأنه ما دام قد جعل المجموع عامداً فإن الأولى أن يندرج المفروق معه ، والحق أن لفظ الناظم خصّ المجموع ، ولم يعمّ المفروق كما لحظ العبيدي ذلك .

ويتصل بعض ماآخذه على الساوي في عبارته بأن تكون العبارة محتملة لأن تؤدي إلى معنى مفضٍ إلى حكم لا يجوز. قال العبيدي في قول الناظم في الخفيف :

(وشعّت على الخلفِ العروضُ وخبنُ ما يُشعّثُ، إذ لا عامدٌ فيه أشكلا)

قال : " إذا شعّث لا يُخبّن ؛ لأن الوجد الذي بعده معتل ، فلا يصلح

للاعتقاد ، وهو معنى قوله : ( إذ لا عامد فيه أشكلا ) أي : مشكل . وهو ينبئ أنه

قد خبن مع التشعيث . وما وجدنا فيه شاهداً ولا نقلاً ، إلا أن يحمل أشكلا

على معنى قيّد ، أي : قيّد القاعدة الكلية ، وهي أن لا يُخبّن إلا لعامد ، إذ لو

جوز خبن المشعث لانخرمت القاعدة ، وهي أن الخبن بلا عامد لا يصح .

وهذا التأويل بعيد جداً <sup>(٢)</sup> . فترى العبيدي في هذه الوقفة يسعى إلى أن يوجد

تأويلاً لماآخذه . وعبارة الساوي قد يفهم منها فعلاً أنه قد يحدث الخبن مع

(١) نفسه .

(٢) الرازي : ٨١ و .

التشعيت . وهو حكم لا يجوز حصوله في أشعار العرب لعدم وجود العائد كما  
وضَّح .

وقد يرى العبيدي أن عبارة الساي غير دقيقة في تأدية المعنى ؛ لأنها  
تؤدي إلى حكم غير صحيح ، فحين تعرَّض لقول الناظم :

(وقل ألف المقصور أصلاً وملحقاً به للزوم نحو بُشْرِ ومُبْدَلَا  
كذا أخواه الساكنان كيرتمى (وهَبْرِيَّة) ، (تحلو) ، و(عرقوة الدَّلا)  
يقعن رويًا كالأصول وقد ترى وصولاً كمدُّ إذ حكته تَمَطُّلاً)

قال : "يقعن رويًا كالأصول فيه نظر ؛ لأن بعض هذه أصول كالألف  
المقصور إذا كان أصلياً ، وكذا يرتمي ، وواو (يحلو<sup>(١)</sup>) . ويشير الناظم إلى ما  
ذكره الأخفش وابن جنبي من الأصول التي تقع رويًا كياء يرتمي ، وواو يدعو  
وألف رمى ، وما يلحق بهذه الأصول من كلمات تضم هذه الحروف ، وإن لم  
تكن أصلاً فيها ، إلا أنها ملازمة لها في البناء كبُشْرِ ، وهَبْرِيَّة ، وعرقوة  
كما يجوز وقوعها وصولاً ، فعبارته تفيد أن جميع ما ذكر ليست أصولاً وإنما  
تعامل معاملة الأصول ، مع أن منها أصولاً كما أشار العبيدي . ومأخذه  
صحيح .

ولقد يرى العبيدي أن عبارة الناظم غير صحيحة . كقوله معلقاً على  
قول الناظم :

(وبالخرم لا تعباً فذاك زيادةٌ لدى كلِّ بحرٍ كالصلاتِ كإنْ ولا  
يُرى أولاً قطعاً وبعد عروضه بخُلفٍ كما في الخرمِ والزايِ فاشكلاً)  
إذ قال : أورد عليه : إن أردت الزاي المعجمة (فالزاي) لا تُعجم فيه .  
(مشكول) أي معجم . وإن أردت الراء ، فالراء لا تعجم ، فغير ، فقال :

(١) السابق : ١١٤ . وانظر السابق : ١١٣ ، و ١١٣ ط .

(والعين فاشكلا) أي عين الفعل من الخزم ، والاشكال عليه باقٍ أيضاً<sup>(١)</sup> .”  
وهو اعتراض صحيح . ولعل الساوي اضطر إلى العبارة لإقامة الوزن وتتميم  
البيت واستيفاء تفعيلاته.

وقد يرى أن عبارته تبدو عامة ، وتحتاج للتخصيص ، فمن ذلك  
قول الساوي في الإيطاء :

(خلافاً لهم تكرير مشتركٍ إذا عرته على الوفح الطواري لتعملاً)  
قال العبيدي فيه : قول الناظم مجمل ؛ لأنه قال : ( إذا عرته على الوفح  
الطواري ) أي : العوامل . يجوز أن يكون يريد بالعوامل العوامل المتفقة في  
الدخول ، أي: الداخلة على أحد القبيلين سواء كلها جارة أو غيرها<sup>(٢)</sup> .”  
فكون عبارة الناظم هنا جملة غير مفصلة جعل فيها تعميماً يخرجها عن  
الدقة ؛ لأن المنقول عن الخليل أن العوامل الطارئة على المشترك لفظاً ، إذا  
كانت الكلمة من جنس واحد بأن تكون أسماء أو أفعالاً ، إذا كانت متفقة  
بأن تكون كلها رافعة ، أو ناصبة ، أو جارة ، فهو إيطاء . أما إذا كان بعض  
المشترك أسماء وبعضه الآخر أفعالاً ، فليس بإيطاء سواء اتحدت العوامل  
الطارئة أم لم تتحد ، وكذا ليس من الإيطاء اتفاق الكلمات في كونها أسماء أو  
أفعالاً مع اختلاف العوامل الداخلة عليها . وهذا مذهب الخليل . وفي المسألة  
تفصيل يذكره العبيدي في حينه . فاتَّضح عدم تخصيص الناظم في عبارته ،  
وأنها بحاجة للحصر والتخصيص ، وهذا التعبير الذي اخترته لا يناقض قول  
العبيدي حين عبَّرَ بأن قوله مجمل يحتاج إلى تفصيل ، وعبرت بأن عبارته  
عامة ، تحتاج لتخصيص.

(١) السابق : ٢٢ ، و ٢٢ ظ .

(٢) السابق : ١٢٨ ظ .



وقد تبدو عبارة الناظم في نظر العبيدي ذات معنى خاص ضيق .  
أحسن منه أن تعمم . وذلك كما في قول الناظم :

(وأوفوا ثناء مستطاباً وقرّظوا أبا عذرها إذ ما ألا الجهد بل الا)

قال العبيدي : " ولو قال "مدحوا" لكان أولى ؛ ليخرج عن تخصيصه المدح  
بالحياة<sup>(١)</sup> ". وذلك لأن التقريظ مدح الإنسان في حياته<sup>(٢)</sup> .

وقد يخص الساوي حكماً أطلقه ، فيرى العبيدي أن هذا التخصيص  
غير صحيح ، يقول الساوي في " السريع " :

(وقسّ بالبسيط الزحف في الحشو وحده)

ويقول العبيدي : " قوله (في الحشو وحده) لا وجه لتخصيص زحاف  
مستفعلن بالحشو وحده ؛ لأن مستفعلن الذي في الصدر والابتداء ، يجوز  
فيهما من الزحاف ما يجوز إذا وقع في الحشو<sup>(٣)</sup> ".

وقد يأخذ عليه إطلاقه ما يجب تقييده ، كفعله حين ذكر في ما  
استثنى وقوعه رويّاً فقال :

( كذا حرف تبين وياء إضافة )

قال العبيدي : " وأما قوله (وياء إضافة) ففيه نظر<sup>(٤)</sup> ، لأن هذه الياء ليست  
دائماً تصلح للروي ، فالياء إن كانت متحركة تكون رويّاً ، وإذا سكنت تكون  
رويّاً أو صلة ، وإن كانت قبلها ألف مقصورة فهي روي . وياء الإضافة هنا  
يعني بها ياء المتكلم .

(١) السابق : ١٣٩ ظ .

(٢) ابن منظور ، اللسان (قرظ) ٤٥٥/٧ .

(٣) الراعي : ٧١ ظ .

(٤) السابق : ١١١ ظ .

ويتصل بالعبارة أن يكون فيها كلمة زائدة لا حاجة إليها، لأن الحكم يتضح بدون ذكرها ويقتضيها ، فمن ذلك قول الناظم في الخفيف:

(ومستفَع لَن لاجمع فيه فُفكَّهُ يَبِن.ولهذا الطيُّ والخبلُ أُجَبَلًا)

إذ قال : "قوله (ولهذا الطي) أي: لأجل أنه ليس فيه وتد مجموع مُنِع الطي والخبل . فذِكْرُ الخبل غير محتاج إليه"<sup>(١)</sup> "وهو قول صحيح ؛ لأن امتناع الطي يقتضي امتناع الخبل ؛ إذ الخبل اجتماع الخبن مع الطي ، فإذا امتنع أحدهما منفرداً امتنع الزحاف المزدوج الذي يكون هو أحد نوعيه .

وقد يقف العبيدي عند شروط ذكرها الناظم ، يناقشها ويعترض على بعضها مبيناً مذهبه فيها ، يتضح ذلك في مناقشته للضوابط التي ذكرها السايي لوجوب الردف ، وذلك عند حديثه عن الضرب المقطوع المجزوء (مفعولن) في البسيط والعروض السالمة المجزوءة (مستفعلن)، وهذه الضوابط هي:

- ١ - أن يكون الإسقاط في البناء الكامل .
- ٢ - أن المسقط من الضرب ليكون الجابر وهو الردف في موضع الوهن.
- ٣ - أن يكون المسقط متحركاً أو على زنة متحرك<sup>(٢)</sup> .
- ٤ - أن تكون الحركة منطوقاً بها بالفعل.
- ٥ - أن ذلك الحرف ليس بمسقط لأجل الزحاف .

إذ رأى العبيدي أن لا ضرورة لوضعها؛ نظراً لأن الضروب واجبة الردف قليلة كما أن شروطه التي وضعها تفتقر إلى الدقة من وجوه:

(١) السابق : ٧٨ ط .

(٢) على زنة متحرك أي إسقاط الحرف الساكن من آخر الجزء واسكان المتحرك الذي قبله ، فيكون المسقط على زنة الحرف المتحرك .

أولها - أنه عبّر بقوله ( لم يلقَ زحفاً). مما يوحي بأن المقصود أن التغيير نتج عن علة لازمة لا جائزة ، وأنه مزاحف ضرب آخر .بينما أراد أنه ما نقص من ذلك المتحرك بالفعل في العروض أيضاً .

ثانيها - أنه عبّر بقوله ( لم يلقَ زحفاً ليعدلاً) وسواء فُسِّرَ بأن المراد أن يتساوى العروض والضرب ، أو ليكمل الردفُ النقصانَ الواقعَ في الضرب، سيرد عليه ضروب: كالضرب الثاني من الخفيف ( محذوف الضرب سالم العروض )؛ إذ لا ردف فيه وفي أمثاله . واقترح أن يضاف إلى شروطه هنا (مع عدم المانع ) وإن كانت هذه العبارة لا تنهي الاعتراض كما وضَّح العبيدي ثالثها - أنه لا حاجة لاشتراط الساوي أن تكون الحركة منطوقاً بها بالفعل ، وعلل رفضه لهذا الشرط بأن تاء مفعولاتٍ في الضرب الثاني المكشوف في السريع مسقطة في العروض والضرب ، ولم يختص الحذف بالضرب فقط، فلا تدخل فيما يجب الردف فيه<sup>(١)</sup> .”

وببيدي العبيدي اعتراضاً على ذكر الناظم موضوعاً في موضع يرى العبيدي أنه يحسن أن لا يذكر فيه ، فحين قدّم الساوي للدخول في البحور بذكر الدوائر الخمس التي تضمُّ بحور الشعر وما تضمُّ كل دائرة من بحور رأى العبيدي أن ذلك سيؤدي إلى التكرار<sup>(٢)</sup> . وفي اعتقاد الباحثة أنه لا ضير في ذكر الدوائر قبل الشروع في تفصيل البحور، وبخاصة أنه لم يفصل في ذكرها . واكتفى بأن عددها بذكر كل دائرة وأسماء بحورها ، ويمكن أن يعدّ هذا من باب ذكر المعلومة مجمّلة ثم تفصيلها ، وبخاصة أن انتظاره ذكرها في أثناء البحور يجعلها متفرقة متباعدة، والأفضل ذكرها مجمّلة قبل الأخذ في التفصيل.

(١) انظر المسألة في السابق : ٣٨ ، و ٣٨ ظ .

(٢) السابق : ٢٠ و .

كما قد يعترض على تعريفٍ وضعه الناظم كتعريفه الإيطاء بأنه ( تكرير لفظها بمعناه) والضمير عائد إلى القافية المذكورة في البيت السابق ، مما يفهم أن الإيطاء تكرير القافية بلفظها ومعناها . فيكون الجمع بين (غلامي) و (سلامي) في قصيدة إيطاء . - لأن القافية عند الساوي من حركة اللام أو من اللام إلى آخر الكلمة - بينما الصحيح أن الجمع بينهما ليس بإيطاء ، فيعرّف العبيدي الإيطاء بأنه إعادة الكلمة التي فيها الروي بلفظها ومعناها<sup>(١)</sup> .

وإذ يرى العبيدي أن الأحكام غير مستوفاة في مكانٍ ما فإنه يستدرك ما لم يُشَرِّ إليه ، مع الاعتذار عن الناظم، فحين تطرَّق الساوي لما يلحق الوتد المجموع من تغيير ، فذكر القطع والخرم ، ولم يذكر تغييرات آخر كالتشعيث والحذو، والترفيل، والتذييل ، اعتذر عنه بأنه ذكر الخرم ؛ لأنه يلحق أول البيت ، والقطع؛ لأنه يلحق آخر البيت ، وترك ما عداهما<sup>(٢)</sup> .

وتتصل وقفته مع الناظم - أحياناً - بحدِّ يذكره ، فيعترض العبيدي على الحد الذي وضعه، كذكره ما عليه بعض المتأخرين من عدم اعتبار السلامة والإعلال ضمن الأنواع التي تساوي فيها الأعاريض الضروب في التقفية والتصريح، وقصر المساواة بين الأعاريض و الضروب على الإرداف، والتواتر، والتدارك، والتراكب، والتكاوس<sup>(٣)</sup>. ثم إيراد أمثلة عن اتفاق واختلاف العروض والضرب ، قال العبيدي : " وعلم من هذا التفصيل أن قوله ( موازنة للضرب) غير صحيح<sup>(٤)</sup> . ويعني بذلك قول الساوي في حد المقفى :

(وحدُّ المقفَى ما تكون عروضه موازنةً للضرب لا أن تُحوَّلًا<sup>(٥)</sup>)

(١) السابق : ١٢٨ و .

(٢) السابق : ١١ ظ .

(٣) السابق : ٢٣ و - ٢٣ ظ .

(٤) السابق ٢٣ ظ .

(٥) السابق : ٢٢ ظ .

واعترضه صحيح على القول بما قال به صاحب هذا التفصيل . أما على قول من عرّف المقفّي بأنه ما لم تُغيّر عروضه بالزيادة والنقصان لتصير كالضرب في الاستعمال ، فكلام الناظم صحيح ، فالضرب الثاني من الطويل مفاعلن مقبوض كالعروض فهذا مقفّي ؛ لأن عروضه موازنةً لضربه في الإعلال دون أن يُعمد إلى نقلها لهيئة أخرى بالتغيير لتساوي الضرب . فالمسألة تتصل بالاختلاف في تحديد المصطلح بين العلماء.

وقد يشير العبيدي إلى بيت ذكره الساوي ، ولا حاجة لذكره ، إذ لا فائدة فيه تضاف للمنظومة ؛ لأن مضمونه معروف مستنتج مما قبله ، يقول الساوي :

(وما اجتمعا كالحذو والرّسّ ستّةٌ كذا ألفُ التأسيس والردفُ أمحلا)  
أي : لا يجتمع الردف والتأسيس ، ولا الحذو والرّس . قال العبيدي : " وليس في هذا البيت فائدة ؛ لأن هذا الذي ذكره فيه يُعلم مما قبل بغير فكر<sup>(١)</sup> ."  
ويشير إلى تناقض قول الناظم في موضعين مختلفين ، فيقول في قول الناظم :

(وتغيير حذوٍ نحو(دين) قرننتهٌ بدينٍ وهذا جاء عنهم مسهلاً)  
" كلامه هاهنا يدل على أن حركة ما قبل الردف لا يجب أن تكون من جنس الواو والياء ، لقوله نحو(دين) قرننته بدين . وفي الردف قال بخلاف ذلك ؛ لأنه قال (بمدّة قبيل رويها ) والمد لا يكون إلا إذا كان حركة ما قبلها من جنسهما<sup>(٢)</sup> ."

وتارة لا يوافق في تعليقه ، فحين يقول الساوي باعتبار اللفظ دون الخط في التقطيع ، ويعلل ذلك بأن اللفظ سابق الكتابة لا يقرّه العبيدي على

(١) السابق : ١٢٦ ظ .

(٢) السابق : ١٣٥ ظ .

تعليله ، فيقول: " سبق اللفظ على الكتابة لا يوجب أن يعتبر اللفظ لا الكتابة، بل لو قيل: الوزن إنما يُدرك بالاستماع دون الرؤية ، والخط يتعلّق بالرؤية ، والكلام بالسمع ، فلأجل ذلك اعتُبر اللفظ دون الخط لكان أولى<sup>(١)</sup> ". وهو اعتراض صحيح من هذا الوجه، لأن الوزن يُدرك بالأذن ، فيعتمد في التقطيع على ما هو مسموع منطوق به ، لا ما هو مكتوب . والا لما اعتُبرت نون التنوين - مثلاً - في التقطيع لأنها لا تكتب .

وينسب الساوي لنفسه أنه أول من فكّ مزاحف أولى الدوائر واخترعه غير مسبوق إلى تصويرها ، فيوضّح العبيدي أن " الخليل ما وضع الدوائر المزاحفة ، بل أشار إلى فكّ المزاحف بعضه من بعض ، وقال إن مزاحفها أيضاً ينفكّ بعضه من بعض . وزعم الناظم - رحمه الله - أنه اخترعها، وليس كذلك ، بل أشار إلى ذلك في كتاب "الكامل" محمد بن أسعد البلخي ، وذكر فيه أن أبا العز الخراساني فكّ المزاحف في كتابه ، وكذا ذكر محمد بن مواهب الخراساني ، إلا أنهم ما شكّلوا الدوائر ، لكن البلخي صوّر أربع دوائر لمزاحف الدائرة الأولى لا غير كما صوّرها الناظم - رحمه الله تعالى - وكذا ذكرها بعض البغداديين وشكّلها<sup>(٢)</sup> "

وأخيراً يقول الناظم في حد القافية :

(وعند ابن كيسان الذي رُدّ آخراً وجوباً وفي هذا الخليل تقيلاً)

فيقول العبيدي : " ولو قال ثقيل ابن كيسان قطرباً لكان أولى ؛ لأن الروي هو الذي يعاد وجوباً في كل بيت ، وإن كان يلزم سوى الروي أشياء أخر تعاد على ما سيجيء<sup>(٣)</sup> ". ومعروف أن الخليل جعل القافية ما بين آخر ساكنين في

(١) السابق : ٢١ و .

(٢) السابق : ٤٣ و - ٤٣ ظ .

(٣) السابق : ١٠٢ و - ١٠٢ ظ .

البيت من حروف مع المتحرك الذي قبل الساكن أو حركته ، فقول ابن  
كيسان أقرب إلى رأي قطرب ، الذي جعل القافية هي حرف الروي ، إذ  
الروي حرف يتكرر نفسه في كل بيت .

وفي "الوافي" ذكر "لبعض المآخذ التي أخذها غير العبيدي من العلماء  
على الساوي ، معظمها بلغ الناظم ، فغير أبياته بما يبعده عن الاعتراض .  
فبعضها نجح في الابتعاد عن الاعتراض عليه ، وبعضها لا زال الاعتراض  
قائماً عليه ، وقد أغفلت هذه الاعتراضات ؛ لأن العبيدي رواها عن غيره  
دون أن يبدو موقفه منها أهو موافق أم مخالف .

## بين " الكافي " و " الوافي "

من غير المتوقَّع أن يُنظر إلى كتاب " الكافي " في علمي العروض والقوافي " على أنه كتاب آخر يبعد عن " الوافي " ؛ إذ كلاهما شرح لمنظومة واحدة ، وليس من الإيغال في البعد أن يقال إن كتاب " الكافي " هو " الوافي " بعد حذف كثير من سطورهِ، وفق نظرة المؤلف لما هو إطناب لا يحتاج إليه مَنْ لا يرغب في التفصيلات والتعريفات ، ووفق نظرته لما يرى أنه خارج عما تحتمله القصيدة دون خروج عن ما في " الوافي " ، فالعبارة واحدة، ولا يعدو الأمر أن يكون تقليصاً لمادة الكتاب بتخفيف ما أثقل " الوافي " من شروح وتعريفات وردود واعتراضات.

أما سبب تأليف " الكافي "، فيقول عنه العبيدي : " شرحته قبل هذا شرحاً وافياً ، وللمطلوب منه كافياً ، لأنه بحر سريع الأمواج ، بما أودعته من النصوص والحجاج ، وشمس جواهرها في السماء ، ونورها على الغبراء، لكنه يستدعي همماً عالية ، وفِكراً إن وُجِدَت على الندرة - فغالية . فرأيت الصواب أن أكتب شرحاً محتويّاً على المقاصد متكفلاً بإطلاق الفوائد ، وتقييد الشوارد ، بحيث لا يغادر صغيرة ولا كبيرة من جلّ هذه القصيدة إلا أحصاها، ولا يدع معضلها إلا كشف عنها واستقصاها ، وما عدا ذلك مما كتبت في " الوافي " لا أتعرّض عليه ، ولا أتوجّه إليه. وسميته " الكافي في علمي العروض والقوافي " ؛ لأنه كافٍ في حل مشكلاتها وكشف معضلاتها ، والله يسعف بإتمامه بمنه وإكرامه<sup>(١)</sup>.

(١) الكافي : ١٦ - ٢٠.



فلا حاجة عندئذ لتكرير الكلام في منهج المؤلف وطريقته ، فقد جلاها في مقدمته. ولكن لابد من إجمال الإشارة إلى تلك الفروق التي جعلت "الكافي" كافياً و "الوافي" وافياً .

التزم العبيدي بخطته التي ذكرها ، وتجلّى ذلك في البداية في خطبة الكتاب ، فعلى حين تميزت خطبة "الوافي" بطولها ، وكثرة استخدام معاني مصطلحات العروض فيها ، قصرت سطور الخطبة في "الكافي" ، وان كان قد اتبع الطريقة نفسها في استخدام تلك المصطلحات العروضية<sup>(١)</sup> .

ومن ناحية تناوله للأبيات عمد إلى توضيح مضمون البيت دون زيادة أو نقصان ، ودون إسراف في شرح أو تمثيل ، مع إعرابه لما يرى أنه بحاجة إلى إعراب وشرح للمعاني اللغوية بشكل مختصر. هذا مع الإشارة إلى ما قد يكون من فن بلاغي ضمّنه الناظم أبياته إن وجد ، ومع الإحالة إلى "الوافي" لمن رغب في كثير من التفصيل ، وقد التزم العبيدي في البحور الثلاثة الأولى بتلخيص ما يتصل بالبحر بعد الفراغ منه ، لكنه لم يستمر على هذا النهج ، وانقطع تلخيصه للبحور . فكما اتضح مما سبق لا يختلف نهجه هنا عن نهجه في "الوافي" إلا في حجم المعلومات وقدرها سواء على صعيد المعلومة العروضية أو المعلومة اللغوية ، يتّضح ذلك -مثلاً- في شرحه لقول السائي :

( وَأَنْتِصِبْ لِعَتْرَةِ الزَّهْرِ الْكِرَامِ مَبْجَلًا )

حيث قال في "الوافي" في شرح معنى الكرام " الكرام جمع كريم ويستعمل في الإنسان للأخلاق الحميدة والأفعال الحسنة الظاهرة ، وفي الله تعالى لإنعامه العظيم وإحسانه الجسيم المتظاهر في خلق المخلوقات<sup>(٢)</sup> " بينما اقتصر في

(١) السابق : ١ ظ .

(٢) الوافي ٢ ظ .

"الكافي" على قوله : الكرام: جمع كريم<sup>(١)</sup> . كما يتضح في تناوله لقول الناظم:

(وَقُلْ بِالْعُرُوضِ الشَّعْرُ بَانَ اتِّزَانَهُ كَمَا بَانَ بِالنَّحْوِ الْكَلَامُ مَفْصَلًا )

إذ أفاض في "الوافي" في الشرح ، فنقل عن نكت الرماني ما قاله في معاني مادة (ع.ر.ض) ، وفصل في تسمية العروض عروضاً ، وذكر معنى الشعر وتعريف أهل المنطق له ، ثم ذكر فوائد علم العروض ، وحكم الشعر في الإسلام ، ولم يتعرّض لكل ذلك في "الكافي"<sup>(٢)</sup> .

وقد أغفل العبيدي في الإشارة إلى الشواهد ما صنعه في "الوافي" من الإشارة - أحياناً - إلى روايات مختلفة للشاهد ، أو مقارنة برواية الديوان .

أو التعليق على الشاهد ، فحين ذكر قول الشاعر السابق الإشارة إليه :

ويأوي إلى نسوة بائساتٍ وشُعَثٍ مراضيعٍ مثل السَّعالِ

لم يعلّق خلافاً لصنيعه في "الوافي"<sup>(٣)</sup> . وكذا حين استشهد بقول أبي العلاء في الإصراف<sup>(٤)</sup> .

وإحالته على "الوافي" كثيرة مطّردة في كل موضع ترك تفصيلاته . إذ

التزم العبيدي في "الكافي" بتقديم المقاصد التي تتضمنها أبيات المنظومة دون

إسهاب، فقد سبق أن أطال في شرحها وتفصيل ما يتصل بها . وما رأى أنه

لابد من ذكره من جزئيات لم يُشير إليها الناظم . ومن هنا كثرت إحالته على

"الوافي" فمن هذه الإحالات - على سبيل المثال - قوله في "الكافي" : " وعِترَةُ

الرجل نسله وأقاربه الأدنون ، وقيل الأقربون والأبعدون ، الباقون والماضون

(١) الكافي : ٢٢ ط .

(٢) الراي : الأوراق ٣ ط - ٧ و . وقارن بالكافي ٢ ط ، ٣ و .

(٣) الكافي ٤٥ ط . و الراي ٩١ ط .

(٤) قارن الكافي ٦٣ و بالراي ١٣٣ ط .

أخذت من العترة، وهي أصل الشجرة التي يبقى بعد القطع فيخلف فروعاً، أو من غيرها كما ذكرنا في "الوافي"<sup>(١)</sup>: "ومنها إحالته عليه عند حديثه عن نقل الأفاعيل لصورة أخرى إذا دخلها التغيير، حيث يقول: "واكتفيت في كلِّ منها على مثال واحد؛ لئلا يطول كتابي هذا، ومن أراد أكثر من ذلك فليطالع كتابي "الوافي"<sup>(٢)</sup>."

ومنها أنه بعد فراغه من الحديث عن الدائرة الأولى وتشكيل دوائر الزحاف، قال: "وما ذكر أن قبض الطويل وكف سباعيه إلى أي زحاف أخويه آيلان وبالعكس فيهما. وإن كان يعرف مما مضى من كان له قلب. ونحن شكّلنا دائرة أخرى لأجلهما، وكتبنا في وسطها ما يؤولان إليه من أخويه، وما يؤول أخويه إليه. ومن أراد أن يطالع فليُنظر في كتابنا "الوافي" وإنما تركت هاهنا؛ لأنه لا فائدة فيها في هذا المختصر لاختصاره"<sup>(٣)</sup>.

ومنها أنه بعد الفراغ من الدائرة الرابعة قال عند تشكيل الدوائر: "واعلم أن الناظم ما ذكر في هذه الدائرة إلا دائرة الخليل. وما ذكر الدوائر المزاحفة، إما لقلّة فائدتها أو لصعوبتها. وأنا أشير إلى فكِّ بعض البحور من البعض من دائرة الخليل فقط. وما ذكرت في الدوائر المزاحفة في كتابي "الوافي" كافٍ هنا. ومن أراد أن يطّلع على كيفية ذلك فليطالع ثمة؛ لأنني التزمت أن لا أذكر شيئاً خارجاً عن حلِّ هذه القصيدة في هذا المختصر"<sup>(٤)</sup>.

وبوجه عام، يمكن أن نلخص وجوه الاختلاف بين "الكافي" و "الوافي" في

### في الوجوه التالية

(١) الكافي ٢٢، و ٢٢ ظ.

(٢) السابق ٧ ظ.

(٣) السابق: ٢٣ و.

(٤) السابق: ٤٥ و.

أولاً - اکتفی بعدد أقل من الأمثلة المصنوعة للتمثيل لتمام البحور، بينما فاق استشهاده بهذا النوع من الأمثلة هذا القدر في "الوافي".

ثانياً - ترك الإشارة إلى كثير من الضروب التي حفل بها "الوافي"، واكتفى هنا بما أشار إليه الناظم ، فكان ما ذكره من الضروب في الغالب ما أثبتته الخليل والأخفش - تبعاً للناظم -، وترك الإشارة إلى الضروب الشاذة ، أو إلى ما قال به غيرهما من الضروب والأعاريض في بعض المواضع .

ثالثاً - قلل عدد الشواهد التي حواها الكتاب . نظراً لتفاوت المادة العلمية في الكتابين . وأغفل - تماماً - الإشارة إلى المولد منها خلافاً لصنيعه في "الوافي".

رابعاً - اکتفی بمثال واحد من صور التفاعيل بعد تغييرها خلافاً لصنيعه في "الوافي".

خامساً - أغفل ذكر الخلافات بين العروضيين ما لم يشر الناظم إليها.

سادساً - أغفل ذكر أية تعريفات لم يشر إليها الناظم .

سابعاً - أهمل ذكر الأشكال المصنوعة من البحور كمنهوك الطويل ومسدسه .

ثامناً - ترك ذكر الأدلة والاعتراضات ، ولم يُسرف في التعليل للأحكام

ما لم يشر الناظم إلى شيء منها ، فيؤديه باقتضاب ، وهي مواقع قليلة جداً.

تاسعاً - أغفل ذكر أقصر بيت في كل بحر إلا في موضع واحد.

عاشراً - أغفل ذكر صور كل تفعيلة في آخر كل بحر، وهو ما التزم به في

"الوافي"

حادي عشر - ترك ذكر أبيات المعايمة التي ذيل بها كل بحر في "الوافي".

ثاني عشر - اقتصر في تشكيل دوائر الزحاف على ما ذكره الناظم .  
خلافاً لما صنع في "الوافي" .

ثالث عشر - اكتفى بما ذكر الناظم من مباحث ، فخلا الكتاب من  
الفصول والخواتم والفوائد والقواعد والأبحاث التي وضعها في "الوافي" حيث  
رأى ضرورة لتمام الفائدة خارجاً عن ما وضعه الناظم . وسبقت الإشارة إليها  
قبل .

وفيما عدا ما دُكر، لم تختلف مواقف العبيدي في "الكافي" عما ذهب إليه  
في "الوافي"، فالكافي اختصار أمين للوافي . لم يعدل فيه عن شيء، من الآراء  
والمواقف والأقوال التي ذهب إليها في "الوافي" ، أو لم يتسنّ لمن ينظر فيه أن  
يلحظ ذلك، نظراً لأنه خلا من هذه الآراء والأقوال، وكان شرحاً شديداً للاختصار،  
يفي بالغرض، ولا يتجاوز ما وضع من حدود لشرحه للمنظومة . وهذا ما مكّن  
الباحثة من الإفادة منه - بوصفه اختصاراً أميناً من الكتاب الأصل - في  
التحقيق والتوثيق من نص الساوية ومن المواضع المشكّلة في مخطوطي "الوافي" .

## بين "الوافي" وأحد شروح "الساوية"

دراسة لكتاب الحاوي في شرح قصيدة "الساوي" للعييني (ت ٨٥٥هـ)

لم يتيسر لي الحصول على غير الحاوي من شروح "الساوية".  
والحاوي في شرح قصيدة الساوي في العروض لأبي محمد محمود بن أحمد  
العييني المتوفى بالقاهرة سنة ٨٥٥هـ، وأحد كبار علماء القرن التاسع الهجري.  
وقد انتهى من وضع شرحه سنة ثلاثٍ وثمانمائة ، أي بعد أربع وثمانين سنة  
من وضع العبيدي لكتابه "الوافي" تقريباً.

ومن ينظر في كتاب العيني يتذكر "الوافي"، فقد يراه شديد التأثير به  
والنظر فيه . ولقائل أن يقول: إن نص القصيدة يوجب التشابه . ولآخر أن  
يجيب بأن اتحاد محتوى المنظومة لا يوجب ذلك التشابه ، فقد يقع التشابه  
في المحتوى، لكنه لا يقع في العبارة إلا إذا أمعن المتأخر النظر في صنيع  
المتقدم وأخذ عنه ، وهو ما ستشير الباحثة إلى بعض أمثله فيما بعد .  
والباحثة إذ تعرض هذه المقارنة السريعة بين العملين "الوافي" و "الحاوي" لا  
ترمي فقط إلى الإشارة إلى تأثير "الوافي" في الحاوي، وإنما تهدف أيضاً إلى إبراز  
تميز صنيع العبيدي في شرحه للساوية مقارنة بعمل عالم جليل آخر هو  
العييني .

وقد أراد العيني "الحاوي" شرحاً متوسطاً ، وهذا ما يؤخذ في  
الاعتبار عند المقارنة بين عملين ، وضع أحدهما ليكون وافياً مبسوطاً، ووضع  
الآخر ليكون متوسطاً . وقد أشار العيني إلى أنه قد شرح الساوية جمع من

العلماء ، فمنهم من أمل ، ومنهم من أخل<sup>(١)</sup> . وبوسع الباحثة أن تقول: إن "الحاوي" لم يكن شرحاً متوسطاً، بل كان أقرب للاختصار منه إلى التوسُّط .

فشرح العيني يقوم على الاختصار ، وهو أقرب في كثير من المواضع إلى ما قد يكون حلاً للنظم . ففي كثير من المواضع لم يَعدُ صنيعه أن يفسّر المعنى اللغوي للكلمات ويعربها ، ثم يضع معنى مختصراً للبيت . وهو شرح تنصرف عناية مؤلفه إلى المعنى اللغوي والإعراب أكثر من انصرافها إلى الوقوف عند الحكم العروضي ، ودراسته ، وتحليل الرأي ، وذكر الخلاف فيه . فالكتاب يخلو من ذكر الآراء والمذاهب المختلفة ما لم يضطره إلى ذلك نص المنظومة . وإذا تجاوز ذلك بذكر رأي مقتضب في مواضع نادرة ذكره غير منسوب . وهذا خلاف ما عهد من صنيع العبيدي في "الوافي" حيث عني - على عكس العيني - ببسط المسائل والتفسير اللغوي عند الحاجة ، والإعراب ، والوقوف عند الحكم العروضي وقفة متأنية، تناقش، وتحلل وتُبرهن، وتفنّد الأدلة .

ولا حاجة تدعو إلى الحديث عن أقسام الكتاب ، فمتفق على أنه يقتضي أثر الناظم في ذلك ، ولم يخرج عن تقسيم الساوي في شيء .

ويقوم منهج العيني على شرح أبيات المنظومة بيتاً بيتاً ، مهما ارتبط معنى البيت بتاليه ، ومهما كانت حاجة معنى البيت للبيت الذي يليه ، وهو خلاف صنيع العبيدي الذي كان يضم الشبيه إلى شبيهه ، ويجمع الأبيات التي يكمل بعضها معنى بعض - غالباً - . وصنيع العيني بإفراد الأبيات حال شرحها أمر غير مستحسن في بعض المواضع التي يرتبط فيها معنى البيت بتاليه ، فمثلاً حين يشرح العيني البيتين التاليتين يشرحهما

(١) الحاوي : ١٠ ط .

منفصلين على ما فيهما من تضمين، فيشرح البيت الأول من قول الناظم في الطويل:

(وأضربها اثْلثها صحيحٌ ومثلها      ومحذوفٌ ارمِ الخِفَّ وابدأ ممثلاً  
(أبا منذرٍ) ثانٍ (ستبدي) وثالثٌ      (أقيموا) وفيه قبضٌ ما قبلُ فُصلاً<sup>(١)</sup>)  
منفرداً عن الثاني مع ارتباط معنى الثاني بالأول، وكون الثاني تفصيلاً لشواهد  
الضروب المذكورة في البيت الأول .

وبينما درج العبيدي على تأخير إعراب الأبيات إلى ما بعد شرح  
المعنى - غالباً - التزم العيني الاهتمام بالإعراب حتى طغى هذا الاهتمام على  
شرح البيت أحياناً. بل إنه تجاوز ذلك إلى الاستشهاد على إعراب ذكره أو  
إلى مزج المعاني اللغوية والإعراب والأحكام بعضها ببعض. والأساس في شرحه  
أن يقدّم بإعراب ما يرى أن عليه إعرابه يقول العيني في شرح قول الناظم :  
(على سببِ حرفانِ فاقسم مخفّفاً كقد، سُكَّنَ الثاني به ومثلاً)  
” أقول : ( على سبب ) متعلّق بقوله ( أُصِّل ) ، وقوله ( حرفان ) مبتدأ خبره  
محذوف ، أي : هو حرفان . قوله : ( فاقسم ) ، أي : اقسام السبب على نوعين  
حال كونه مخفّفاً ومثلاً . قوله : ( كقد ) مثال السبب الخفيف ، قوله : ( سُكَّنَ الثاني  
به ) أي : فيه . وهذه جملة وقعت صفة لقوله ( مخفّفاً ) ، فيكون محلها من  
الإعراب النصب قوله ( مثلاً ) عطف على قوله ( مخفّفاً ) وهو من تعلق البيت  
الذي يليه<sup>(٢)</sup> ”

بل إن العيني يفيض أحياناً في ذكره وجوه الإعراب ، ويستشهد عليها  
دون حاجة تدعو لذلك ، وتتصل بالمعنى<sup>(٣)</sup> .

(١) السابق : ٢٦ - ٢٦ ظ .

(٢) السابق : ٦ ظ .

(٣) انظر على سبيل المثال إفاضة في ذكر وجوه إعراب ( إذا ) واستشهاده عليها . في السابق : ٥٣ ظ - ٥٤ و .



ويكاد الكتاب يخلو من ذكر آراء العروضيين. إذ إكتفى بذكر الآراء العروضية التي ذكرها الناظم دون سواها ، وإذا تجاوز ذلك إلى ذكر رأي مقتضب في مواضع نادرة ذكره غير منسوب ، وهذا ما يجعل الجزم بتأثره بالعبيدي أمراً موقوفاً على مقارنة كلام الرجلين ونصيهما . فالعيني لم يصرح بأخذه عن العبيدي أو غيره ، حتى عندما يذكر اعتراضاً ذكره العبيدي على الناظم وأجاب عنه . وهذا ما يجعل الباحثة تجزم بالتشابه بين الكتابين لكنها تشير بحذر شديد إلى أن "الوافي" كان مصدراً من مصادر العيني في "الحاوي"؛ نظراً لعدم وصول كثير من كتب العروض المبسوطة إلينا أو على الأقل لأنها لا تزال مخطوطة ، واضحة في الاعتبار أن ثمة احتمالاً لوجود مصدر واحد اعتمد عليه الرجلان ، واتفقا على الأخذ منه .

وفي حين يقف العبيدي عند الخلاف في مسائل العروض ، فيناقش مسأله ، نجد العيني في "الحاوي" لا يقف عند تلك الخلافات والمسائل فمثلاً مرَّ على الخلاف في القبض في صدر الهزج مروراً سريعاً ، وهو خلاف أطال العبيدي وقفته عنده<sup>(١)</sup> . ويمكن الاعتذار عنه بأن الكتاب ليس مطوّلاً ، وإنما قصد مؤلفه عدم الإطالة .

وبينما أكثر العبيدي من ذكر الشواهد الشعرية ، وتجاوز ما ذكره الناظم من شواهد ، كان أول ما يميز "الحاوي" قلة عدد الشواهد الواردة فيه . فالعيني لم يضيف شواهد عروضية لم يشر إليها الناظم إلا في مواضع معدودة ، مع أنه كما سبق أن وضحت - قد يستشهد دون حاجة ماسة على وجه إعرابي في النظم . والتزم بمنهجه في عدم ذكر شواهد لم يشر إليها ناظم القصيدة حتى في ذكره عيوب القافية فخلا الكتاب تماماً من شواهد توضحها وتدلل عليها .

(١) السابق : ٦٥ ظ .

و العيني إذ يذكر الشاهد الذي أشار إليه الناظم قد يقف عنده معرباً أو ناقداً أو مفسراً لألفاظه تفسيراً لغوياً. فمن ذلك تعليقه على الشاهد الذي ذكره الناظم في المتقارب وهو قول الشاعر:

ويأوي إلى نسوةٍ بائساتٍ      وشُعْبٍ مراضيعٍ مثل السعالِ.

إذ يقول: " والبائسات المحتاجات من قوله رجل بائس أي فقير ، والسعال جمع سَعَلَة وهي أخبث الغيلان<sup>(١)</sup> " ولا حاجة إلى هذا التعليق اللغوي بخاصة مع الاختصار في الأحكام المهمة في العروض.

وإذا كان العبيدي قد أغفل نسبة بعض من شواهد، وهو ما درج عليه غيره من العروضيين ، فقد أهمل العيني أيضاً نسبة شواهد أو معظمها إلى قائلها مع التفاته إلى جوانب أخرى في الشاهد غير موضع الاستشهاد ، وهي الإعراب واللغة .

و في حين عني العبيدي بنسبة معظم نقوله جمعت نقول العيني صفة واحدة هي إغفال نسبتها إلى قائلها : وهذا ما جعل الجزم بأخذه عن العبيدي أمراً غير دقيق. وإن اتحدت العبارتان . والأسلم أن أرجح ولا أجزم بهذا التأثير لاحتمال أن يوجد شرح سابق لشرح العبيدي أخذ عنه الرجلان. ومن التشابه بين نصي "الوافي" و "الحاوي" قول العيني في البسيط عند شرحه لقول الناظم :

(وما لم يل الخفين جمعٌ بجزئهِ      فزحفاهما في الكلّ لن يتحملاً)

وقد اعترض على قوله ( فزحفاهما في الكلّ لن يتحملاً ) بأنه ما بين غرضه؛ لأن هذا اللفظ محتمل لأن يزاحف كل واحد منهما منفرداً أو مجتمعاً، وهو يريد مجتمعاً . ولو قال :

(١) السابق: ٩٩ و .

وما لم يل الخفين ودُّ بجزئه فزحفاهما في الجمع لن يتحملاً  
 كان أولى ؛ لأن الودَّ بالإدغام لغة في الودد. ذكره الجوهري ، فهو شامل لكلا  
 الوددين المفروق والمجموع . وبهذا التقدير أيضاً يسقط الاعتراض بفِعَلاتُ  
 مخبول مفعولاتُ<sup>(١)</sup> . انتهى نص العيني . ونصُّ الاعتراض هو للبيدي مع  
 حذفه قول البيدي : " والحق أن هذا البيت لا يليق بفضله وذكائه ، ولا غرو  
 في ذلك ، فإن المشرفي قد ينبو ، واللاحقي قد يكبو ..... الخ<sup>(٢)</sup> ."

ومن التشابه أيضاً نقله ما ذكر البيدي من تعليق على قول المرقش :  
 النشْرُ مسكٌ والوجوهُ دنا نيرٌ وأطرافُ الكفِّ عنمٌ  
 إذ يقول دون تصريح بمصدره أنه قد قيل : " إن في جعل هذا من السريع  
 نظر ؛ لأنه من قصيدة فيها بيت فيه جزء على متفاعلن ، وهو :  
 ما ذنبنا في أن غزا ملكٌ من آلِ جَفْنَةَ حازِمٌ مرغِمٌ ،  
 فوزن ( نَتَحَازِمُنْ ) متفاعلن .

ويمكن أن يجاب عنه بأن "التاء" في جفنة تُقلَب "هاء" ، فيصير وزنه  
 مستفعلن ، واعتراض بأن هذا تعسّف ومخالف لرواية البيت .  
 قلنا: لا تعسّف ؛ لأن مستفعلن أخف من متفاعلن ، ولا مخالفة أيضاً  
 فهو ظاهر<sup>(٣)</sup> .

وقد ورد هذا الرأي في "الوافي" فنقله العيني ، وذيل نقله بالإجابة عن  
 اعتراض البيدي .

وتتكرر عبارة البيدي في "الحاوي" ، وذلك عندما يتحدث عن قول  
 بعضهم: إن الخليل وضع المضارع من عند نفسه . فمقارنة العبارتين تشير إلى

(١) قارن الحاروي : ٤٤ ظ. بالرواق : ٤٠ ر.

(٢) الراقي : ٤٠ ر.

(٣) قارن الحاروي : ٨١ ر. بالرواق : ٦٩ ظ.

أخذ اللاحق من السابق . يقول العيني في معرض دفاعه عن الخليل : " وهذا ليس بصحيح ؛ لأن الخليل من أصدق الناس ، وأي شئ حمله على أن يفترى في نقل شئ لم يسمعه <sup>(١)</sup> . وقد قال العبيدي قبله : " والذي ذكروه فاسد باطل ؛ لأن الخليل موثوق به صادق ، وأي شئ حمله على أن يفترى أو ينقل شيئاً من غير أن يسمعه <sup>(٢)</sup> . "

ويعلق العيني على بيتي أبي العلاء :

عُقِرَتْ رِكَائِبُكَ ابْنَ دَايَةَ غَادِيَاً      أَيِ امْرِئٍ نَطِقٍ وَأَيِّ قَوَافٍ  
بُنِيَتْ عَلَى الْإِطَاءِ سَالِمَةً مِنْ      الْإِقْوَاءِ وَالْأَكْفَاءِ وَالْإِصْرَافِ

يعلق بقوله : " ابن داية الغراب ، سمي به ، لأنه يقع على داية البعير الدبر فينقرها . والداية فقار الظهر ، ورجل نطق بفتح النون وكسر الطاء ، أي حسن المنطق جيده ( وهو ما بعده على حذف المبتدأ ) أي : أي امرئ نطق أنت ، وأي قوافٍ هي لما نعب الغراب ، ونعى المرثي استنطق الرائي نعيه ، فدعا عليه بأن يُعقر ركائبه ، ويبقي منقطعاً به ، ثم استفهم مستنطقاً أمره فقال : أَيِّ ناطقٍ أنت أيها الغراب ، وأي قوافٍ هذه التي تقولها أي إنها هائلة جداً . قوله " بُنِيَتْ " أي : أي قوافٍ هذه مبنية على الإطياء لا مخالفة بين قوافيها ، بل ترديد صوت واحد ، وهو غاق سالمة عن سائر عيوب القوافي <sup>(٣)</sup> والنص عدا ما بين الهلالين موجود في " الوافي "

ويرد في " الحاوي " التفسير التالي لقول الناظم :-

( ما إلا الجهد بل إلا )

(١) الحاوي : ٩٣ و .

(٢) الوافي : ٨٢ و .

(٣) الحاوي ١٢٧-١٢٧ ط . وقارنه بنص الوافي : ١٣٣ و .

” أي: ما قَصَّر ، بل قَصَّر . وهو معترفٌ بالتقصير؛ إذ ما أتى بالواجب فيها  
كما يجب . وهذا منقول من المصنّف وهو أنسب ؛ لأنه بعد هذه القصيدة  
نظم قصيدة أخرى مشتملة على ألف بيت في العروض خالية من الإيطاء  
والحشو كهذه ، وما اشتهرت<sup>(٣)</sup> ” وورد ذلك في ”الوافي“ أيضاً<sup>(٣)</sup> .

ومما يشي بتأثر العيني بالوافي دون إشارة إليه قوله في شرح قول  
الناظم:

( وقرّظوا أبا عذرها )

” وقد قيل : ولو قال ”مدّحوا“ لكان أولى ؛ ليتناول الثناء عليه بعد وفاته  
وأجيب بأنه إنما قال ”قرّظوا“ على أن يدعوا الله تعالى - له بعد مماته  
قائلين: اللهم اغفر له وارحمه<sup>(٤)</sup> . ” والاقترح بوضع ”مدّحوا “ مكان ” قرّظوا“  
ذكره العبيدي في ”الوافي“<sup>(٥)</sup> . ”

وبعد، فالإشارات السابقة توضح أن العيني وضع شرحاً أراد له أن يكون  
متوسطاً ، لكنه اقترب من الاختصار ، ونأى عن التوسط شيئاً. ولكون العيني  
متأخراً عن العبيدي فللناظر في كتابي الشيخين أن يظنّ بالمتأخر نقله عن  
المتقدم ، وتأثره بكتابه الكبير . ولعلّ فيما سبق ما يوضح ذلك أتمّ إيضاح.  
ولعل هذا العرض المتقدم لكتاب ”الحاوي“ يعين على إدراك بعض مناحي  
تميز عمل العبيدي في ”الوافي“.

(٣) الحاوي: ١٣٢: ظ .

(٣) قارن نص الحاوي المذكور بنص العبيدي في الوافي: ١٤٠: و .

(٤) الحاوي: ١٣٢: و .

(٥) الوافي: ١٣٩: ظ .



القسم الثاني :  
التحقيق .

# **الوافي في علمي العروض والقوافي**

**لعبيدالله بن عبدالكافي بن عبدالمجيد العبيدي**



## [خطبة الكتاب]

[أظ] بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم .

يقول العبد الفقير المحتاج إلى كرم الحميد ، عبيد الله بن عبد الكافي بن عبد المجيد العبيدي ، أحسنَ الله تعالى عاقبته : أما بعد حمد الله سبحانه وتعالى مسبب الأسباب ، ومفتِّح الأبواب الموطَّدة بالأوتاد والأسباب ، المطلقة لأزوية<sup>(١)</sup> الأطناب ، الأمر بالقسط<sup>(٢)</sup> في الموازين والإنصاف ، الناهي عن القسْط<sup>(٣)</sup> في المكايل والنقص والإسراف ، المانع عن وصم<sup>(٤)</sup> الإيطاء<sup>(٥)</sup> والإجحاف [ في الإزحاف ]<sup>(٦)</sup> ، الصارف عن الإقواء<sup>(٧)</sup> والإكفاء<sup>(٨)</sup> والإصراف<sup>(٩)</sup> ، مُلهم الخليل العروض<sup>(١٠)</sup> في العروض<sup>(١١)</sup> ، ومقفِّيه باختراع ضروب القافية والضرب والعروض<sup>(١٢)</sup> ، مذللِّ الوحش والعروض<sup>(١٣)</sup> ، ومسبِّل العروض<sup>(١٤)</sup> في العروض<sup>(١٥)</sup> وافر الفيض والجود ، كامل الذات والوجود ، طويل الطول والإحسان ، مديد

(١) الأروية : جمع رِواء. وهو حبل يشدُّ به المتاع على البعير . تاج اللغة وصحاح العربية . ( روى ) ٦ / ٢٣٦٤ .

(٢) (٣) القسْط بالكسر - العدل - وبالفتح الجور والعدول عن الحق مثبتة عن حاشية (ل) . وكذا في الصحاح (قسط)

. ١١٥٢/٤

(٤) الرُصم : العيب والعار . مثبتة عن حاشية (ل) وكذا في الصحاح (وصم) . ٥ / ٢٠٥٢ .

(٥) الإيطاء : أن يطاء الإنسان في طريقه على أثر وطء . مثبتة عن حاشية (ل) . لسان العرب (وطأ) ١ / ٢٠٠ .

(٦) ما بين القوسين مثبت عن الحاشية ، وعنهما أيضاً<sup>١٣</sup> الإزحاف : يقال أزحف الرجل إذا أعيا بعيره أو دابته<sup>١٤</sup> وكذا في الصحاح

(زحف) ٤ / ١٣٦٨ .

(٧) الإقواء : مشتق من قُوَّة الحبل كأنه نقص قُوَّة من قواه . مثبتة عن الحاشية . وكذا في الصحاح (قوي) ٦ / ٢٤٦٩ .

(٨) الإكفاء : الإمالة والقلب . مثبتة عن الحاشية . وكذا في الصحاح (كفأ) ١ / ٦٨ .

(٩) الإصراف : رد الشيء عن وجهه . اللسان (صرف) ٩ / ١٨٩ - ١٩٣ .

(١٠) العروض : اسم لهذا العلم . مثبتة عن الحاشية وكذا في الصحاح (عرض) ٣ / ١٠٨٩ .

(١١) العروض : اسم لمكة . مثبتة عن الحاشية . وكذا في الصحاح (عرض) ٣ / ١٠٨٢ ، ١٠٨٩ .

(١٢) العروض : اسم الجزء الذي وقع في آخر النصف الأول من البيت . مثبتة عن الحاشية . وكذا في الصحاح (عرض) ٣ / ١٠٨٩ .

(١٣) العروض : الناقعة التي لم تُرض . مثبتة عن الحاشية وهي كذلك في الصحاح (عرض) ٣ / ١٠٨٨ .

(١٤) العروض : الغيم . مثبتة عن الحاشية وكذا في اللسان (عرض) ٧ / ١٧٤ .

(١٥) العروض : الناحية مثبتة عن الحاشية . وكذا في الصحاح (عرض) ٣ / ١٠٨٩ .

الفضل والرضوان ، بسيط النعم على الطائعين والأولياء ، سريع النقم على العاصين والأعداء ، متقارب العفو والغفران ، متدارك الزلة والطغيان ، مجتث الضد والمثل ، مقتضب<sup>(١)</sup> الذم والعدل ، خفيف المراقبة والمحافظة للجاحدين شديد قبضه وعقله يوم طيَّ السجل للكتاب ، ثقیل المعاقبة والمواخذة على المنكرين نعيم جزله وبئس جزله يوم الدين والعقاب ، لا مضارع له في ذاته وأفعاله ، ولا مشابه له في صفاته وأقواله ، هو الأول والآخر والظاهر والباطن ، ليس كمثل شيء وهو السميع البصير ، نعم المولى ونعم النصير . والصلوات العروض<sup>(٢)</sup> المتواترة ، والتحيات الكثيرة المترادفة على الفاصل بين منكسر الرأي وسالمه بأفصح بيان ، والفرق بين صحيح الاعتقاد ومعتله بأبلغ تبيان ، الشفيع المشفع يوم عرض الحساب والعروض<sup>(٣)</sup> ، مقفي<sup>(٤)</sup> المحتاجين على نفسه بالقفي<sup>(٥)</sup> والعروض<sup>(٦)</sup> ، مخلص التائه من ورطة الضلالة في العروض (٧) تيه العروض (٨) عند عروض العروض<sup>(٩)</sup> ، فارس المرتجز<sup>(١٠)</sup> السابق على العروض<sup>(١١)</sup> ، هلال أفق البيت وبدر وسط سما

(١) انقضب الشيء إذا انقطع . الصحاح (قضب) ١ / ٢٠٣ .

(٢) العروض : الكثير . مثبتة عن الهامش . وكذا في الزبيدي تاج العروس (عرض) ٥ / ٤١ .

(٣) العروض : الحاجة : مثبتة عن الحاشية وكذا في الصحاح (عرض) ٣ / ١٠٨٩ .

(٤) المقفي : المؤثر . مثبتة عن الحاشية وكذا في الصحاح (قفي) ٦ / ٢٤٦٦ .

(٥) القفي : الشيء الذي يورثه الضيف . مثبتة عن الحاشية وكذا في الصحاح (قفي) ٦ / ٢٤٦٦ .

(٦) العروض : الطعام مثبتة عن الحاشية وكذا في تاج العروس (عرض) ٥ / ٤٤ .

(٧) العروض : الطريق في الجبل . مثبتة عن الحاشية وكذا في الصحاح (عرض) ٣ / ١٠٨٩ .

(٨) العروض : البعير فات الكلاً وأكل الشوك . مثبتة عن الحاشية وكذا في الصحاح (عرض) ٣ / ١٠٨٩ .

(٩) العروض : المكان الذي يعارضك إذا سرت . مثبتة عن الحاشية وكذا في الصحاح (عرض) ٣ / ١٠٨٩ .

(١٠) المرتجز : اسم فرس النبي صلى الله عليه وسلم سبق على هذا العروض . قال الصغاني في العباب : المرتجز من أفراس رسول الله صلى الله عليه وسلم اشتراه من سواء بن الحارث بن ظالم بن سهم بن مراد ، فلما اتعد البيع واشتره فناده الأعرابي ابن كنت مشترياً وإلا بعته ؟ فقال ألم اشتره ؟ فقال : لا فتحير النبي صلى الله عليه وسلم فجاء خزيمه بن ثابت رضي الله تعالى عنه ، فشهد أنه اشتراه ، فلما افترقا سأله عن الشهادة قال لقد علمت يا رسول الله أنك لا تكذب ، فلقبه ذا الشهادتين . وقال من شهد له خزيمه ، أو شهد عليه فحسب . وسمي مرتجزاً لحسن صهيله . مثبتة عن الحاشية وانظر (رجز) في : الصحاح ٣ / ٨٧٧ ، التاج ٤ / ٣٧ وذكر الأسود الغندجاني أن اسم الفرس المرتجز بن الملاعة وأنه أهدى للنبي صلى الله عليه وسلم . الغندجاني ، أسماء خيل العرب وفرسانها ١٨٩ .

(١١) العروض اسم فرس قرة بن الأحنف بن نغير الأسدي . مثبتة عن الحاشية . وكذا في التاج (عرض) ٥ / ٤١ .

العروض<sup>(١)</sup> ، ، مؤسس رسّ الشريعة الحنيفية الزهراء ، ومنقّيها عن<sup>(٢)</sup> نفاق  
الدُّخلاء البُتراء<sup>(٣)</sup> ، وحاميها عن<sup>(٤)</sup> نفاذ أمرهم ، ومجرى نهيمهم وإشباع حكمهم  
في أحكامها والآراء، محمد المصطفى والرسول المُجتبى ، والعروض<sup>(٥)</sup> المقتفى<sup>(٦)</sup> ،  
كاشف الضلالة والعمّة ، وكاسف البدعة [ ٢ و ] والضلالة عن الأمة، فصيح اللفظ  
والمعنى، وبلغ العروض<sup>(٧)</sup> والفحوى، وعلى آله الطيبين المتفقيين وأصحابه الرديعين<sup>(٨)</sup>  
له والمؤتلفين غير المتساندين<sup>(٩)</sup> ، المنسرحين<sup>(١٠)</sup> من لباس الغباوة ، الخارجين عن  
غمرة الجهالة والبطالة ، الواصلين إلى أقصى مراتب البهجة<sup>(١١)</sup> والنبالة<sup>(١٢)</sup> ،  
المتراكبين<sup>(١٣)</sup> لدفع الغالين المنغمسين في غمار التعدي والضلالة ، ما هزج وترنم  
المشتاقون راجين لثوابه ، ورجزوا ارتعد المذنبون خائفين من عقابه ، ورمل وسعى  
الطائفون موجّهين حذو البيت وبابه .

فلما كان شرف علمي العروض والقوافي لا يخفى على من له مسكة من  
العقل وبلغة من الفضل . بله الفائق من العلماء ، وشهد بفضلهما وفضيلتهما كل  
العقلاء والفضلاء ، وكانت القصيدة الغراء والخريذة العذراء ، التي نظمها

(١) العروض : اسم المدينة مثبتة عن الحاشية. وكذا في الصحاح (عرض) ٣ / ١٠٨٢ ، ١٠٨٩ .

(٢) في (ل) و(أ) (عن) ولعلها (من) .

(٣) الأبتز: الذي انقطع من الخير ، اللسان (بتز) ٤ / ٣٨ .

(٤) في (ل) و(أ) (عن) ولعلها (من) .

(٥) العروض: الذي يعرض عليه من الوحي وغيره فعول بمعنى مفعول . عن الحاشية

(٦) المقتفى : المختار . عن الحاشية. وكذا في اللسان (قفو) ١٥ / ١٩٤ .

(٧) العروض: فحوى الكلام ومعناه، يقال: عرفت ذلك في عروض كلامه ، أي فحوى الكلام ومعناه . مثبتة عن الحاشية. وكذا في

الصحاح (عرض) ٣ / ١٠٨٩ .

(٨) يقال به رُدع من زعفران أي أثر- الصحاح (ردع) ٣ / ٢١٨ ولعله يعني المتأثرين به صلى الله عليه وسلم .

(٩) يقال : خرج القوم متساندين ، أي على رايات شتى ، ولم يكونوا تحت راية أمير واحد . الصحاح (سند) ٢ / ٤٩٠ .

(١٠) المنسرحون . الخارجون . الصحاح (سرح) ١ / ٣٧٤ .

(١١) البهجة : الحسن . الصحاح (بهج) ١ / ٣٠٠ .

(١٢) النبالة : الفضل . الصحاح (نبل) ٥ / ١٨٢٢ .

(١٣) المتراكبون : المجتمعون من قولهم تراكب السحاب وتراكم إذا صار بعضه فوق بعض . اللسان (ركب) ١ / ٤٣٢ .

البحرُ الفاضلُ، والخبيرُ الكاملُ، ووحيدُ عصره، وفريدُ دهره، العلامةُ السعيد، والنحريرُ الشهيد، صدرُ الحقِّ والدين، حجَّةُ الإسلامِ والمسلمين، محمد بن الإمام الأعظم، والعالمِ المكرَّم، ركنِ الملةِ والدينِ محمدٍ السَّوَيِّ أفاضَ عليهما شآبيبُ رضوانه [وأهاضيبَ] <sup>(١)</sup> غفرانه في هذين العلمين غايةً ما فوقها فصل ولا غاية، ونهايةً ليس وراءها أمدٌّ ولا نهاية، واصلهً إلى حدِّ ليس لمعارضتها مجال، مفحمةً من تحدَّى لأن يأتي بمثلها وإن كان ذا لسنٍ ومقال. بل هي جوهرةٌ ثمينةٌ ودرةٌ يتيمةٌ، عبَّرت عن الثمن والقيمة، بيد أن فيها بسبب ضيق مجالِ النظم مواضعٌ مشكِّلةٌ مشتبهةٌ، لما ضمَّنَ وأدمجَ فيها النكاتِ الدقيقةً، واجتلب المسائلَ المعضلةَ العميقة. فالتمس مني المتعلمون المترددون إلي، والمختلفون المتكاوسون <sup>(٢)</sup> لدي أن افتح مقلِّها ومعضلها، وأحلَّ مغلقتها ومشكلها، فبادرت بما التمسوا، وشرعت فيها طلبوا، فشرحتها بقدر الجُهد والطاقة، وبما منَّ الله تعالى عليَّ من المنَّة والاستطاعة شرحاً معتدلاً، لا مجزؤاً منهوكاً <sup>(٣)</sup> ومخلعاً <sup>(٤)</sup> مخللاً، ولا مذيلاً <sup>(٥)</sup>

(١) ما بين القوسين مستدرك في حاشية (ل)، وفي حاشية (أ): «الأهاضيب واحدما هضاب، وواحد الهضاب هَضْبٌ، وهي حَلْبَات الفطر بعد القطر». والعبارة في الصحاح (هضب) ٢٣٨ / ١ إلا أنه ذكر أن واحد الهَضْب هَضْبٌ، بينما نقل صاحب اللسان العبارة **نفسها** في الهامش منسوبة للجوهري إلا أنه ذكر أنها حَلْبَات . بالجيم لا حَلْبَات - بالحاء . اللسان (هضب) ٧٨٥ / ١ . وقد أشار محقق الصحاح إلى الاختلاف في كلمة «حلبات» في هامش الصحاح (حلب) ٢٣٨ / ١ .

(٢) المتكاوسون : المتراحمون . الصحاح (كوس) ٧٩٢ / ٣ .

(٣) يقال : أنهكته الحمى إذا جَهدته وأضنته ، ونَهَكَ : دَنَفَ . الصحاح (نهك) ١٦١٣ / ٤ .

(٤) من التخلُّع وهو التفكك في المشية : الصحاح (خلع) ١٢٠٥ / ٣ .

(٥) يقال : مُلِّئَ مذئِل أي طويل الذيل . الصحاح (ذيل) ١٧٠٢ / ٤ .

مَسْبَغًا<sup>(١)</sup> ومَرْفَلًا مَمْلًا<sup>(٢)</sup> ، برئاً عن الإضرار والوقص<sup>(٣)</sup> ، سليماً عن التشعيث<sup>(٤)</sup>  
والقطف<sup>(٥)</sup> والنقص ، موفياً عن الحذف والكِبَل<sup>(٦)</sup> ، منقًى عن الوقف  
والخبيل<sup>(٧)</sup> ، مكفوفاً عن الحذِّ<sup>(٨)</sup> والعَصْب<sup>(٩)</sup> ، مصوناً عن الخبن<sup>(١٠)</sup> والعَضْب<sup>(١١)</sup> ،  
[ ٢ ظ ] مجرّداً عن التحريد<sup>(١٢)</sup> والخزم<sup>(١٣)</sup> ، معرّى عن القطع والخرم ، لا  
بأوا<sup>(١٤)</sup> ونُصْباً<sup>(١٥)</sup> ، بل ابتغاءً لرضى الله الجميل ، وطلباً لثوابه الجزيل . مع أنني  
معترفٌ بمُزْجَاةِ البضاعة والقصور ، لا في هذه الصنعة ، بل في كل صناعة ،  
معتمداً في إتمام ما قصدتُ على كرمه وفضله ، مستوهباً التوفيق في الإجابة فيه  
بلطفه وحوله ، مسمّى بكتاب ” الوافي في علمي العروض والقوافي ” إنه وليُّ التوفيق  
والمرشيدُ إلى سواءِ الطريق ، وهو حسبي ونعم الوكيل .

(١) يقال: سبغت النعمة أي اتسعت : الصحاح ( سبغ ) ٤ / ١٣٢١

(٢) من ترفيل الثياب وهو اطالها تبحراً : الصحاح ( رفل ) ٤ / ١١٧١ .

(٣) يقال وقصت عنقه ، أي كسرتها: الصحاح ( وقص ) ٣ / ١٠٦١ .

(٤) تشعيث الشيء: تفريقه : الصحاح ( شعث ) ١ / ٢٨٥ .

(٥) قطف الشيء: قطعه. اللسان ( قطع ) ٩ / ٢٨٥ .

(٦) الكِبَل : ما نُئِي من شفة الدلو ، والكِبَل : القيد الضخم . أي ليس قصيراً . الصحاح ( كبل ) ٥ / ١٨٠٨ .

(٧) الخَبْلُ : الفساد . الصحاح ( خبل ) ٤ / ١٦٨٢ .

(٨) الحذُّ : خِيفَةُ الذنب في البعير والريش في القطاة : أي الخنفة . الصحاح ( حذذ ) ٢ / ٥٦٢ .

(٩) انْعَصَبَ : الطي الشديد . الصحاح ( عصب ) ١ / ١٨٢ .

(١٠) الخبن : من خبنت الثوب إذا عطفته وخطته لتقصير . الصحاح ( خبن ) ٥ / ٢١٠٧ .

(١١) العَضْبُ : القطع . الصحاح ( غضب ) ١ / ١٨٣ .

(١٢) من تحريد الشيء وهو تعويجه . الصحاح ( حرد ) ٢ / ٤٦٥ .

(١٣) الخزم : الثقب وكل مثقوب مخزوم . الصحاح ( خزم ) ٥ / ١٩١٠ .

(١٤) البأو : الكبر والفخر . الصحاح ( بأو ) ٦ / ٢٢٧٨ .

(١٥) النُصْبُ : الإشراف والتطاول . اللسان ( نصب ) ١ / ٧٦١ .

## [ مقدمة السائبة ]

قال الناظم :

بِحَمْدِ الْمَلِيكِ الْحَقِّ ذِي الطُّولِ وَالْعُلَى      وَشُكْرِ أَيْدِيهِ أَفْتَحُ مُتَفَائِلًا

أقول : قالوا ( الحمد ) الثناء على الإنسان بما فيه من الخصال الحسنة الكسبية كالعلم والشجاعة والكرم ، يقال حَمَدْتُهُ لعلمه دون طوله . وهو منقوض بقوله تعالى ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي لَمْ يَتَّخِذْ وَلَدًا <sup>(١)</sup> ﴾ حَمْدٌ على عدم اتخاذه ولداً . وهو لا يكون الثناء <sup>(٢)</sup> على الإنسان من خلال الحسنة الكسبية . بل لو قيل: هو الثناء على الكمال الحاصل في شيء لكان أولى ، وكيف يقال ها هنا الثناء على الإنسان ؟ لأنه قال ( بحمد المليك ) وهو حمد الله تعالى ذكره .

والفرق بينه وبين الشكر أن الحمد يكون على النعمة وغيرها ، تقول: حمدت فلاناً وإن لم يسد إليك معروفاً كقوله تعالى ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي لَمْ يَتَّخِذْ وَلَدًا ﴾ فهذا على غير النعمة ، وقوله تعالى : ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي وَهَبَ لِي عَلَى الْكِبَرِ إِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ <sup>(٣)</sup> ﴾ فهذا على النعمة . والشكر لا يكون إلا على النعمة ، كقوله تعالى ﴿ وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو فَضْلٍ عَلَى النَّاسِ وَلَكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَشْكُرُونَ <sup>(٤)</sup> ﴾ والحمد لا يكون إلا باللسان ، وفي التنزيل ﴿ وَقَالُوا الْحَمْدُ لِلَّهِ <sup>(٥)</sup> ﴾ ﴿ وَقُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ <sup>(٦)</sup> ﴾ .

(١) سورة الإسراء الآية ١١١

(٢) أي : الحمد ، أي : لا يكون الحمد الثناء على الانسان من خلال الحسنة الكسبية .

(٣) سورة ابراهيم الآية ٣٩

(٤) سورة النمل الآية ٧٣

(٥) سورة الأعراف الآية ٤٣ ، سورة فاطر الآية ٣٤ ، سورة الزمر الآية ٧٤

(٦) سورة الإسراء الآية ١١١ ، سورة النمل الآية ٩٣ .

والشكر يكون باللسان وغيره من الجوارح . وفي التثزيل ﴿اعْمَلُوا أَلْ دَاوُودَ  
شُكْرًا﴾<sup>(١)</sup> والعمل لا يختص باللسان ، فصدُّ الحمد الذم ، وصدُّ الشكر الكفران ،  
والمدح أعمُّ منها .

و ( المليك ) مبالغة في المالك كالعليم مبالغة في العالم . و ( الحق ) يقال لفاعل  
الشيء بحسب ما تقتضيه الحكمة ﴿ثُمَّ رُدُّوْا إِلَى اللَّهِ مَوْلَاهُمُ الْحَقِّ﴾ . وللفاعل  
والقول الواقعين بحسب ما يجب قدرًا ووقتًا كقولنا فعلُ الله حقُّ وقوله حقُّ . وقول  
الناظم يمكن إطلاقه على هذه المعاني . ويُستعمل أيضاً في الشيء المطابق للواقع  
كقولنا : اعتقادُ فلانٍ في وجودِ الصانعِ ونبوَّةِ محمدٍ عليه الصلاةُ والسلامُ حقُّ . وفي  
الأصل معناه الثبوت والمطابقة . [ ٣ و ] . ( والطَّوْل ) الفضل و المنُّ و ( العلى )  
الشرف والرفعة . ويُمدُّ إذا كان مفتوح العين ، وجمع ( العُلْيَا ) كالكبرى والكُبرى .  
و ( الأيادي ) جمع الأيدي . وهي جمع اليد ، وهي النعمة والإحسان ، وإطلاقها  
عليهما بالمجاز ؛ لأنهما يكونان بواسطة اليد . والتفاؤل وهو مثل أن يكون الرجل  
مريضاً ، فيسمع ياسالماً ، وكان النبي صلى الله عليه وسلم يحب الفأل ، ويكره  
الطيرة<sup>(٢)</sup> . وهو منصوب على الحال من الضمير في ( افتتح ) و ( بحمدِ المليكِ )  
متعلِّق به أيضاً . وهو يأمر نفسه ويخاطبها ، ، أو يأمر القارئ ، أي : افتتح  
تصنيف هذا ، أو نظم هذه ، أو قراءة هذه إلى غير ذلك متفائلاً بحمدِ المليك ...  
إلخ .

(١) سورة "سبا" الآية ١٣٣؟

(٢) يدل على ذلك ما جاء من أحاديث في الصحيحين . أنظر على سبيل المثال صحيح البخاري كتاب "الطب" . باب "الطيرة" ٤/ ١٨٣٧ ،

وباب "الفأل" ٤ / ١٨٣٧ و صحيح مسلم ، كتاب "السلام" باب "الطيرة والفأل يكون فيه الشؤم" ٧ / ٣٣ .

ثم سُمِعَ من الناظم أنه قال : إنما قلت هكذا ، لأن حمد الله تعالى إما أن يكون على كمال ذاته كقوله ﴿ اَلْحَمْدُ لِلّٰهِ <sup>(١)</sup> ﴾ وإلى هذا أشرت بقولي ( الحق ) .  
أو على الإنعام العام كقوله تعالى ﴿ رَبِّ الْعَالَمِينَ <sup>(٢)</sup> ﴾ ، أو الخاص بالفعل كقوله ﴿ اَلرَّحْمٰنِ <sup>(٣)</sup> ﴾ ، أو بالقوة كقوله تعالى ﴿ اَلرَّحِيْمِ <sup>(٤)</sup> ﴾ . ولهذا يقال ”رحمن الدنيا ورحيم الآخرة“ <sup>(٥)</sup> ، وإلى هذا المعنى أشرت بقولي ( ذي الطول ) . أو على السطوة والخوف كقوله تعالى ﴿ مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ <sup>(٦)</sup> ﴾ . وإلى هذا أشرت بقولي ( الملوك ) . وإلى هذه المعاني أشار الإمام الداعي إلى الله <sup>(٧)</sup> في تفسير فاتحة الكتاب  
قال :

وَصَلِّ عَلَى الْمُخْتَارِ أَحْمَدَ وَانْتَصِبْ لِعِزَّتِهِ الزُّهْرِ الْكِرَامِ مُبَجَّلًا

أقول : أصل الصلاة من صَلَّيْتُ العودَ بالنار إذا لَيَّنْتُهُ وَقَوَّمْتُهُ ، لأن المصلي

١- سورة الفاتحة الآية ١٣

(٢) سورة الفاتحة الآية ٢

(٣) سورة الفاتحة الآية ٣

(٤) سورة الفاتحة الآية ٤

(٥) في المصنف : اللهم فارح لهم ، طاسف الغم ، مجيب دعوة المضطرب ، رحمان الدنيا والآخرة ورحيمهما . الدنيا بوري ، استدرك

(٦) سورة الفاتحة الآية ٤

(٧) محمد بن عمر الرازي ( ٥٤٤ - ٦٠٦ هـ ) . سلطان التكلين في زمانه ، إمام مفسر ، قيل هو أوحده زمانه في العقول والنقول

من كتبه : مفاتيح الغيب في التفسير ولم يتعه ، شرح سورة الفاتحة ، ”تعجيز الفلاسفة“ بالفارسية وله شعر بالعربية والفارسية .

مرآة الجنان ٤ / ٧ - ١١ ، ابن قاضي شهبة ، طبقات الشافعية ١ / ٦٥ - ٦٦ ، الأعلام ٦ / ٣١٣ .



يلين ويخشع . وقيل من غيره <sup>(١)</sup> . والصلاة الرحمة ، وهي من الله .

والاستغفار ، وهو من الملائكة . والدعاء ، وهو من المسلمين .

و(المختار)المصطفى، من الاختيار وهو الاصطفاء.( أحمد ) هو النبي عليه

المصلاة والسلام، قال الله تعالى ﴿وَمُبَشِّرًا بِرُسُولٍ يَأْتِي مِنْ بَعْدِي اسْمُهُ أَحْمَدُ﴾ <sup>(٢)</sup>

منقول من أفعال التفضيل أو من مضارع حَمِدْتُ أَحْمَدُ، بدل أو عطف بيان من

(المختار). (عِترَة الرجل) نسله وأقاربه . قيل: الأقربون ، وقيل: الأقربون والأبعدون

(١) مما قيل في اشتقاق الصلاة لغة ما يلي :-

(١) أنها بمعنى الدعاء قيل : سُمِّي الدعاء صلاة ، لأنه منها وقيل بل سُمِّيَت الصلاة دعاء لما فيها من الدعاء والاستغفار.

فُسِّمَت الصلاة ببعض أجزائها . ومنه قوله صلى الله عليه وسلم : " إذا دعيت أحدكم إلى طعام فليجب . فإن كان مفطراً فليطعم ، وإن كان صائماً فليصل " أي : فليدع لأرباب الطعام بالبركة والخير .

(٢) أنها مشتقة من الصَّلَاة أو الصَّلَوْن . أي العظم الذي عليه الألبان ، لأن المصلي يحرك صَلَوِيَّه في الركوع والسجود .

قاله المطرزي في "المغرب".

(٣) أن الأصل فيها اللزوم . يقال : قد صَلَّيْتُ واصطَلَى إذا لزمَ ومنه يُصَلَّى في النار ، أي يلزم النار. قال به الزجاج ، وذهب

إليه الأزهري.

(٤) أن أصلها في اللغة التعظيم ، وُسِّمَت بذلك لما فيها من تعظيم الله وتقديسه . ومنه قولنا في التشهد: الصلوات لله . أي :

الأدعية التي يُراد بها تعظيم الله . هو مستحقها لا تليق بأحد سواه . وكذا قولنا: اللهم صلِّ على محمد ، معناه عظمه في الدنيا بإعلاء

ذكره وإظهار دعوته وإبقاء شريعته ، وفي الآخرة بتشفيعه وتضعيف أجره . مادة ( صلا ) في كل من الصحاح ٦ / ٢٤٠٢ ،

الزمخشري ، أساس البلاغة ٣٦٠ ، المطرزي ، المغرب ١ / ٤٧٩ - ٤٨٠ ، اللسان ١٤ / ٤٦٤ - ٤٦٦ . معانيس لغة ٢ / ٢٠٠ - ٣٠١

(٢) سورة "الصف" الآية ٦٦ .

الباقون والماضون . كما قال أبو بكر رضي الله تعالى عنه "نحن عترة رسول الله (١)" وقيل : أولياؤه . قيل أُخِذت من العِترَة (٢) وهي أصل الشجرة التي تبقى بعد القطع ، فتخلف فروعاً ، أو من العِترَة وهي قلادة تُعجَن بالأفاويه والمسك ، لأن عِترَة الرجل تحيط به ، وتصونه عن الآفات ، أو من عِترَة المسحاة : الخشبة المعترضة في نصابها يعتمد عليه (٣) الحافر برجله ، وكذا عترة [ ٣ ظ ] ، لأنه عليها الاعتماد . أو من العِتر بالتحريك وهو الشدة والقوة في جميع الحيوان ، لأن قوة الإنسان بها . وكذلك جميع تراكيبها تدلُّ على القوة والشدة و ( الزُّهر ) أي النيرة ، جمع الأزهر كالحُمُر والأحمر ورجل أزهر أي : نير أبيض مشرق . (الكرام) جمع الكريم ، ويُستعمل في إنسان للأخلاق الحميدة والأفعال الحسنة الظاهرة . وفي الله تعالى لإنعامه العظيم وإحسانه الجسيم المتظاهر في حق المخلوقات . ( ومبجلاً ) من التبجيل ، وهو التعظيم . ويجوز كسر الجيم على أنه حال من ( انتصب ) وفتحها على أنه مصدر ، وعلى أنه ضمَّن معنى ( انتصب ) بجل . أو حال من الزهر الكرام ، وإن كانت جمعاً ، لأنه يجوز الجمع بين المفرد والجمع على ما جاء كثيراً في كلامهم ، أو مفعول له ، وإنما قلنا ذلك ، لأنه يجيء في موضع آخر ( مبجلاً ) حتى إذا قرأت هذا بفتح الجيم قرأت ذلك بكسرها وبالعكس .

(١) في حديث أبي بكر - رضي الله عنه - : "نحن عترة رسول الله صلى الله عليه وسلم - ويبيّضته التي تفقأت عنهم" ابن الأثير ، النهاية في غريب الحديث ١٧٧ / ٣ .

(٢) (ل) و (أ) فتح العين خلافاً لأساس البلاغة ٤٠٨ ، واللسان ( عتر ) ٥٣٨ / ٤ . ولم أحدها بهذا المعنى مفتوحة العين .

(٣) لعله ذكر الضمير في ( عليه ) اعتماداً على أنه يقال لهذه الخشبة العِترَة والعِتر .

(٤) المرجع الزهر ص ١٧٣ منه الواضحة

## [ تعريف العروض وفوائده وموقف الإسلام من الشعر ]

قال :

وَقُلْ بِالْعَرُوضِ الشَّعْرُ بَانَ اتِّزَانُهُ      كَمَا بَانَ بِالنَّحْوِ الْكَلَامُ مُفَصَّلًا  
وَبِالْمَنْطِقِ الْمَعْنَى فَسَمَوَهُ مِنْ هُنَا      فَتَضْرِيفُ عَرَضٍ لِلْبَيَانِ وَالْإِنْجِلَا  
وَقِيلَ الْعَرُوضُ اسْمٌ لِنَاحِيَةٍ كَذَا      لِغَيْمٍ وَعَنْسٍ صَعْبَةٍ لَنْ تُذَلَّلَا  
فَسَمَوْا بِهِ إِذْ كَانَ نَاحِيَةً مِنَ الْعُلُومِ وَإِذْ إِدْرَاكُهُ كَانَ مُشْكِلَا

أقول : قال علي بن عيسى الرُّماني<sup>(١)</sup> في كتاب "النكت في إعجاز القرآن"<sup>(٢)</sup> :

إنه إنما سُمِّي العروض عروضاً لأنه ميزانٌ لظهور المنكسر من المتزن . ثم قال :  
وتركيب ( عرض ) في اللغة للظهور والكشف ، يقال عَرَضَ له ، أي كشف وظهر  
وَعَرَضْتُهُ له ، أي : كشفته له . والعارضُ السحابُ الذي يعترض في الأفق .  
والمِعْرَضُ ثيابٌ تجلَّى فيها الجواري .

قال :

كُلُّ الثِّيَابِ عَلَيْهَا مِعْرَضٌ حَسَنٌ      وَكُلُّ مَا يَتَغَنَّى فَهُوَ مُقْتَرَحٌ<sup>(٣)</sup>

(١) أبو الحسن علي بن عيسى الرمانى ( ٢٩٦ - ٣٨٤ هـ ) برع في النحو واللغة والقرآن والفقه والكلام على مذهب المعتزلة . تتلمذ على الزجاج ، وابن السراج ، وابن دريد . من كتبه "النكت في إعجاز القرآن" شرح كتاب سيبويه ، "شرح أصول ابن السراج" ، "معاني الحروف" - أبو البركات الأنباري ، نزعة الألباء ٣١٨ - ٣١٩ ، القفطي ، إنباه الرواة ٢ / ٢٩٤ - ٢٩٦ ، معجم المؤلفين ١٦٢/٧ .

(٢) "النكت في إعجاز القرآن" لأبي الحسن علي بن عيسى الرمانى رسالة موجزة تتناول الإعجاز القرآني و صورته . مطبوعة

(٣) البيت ليس في النكت ولم أعثر عليه . وما ذكره من الرمانى بصرفه عن النكت ~ ١٠١ .

والعارضُ الجبلُ ، وعارضَةُ البابِ خشبةٌ تمسكُ عِضَادَتَيْهِ من فوق محاذيةٌ لِلْأُسْكُفَةِ . وعارضَتَا الإنسانِ صفحتا خَدَيْهِ . وفي الإعراضِ أيضاً معنى العَرْضِ ، لأنه إنزواءٌ عن الظهور للغير ، والاعتراضُ والتعريضُ والاستعراضُ كلها بمعنى الظهور . ويقال : أَعْرَضْتُ اليمامةُ ، أي ظهرت. والعروضُ مكةُ والمدينةُ لظهورهما . وإلى غير ذلك على ما هو مدوّن في كتب اللغة والاستقراء يصحّحه . وإلى هذا المعنى أشار بقوله :

( فتصريفُ عرضٍ للبيانِ والانجلا )

وذكر قبل هذا [ ٤ و ] وجهُ المناسبةِ بين الموضوع اللغوي والمنقول إليه الصناعي ، فقال :

( وَقُلْ بِالْعُرُوضِ الشَّعْرُ بَانَ اتِّزَانُهُ )

لأن لأكثر الأشياء الصناعية ميزاناً يُعرف به الصحيح من ذلك الشيء والفاقد ، كالنحو يبيّن الكلام أنه نُقِلَ على القواعد التي ذكرتها العرب أم لا ، وهو ميزان الكلام . وأراد بالكلام الذي يقوله الإنسان نظماً ونثراً. ( مفصلاً ) أي : مبيّناً . والتفصيلُ : التبيينُ . وفي لفظ ( مفصلاً ) نكتة ، لأن " المفصّل " الكتاب المشهور في النحو <sup>(١)</sup> . ولما قال ( بالنحو ) ذكر ( مفصلاً ) . وفي الكلام أيضاً نكتة ، لأن بعض مباحث علم الكلام يتبيّن بالنحو كمسألة الرؤية <sup>(٢)</sup> وغيرها .

(١) كتاب " المفصّل " في النحو للزنجشيري ( ت ٥٣٨ هـ ) وهو كتاب متوسط في ذكره لمسائل النحو مطبوع وله عدة شروح مطبوعة .

(٢) تدور هذه المسألة حول قوله تعالى في سورة " الأعراف " الآية ١٤٤ " قال لن تريني " حيث ذهب المعتزلة إلى نفي رؤية الله تعالى . بينما ذهب الأشعرية وأهل السنة إلى أن رؤية الله تعالى جائزة عقلاً من حيث هو موجود ، ولتقرير الشريعة رؤيته في الآخرة ، ومنع ذلك في الدنيا فموسى عليه السلام حين سأل الله تعالى رؤيته لم يسأل محالاً ، وقيل إن نفيه الرؤية في الدنيا وأصل الخلاف <sup>معنى</sup> عمل ( لن ) وهل هي لنفي المستقبل مما يعني نفي الرؤية في الدنيا والآخرة وقد هاجمت الأضراب <sup>المعنى</sup> بغير كسر في الآخرة . وانظر المسألة في أبوحيان الأندلسي ، تفسير البحر المحيط ٤ / ٣٨٢ - ٣٨٣ .

ثم قال: (وبالمنطق المعنى) . قيل في رسم المنطق : آلة كلية ، مراعاتها تعصم الانسان عن الخطأ في الفكر فصار ميزاناً للمعنى ، به يُعرف الفكر الصحيح من الفاسد ، فكذلك العروض به يُعرف صحيح الوزن من فاسده ، أي : الوزن الذي قالت عليه العرب أشعارها ، فعلم العروض علم بالقواعد الكلية المستنبطة من استقراء أشعار العرب التي قالت عليها ، يُعرض عليها الأشعار ليُعرف صحيحها من فاسدها وقيل : العروض علم يوزن به الأشعار ، ويُعرف ما اعتُبر فيه ، ليُعرف صحيحها من فاسدها .

وقيل : "إنما سُمِّي هذا بالعروض لأنها لغة الناحية" . قاله الجوهري<sup>(١)</sup>

قال الأخنس بن شهاب التغلبي<sup>(٢)</sup> :

لكل أناس من معدِّ عِمارةٍ عروضٌ إليها يلجئون وجانب<sup>(٣)</sup>

(عروض) أي : ناحية تحوزهم . هذا إذا فُتِحَ عينها . وإن ضُمَّ فجمع عَرْض ، وهو جبل . وقوله (إليها) دال على أنه مؤنث . و (عِمارة) بكسر العين أي قبيلة . وهي

(١) أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري . (ت ٣٩٨هـ) من أهل الفاراب ، أُمَام في النحو واللغة ، أخذ عن أبي علي الفارسي ، والسيرافي ، وشافه الأعراب باللغة ، وسوس في آخر حياته . له آراء خاصة في العروض ضمنها كتاب "عروض الورقة" وله "الصحاح" ، ومقدمة في النحو "نزهة الألباء" ٣٤٤ - ٣٤٦ ، "إسئارة المستعِين في تراجم النحاه واللغويين ٥٥ - ٥٦ السيوطي ، بغية الوعاة ٤٤٦/١ - ٤٤٨ ، الأعلام ٣١٣/١ .

(٢) الأخنس بن شهاب بن شريق - وقيل ثمامة - شاعر جاهلي ، شهد وقائع حرب البسوس ، وقال فيها شعراً . قال التبريزي : عاش قبل الاسلام بدهر . - التبريزي ، مسرح المفضليات ٢ / ٧٥٠ ، البغدادي ، خزنة الأدب ، ١٦٩/٣ ، الأعلام ٢٧٧/١ .

(٣) البيت في : المفضل الضبي ، "المفضليات" ٢٠٤ ، أبو تمام ، "الحماسة" ١/٢٧٦ ، الأُخفش الأصغر ، "الاختيارين" ١٤٢ ، "الصحاح" (عرض) ١٠٨٩/٣ ، المعري : رسالة الصاهل والشاحج ٥٩٨ ، البكري ، سمط اللآلي ٢ / ٧٦٨ ، الصفدي ، الغيث المسحوم ٥٣/١ ، ديوان مهلهل ١٠٦

دونها، مجرور على البديل من (أناس) ، وقد روي (عمارة) بفتح العين وكلاهما واحد، فسموا هذا العلم بالعروض لأجل هذا ، إذ كان ناحية وطرأ من العلوم، وقيل: العروض الغيم، قال الله تعالى: "هَذَا عَارِضٌ مَّطْرُنًا" فسموا هذا العلم بالعروض؛ لأن إدراكه كان مشكلاً كما كان إدراك الغيم والوصول إليه مشكلاً، وقيل: بل سموا به لأن نفعه كثير كما كان نفع الغيم كثيراً، وكما أنه يتفرق إلى شعب كثيرة في السماء، وكذا العروض بها شعب كثيرة كالضروب والأعاريض وغيرها، وقيل: بل أخذ من العروض التي هي الناقة التي لم تُرض ولم تُذلل من الذلة بالكسر وهي اللين، ضد الصعوبة [عظ]؛ لأنها إذا لم تُذلل كان أخذها لأجل الركوب مُشكلاً؛ لأنها تأخذ في غير الطريق المسلوكة، يقال: ناقه عروضاً، وكذلك قبيلة عروض إذا كانت صعبة، كذلك هذا العلم لا يفهمه كل أحد ولا [يدركه] كل فطن، وصحيح ما قالوا؛ لأنني رأيت أفاضل كثيرة ما فهموا هذا العلم، قوله (وإذ إدراكه كان مشكلاً) يكون إشارة إلى وجه المناسبة بين أن يكون العروض بمعنى الغيم والعنس-أي: الناقة الصعبة-وبين هذا العلم.

وقد جاءت لغة بمعنى: الكثير، والحاجة، والطعام، والطريق في الجبل، واسم بعيرفات الكلاً وأكل الشوك، والمكان الذي يعارضك إذا سرت، واسم فرس قره بن الأحنف النميري<sup>(١)</sup>، وفحوى الكلام ومعناه، يقال: عرفت ذلك في عروض

(١) سورة "الأحقاف" الآية "٢٤"

(٢) في (ل) و(أ) (يدرك).

(٣) في (أ) (ابن النميري) والصحيح أن اسمه قره بن الأحنف بن نمير بن والبة الأسدي، أسماء خيل العرب وذكر فرسانها، ١٨٩

كلامه أبي فحوى كبره ومعناه. ذكر الكل الصغاني<sup>(١)</sup> في "العياب"<sup>(٢)</sup> فيجوز أن يُسمَّى

هذا العلم عروضاً مأخوذاً من المعاني المذكورة. ووجه المناسبة بين لاهجة إلى البيان.

وقيل فَعول بمعنى مفعول من عَرَضْتُهُ عليه إذا أظهرته كالْبَخُور والسَّعُوط،

فإن الشعر معروض عليها<sup>(٣)</sup>، فإن وافقها وطابقها فهو صحيح، وإلا ففاسد.

ويمكن أن يقال: إن الخليل<sup>(٤)</sup> إنما سمَّى هذا العلم بالعروض لأنه ألهمها في

العروض، وهي مكة - شرفها الله تعالى - فسماها بها تبركاً وتيمناً. وقال بعضهم:

إن العروض اسم لآخر الجزء من المصراع الأول، وإنما سُمِّي هذا العلم عروضاً

مجازاً، لأنه مشتمل على معرفة الأعاريض تسميةً للشيء بما يتضمَّنُه، كما يقال:

"الحج عرفة"<sup>(٥)</sup>، لأن عرفة معظم أركانه. فكذاك معظم مقاصد هذا العلم معرفة

الأعاريض وبيان كمِّيَّتها. قيل له علم العروض وما قيل الضرب مع أن العلة فيه

موجودة، لأنها أسبق من الضرب فاعتبر الأسبقية.

قوله ( الشعرُ بانَ اتزانُه ) مفعول ومقول ( لَقُلْ ) . و ( بالعروض ) متعلق

( ببيان ) . و ( الكاف ) فسي ( كما ) اسم وحرف . وعلى التقديرين ( ما ) إما كافة

أو مصدرية ، أي بياناً مثل بيان الكلام بالنحو والمعنى بالمنطق . و ( اتزانُه ) من

(١) أبو الفضائل رضي الدين الحسن بن محمد ( ٥٧٧ - ٦٠٥ هـ ) إمام في اللغة ، والفقهاء ، والحديث ، رحل إلى الحجاز والهند واليمن والعراق ، له "مجمع البحرين" و"العياب الزاخر واللباب الفاخر" و"العروض" بغية الوعاة ١/٥٩٩ ، شذرات الذهب ٥ / ٢٥٠ ، معجم المؤلفين ٣ / ٢٧٩ .

(٢) "العياب الزاخر واللباب الفاخر" معجم لغوي ضخيم في عشرين مجلداً . صنّفه الصغاني ، وضَمَّنَه ما حوته المعاجم اللغوية قبله وكان مرجع كثير من المعجميين التاليين له . يعتمد على الحرف الأخير في البحث عن الكلمة . طُبِعَت بعض أجزاءه .

(٣) جاء الضمير مؤنثاً استناداً إلى أن العروض يُذكر ويؤنث كما سيرد .

(٤) الخليل بن أحمد الفراهيدي ( ١٠٠ - ١٧٠ هـ ) بصري من أذكى العرب ، أستاذ سيبويه ، وإمام في اللغة والأدب والنحو وروايع علم العروض ، ومؤلف كلام العرب على الحروف . من كتبه: "العروض" ، "معاني الحروف" ، "النغم" ، "العين" .

- أبو الطيب اللغوي ، مراتب النحويين ٢٧ - ٣٩ ، ١٠٠ ، سبيري ، أخبار النحويين البصريين ٣٨ ، الأعلام ٢ / ٣١٤ .

(٥) الحديث في سنن الترمذي ، كتاب تفسير القرآن ، باب (٢) ، ٥ / ٢١٤ .

الوزن ، و ( الانجلا ) الانكشاف . هذا ما يتعلق بالنظم .

واعلم أن العروض قال الجوهري مؤنثة ، ولا تُجمع ، لأنها اسم جنس .  
وقيل : جمع على غير قياس ، فقليل : أعاريض ، وأعارض ، إذ أفاعيل جمع  
إفعالة كإضبارة من كتب وهي الحزمة منها ، أو إفعيل ، كإجفيل للجبان ، أو  
أفعولة كأعجوبة . وقيل مذكر . وقال ابن الأنباري<sup>(١)</sup> : يذكّر ويؤنث<sup>(٢)</sup> [ ٥ و ]  
وقيل : العروض الذي هو اسم للعلم مذكر . وإذا كان اسماً لآخر المصراع الأول  
فمؤنثة ، لأنها أُخذت من العروض ، وهي الخشبة المعترضة بين البابين .  
والحق : أنها إن أُخذت من الناحية والناقة الصعبة فمؤنثة ، وإلا فمذكر .

إذا عرفت هذا فاعلم أنه ليس تسمية الشعر شعراً محدثاً ، بل تكلم به  
العرب ، وأطلق عليه . قال الله تعالى ﴿ وَمَا عَلَّمْنَاهُ الشِّعْرَ ﴾<sup>(٣)</sup> وقال أبو  
النجم<sup>(٤)</sup> :

أنا ابو النجم وشعري شعري  
لله در ما يجنُّ صدري<sup>(٥)</sup>

(١) محمد بن القاسم بن محمد بن الأنباري ( ٢٧١ - ٣٢٨ هـ ) نحوي ، أديب ، كثير الحفظ من تلاميذ ثعلب صنف في علوم القرآن ،  
وغريب الحديث ، والنحو ، والرد على من يخالف مصحف العامة ، وكان يملئ من حفظه . وكان يحفظ مائة وعشرين تفسيراً من  
تفاسير القرآن من كتبه المذكور والمؤنث . قيل : ما عمل أحد أتم منه ، وله : "الأضداد" ، "شرح المفضليات" . - البغدادي ، تاريخ  
بغداد ١٨١/٣ - ١٨٦ ، نزهة الألباء ٣٦٤ - ٣٧١ ، اللباب في تهذيب الأنساب ٨٦/١ ، معجم المؤلفين ١٤٣/١١ - ١٤٤  
(٢) الذي جاء في المذكر والمؤنث لابن الأنباري : "العروض عروض الشعر مؤنثة ، وغير عروض الشعر" . ولم يذكر فيه التذكير .  
المذكور والمؤنث ٥٠٢/١ .

ولم يذكر التذكير في كل من "التكملة لأبي علي الفارسي" ، "المذكور والمؤنث" لابن جني ، "القصيدة الموشحة بالأسماء المؤنثة السماعية لابن  
الحاجب ، اللسان (عرض) ٨٤/٧ . وانظر : مادة لعرض (ص ٣٠٨٩ / ٣ .  
(٣) سورة "يس" الآية "٢٦٩" .

(٤) الفضل بن قدامه العجلي من بني عجل بن لجيم من بكر بن وائل ، راجز ، مقدّم في الطبقة الأولى من الرّجّاز ذكره ابن سلام في  
الطبقة التاسعة من شعراء الإسلام - ابن سلام ، "طبقات فحول الشعراء" ٧٣٧/٢ - ٧٣٨ ، "الأنظمة" ، "أبو الفرج" الأغاني ٧٣/٩ -  
٧٨ ، سبط اللآلي ٣٢٨/١ ، السيوطي ، شرح شواهد المعني ٤٥١/١ ، الأعلام ١٥٠/٥ .

(٥) ديوان أبي النجم ٩٩ .



وقال الأعشى :<sup>(١)</sup>

والشعرُ يَسْتَنْزِلُ الكَريمَ كما  
يُنزِلُ رعدُ السحابةِ السَّيلا<sup>(٢)</sup>

أي : المطر .

وإنما سمي من قولهم: شَعَرْتُ [ بالشيء ]<sup>(٣)</sup> - من باب طَلَبَ شِعْرًا - ، أي

فَطَنْتُ له . ومنه قولهم : ( ليت شعري ) ، أي : ليتني عَلِمْتُ ، وذلك لأنه يُعَلِّمُ

السامع بما فيه . وجمعه أشعار . وشاعر جاء على شَعَرَ بالفتح ، إذ لو جاء على

شَعْر بالضم لقالوا شَعِير كظُرْفَ فهو ظريف ، وشُرْفَ فهو شريف . وقال

الأخفش<sup>(٤)</sup> : ” رجل شاعر ، أي صاحب شعر كلابن وتامر ، سُمِّي به لفطنته .

وجمعه شعراء على غير قياس ، كأنه جمع شَعِير ، فاعل من شَعَرَ على القياس

المرفوض كظريف وظرفاء وكريم وكرماء . والمتشاعر الذي يتعاطى قول الشعر .

وشَاعَرْتَهُ فشَعَرْتَهُ أشَعَرَهُ بالفتح أي غَلَبْتَهُ بالشعر .

وقيل : معناه الصناعي كلامٌ أو قول موزون مقفى وأريد بالكلام ها هنا :

الدالُّ على معنى مفرداً كان أو مركباً . كما أريد بالقول هذا لا أنه الكلام المصطلح

(١) أبو بصير بن قيس ( ت ٧٧ هـ ) لُقِّبَ بالأعشى الكبير ، شاعر جاهلي مُتَقَدِّم ، من الطبقة الأولى في الجاهلية ، من أصحاب المعلقات اتصل بالفرس والفرس ولُقِّبَ بصنّاجة العرب . ولد باليمامة أدرك الإسلام ولم يسلم . له ديوان شعر ، شرحه الآمدي شرح شواهد المغني ٢ / ٩٦٧ - ٩٦٩ ، القيد ، خزنة الأثر ١ / ٨٤ - ٨٦ ، الأعلام ٧ / ٣٤١ .

(٢) شرح ديوان الأعشى الكبير ٢٦٨ .

(٣) في (ل) و(أ) (الشيء) والمثبت عن الصحاح (شعر) ٢ / ٦٩٩ .

(٤) أبو الحسن سعيد بن مسعدة الجاشعي بالولاء ( ت ٢١٥ هـ ) ، تتلمذ على سيبويه ، وكان أخذق أصحابه . وأقرأ كتابه ، يُنسب إليه إضافة بحر المتدارك بعد الخليل . له كتاب ” التصريف ” و ” الأوسط في النحو ” ، ” العروض ” ، ” القوافي ” - مراتب النحوين ٦٨ - ٦٩ ، الزبيدي ، طبقات النحوين واللغويين ٧٢ - ٧٤ ، التنوخي ، تاريخ العلماء النحوين ٨٥ - ٩٠ ، معجم المؤلفين ٤ / ٢٣١ .

في علم النحو<sup>(١)</sup> . وهو كالجنس ها هنا . وما أرادوا بالوزن ها هنا - وهو وقوع نظام الحركات والسكنات وتناسبهما في العدد والمقدار ، بحيث تُجدُ النفس من إدراكها لذةً مخصوصةً ، موضوعهما إن كان حرفاً فهو المسمّى بالشعر . وإن كان صوتاً فهو المسمّى بالإيقاع - وقوع الوزن على أي هيئة كان وإلا لكان قولك : رأيت زيدا شعراً ، لأنه على وزن ( فَعُولُ فَعْلُنْ ) ولا على الأوزان المخصوصة بالعربية ، لأن المختار أن القول الموزون الخارج عن تلك الأوزان شعر عند الزمخشري<sup>(٢)</sup> وغيره ، ولأنَّ لكل أهل لسان شعراً على حسب لغاتهم واصطلاحاتهم<sup>(٣)</sup> . فبعضه موافق لوزن الشعر العربي ، وبعضه خارج عنه . وما هو خارج عنه يسمى شعراً لصدق حدِّ الشعر عليه . ولا ما قبلته جملة الطباع السليمة ، لأن بعض الأشعار [العربية]<sup>(٤)</sup> [ هظ ] لا تقبلها الطباع السليمة في العجم وبعض الأشعار العجمية لا يقبله طبع العربي .

والحق أن هذا بحث لفظي ، لأنهم [إن]<sup>(٥)</sup> أرادوا بالشعر ما قالت عليه العرب . فكل ما هو خارج عن ذلك الوزن لا يسمى شعراً . والمراد بالعروض ها هنا هذا . وإن أرادوا بالشعر ما تقبله الطباع السليمة فكل ما تقبلها شعر . ولا ينتقض

(١) الكلام في اصطلاح النحوين هو المعنى المركب الذي فيه الإسناد التام . الجرجاني ، التعريفات ٢٣٧ . وهذا التعريف استناداً إلى أن الكلام ما يفهمه معنى من الإلهام . أبو القاسم محمود بن عمر الخوارزمي ( ٤٦٧ - ٥٣٨ هـ ) من أئمة اللغة والنحو والأدب . صنّف في التفسير وغريب الحديث والنحو من مصنفاته "الكشاف" "القسطناس في العروض" ، "المفصل في النحو" . إشارة التعيين ٣٤٥ - ٣٤٦ ، نزهة الألباء ٣٩١ - ٣٩٣ ، إنباه الرواة ٢٦٥/٣ - ٢٧٢ معجم المؤلفين ١٢ / ١٨٦ .

(٢) الشعر كما حدّه الزمخشري لفظ موزون مقفّى ، يدل على معنى . قال الزمخشري : فاللفظ وحده هو الذي يقع فيه الاختلاف بين العرب والعجم ، فإن العربي يأتي به عربياً والعجمي يأتي به عجمياً ، وأما الثلاثة الأخر ، فالأمر فيها على التساوي بين الأمم قاطبة . ثم قال : وذلك لأن الأمم عن آخرها متساوية بالنسبة إلى المعاني والقوافي والافتنان فيها ، لا اختصاص لها بأمة دون غيرها ، فكذلك الوزن لتساوي الناس في معرفته والإحاطة بأن الشيين إذا توازانا وليس لأحدهما رجحان على الآخر ، فقد عادل هذا ذلك ككفّي الميزان . "القسطناس في علم العروض ٢١ - ٢٣ .

(٤) في (ل) و(أ) (العربي)

(٥) إضافة يقتضيها السياق

ما ذكرناه بأشعار جاءت عنهم خارجة عن البحور لأنها نادرة شاذة ، لا يلتفت إليها.

ومن هاهنا يُعرف إذا قال أهل زماننا شعراً عربياً على وزن من الأوزان التي قالت عليها العرب فهو شعر بالاتفاق. وإن لم يكن على تلك الأوزان فإن قبلته الطباع السلمية فمبنيٌّ على الخلاف الذي ذكرناه ، وإن [لم] <sup>(٢)</sup> تقبله فليس بشعر.

و(المقفي) : الأصح أنه غير داخل في ماهية الشعر ، بل هو عرضي لازم له. والدليل عليه أن الإيطاء والإقواء وغيرهما لا يُخرجن الشعر عن حدِّ الشعر ، بل كانت عيوباً. ولهذا بعض العلماء جمع كتاباً مشتملاً على أشعار غير [مقفاة] <sup>(٣)</sup> . والشعر بهذا المعنى غير الشعر بالمعنى الذي ذكره الحكماء <sup>(٤)</sup> لأن التخييل وهو تأثير الكلام في النفس قبضاً أو بسطاً أو غيرهما - جزءٌ ماهية الشعر عندهم ، لأن الشعر عندهم كلام مخيلٌ موزون ، دون الشعر المصطلح عند غيرهم .

والأصح أن التعمد شرط أيضاً حتى لا يكون بعض الآيات والأحاديث شعراً لأنه ما صدر عنهما على قصد أن يكون شعراً لقوله تعالى ﴿وَمَا عَلَّمْنَاهُ الشِّعْرَ وَمَا يَنْبَغِي لَهُ﴾ . وأيضاً لو كان القصد غير معتبر لكان العامي إذا قال لباذنجاني: بكم

(٢) إضافة تقييداً بساطاً .

(٣) في (ل) و(أ) (مقفي) .

(٤) قال الجرجاني في التعريفات: الشعر في اصطلاح المنطقيين قياس مؤلف من المخيلات ، والغرض منه انفعال النفس بالترغيب والتنفير، كقولهم : الخمر ياقوتية سيالة ، والغسل مرة مهوعة . وقال القنوجي: الشعر عند المنطقيين هو القياس المركب من مقدمات ، يحصل للنفس منها القبض والبسط ، ويسمى قياساً شعرياً كما إذا قيل : الخمر ياقوتية سيالة تنبسط النفس، ولو قيل الغسل مرة مهوعة تنقبض. والغرض منه ترغيب النفس ، وهذا معنى ما قيل هو قياس مؤلف من المخيلات . والمخيلات تسمى قضايا شعرية . وصاحب

القياس الشعري يسمى شاعراً . التعريفات ١٦٧ ، القنوجي ، أجمد العلوم ٣٤٣/٢

تبيع ألف باذنجانة<sup>(١)</sup> ؟ فقال : أبيعها بعشر عدليات<sup>(٢)</sup> لسمي كل واحد منهما شاعراً . وهو بعيد . ولا ينتقض هذا بأن قيل : لو قال أحد قصيدة طويلة ، ولا يُعتمد شعراً بها لا يكون شعراً لعدم قصده الشعر ، لأننا نقول : ذلك لا يمكن . وأما وقوع بيتين أو بيتين إلى ثلاثة [فمممكن]<sup>(٣)</sup> نادر ، ولا اعتداد بالناذر هذا .

فإن قيل لا حاجة إلى علم العروض في معرفة الأوزان الصحيحة والفاصلة ، لأن الطباع السليمة تفرّق بينهما . قلنا : لا نسلم أن الطباع السليمة تفرّق في كل الأوزان بل تفرّق بين ما هو قريب من الطبع . وأما ما يكون بعيداً منه كبعض ضروب<sup>(٤)</sup> البسيط والمنسرح فلا يفرّق . ولئن سلمنا أن الطباع السليمة تفرّق فكل لا يفرّق ، بل نسبة من له طبع مستقيم إلى غيره كنسبة من [و٦] يتكلم بالطبع العربي ونسبة من يصيب في الفكر لخاصية تغنيه عن الكسب . وعدم احتياجهما إلى النحو والمنطق لا يوجب<sup>(٥)</sup> استغناء غيرهما عنهما . وكذلك ها هنا : من كان له طبع مستقيم لا يحتاج إلى علم العروض في معرفة الوزن الصحيح والفاصل . وعدم

(١) هذا على وزن الرجز سالم العروض مخبون مقطوع الضرب ، وزنه (مفاعن ، مفاعن ، مفعولن ، مفاعن ، مفاعن ، فعولن) <sup>(٢)</sup> العُدل بكسر فسكون الغرارة ، أي الجوالق ، جمعه عُدول وأعدال . والعديلتات: الغرارتان كل واحدة منهما تعادل صاحبتهما . <sup>(٣)</sup> النرصائي ، الآلة والأداة وما يتبعهما من الملابس والمرافق والهنات ٢١٣ .

(٤) في (ل) و(أ) (ممكن)

(٥) من الضروب البعيدة عن الطبع الضرب السادس من البسيط الجزوء المقطوع العروض والضرب . وهو المخلّع ، مثل:

ماهيج الشوق من أطلال أضحت قفارا كوحى الواحي .  
 رشد في البسيط في العروض الجزوءة المخبونة المقطوعة الحذف مثل:  
 إن شواء ونشوة وخبب البازل الأمون

ومما هو بعيد عن الطبع في المنسرح العروض المنهوكة المكشوفة ، مثل :

ويل أم سعد سعدنا

وتم بعده الأخص شعراً وكذلك العروض المنهوكة الموقوفة وضربها مثلها . مثل :

صبرا بني عبدالدار .

البارع في علم العروض ١١٤ ، ١١٧ ، ١٧٤ ، العيون الغامزة ١٥٩ ، ١٦٠ ، ٢٠١ .

(هـ) من السليمه بزيادة (عدم) بعد (يرجى)

احتياجه لا يوجب عدم احتياج من ليس له طبع مستقيم إليه .  
وإذا وصلنا إلى هذا فنذكر بعض فوائد علم العروض :-

منها : أنك تعرف حصر أوزان الأشعار التي قالت عليها العرب أشعارها  
منها. ومعلوم أن ذلك لا يحصل بالذوق ، بل إنما يحصل بالذوق بعض ما يُسمع  
كما أنك تعرف عسر تعرف أنه حلو ، ولكن لا يلزم أن تعرف كل أشخاص الحلو.  
ومنها: أن الأوزان المزاحفة غير المتداولة كبعض ضروب البسيط والمنسرح  
ليس تقبلها الطباع السليمة فضلاً عن الطباع غير السليمة . فإذا لم تقبلها لم يعرف  
أنه شعر . فإذا عُرف هذا العلم عرف أنه شعر.

ومنها: يجوز أن يشتبه بحر ببحر كالرجز والسريع فلا يفرق بينهما . فيمكن  
أن يقول شخص قصيدة بعضها من الرجز وبعضها من السريع فيردّ ، ويُعترض  
عليه . وأما إذا عُرف هذا العلم [فلا]<sup>(١)</sup> يمكن أن يقول قصيدة من بحرین .  
ومنها: يجوز أن يكون شخص عادم الذوق . وكثير منهم لم يفرق بين الموزون  
وغيره . فإذا عُرف هذا العلم يفرق . وأنا وجدت علماء كثيرة لا يفرقون بين الموزون  
وغيره ، حتى قال بعضهم : ليس الفرق بين الموزون وغيره إلا أن يقال في آخر  
بيت (هُمّو) بالواو فحسب . وإلا فلا فرق بين الذي يقولون إنه موزون أم لا سوى  
هذا.

ومنها : أنك تعرف بهذا العلم خروج الكتاب العزيز عن الشعر ، وكذلك  
بعض الأحاديث .

ومنها: أنك إن كنت ممن له طبع في عمل الأشعار فربما خطر لك معنى  
أردت نظمه ، واقتضى ضيق العبارة أن لاتعبّر عن ذلك المعنى إلا بلفظ  
مزاحف . فإذا لم تعرف هذا العلم تحسب أنك إذا قلت بذلك اللفظ لم يكن موزوناً ،

(١) في (ل) و(أ) (لا)

فتركت ذلك المعنى ، أو عبرت عن ذلك المعنى بلفظ ركيك غير فصيح فأنت بين أمرين ، إما ترك المعنى ، وإما استعمال اللفظ الركيك فيه ، ولو عرفت هذا العلم لكفك المحذورين .

ومنها : أنك ربما رأيت شعراً مزاحفاً زحفاً جائزاً ولست معتقداً لقائله ، فجزمت [٦ظ] بأنه مكسور الوزن . ورأيت شعراً مكسور الوزن وكنت حسن الظن بقائله ، فحكمت بأنه مزاحف . فإذا عرفت هذا العلم نجوت من مثل هذه .  
ومنها: أنك تتمكن من استعمال جميع البحور المنقولة عن العرب على حدودها وإذا لم تعرف هذا العلم لا تتمكن من هذا .

ومنها: أن البيت ربما كان فيه كلمة عربية وحشيّة لاتعرفها نحو (سَبْهَلَل) <sup>(١)</sup> و(جِرْدُحَل) <sup>(٢)</sup> . فإذا كنت عالماً بالعروض ووقعا في الشعر لا تقول: (سَبْهَلَل) بسكون الباء وحركة الهاء ، وكذا (جِرْدُحَل) لا تقول بحركة الراء وسكون الدال . وهذا العلم يردعك عن هذا القبيح ، ويغنيك عن سؤال العلماء عن الوزن وتصفح الكتب . ولها فوائد كثيرة يُكفَى بهذه .

وأما أن الشعر مندوب إليه ومستحسن ، فلقوله عليه الصلاة والسلام «إِنَّ مِنْ الشَّعْرِ لِحِكْمًا ، وَإِنْ مِنْ الْبَيَانِ لِسِحْرًا» <sup>(٣)</sup> . وكذا ما روى عمرو <sup>(٤)</sup> بن الشريد عن

(١) جاء سَبْهَلَلًا : أي بلا شيء ، وقيل بلا سلاح ولا عصا . ويقال للفارغ النشيط سبهلل ، وكل فارغ سبهلل . وجاء سبهللًا أي: غير محمود المحي . ويقال: هو الضلال بن السبهلل يعني الباطل . وجاء فلان سبهللًا : أي ضالًا ، لا يدري أين يتوجّه ، ورأيت فلانًا يمشي سَبْهَلَلًا : وهو المختال في مشيته . اللسان (سبهلل) ٣٢٤/١١ .

(٢) الجِرْدُحَل من الإبل : الضخم ورجل جِرْدُحَل : غليظ ضخم ، وامرأة جردحل كذلك . وقيل الجِرْدُحَل: الوادي . اللسان (جردحل) ١٠٩/١١ .

(٣) ورد قوله صلى الله عليه وسلم «إن من الشعر حكمة» في «صحيح البخاري» كتاب الأدب باب «ما يجوز من الشعر والرجز والحداء ومايكرة» . صحيح البخاري ١٩٣٦/٤ . وقوله صلى الله عليه وسلم: «إن من البيان لسحراً» ورد في صحيح البخاري كتاب «الطب» باب «إن من البيان لسحراً» ، وكذا في كتاب «النكاح» باب «الخطبة» ١٦٥٧/٣ .

(٤) عمرو بن الشريد بن سويد الثقفي الطائفي . عنه التابعتين . سمع عن ابن عباس وعنه ابنه الشريد - ابنه يحيى ، لفظه في الرهبان عن مربيته المهديّة والذميمة ٤٧٧/٢ .

أبيه، قال رَدِفْتُ رسول الله صلى الله عليه وسلم يوماً، فقال : هل معك من شعر أمية بن أبي الصلت<sup>(١)</sup> ؟ قلت : نعم . قال : هيه . فأنشدته بيتاً ، فقال : هيه . فأنشدته بيتاً ، فقال : هيه . فأنشدته بيتاً ، حتى أنشدته مائة بيت .<sup>(٢)</sup> وكذا ما قال لحسان بن ثابت<sup>(٣)</sup> : ﴿إِنَّ اللَّهَ يُؤَيِّدُ حَسَانَ بَرُوحِ الْقُدْسِ مَا نَافِحٌ أَوْ فَاخِرٌ عَنِ رَسُولِ اللَّهِ<sup>(٤)</sup> حِينَ وَضَعَ لِحَسَانَ مَنْبِرًا فِي الْمَسْجِدِ يَقُومُ عَلَيْهِ يَفَاخِرُ وَيَنَافِحُ عَنِ رَسُولِ اللَّهِ. وَقَدْ جَاءَتْ أَخْبَارٌ أُخْرَى وَأَثَارٌ كَثِيرَةٌ تَرَكْتَهَا خَوْفًا مِنَ التَّطْوِيلِ.

وما جاء بخلاف هذا كقوله عليه الصلاة والسلام<sup>(٥)</sup> لأن يمتليء بطن أحدكم قيحاً خيراً من أن يمتليء شعراً<sup>(٥)</sup> مؤول بالذموم كهجاء المسلمين ، لأنه بمنزلة الغيبة والافتراء والبهتان والقذف وغير ذلك . وقوله تعالى ﴿وَالشُّعْرَاءُ يَتَّبِعُهُمُ الْغَاوُونَ﴾<sup>(٦)</sup> ... الآيات<sup>(٧)</sup> ، فقد استثنى منهم ، فقال : ﴿إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا﴾<sup>(٨)</sup> ،

(١) أمية بن أبي الصلت الثقفي (ت ٥٥ هـ) شاعر جاهلي ، من شعراء لُحَا نَعْدًا كان حنيفياً ، متعبداً وكان يرجو أن يكون النبي العربي المنتظر ، فلما بُعِث النبي صلى الله عليه وسلم ، شهد نبوته ، ومدحه ، ولكنه لم يسلم ، فقبل : آمن لسانه ، وكفر قلبه . اطلع على كتب أهل الكتاب ، فأخبر بقصص الأنبياء . وهو أول من جعل في أول الكتب (باسمك اللهم) . - ابن قتيبة ، الشعر والشعراء ٤٥٩/١ - ٤٦٢ ، خزنة الأدب ١١٩/١ - ١٢٣ ، الأعلام ٢٣/٢

(٢) الحديث في صحيح مسلم كتاب الشعر ٤٨/٧ ، ٤٩ .

(٣) أبو الوليد أو أبو الحسام ، حسان بن ثابت بن المنذر الخزرجي - رضي الله عنه ، (ت ٥٤ هـ) من المعرنيين ، إذ عاش ستين سنة في الجاهلية ، وستين في الإسلام . تقدم إسلامه ، لكنه لم يشهد مع النبي صلى الله عليه وسلم مشهداً بل جاهد بلسانه . وهو شاعر الأنصار في الجاهلية وشاعر النبي صلى الله عليه وسلم وشاعر اليمن في الإسلام . وقيل هو أشعر أهل المدر - طبقات ابن سلام ٢١٥/١ - ٢٢٠ ، ابن قتيبة ، المعارف ٣١٢ - ٣١٣ ، الصفدي ، نكت الغميان ١٢٤ - ١٣٨ . الأعلام ١٥٥/٢

(٤) في صحيح البخاري كتاب الأدب ، باب هجاء المشركين عن سليمان بن حرب عن شعبة عن عدي بن ثابت عن البراء رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم . قال لحسان : اهجمهم - أو قال هاجهم وجريل معك . صحيح البخاري ١٩٣٩/٤ .

وفي البيان تفضيحه ١٩٣٨/٤ ، ١٩٣٩ ، عن أبي اليمان عن شعيب عن الزهري عن إسماعيل عن أخيه عن سليمان بن محمد عن أبي عتيق عن ابن شهاب عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف أنه سمع حسان بن ثابت الأنصاري يستشهد أبا هريرة ، فيقول : يا أبا هريرة نشدتك الله هل سمعت رسول صلى الله عليه وسلم يقول : يا حسان أحب عن رسول الله ، اللهم أیده بروح القدس قال أبو هريرة : نعم ، رواه البخاري في كتاب الصلاة باب الشعر في المسجد ١٥٩/١ .

(٥) في صحيح البخاري كتاب الأدب باب ما يكره أن يكون الغالب على الإنسان الشعر ، حتى يصد عنه ذكر الله والعلم والقرآن . ١٩٣٩/٤ .

(٦) سورة الشعراء الآية ٢٢٤ .

(٧) هي قوله تعالى في سورة الشعراء : ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّهُمْ فِي كُلِّ وَادٍ يَهِيمُونَ (٢٢٥) وَأَنَّهُمْ يَقُولُونَ مَا لَا يَفْعَلُونَ﴾

(٨) سورة الشعراء الآية ٢٢٧ .

فَدَلَّ عَلَى أَنْ مَرَادَهُ مِنْهُمْ الْهَجَاءَ الْمَذْمُومَ<sup>(١)</sup>. وَرَوَى عَنْ عُلَمَاءِ السَّلَفِ أَنَّهُمْ قَالُوا:  
 «الشعر بمنزلة الكلام ، فَحَسَّنُهُ كَحَسَنِ الْكَلَامِ وَقَبِيحُهُ كَقَبِيحِهِ<sup>(٢)</sup>» وَكَانَ أَكْثَرَ  
 الصَّحَابَةِ شِعْرَاءَ . رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمْ . وَقَوْلُهُ تَعَالَى ﴿وَمَا عَلَّمْنَاهُ الشِّعْرَ﴾ سَيَجِيءُ  
 الْكَلَامُ عَلَيْهِ فِي بَحْرِ الرَّجْزِ . وَنَقْتَصِرُهَا هُنَا عَلَى مَا قَالَهُ أَبُو بَكْرٍ - رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى  
 عَنْهُ - حِينَ سَأَلَ عَنْ هَذِهِ الْآيَةِ ، فَقَالَ: «ذَلِكَ فِي حَقِّهِ فَضِيلَةٌ ، وَفِي حَقِّنَا نَقْصٌ  
 كَالْكِتَابَةِ<sup>(٣)</sup>» . وَأَيْضًا يُسْتَشْهَدُ بِهَا أَنَّ الْقُرْآنَ عَرَبِيٌّ ، لِأَنَّ [الْمَتَعَنَّتْ]<sup>(٤)</sup> الْمَخْذُولَ  
 يُمْكِنُ [و٧] أَنْ يَمْنَعَ وَيَقُولَ لَا نَسَلُّمُ أَنْ هَذَا التَّرْكِيبُ وَاللُّغَاتُ فِي الْقُرْآنِ عَرَبِيٌّ ،  
 فَيُقَالُ : إِنَّهُ عَرَبِيٌّ بِدَلِيلِ اسْتِعْمَالِهِمْ تِلْكَ اللَّفْظَةَ لِذَلِكَ الْمَعْنَى الْمَذْكُورِ ، وَتَتَكَلَّمُ  
 فَصَحَاؤُهُمْ بِتِلْكَ التَّرَاكِيِبِ فِي الْأَشْعَارِ ، وَلِأَجْلِ هَذَا يَسْتَشْهَدُونَ فِي التَّفَاسِيرِ وَشَرَحِ  
 الْأَحَادِيثِ بِالْأَشْعَارِ الْجَاهِلِيَّةِ وَغَيْرِهَا . فَهَذَا مَا أَرَدْنَا أَنْ نَذْكُرَ هَاهُنَا . ثُمَّ نَرْجِعُ إِلَى  
 شَرْحِ أَبْيَاتِ الْقَصِيدَةِ .

(١) هُنَاكَ عِدَّةُ رَوَايَاتٍ لِلْمُؤْتَمِرِ تَسْأَلُ فِي مَعْنَى الْمَذْمُومِ بِإِسْلَامِ الشِّعْرِ مِنْهَا مَا جَاءَ فِي «مَهْزَبِ الْأَشْعَارِ»  
 لِلرَّمَامِ مِنْ جَرِيرِ الطَّبْرِيِّ ، هَيْتَ رَوَى عَنْهُ سَنَةَ سِتْرَيْنِ إِلَى اسْتِجْمَاعِ أَنْ رَسُولَهُ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -  
 قَالَ: «لَنْ يَمْلِكَ جَوْفُ أَحَدِكُمْ قَمِيحًا حَتَّى يَمْلِكَ مِنْهُ أَنْ يَمْلِكَ شِعْرًا هَجِيئًا بِهِ أَوْ قَالَ شِعْرًا هَجِيئًا»  
 (٢) ذَكَرَ ابْنُ رَشِيْقٍ أَنَّ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: «الشعر فيه كلام حسن وقبيح ، فخذ الحسن واترك القبيح». وَأَنَّ ابْنَ سِيرِينَ قَالَ:  
 «الشعر كلام عُقِدَ بِالْقَوَائِي فَمَا حَسَنَ فِي الْكَلَامِ حَسَنَ فِي الشِّعْرِ ، وَكَذَلِكَ مَا قَبِيحٌ مِنْهُ» ابْنُ رَشِيْقٍ، الْعَمْدَةُ ١/٢٧٧ ، ٣٠ .  
 وَقَدْ نَقَلَ أَبُو حَيَّانَ الْأَنْدَلُسِيُّ فِي الْبَحْرِ الْمَحِيْطِ عِنْدَ تَفْسِيرِهِ لِلآيَاتِ الْمَذْكُورَةِ الْمَعْنَى الَّتِي أَشَارَ إِلَيْهَا الْعَبِيدِيُّ إِذْ قَالَ: «وَالشِّعْرُ  
 بِأَنَّ مِنَ الْكَلَامِ حَسَنَهُ حَسَنٌ ، وَقَبِيحُهُ قَبِيحٌ» الْبَحْرُ الْمَحِيْطُ ٧/٤٩ .  
 (٣) الْعَلَوِيَّةُ ، نَضْرَةُ الْإِغْرِيزِيِّ فِي نَضْرَةِ الْقَرِيْضِ ٣٨١ .  
 (٤) فِي (ل) وَ(أ) . (لِلْمَتَعَنَّتْ)



## [منهج الساوي]

قال :

وَقَدْ كَانَ حَالُ النَّثْرِ أَصْعَبَ مُرْتَقَى فُجِئْتُ بِهِ فِي سَلِكِ نَظْمٍ لَيْسَهُلَا

أقول: أي : وقد كان هذا العلم في حال النثر إدراكه أصعب مما يكون في حال النظم، فنظمته ليسهل على الطالب إدراكه وحفظه وضبطه وما يشبهه<sup>(١)</sup> هذه (فأصعب) خبر كان . و(حال) : منصوب على الظرفية<sup>(٢)</sup> . وفي (كان) ضمير راجع إلى علم العروض.

وفي هذا البيت لطائف ، منها : المقابلة بين (النثر) و(النظم) ، وبين (الصعب) و(السهل) . ومنها الاستعارة في قوله (في سلكِ نظم) . ومنها : الإيهام في (النثر) و(النظم) ، لأن الجواهر إذا كانت منثورة فالتقاطها وحصولها أصعب مما إذا كانت منظومة . ومنها : اقتران (أصعب) (بمرتقى) ومنها قوله (مرتقى) يدل على ارتفاع هذا العلم وشرفه وكل أحد لا يصل إليه إلى غير ذلك.

قال :

مُشِيرًا إِلَى أُبْيَاتِهِ فِي صَحِيحِهِ وَمُعْتَلِّهِ بِالصِّدْرِ كَيْ تَتَمَثَّلَا

أقول: (مشيراً) منصوب على الحال من (فجئت) . وأراد بالصحیح هنا ماكان سالماً عن التغيُّر بسبب الزحاف وغيره. وبمعتلّه خلاف ذلك ، ليتناول جملة الأبيات المذكورة المستشهد بها أول البيت في هذه القصيدة . لاكما زعم بعضهم أن المراد من الصحيح هو المصطلح عليه في هذا العلم ، وهو كل ضرب سلم مما يقع

(١) في النسخة (١٢٠)

(٢) في كافي العبيدي أن (حال) منصوب على الحال . الكافي ٣٠.

فيه من التغييرات سواء كان بالنقصان كالقطع والقصر وغيرهما ، أو بالزيادة كالإزالة والترفيل . أو ماقال الزجاج <sup>(١)</sup> : "إن الصحيح اسم لكل آخر نصف بيت سواء كان عروضاً أو ضرباً ، إذا كان سالماً من تغيير يقع في غير الحشو ، ومن المعتلّ خلاف هذين المعنيين . وقيل : "إذا كان كل واحد من العروض والضرب مثل الحشو <sup>(٢)</sup> سمي حشواً . وإذا سلم من الانتقاص يسمى الصحيح <sup>(٣)</sup> . والنقص الذي يعرضهما إن لم يذهب بهما سمي الوافي ، وإن ذهب بهما فهو المجزوء ."

قوله (كي تتمثلاً) : أي كي تتصوّر تلك الأبيات [٧ظ] المشار إليها بالصدر . يقال : مثّلتُ له كذا تمثيلاً فتمثّل ، أي صوّرت له ذلك فتصوّر ، ومنه التمثيل وهو الشيء المصوّر . والممثّل : المصوّر على مثال غيره .

قال :

وَفَسَّرْتُ فِيهِ كُلَّ زَحْفٍ وَعِلَّةٍ      وَلَمْ أَكُ مِثْلَ الْمَالِكِيِّ لِأَجْمَلًا

أقول : الزحف مصدر زحف إليه زحفاً إذا مشى مشياً ضعيفاً . ومنه يزحفُ

الصبّي على الأرض قبل أن يمشي ، والبعير إذا أعيأ فجرّ فرسِنه . وهي إبل

(١) أبو إسحاق إبراهيم بن السري بن سهل (٢٤١-٣١١هـ) أخذ عن المبرد. نحوي لغوي . له مناقشات مع ثعلب وغيره . ومن كتبه "العروض" معاني القرآن ، الاشتقاق ، طبقات الزبيدي ١١١-١١٢ ، بغية الوعاة ٤١١/١-٤١٣ ، الأعلام ٤٠/١ .

(٢) قال الزمخشري في القسطاس بكل واحد من العروض والضرب إذا خالف الحشو بسلامة أو زحاف سمي معتلاً . وإذا كان (أي العروض والضرب) مثل الحشو سمي البيت حشواً . القسطاس ٦٦

(٣) قارن ما ذكره بعبارة الزمخشري في القسطاس : "إذا سلم العروض والضرب من الانتقاص ، وهو الحذف اللازم ، سمي الصحيح" القسطاس ٦٦ . ثم قال : "إذا لم يأت الانتقاص على جميع جزئه الأخير ، فهو الوافي . وإذا أتى عليه ، فهو المجزوء" . القسطاس ٦٧ .

زواحف ، الواحدة زاحفة . قال الفرزدق: <sup>(١)</sup>

مستقبلين شمالَ الشامِ تضرِبُنَا بحاصِبِ كنديفِ القطنِ منثورِ <sup>(٢)</sup>

على عمائمنا تُلَسِّقِي وأرحلنا على زواحفٍ نزجِها محاسيرِ

وكذلك أَرْحَفُ البعيرُ فهو مُرْحِفٌ . وإذا كان ذلك عادته فهو مُرْحَافٌ . وَأَرْحَفَ

الرجلُ إذا أَعْيَا دَابَّتَهُ وبعيره . وَمَزَاحِفُ الحَيَّاتِ مواضعٌ مَدَّبَهَا . وَالزَّحُوفُ من

النوق التي تَجَرُّ رِجْلَهَا إذا مشت . فسمِّي التغيير الذي يلحق الجزء زحافاً ، لأنه

دخله الضعف ، ولأنه كالجرِّ من جهة إلى جهة . والزحاف يلحق الأسباب ، لأنها

مشبّهات بأسباب البيت ، فكما أَنَّ جِبَالَ البيتِ تُقَدِّمُ مرةً وتُؤَخِّرُ أخرى وذلك

مزاخفة لها ، فكذلك الأسباب في الشعر.

والزحاف ما وجدنا في الأصول التي عندنا إلا أن الزمخشري قال في "أساس

البلاغة" <sup>(٣)</sup> : "ومن المجاز يُقَرُون مزاخفَ السحاب ، أي مصابهُ ومواقع قطره . وناقاةٌ"

فيها زحافٌ ، وهو أن تكون سريعة الحفا . وفي البيت زحاف وهو نقص في

الأسباب . وبيت مزاخف وقد زوحف ، لأنه تنحى عن السلامة ."

والمراد بالزحاف هاهنا ما لم يلزم المحل ، أي : إذا وقع في موقع لم يلزم

الإتيان به في جميع الأبيات في ذلك للموضع . وإلى هذا أشار بقوله على ما سيجيء :

<sup>(١)</sup> أبو فراس همَّام بن غالب (ت ١١٦هـ) شاعر مقدم لآبيه مناقب ومحمد . وأمه ليلى أخت الأقرع بن حابس . وكان بينه وبين جرير الهجاء المعروف ، وجمع في كتاب "النقائض" له ديوان شعر . وكان لا يُنشد شعره بين يدي الخلفاء إلا واقفاً - ابن خلكان ، وفیات الأعيان ٨٦/٦ ، شذرات الذهب ١٤١/١ ، معجم المؤلفين ١٣/١٥٢-١٥٣ .

<sup>(٢)</sup> ديوان الفرزدق ( دار الكتاب العربي ) ٢٣٦/١ .

<sup>(٣)</sup> معجم مختصر وضعه الزمخشري باعتبار الحرف الأول من الكلمة ، واعتمد فيه ذكر المعنى اللغوي الحقيقي ، ثم المعاني المجازية التي استخدمت لها الكلمة . مطبوع . وما ذكره من قول الزمخشري من الأساس ٣٩٥ .

(إذ جاء حشوا مجّولاً<sup>(١)</sup>) وهو اختيار أكثر العروضيين . وبالعلّة التغيير الذي لو  
وجد في موضع من البيت لزم أن يوجد مثله في سائر الأبيات في ذلك الموضع  
كالتغاير الواقعة في أواخر المصارع .

وقيل: الزحف التغيير العارض للأسباب كالقبض والخبث وغير ذلك على ما  
سجيء . والعلّة كل تغيير يلحق الأوتاد كالقطع والخرم والبتر وأمثال ذلك . ويمكن  
أن يكون أرادهما هنا . قيل : "الزحف كل تغيير لحق الأسباب جوازاً كخبث  
مستفعلن ، وعصب مفاعلتن . " واحترز بالجواز [و٨] عن قصر فاعلاتن في الضرب  
الثاني من المديد<sup>(٢)</sup> ، فإنه لازم لا يسمى زحفاً . وبقوله (لحق الأسباب)  
كالخرم<sup>(٣)</sup> ، فإنه لحق الأوتاد على طريق الجواز ولا يسمى زحفاً<sup>(٤)</sup> . وقيل :  
"الزحف تغيير جائز" . فيدخل الخرم فيه . وقال التنوخي<sup>(٥)</sup> : "الزحف نقص شيء  
أو زيادته" . فحينئذٍ الزحف يلحق الأوتاد<sup>(٦)</sup> . وقال الزمخشري في "القسطاس" : "الزحف  
إسقاط ساكن السبب أو إسكان متحركه . والعلّة تغير لحق الأجزاء على طريق اللزوم  
كالقطع والقصر والكسف والوقف والحذف والبتر والحذو والصلم . وقال الصغاني :

(١) وذلك في قوله

(ومازاحفوا بسمى اعتماداً وليس ذا لها مشبهاً إذ جاء حشواً مجّولاً)

(٢) مثل بقصر فاعلاتن في ضرب المديد الثاني للتغيير الذي لحق الأسباب وجوباً ، لأنه علّة وليس زحافاً والأصل في العلة اللزوم .

(٣) كذا في (ل) و(أ) ولعله (عن الخرم)

(٤) لأنه علّة جارئة بجرى الزحاف في عدم لزومها .

(٥) لعله أبو القاسم علي بن محمد التنوخي (٢٧٨-٣٤٢هـ) نقيه ، أصولي ، محدث ، نحوي ، عروضي ، بصير بعلم النجوم ، أديب ، شاعر ،  
كثير الحفظ ، ولي القضاء . وله كتب منها : كتاب في العروض ، وآخر في القواني ، وله الفرج بعد الشدة بتاريخ بغداد ٧٧/١٢-٧٩هـ  
بغية الوعاة ١٨٧/٢ ، معجم المؤلفين ١٩٦/٧ .

(٦) فحينئذٍ يشمل الزحف الترفيل والتذليل من علل الزيادة ، ومن علل النقص الحذف ، الصلم ، الكسف ، القطع ، الوقف ، التشعيت ،

الخرم .

(٧) أنظر : القسطاس ٦٦ .

”الزحاف في الشعر ما سقط مما بين الحرفين حرف ، فزحف أحدهما إلى الآخر<sup>(١)</sup>“  
وقيل : ”الزحاف تغيُّر الأركان مطلقاً“ . وقيل : ”هو تغيُّر يكون عدمه أحسن من  
وجوده لكونه كاسراً للوزن كالخزم بالزاي المعجمة ، أو قبيح الاستعمال كالشتر  
والخرم بالراء المهملة .“

ثم اعلم أن الزحاف لا يدخل على أوائل الأسباب ، لأن السبب شبه  
بالحبل الذي يشدُّ به طنب الجباء ، والطرف المتصل بالخباء هو أوله ولا يقصر  
منه . وإنما يقصر من الطرف الذي يربط بالوتد ويطول أيضاً من تلك الجهة .  
بخلاف الوتد فإنه ينقص من الطرفين ، إذ هو أخذ شيء منه من الطرفين فكذلك  
الوتد في البيت الشعري ينقص أوله بالخرم وآخره بالقطع .

قال الشيخ علم الدين عبدالصمد السخاوي<sup>(٢)</sup> - رحمه الله تعالى - : ”زحاف  
الشعر كله على حسب وقوعه في الأبحر ثمانية ، وهو القبض والكف والخبين  
والطي والعصب والعقل والإضمار والوقص“ . وقد نظمها في بيتين على ترتيب الوقوع  
في الأجزاء :

زحاف الشعر إضمارٌ ووقصٌ      وخبينٌ ثم طيٌّ ثم عصبٌ  
وعقلٌ ثم قبضٌ ثم كفٌّ      ثمانية تضيءٌ وليس تخبو

والبواقي كلها علل .

(١) نص العباب : ”الزحاف في الشعر أن يسقط بين الحرفين حرف ، فزحف أحدهما إلى الآخر“ العباب بحرف الفاء (زحف) ٢٣٥ .  
(٢) أبو الحسن علم الدين علي بن محمد<sup>بن محمد</sup> (٥٥٨ - ٦٤٣ هـ) إمام في النحو واللغة والتفسير . وله باع في الأدب والقراءات ، تلميذ الشاطبي  
له شرحان على ”المفصل“ وشرح الشاطبي قوافيات الأعيان ٣/٣٤٠ - ٣٤١ ، بغية الرواة ٢/١٩٢ - ١٩٤ ، معجم المؤلفين ٧/٢٠٩ .

ولا يجتمع في الجزء الواحد أكثر من زحافين غالباً للإجحاف سوى المخروم

إلا نادراً<sup>(١)</sup> . ويجيء ذلك . وكلما كان الجزء أطول كان زحافه بنقص حروفه

أحسن<sup>(٢)</sup> وكلما كثر متحركاته كان إسكان بعضها أولى<sup>(٣)</sup> .

(١) من اجتماع ثلاث تغييرات في الجزء دون حرم الصور التالية :-

(١) أن يدخل مستفعلن في مسدس البسيط الإذالة ، فتصير مستفعلان ، ثم تحيل (تجبن وتطوى) فتصبح فُعَلْتَان . مثل :  
هذا مقامي قريباً من أخي      كل امرئ قائم مع أخيه

العيون الغامزة ١٥٩ .

(٢) ما أتته ابن القطاع للبيسط إذ أثبت عروضاً محذوفة مكبولة ( الكيل اجتماع الحين والقطع ) ونسبها إلى الشذوذ ، ووزنها فَعْلُ .  
مثل :

إِنَّ شَوَاءً وَنَشْوَةً      وَخَيْبَ الْبَازِلِ الْأُمُونِ

البارع ١١٧

(٣) أن يدخل متفاعلين في الكامل الترفيل، فتصبح متفاعلاتن ، ثم تحزل (تطوى وتضم) ووزنها مُفْتَعِلَاتِن مثل :

صفحوا عن ابنك إن في ابــــنك حدة حين يكلم

العيون الغامزة ١٥٥

(٤) أن يدخل مفعولات في عروض السريع الثانية الخيل (الحين والطي) مع الكشف فوزنها فَعْلُنْ، مثل :

النشرُ مسكُ الوجوه دنا      نيرُ وأطرافُ الأكف عثم

العيون الغامزة ١٩٦ .

(٥) ما أثبت بعض المحدثين للمجتث فيما روي العبيدي إذ أثبت للمجتث ضرباً على فَعْلُ، كأنه في التقدير حذف فاعلاتن ، وقطعها  
وحببها ، فصار فَعْلُ فُنْقِلْتُ لَفَعْلُ للخفة مثل :

ما شاب حبك لما      شابت ذوايبي

(٦) مثلاً : التغييرات التي تطرأ على (مفاعيلين) تكون بالحذف ، فإما أن تكون بحذف حرف واحد كالقبض (حذف خامسها) ، والكف

(حذف سابعها) والخزم (حذف أولها) ، وإما أن تكون بحذف حرفين ، كالحذف (حذف السبب الخفيف من آخرها) ، والشر

(حذف أولها وخامسها) ، والحزب (حذف أولها وسابعها) .

(٧) يكثر التسكين في مفاعلتين ومتفاعلين ، ويستحسن ، فيدخل التسكين مفاعلتين مفرداً بالعصب (تسكين خامسها) . ويدخلها مصاحباً

للحذف بالنقص (تسكين خامسها وحذف سابعها) ، والقطف (حذف السبب الخفيف وتسكين الخامس) ، والقصم (حذف أولها

وتسكين خامسها) والعقص (حذف أولها وسابعها مع تسكين خامسها) فلتغييرات التي تطرأ عليها ثماني صور ، ثلاث منها فقط تحل

من التسكين . ويدخل (متفاعلين) التسكين مفرداً بالإضمار (تسكين الثاني) ، ويدخلها مصاحباً للحذف بالحزل (الإضمار والطي) أي

: تسكين الثاني وحذف الرابع ، والقطع ( يتضمن حذف ساكن الورد المجموع وتسكين ما قبله) ، والقطع مع الإضمار ؛ إذ يجتمع

حذف وتسكينان ، يُحذف ساكن الورد المجموع ويسكن ما قبله ويسكن الثاني) ، والحذف مع الإضمار ( وفيه يحذف الورد المجموع

ويسكن الثاني) ، ويدخل التسكين متفاعلين مع علل الزيادة إذ يكون الإضمار مع الترفيل (فينتج عنه زيادة سبب خفيف وتسكين

ثانها) ومع التذيل ( فينتج عنه زيادة حرف ساكن وتسكين الثاني) . وقد يجتمع التسكين مع علل الزيادة مصاحباً للحذف ، فيكون

الحزل مع الترفيل ( فيؤدي إلى زيادة سبب خفيف وتسكين الثاني وحذف الرابع ) ، ومع التذيل (فيؤدي إلى زيادة حرف ساكن

وتسكين الثاني وحذف الرابع ) . فصور متفاعلين خمس عشرة صورة يدخل التسكين تسعاً منها .

قوله: (وفسّرت) من التفسير ، وهو إظهار المعنى . قوله (فيه) أي في هذا النظم. أي أفسّر كل زحف وعلّة وأبيّنها. ثم قال : (ولم أكُ مثلُ المالكي) أي الشيخ الكبير جمال الدين أبي عمرو عثمان بن أبي بكر المالكي المغربي المعروف بابن الحاجب - رحمه الله تعالى- لإقول بطريق [ظ8] الإجمال . لأنه يقول بالمثال ، كما إذا أراد أن يبيّن الخرم في فعولن يقول (عولن). وإلى هذا أشار بقوله :

(ولفظه اعتضتُ عن تفسيره بدلاً)<sup>(١)</sup>

قوله (لِأَجْمَلِ) من أجمَلتُ الحسابَ ، أي مافصّلتُ . ومنه يقال لكل جماعة غير منفصلة جملة . وهو خبر (لم أكُ) . واللام للجدّ . و(مثل) منصوب على أنه صفة مصدر محذوف ، أي لِأَجْمَلِ إِجْمَالِ مِثْلِ إِجْمَالِ الْمَالِكِيِّ . وأراد بذلك أنني لم أكُ مثل المالكي في الفضل والعلم حتى أُجمِلَ مثلُ إجماله ، لأنه ما قدر على أن يبيّن مثل بياني . لأنه يعتقد أن لا يكون في الدنيا مثله في الفضل والعلم أحد من العلماء المتقدمين والمتأخرين .

قال :

وَصَرَّحْتُ بِاسْتِثْنَاءِ مَالِمٍ يُزَاحِفُوا فُذَاكَ مِنَ الْإِجْمَالِ قَدْ كَانَ أَجْمَلًا

أقول : أي استثنى الجزء الذي لم يدخله الزحف الجائز صريحاً ، كما

يقول في الضرب الأول والأخير من الطويل :

(نعم لا تُزاحِفُ سالمَ الضربِ مطلقاً)<sup>(٢)</sup>

ثم قال (فذاك) أي : التصريح بذلك أجمل وأحسن من الإجمال . و(ما) في (مالم

<sup>(١)</sup> صدره (ثم الزحاف باللقاب ذكرن له) نهاية الراغب ١٠٩ .

<sup>(٢)</sup> تمامه : (ولا تقبض المحذوف - أعني - المفسكلا)

يزاحفوا) موصول. والعائد إليه ضمير المفعول في قوله (لم يزاحفوا) أي : لم يزاحفوه.

قال:

عَلَى أَنَّهُ نَظْمٌ رَصِينٌ مُنْقَحٌ عَنِ الْحَشْوِ وَالْإِيْطَاءِ صِينٌ لِيَجْمَلًا

أقول: قوله ( على أنه ) حال من جميع أقواله التي ذكر ، وهي ( فجئتُ ) إلى ( صرحتُ ) أي كائنا على الرصانة. والرصين المحكم ، منها يقال : رَصُنُ رَصَانَةً ، إذا استحكم. والمنقح: المهذب ، وتنقيح الشعر: تهذيبه . والإيطاء تكرير القافية على ما سيجيء . والحشو هو ما لا معنى له ، أو يتم المعنى بدونه أي صين عن الحشو والإيطاء ليحسن . لا كما ذكره ابن الحاجب ، لأنه قد ذكر الحشو في أثناء القصيدة بالمعنيين المذكورين ، أو أراد بالحشو المسائل العروضية التي لا طائل تحتها ، أو أراد الكل . وفي الجملة ، كلُّ ذلك تعريض بالذمِّ لقصيدة ابن الحاجب و: كذلك دأبه أنه يذمُّ كل الفضلاء متقدماً ومتأخراً . هكذا سمعت عفا الله تعالى عنه - ولا شك أنه مفعو<sup>(١)</sup> ، لأن السيف مَّحَاءٌ للذنوب.

(١) هكذا في (ل) و(أ). ولعلها (يعفو). أو مفعو عنه.  
١٤٠ ويعني منه هذا ، السوي مات قصيداً . والله أعلم بما فيها من ترجمة فضيلة ما يدل عليه عن ما ذكره العبد .



## [أجزاء البيت الشعري وما يدخلها من تغيير]

قال:

وَأَنْتَ عَرُوضُ الْبَيْتِ آخِرُ نِصْفِهِ كَذَا ذَكَرَ الضَّرْبُ الْأَخِيرَ الْمُكْمَلًا<sup>(١)</sup>

[٩و] أقول: العروض اسم للجزء الأخير من نصف البيت [الأول] <sup>(٢)</sup> سالماً أو مغيّراً. وهي مؤنثة لأنها أخذت من العروض ، وهي الخشبة التي توضع في وسط الخباء ، وعروض الوادي وسطه. وقيل: شُبّه بالشيء العارض بين الشيتين ، لأنها حَجَزَ المصراع الأول من البيت من المصراع الأخير. وقال البارقي <sup>(٣)</sup> : هذا الجزء لا يسمّى عروضاً إلا أن يتقدمه أجزاء وتتأخر عنه أجزاء. وإذا أراد الناظم أن يذكرها يذكرها بضمير المؤنث أو باللفظ المؤنث.

والضرب اسم الجزء الأخير من البيت سالماً أو غير سالم. وإنما سمي ضرباً لأنه مثل العروض في أن كل واحد منهما آخر نصف البيت. والضرب المثل. قال الخليل <sup>(٤)</sup> : يقال هذا ضرب هذا ، أي : مثله. أو لأنه نوع من الشعر ، والضرب النوع. أو لأنه إذا تمّ البيت أُعْرِضَ عنه ، والضربُ الإعراض. وقيل : من الضرب ، وهو القصد والإسراع. وقيل: شُبّه بضرب الخباء لأنك إذا فرغت من تهيؤها وأتممتها وأقمتها ، تقول: ضَرَبْتُ الخِباءَ ، فكذلك ضَرَبَ البيت. ويسمى عَجْزاً لأنه نهاية البيت كالعَجْزُ للانسان وقافية عند بعضهم ، لأنه يتبع سائر الأجزاء ، من قولك قَفَوْتُ أثره قَفَوًّا وَقَفَوًّا ، أي اتبعته على ما سيجيء في القوافي فإذا أراد أن يذكر الضرب يذكره بضمير المذكر أو باللفظ المذكر حتى يحصل الفرق

(١) يجوز أن تكون اسم فاعل أو اسم مفعول كما سيرد.

(٢) ساقطة من (ل) و(أ) والمثبت عن كافي العبيدي ٧ و.

(٣) أبو طاهر محمد بن أحمد صاحب "الاقناع" في العروض. ذكره العبيدي في الوافي ولم أجد له ترجمة.

(٤) أنظر: بعينه للخليل ٥ ٣١١

بين العروض والضرب .

و(آخَرُ نَصْفِهِ ) بدل أو عطف بيان لعروض البيت . وكذا (الأخيرين) .  
و(المكَّمَّلَا) صفة للأخير، إن شئت فتحت الميم ، وإن شئت كسرتها ، لأنه يجيء  
المكَّمَّلَا في موضع آخر . فإن فتحتها ها هنا كسرت ثمة ، وإن كسرت ها هنا  
فتحتها ثمة .

واعلم أنه كلما ذكَّر الضمير في هذا النظم أراد هذا العلم أو علم العروض . وإذا  
أنثها أراد آخر النصف الأول ، لما قلنا قبل هذا: إن العروض يذكَّر ويؤنَّث ، يُذَكَّر  
إذا أريد هذا العلم ، ويُؤنَّث إذا أريد آخر النصف الأول . لكن الجوهرى والصغاني  
ذكرا أن العروض بمعنى هذا العلم مؤنث أيضاً .

قال :

أَعَارِيضُهُ أَرْبَعٌ مَعَ ثَلَاثِينَ وَأَثَلِثِ الضُّرُوبَ مَعَ السِّتِّينَ وَالشَّعْرُ أَصْلًا  
عَلَى سَبَبٍ حَزْفَانٍ فَاقْسِمِ مُخَفَّفًا      كَقَدِّ سَكَنِ الثَّانِي بِهِ وَمُثَقَّلًا  
لِمَا حُرِّكَ فِيهِ فَقُلْ لَكَ هَكَذَا      عَلَى وَتِدِ ضَرْبَانِ مَجْمُوعُهُ بَلَى

أقول : جميع الأعاريض أربع وثلاثون: للطويل والهزج والمضارع [٩ظ]  
والمقتضب والمجتث واحدة . وللوافر والرمل والمتقارب اثنتان . وللمديد والبسيط  
والكامل والمنسرح والخفيف ثلاث . وللرجز والسريع أربع .

وجميع الضروب ثلاثة وستون: للمضارع والمقتضب والمجتث واحد . وللهزج  
اثنتان . وللطويل والوافر والمنسرح ثلاثة . وعلى رأي أربعة . وللرجز والخفيف  
خمسة . وللمديد والبسيط والرمل والسريع والمتقارب ستة . والبارقي زاد ضرباً ثانياً

(١) انظر: بصحاح (عروض) ١٠٨٩/٣

للسريع . وللکامل تسعة فمع زيادة الضربین تصیر الضروب خمسة وستین . هذا هو المتفق [عليه] <sup>(١)</sup> . والمختلف فيها كعروض المتدارك وضربها وغيرهما يُذكر في تضاعيف الكتاب إذا وصلنا إليه .

وقوله (أربع) أي اجعل أربعاً مع ثلاثین . وكذا قوله (واثلث) ، يقال : رَبَعْتُ الشيءَ ، أي جعلته على أربعة أقسام . و(أعاريضه) مفعول (أربع) . و(مع ثلاثین) حال من الأعاريض ، أي أربع الأعاريض مصاحبةً للثلاثین . وكذلك الضروب مع الستین ، أي : اجعل الضروب ثلاثة مصاحبة للستین .

ثم قال : (والشعر أصلٌ على سبب) . قبل الشروع في تحقيق الأسباب والأوتاد والفاصلتين ، نذكر مقدمتين :

إحديهما - أن أقلَّ ما يمكن أن يُتلفَّظ به حركة مرومة <sup>(٢)</sup> ، وهي أن تأتي بالحركة خفيّة . وقيل : أن يُتلفَّظ ببعض الحركة ، كقولك : هذا زيدٌ بضمة خفيّة . وكذلك الكسرة والفتحة . والرؤم فيها قليل لعسر الإتيان ببعضها لخفتها ولذلك ما قريء في القرآن ثم بعدها الحركة الظاهرة على الترتيب من الفتحة والكسرة والضمة ، ثم الحرف الساكن ، ثم المتحرّك ثم المشدّد ، ثم بعدهما الحرفان اللذان أحدهما ساكن . ولا يمكن النطق بالساكن ابتداءً في لغة العرب ، ولا بالحركة وحدها . والحرف الساكن ما يحتمل ثلاث حركات غير صورته كميم عمّرو فإنك يمكنك أن تضمّه ، وتفتحّه ، وتكسره . والمتحرّك هو الذي يحتمل حركتين غير صورته كعين [عمر] <sup>(٣)</sup> . وقال بعضهم : المتحرّك ما جاز الابتداء به في كلام

<sup>(١)</sup> في (ل) و(أ) (عليها)

<sup>(٢)</sup> الروم كما عرّفه أبو عمرو الداني هو تضعيفك الصوت بالحركة حتى يذهب بذلك معظم صوتها ، فتسمع لها صوتاً خفياً ، يدركه الأعمى بحاسه سمعه . ويكون الروم عند القراءة في الرفع والضم والحذف والكسر ، ولا يستعملونه في النصب والفتح لخفتها .

الداني ، التيسير في القراءات السبع ٥٩ .

<sup>(٣)</sup> من (ل) و(أ) (عمرو)

العرب ، والساكن مالم يجز الابتداء به<sup>٢٢</sup>. وقيل: "المتحرك ما يمكن أن ينقص منه شيء بأن تسكن حركته ، فيقال في حَمَل حَمَل . والساكن بخلافه<sup>٢٣</sup>. والحرف المشدد ، هو الذي يمكن أن ينقص منه حرف ، والمخفف بخلافه.

ثانيتها : أنهم شبهوا بيت الشعر بيت الشعر ، لأن لكل واحد منهما ابتداءً يُقصدُ به وانتهاءً يُوقفُ عنده ووضعا على هيئة [واو] مخصوصة ، لو [غيراً]<sup>(١)</sup> عنها ما سُميا بيتاً. وإلى هذا أشار المعري<sup>(٢)</sup> بقوله :

والْحُسْنُ يَظْهَرُ فِي شَيْئَيْنِ رَوْنُقُهُ      بَيْتٍ مِنَ الشَّعْرِ أَوْ بَيْتٍ مِنَ الشَّعْرِ<sup>(٣)</sup>

وقد أطلقت العرب لفظ البيت على هذه القطعة من الشعر أنشد الجوهري :

وَبَيْتٍ عَلَى ظَهْرِ الْمِطِيِّ بِنَيْتِهِ      بِأَسْمَرٍ مَشْقُوقِ الْخِيَاشِيمِ يَرَعْفُ<sup>(٤)</sup>

يعني ببيت شعر كتبه بالقلم ، وهو المراد من الأسمر. وقيل : أخذ من البيت الذي هو عيال الرجل ، قال الراجز - أنشده الجوهري :

مالي إذا أنزعها صأيتُ<sup>(٥)</sup>

أكبرُ قد غألني أم بيئتُ

وذلك لأن الشاعر يعدُّ الأشعار بمنزلة الأولاد ، ولذلك يسميها بنات الفكر. وكل ما يحتاج إليه البيت الشعري استعمل أيضاً في البيت الشعري.

(١) في (ل) (غير) والمثبت عن (أ).

(٢) أحمد بن عبد الله بن سليمان التوحجي المعري (٣٦٣-٤٤٩هـ) عالم باللغة ، كان ذكياً ، سريع الحفظ، حذر في الثالثة من عمره ، ففقد بصره ، سُمي نفسه رهين المحبين . ومن كتبه رسالة الملائكة "وله سقط الزند" و"لرؤم مالا يلزم" - نزهة الألباء ٣٥٣-٣٥٤هـ نكت المميان ١٠١-١١٠ ، الأعلام ١٥٧/١ .

(٣) المعري ، سقط الزند. ١٧٠

(٤) ورد غير منسوب في الصحاح (بيت) ٢٤٤/١ . المقابيس ٣٢٤/١ ، التاج (بيت) ٥٣٠/١ .

(٥) ورد البيت غير منسوب في كل من : الصحاح (بيت) ٢٤٤/١ ، رسالة الصاهل والشاحج ٦٣٥ ، سمط الآلي ٩٧/١ ، اللسان (بيت) ١٥/٢ ، تاج العروس (بيت) ٥٣٠/١ . وفيها معادرا رسالة الصاهل والتاج (غيرني) . وذكره السيوطي في شرح شواهد المغني ٨١٩/٢ ، ونسب إلى العيني نسبه إلى رؤبة وليس في ديوانه .

إذا عرفت هذا فنقول : البيت الشعري محتاج إلى الأحيال والأطناب ، فلذا استعمل في البيت الشعري السَّبَب ، وهو الحبل والطنب ، وهو على حرفين . ولا بد أن يكون الحرف الأول متحركاً لما قلنا إن الابتداء بالساكن محال . فالثاني إن كان ساكناً يقال له السبب الخفيف لخفته بسكون آخره . وقد يقال أيضاً المضطرب لتحرك صدره كقَدِّ ومُس من مستفعلن . وإن كان متحركاً يقال له السبب الثقيل لثقله بحركة آخره ، ويقال له المنتشر ، لأنه توالى فيه حركتان ، فصار كالحبل الذي كثرت حركته حتى انتشر كلُّك ، ومُت من مُتَفَاعِلُنْ . ولا شك أن الأول أضعف وأخف من الثاني كطنب البيت الشعري وهو الخباء ، بعضها أضعف من بعض .

قوله (حرفان) أي هو حرفان . (مخففاً) منصوب بنزع الجار ، أي أقسم السبب إلى المخفف والمثقل (كقد) مثال للسبب الخفيف ، ومحلُّه رفع على أنه خبر متبداً محذوف ، وهو العائد إلى (مخففاً) . أو نصب على أنه صفة أخرى لسبب مقدّر، أي سبباً مخففاً مثل (قد) . (سكن الثاني) تفسير للسبب الخفيف . وقوله (به) أي : فيه . والضمير عائد إلى (قد) ومحل (سكن الثاني به) نصب صفة لقد . قوله (لما حركاً فيه) تفسير للسبب الثقيل ، أي اسم لما حركاً فيه ، أي في المثقل . و(ما) بمعنى الذي ، وصلته (حركاً) ، والعائد الضمير الذي في (فيه) .

والبيت الشعري أيضاً محتاج إلى الأوتاد ، فكذا البيت الشعري محتاج إليه . والوتد<sup>(١)</sup> يكون مركباً من ثلاثة أحرف ، فإن كان الحرفان الأولان [١٠ظ] متحركين وثالثهما ساكناً فهو الوتد المجموع ، لأن متحركيه مجتمعان كقولك : (لدى) و(مفا) من (مفاعيلن) . فإن كان الساكن بين المتحركين فهو الوتد

(١) في (أ) للوتد .

المفروق ، لأنه فُرِّقَ بين متحركيه (كَلَيْتَ) ، و(لات) من مفعولاتُ ولا يكون الأول ساكناً لما ذكرناه . ولا الثاني والثالث ، إذ لا يجتمع ساكنان في البيت إلا في الآخر للعلة كالقصر<sup>(١)</sup> . فكما أن أوتاد الخباء بعضها أقوى من البعض فكذلك أوتاد البيت الشعري .

[قوله]<sup>(٢)</sup> (هكذا) ، أي : أُصِّلَ . (على وتد ضربان) أي : هو ضربان . قوله (مجموعه) مبتدأ ، و(بلى) خبره ، أي كبلى .

## [الخرم]

قال :

وَهَذَا آخِرُ مَنْ صَدْرًا كَذَا بَدَأَ نِصْفِهِ  
وَفِي عُرْضٍ أَيْضًا وَمَفْرُوقُهُ الَّذِي  
كَالَتْ ، وَهَذَا قِفُّهُ فِي الضَّرْبِ أَسْكِنُ  
بِخُلْفِهِمْ . وَأَقْطَعُهُ إِنْ كَانَ فِسْكَالًا  
تَرَى سَاكِنًا فِيهِ بِضِدِّيهِ كَلًّا  
أَوْ أَكْسَفُهُ أَلْقِ التَّاءَ مِنْهُ وَأَبْقِ لَا

أقول : قوله (وهذا) أي الوجد المجموع يُخْرَمُ في صدر البيت وهو أوله . والخرم إسقاط أول متحرك من الوجد المجموع . وذلك الجزء أُخْرِمَ ومخروم ، تشبيهاً بالرجل الأخرم وهو الذي قُطِعَ طرفُ أنفه . ويكون ذلك في فعولن في الطويل والمتقارب ، وفي مفاعلتن<sup>(٣)</sup> في الوافر ، وفي مفاعيلن في الهزج والمضارع . ولا يكون الخرم إلا في هذه البحور ، لأنها هي التي أولها وتد مجموع . ولا يدخل الخرم فيما أوله سبب خفيف ، لأنه يؤدي إلى الابتداء بالساكن . ولا [في]<sup>(٤)</sup> ما أوله سبب

(١) القصر: حذف ساكن السبب وتسكين متحركة. ١- السبب: الرائي في علمي العروض والقوافي ١٨٨

(٢) في (ل) (قول)

(٣) في (ل) و(أ) (مفاعِلن).

(٤) في (ل) و(أ) (ل).

ثقیل نحو متفاعلن. قال أبو علي<sup>(١)</sup>: "لأنه يدخل فيه الإضمار فيسكن، فصار كالسبب الخفيف"<sup>(٢)</sup>. وقيل: "هذا التعليل غير مستقيم، لأنه لا يجوز على قوله على تقدير إضمار محقق بالفعل، وهذا لا يدل على أنه لا يجوز على تقدير عدم الإضمار"<sup>(٣)</sup>. وقيل: "إذا كان مضمراً لا يجوز فيه الخرم، فحمل غير المضمّر عليه"<sup>(٤)</sup>. وقال البارقي: "لأن السكون في ثانيه مقدر، فلو ابتدئ به لتوهم أن الحركة فيه أصل."<sup>(٥)</sup>

والخرم في صدر البيت جائز. وفي الابتداء - أي في أول النصف الثاني، أي: بعد العروض - خلاف. وأجازه الأخفش، ووافقه في ذلك محمد بن أبي دانية<sup>(٦)</sup> وابن عبدالرحيم<sup>(٧)</sup> ودومي<sup>(٨)</sup>، وقالوا: إنما جاز الخرم في أول البيت لأن آخر البيت موضع سكون وترنم، فصارا عوضين من المحذوف الذي بعدهما. وفي النصف الأول كذلك، لأنهم يسكتون للاستراحة [و١١] ويترنمون في آخر النصف الأول كما في الآخر. واعترض عليه بأن هذا الدليل لو كان يتم لكان ينبغي أن لا يجيء الخرم في أول بيت من القصيدة، إذ لا ترنم قبله ولا سكون عنده. وأجيب

(١) الحسن بن أحمد بن عبدالغفار (٢٨٨-٣٧٧هـ) من أئمة النحو. وله علم بالقراءات. ألف "الإيضاح في النحو"، التكملة في التصريف "التذكرة" إنباه الرواة ٣٠٨/١ - ٣١٠، بغية الوعاة ٤٩٦/١ - ٤٩٧، معجم المؤلفين ٢٠٠/٣.

(٢) روى ابن جنّي عن أبي علي أنه قال: "سألني سائل قديماً فقال: هل يجوز الخرم في أول أجزاء متفاعلن في الكامل؟ قال: ولم أكن حينئذ أعرف مذهب العروضيين فيه، فعدلت به إلى طريق الإعراب، فقلت: لا يجوز، فقال: لم لا يجوز؟ فقلت: لأن التاء التي بعد الميم قد يدركها السكون في بعض الأحوال، فيكره الابتداء بحرف قد يكون في بعض أحواله ساكناً في ذلك المثال بعينه، كما كرهت العرب الابتداء بالهمزة المخففة، لأنها قد قربت من الساكن". ابن جنّي، سر صناعة الإعراب ٤٩/١. **وأنظر: التكملة لإسبغ حارس ١٨٤**

(٣) أي: أن في قوله تعليلاً لمنع الخرم في حالة تقدير الإضمار، لكنه لا يعطل منعه في حالة عدم تقديره.

(٤) لم أعر على ترجمة له.

(٥) إبراهيم بن عبدالرحيم العروضي من طبقة ابن درستويه وعلي بن سليمان الأخفش، وخطب عنه أبو العباس أحمد بن محمد اليامي في كتابه "القواني" الصفدي، الوافي بالوفيات ٤٦/٦، بغية الوعاة ٤١٨/١.

(٦) أبو جعفر محمد بن سعيد البصير الموصلي العروضي، عاصر الزجاج، وكان يقوله له: "يا أبا جعفر لو رآك الخليل لفرح بك". إمام في استخراج المعنى والعروض - الوافي ١٠٤/٣، بغية الوعاة ٤١٨/١.

عنه: أنه لما جاء في البيت الثاني قيس البيت الأول عليه. وأنشد الأخفش على جوازه من الطويل :

لَكِنَّ عَبْدًا لِلَّهِ لَمَّا أُتِيَتْهُ      أَعْطَى عَطَاءً لَا قَلِيلًا وَلَا نَزْرًا<sup>(١)</sup>

مخروم الصدر والابتداء. ومن المتقارب:

فَمُوتُوا كِرَامًا بِأَسْيَافِكُمْ      وَالْمَوْتُ يَجْشُمُهُ مَن جُشِمَ<sup>(٢)</sup>

وكذا لامريء القيس: <sup>(٣)</sup>

وَعَيْنٌ لَهَا حَدْرَةٌ بَدْرَةٌ      شُقَّتْ مَا قِيَهُمَا مِنْ أُخْرَةٍ<sup>(٤)</sup>

وعند الخليل لا يجوز الخرم في الابتداء. وقال: يجوز لكلمة واحدة أن يكون بعضها في العروض وبعضها في الابتداء، كقول بعضهم من أول الخفيف:

[أَنْ] أَفْذًا كُهُمْ جَمِيعًا فَإِنْ أُمْدَدَ أَبْذَهُمْ وَلَا تَ حِينَ بَقَاءِ<sup>(٥)</sup>

فالابتداء من (دُت) (أُمدد)، فيكون اتصال العروض بالابتداء قويا، ولذا تزاخف اعتماداً على الابتداء، وسلمت لمزاحفة الابتداء. فلما كان بينهما هذا الاتصال صار العروض كالحشو، إذ الحشو يعتمد على الحشو والضرب. فكما لا يجوز

(١) ورد البيت غير منسوب في "القسطنطينية". ورواية "القسطنطينية" (لكن عبيد الله). القسطنطينية ٦١.

(٢) البيت للأعشى: ورواية الديون (وللموت)، وفي "البارع" (موتوا)، و(فالموت). فعلى رواية الديوان لا شاهد في البيت، لأنه يكون حينئذ سالم الصدر والابتداء. وعلى رواية المؤلف يكون التلم قد دخل الابتداء دون الصدر. وأما على رواية "البارع" فهو أثلم الصدر والابتداء. شرح ديوان الأعشى ٣١٩، البارع ٩٥.

(٣) امرؤ القيس بن حجر (١٣٠-٨٠ ق.هـ) اختلّف في اسمه فقيل حنّج، وقيل: مليكة، وقيل عدي. أبوه حجر ملك أسد وغطفان، وخاله مهلهل. عاش حياة هو، فأبعده أبوه إلى دمنون بضمير موت موطن أجداده، وأخذ يتنقل في أحياء العرب لاهياً، حتى قُتل والده، فنهض ليثأر له وانتهت حياته عند عودته من بلاد الروم خائباً. فمات بأنقرة. من أصحاب المعلقات. الشعر الشعراء ١٠٥/١-١٣٦، خزائن الأدب ١٦٠/١-١٦٢، الأعلام ١١/٢.

(٤) ديوان امرئ القيس ١٦٦.

(٥) أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب ٣٥٤/٢، شرح التذليل والتكميل ٧٨٢/٣، ابن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد ٣/٢٢  
مضيق كماض (أ) و(أ) (أنا) و(أصواب) ما أُنشئت، مؤن المبيته من الحنين (أشبهتني) ما علمته، (كروحي) مضاعف له، (عظمتنا) ما علمته، (دذ أيدهم) ما علمته، (دلاحي) مضاعف له، (نبقائي) مضاعف له  
وعلى رواية كسبه المبيته (أنا فذا) ما علمته. وهو خطأ.



الخرم في الحشو كذلك لا يجوز في الابتداء<sup>١</sup>، وقال التبريزي<sup>(١)</sup>: "إن كان البيت مقفياً أو مصرعاً جاز الخرم في الابتداء؛ لأن العروض حينئذٍ تصير كالضرب، فيصير الابتداء كالصدر وأدعى قوم الاجماع فيه<sup>٢</sup>، وقال البارقي: "ما أنشده الأخفش شاذٌ قليل، ولا يلتفت إليه<sup>٣</sup>، وقال الزجاج: "لو كان الخرم إنما جاز للسكوت أو الترثم لكان ينبغي أن يجوز الخرم في الحشو؛ لأن أصحاب الترثم يترنمون في مواضع معلومة من البيت<sup>٤</sup>، قال ابن جني: "إنما هو غلط؛ لأن العرب إنما يترنمون في آخر البيت ويستريحون في عروضه<sup>٥</sup>، قال الزجاج: "إنما اختصَّ الخرم بأول البيت لأنه ابتداء وزن، فلا يقبح في السمع النقص منه؛ لأنه لم يستمر على استماع الأجزاء<sup>٦</sup>، فيعلم نقصانه<sup>٧</sup>، قيل: "ويلزمه أن لا يجيزه في وسط القصيدة لاستمرار الأجزاء على السمع<sup>٨</sup>، قيل: "وقد جاء الخرم في حشو البيت، وهو المتوسط بين الصدر والعروض وبين الابتداء والضرب، وهو من الشذوذ، وما أنشد بيت<sup>٩</sup>:"

واختلفوا في جواز الخرم في [١١ظ] مستفعلن إذا صار بالخبن إلى مفاعلن، وكذا في متفاعلن إذا وقص فصار إلى مفاعلن أيضاً، فأجازه قوم؛ لأن (مفا) وتد مجموع<sup>١٠</sup>، وأنشد أبو الحسن العروسي<sup>(٢)</sup> ليزيد بن

(١) أبو زكريا يحيى بن علي الخطيب التبريزي (٤٢١-٥٠٢هـ) أخذ عن أبي العلاء المعري، وابن الدهان، وعبد القاهر الجرجاني، من كتبه: "شرح القوائد المشر"، "الكافي في علمي العروض والقوافي"، "شرح سقط الزند" - نزهة الألباء ٣٧٢-٣٧٤، بغية الوعاة ٣٣٨/١٥، معجم المؤلفين ١٣ / ٢١٤.  
(٢) أبو الفتح عثمان بن جني (٣٣٠-٣٩٢هـ) نحوي، عروضي، صرفي، لغوي، أخذ عن أبي علي الفارسي، ولازمه أربعين سنة، من مصنفاته: "الخصائص"، "سر صناعة الإعراب"، "المنصف"، "المحتسب" - تاريخ العلماء النحويين ٢٤-٢٥، "إشارة التعمين" ٢٠٠، "معجم المؤلفين" ٦ / ٢٥١.  
(٣) أبو الحسن أحمد بن محمد العروسي (٣٤٢هـ) أديب له أنسة بالعربية، يقرئها ويقيدها، وكان متصدراً ببغداد، أخذ عن عبيد الله بن عبد الواحد بن شريك، وأخذ عنه ابن التلاج، وتصدر للتدريس ببغداد - تاريخ بغداده/١٤٠، إنباه الرواة ١٦٣ / ١٦٣.

مفَرَّغ الحميري<sup>(١)</sup> من سادس الكامل:

وَشَرَيْتُ بُرْدًا لِيَتْنِي      مِنْ بَعْدِ بُرْدِ كُنْتُ هَامَةً<sup>(٢)</sup>  
هَامَةٌ تَدْعُو صَدَى      بَيْنَ الْمَشَقَّرِ وَالْيِمَامَةِ

يقول: (هامتن) فاعلن مخروم ٠ و (بُرد) اسم غلامه ، و (شريت) بمعنى بعت هاهنا .  
وفي مستفعلن إذا صار إلى مفاعلن أنشدوا أيضاً من ثاني البسيط:-

هَلْ جَدِيدٌ عَلَى الْأَيَّامِ مِنْ بَاقٍ      أَمْ هَلْ لِمَنْ لَا يَقِيهِ اللَّهُ مِنْ وَاقٍ<sup>(٣)</sup>

(هل جدي) فاعلن ٠ وقال: ومنعه بعضهم، وقالوا: أصل هذا إما سبب  
أو فاصلة صغرى، وهي أيضاً مركبة من ثقیل وخفيف ٠ والسبب لا يُخرم، وكذا ما صار  
منه إلى وتدد ٠ وكل جزء جاز أن يدخله الخرم فلم يدخله يسمى  
موفوراً ٠

ويلحق الوجد المجموع أيضاً القطع ، وهو إسقاط الآخر الساكن منه وإسكان  
ما قبله على الأصح -على ما يجيء الخلاف فيه- ضرباً كان أو عروضاً ٠ وذلك  
الجزء مقطوع تشبيهاً بقطع وتد البيت، وهو أخذ شيء من طرفه ، كمستفعلن  
المركب من سببين خفيفين وبعدهما وتد مجموع، فإذا أُسقط النون  
منه ، وأُسكن اللام الذي قبله صار مستفعل، فنقل إلى مفعولن ٠ وكفاعلن  
إذا عُمِلَ به هذا العمل يصير فاعل، فنقل إلى فَعْلُن ٠ وقد اجتمع  
القطع في الضرب والعروض في قوله:

(١) أبو عثمان يزيد بن زياد (ت ٩٦هـ) شاعر غزل وهجاء مقذع، من أهل تَبَّالَة بالحجاز، واستقر بالبصرة وله قصة في هجائه عبيد الله بن زياد.

الذهبي، سير أعلام النبلاء ٣/٥٢٢-٥٢٣، وفيات الأعيان ٦/٣٤٢-٣٤٣، الأعلام ٨/ ١٨٣

(٢) البيهتان في: طبقات ابن سلام ٢/٦٨٩، الشعر والشعراء ١/٣٦٢، المبرد، الكامل ١/٢١٩، الأغاني ١٧/٥، التبريزي، شرح حماسة أبي

تمام ٣/٦٢، البارع ٩٥، السهيلي، الروض الأنف ١/٧٨، العيون الغامزة ١١٤، ورواية الأغاني: (فهامة) مكان (هامة)، فعلى هذه الرواية لاشاهد في  
البيت، إذ تكون (فهامة) على وزن مفاعلن موقوفاً.

(٣) ورد غير منسوب في: السكاكي، مفتاح العلوم ٥٦٥ ٠

ماهيج الشوق من أطلالٍ أضحّت قفاراً كَوْحِي الوَاحِي<sup>(١)</sup>

من سادس البسيط كان ضربه وعروضه مستفعلن فُطْعَا ، فصارا مستفعلٌ ، فُنُقِلَ ، إلى مفعولن . وَقَطُعُ الودت لا يكون إلا في الضرب أو العروض إذا كان البيت مصرعاً أو مقفياً .

والعجب من الناظم أنه ذكر الخرم والقطع وما ذكر التغييرات التي تلحق الودت المجموع كالتشعيث ، والحَذْنُ ، والترفيل ، والتذييل . ويمكن أن يقال: إنما ذُكِرَ الخرم لأنه يلحق أول البيت ، والقطع لأنه يلحق آخر البيت ، والباقي يقول في أثناء البحور .

[ويلحق]<sup>(٢)</sup> الودت المفروق الوقف ، وهو إسكان آخر مفعولات . وذلك الجزء موقوف . سُمِّيَ به ، لأنه لما سكن التاء بعد التحرك ، فصار كالوقف على حركته . وهذا [١٢و] لا يكون إلا في الضرب أو العروض إذا كان البيت مقفياً أو مصرعاً .

ويلحقه أيضاً الكسف - بالسين غير المعجمة - ، وهو حذف تاء مفعولات ضرباً كان أو عروضاً . وذلك الجزء مكسوف . أُخِذَ من الكسف ، وهو القطع ، يقال : كَسَفْتُ الثوبَ ، أي قطعته . وأكثر العروضيين يقولون بالشين المعجمة . وقالوا : سُمِّيَ به ، لأن الحرف المتحرك في آخر الجزء كان يمنع ما قبله أن يكون سبباً ،

(١) ورد غير منسوب في كل من: ابن عبدربه ، العقد الفريد ٢٩٠/٦ ، أسبوع عنباد ، الإقناع ١٨ ، ابن جني ، العروض ٧٧ ،

عروض الورقة ٦٥ ، الصحاح (خلف) ١٢٠٥/٣ ، التريزي ، الكافي ٤٣ ، البارع ١١٤ ، ١٥٧ ، القسطاس ٨١ ،

نهاية الراغب ١٧٥ ، العيون الغامرة ١٥٧ ، القنائي ، الكافي ٦ .

(٢) ساقطة من (ل) .

فلما سقطت التاء كشف سببته ، وصار سبباً صريحاً .

قوله (صدراً) منصوب على الحال ، لأنه صفة مصدر محذوف أي اخرمَنُ بدءً نصفه مثلَ خرمِكِ صدراً (بخلفهم) ، أي : مع خُلفِهِم . والباء للمصاحبة ، وهي تفيد الحالية . والضمير في (واقطعه) راجع إلى الوجد المجموع . ( إن كان فِسْكِلا ) ، أي : ضَرْباً . والفِسْكِلا بالكسر الفرس الذي يجيء في الحلبنة آخراً . والعامة تضمُّ الفاء . ويجيء في موضع آخر مضموماً ، والآخِر مكسوراً<sup>(١)</sup> . و ( في عُرْض ) عطف على ( فِسْكِلا ) ، أي اقطعه إن كان في ضرب وفي عرض . و (أيضاً) منصوب على الحال ، أي : افعل ذلك أيضاً ، أي عائداً إليه . من (آض) يئيضُ أيضاً أو على المصدر ، أي آضُ الأمرُ أيضاً . و (مفروقه) عطف على (ومجموعه) ، (كُلَّلا) أي أُحيطا<sup>(٢)</sup> وحَقِّفا . قوله (بضديهِ) أي بمتحركيهِ أُحيطا ، لأن الحركة ضد السكون . (وهذا) أي الوجد المفروق . والمختار أنه منصوب بقِفِّ المقدَّر . (أسكنن) أي آخر الوجد المفروق . قوله (ألقِ التاء منه وابقِ لا) تفسير للكسف ، أي : ابقِ لفظة (لا) . و (لا) ترجيحٌ لتخصيص الوقف في الضرب دون الكسف ، لأنه لا يقع إلا في الضرب أو العروض إذا كان البيت مقفياً أو مصرعاً . وما ذكر الصلَم ، لأنه لا يلحقه ، بل هو حذفه بكماله .

(١) في (ل) و(أ) (مضموم ومكسور) .

(٢) في حاشية (أ) : (الألف في (كُلَّلا) للاطلاق . وظاهر كلام الشارح أنها للتثنية ؟

قال :

وَفَاضِلَةٌ<sup>(١)</sup> ثِنْتَانِ صُغْرَاهُمَا الَّتِي حَكَتْ ( بَرْدَى ) يَتَلَوُ الخَفِيفُ المَثْقَلًا  
وَكُبْرَاهُمَا ثِقَلٌ مَعَ الجَمْعِ بَعْدَهُ وَتِلْكَ لَدَى الجُمُهورِ لَنْ تَتَأَصَّلَا

أقول : أي وأصل على سبب ووتد وفاضلة ، وهي ثنتان ، إحداهما :  
صغرى ، وهي ثلاث متحركات بعدها ساكن . ( حَكَتْ ) أي : شابهت ( بَرْدَى )  
وهو نهر بدمشق ومُتَفًا . وعنده مركبة من السبب الثقيل والسبب الخفيف . وإلى  
هذا أشار بقوله ( يتلو الخفيف المثقلا ) . وهذه الجملة منصوبة المحل على أنها حال  
من ( بَرْدَى ) ، أو رفع على أنه خبر ( صغراهما ) . فإذا ( التي حكّت بَرْدَى ) صفة  
( صغراهما ) . أو خبر بعد خبر ، والعائد [ ١٢ ظ ] محذوف ، أو جملة استئنافية .

وإنما سميت بالفاضلة لما ذكرناه أن البيت الشعري كالبيت الشعري عندهم .  
وافضلة<sup>(٢)</sup> الخباء شقة من الخباء ، وهي تفصل بين الشقتين الأخيرين ، ولا بد أن  
تكون الشقة مشتملة على الأسباب . وقيل : الفواصل حوالى الخيمة . وهي مشتملة  
قطعا على الأسباب والأوتاد ، فكذلك هذه . وقيل : إنما سميت بها لأنها تفصل  
بين مستفعلن و متفاعلن ، فمستف سببان خفيفان ، و متفعا ثقيل وخفيف .  
وثانيتها : الفاصلة الكبرى<sup>(٣)</sup> ، وهي مركبة من أربع متحركات متواليات بعدها  
ساكن كخَرَجْنَا وَفَعَلْتُنْ ، وهي مركبة من السبب الثقيل يتلوه وتد مجموع ، هذا

١- في (أ) ( فاضلة ) .

٢- في (أ) . ( فاضلة ) .

٣- في (ل) ( الفاصلة ) في هذا الموقع .

هو المشهور . و ( بعده ) حال من الجمع ، أي واقعاً بعده . والعامل ( مع ) ، لأنه بمعنى المصاحبة ، وفي قوله نوع منافاة ، لأن قوله ( وفاصلة ) يدلُّ على أن الفاصلتين أصلان مستقلَّان ، وقوله ( يتلو الخفيفُ المثقلاً ) ، وقوله ( ثقل مع الجمع بعده ) يدلَّان على أنهما فرعا السبب والوعد .

وذهب إبراهيم بن عبد الرحيم العروزي [ إلى <sup>(١)</sup> ] أن الصغرى بالصاد المهملة والكبرى بالمعجمة <sup>(٢)</sup> . لأن [ الفاضلة <sup>(٣)</sup> ] بالمعجمة هي الثوب أو المجلس <sup>(٤)</sup> الذي يُغشى به البيت [ فكان ] <sup>(٥)</sup> بيت الشعر كذلك . وكذا ذكره الشيخ ابن الخباز ، وقال أيضاً - أي ابن الخباز - : " ومنهم من يسمي الاثنين بالضاد المعجمة ، ويفرق بينهما بالصغرى والكبرى ، وهو غريب . وقال خُشْنَام : العروزي <sup>(٧)</sup> : " إن ما كان على [ ثلاثة ] متحركات بعدها ساكن فاصلة ، وما كان أربعاً بعدها ساكن حَبَل . "

(١) إضافة من وضعي .

(٢) نسب الزبيدي هذا الرأي إلى الخليل ، ثم قال في باب ( فضل ) الفاضلة هي الفاصلة الكبرى هكذا يسميها بعضهم لفضل حرف فيها . : التاج ( فضل ) ٦٣ / ٨ . وانظر : " صحيح المعيار " لابن الخباز ص ٤٠ .

(٣) في العبارة اضطراب يستقيم بما أضفت .

(٤) المجلس : ما يُسَطُّ تحت الحرِّ من الثياب ، وهو للبعير كساء رقيق يكون تحت البردعة . الصحاح (جلس) ٩١٩ / ٣ .

(٥) في (ل) و (أ) ( كان ) .

(٦) شمس الدين أحمد بن الحسين ( ت ٦٣٩ هـ ) علامة زمانة ، أقرأ النحو واللغة والعروض والقوافي والفرائض والحساب من مصنفاته <sup>(٧)</sup> النهاية في النحو ، شرح ألفية ابن معطاء إشارة التعيين ٢٩ ، بغية الوعاة ١ / ٣٠٤ ، الأعلام ١ / ١١٧ .

(٧) لعله الإمام عمر بن محمد البخاري ( ت ٥٢٢ هـ ) يعرف بخُشْنَام ، فقيه ، أديب ، فاضل ، وخُشْنَام معرَّب ( خوش نام ) أي : الإسم الطيب - التاج ( خشنام ) ٣٧٨ / ٨ .

(٨) (ل) و (أ) ( ثلاث ) .

ثم اعلم أن السبب الثقيل فرع السبب الخفيف ، والوحد المفروق فرع الوحد المجموع. والدليل على ما ذكرنا شياع الخفيف والمجموع في جميع البحور ، واختصاص الثقيل بدائرة المؤتلف ، وهي الثانية ، والمفروق بدائرة [المشتبه<sup>(١)</sup>] وهي الرابعة. والذي ذكره أكثر العروضيين هذا ، ولم يذكروا الفاصلتين ، بل جعلوهما مركبتين من هذه الأصول كما ذكرناه ، وإلى هذا ذهب عبد العزيز<sup>(٢)</sup> في «أسراره»<sup>(٣)</sup> وكذا ذهب أبو طاهر محمد بن أحمد البارقي إلا أنه خصَّ بالخلاف الصغرى دون الكبرى ، فقال : « اختلفوا في الصغرى ، فقال قوم: إنها أصل بنفسها كالسبب الخفيف والوحد المجموع . وقال آخرون: إنها مركبة من ثقيل وخفيف وهو الصحيح؟ قال : » والدليل على ذلك أنها لو كانت أصلاً لما امتنع الخرم منها في الكامل من متفاعلن . وفي امتناعه دليل على تقدير السكون في ثانيه [ ١٣ و ] ، لأن من شرط الخرم أن يقع في جزء أوله متحركان ، لِيُبْتَدَأَ بِالثَّانِي عِنْدَ حَذْفِ الْأُولِ . وهذا أوله ثلاث متحركات ثانيه في حكم الساكن ، وقال خُشْنَام : « وَأَمَّا مَتَفَاعِلُنْ فِي الْكَامِلِ فَإِنَّهُ عِنْدَ بَعْضِهِمْ سَبَبَانِ وَوَتْدٌ ، لِأَنَّ التَّاءَ وَإِنْ كَانَتْ مَتَحْرِكَةً ، فَتَسْكُنُ ، فَيَصِيرُ مَسْتَفْعَلُنْ . فَلِذَلِكَ أُجَازُوا أَنْ يَكُونَ مَتَفَاعِلُنْ سَبَبِيْنِ وَوَتْدًا . وَكَذَا [مَفَاعِلُنْ] <sup>(٤)</sup> فِي الْوَافِرِ عِنْدَ بَعْضِهِمْ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ وَتْدًا وَسَبَبِيْنِ ، لِأَنَّ اللَّامَ قَدْ تَسْكُنُ ، فَيَصِيرُ مَفَاعِيلُنْ . وَبَعْضُهُمْ يَقُولُ مَتَفَاعِلُنْ وَمَفَاعِلُنْ أُصْلُ بِنَاءِ مَوْضُوعٍ ، مُتَّفَا فَاصِلَةٌ ، وَكَذَا عَلْتُنْ ، لِأَنَّهُ أُصْلُ مَوْضُوعٍ بَنِي عَلَيْهِ الشَّعْرُ فَلَا

(١) في (ل) و(أ) (المشتبه)

(٢) لم إهتد إليه .

(٣) ثم أعرفه .

(٤) في (أ) (متفاعلن) .

يغيّر عن جهته ، فإذا تحوّل متفاعلن الى مستفعلن عند ذلك يصير سبباً ، وكذا [مفاعلتن<sup>(١)</sup>] إذا صار إلى مفاعيلن . واعلم أن مثل هذه الأشياء قد ذكره العروضيون كثيراً ولا طائل تحتها . فلنعرض عن مثل هذه الأشياء .

قوله ( وتلك ) يجوز أن يكون إشارة إلى الفاصلة *سواءً ضغرى أو كبرى* ، لأنهما عنده وعند بعضهم كما ذكرناه مركبتان ، الأولى من سببين ، والثانية من الثقيل والمجموع . ويجوز أن يكون إشارة إلى الكبرى ، لأنها لا تقع في الأركان ، بل تقع في الفروع ، كفعلتن ، مخبول مستفعلن . واعلم أنه جُمع هذه الأجزاء في قوله : ( لم ، أر ، على ، رأس ، جبل ، سمكة ) .

وقد يجيء بيت مركّب من السبب الخفيف كقوله :

إسمع منّي يا ابن الدنيا      اعمل خيراً تزدّد حسناً<sup>(٢)</sup>

ومن السبب الثقيل لا يمكن أن يجيء لتوالي الحركات الواقعة فيه أكثر من أربعة لأنه لا يجيء فيه السكون ، ويجيء من الوجد المجموع كقوله :

فظالما وطلالما وطلالما      سُقي بكفّ خالدٍ وأنعما<sup>(٣)</sup>

(١) في (أ) ( متفاعلتن ) .

(٢) لم أعر عليه .

(٣) البيت لأبي النجم العجمي وهو في ديوانه ٢١١ ، ورواية الديوان ( غلبت عاداً وغلبت أعجماً ) وكذا في اللسان ( عجم ) ١٢ / ٣٨٦ . وقد ورد ( سُقي بكفّ خالدٍ وأطعما ) في عروض الورقة ٧٦ . و كافي التريزي ٨٠ ، والقسطاس ٩٩ . كما جاء ( أطعما ) مبنياً للمفعول في كلٍّ من العقد ٦ / ٢٩٤ ، الإقناع ٤٣ ، نهاية الراغب ٢٣٤ وعجزه في البارع ١٥٤ و العيون الغامزة ١٨٤ ( كني بكفّ خالدٍ مخوفها ) .



ومن الوجد المفروق كقوله :

لا أرى من الفؤادِ مَدُّ أراكُ      أن يميلَ نحوَ شادنٍ سواكُ<sup>(١)</sup>

ومن الفاصلة الصغرى :

أرأيتَ لحاضرهم أثراً      وسمعتَ لغائبهم خَبراً<sup>(٢)</sup>

ومن الفاصلة الكبرى :

وثقلَ منعَ خيرٍ طلبِ      وعَجَلِ منعَ خيرٍ تُؤده<sup>(٣)</sup>

قال :

أفاعيلُهُ أَثْمِنُهَا فَعُولُنْ وَفَاعِلُنْ      وَقَدْ أَصَلَا طَوْرًا وَطَوْرًا تَطْفَلًا  
وَحَكْمٌ مَفَاعِيلُنْ وَمُسْتَفْعِلُنْ كَذَا      وَلَكِنَّ مَفْعُولَاتُ لَنْ تَتَدَخَّلَا  
كَذَا فَاعِلَاتُنْ ، هَكَذَا مُتَّفَاعِلُنْ      مُفَاعِلَتُنْ . فَصَلَّتُهُنَّ لِتَعْقِلَا

[١٣ظ] أقول : أي يتركب مما ذكرناه أجزاء الشعر الأصلية ، وسماها الخليل

الأفاعيل والتفاعيل جمعاً أفْعولة . وهي بناء المبالغة كأعجوبة . وتفعيل جمع

المصدر . لاختلاف أنواعه وتراكيبه كالتصارييف والتراكيب جمعاً (تصريف)

و(تركيب) لكثرة التصرفات فيها كالخبن والقبض والطي وغير ذلك، **وسمها أيضاً الأوزان**

(١) ثم أعثر عليه ، وفي (ل) و(أ) (سواكا) ولكي تنوال الأوتاد المفروقة ينبغي أن تكون (سواك) بدون اشباع لفتحة الكاف .

(٢) ثم أعثر عليه .

(٣) ورد البيت غير منسوب في كل من الإقناع ٤٤ ، عروض الورقة ٧٦ ، كافي التبريزي ٨١ ، البارع ١٥٥ ، القسطاس ٦٩٩

نهاية الراغب ٢٤٣ ، العيون الغامزة ٢٦٧ .

والموازين . وسَمَّاهَا الصَّاحِبُ <sup>(١)</sup> أَفْعَالًا <sup>(٢)</sup> ، وابن عبد العزيز <sup>(٣)</sup> أركاناً ، والبارقي أجزاءً ، وصاحب "الشافي" <sup>(٤)</sup> مُثَلًّا وهي فعولن ، فاعلن ، مفاعيلن ، مستفعلن ، مفعولاتٌ ، فاعلاتن ، متفاعلن ، مفاعلتن كما ذكرها . ثمانية لفظاً وعشرة حكماً . لأن مستفعلن ذو حكمين . فإذا وقعت في غير الخفيف والمجثث تكون مركبة من سببين خفيفين يتلوها وتد مجموع ، (مُسْ تَفْعِلُنْ) . وفيهما مركبة من خفيفين وقع بينهما وتد مفرق (مُسْ ، تَفْعِ ، لُنْ) وفاعلاتن مركبة من سببين خفيفين يفصلهما وتد مجموع إلا في المضارع فإنها مركبة من مفروق يتلوه سببان خفيفان (فاعٍ . لا . تن) على ما سيجيء في أثناء البحور علتها .

ثم هذه الأفاعيل بعضها أصل برأسه (طوراً) أي تارة ، وبعضها فرع ، أي لأصل آخر ، وهو معنى قوله (تطفلاً <sup>(٥)</sup>) (أخذ من طفلاً ، إذا أتى طعاماً لم يدع إليه ، بل يتبع غيره . ومنه الطفيلي لمن يحضر وليمة لم يدع إليها ، وهو بالحقيقة منسوب إلى طفيل <sup>(٦)</sup> ، شخص كوفي من بني عبد الله بن غطفان ، يقال له: طفيل الأعراس وطفيل العرائس . وكان يدخل في الولائم من غير أن يدعى إليها .

(١) أبو القاسم إسماعيل بن أبي الحسن بن عبيد الطالقاني (٣٢٦ - ٣٨٥ هـ) ولي الوزارة وأكثر من طلب العلم ، أخذ عن أحمد بن فارس وابن العميد . من كتبه : "المحيط في اللغة" ، "الإقناع في العروض وتخريج القوافي" ، "الكشف عن مساوي شعر المتنبي" وله رسائل كثيرة وديوان شعر - إنباه الرواة : ١ / ٢٣٦ - ٢٣٨ ، مرآة الجنان ٢ / ٤٢١ ، الأعلام ١ / ٣١٦ .

(٢) الذي في "الإقناع" أنها الأفاعيل لا الأفعال ، الإقناع ٤ .

(٣) لم اجتد إليه .

(٤) برهان بن الجعفر بن القطاع ، وكتابه المسمى "الشافي" هو كتاب في علم القوافي أسماه "الشافي في علم القوافي" : تاريخ الأدب العربي ٣٤٧ / ٥ .

(٥) الذي في "الصحاح" وأنسان أنه (تطفل) ولم تذكر (طفل) بمعنى تطفل . الصحاح (طفل) ٥ / ١٧٥١ ، ١٧٥٢ ، واللسان (طفل) ١١ / ٤٠١ - ٤٠٤ .

(٦) طفيل بن زلال ، من بني عبد الله بن غطفان ، من أهل الكوفة ، يضرب به المثل في الطمع ، وإليه ينسب الطفيليون وهو أول من لابس التنزيل في الأمصار - المعارف ٦١٢ ، السبغدادية ، التطفيل ٦١ ، ٦٣ ، الميداني ، مجمع الأمثال ١ / ٤٤١ ،

٢٢٧ / ٣ ، الأعلام ٣٨١ - ٣٨٠ / ٢ .

ففعولن أصل في الطويل والمتقارب وفي غير هذين فرع منقول من غيره.  
 وفاعلن أصل في المديد والبسيط والمتدارك فرع في غيره. و مستفعلن فرع في  
 الكامل من متفاعلن. و مفاعيلن فرع في الوافر من مفاعلتن أصل في غيره . والبواقي  
 وهي فاعلاتن و مفعولاتُ و مفاعلتن و متفاعلن لا يقعن فرعاً ، بل دائماً تكون  
 أصولاً . وهذا معنى قوله ( لكنَّ مفعولاتُ لن تتدخَّلا ) ، أي لن تتطَفَّلا ، يقال :  
 تَدَخَّلَ الشيءُ أي : دخل قليلاً قليلاً وهذا المعنى موجود في ( تَطَفَّلَ ) ، لأن  
 الطفيليَّ يتدخَّلُ مع الجماعة ، أي يدخل بالتكلف في الولايم .  
 وفي قوله ( ولكن مفعولاتُ لن يتدخَّلا<sup>(١)</sup> ) نكته ، وهي أن كثيراً من  
 العروضيين ذكروا أن مفعولاتُ دخيل في الأفاعيل ، حتى ذكر الجوهري في  
 العدة<sup>(٢)</sup> أنها ليست من الأفاعيل الأصلية ، [ ١٤ و ] بل هو منقول من ( مُسَّ ،  
 تَفَعَّ ، لُن ) مفروق الوجد ، لأنه لو كان جزءاً صحيحاً لتركَّب من مفرده بحر كما  
 تركَّب من سائر الأجزاء<sup>(٣)</sup> . وسيأتي هذا البحث ، فأشار إلى كلا المعنيين ، وهو  
 أن مفعولاتُ ليس فرعاً لغيره وليس دخيلاً في الأفاعيل بقوله ( لن يتدخَّلا ) .  
 إذا عرفت هذا فاعلم أن ( أفاعيله ) منصوب بفعل يفسره ما بعده ، أي :  
 اثمن أفاعيله ، و ( فعولن ) حال ، أي كائنة فعولن ، وصاحبه ( ها ) من أثنمها .  
 أو مرفوع مبتدأ محذوف الخبر . أو على العكس ، أي هي فعولن ، أو منها فعولن  
 و ( قد أُصِّلا ) مستأنف ، أو حال من الكائن في فعولن ، أو من متعلِّق الجار والمجرور  
 إذا جعل فعولن خبراً ، أو حال بعد حال . قوله ( وحكم مفاعيلن ) مبتدأ خبره  
 ( كذا ) . و ( فاعلاتن ) مبتدأ ، وخبره ( كذا ) . قوله ( لتُعقلا ) أي : لتعلم .

(١) كذا في ( ل ) و ( أ ) في هذا الموضع والموضع الآتي بعد سطور قليلة وهي ( تتدخل ) في غيرهما .

(٢) انظر تفصيل ذلك في عروض الورقة ٥٥ .

(٣) انظر تفصيل ذلك في عروض الورقة ٥٥ .

قال :

وَقَدْ غَيَّرُوهَا تَارَةً بَزِيَادَةٍ      عَلَى الضَّرْبِ سَبْنُهُ وَرَفْلٌ وَذِيلاً  
وَأُخْرَى بِنُقْصَانٍ فَمِنْ ذَلِكَ لَازِمٌ      بِأَخِيرِ نَضْفِيهِ وَلَنْ يَتَحَوَّلَا  
كَذَا جَائِزٌ كَالْخَرَمِ وَالزَّحْفِ بَلْ تَرَى السَّطْبَاعَ إِلَى بَعْضِ الْمَزَاحِفِ أُمَيْلَا

أقول : أعلم أن الذي مضى من الأفاعيل هي الأصول . وقد يلحقها التغييرات ، إما بنقصان وهو الأكثر أو بزيادة ، ونحن نذكرها بأساميها وفروعها مجملاً جمعاً . وإن كان يجيء مفصلاً مفرقاً .

فالخَبْنُ : إسقاط الثاني الساكن إذا كان ثاني السبب . والإضمار : إسكان الثاني المتحرك ، والوقْصُ : إسقاطه بعد إسكانه . وكلاهما لا يكونان إلا في متفاعِلن . والطي : إسقاط الرابع الساكن إذا كان ثاني سببه . والقَبْضُ : إسقاط الخامس الساكن . والعَصْبُ : إسكان الخامس المتحرك ، والعَقْلُ : إسقاطه بعد إسكانه . والكُفُّ : إسقاط السابع الساكن من السبب . والجَزَلُ - بالجيم والخاء : إسقاط الرابع بعد إسكان الثاني . والقَصْرُ : إسقاط الآخر الساكن وإسكان ما قبله إذا كان آخر الجزء سبباً خفيفاً ، فإن كان آخره وتداً مجموعاً فهو القَطْعُ . والتشعِيتُ : إسقاط أحد متحركي وتد فاعلاتن ، والخَرْمُ : إسقاط أول متحرك من الوتد المجموع إذا كان الجزء صدر البيت . فإن كان في فعولن سالماً فهو الثلم ، وإن كان في مفاعلتن سالماً فهو العَصْبُ ، والخرم يعمُّ الكل<sup>(١)</sup> . والحَذْفُ : إسقاط السبب الخفيف من آخر الجزء . والحَدْدُ : إسقاط الوتد المجموع من آخر الجزء . والوقْفُ : إسكان آخر مفعولات . فإن أُسْقِطَ فهو

(١) لم يذكر مفاعلين؛ لأنهم لم يخصصوها عند خرهما مع سلامتها باسم .

الكسف [ ١٤ ظ ] بالسین غیر المعجمة ، ويقال بالشین أيضاً ، والصَّلم : إسقاط  
وتد مفعولات . والإذالة : أن يُزاد على آخر الجزء حرف ساكن إذا كان آخره  
وتدّاً مجموعاً . وهذا يدخل على الضرب الثالث للبسيط وهو مستفعلان ، وفي  
الضرب السابع من الكامل وهو متفاعلاً لا غير <sup>(١)</sup> ، فإن كان آخره سبباً خفيفاً  
فهو التسبيغ كفاعلاتن ، فيصير فاعلاتان فينبغي أن يفاعل إلى فاعليان . قيل : حتى لا يقع  
حرف التأنيث في حشو الكلمة . ويكون في الضرب الرابع من الرمل لا غير ،  
والترفيل : زيادة سبب خفيف على الود المجموع في متفاعلاتن ، وهو يكون في  
الضرب السادس من الكامل فحسب <sup>(٢)</sup> . فهذه هي التغييرات المفردة .  
وقد يجتمع تغييران يكون [لمجموعهما] اسم . فالمخبون إن طوي فهو  
خَبْل ، وإن كُفَّ فهو شَكْل ، وإن قُطِعَ فهو كَبَل . والمعصوب إن كُفَّ فهو نَقْص ،  
وإن حُذِفَ فهو قُطْف ، والمحذوف إن قُطِعَ فهو بَقْر . والخرم بعد القبض إن كان  
في فعولن فهو ثَرَم ، وفي مفاعيلن شَتْر ، وبعد العَصْبِ قَصْم ، وبعد العقل  
جَمَم <sup>(٣)</sup> . وبعد الكف خَرَب <sup>(٤)</sup> ، وبعد النقص عَقْص <sup>(٥)</sup> . وقد يجتمع تغييران وليس  
لمجموعهما اسم مفرد عند الخليل ، وأما أبو جعفر محمد بن سعيد النحوي  
الدومي ، فإنه وضع لكل زحاف اسماً مفرداً ، سواء كان مفرداً أو مركباً .  
إذا عرفت هذا فنقول : التغييرات بالزيادة مختصة بالضرب ، وقد يجيء  
على العروض إذا كانت مصرعة ، وهي التسبيغ والترفيل ، والإذالة . وبالنقصان .

(١) تدخل الإذالة المتدارك إذا كانت عروضه مجزوءة ، فتقل فاعلن إلى فاعلان . عروض الورقة ٩١ ، نهاية الراغب ٣٣٦ .

(٢) أثبت الجوهري للمتدارك عروضاً وضرباً مخبونين مرفلين ، وزنهما فعلاتن : عروض الورقة ٩٢ .

(٣) نحو (ل) (المجموع). يختص القصم والجعم بالوافر أي بمفاعلتن ، ولم يذكرها بعينها ، ولعله اعتمد على أن العصب والعقل تغييران اختصا بمفاعلتن ،

والوافر ، فأغناه ذلك عن ذكر التفعيلة والبحر .

(٤) وذلك في مفاعيلن أي في مجري المزج والمضارع .

(٥) يختص ببحر الوافر ، لأن النقص اجتماع الكف مع العصب ، والعصب لا يكون إلا في الوافر .

فمنه لازم ، كالقبض في مفاعيلن في عروض الطويل ، وكالخبين في الضرب الثاني في فاعلن البسيط ، ومنه ما هو غير لازم ، كالخرم والزحف . وانما اختصهما بالذكر لأن الخرم مختص بالأوتاد ، والزحف بالأسباب على ما قد علمت .

والهاء في ( غيِّروها ) راجعة إلى الأفاعيل . ( تارة ) منصوب على الظرفية . والباء في ( بزيادة ) للسببية متعلّقة بغيِّروها ، أو صفة مصدر محذوف . أي تغييراً كائناً بزيادة . و ( على الضرب ) متعلّق بزيادة . والألف في ( ذيلاً ) للتثنية ، أو مبدلة من نون التوكيد المخففة<sup>(١)</sup> . و ( أخرى ) أي تارة أخرى . (ذاك) إشارة إلى النقصان . و(لازم) مبتدأ . و(من ذاك) خبره . و ( بآخر نصفيه ) أي بآخر نصفي البيت ، لأن البيت قد ذكره فيما مر ، وهو صفة ( لازم ) ، و ( لن يتحوّلا ) أي لن يتغيّر . وهو تأكيد أو حشو . قوله ( ترى ) في ( بل ترى ) بمعنى تعلم . و ( الطباع ) مفعوله [ ١٥ و ] الأول . و ( أميلاً ) مفعوله الثاني . و ( بل ) ها هنا بمعنى المبالغة والزيادة ، كقوله تعالى ﴿ بَلْ قَالُوا أَضْغَتْ أَحْلَمُ بَلْ افْتَرَاهُ<sup>(٢)</sup> ﴾ أي : بل يزيدون على ذلك ، وها هنا كذلك . قال : والزحف جائزٌ ، بل زائدٌ على الجواز ، لأن بعض الطباع يميلون إلى قبول الأبيات المزاحفة أكثر من أن يميلوا إلى بعض الأبيات غير المزاحفة . وأنا أقول : بعض الأبيات المزاحفة أكثر ذوقاً في الطباع من الأبيات غير المزاحفة كأكثر أبيات الدائرة الرابعة . وهذا شيء يحصل بالذوق من غير أن يدلّ عليه بدليل . هذا ما يتعلّق بالنظم .

ثم نقول : الأصول هذه وما عدا هذه ففروع ، لفعولن ستة فروع . فعولٌ مقبوض ، فعولٌ مقصور ، فعولٌ أثلم منقول من عولن ، فعولٌ أثرم منقول من عولٌ ، فعولٌ محذوف منقول من فعول ، فعولٌ من فعول .

(١) لعل التخريج الثاني أقوى لأن الخطاب في الأبيات موجه للمفرد لا للإثنين .

(٢) سورة الأنبياء الآية ٥٥ .

ولفاعِلن فرعان ، فَعَلُنْ مَقْطُوعٌ ، مَنْقُولٌ مِنْ فَاعِلٍ ، فَعِلُنْ مَخْبُونٌ ، وَقَدْ أورد بعض المتأخرين له فرعين آخرين، فَعِلَانٌ مَخْبُونٌ مَذَالٌ، فاعلاتن مرقل. وهو غريب .  
ولفاعيلن سبعة فروع ، مفاعِلُنْ مَقْبُوضٌ ، مفاعيلُ مَكْفُوفٌ ، مفاعيلُ مَقْصُورٌ<sup>(١)</sup> ، فعولن مَحْذُوفٌ مَنْقُولٌ مِنْ مَفَاعِيٍّ ، مفعولن أَخْرَمٌ مَنْقُولٌ مِنْ فاعيلن فاعلن أَشْتَرٌ، مفعولُ أَخْرَبٌ مَنْقُولٌ مِنْ فاعيلُ .

ولمستفعلن أحد عشر فرعاً . مفاعِلن مَخْبُونٌ مَنْقُولٌ مِنْ مُتَفَعِّلُنْ ، مُفْتَعِّلُنْ مطوي مَنْقُولٌ مِنْ مُسْتَعِلُنْ ، فَعَلْتُنْ مَخْبُولٌ مَنْقُولٌ مِنْ مُتَعِلُنْ ، مُسْتَفْعَلٌ مَكْفُوفٌ ، مفاعلُ مَشْكُولٌ مَنْقُولٌ مِنْ مُتَفَعِّلُ ، مفعولن مَقْطُوعٌ مَنْقُولٌ مِنْ مُسْتَفْعِلٍ ، فعولن مَكْبُولٌ مَنْقُولٌ مِنْ مُتَفَعِّلُ ، مُسْتَفْعِلَانٌ مَذَالٌ ، مفاعِلَانٌ مَذَالٌ مَخْبُونٌ مَنْقُولٌ مِنْ مُتَفَعِّلَانِ ، مُفْتَعِّلَانٌ مَذَالٌ مطوي مَنْقُولٌ مِنْ مُسْتَعِلَانِ ، فَعَلْتَانِ مَذَالٌ مَخْبُولٌ مَنْقُولٌ مِنْ مُتَعِلَانِ . و [ وَمُسْتَفْعِلٌ لُ ]<sup>(٢)</sup> و [ مَفَاعِلٌ لُ ]<sup>(٣)</sup> من فروع مُسْتَفْعِلٍ لِنِ الْخَفِيفِيَّةِ وَالْمَجْتَثِيَّةِ وَالْبَوَاقِيِّ مِنْ فُرُوعِ مُسْتَفْعِلِنِ الْبَسِيطِيَّةِ وَالرَّجْزِيَّةِ وَالسَّرِيعِيَّةِ وَالْمَنْسَرِحِيَّةِ .

ولمفعولاتُ أحد عشر فرعاً. فعولاتُ - وربما قالوا مفاعيلُ - مَخْبُونٌ مَنْقُولٌ مِنْ مَعُولَاتُ، فاعلاتُ مطوي مَنْقُولٌ مِنْ مَفْعَلَاتُ، فَعِلَاتُ مَخْبُولٌ مَنْقُولٌ مِنْ [مَعَلَاتُ]<sup>(٤)</sup>، مفعولانٌ موقوفٌ مَنْقُولٌ مِنْ مفعولاتُ، فعولانٌ موقوفٌ مَخْبُونٌ مَنْقُولٌ مِنْ معولانٌ، فاعلانٌ موقوفٌ مطوي مَنْقُولٌ مِنْ مَفْعَلَاتُ، مفعولن مَكْسُوفٌ مَنْقُولٌ مِنْ مَفْعُولَا، [فَعُولَانُ] مَكْسُوفٌ مَخْبُونٌ مَنْقُولٌ مِنْ مَعُولَا، فاعلن مَكْسُوفٌ مطوي، مَنْقُولٌ مِنْ مَفْعَلَا، فَعِلُنْ مَكْسُوفٌ مَخْبُولٌ مَنْقُولٌ مِنْ [مَعَلَا]<sup>(٥)</sup>، فَعِلُنْ أَصْلَمٌ مَنْقُولٌ مِنْ مَفْعُولِ .

(١) أنظر: معيار النظار، ص ١٤ .  
(٢) لم يذكر القصر في العيون الغامزة . العيون الغامزة ٢٢٥ .  
(٣) في (ل) و(أ) (مستفعل) والصحيح ما أثبتته إذ أنها مفروقة الورد .  
(٤) في (ل) و(أ) (مفاعيل) والصحيح أنه (مفاعِلُ) مشكول مستفعل لن .  
(٥) في (ل) و(أ) (مَعُولَاتُ) والصواب ما أثبت ، لأن معولات مَخْبُونٌ مَفْعُولَاتٌ لَا مَخْبُولَةٌ .  
(٦) تحف من (فَعِلَا) . ولعله سهو من الناسخ لأن الطريقة التي اتبعها العبيدي في قراءة التفاعيل تقوم على استبعاد ما حذفت من حروفها وقراءة الباقي دون تغيير ، فحذف الفاء والواو والياء يؤدي إلى مَعَلَا لَا فَعَلَا . وأنظر: العيون الغامزة ٢٢٨ .

ولفَاعِلَاتِنِ أَهْدَعَشْرَ فِرْعَاءَ ، فَعِلَاتُنْ مَخْبُونٌ ، فَاعِلَاتٌ مَكْفُوفٌ ، فَعِلَاتٌ مَشْكُولٌ ،  
 فَاعِلَانٌ مَقْصُورٌ مَنقُولٌ مَن فَاعِلَاتٍ ، فَعِلَانٌ مَقْصُورٌ مَخْبُونٌ مَنقُولٌ مَن فَعِلَاتٍ ،  
 فَاعِلُنْ مَحْذُوفٌ مَنقُولٌ مَن فَاعِلًا ، فَعِلُنْ مَحْذُوفٌ مَخْبُونٌ مَنقُولٌ مَن فَعِلًا ، فَعِلُنْ  
 أَبْتَرٌ مَنقُولٌ مَن فَاعِلٌ ، مَفْعُولُنْ مَشَعَّتْ مَنقُولٌ مَن فَاعَاتُنْ أَوْ فَالَاتُنْ <sup>(١)</sup> ، فَاعِلِيَّانِ  
 مَسْبُغٌ مَنقُولٌ مَن فَاعِلَاتَانِ ، فَعِلِيَّانِ مَسْبُغٌ مَخْبُونٌ .

ولتفاعِلنِ خَمْسَةَ عَشْرَ فِرْعَاءً ، مَسْتَفْعِلُنْ مَضْمَرٌ مَنقُولٌ مَن مُتَّفَاعِلُنْ ، مُفَاعِلُنْ  
 مَوْقُوسٌ مَضْمُومٌ المِيمُ <sup>(٢)</sup> ، مُفْتَعِلُنْ مَخْزُولٌ مَنقُولٌ مَن مُتَّفَعِلُنْ ، فَعِلَاتُنْ مَقْطُوعٌ مَنقُولٌ مَن  
 مُتَّفَاعِلِنِ ، مَفْعُولَتِنِ مَقْطُوعٌ مَضْمَرٌ مَنقُولٌ مَن مُتَّفَاعِلِنِ ، فَعِلُنْ أَحَدٌ مَنقُولٌ مَن مُتَّفَا ، وَإِذَا  
 حُدِّ مَتَّفَاعِلُنْ فِي الكَامِلِ فَالْقَصِيدَةُ حُدَّاءُ ، فَعِلُنْ أَحَدٌ مَضْمَرٌ مَنقُولٌ مَن مُتَّفَا ، مَتَّفَاعِلَانِ  
 مَذَالٌ ، مَسْتَفْعِلَانِ مَذَالٌ مَضْمَرٌ مَنقُولٌ مَن مُتَّفَاعِلَانِ ، مُفَاعِلَانِ مَذَالٌ مَوْقُوسٌ مَضْمُومٌ  
 المِيمُ ، مُفْتَعِلَانِ مَذَالٌ مَخْزُولٌ مَنقُولٌ مَن مُتَّفَعِلَانِ ، مُتَّفَاعِلَاتُنْ مَرْقَلٌ ، مَسْتَفْعِلَاتِنِ مَرْقَلٌ  
 مَضْمَرٌ مَنقُولٌ مَن مُتَّفَاعِلَاتُنْ ، مُفَاعِلَاتُنْ مَرْقَلٌ مَوْقُوسٌ ، مُفْتَعِلَاتُنْ مَرْقَلٌ مَخْزُولٌ مَنقُولٌ  
 مَن مُتَّفَعِلَاتُنْ .

ولفَاعِلَتُنْ ثَمَانِيَةَ فِرْعَاءَ ، مَفَاعِيلُنْ مَعْصُوبٌ مَنقُولٌ مَن مُفَاعِلَتُنْ ، مُفَاعِلُنْ مَعْقُولٌ  
 مَنقُولٌ مَن مُفَاعِلَتُنْ ، مَفَاعِيلٌ مَنقُوسٌ مَنقُولٌ مَن مُفَاعِلَتُنْ ، فَعُولُنْ مَقْطُوفٌ مَنقُولٌ  
 مَن مُفَاعِلٌ ، مُفْتَعِلُنْ أَعْضَبٌ مَنقُولٌ مَن فَاعِلَتُنْ ، مَفْعُولُنْ أَقْصَمٌ مَنقُولٌ مَن فَاعِلَتُنْ ،  
 فَاعِلُنْ أَجْمٌ مَنقُولٌ مَن فَاعِلَتُنْ ، مَفْعُولٌ أَعْصَمٌ مَنقُولٌ مَن فَاعِلَتُنْ .

فهذه [ثلاثه] وأربعون صورة من حيث العدد و [اثنتان] <sup>(٣)</sup> وأربعون من  
 حيث الوزن ، فإن مفاعيلُ وفَعُولَاتُ وزن واحد: وعلى رأي الأَخْفَشِ حيث أثبت  
 في فروع فاعِلُنْ فَعْلٌ ساكنة العين واللام <sup>(٤)</sup> ، فيزيد جزء آخر. فهذه الأوزان التي تقطع  
 عليها الأوزان من الأصول والفروع .

(١) إستناداً على أن التشعيت حذف أحد متحركي الوردت المجموع ، إذ ذهب قوم إلى أن المحذوف هو اللام ، فيصبح وزنه فاعلتان ، وذهب  
 آخرون إلى أن المحذوف هو العين ، فصار وزنه فالاتن والأول مذهب الخليل . وانظر : العيون الغامزة ١٢٦ - ١٢٧ .  
 (٢) ذهب الدماميني إلى أنه يصير مُفَاعِلُنْ بضم الميم ، فينتقل إلى مُفَاعِلُنْ بفتحها . العيون الغامزة ٢٢٨ .  
 (٣) في (ل) و (أ) (ثلاثة) .  
 (٤) في (ل) و (أ) (اثنتان)



وينبغي أن تعلم أن جزءاً واحداً يجوز أن يصير فرعاً لأصلين أو أكثر، ويختلف تركيبه بالنسبة إلى كل أصل، فإن مفاعِلُنْ مخبون مستفعلن، ومقبوض مفاعيلن، ومعقول مفاعلتن، وموقوص [١٦ و] متفاعلن. وقد علمت من هذا أن ما هو فرع لأصل لا يجب أن يكون فرعاً له في بحر آخر، ففاعلاتن في الرمل جائز تسبيغه فيه لا في المديد، ومفعولات<sup>(١)</sup> السريعة واجب الزحف في السريع دون المنسرح .

قال :

وَمَا زَالَ مَعْنَاهُ أَوْ اللَّامُ أُسْكِنَتْ      أَوْ التَّاءُ أَوْ مِنْ عِلَّةٍ نُصِبَ انْقِلَابُ  
إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ اللَّفْظِ وَأَنْقَلُ مُسَبَّغاً      وَمُسْتَفْعِلُنْ بِالْخَبْنِ صَارَ مُتَفَعِلاً  
وَمَا قَلَّ عَنْهُمْ مِثْلُ ( فَاعِلْتُنْ ) وَ ( مَفْعَلَاتُ ) وَ ( فَاعِلِيُنْ ) وَفِيهَا عِدَاهُ لَا

أقول : إن العروضيين يغيرون الأفاعيل عند دخول التغيير عليها بلفظ آخر تحسیناً للعبارة . قال الخليل : " إذا حدث تغيير في الجزء فإن زال معناه يُنقل إلى ما هو في كلامهم كمفاعيلٍ محذوفاً ، فيُنقل إلى فعولن ، لأن في كلامهم فعولن دون مفاعي . وإن بقي له معنى لم يُنقل كمفاعِلُنْ مقبوضاً في الطول ، ومفاعيلُ مكفوماً فيه . " ولما كان هذا الضابط لا يتم ذكر الناظم ضابطاً شاملاً لكل ما يُنقل . وهو مشتمل على ضروب أي أنواع :

الضرب الأول : أن يزول معناه بالتغيير . أي : لم يبق في الركن فاء أو عين أو لام . يُبدل بلفظ فيه هذه الحروف كمُتَعِلُنْ مخبون مطوي مستفعلن ، فيُنقل إلى فَعَلْتُنْ . ومُسْتَفْعِلَانْ مذال مطوي مستفعلن ، فيُنقل إلى مُفْتَعِلَانْ . ومُتَعِلَانْ مذال مخبون مطوي مستفعلن يرد إلى فَعَلْتَانْ ، وكَعُولُنْ أثلم فعولن . سُيْرِدُ إِلَى فَعَلْنْ ،

(١) قال في العيون الغامرة : إنما لم يُستعمل مفعولاتٌ في السريع على أصله لضعفه بالوتد المرفوق الذي أوله يشبه لفظ السبب فاستعمل في العروض مطوياً مكشوراً ليقع وسط البيت ما فيه لفظ الوتد وهو فاعلن ، ثم غير الضرب ، لأن بقاءه على أصله يؤدي إلى الوقوف على المتحرك . العيون الغامرة ١٩٩ .

وكعُولُ أثرم فعولن يُنقل إلى فَعْلُ ، وكفَعُو محذوف فعولن يُرَدُّ إلى فَعْلُ ، وكمفاعي محذوف مفاعيلن يُرَدُّ إلى فعولن ، وكفَاعَاتُنْ أو فَالَاتُنْ مشعَّت فاعلاتن يُرَدُّ إلى مفعولن ، وكفَاعَتُنْ أجم معصوب مقبوض مفاعلتن يُرَدُّ إلى فاعلن ، وكُمْتَفَا أخذ متفاعلن يُرَدُّ إلى فَعْلُنْ ، و كُمْتَفَا أخذ مضمرة متفاعلن يُنقل إلى فَعْلُنْ ، وكمفعولاتُ مخبون مفعولاتُ يُرَدُّ إلى فعولاتُ ، وكمُعَلَاتُ مخبول مفعولاتُ يُرَدُّ إلى فَعَلَاتُ <sup>(١)</sup> ، وكمُعُولَا مكسوف مخبون مفعولاتُ يُنقل إلى فعولن ، وكمُفَعُلَا مكسوف مطوي مفعولاتُ يُرَدُّ إلى فاعلن ، وكمَفَعُو أصلم مفعولات يُرَدُّ إلى فَعْلُنْ . والعلة في النقل ظاهرة .

الضرب الثاني : هو إسكان اللام في الركن يُرَدُّ إلى غيره. كفاعلٍ مقطوع فاعلن يُرَدُّ إلى فَعْلُنْ ، وكمستفعلٍ مقطوع مستفعلن يُرَدُّ إلى مفعولن ، وكُمْتَفَعِلٌ مخبون مقطوع مستفعلن يُرَدُّ إلى فعولن . [١٦ظ] لوجود النون الساكنة في الكلمات المنقولة إليها دون المنقول منها ، لأنه يشابه التنوين وأكثر أواخر الكلمات الاسمية منونة ، وكُمْفَاعَلْتُ منقوص مفاعِلْتُنْ يُرَدُّ إلى مفاعيلٍ لوجود هذه كمصاييح دون الأول ، و [كفَاعَلْتُنْ] <sup>(٢)</sup> أقصم مفاعِلْتُنْ فيرَدُّ إلى مفعولن لكثرة هذه دون الأول ، وكفَاعَلْتُ مخروم منقوص مفاعِلْتُنْ فينقل إلى مفعولٍ للعلة التي ذكرناها .

الضرب الثالث : هو إسكان التاء يُرَدُّ إلى غيره كفَاعَلَاتُ مقصور فاعلاتن يُرَدُّ إلى فاعلان ، وكفَعَلَاتُ مخبون مقصور فاعلاتن يُنقل إلى فَعِلَانْ لوجود النون فيهما ، وكُمْتَفَاعَلْنُ مضمرة مُتَفَاعَلْنُ يُرَدُّ إلى مستفعلن لكثرة هذا دون الأول وكمفعولاتُ موقوفاً يُرَدُّ إلى مفعولان لوجود [النون في الصور المنقولة إليها] <sup>(٣)</sup> .

(١) في (ل) ( فعلا ) والمثبت عن (أ) .

(٢) في (ل) ( كمفاعلتن ) وللمثبت عن (أ) .

(٣) هناك سقط في (ل) و (أ) ولعل مكانه ما أثبت .

الضرب الرابع : أن يصير الجزء على صورة المنصوب بسبب زحف داخل فيه. كفاعلاً محذوف فاعلاتن يُنقل إلى فاعلن ، وكمفعولاً مكسوف مفعولات يُردُّ إلى مفعولن ، وكمعولاً مكسوف مخبون مفعولات يُردُّ إلى فاعولن ، وكمفعولاً مكسوف مطوي مفعولات يُنقل إلى فاعلن ، وكمعولاً مكسوف مخبول مفعولات يُنقل إلى فاعلن لوجود النون في جميع الصور المنقولة إليها .

وذكر صوراً أخرى غير داخلية في هذه الضوابط كفاعلاتان [ مسبغاً ] <sup>(١)</sup> يُردُّ إلى فاعليان ، لما ذكرنا: أن تاء التانيث لا تقع حشواً إلا في التثنية ، وهذه ليست بتثنية. أو لأن صورة فاعلاتان صورة جمع تُثني ، والجمع لا يثني إلا نادراً. وفاعليان على صورة منسوب تُثني ، والمنسوب يثني . وكذا مستفعلن إذا حُبين فصار مُتفعلُن فُنِقل إلى مفاعِلُن ، لأن مُتفعلُن - وإن جاء كمقتل - إلا أنه مدغم ، والإدغام كالعارض فلم يعتدَّ به .

قوله ( وما قلَّ عنهم ) أي : قلَّ استعماله في كلامهم كذا يُنقل . كفاعلتُن مخروم مفاعلتُن ينقل إلى مُتفعلُن وإن جاء ( دانقة ) <sup>(٢)</sup> . وكمفعلات مطوى مفعولات يُنقل إلى فاعلات وإن جاء ( مكرمات ) . وكفاعيلُن مخروم مفاعيلن يُنقل [ إلى ] <sup>(٣)</sup> مفعولن - وإن جاء فانيذ <sup>(٤)</sup> وهابيل وقابيل - ولا يُنقل في غير هذه الصور إلا متفاعلن المرفل كمتفاعلتُن ، ينقل إلى مُتفاعلاتن لثقل الأول دون الثاني .

(ما) في (وما زال معناه) بمعنى الذي، وصلته (زال معناه) مفعول (انقلا). وما بعده معطوف عليه، قال ( أو من علة ) المراد بها العلة اللغوية. وما قال من زحف

(١) في (ل) و (أ) ( مسبغاً ) .

(٢) الدائق والدائق سُئس الدرهم ، والدائق المهزول الساقط ويقال للأحمق دائق. ولعله أراد المعنى الأخير ، مادة ( دنق ) في الصحاح ١٤٧٧/٥ ، اللسان ١٠ / ١٠٦ .

(٣) إضافة يقتضيها السياق .

(٤) الفانيذ: ضرب من الحلواء. فارسي معرب. اللسان ( فنذ ) ٣ / ٥٠٣ .

[١٧] ليشمل الزحاف وغيره. (إلى غير ذاك اللفظ) متعلّق (انقلا). و(مستفعلن)  
عطف على (مسبّغاً). و(بالخبين) يتعلّق بصار ، إن جُعِل مستفعلن نكرة يكون صفة  
له ، و (إلا) حالاً. و (ما قلّ عنهم) عطف على (مسبّغاً) أيضاً . (مثل  
فاعلتن) أي هو مثل<sup>(١)</sup> فاعلتن. (وفيما عداه لا) أي فيما عداه لا تنقل الجزء . أو  
اسم (لا) وخبره محذوفان ، أي فيما عداه لا نقل فيه .

---

(١) في (أ) (مثل) وما ورد في (ل) يوافق تخريج الشارح لأعرابها .

## [ألقاب أجزاء البيت]

قال :

وَمَا خَصَّ بِالْإِعْلَالِ صَدْرًا فَسَمَّهَ ابْتِدَاءً وَفِي صَدْرِ الْمَدِيدِ تَجْوِيدًا  
كَذَا سَمَّ جُزْءَ الضَّرْبِ إِنْ خَصَّ غَايَةً وَجُزْءَ الْعُرُوضِ اخْتَصَّ فَضْلًا مِنْ أَفْصَلًا  
وَمَا زَا حَفْوًا يُسَمَّى اعْتِمَادًا وَلَيْسَ ذَا لَهَا مُشْبَهًا إِذْ جَاءَ حَشْوًا مُجَوِّلاً

أقول : قال الخليل :<sup>(١)</sup> البيت المثلثن أوله صدر ، والجزءان عقبيه حشو ،  
وبعدهما عروض . والجزء الأول من المصراع الثاني ابتداء ، والجزءان عقبيه حشو  
والجزء الأخير ضرب . وللسداسي صدر ، وحشو ، وعروض ، وابتداء ، وحشوا ،  
وضرب . وللرباعي صدر ، وعروض ، وابتداء ، وضرب ، ولا يكون له حشو . وكل  
نصف منهما مصراع<sup>(٢)</sup> ثم قال : «الصدر اسم للجزء الأول مطلقاً» . وقال في  
«الكامل»<sup>(٣)</sup> : قال الخليل : «الصدر إن جاز أن يعتلَّ بعلة لا تجوز في حشوه سواء  
كانت لازمة كالمراقبة في المضارع ، أو غير لازمة كالخرم في الطويل اعتلَّ بها أو  
لا ، كفعلون في أول الطويل ، ومفاعلتن في أول الوافر يسمى ابتداءً» . وقال في «القسطاس» :  
«الصدر إن جاز أن يتغيَّر بخرم أو زحاف لا يجوز في سائر الأجزاء ، وإن لم يتغيَّر  
به يسمى ابتداءً» . وكذا قال الأخفش<sup>(٤)</sup> . فعلى هذا التفسير صدر المديد لا يُسَمَّى

(١) ألفه محمد بن أسعد بن أحمد البلخي كما سيأتي في «الروافي» ٤٢٠-٢٠٠. ولم أعمر على معلومات عنه.

(٢) الفرق بين تعريف الخليل وتعريف الأخفش والزخشي للابتداء أن الخليل خصَّ الابتداء بمخالفة الصدر للحشو .  
فلا يُنظر إلى مخالفة العروض والضرب أو موافقته أما الأخفش والزخشي فقالا بأنها تخالف سائر الأجزاء فأدخلوا  
العروض والضرب في المخالفة والاتفاق . وانظر : بعثها ص ٦٢ .

ابتداء<sup>(١)</sup>؛ لأن عروض المديد وضربه يخبنان بغير المعاقبة ؛ لأن قبلهما فاعلن ، وليس بين ألف فاعلاتن ونون فاعلن معاقبة . وعلى التفسير الأول يسمى ابتداءً؛ لأنه يُخَبَّن بغير معاقبة ، وحشو المديد لا يُخَبَّن إلا بمعاقبة ، فيكون حكم صدره مخالفاً لحكم حشوه . و فاعلاتن في أول الرمل والخفيف ، ومستفعلن في أول المجتث ابتداء على التفسيرين ؛ لأن خبنهما في غير الأول للمعاقبة<sup>(٢)</sup> . ومستفعلن في أول البسيط والرجز والسريع والمنسرح . و متفاعلن في أول الكامل لا يكونان ابتداءً ؛ لأن ما يجوز فيهما صدرًا يجوز فيهما غير صدر .

ثم الأخفش غلط الخليل في تسمية صدر المديد ابتداء . وقال : ” لأن الخبن [١٧ظ] الذي جاء فيه جاء في أجزائه الآخر . قال البارقي : ” سها الأخفش في تغليب الخليل لأن الابتداء بالحقيقة اسم لأول جزء من البيت إذا جاز فيه ما لايجوز في نظيره ، ففاعلاتن الذي في صدر المديد نظير فاعلاتن الذي في أول النصف الثاني عقيب العروض ، والخبن يجوز فيه للمعاقبة مع نون فاعلاتن العروض . وفي فاعلاتن الصدر يجوز الخبن لا للمعاقبة ، فاخصَّ عن نظيره

(١) على مذهب الخليل يعدُّ صدر المديد ابتداء ، لأنه أطلق مصطح الابتداء على الصدر إن خالف الحشو دون العروض والضرب . والحشو هنا يدخله الخبن بالمعاقبة ، بينما يدخل الخبن الصدر بدون معاقبة ، فحصل اختصاص الصدر بشئ ولا يختص به الحشو وهو عدم المعاقبة ، فسُمِّي صدرًا . وعلى مذهب الأخفش والزخشي لا يعدُّ صدر المديد ابتداء ، لأنهما اشترطا مخالفة الصدر لسائر الأجزاء بما فيها العروض والضرب . والعروض والضرب يخبنان بغير معاقبة . وكذا صدر المديد ، فلم يتميَّز الصدر بزحاف لا يدخل سائر الأجزاء . ومن هنا لم يسم صدرًا .

(٢) المعاقبة في الرمل تكون بين نون فاعلاتن وألف فاعلاتن الذي بعده ، وفي الخفيف تكون بين نون مستفعلن وألف فاعلاتن ، وكذلك في المجتث . فالمعاقبة في هذه البحور بين كف الجزء وخبن الجزء الذي يليه . ووفق حد الخليل للابتداء يكون أول هذه البحور ابتداء لمخالفتها الحشو؛ إذ تقع المعاقبة في خبن الحشو ولا معاقبة في خبن الصدر . وعلى حد الأخفش والزخشي هي ابتداء ، لأنها لا معاقبة فيها فخالفت في عدم المعاقبة الحشو والضرب لوقوع المعاقبة في الخبن فيها .

بالخبين لغير معاقبة ، فصح تسميته ابتداءً . قيل : ” فيما قاله البارقي نظر ، لأن الخليل وغيره ما فسّر الابتداء بما فسره البارقي <sup>(١)</sup> . وعندي أن هذا بحث لفظي يتعلق بأي شيء يفسر الابتداء مع أنه لا طائل في هذا البحث .

**والضرب إن لم يختصّ بحكم لا يكون في غيره من الأجزاء يسمّى ضرباً مطلقاً ، وإن اختصّ بحكم لا يكون في غيره من الأجزاء يسمّى غاية .** وذلك إما بالنقصان كفعلُنْ في ثالث الكامل <sup>(٢)</sup> ، وفعلاتُنْ في ضربَيّ الثاني <sup>(٣)</sup> والتاسع <sup>(٤)</sup> منه ، ومفعولن في ثاني الرجز <sup>(٥)</sup> . أو بالزيادة كمذال البسيط <sup>(٦)</sup> ، ومرفّل الكامل <sup>(٧)</sup> [ومذاله] <sup>(٨)</sup> ، ومسبغ الرمل <sup>(٩)</sup> .

وبالجمله ، التغييرات التي يصير بها الضرب غاية القصر ، والقطع ، والبتير، والإزالة ، والتشعيت ، والحذف ، والترفيل ، والوقف ، والكسف ، وسيأتي بيانها في مواضعها .

قيل : إنما سُمّي غاية ، لأنه غاية البيت وآخره . قيل : **في** ~~هذا~~ نظر ، لأن هذا المعنى موجود في الضرب سواء كان غاية ، أو لم يكن .

<sup>(١)</sup> فسّر البارقي الابتداء - كما يفهم من نقل العبيدي عنه بأنه اسم أول جزء في البيت إن خالف نظيره . وعنى بالنظير أولى تفعيلات عجز البيت خلافاً لتعريف الخليل الذي خصّه بمخالفة الحشو .

<sup>(٢)</sup> الضرب الثالث من الكامل أخذ مضمراً وزنه ( فَعْلُنْ ) وعروضه صحيحة .

<sup>(٣)</sup> الضرب الثاني من الكامل مقطوع وزنه ( فَعْلَاتُنْ ) وعروضه صحيحة .

<sup>(٤)</sup> الضرب التاسع من الكامل مقطوع وزنه ( فَعْلَاتُنْ ) وعروضه مجزوءة صحيحة .

<sup>(٥)</sup> ثاني الرجز مقطوع وزنه ( مفعولن ) وعروضه صحيحة .

<sup>(٦)</sup> وزنه ( مستعلان ) وعروضه مجزوءة صحيحة .

<sup>(٧)</sup> وزنه ( متفاعلاتن ) وعروضه مجزوءة صحيحة .

<sup>(٨)</sup> في (ل) و(أ) ( ومذال ومسبغ الرمل ) ولعله سهو من الناسخ ، لأن الإزالة لا تدخل الرمل . إذ لا يدخله من علل الزيادة سوى التسبيغ .

<sup>(٩)</sup> وزنه ( فاعلاتان ) أو ( فاعليان ) .

قيل : بل إنما سمّي [هذه<sup>(١)</sup>] الضروب غاية ، لأن الغاية آخر الشيء ومنتهاه .  
فلما كانت أواخرها لا تجيء إلا على تلك الهيئة ، جعلت تلك الهيئة غاية .  
والعروض إن لم تختص بحكم لم يكن في سائر الأجزاء لا تسمّى إلا عروضاً  
كمتفاعلين في عروض الكامل ، ومستفعلن في عروض الرجز ، فإنه يجوز فيهما ما  
يجوز في غيرهما ، وإن اختصت إما بزيادة كالسادس من الرمل ، فإن عروضه  
فاعلاتن لا يجوز فيها الحذف وضربه فاعلن . أو بنقصان كمفاعلين في عروض  
الطويل فإنها يلزم فيها النقص<sup>(٢)</sup> ، وكفاعلين في العروض الثانية من المديد ، فإنها  
يلزمها الحذف ، سُمّيت فصلاً لانفصالها عن غيرها من الأجزاء بلزوم ما لزمها .  
وسُمِع من الناظم أنه قال : ” إنما قلت كذا حتى يُعَلِّمَ بهذا أنهم أرادوا هاهنا  
بالفصل الفصل اللغوي ، لا الفصل الذي عناه المنطقيون وهو الكلّي الذي يميّز  
الشيء عما يشاركه في الجنس أو في الوجود . ”

وقال في ” الكامل ” : ” إن لزم العروض شيء لا يلزم الحشو يسمّى فصلاً ، وإن  
[١٨٠] لزم الضرب شيء لم يلزم الحشو يسمّى غاية . ”

فإذن ، إذا لزم العروض ما لزم الضرب كالحذذ ، فإنه لازم للعروض  
الثانية من الكامل وضربها الرابع فإنهما فعِلُنْ ، يسمّيان غاية وفصلاً . وسُمِع  
من الناظم أيضاً رحمه الله تعالى - أنه قال : ” يمتنع الإضمار<sup>(٣)</sup> ”

(١) في (ل) (هذه) . والمثبت عن (أ) . وخرّج ر. عيار لتبسي (بهذه) التي هي لإصل مدان الباء ظرفية ، أي سمي بهذه لضروب .

(٢) نقص حروفها بالقبض وهو حذف الخامس الساكن .

(٣) أثبت ابن القطاع للعروض الحذاء ضرباً أخذ مضمراً وشاهده :

ولأنت أشجع من أسامة إذ دُعيت نزال ، ولج في الذعر .

خلافاً لقول الساوي بامتناع الإضمار في هذا الضرب . البارع ١٣٢ ، القسطاس ٨٩ .



والوقص والخزل<sup>(١)</sup> في العروض الحذاء والضرب الأحذ من الكامل ، فالعروض فصل ، والضرب غاية<sup>٢</sup> . وقال في ”الكامل“: ”إن العروض الأولى من المنسرح سَمَّاهَا الخليل فصلاً<sup>(٢)</sup> ؛ لأنها لا تُخْبَل . فيلزم أن يسمَّى ضربها المطوي غاية؛ [لأنه]<sup>(٣)</sup> أيضا لا يُخْبَل . والضرب الثاني من الطويل غاية ؛ لأنه لزمه القبض ، ولا يلزم الحشو . وكذا ضربه الثالث المحذوف<sup>٤</sup> . وعلى ما ذكره في ”القسطاس“ لا يجوز تسمية هذه الأربعة فصلاً أو غاية . وعلى ما ذكره في ”الكامل“ أكثر الأعراب والضروب فصول وغايات<sup>(٤)</sup> . واعلم أن هذا بحث يتعلَّق بحسب الاصطلاح فلنُعرض عنه . قيل : الاعتماد اسم كل جزء زوحف<sup>(٥)</sup> . وقال البارقي: ”الاعتماد كل جزء زوحف ، فاعتمد على شيء بعده“ . وقال في ”الكامل“: ”كل سبب زوحف للاعتماد على الودت“ . وقال الأخفش ومتابعوه: ”الاعتماد كل جزء وقع في حشو البيت ، واختصَّ بتغيير لا يجوز في غيره . وقال الناظم : ”وليس الاعتماد شبيهاً بالابتداء والفصل والغاية ، لأنه يجيء في جميع أجزاء البيت خلاف مذهب الأخفش“ . والاعتماد هو الاستناد تقول: عمَّدتُ الجدار ، أي أسندته فاعتمد .

واعلم أن الأسباب لا يجوز أن تزاخف إلا ولها ما تعتمد عليه ، إما بسبب<sup>(٦)</sup> أو وتد . فإذا اعتمد قوي . والأصل في الاعتماد الأوتاد ، لكن حصل

(١) يوافق ما جاء في البارغ ١٣٧ .

(٢) توافقت تسميتها فصلاً ما جاء في البارغ ١٧٦ ، وفي هامش القسطاس ٦٤ عن توضيح الخزرجية<sup>٤</sup> و العيون الغامرة ٢٠٢ .

(٣) في (ل) (لأنها) والمثبت عن (أ) .

(٤) موافق لما جاء في هامش القسطاس ٦٤ عن ”توضيح الخزرجية“ .

(٥) جاء في ”كافي العبيدي“: كل جزء زوحف ، ولم يختص الزحف بذلك الجزء سُمِّي اعتماداً ؛ لاعتماده على ما بعده . كافي العبيدي ٨٠ . وفي ”العيون الغامرة“: ”أما الاعتماد ، فهو عند الجمهور لا يطلق إلا على قبض فعولن في الطويل إذا كان قبل الضرب المحذوف ويليه . وعلى سلامة نونه قبل الضرب الأبر في المتقارب . قلت : وكذا على سلامة نونه قبل عروض المتقارب الثانية المحذوفة إذا دخلها القطع“ . العيون الغامرة ١٣١ .

(٦) في (أ) (سبب) .

للسبب الخفيف نوع شبه بالوتد في أنه مثل صدر الوتد مفروقاً ، وعجزه  
مجموعاً.

واعلم أنه ليس المراد بما ذكرناه أن الإعلال يجب أن يكون حاصلًا بالفعل  
حتى يسمى بهذه الألقاب ، بل المراد أن الإعلال ينبغي أن يكون فيه بالفعل أو  
بالقوة حتى يسمّى بهذه الألقاب.

قوله ( صدرًا ) حال من ضمير ( خُصَّ ) ، ( وماخُصَّ بالإعلال صدرًا )  
منصوب المحل بفعل يفسّره ( فسّمّه ) . ويجوز أن يكون مرفوعاً على الضعف . قوله  
( ذا ) إشارة إلى قوله ( اعتماداً ) . والضمير في ( لها ) راجع إلى الابتداء والفصل والغاية .  
قوله ( إذ جاء حشواً مجوّلاً ) إشارة إلى ما ذكره بعض المتأخرين <sup>(١)</sup> : ليس الاعتماد  
مشابهاً لسائر الأخوات من الابتداء والفصل والغاية ؛ لأنه ليس مخصوصاً بموضع  
دون موضع من الحشو ، لأنه يجيء في كل [ ١٨ ظ ] جزء من أجزاء الحشو بخلاف  
أخواته الثلاث ، فإن كل واحد منها مختصٌّ بموضع . و ( حشواً مجوّلاً ) أي : كثير  
الجولان منصوبان على الحال .

(١) كذا في (ل) و(أ) . ولعل صوابها<sup>١٢</sup> من أنه ليس الاعتماد مشابها لسائر الأخوات.

## [ الدوائر العروضية ]

قال :

وَأَنَّ الْبُحُورَ الْخَمْسَةَ عَشَرَ ضَمَّهَا دَوَائِرُ خَمْسٍ كُلُّهَا سُقَّتْ مُجْمَلًا

أقول : البحر في اللغة الشَّقُّ ، يقال بَحَرْتُ أذُنَ الناقَةِ ، أي شَقَقْتُهَا وَحَرَقْتُهَا . ومنه البحر الذي هو خلاف البرِّ ، لأنه شُقَّ في الأرض . وكلُّ نَهْرٍ عَظِيمٍ بحرٌ . ومنه : البحر وهو عمق الرَّحِمِ ، كأنه شُقَّ منه . وَيُجْمَعُ البحر على أَبْحُرٍ وَبُحُورٍ وَبِحَارٍ . وسَمِيَ العروضيون كل نوع من الشعر بحراً ؛ إما لأنه قطعة من الشعر ، أي : طائفة منه ، فكأنه شُقَّ منه . وإما تشبيهاً بالبحر لسعته وكثرته ؛ إذ ما من بحر إلا وقد بنيت عليه قصائد جمَّة . وإمَّا لِأَنَّ الناظر ربما تاه فيه ، فخلط أعاريضه بضروبه وضروبه بأعاريضه ، كما يتيه الإنسان في البحر . وبعضهم سَمَّاهَا أَجْناساً ؛ إذ ما من بحر إلا وتحتته ضروب من الشعر ، أي : أنواع . فصار كالجنس الذي تحتته أنواع . وبعضهم سَمَّاهَا أنواعاً ؛ لِأَنَّهَا نوع بالنسبة إلى الشعر العام ، ومنهم من سَمَّاهَا حدوداً ؛ لِأَنَّ البحر له وزن معلوم الابتداء والانتهاء ، ولا يُزَادُ عليه ولا يُنْقَصُ منه ، مأخوذ من الحدِّ وهو المنع ، ومنه قيل : للبوَابِ حداداً ؛ لأنه يمنع الناس من الدخول .

اعلم أن الحروف إذا اجتمعت وتركبت فأول التركيب الجمع بين [حرفين]<sup>(١)</sup> أو ثلاثة، وذلك المركب هو الجزء كالسببين والوتين ، فإذا تركب من الأجزاء شيء آخر فهو الركن كالأفاعيل والتفاعيل . وإذا تركب من هذه الأركان شيء آخر فهو البحر . بشرط أن تقع هذه التراكيب كما شُرِّطَ في هذا العلم لا مطلق

(١) في (ل) و(أ) : (الحرفين)

التركيب . فالجزء هنا هو أول مركب من الحروف ، و [الركن]<sup>(١)</sup> أول مركب من الأجزاء ليتكرر بوجه شعري ، والبحر المركب من الأركان . هكذا قيل . وفيه نظر؛ لأنه يلزم من هذا أن تكون الفاصلتان من الأركان والأفاعيل ، وليس كذلك .

وقيل : في حد البحر: هو الحاصل من تكرار الركن بوجه شعري . ولم يُقل التركب من الأركان ؛ لأن التركيب بين الشئيين يوجب تباينهما ، والبحر قد يحصل من تكرار ركن واحد . وإنما قيل : الحاصل من تكرار الركن ، وما اقتصر على تكرار الركن ؛ لأن الهيئة الحاصلة من تكرار الركن هو البحر لا نفس التكرار . لأن التكرار موجب لحصول تلك الهيئة المخصوصة . وقيل : (بوجه [١٩ و] شعري) ، ليخرج عما لم يكن كذلك . وتكرار الأركان يبلغ إلى ثمانية ، ولا يزيد عليها ، حتى لا يؤدي إلى الملالة ؛ لأن وضع الشعر لدفع الملالة عن الطبع لا لوقوعها . والدائرة عند المهندسين : سطح يحيط به خط ، في وسطه نقطة ، كل الخطوط الخارجة منها إليه متساوية . وعند العروضيين : عبارة عن ذلك الخط المحيط لأجل فك بعض البحور عن البعض سليمة كانت أو مزاحفة ، مكتوباً عليه علامة المتحركات والسواكن على الترتيب المخصوص الذي يقع بين تلك الأبحر التي ينفك بعضها عن بعض . على ما سيبيح بيانها في هذه القصيدة .

إذا عرفت هذا فاعلم أن البحور عند الخليل ومتابعيه خمسة عشر ، وزاد الأخفش ومتابعوه بحراً آخر على ما يجي<sup>(٢)</sup> بيانه مجملاً آنفاً ، ومفصلاً بعد هذا . قوله (مجملاً) . ولم يقل جملة حملاً على لفظة ( كل ) . والمجمل قد قلنا :

(١) في (ل) و(أ) (الركب) .

(٢) كذا في (ل) و(أ) ولعلها : "على ما جاء بيانه مجملاً آنفاً . ويحيز من هذا بعد هذا"

هو الكلام الذي ما بُيِّنَ تفصيله . حال من مفعول ( سقتُ ) وهو ( كلَّها ) و ( سقت ) مع متعلِّقه صفة (دوائر) أو استئناف .

قال :

لَمَّا اخْتَلَفَتْ أَجْزَاؤُهَا<sup>(١)</sup> آزَوْ ثَلَاثَةً      بَوَزْنَ فَعِيلٍ صِغٍ مِنْ لَفْظِ طَوَّلًا  
وَمِنْ مَدٍّ وَابْسُطَةٍ وَمَا انْتَلَفَتْ لَهَا      عَلَى فَاعِلٍ بَحْرَانِ مِنْ فِرْهِ وَاكْمَلًا

أقول : وقبل الشروع في معنى هذه الأبيات ينبغي أن تعلم أن المصراع اسم نصف البيت . والبيت التام<sup>(٢)</sup> : ما يستوفي نصفه نصفَ الدائرة . والمعتدل : ما يستوفي دائرته على التمام . إذا عرفت هذا فنشرع في شرح الدوائر ، فنقول :

الدائرة الأولى - دائرة المختلف . وهي مشتملة على أبحر ثلاثة ، وهي : الطويل ، والمديد ، والبسيط ، كلها على وزن فَعِيل . وهو معنى قوله (بوزن فَعِيلٍ صِغٍ مِنْ لَفْظِ طَوَّلًا) (ومن مَدٍّ وابسطة) . وسمّيت بالدائرة المختلفة لأن بعض أفاعيلها خماسي ، وبعضها سباعي . وقال البارقي : إنها أطول الدوائر حروفاً ، لأن حروفها تصل إلى ثمانية وأربعين في مصرّع الطويل ، كقوله :

أَلَا يَا صَبَا نَجِدْ مَتَى هَجَّتْ مِنْ نَجْدٍ      لَقَدْ زَادَنِي مَسْرَاكٌ وَجَدًّا عَلَى وَجْدِي<sup>(٣)</sup>

الدائرة الثانية - دائرة المؤتلف . مشتملة على بحرين : الوافر والكمال . كلاهما

على وزن فاعل ، أُخِذَ مِنَ الْوَفْرِ ، وَالْكَمَالِ . وَإِلَى هَذَا أُشَارَ بِقَوْلِهِ ( مِنْ فِرْهِ وَاكْمَلًا )

(١) في "كافي العبيدي" : لما اختلفت أجزاؤها آزوت ثلاثة . الكافي ٨ ط

(٢) في "كافي التبريزي" : التام ما استوفى نصفه نصفَ الدائرة ، وكان نصفه الأخير بمنزلة الحشو ، يجوز فيه ما جاز فيه . الكافي ١٤٢ .

(٣) البيت لعبدالله بن الدمينية . وهذا هو المشهور . ونُسِبَ إِلَى يَزِيدِ بْنِ الطَّرِيفِ ، وَإِلَى قَيْسِ بْنِ مَعَاذٍ فِي "دِيوان العذريين" ، وَنَسَبَهُ مَحْفَقُ "الكافي" لجميل وليس في ديوانه - ديوان ابن الدمينية ٨٥ ، شعر يزيد بن الطثرية ٦٨ ، ديوان العذريين ٢٣١ ، حماسة أبي تمام ٥٤/٢ ، الأغاني ٣٥/٥ ، الأصفهاني ، الزهرة ٣٢٩/١ ، كافي التبريزي ٢٠ ، البصري ، الحماسة البصرية ٢٩٧/٢ .

[كلاهما]<sup>(١)</sup> مشتق من الذي ذكرنا . وإنما سُميت هذه الدائرة بالمؤتلفة لتماثل أجزاء بحريها ؛ لأنهما مركبان من وتد مجموع وفاصلة صغرى . فإن قُدّم الوتد فهو [١٩ظ] الوافر ، وإن أُخّر فهو الكامل . وسيجيء بيان اختصاص كل واحد من هذه البحور بأسمائها عند ذكر أوائل كل بحر .

قوله ( ثلاثة ) أي أبحراً ثلاثة ، ( بوزن فعيل ) صفة ثلاثة ، أو خبر مبتدأ محذوف ، أي اسم كل واحد منها على وزن ( فعيل ) . قوله ( وما ائتلفت ) أي أجزاءها . مبتدأ ، و ( بحران ) خبره ، و ( لها ) صفة ( بحران ) ، قُدّمت فصارت حالاً ، أو ( لها ) خبر ( ما ائتلفت ) ، و ( بحران ) فاعلها ، و ( على فاعل ) خبر ثانٍ ، أو صفة لبحران ، قُدّم . فصار أيضاً حالاً . قوله ( من فِره ) حال من ( على فاعل ) ، أي كائناً من ( فِره ) و ( اكمل ) يجوز أن تكون ألفه للتثنية ، أو مبدلة<sup>(٢)</sup> .  
قال :

وَمَا آجْتَلَبْتَ حَازَتْ ثَلَاثَةَ أَبْحُرٍ عَلَى ( فَعَلٍ ) فَأَهْزَجَ كَذَا أَرْجَزُ كَذَا أَرْمَلًا

أقول : الدائرة الثالثة - المجتلبة . مشتملة على أبحر ثلاثة<sup>(٣)</sup> ، كلها على وزن ( فَعَل ) أخذ من ( اهْزَج ) ، و ( ارجز ) و ( ارمل ) . وهي : الهزج ، والرجز ، والرمل . و ( حازت ) أي جمعت .

وإنما سُميت بهذه لأن أفعالها مجتلبة من الدائرة الأولى ، فأجزاء الهزج مجتلبة من الطويل وهي مفاعيلن ، والرجز من البسيط وهي مستفعلن ، والرمل من

(١) في (ل) و(أ) (كما هما)

(٢) أي مبدلة من نون التوكيد.

(٣) الدائرة المجتلبة عند بعض العروضيين كابن جني والتبريزي تشمل ستة أبحر هي : الخفيف والمضارع ، والمقتضب ، والمنسرح ، والسريع ، والمجتث . عروض ابن جني ١٤٦ ، الكافي ١٢٧ ، ١٢٨ .

المديد وهي فاعلاتن . وقيل : سمّيت بذلك لكثرة ماجاءت أنواعها في أشعارهم .  
والجلب لغة الكثرة .

وقد سها الصغاني حيث قال في "العباب"<sup>(١)</sup> : "ومن دوائر العروض الدائرة  
المجتلبة ويقال : دائرة المجتلب<sup>(١)</sup> ، وهي الدائرة الرابعة ، التي تتشعب منها  
سنة أبحر ، وهي السريع ، والمنسرح ، والخفيف ، والمضارع ، والمقتضب ،  
والمجتث . سمّيت مجتلبة لكثرة أبحرها . وقيل . لأن أبحرها مجتلبة ، فمفاعيلن  
من الطويل ، وفاعلاتن من المديد ، ومستفعلن من البسيط ، اجتلبت هذه الأوزان  
من الدائرة الأولى ؛ لأننا نقول الدائرة المجتلبة هي الدائرة الثالثة ، ومنها تتشعب  
ثلاثة أبحر كما قلنا ، فمفاعيلن في الطويل غير الذي ذكره ، وفاعلاتن في المديد غير  
فاعلاتن الذي ذكره ؛ لأنه يجوز أن تكون مفروقية ، كما في المضارع . ومستفعلن أيضاً  
في البسيط غير مستفعلن الذي ذكره ؛ لأنه يجوز أن تكون مفروقية كما في  
الخفيف والمجتث . وهو كما قال في صدر كتاب "العباب" "ربّ كلمة تقول  
دعني"<sup>(٢)</sup> . وأنا أقول : كما تدين تدان .

قال :

[٢٠] وَمَا أَشْتَبَهْتُ فَاسْدِسَ بِنِيهَا سَرِيْعَهَا      وَمُنْسَرِحًا ثُمَّ الْخَفِيفَ الْمُهْرَوْلَا  
مُضَارِعَهَا أَيْضًا وَمُقْتَضِبًا يَلِي      وَمُجْتَثَّهَا الْمُرْتَبِيَّ فِيْهَا مُفْسَكِلَا

أقول : الدائرة الرابعة - المشتبهة<sup>(٣)</sup> . سميت بذلك لتشابه أفعالها ؛ لأن

(١) في (ل) (المجتلث) .

(٢) قالها الصغاني في مقدمة العباب . العباب ١١/١ .

(٣) سماها بعض العروضيين كابن جني والبربري بالمجتلبة . أما الدائرة المشتبهة عندهم ، فتشمل ثلاثة أبحر : الرمل ، والهزج والرجز .

عروض ابن جني ١١٨ ، ١٤٦ ، الكافي ٩٢-٩٣ ، ١٢٧ ، ١٢٨ .

كلها سباعي . وهي مشتملة على أبحر ستة كما عدّه . وإنما لم يُقدّم المضارع في هذه الدائرة على غيره ، وإن كان أوله وتداً مجموعاً دون غيره ؛ لما سنذكره . وقُدِّم السريع ؛ لأن استعماله أكثر من غيره ، ثم ما انفكّ منه أسرع على القاعدة التي يقول بعد هذا .

وإنما قال ( بنيتها ) لأنها منسوب إليها . ويقال لما يُنسب إلى شيء من جهة الملازمة أو غيرها : ابن فلان كابن حرب ، وابن السبيل ، وابن البطن . قوله : ( المهرولا ) صفة ( الخفيف ) من الهرولة ، ضُرب من العدو . وقيل : هي ما بين المشي والعدو . و ( يلي ) حال من ( مقتضبا ) إن كان علماً للبحر وإلا صفة ، و ( مفسكلا ) ، أي : آخر مفعول ثانٍ للمرثي إن كان الرؤية بمعنى العلم ، ومفعوله الأول مضمر قائم مقام الفاعل ، عائد على الألف واللام الذي في المرثي . وإن كان بمعنى الإبصار فمفسكلا حال من الضمير في ( المرثي ) .

قال :

وَمَا اتَّفَقَتْ قَدْ أُودِعَتْ مُتَّقَارِبًا فَحَسَبُ وَخِلْفُ الْخُلْفِ فِي الرَّكْضِ حُفْلًا

أقول : الدائرة الخامسة - المتَّفَقَة . لها بحر واحد ، وهو المتقارب عند الخليل ومتابعيه . وعند الأخفش ومتابعيه لها بحر آخر ، وهو ركض الخيل ، وله أسماء كثيرة يجي شرحها عند ذكره . قال الأخفش :<sup>٦٧</sup> والدليل على أن له قريناً وضع الخليل للمتقارب دائرة ؛ لأن وضع الدائرة لفكّ البحرين أو البحور . والشيء الواحد لا يحتاج إلى الفكّ . وسمّيت هذه الدائرة بالمتَّفَقَة أما على رأي الخليل ،



فعلتها ظاهرة؛ لأنه ليس فيها اختلاف . وأما على رأي الأُخفش ، فلأن كلاً من  
البحرين مركب من وتد مجموع وسبب خفيف، إن قُدِّم الودت فهو المتقارب كفعولن .  
وإن أُخِّر فهو ركض الخيل كفاعلن . فبينهما توافق .

قوله ( وَخِلْفُ الْخُلْفِ الْخ ) الخِلف حَلْمَة ضرع الناقة ، وجمعها أخلاف .  
والخُلف بالضم اسم من الاختلاف ، و( حُقِّل ) أي مُلِيَ . فيه ترشيح الاستعارة .  
وأراد بهذا الخلاف الواقع بين العروضيين أنه من الأبحر أم لا والخلاف الواقع  
بينهم في اسمه على ماسيجي . أو كلا الخلافين .

واعلم أن ذكر الدوائر والأبحر ها هنا ليس له احتياج كثير ؛ لأن تفصيلها  
يجيء فيما بعد . فكأنه مكرر . ولهذا ما أظننا [ ٢٠ظ ] في شرحها ؛ لأنه يجيء  
مفصلاً فيما بعد . هذا ما ذكره أكثر العروضيين .

وجعل الجوهرى البحور الستة عشر من اثني عشر باباً ، [سبعة] <sup>(١)</sup> منها  
مفردة ، [وخمسة] <sup>(٢)</sup> مركبة . قال : <sup>٦٧</sup> أولها : المتقارب ، ثم الهزج ، والطويل  
بينهما ، مركب منهما . ثم بعد الهزج الرمل ، والمضارع بينهما . ثم بعد الرمل  
الرجز ، والخفيف بينهما . ثم بعد الرجز المتدارك ، والبسيط بينهما . ثم بعد  
المتدارك الجديد ، وهو مركب منه ومن الرمل . <sup>٦٨</sup> قال : <sup>٦٩</sup> ثم الوافر والكامل لم

<sup>(١)</sup> في (ل) و(أ) ( سبع ) وما أثبتته هو ما تقتضيه قواعد النحو ، ويوافق ما جاء في عروض الوردة ٥٥

<sup>(٢)</sup> في (ل) و(أ) ( خمس ) وما أثبتته هو ما تقتضيه القاعدة النحوية ويوافق ما جاء في عروض الوردة ٥٥

يتركب بينهما [بحر]<sup>(١)</sup> لما فيهما من الفاصلة. فزعم أن الخليل إنما أراد بكثرة الألقاب الشرح والتقريب . قال : « وإلا فالسريع [من البسيط]<sup>(٢)</sup> ، والمنسرح والمقتضب من الرجز . والمجتث من الخفيف ؛ لأن كل بيت تركبه من مستفعلن فهو عنده من الرجز ، طال أو قصر . وعلى ذكر قياس سائر المفردات والمركبات عنده . قال ابن الرشيقي<sup>(٣)</sup> في كتاب "العمدة"<sup>(٤)</sup> : « أبو نصر الجوهري بين الأشياء وأوضحها في اختصار ، وإلى مذهبه يذهب حذاق الوقت . »

قال :

وَمَا وَرَيْدٌ فِي صَدْرِهِ السَّالِمِ ابْتَدِيءٌ بِهِ كُلُّ دَوْرٍ [ثُمَّ] <sup>(٥)</sup> مَا أَنْفَكَ أَعْجَلًا

أقول : أراد أن كل بحر في أوله وتد سالم - أي لم يجب إعلاله - يُقَدَّم على الآخر ، ثم بعده الذي انفكاكه منه أعجل . كما ذكرنا . يُقَدَّم الطويل على أخويه ؛ لأن أوله وتد سالم بالمعنى الذي ذكرناه . ثم المديد ؛ لأنه يخرج من ( لن فعولن) . ثم البسيط ؛ لأنه يخرج من ( عيلن مفاعيلن) . وقس عليه البواقي في كل دائرة . وما قَدِّم الكامل على الوافر - وإن كان في أوله فاصلة صغرى - لما ذكرناه أنها في حكم سببين . نعم في الدائرة الرابعة لا يُقَدَّم المضارع للزوم صدره الإعلال ؛ لأنه دائماً إما مقبوض أو مكفوف . وما أرادوا أن يبتدئوا بشيء معلول ، بل ابتدؤوا

<sup>(١)</sup> في (ل) و(أ) (جزء) وهذا مخالف لتعريف الجزء والركن الذي تقدم . وما أثبت يوافق ما جاء في عروض الورقة ٥٥ .

<sup>(٢)</sup> ساقطة مست (ل) و(أ) . ومثبتة عن عروض الورقة ٥٦ .

<sup>(٣)</sup> أبو علي الحسن بن رشيقي القيرواني ( ٣٩٠-٤٦٣هـ ) أحد الأدباء البلغاء ، هاجر إلى صقلية حيث مات بمبارز إحدى قراها . من كتبه "العمدة" ، "الأغودج" ، "قراضة الذهب" ، "الشذوذ في اللغة" ، "وفيات الأعيان" ٨٥/٢ - ٨٩ ، "مرآة الجنان" ٧٨/٣ - ٧٩ ، "الأعلام" ١٩١/٢ .

<sup>(٤)</sup> "العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده" لابن رشيقي . كتاب في نقد الشعر مع مقدمة عن فن الشعر عموماً . من أوائل الكتب التي درست الشعر المحدث . وهو مطبوع . وانظر "تخریج كرمه من لمره" ١٢٥/١ .

<sup>(٥)</sup> ساقطة من (ل) ومثبتة عن (أ)

بالسريع فيها؛ لأنه أكثر من غيره، ثم ما انفكَّ أعجل من غيره .

و( كل دور ) منصوب على الظرف ، ( ثم ما انفك ) معطوف على ( ما وتد )

دون (به) لعدم إعادة الجار . وفي [ بعض ] <sup>(١)</sup> النسخ :

( وما وتد في صدره صحَّ صدَّروا به كل دورٍ ..... ) .

---

<sup>(١)</sup> ساقطة من (ل) .

## [ كيفية التقطيع ]

قال :

وَإِذْ سَبَقَ الْقَوْلُ الْكِتَابَةَ فَاكْتَرَتْ      بِلَفْظِكَ فِي التَّقْطِيعِ لَا الْخَطَّ وَاحْفَافًا  
وَمَا شَدَّدَ أَحْسَبَ سَاكِنًا وَمُحَرَّكَاً      عَلَى عَكْسِ مَا نُوْنَتْهُ كَأَزْمِ دُخْلًا

أقول : أراد أن يبيّن كيفية التقطيع . والتقطيع تفعيل من القطع ، يقال :  
قَطَعْتُ [و٢١] الشيء فانقطع . وقَطَعْتَهُ تقطيعاً . فالتقطيع أكثر من القطع ،  
كما أن التقطيع أبلغ من الانقطاع . والعرضيون يستعملون التقطيع لا القطع ؛ لأن  
التقطيع يدل على تكرير الفعل ، ولا يكون التقطيع في الشعر إلا بوصف التكرير ،  
لأن أقل الشعر بيت واحد ، وهو مركّب من أجزاء غالباً .

فإذا أردت تقطيع بيت فقابل كل حروفه المتحركة والساكنة بالحروف  
المتحركة والساكنة من أجزاء بحر - أصلاً كان أو فرعاً - ، وتنظر إلى نفس الحركة  
لا نوعها، أي: لا تنظر إلى الضمة ولا إلى الفتحة ولا إلى الكسرة . فإن حصل ذلك  
في بعض المواضع فيكون اتفاقياً . هذا ما وضعه الخليل . ولم يخالفه أحد <sup>(١)</sup> إلا  
عبدالله بن محمد الناشئ <sup>(٢)</sup> ، فإنه قال : يمكن أن يُقَطَّع بغير ما ذكره ، فإننا إذا  
قلنا في الكامل: إنه (متفاعلن) ست مرات ، فقد أمكننا أن نقول: إنه ( فَعِلُنْ فَعَلْ )  
ست مرات . وما التفتت إليه أحد ؛ لأن ما ذكر الخليل أخصر ، وأحصر للزحاف ،

<sup>(١)</sup> ممن خرج على الخليل بـرُج بن محمد العروضي . الذي وضع كتاباً في العروض ، نقض فيه العروض بزعمه على الخليل ، وأبطل  
الدوائر والألقاب والعلل التي وضعها الخليل ، واستشهد بأشعار رواها مولدة ، ووضعها ونسبها إلى قبائل العرب . إنباه الرواة ٢٧٧/١  
<sup>(٢)</sup> أبو العباس عبدالله بن محمد الأنباري (ت ٣٠٣هـ) عرف بابن شُرّ شير ، وسمي الناشئ الكبير ، شاعر ، نحوي ، عروضي ،  
بغدادى، اشتهر بمخالفته لأهل النحو والمنطق والشعراء والعروضيين . فأدخل في قواعد العروض شُبُهًا ، ومثلها بغير أمثلة الخليل ، رحل  
إلى مصر ، له مؤلفات وأشعار كثيرة - تاريخ بغداد ٩٢/١٠ - ٩٣ ، إنباه الرواة ١٢٨/٢ - ١٢٩ ، وفيات الأعيان ٩١/٣ - ٩٣ ،  
معجم المؤلفين ١١١/٦ .

رأساً تسليطاً على معرفة الأجزاء والزحاف .

ولا تنظر إلى الخط ، بل كل ما يُتلفظُ به يقع في التقطيع ، وما لم يُتلفظُ به لا يقع في التقطيع . واعلم أن نسبة الحروف إلى اللفظ والخط على ثلاثة أقسام : قسم يثبت في اللفظ دون الخط ، كالحرف المدغم، والتنوين، وألف (أولئك) ، وواو الإطلاق و يائه . وقسم يثبت في الخط دون اللفظ ، كألف الوصل الواقعة في الدرج، وألف [الاثنين]<sup>(١)</sup> إذا كان [بعده] متحرّكاً ، وغير ذلك . وقسم يثبت في الخط واللفظ جميعاً . وقلما تجد بيتاً يتساوى لفظه وخطه كقوله :

ياليتني فيها جَدَعُ<sup>(٢)</sup>

إذا عرفت هذا فينبغي أن لا تعتبر في التقطيع إلا ما يثبت في اللفظ، وتنكّب عن اصطلاحات الخط جانباً ؛ لأن الأوزان تتعلّق بالكلام ، والكلام قبل الخط ؛ لأن الوجود الكتابي مسبوق عن الوجود اللفظي على ما بيّن في علم آخر ؛ ولأنه تعالى علّم آدم الأسماء لما خلقه ولم يكن ثمة خط .

قال الناظم : فاعتبر اللفظ دون الخط لسبقه .

أقول : سبق اللفظ على الكتابة لا يوجب أن يُعتبر اللفظ لا الكتابة ، بل لو قيل : الوزن إنما يُدرك بالاستماع دون الرؤية ، والخط يتعلّق بالرؤية ، والكلام بالسمع ، فلاجل ذلك اعتُبر اللفظ دون الخط لكان أولى .

(١) في (ل) (أ) (اثنين) . (٢٦) في (ل) د (٤) (عبد) .

(٣) البيت لدريد بن الصمة . وقد ورد في: الشعر والشعراء ٧٥٠/١ ، العقد ٢٧١/٦ ، الأغاني ٥/٩ ، الإقناع ٤٢ ، النهرواني ، الجليس الصالح ١٢٨/٤ ، عروض ابن جني ١٠٧ ، عروض الورقة ٧٥ ، العمدة ١٨٤/١ ، كافي التبريزي ٧٩ ، البارع ١٥٤ ، القسطاس ١٠١ ، الروض الأنف ٦٢٢/٤ ، نهاية الراغب ٢٣٧ ، العيون الغامزة ١٨٣ ، كافي القناني ٨ .

فِيَعْدُ الْمَشَدَّدَ سَاكِنًا وَمَتَحْرِكًا . وَإِنْ خُفِّفَ الْمَشَدَّدَ لِحَرُورَةِ الشَّعْرِ فَيَعْدُ حَرْفًا

وَاحِدًا كَقَوْلِ طَرْفَةَ <sup>(١)</sup> :

إِنْ نُصَادِفُ مُنْفَسًا لَا تَلْقَنَا فُرْحَ الْخَيْرِ وَلَا نَكْبُو لِضُرِّ <sup>(٢)</sup> [٢١ظ]

فَبُو لِضُرِّ فَاعْلَن . وَالْحَرْفُ الْمُنَوَّنُ مَتَحْرِكًا وَسَاكِنًا عَلَى عَكْسِ الْمَشَدَّدِ ، كَقَوْلِ

الْحِمَاسِيِّ :

أَهَابِكِ إِجْلَالًا وَمَا بِكِ قَدْرَةٌ عَلَيَّ وَلَكِنْ مَلءُ عَيْنٍ حَبِيبُهَا <sup>(٣)</sup>

(فَاكْتَرَتْ) أَي : بِالِو (وَبِلْفِظٍ) مَتَعَلِّقٌ بِهِ ، وَ(أَحْفَلًا) مِنَ الْحَفْلِ ، وَهُوَ الْجَمْعُ أَوْ

الْإِكْتِرَاثُ . وَ(أَرَمَ دُخْلًا) وَهُوَ طَائِرٌ صَغِيرٌ ، سُمِّيَ بِذَلِكَ لِدُخُولِهِ بَيْنَ الْأَشْجَارِ مَثَلُ

لِعَدَمِ اعْتِبَارِ الْخَطِّ بِلِ الْفِظِ ، لِأَنَّ أَلْفَ (أَرَمَ) فِي الْخَطِّ دُونَ الْفِظِ ، وَلِلْمَدْغَمِ بِأَنَّ

يُحْسَبُ حَرْفَيْنِ سَاكِنٍ وَمَتَحْرِكٍ ، وَلِلْحَرْفِ الْمُنَوَّنِ بِأَنَّ يُحْسَبُ مَتَحْرِكًا وَسَاكِنًا

(كَزَمِيدُ خُخْلَنْ) .

<sup>(١)</sup> طَرْفَةُ بِنِ الْعَبْدِ الْبَكْرِيِّ (٨٦ - ٦٠ ق.هـ) وَيُقَالُ: إِنَّ اسْمَهُ عَمْرُو . شَاعِرٌ جَاهِلِيٌّ مِنْ شُعْرَاءِ الْمَعْلَقَاتِ كَانَ حَكِيمًا عَلَى حَدِيثِهِ ، اتَّصَلَ بِعَمْرُو بْنِ هَنْدٍ ، فَقَتَلَهُ لِأَيَّاتِ قَالِهَا ، وَسُمِّيَ بِابْنِ الْعَشْرِينَ ، لِأَنَّهُ قُتِلَ فِي الْعَشْرِينَ مِنْ عَمْرِهِ . الشُّعْرَاءُ وَالشُّعْرَاءُ ١٨٥/١ - ١٩٦ ، الْمَعَارِفُ ٦٤٩ ، الْأَعْلَامُ ٢٢٥/٣ .

<sup>(٢)</sup> دِيْوَانُ طَرْفَةَ بِنِ الْعَبْدِ ٦٢ . وَقَدْ جَاءَ الْبَيْتُ مَطْلَقًا فِي الدِّيْوَانِ ، فَلَا شَاهِدَ فِيهِ إِذْ ذَاكَ .

<sup>(٣)</sup> وَرَدَ الْبَيْتُ مَنْسُوبًا لِنَصِيبِ فِي حِمَاسَةِ أَبِي مَمَّامٍ ١١٢/٢ ، وَسَمَطِ اللَّالِيِّ ٤٠١/١ . وَوَرَدَ غَيْرُ مَنْسُوبٍ فِي الْأَغَانِي ١٧٧/٣ ، وَنَسَبَ لِقَيْسِ بْنِ الْمَلُوحِ فِي دِيْوَانِهِ ٥٨ .

## [الخزم]

قال :

وَبِالْخَزْمِ لَا تَعْبَأُ فَذَاكَ زِيَادَةٌ      لَدَى كُلِّ بَحْرٍ كَالصَّلَاتِ كَيْفَ وَلَا  
يُرَى أَوْلَا قَطْعًا وَبُعْدَ عَرُوضِهِ      بِخُلْفٍ كَمَا فِي الْخَرَمِ وَالزَّايِ فَاشْكُلَا  
وَحَرْفُ الْمَعَانِي فِيهِ أَكْثَرُ وَأَنْتَهَى      بِأَرْبَعَةٍ كَأَشَدُّ وَذَلِكَ رُدًّا

أقول : الخزم بالزاي المنقوطة زيادة تلحق أول البيت - على الأصح - لمعنى

يُحْدَفُ فِي التَّقْطِيعِ. مِنْ خَزَمْتُ الْبَعِيرَ إِذَا جَعَلْتِ فِي أَنْفِهِ الْخِزَامَةَ ، وَهِيَ حَلْقَةٌ مِنْ  
شَعْرٍ تُجَعَلُ فِي [وَتْرَةٍ] <sup>(١)</sup> أَنْفِهِ ، يُشَدُّ فِيهَا الزَّمَامُ. وَالزِّيَادَةُ فِيهِ كَالزَّوَائِدِ الْوَاقِعَةِ فِي  
الْكَلَامِ ، كَمَا فِي قَوْلِهِ ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ <sup>(٢)</sup>﴾ ، وَغَضَبٌ مِنْ غَيْرِ مَا جُرْمٍ ، وَكَلَا  
فِي قَوْلِهِ ﴿لَا أَقْسِمُ <sup>(٣)</sup>﴾ وَ:

فِي بَيْتٍ لَا حُورٍ سَرَى وَمَا شَعَرَ <sup>(٤)</sup>

وقيل: الخزم في اللغة الكسر أو سمي هذا خزماً ، لما فيه من كسر [الوزن] <sup>(٥)</sup> .

وقيل: من قولهم [خازمت] <sup>(٦)</sup> الرجلُ الطريقَ ، وهو أن تأخذ في طريقٍ ويأخذ هو  
في طريقٍ آخر حتى [تلتقيا] <sup>(٧)</sup> في مكانٍ واحدٍ . سُمِّيَ بِهِ ؛ لِأَنَّ هَذَا التَّغْيِيرَ كَأَنَّهُ  
يَجْعَلُ الْوِزْنَ بِحَالِهِ ، كَأَنَّهُ خَرَجَ الْبَيْتُ مِنْهُ إِلَى بَحْرٍ آخَرَ ، وَمَعَ هَذَا الْاِخْتِلَافِ  
الْوَاقِعِ فِيهِ فَالْبَحْرُ بَاقٍ عَلَى حَالِهِ . وَيَرْجِعُ الْوِزْنُ فِيمَا بَعْدَ مِنَ الْأَبْيَاتِ إِلَى أَصْلِهِ

<sup>(١)</sup> في (ل) و(أ) (وَتْرَةٍ) والمثبت عن "الصحيح" و"اللسان". مادة (وتر) في: الصحاح ١٩١١/٥ ، اللسان ١٧٤/١٢ .

<sup>(٢)</sup> سورة آل عمران الآية ١٥٩ .

<sup>(٣)</sup> سورة القيامة الآية ١ ؛ سورة "البلد" الآية ١ .

<sup>(٤)</sup> للعجاج بديوانه ١٤ .

<sup>(٥)</sup> في (ل) و(أ) (النون)

<sup>(٦)</sup> في (ل) و(أ) (خازمت).

<sup>(٧)</sup> في (ل) و(أ) (يلتقيان) .

وهو جائز في أول كل البحور .خلفاً لإبراهيم بن محمد بن دانية<sup>(١)</sup> ، فإنه زعم أنه لا يجوز إلا فيما أوله سبب ، ولم يذكر في ذلك دليلاً.قال البارقي :  
 ”وأحسب أنه لما رأى [الخرم]<sup>(٢)</sup> توهم أنه لا يجوز أحدهما إلا بحيث يمتنع الآخر .  
 فإن راعى هذا ، ففساده ظاهر ؛ لكثرة ما جاء عن العرب مما أوله وتد وسبب .“

ولذلك قال الناظم ( لدى كل بحرٍ احترازاً عن مذهب ابن دانية .

وأجازه الأخفش ومتابعوه في الابتداء ، أي أول النصف الثاني، كما أجازوا

الخرم ، وقالوا إذا احتتمل النقصان كان للزيادة أحمل . وأنشد :-

كلّ مارأبك مني رائبٌ      ويعلمُ الجاهلُ مني ما علمُ<sup>(٣)</sup>

الواو في ( يعلم ) خزم ؛ لأن البيت من الرمل محذوف العروض والضرب .وممن

[و٢٢] أجازه ابن القطاع<sup>(٤)</sup> ، أنشد للبيد<sup>(٥)</sup> :

والهبانيقُ قيامٌ حولنا      بكلّ مكثومٍ إذا صبَّ هملُ<sup>(٦)</sup>

الباء في ( بكل ) خزم .وهو أيضاً من الرمل محذوف العروض والضرب .ثم قال :

”وهو قليل“ .

قيل : قياسهم ضعيف ، لأن النقصان جائز في الأول والآخر والوسط .

(١) لم أعثر على ترجمته .

(٢) في (ل) و(أ) (الخزم)

(٣) ورد البيت غير منسوب في كل من العيون الغامرة ١٠٢، و اللسان (خزم) ١٢/١٧٧ .

(٤) علي بن جعفر بن علي السعدي الصقلي (٤٣٣-٥١٥هـ) ولد بصقلية ، ورحل إلى مصر . برع في النحو ، من كتبه ”العروض“  
 ”الأمثال“ ، ”الشافي في القوافي“ . إنباه الرواة ٢٣٧/٢٣٩ . إشارة التعيين ٢١٣-٢١٤ ، معجم المؤلفين ٥٢/٧ .

(٥) أبو عقيل ليبيد بن ربيعة العامري (ت ٤١هـ) من أصحاب المعلقات شاعر جاهلي ، وفارس نجدي . أبوه ربيع المقترين وعمه  
 ملاعب الأستة ، أسلم ، ولم يقل سوى بيت واحد بعد إسلامه ، وسكن الكوفة إلى أن مات ، وعمره مئة وسبع وخمسون سنة ، وألزم  
 نفسه ألا تهبّ الصبا إلا نحر وأطعم منذ الجاهلية حتى مات - الشعر والشعراء ١/٢٧٤-٢٨٥ ، المعارف ٣٣٢ ،  
 الأعلام ٥/٢٤٠ .

(٦) ديوان ليبيد بن ربيعة ١٤٨ . وانظر : البارخ ٩٨ .



والزيادة جائزة في الأول والآخِر دون الوسط . وحكم الابتداء لو كان كالصدر لكان النصف الأول منقطعاً عن النصف الثاني . وكانا كالبيتين . وحينئذٍ لما جاز كَفُّ العروض ، لكن جاز . فالابتداء كالحشو فلا يجوز الخزم فيه . والاستشهاد أيضاً ضعيف لقلته . وفيما ردُّوه على الأُخفش نظر .

وأما ما أنشده صاحب في عروضه من ثامن الكامل :

يَانْفُسُ أَكْلًا وَاضْطَجَاعًا يَانْفُسُ لَسْتُ بِخَالِدِهِ <sup>(١)</sup>

ففي غاية القبح ، لأنك إن جعلت الخزم بحيث يقع في أول الجزء فيكون ( عن ) من قوله ( واضطجاعاً ) ، فيقع الخزم ببعض الكلمة ، فيحتاج إلى إسقاطها ، فيفسد معنى الكلمة . وإن جعلت ( يا ) الثانية خزماً ، فيقع في التقطيع في وسط الجزء . لأنك تقول :

( يَانْفُسُ أَكٌ ) مستفعلن ، ( لُنٌ واضطجا ) مستفعلن .

( عَن يَانْفُسُ لَسٌ ) مستفعلن ، ( تَبِخَالِدِهِ ) مُتَّفَاعِلُنٌ

فيصير الخزم بين حروف الجزء بأجنبي ، وهو قبيح لم يأت له نظير ، فينبغي أن تكون الرواية بإسقاط ( يا ) الثانية .

وأنشد ابن جني بيتاً ، و قال : خُزِمَ في الابتداء بأربعة أحرف . وهو قوله :

الفخرُ أولُه جهلٌ وآخِرُهُ حقدٌ إذا تُذَكَّرتِ الأقوالُ والكلمُ <sup>(٢)</sup>

هذا من أول البسيط بإسقاط ( حقد ) ، وهو قبيح أيضاً .

قيل : لا يتعيَّن ( حقد ) للخزم لجواز أن يكون ( إذا ) زائداً . وفيه نظر . وقال

(١) نسبة ابن يعيش في شرح المفصل لكثير وليس في ديوانه المطبوع . وقد ورد بمرآة إصراع نفسها في كل من الإقناع ٧٨ ، البارع ١٤١ ، اللسان (خزم) ١٢/٧٨ وفي سر الصناعة ٣٤٠/١ . وانظر : ابن يعيش ، شرح المفصل ١٩/٩ وروايته بدون ( يا ) التي في بداية العجز ، فحينئذٍ لا شاهد فيه .

(٢) لمطربن أشيم . أبو تمام الوحشيات ٢٦٧ ، اللسان (خزم) ١٢/١٧٧ ، التاج (خزم) ٢٧٤/٨ . ولم أجده في مؤلفات ابن جني التالية : "الخصائص" ، "سر صناعة الإعراب" ، "اللمع" ، "المنصف" .

طرفة :-

هل تذكرُونُ إذْ نقاتلُكمْ إذْ لا يضرُّ مُعدِماً عُدْمُه<sup>(١)</sup>

هذا من خامس المديد بإسقاط (هل) من الصدر و(إذ) من الابتداء .

وقال الزجاج: <sup>></sup> إنما جاز الخزم في الصدر دون الابتداء ليتنبه السامع ، ولا

يغفل عن أول البيت ، فيعلم وزنه كالتصدير بحرف التنبيه .<sup><</sup> قيل : ما ذكره ليس

بشيء وثبوت الخزم في غير البيت الأول من القصيدة بعد أن عرف السامع وزن

القصيدة .

وإذا عرفت هذا فاعلم : أن الخزم بحروف المعاني وهي التي تجاء لمعنى

من المعاني كحروف العطف، والاستفهام، والنداء، أكثر .

مثال الخزم بحرف قول الشاعر: [٢٢ظ]

وَإِذَا أَنْتَ جَازَيْتِ امْرَأً سَوْءَ فِعْلِهِ أَتَيْتِ مِنَ الْأَخْلَاقِ مَا لَيْسَ رَاضِيَا<sup>(٢)</sup>

من ثاني الطويل فخزم بالواو.

ومثاله بحرفين قوله :

قد فاتني اليوم من حديثك ما لست مدركه<sup>(٣)</sup>

زاد فيه (قد) ، وهو من رابع الخفيف.

(١) ديوان طرفة: ٨٥، وهو في الديوان بدون (هل) ، و(إذ) فلا شاهد فيه . وورد بـرأية الشاعر نفسه في: العمدة ١/١٤٢، العيون

الغامزة ١٠٢، اللسان (خزم) ١٢/١٧٨، التاج (خزم) ٨/٢٧٤.

(٢) ورد في القسطاس ٦٢، كافي العبيدي ١٠١ظ، والرواية فيهما (امرأ السوء) كما ورد في الروائي للتبريزي ١٩٠. وفيه:

(المسيء بفعله)، ولا كسر للوزن بالروايتين

(٣) ورد في القسطاس ٦٣.

مثاله بثلاثة أحرف كقول عباس بن الأحنف: <sup>(١)</sup>

إِذَا خُدِرْتُ رَجُلِي ذَكَرْتُكَ يَا فَوْزُ كَيْمَا يَذْهَبُ الْخُدْرُ <sup>(٢)</sup>

من خامس المديد ، فخُزِمَ بإذا ، و(فون) اسم حبيبته . والعرب تزعم أنه إذا

خدرت رجل إنسان فذكر حبيبته ، يذهب عنه الخدر.

ومثله ما أنشد صاحب اللجن :

نَحْنُ قَتَلْنَا سَيِّدَ الْخَزَرِ جِ سَعْدُ بْنُ عُبَادَةَ <sup>(٣)</sup>

رَمَيْنَاهُ بِسَهْمَيْنِ فَلَمْ نُخْطِئْ فُؤَادَهُ

خُزِمَ ( بنحن ) وهو من ثاني الهزج .

مثاله بأربعة أحرف كما روي عن علي رضي الله تعالى عنه :-

أَشِدُّ حَيَازِيمُكَ لِلْمَوْتِ فَإِنَّ الْمَوْتَ لَا قِيكَ <sup>(٤)</sup>

وَلَا تَجْزَعُ مِنَ الْمَوْتِ إِذَا حَلَّ بِوَادِيكَ

<sup>(١)</sup> العباس بن الأحنف (ت ١٩٢هـ) شاعر عباسي غزل ، قيل: إنه أغزل الناس لم يهج ولم يمدح . له أخبار مع الرشيد ، كان كثير النوادر - مرآة الجنان ١/٤٤٢ ، شذرات الذهب ١/٣٣٤ ، الأعلام ٣/٢٥٩ .

<sup>(٢)</sup> نسبة للعباس بن الأحنف . وليس في ديوانه المطبوع . وقد ورد غير منسوب في القسطاس ٦٣ ، كافي العبيدي ١٠٠ .

<sup>(٣)</sup> نسبا إلى الجن . الجاحظ ، الحيوان ٦/٤٥٩ ، وفيه بإضافة واو أول البيت الثاني وهما في . العقد ٥/١٣ ، العمدة ١/١٤٢ ، البارع ٩٨ ، نهاية الراغب ١٠١ ، والأول في العقد ٦/٢٩٤ . بدون (نحن) ، ورواي الصفدي ٣/١٩١ ، اللسان (خزم) ١٢/١٧٨ ، التاج (خزم) ٨/٢٧٤ . ولم أجد من الرماح لصاحب .

<sup>(٤)</sup> ديوان الإمام علي ١٤٠ ، ووردت نفس الرواية المذكورة في : الكامل ٢/١٤٩ ، العمدة ١/١٤١ ، البارع ٩٧ ، نهاية الراغب ١٠١ ، ورواية الأغاني :

رَحَالِكُ شَدَّ لِلْمَوْتِ فَإِنَّ الْمَوْتَ لَا قِيكَ

وَلَا تَجْزَعُ مِنَ الْقَتْلِ إِذَا حَلَّ بِوَادِيكَ

فلا شاهد في هذه الرواية . الأغاني ٣٣/١٤ . كما ورد البيتان ضمن أشعار أحيحة بن الجلاح . ديوان أحيحة بن الجلاح الأوسي

فخزم (اشدد) . وهذا من أول الهزج . وقيل هما لأُحَيْحَةَ بن الجُلاح<sup>(١)</sup> يخاطب ابنه ، وتمثّل بهما أمير المؤمنين - كرم الله تعالى وجهه - تمثيلاً .  
 قوله (وذلك) إشارة إلى أن الزيادة بالأربعة غاية ، وهو مرذّل ، أي قبيح ، أو إشارة إلى الخزم ، لأنه مرذّل قبيح ، فكلما كان الزيادة أكثر كان أقبح .  
 ومما جاء من الشواذ قوله :-

لله دُرُّ الشبابِ والشعرِ الأسودِ والغامزاتِ تحتَ الرجالِ<sup>(٢)</sup>  
 خَزَمِ بلامين في أوله . والبيت من أول الخفيف ، ف (لِل) خزم . وأول تقطيعه من (لاهِ دُرُّرُش) فاعلاتن . وقوله :

ولكنني علمتُ لما [هجرة] أني أموتُ بالهجرِ عن قريبٍ<sup>(٣)</sup>  
 فخزم (ولكنني) ، وهو سبعة أحرف .

قوله ( لا تعباً ) أي : لا تعتبر في التقطيع . (أولاً) ظرف ، و ( قطعاً ) أي : جزماً مصدر . ( فاشكلاً ) أي : أعجم . أُورد عليه إن أردت الزاي المعجمة ، فالزاي لا تُعجم فيه<sup>(٤)</sup> . (مشكول) أي : معجم . وإن أردت الراء فالراء لا تُعجم ، فغير ، فقال : ( والعين فاشكلاً ) أي : عين الفعل من الخزم . والإشكال عليه باقٍ أيضاً<sup>(٥)</sup>

(١) أُحَيْحَةَ بن الجُلاح بن الحرّيش ( ت . ١٣٠ ق . هـ ) شاعر جاهلي من دهاة العرب ، كان سيد يثرب . وله حصنان بها . وكان كثير المال شحيحاً . وله شعر جيد - ابن حبيب ، كنى الشعراء ومن غلبت كنيته على اسمه (نوادير المخطوطات) ٢٩٤/١ ، خزانة الأدب ٢٣/٢ ، الأعلام ٢٧٧/١ .

(٢) لعبيد بن الأبرص . ديوان عبيد بن الأبرص ١١٥ ، وفيه (الراتكات) . وكذا في الاختيارين ٥٥١ ، وفي البارع ٩٩ (الضامرات) وفي "مجالس ثعلب" (الضامرات) قال ثعلب : "الضامرات التي لا ترغر" أنظر : مجالس ثعلب ٣٦٦/٢ . وذكر ابن القطاع أن البيت يُنسب لحسان بن ثابت ، وليس في ديوان حسان . ولعلها هنا الضامرات "وسها الناسخ فحطها الغامزات" .

(٣) مثبتة عن (أ) وفي (ل) (أموت) مكافأ .

(٤) كائني البعيري ١٠ ظر .

(٥) ساقطة من (أ) .

(٦) لأن عين الفعل هي الزاي ، فلم يتغير شيء مما اعترض عليه فيه .

## [ التقفية والتصريح ]

قال :

وَحَدُّ الْمَقْفَى مَا تَكُونُ عَرُوضُهُ  
مُوزَنَةٌ لِلضَّرْبِ لَا أَنْ تُحَوَّلَا [٢٣و]  
(لِخَوْلَةٍ) مَثَلُ وَالْمَصْرَعُ حُدَّةٌ  
كَذَلِكَ لَكِنْ غَيَّرَتْ لِتَعَدُّلًا  
بِأَنْ تُقْصَتِ أَوْ زِيدَ فِيهَا (فَقُلْ طَحَا)  
لِنَقْصِ وَزِدِ (إِنْ كُنْتَ) وَانْعُ (الْمُنْخَلَا)  
وَعَيَّرَ الْمَقْفَى وَالْمَصْرَعُ مُصَمَّتٌ  
تَرَى عَنْ رُويِّ جُزْءَهَا قَدْ تَعَطَّلَا

أقول : لا تخلو العروض من أن يكون حرف الروي موجوداً فيها أو لا ، فإن لم يكن موجوداً فيها فالبيت مصمّت ، لأنّ العروض كأنها ساكنة عن حرف الروي. وقيل : المصمّت هو البيت الذي يكون بعض الكلمة الواحدة واقعاً في آخر المصراع الأول ، وبعضها في أول المصراع الثاني . وقد قيل لهذا مُدْرَجاً<sup>(١)</sup> وإن وُجد في العروض ، فإن لم تُغيّر العروض بالزيادة أو النقصان كما كانت في البناء ، أي : في الاستعمال ، لتصير مثل الضرب ، فهو المقفَى. كالضرب الثاني من الطويل ، فإن عروضه كضربه في الاستعمال ، وإلا فهو المصْرَع . فالمقفَى هو كل بيت عروضه كضربه في البناء ، أي في الاستعمال ، وُجد فيها الروي كما في ضربه من غير تغيير في العروض ، لا بزيادة ولا نقصان ، كقول طرفة :

لِخَوْلَةٍ أَطْلَالٌ بِبُرْقَةٍ تُهْمَدِ  
تَلُوحُ كِبَاقِي الْوَشْمِ فِي ظَاهِرِ الْيَدِ<sup>(٢)</sup>

عروضه مفاعلن على الأصل من غير تغيير .

والمقفَى من التقفية ، أُخِذَ مِنْ قَوْلِهِمْ : قَفَوْتُ أَثْرَهُ قَفُوءًا وَقَفُوءًا ، أَي : اتبعتَه .

<sup>(١)</sup> في حاشية (أ) : "ويقال له أيضاً مدوراً كما أفاده شيخنا".

<sup>(٢)</sup> ديوان طرفة ١٨ .

ومنه القافية على ما سيجي، تحقيقه في علم القوافي .

والمصَّرَع كل بيت جُعِلت عروضه مخالفة للبناء ، أي للاستعمال موجوداً فيها حرف الروي ، أُخِذ من مصراعي الباب ، أي شطريه ، أو من الصَّرْعين بفتح الصاد أو بكسرهما ، وهما نصفا النهار ، فمن الطلوع إلى الزوال صرع ، ومنه إلى الغروب صرع آخر ، إما بزيادة ، كقوله:

إن كنتِ عاذلتني فسيري نحو العراقِ ولا تحوري<sup>(١)</sup>

البيت من سادس الكامل . زاد الشاعر في عروضه سبباً ليوازي ضربه؛ لأن ضربه (قَوْلًا تحوري) مُتَفَاعَلَاتِن ، فجعل عروضه - وهي (ذَلَّتني فسيري) متفاعلاتن لتصير موافقة لضربه . والدليل عليه أن البيت الذي يجيء بعد عروضه متفاعِلن وهو :

ولثمتها فتَنَفَّستْ      كَتَنَفَّسِ الطَّيْبِ البَهِيرِ<sup>(٢)</sup>

قوله ( فتَنَفَّستْ ) متفاعِلن.

قوله ( وادع المنخل ) أي : سمَّ هذا الشاعر ، والدعاء كالنداء [ ٢٣ظ ]

يُستعمل استعمال التسمية ، تقول : دعوت ابني زيداً ، أي : سمَّيته ، أو انسب هذا الشعر إلى المنخل<sup>(٣)</sup> ، حتى إذا قرئ شعره يُعلم أن البيت الثاني عروضه متفاعِلن .

(١) البيت للمنخل الإشكري. وقد ورد في الأَصْعِيَات ٥٨ ، حماسه أبي تمام ٢٧٦/١ ، الأَغَانِي ١٥٥/١٨ ، الحماسة البصرية ٦٥/١ .

(٢) للمنخل . ورد في الأَصْعِيَات ٦٠ ، حماسه أبي تمام ٢٧٨/١ ، ابن جعفر، قدامة . نقد الشعر ٣٨ ، الأَغَانِي ١٥٢/١٨ .

(٣) المنخل بن عمرو الإشكري (ت ٢٠٠ق.هـ) شاعر جاهلي ، نادى النعمان بن المنذر ، ثم اتهم بامرأته المتجرّدة ، فقتله النعمان بدفنه حياً، وقيل غرقاً ، وقيل غير ذلك . ويضرب به المثل في من هلك ولم يُعلم له خير وقيل بل قتله عمرو بن هند . - ابن حبيب ، أسماء المتألمين . (نوادير المخطوطات) ٢٤٠/٢ ، الأَغَانِي ١٥٢/١٨ - ١٥٦ ، الأَعْلَام ٢٩١/٧

وإما بنقصان كقول علقمة بن عبدة<sup>(١)</sup> ، وهو من [شعراء]<sup>(٢)</sup> المفضليات<sup>(٣)</sup> :-

طحا بك قلبٌ بالحسانِ طروبٌ      بُعيدُ الشبابِ حينَ حانَ مشيبٌ<sup>(٤)</sup>

فالبيت من ثالث الطويل ، وضربه فعولن ، فجعل عروضه فعولن أيضاً لتوافق الضرب ، فنقصها.

وقال بعض العروضيين : المصَّرَعُ ما جُعِلَ عروضه موازنةً لضربه ، أو لما جاز

أن يكون ضربه عليه ، كقول الحارث بن جِلْزَة<sup>(٥)</sup> :

أذنتنا ببينها أسماءُ      رَبِّ ثاوٍ يُمَلُّ منه الثواءُ<sup>(٦)</sup>

فعروضه مفعولن مشعَّئاً ، وضربه فاعلاتن سالماً ، وهو مصَّرَعٌ ؛ لأن ضربه جاء مشعَّئاً . قال بعده :

بعدَ عهدٍ لها بِبُرْقةٍ شَمًا      ءَ فأدنى ديارها الخَلْصاءُ<sup>(٧)</sup>

فقوله ( خالصاء ) مفعولن .

وبعض المتأخرين فَصَّلَ هاهنا تفصيلاً جيداً لا بأس أن نذكره ، فقال : اعلم

أنه لا يُعتَبَرُ في المساواة بين العروض والضرب في التقفية والتصريع سوى الإرداف ،

<sup>(١)</sup> علقمة بن عبدة (ت. ٢٠٠ ق.هـ) شاعر جاهلي، تميمي ، لُقِّبَ بالفحل ، وعاصر امرأ القيس ، ومدح الحارث بن أبي شمر الغساني.

الشعر و الشعراء : ٢٢٢/١ - ٢٢٨ ، سبط اللآلي ٤٣٣/١ ، الأعلام ٢٤٧/٤ .

<sup>(٢)</sup> في (ل) و(أ) (شعر)

<sup>(٣)</sup> المفضليات من كتب الاختيارات الشعرية ، صنعها المفضل بن محمد الضبي للمهدي بن الرشيد . وهو مائة وعشرون قصيدة ، أصحها برواية ابن الاعرابي ( مطبوع ) . ابن الندم ، الفهرست ١٠٢ . وقد ورد البيت المذكور في المفضليات ٣٩١ .

<sup>(٤)</sup> ديوان علقمة الفحل . ٣٣٠ .

<sup>(٥)</sup> الحارث بن جِلْزَة (ت. ٥٠٠ ق.هـ) من بني يشكر بن بكر بن وائل . شاعر جاهلي من أصحاب المعلقات عدّه أبو عبيدة في الثلاثة الذين هم أجود الشعراء قصيدة ، وهو من المعمرين ؛ إذ قال معلقته وعمره مائة وخمس وثلاثون سنة . الأغاني ١٧١/٩ - ١٧٥ ، الخزانة ١٥٨/١ ، الأعلام ١٥٤/٢ .

<sup>(٦)</sup> البُرْقة منسباري ، شرح القصائد السبع الطوال ٤٣٣ ، الزوزني ، شرح المعلقات السبع ٢١٦ ، الخطيب التبريزي ، شرح القصائد العشر ٣٧٠ .

<sup>(٧)</sup> ورد في شرح القصائد السبع ٤٣٢ ، شرح المعلقات السبع ٢١٦ ، شرح القصائد العشر ٣٧١ .

والتواتر ، والتدارك ، والتراكب ، والتكاوس . فهذه الخمسة يجب التساوي  
بينهما فيها . أما السلامة والإعلال ، فيجوز الاتفاق فيهما والاختلاف . فمما اتفقا  
فيه مع السلامة في المصرّع قول ابن الدمينة: <sup>(١)</sup>

ألا يا صبا نجد متى هجت من نجدٍ      لقد زادني مُسراكِ وجداً على وجدي  
ومما اتفقا فيه مع الإعلال بيت الأعشى القيسي :-

أَجْبِيرُ هَلْ لَأَسِيرِكُمْ مِنْ فَادٍ      أَمْ هَلْ لِبَطَالِبِ شُقَّةٍ مِنْ زَادٍ <sup>(٢)</sup>

وكلاهما مقطوع مضر . ومما اختلفا فيه بسلامة العروض وإضمار الضرب بيت  
الأعشى أيضاً :-

بَأَنْتِ لِتُحْزِنُنَا عُقَارَةَ      يَاجَارَتَا مَا أَنْتِ جَارَةٌ <sup>(٣)</sup>

وكذلك يقع هذا الاختلاف في المقفى أيضاً . فمما اتفق عروضه وضربه على السلامة  
قول لبيد بن ربيعة :

عَفَتِ الدِّيَارُ مَحَلَّهَا فَمُقَامُهَا      بَمَنْى تَأْبَدُ غَوْلُهَا فِرْجَامُهَا <sup>(٤)</sup>

ومما اتفق عروضه وضربه على الإعلال بيت طرفة : ( لخولة أطلال ..... البيت )  
ومما اختلفا فيه من سلامة وإعلال قول الحارث بن حلزة ( آذنتنا ..... البيت )  
على قول بعض العروضيين ، فإنه مصرّع عند بعضهم على ما ذكرنا <sup>(٥)</sup> . ومما سلمت

<sup>(١)</sup> عبدالله بن عبيد الله ( ت ١٣٠هـ ) شاعر إسلامي ، أموي ، متقدم غلب عليه اسم أمه الدمينة بنت حذيفة ، قتل مصعب بن عمر السلولي ثاراً لأخيه الذي قتل ابن الدمينة ، لأنه يأتي امرأته ليلاً . الأغاني ١ / ١٤٤ - ١٤٧ ، سمط اللآلي ١ / ١٣٦ ، ٢٦٤ ، شرح شواهد المعنى ١ / ٤٢٥ ، الأعلام ٤ / ١٠٢ .

<sup>(٢)</sup> ديوان الأعشى ١١٥ .

<sup>(٣)</sup> ديوان الأعشى ١٥٠ وفيه عكس لترتيب الشطرين .

<sup>(٤)</sup> ديوان لبيد بن ربيعة ١٦٣ .

<sup>(٥)</sup> سبق أن ذكر أن من العروضيين من عدّ من المصرّع ما جعل عروضه موازنة لما جاز أن يكون عليه ضربه .



عروضه واعتلَّ ضربه [٢٤و] بالخبن قول الأعشى:

قطعُ الودِّ والصفاءُ الفراقُ واشتياقاً إلى الحدوجِ تُساقُ<sup>(١)</sup>

فقوله (واشتياقاً) ندبة غير منون ، كقولك : وازيدا. ومما اعتلَّ بإعلالين مختلفين قول الأعشى:

ما بكاءُ الكبيرِ بالأطلالِ وسؤالي وما يردُّ سؤالي<sup>(٢)</sup>

فعروض هذا البيت مشعثة ، وضربه مخبون . وللأعشى أيضاً عكس هذا مخبون العروض مشعنت الضرب ، وهو قوله :-

أذنَ اليومَ جيرتي بحُفوفِ قطعوا حبلَ آلفٍ مألوفِ<sup>(٣)</sup>

وعلم من هذا التفصيل أن قوله (موازنة للضرب) غير صحيح ، وكذا قول الشيخ ابن الحاجب حيث قال :

(ثم العروضُ إذا ما صرَّعوا جعلوا كالضربِ وزناً وإعلالاً فطِبُّ أملاً)<sup>(٤)</sup>

واعلم أن أكثر إتيان التصريح والتقفية يكون في أول القصائد ، ليكون تنبيهاً

للمخاطب على الشعر ليُعلم أنه نظم لانثر ، فإن جاء في وسط القصيدة فلابتداء

قصة ، أو للإيذان بانقطاع الشيء عما قبله ، كقول امرئ القيس :

ألا أيُّها الليلُ الطويلُ ألا انجلِ بصبحٍ وما الإصباحُ منكُ بأمثلِ<sup>(٥)</sup>

هذا ، واعلم أيضاً أن بعضهم ما فرقوا بين المصرَّع والمقفى ، بل أقام كل

(١) ديوان الأعشى ٢٢٢، وفي الديوان: اشتياقاً: أو (إذا) مكان (إلى)

(٢) ديوان الأعشى ٢٩٥.

(٣) ديوان الأعشى ٢١٢

(٤) نهاية الراغب ٩٦، وفيه (وطب عملاً)

(٥) ديوان امرئ القيس ١٨

واحد منهما مقام الآخر ، وكأنه عند أبي تمام <sup>(١)</sup> هكذا لقوله :

وتقفو من الجدوى بجدوى وإنما يروك بيت الشعر حين يصرع <sup>(٢)</sup>

جننا إلى حلّ النظم وما تعلق به . (تحوّلا) على صيغة غير مسمّى الفاعل ،

لأن على بناء مسمّى الفاعل قد مضى مرة ، وهو صفة مصدر محذوف ، أي موازنة

غير موازنة تحويل . (لخولة) متعلّقه (مُثَلِّ) . (المصرّع) مبتدأ ، (حده) متبداً ثانٍ ،

وخبره (كذلك) ، وهما خبر (المصرّع) . (لتعدّلا) . أي : ليكون العروض والضرب

متساويين ، والعدالة متضمنة للمساواة . الباء في ( بأن نُقِصَتْ ) متعلّقة ( بغيرت ) ،

والضمير في ( جزءها ) للعروض ، ومحل ( قد تعطلّا ) نصب على أنه مفعول ثانٍ

( لتري ) . (و عن روي) متعلّق ( بتعطلّا ) ، أي : تعطلّ العروض عن الروي في المصمت .

وأكثره يقع بعد البيت الأول من القصيدة ، وقد يُبتدأ به ، كقول ذي الرمة : <sup>(٣)</sup>

وقفت على ربع ليمية ناقتي فمازلت أبكي عنده وأخاطبه <sup>(٤)</sup>

والعطل فقدان المرأة من الزينة والحلي ، يقال : تعطلت المرأة ، فهي عطل <sup>(٥)</sup> ،

وعاطلّ وعطلته من الحلي والعمل فتعطل .

واعلم أيضاً أن قول طرفه ( لخولة أطلال ..... البيت ) متعيّن لأن يكون

مقفى دون قول لبيد ( عفت الديار محلّها ..... البيت ) ؛ لأنه يجوز [ ٢٤ظ ] أن

يكون مقفى ، وأن لا يكون . ذكره ابن جنى . ويجيء هذا البحث في القسم الثاني

في القافية . وهانذا اصطلاحات أُخر ، بعضها ذكرناه ، وبعضها يجيء في هذه

القصيدة فنذكرها ثمة ، وبعضها ليس فيه فائدة كثيرة تركناه .

(١) حبيب بن أوس الطائي (١٨٨ - ٢٣١هـ) شامي الموضع ، كان فطنا ذكياً ، كثير الحفظ ، نبغ في الشعر ، ومدح المعتصم . وله اختيارات شعرية ضمّنها " الحماسة الكبرى " و " الحماسة الصغرى " . وله مجموع باسم " فحول الشعراء " - نزهة الألباء ١٥٥-١٥٦ ، مرآة الجنان ١٠٢/٢ - ١٠٦ ، الأعلام ١٦٥/٢ .

(٢) سست شرح ديوان أبي تمام ٣٩٨/١ وفيه (إلى) مكان (من) .

(٣) أبو الحارث غيلان بن عقبة (٧٧-١١٧هـ) وسمى بذى الرمة لبيت قاله من الشعراء المقدمين . اشتهر بتشبيهه بمية وخرقاء . وأخباره كثيرة . قال أبو عمرو بن العلاء : " ختم الشعر بذى الرمة " الشعر والشعراء ٥٢٤/١ - ٥٣٦ ، وفيات الأعيان ١١/٤ - ١٧ ، الأعلام ١٢٤/٥ .

(٤) شرح ديوان ذي الرمة ٢٨٧

(٥) في الصحاح عطل . ولم يذكر (عطل) . الصحاح (عطل) ١٧٦٧/٥ .

قال الناظم : الدائرة الأولى دائرة المختلف ذات أبحر ثلاثة .

[بحر الطويل]

طَوِيلٌ (فَعُولُنْ) مَعَ (مَفَاعِيلُنْ) أَرْبَعُنْ بِقَبْضِ الْعَرُوضِ الْخَامِسِ السَّاكِنِ أَعْزَلًا  
كَمَا الْبَاءُ فِي (أَشْهِيَابِ) آخْتِيرَ حَذْفُهَا لِمَا أَنَّهُ مِنْ غَيْرِهِ كَانَ أَطْوَلًا  
إِنَّ الْجِزءَ لَمْ يَدْخُلْهُ كَيْ لَا تَبْقَى الْخُمَاسِيَّ مَعَ كَوْنِ السَّبَاعِيِّ مُزَحَلًا  
أقول : إنما سمي هذا البحر طويلًا لأنه أطول شعر العرب ؛ إذ ليس في

أشعارهم بيت على ثمانية وأربعين حرفاً سواه ؛ لأن مصرع الضرب الأول كقول  
ابن الدمينه :

أَلَا يَا صَبَا نَجْدٍ مَتَى هَجَّتْ مِنْ نَجْدٍ لَقَدْ زَادَنِي مَسْرَاكٌ وَجَدًّا عَلَى وَجْدِي

يبلغ عدد حروفه ما ذكرناه . وقيل : لأنَّ أوله وتد ، والوتد أطول من السبب .  
وإنما قُدِّم على أخويه المديد والبسيط لأنَّ أوله وتد بخلاف أخويه ؛ فإن  
أولهما سبب . وعلَّة تقديم غير المضارع عليه - مع أنَّ أوله وتد بخلاف غيره -  
قد [ذكرناها] <sup>(١)</sup> . وقال دومي : ” إنما قُدِّم لأنه لم يأت فيه مجزوء ، ولزم طريقة  
واحدة ؛ وأنه أتمَّ حروفاً من أخويه ” . قال البارقي : ” والعلَّة عندي أن الطويل أوله  
جزء خماسي بخلاف أخويه ؛ لأنَّ أول أجزاءهما جزء سباعي ، والخماسي أصل  
للسباعي ، فقُدِّموا ما أوله جزء أصلي على ما أوله جزء فرعي . ”

واعلم أن هذا البحر لم يُستعمل تامَّ الحروف الا في المصرع كما ذكرناه . وما

ذكره الزمخشري ، وهو :

(١) في (ل) و(أ) (ذكرناه) . وقد ذكره العبيدي ص ٢١٤ .

سقى الله ربّعي أمّ عمرو وإنّ محاً مغانيهما سكبٌ من الوبلِ هَطالٌ<sup>(١)</sup>

والصاحب :

ألا حياءَ رسماً بدارينَ قد مرّتْ به أعصرٌ من عهدِ كسرى وسابور<sup>(٢)</sup>

وابن سينا<sup>(٣)</sup> - قيل إنه صنّف كتاباً في العروض عشر مجلدات - :

صبرتم عن المشتاقِ صبرَ امرئٍ سألٍ ولا يشتكي المحزونُ حتى تزوروه<sup>(٤)</sup>

كله مصنوع . وإنما ذكره العروضيون لأجل أصل الدائرة ، ولهذا سموها مثل هذه الأبيات بيت الدائرة . كما يقول التصريفي أصل قال (قَوْل) غير مريدين أن (قَوْل) هم تكلموا به ، ولا أن يجوز أن يُتكلّمَ بذلك ، بل ينبّهون على أصله . فلهذا وضع العروضي الأبيات تامة للأصل ، وإن امتنع استعمالها .

وأنشد ابن القطاع لنافع بن الأسود الكندي<sup>(٥)</sup> [٢٥و] وقيل التميمي ،

وقيل الحميري<sup>(٦)</sup> بيتاً تام الحروف<sup>(٧)</sup> وهو :

ونحن ولينا الأمر يوم نهاوندٍ وقد أحجمت عنا الجيوشُ الصوارمُ<sup>(٨)</sup>

(١) القسطاس ٥٤ .

(٢) الإقناع ٢٢

(٣) أبو علي الحسين بن عبد الله . (٣٧٠ - ٤٢٨هـ) اتقن الأدب والحساب والهندسة والمنطق والطب . وصنّف في الفلسفة والطب ما يقارب مائة مصنّف منها : "الشفاء" ، "القانون" . وله رسائل كثيرة وكتاب في العربية اسمه "لسان العرب" لم يصلنا .  
-وفيات الأعيان ١٥٧/٢ - ١٦٢ ، ابن كثير الدمشقي ، البداية والنهاية ٤٢/١٢ - ٤٣ ، شذرات الذهب ٢٣٤/٣ - ٢٣٧ ، الأعلام ٢٤١/٢ - ٢٤٢ .

(٤) لم أعر عليه فيما بين يدي من كتب العروض . وانظر : تصحيح لصحاح ٦٦ .

(٥) الذي في "البارع" أنه نافع بن الأسود الدؤلي . البارع ١٠٠ .

(٦) أبو مجيد نافع بن الأسود التميمي الأسيدي (ت بعد ٣٧هـ) شاعر مخضرم ، شهد فتح الشام والعراق ، وله فيها أشعار كثيرة .

-الأعلام ٣٥٢/٧ ، السامرائي ، الضائع من معجم الشعراء للمزباني ١٢٨ .

(٧) في (ل) (أ) (الحروف) وفي حاشيتي (ل) و(أ) (لعله العروض) وهو الأصوب .

(٨) ورد في البارع ١٠٠ ، الشنتريني ، المعيار في أوزان الأشعار ٣١ ، العيون الغامزة ١٤١ .

ثم قال : " وهو شاذ. " و من هذا عيب على المتنبي<sup>(١)</sup> حيث استعملها تامة في غير  
المصرّع في قوله :

تفكره علمٌ ومنطقه حُكْمٌ      وباطنه دينٌ : وظاهره ظَرْفٌ<sup>(٢)</sup>

ولو قال ، منطقهُ هدىً أو تقىُّ لما جاء هذا الاعتراض عليه .

وإنما ذكره أبو زكريا التبريزي في "عروضه" :

ألا يا قومي للتنائي وللهجِرِ      ومَرَّ الليالي      كيف يُزرينَ بِالْعُمْرِ<sup>(٣)</sup>

فهو مصرّع والمصرّع قد جاء عن العرب كما أنشدناه ، فلا حاجة إلى صنعة بيت .

### [أعاريضه وضروبه]

وله عروض واحدة مقبوضة . والقبض حذف الحرف الخامس الساكن من  
السبب ، وإنما سمي به لأنه إذا حذف خامسه فقد قُبِضَ بعد أن كان منبسطاً ،  
أو لما حُذِفَتْ تَقَبَّضَتْ أجزاؤه . وقيل شَبَّهَ بكفِّ الإنسان إذا قبضها ، وهو معنى  
قوله ( بقبض العروض ) . و(الخامس الساكن) تفسير القبض منصوب ( بأعزلاً ) .  
وهو يقع في الطويل ، والمضارع ، والهجج ، والمتقارب . وإنما لزم هذا لأن الطويل شعر  
كثرت حروفه ، وكثر استعماله ، فألزمته عروضه القبض تخفيفاً بحذف حرف  
ساكن من [ وسطه ]<sup>(١)</sup> ، كما حُذِفَ الباء من اشهباب - غالباً - لما كان أكثر

(١) أبو الطيب أحمد بن الحسين الجعفي ( ٣٠٣ - ٣٥٤ هـ ) . وُلِدَ بالكوفة ، ونشأ بالشام ، وأكثر من الإقامة في البادية ، نظر  
في أيام العرب ، ودرس اللغة والأدب ، قال الشعر في حدائته ، وفاق أهل عصره ، اتصل بسيف الدولة . وبكافور الإخشيدي ، ودخل  
بغداد ، وجالس أدبايعها ، وقرئ عليه ديوانه - تاريخ بغداد ٤/ ١٠٢ - ١٥٠ ، نزهة الألباء ٢٩٤ - ٢٩٩ ، الأعلام ١/ ١١٥ .

(٢) اليربوعي ، شرح ديوان المتنبي ٣ / ٣٠ .

(٣) ورد في عروض ابن جني ٨٠ ، الكافي ٤٨ .

(١) في (ل) و(أ) (وسط)

الأسماء حروفاً. و استحسِن الزجاج هذا التعليل . وقال : المستحسن اشهباب إلا أن يضطر الشاعر فيرده إلى أصله ، فيقول اشهباب كما يردُّ مفاعِلن إلى أصله للتصريح فيقال مفاعيلن . وإلى هذا أشار بقوله ( كما الياء ..... إلى آخر البيت ) فالضمير في ( أنه ) و ( غيره ) راجعات إما إلى ( طويل ) ، وإما إلى ( اشهباب ) . وقد قيل علل آخر تركناها لضعفها .

وقيل : لو جاءت عروض الطويل على مفاعيلن مع أن ضربه الثاني مفاعِلن لكان الضرب أقوى من العروض ؛ لأنَّ أربع حركات على ستة حروف في الضرب ، وفي العروض على سبعة أحرف ، فيكون تحمُّل الضرب للحركات أشدُّ من تحمُّل العروض . وينبغي أن تكون العروض أقوى من الضرب ؛ لما ذكرنا أن بيت الشعر كبيت الشعر . وكما أن قوام بيت الشعر بالعارضة ، وهي الخشبة العارضة في وسط بيت الشعر وهي أقوى أجزائه ، أو بالخرقة العارضة التي هي وسط البيت من الشعر وهي أقوى من الخرق الأخر ، فكذا قوام البيت الشعري بالعروض ، فينبغي أن تكون أقوى .

واعلم أن هذا الذي قالوه مع أنه ضعيف ينتقض بضروب الرجز يقع [٢٥ظ] فَعَلْتَنَ وأعاريضها مستفعلن ، وبالضرب الأول من المنسرح وهو مُفْتَعِلْن وَعروضه مستفعلن ، وبالضرب الثالث من المتقارب ، فإنه فَعَلَّ والعروض فعولن .

ثم قيل : والدليل على أن العروض أقوى من الضرب قِلَّتْهَا بالنسبة إليه . وهذا لا يدلُّ أيضاً على ما ذكر . ومن هذه الأشياء ذكروا كثيراً . فلنعرض عنه لقلَّة الغائدة فيها .

قوله ( إذ الجزء ) كأنه جواب سؤال مقدر ، وهو أنك قلت : الطويل أطول

من غيره والمديد والبسيط من دائرته وأخواه وهما مثله ، فأجاب عن ذلك بأن  
الجزء - وهو إسقاط جزأين من البيت - العروض والضرب لم يدخله بخلاف  
أخويه ؛ لأن في المديد الجزء لازم ، وفي البسيط جائز . ثم قال : ( كي لا .... إلخ )  
كأنه جواب سؤال مقدر أيضاً ، فكأنه قيل : لم لم يدخله الجزء ؛ لأن الجزء به أليق  
من أخويه ، لأنه استعمل تام الحروف في مصرع الضرب الأول ، وتام الأجزاء  
بخلاف أخويه؟ فأجاب عن ذلك بأنه لو دخله الجزء لسقط منه الجزءان  
السباعيان وهما أربعة عشر حرفاً بخلاف أخويه ؛ لأنه ذهب بالجزء جزءان  
خماسيان ، وهما عشرة أحرف ، فيكون الإجحاف هاهنا أكثر . وأيضاً ما وجد في  
الشعر ما حذف منه سباعي وبقي خماسي ، فيكون معدوم النظير ، أو يكون على  
خلاف الحكمة حذف القوي وإبقاء الضعيف ؛ ولأن العروض والضرب في كل شعر  
قاعدتاه فإذا حذفاً ينبغي أن يكون عوضهما مثلهما أو أقوى ؛ لأن العوض  
كالجابر فلا يكون أضعف من الذاهب . قال الزجاج : <sup>٦٦</sup> والذي قاله الخليل قاطع  
حسن. <sup>٦٧</sup> وقال مكي <sup>(١)</sup> فيما حكى [عنه] <sup>(٢)</sup> : أنه ما جزي الطويل ليخالف أخويه  
في الدائرة ؛ لأن المديد لازم الجزء ، والبسيط جائزه ، فكان هذا ممتنعاً لئلا يوافق  
أحدهما فيكون على خلاف وضع الدائرة وهو الاختلاف <sup>٦٨</sup> واستظرف هذا بعضهم  
واستحسنه .

(١) لعله صاين الدين أبو الحرم مكي بن ريان بن شبة الماكسيبي (ت ٦٠٣هـ) شاعر ضريع، تتلمذ على ابن الخشاب، وقرأ على أبي  
البركات بن الأنباري ، وبرع في القراءات والعربية واللغة ، ولم يكن لأهل الجزيرة وقته مثله - إنباه الرواة ٣/٣٢٠ ، نكت الحميان  
٢٩٦-٢٩٧ ، الأعلام ٧/٢٨٦ .

(٢) ساقطة من (ل) ومثبتة عن (أ)

قوله ( مزحلاً ) أي مبعداً ، والإزجال : الإبعاد . ومنه ( زحَل ) لبعده من الأرض أكثر من السيارة الأخر .

واعلم أن الأخفش جَوَّز وقوع فعولن محذوفاً في عروضه في غير مصرع الضرب الثالث ؛ فإنه يجوز فيه بالاتفاق بشرط أن يكون ثالث فعولن حرف لين وقال : ” الدليل عليه القياس والاستعمال . أما القياس ، فكما أنه جاء فَعَلٌ مع فعولن في عروض مَثَمَّ المتقارب ، فينبغي أن يجوز فعولن هاهنا ، لاستوائهما في الحذف وهو حذف السبب الخفيف من جزأيه السالمين ، وهما فعولن و مفاعلين . وأما شرطه أن يكون ثالث [ ٢٦ و ] فعولن حرف لين ، فبالقياس على مسدس المتقارب ، فكما أنه شَرِط ثمة أن يكون قبل فُلَّ حرف لين ؛ ليكون عوضاً عن الإجحاف الواقع في فعولن بالحذف الكثير ، فكذا هاهنا . وأما الاستعمال ، فكقول النابغة <sup>(١)</sup> أنشده الزمخشري :-

جَزَى اللهُ عَبْساً عَبْسُ آلِ بَغِيضٍ جَزَاءُ الْكَلَابِ الْعَاوِيَاتِ وَقَدْ فَعَلُ <sup>(٢)</sup>  
وكما قال عامر الطائي <sup>(٣)</sup> :

أَلَمْ تَرَ كَمْ بِالْجِزْعِ مِنْ مَلَكَاتٍ وَكَمْ بِالصَّعِيدِ مِنْ هِجَانٍ مَوْبِلَةٍ <sup>(٤)</sup>  
وكما قال آخر :

(١) زياد بن معاوية (ت ١٨ ق.هـ) شاعر جاهلي حجازي من أصحاب المعلقات ، من الطبقة الأولى من شعراء الجاهلية ، وكان يُعرض عليه الشعر في عكاظ عدّه - عمر رضي الله عنه - أشعر العرب - الشعر والشعراء ١٥٧/١ - ١٧٣ ، شرح شواهد المغني ٧٨/١ - ٨١ ، الأعلام ٥٤/٣ - ٥٥ .

(٢) ديوان النابغة الذبياني ٦٥ . وفيه (جزى الله عبساً والجزء بكفه) فعلى هذه الرواية لا شاهد في البيت ، إذ ليس في عروضه حرف لين . ورواية العبيدي موافقة لما جاء في كل من : البارع ٩٩ - ١٠٠ ، القسطنطس ٧٢ ، نهاية الراغب ١٢٣ ، العيون الغامرة ١٤٥ .  
(٣) عامر بن حوین الطائي . كان سيداً فارساً شاعراً . وهو أحد الخلعاء الفتاك . تبرأ منه قومه ، ونزل به امرؤ القيس ، عاش مائتي سنة ثم أسره بنو كلب ، فقتلوه ، فدبح ابنه الأسود ثمانية منهم ثاراً له - أسماء المغتالين (نوادير المخطوطات) ٢٠٩/٢ - ٢١٠ ، الخزانة ٢٤/١ - ٢٥ ، الأعلام ٢٥٠/٣ .

(٤) الأخفش الأصغر الاختيارين ١٣٦ ، المعيار في أوزان الأشعار ٣٢ د . وفاء السندوني ، شعر طيء وأخبارها في الجاهلية والإسلام ٤٢٨/٢ ، وفيها (مَلَكَاتِنَا) مكان (مَلَكَات) قالت المحققة : ” وهو اسم جبل في بلاد طيء ” . وقال محقق الاختيارين <sup>(٤)</sup> إن (مَلَكَاتِنَا) جبل لطيء أضانه الشاعر لنفسه .



ألم تعلمي بأنَّ عامكِ هذا مفرَّقُ ألفٍ ومصرعُ هامه<sup>(١)</sup>

وكما أنشد أبو علي، قال: ومما أنشده أبو زيد<sup>(٢)</sup> :

إِذَا مَا اتَّصَلْتُ قَلْتُ يَا لَ تَمِيمٍ وَأَيْنَ تَمِيمٌ مِنْ مَقَامَةِ أَهْودَا<sup>(٣)</sup>

وعروض كل هذه الأبيات فعولن وثالثه حرف لين .

أجاب أبوسحاق عن جهة الخليل ، وقال : القياس على المتقارب غير

سديد ؛ لأن فعولن في الطويل شاذ لقلته وقوعه . ووقوع فَعَلْ مع فعولن في

المتقارب غير شاذ لكثرة ما جاء من الأشعار عليه ، وأيضاً كثر تصرفهم في فعولن

في المتقارب ، فحُذِفَتْ نونه ، فصار فيما سوى الضرب فَعُولٌ ، وحُذِفَ اللام

فصار فَعُو ، وحُذِفَ الواو وسُكِّنَ العين فجاء فَعُ . ولو كان يمكن حذف العين

لجاز . لكن ماجاء النطق بكلمة على حرف واحد في العروض . وهذا التصرف

احتمل المتقارب دون غيره ؛ لأنه أعدل الأوزان كلها ؛ لأنه مبني على وتد وسبب .

وأما شرطه أن يكون ثالث فعولن حرف لين بالقياس على مسدس المتقارب ،

وهو أن يكون قبل فُلْ يجب أن يكون<sup>(٤)</sup> حرف لين ، قيل : الفرق بينهما ظاهر ؛

لأن الإجحاف في المتقارب أكثر من ها هنا . والدليل عليه أن ما بقي من فعولن

ثمة - وهو فُلْ - أقل مما ذهب منه ؛ لأنه ذهب من فعولن ثلاثة أحرف ، وبقي

حرفان . وليس ها هنا كذلك ؛ لأن ما ذهب من مفاعيلن حرفان ، وبقي خمسة

(١) الباج في علم العروض ١٨٤

(٢) سعيد بن أوس بن ثابت الأنصاري الخزرجي (١١٩-٢١٥هـ) من شيوخ البصرة وثقاتها . روى الأحاديث هو وأبوه . كثير السماع عن العرب ، من أساتذة سيبويه من كتبه "اللبأ واللبن" ، "النوادر" ، "تحقيق الممزج" مراتب النحويين ٤٢-٤٤ ، أخبار النحويين البصريين ٥٢-٥٧ ، الأعلام ٩٢/٣ .

(٣) لعبد القيس بن خفاف البرجمي ورد في : نوادر أبي زيد ٣٦١ .

(٤) هكذا في (ل) و(أ) وصواب العبارة : وهو أن يجب أن يكون قبل (فُلْ) حرف لين .

أحرف ، وهو فعولن على أنه قد جاء في قول الشاعر بغير حرف لين ، وهو :

فما ساءني سعدٌ وصاحبُ سعدٍ وما طلباني قبلها بغرامه<sup>(١)</sup>

وثالث فعولن في عروضه ليس حرف لين وهو ( بُسْعِدِنٌ ) .

على أننا نقول : ليس في المتقارب أيضاً شرط أن يكون قبل ( فُلٌ ) حرف لين .

فإذا وصلنا إليه نقول ما قيل فيه ، وأيضاً ، فالقياس في مثل هذه الأنواع ضعيف

لا يُلتفت إليه ، لأن غرض الخليل معرفة حصر الأوزان التي قالت فصحاء العرب

عليها أشعارها فحسب . فاستعمال القياس [٢٦ظ] فيها غير موجه . وبهذا يندفع

أكثر الاعتراضات الموردة على الخليل - رحمه الله تعالى - .

قوله - ( أما الاستعمال ... الخ ) قيل : قول الخليل هو الأغلب الأشهر ،

فصار كرفع الفاعل ، ونصب المفعول ، وجر المضاف إليه . وما قال الأخفش شاذ

يسير ، فلا اعتبار به . فلو قدح الشاذ في المطرد ، وانتقض الأغلب بالفذِّ لفسد

أكثر الأدلة والاستقراءات وذلك غير جائز .

قوله ( طويل ) إما خبر مبتدأ محذوف ، أي البحر الأول طويل ، أو أحدها

طويل ، أو مبتدأ وخبره محذوف ، أي : منها طويل ، أو خبره الجملة التي بعده .

قوله ( فعولن مع مفاعيلن أربعن ) أي : اجعل الطويل فعولن مفاعيلن أربع

مرات . ومحل ( فعولن ) نصب بأربعن . ( بقبضِ العروض ) أي : مع قبض العروض ،

والباء للمصاحبة .

(١) ورد في: الزحاجي ، مجالس العلماء ١٥١ ، الجامع ١٨٤ ، المعيار ٣٢ ، العيون الغامرة ١٤٥ .

قال :

وَأَضْرِبُهَا اثْلُثُهَا : صَحِيحٌ ، وَمِثْلُهَا وَمَخْدُوفٌ أَرَمَ الْخِفِّ ، وَأَبْدَأُ مُمَثَّلًا  
(أَبَا مُنْذِرٍ) ثَانٍ (سْتُبْدِي) وَثَالِثٌ (أَقِيمُوا) . وَفِيهِ قَبْضٌ مَا قَبْلُ فَضْلًا  
وَ(مَأْكَلٌ) مَثَلٌ كَيْ يَبِينُ اخْتِلَافُهُ وَعَنْ حَذْفِهِ عَوَّضَهُ رُدْفًا مُعَدَّلًا

أقول : لهذا البحر أضرب ثلاثة : الأول : صحيح . وقد قلنا : الصحيح كل عروض أو ضرب سالم [من] العلل التي تقع فيهما ، تختص بهما دون الحشو . مثلاً : إذا سلمت أو آخر الأنصاف من القصر أو القطع أو الحذف وأمثال ذلك فهو صحيح . وبيته :-

أَبَا مُنْذِرٍ كَانَتْ غُرُورًا صَحِيفَتِي      وَلَمْ أُعْطِكُمْ فِي الطَّوْعِ مَالِي وَلَا عَرِضِي<sup>(١)</sup>  
ف (صحيفتي) مفاعِلن عروضه ، (ولا عرضي) مفاعيلن ضربه .  
ومثله :-

سَقَى الرَّمْلُ جَوْنٌ مُسْتَهْلٌ رَبَابُهُ      وَمَا ذَاكَ إِلَّا حُبٌّ مِنْ حَلٍّ فِي الرَّمْلِ<sup>(٢)</sup>  
ولقد أحسن ما شاء من قال :-

وَلِلْقَلْبِ تَسْوِيفٌ طَوِيلٌ بِتَوْبَةٍ      وَضَرْبٌ لِتَتْمِيمِ الْبَلِيَّاتِ فِي الْأَرْضِ<sup>(٣)</sup>  
حيث أشار ( بطويل ) و( ضربٌ لتتميم ) إلى هذا الضرب التام من الطويل .

(١) في (أ) (عن)

(٢) ديوان طرفة ٦٦

(٣) ديوان جرير (دار بيروت) ٣٧٠ .

(٤) لم أعثر عليه .

مصرعه :

ألا انعم صباحاً أيُّها الطللُ البالي وهل ينعمن من كان في العُصْرِ الخالي<sup>(١)</sup>

والضرب الثاني :- مثل العروض مقبوض. وبيته لطفة :-

ستبدي لك الأيام ما كنت جاهلاً ويأتيك بالأخبار من لم تُزود<sup>(٢)</sup>

مقفاه لزهير<sup>(٣)</sup> :-

أمن أمّ أوفى دمنة لم تُكلم بحومانة الدراج فالتثلم<sup>(٤)</sup>

الضرب الثالث : محذوف سمي بذلك تشبيهاً بالفرس المحذوف

الذنب، أي مقطوعة. [٢٧و] . والحذف الإسقاط . يقال : حذفتُ من شعري

أي : أسقطت منه . والحذف : إسقاط السبب الخفيف من آخر الجزء . وهو داخل

في فعولن، ومفاعيلن، و فاعلاتن . وإذا حُذف مفاعيلن بقي مفاعي ، فنُقِل إلى

فعولن. وبيته ليزيد بن حذاق<sup>(٥)</sup> - أنشده المفضل<sup>(٦)</sup> :-

(١) ديوان امرئ القيس ٢٧

(٢) ديوان طرفة ٤١ .

(٣) زهير بن أبي سلمى (١٣ق.هـ) من مزينة . وقيل من غطفان ، شاعر الحكمة في الجاهلية ، وأحد أصحاب المعلقة . كان أبوه شاعراً ، وكذا خاله وأخته . اتصل الشعر في ولده ، من الذين نظموا الحوليات - الشعر والشعراء ١٣٧/١ - ٥٣ شرح المعلقة السبع ٩٨ ، الأعلام ٥٢/٣ .

(٤) ثعلب ، شرح شعر زهير بن أبي سلمى ١٦

(٥) يزيد بن حذاق الشني العبدي من بني عبد قيس . شاعر جاهلي . قال أبو عمرو بن العلاء هو أول من ذم الدنيا في شعره - الشعر والشعراء ١/٣٨٦-٣٨٧ ، سمط اللآلي ٧١٣/٢ ، الأعلام ١٨٢/٨ .

(٦) أبو العباس المفضل بن محمد الضبي (ت ١٦٨هـ) راوية للشعر عالم بأيام العرب . وهو أوثق من روى الشعر من الكوفيين ، ولم يكن عالماً بالنحو ولا باللغة - من كتبه بالإضافة إلى "المفضليات" ، "العروض" ، "معاني الشعر" ، "الأمثال" - مراتب النحويين ٧١-٧٢ ، الفهرست ١٠٢ ، الأعلام ٧/٢٨٠ .

أقيموا بني النعمانِ عنا صدوركم وإلا تقيموا صاغرين الرؤوسا<sup>(١)</sup>

فقوله ( رؤوسا ) فعولن.

مصرعه :

طَحَابِكُ قَلْبٌ بِالْحِسَانِ طَرُوبٌ بُعِيدَ الشَّبَابِ حِينَ حَانَ مَشِيبٌ

وقلما يجيء فعولن قبل هذا الضرب سالماً كما ( أقيموا ... البيت ) ، بل جاء

مقبوضاً؛ ليظهر الاختلاف بينهما ؛ لأن وضع هذه الدائرة على اختلاف أجزاء

البحور التي يقع فيها ، كقول أبي الأسود الدؤلي<sup>(٢)</sup> :-

وما كلُّ ذي لُبٍّ بمؤتيتك نُصْحَهُ وَمَا كُلُّ مُؤْتٍ نُصَحَهُ بلبيب<sup>(٣)</sup>

و(حُوبٌ) فعولٌ.

واستقراء أشعار العرب [ يوضِّح ]<sup>(٤)</sup> هذا . ولا ينتقض هذا بالمديد بفاعلن

الذي قبل عروضه الثانية وضربه الثاني فتوالي فاعلن ؛ لأن بعد وجوب الجزء ما

بقي غاية الاختلاف بين أجزائه ؛ ولما أذكره في المديد .

وهذا الضرب - أي الثالث - حكى سيبويه<sup>(٥)</sup> عن الخليل أن تعويضه

واجب ، أي : يُجاء قبل الروى بمد ، أي ألف ، أو واو ، أو ياء . فالألف كقوله :-

(١) ورد في المفضليات ٢٩٨ ، العقد ٢٣٧/٦ ، الإقناع ٦ ، عروض ابن جني ٦٥ ، الكافي ٢٤ ، البارع ٩٢ ، القسطاس ٧١ ، نهاية الراغب ١٢٤ ، العيون الغامزة ١٣٨ .

(٢) اختلف في اسمه ، فقيل هو عمرو بن سفيان بن ظالم ، وقيل بل ظالم بن عمرو (٦٦ق.هـ - ٦٩هـ) أعلم الناس بكلام العرب ، وصحب علياً كرم الله وجهه - وإليه يُنسب وضع النحو ، وهو أستاذ النحويين الأوائل - مراتب النحويين ٦-١٢ - أخبار النحويين البصريين ١٣-٢٠ ، تاريخ العلماء النحويين ١٦٣-١٧٨ ، معجم المؤلفين ٤٧/٥ .

(٣) ديوان أبي الأسود ٩٩ . ويُنسب لبشار بن برد ، وهو في ديوانه ١٩٥ .

(٤) في (ل) و(أ) (توضيح).

(٥) أبو بشر عثمان بن قنبر (١٤٨ - ١٨٠هـ) من أصحاب الخليل . كتابه أشهر كتب النحو وأجلها ، ناظر الكسائي مناظرة شهيرة . وله "الكتاب" - الفهرست ٧٦-٧٧ ، نزهة الألباء ٦٠-٦٦ ، إنباه الرواة ٤٣٦/٢-٣٦٠ ، الأعلام ٨١/٥ .

تَمَتَّعَ مِنَ الدُّنْيَا فَإِنَّكَ فَإِنْ مِنْ النِّشْوَاتِ وَالنِّسَاءِ الْحَسَانِ<sup>(١)</sup>

والواو والياء كقول أبي الأسود الدؤلي قبل البيت الذي أنشدناه :

أُمِنْتُ عَلَى السَّرِّ أَمْرًا غَيْرَ حَازِمٍ      وَكُنْتُ بِحَمْدِ اللَّهِ غَيْرَ مُصِيبٍ<sup>(٢)</sup>

أَذَاعَ بِهِ فِي النَّاسِ حَتَّى كَانَهُ      بَعْلِيَاءَ نَارٍ أَوْقَدَتْ بِثُقُوبِ

وَمَاكُلَّ ذِي لَبٍّ ..... الْبَيْتِ

ليصير مدُّ الصوت وطوله عوضاً مما حذف . والمدَّة كالحرف المتحرِّك ، والدليل

عليه جواز التقاء الساكنين إذا كان أولهما حرف مد . وهو الذي عبَّر النحويون عنه

بالتقاء الساكنين<sup>(٣)</sup> على حده ، وهو معنى قوله ( معدلاً ) حتى يعتدل ، أي:

عَوَّضَتْ عَنِ الْمَحذُوفِ ، أَوْ حَتَّى تَحْصَلَ الْمَسَاوَاةُ بَيْنَ الْعُرُوضِ وَالضَّرْبِ .

والأحسن أن تكون حركة ما قبل هذه الحروف من جنسها ليكون مداً ،

وقبل الألف يجب أن تكون فتحة . فإن كان ما قبل الواو والياء مفتوحاً فهو قبيح ،

كقول جابر بن رألان<sup>(٤)</sup> :

وَأَيُّ ثَنَائِي الْمَجْدِ لَمْ نَطَّلِعْ لَهَا      وَأَنْتُمْ غَضَابٌ تَحْرُقُونَ عَلَيْنَا<sup>(٥)</sup>

(١) ديوان امرئ القيس ٣٤٥ .

(٢) ديوان أبي الأسود ٩٨ .

(٣) قال الأخفش في عروضه : " وقد يجمع بين الساكنين في الكلام في غير الوقف إذا كان الأول من حروف المد واللين وكان الثاني مدغماً نحو ألف دابة ؛ لأن الباء ثقيله وأولها ساكن . عروض الأخفش ١٢١ .

(٤) جابر بن رألان السنبسي من طي ، شاعر جاهلي ، اختار أبوتمام شيئاً من شعره في حماسته - الحماسة ١/١٣٣ ، شعر طي

٣٦٦/٢ .

(٥) ورد في حماسة أبي تمام ١/١٣٣ ، شرح ديوان الحماسة للتبريزي ١/١٢٦ ، شعر طي وأخبارها ٢/٣٦٦ .

وكقول عمر بن سعد: (١)

لَعَلَّ إِلَهَ الْعَرْشِ يَغْفِرُ زَلَّتِي وَإِنْ كُنْتُ فِيهَا أَعْظَمُ الثَّقَلَيْنِ (٢) [٢٧ظ]

وقال الأخفش: - هذا ما قال الخليل على سبيل الوجوب؛ لأن الضرب الأول من الوافر قد ذهب منه حرف متحرك؛ لأن أصله مفاعلتن فآل إلى فعولن، فحذفت النون والتاء وحركة اللام وما عوض عنه بالردف. وكذا الضرب الثاني من الخفيف. بل عوض الردف منه حسن، ويجوز تركه. <<

قال :

وَعَنْ أَحْفَشٍ قَيْدٌ (مفاعيل) رابعاً      ثَلَاثَتَهَا قَيْدٌ لَدَيْهِ (أَحْنَضًا)  
(ثِيَابُ بَنِي عَوْفٍ) وَأَطْلَقَ مُقَوِّياً      (خَلِيلٌ) وَمَا التَّقْيِيدُ إِنْ قَيْسَ هَلْهَلًا

أقول: وأثبت الأخفش ضرباً رابعاً على مفاعيل بسكون اللام مقصوراً. والقصر إسقاط الآخر الساكن وإسكان ما قبله إذا كان آخر الجزء سبباً خفيفاً. واستدل عليه بقول امرئ القيس :

أَحْنَضَلُ لَوْ حَامَيْتُمْ وَصَبْرَتُمْ      لِأَتْنَيْتُ خَيْرًا صَادِقًا وَلَا رُضَانَ (٣)

ثِيَابُ بَنِي عَوْفٍ طَهَارَى نَقِيَّةٌ      وَأَوْجُهُهُمْ بِيضُ الْمَسَافِرِ غُرَّانُ

يقال: سَفَرَتِ الْمَرْأَةُ، أي تَكَشَّفَتِ عَنْ وَجْهِهَا، فَهِيَ سَافِرٌ. وَمَسَافِرُ الْوَجْهِ: مَا يَظْهَرُ مِنْهُ. رَوَى مُقَيْدًا، وَاسْتَحْسَنَ ابْنُ جَنَى هَذَا التَّقْيِيدَ، وَقَالَ: لِأَنَّهُ مَتَوَسِّطٌ بَيْنَ الضَّرْبِ الْأَوَّلِ وَهُوَ مَفَاعِيلُنْ، وَهُوَ سَبَاعِي، وَبَيْنَ الضَّرْبِ الثَّلَاثِ وَهُوَ فَعُولُنْ،

(١) عمر بن سعد بن أبي وقاص (ت ٦٦هـ) فارس، شجاع، روى له النسائي. ووجهه عبيد الله بن زياد لقتال الحسين في عهد يزيد بن معاوية فقتله، ثم قتل المختار الثقفي عند تعقبه قتل الحسين - المعارف ٢١٣، ٢٤٣، ٣٥١، ٤٠١، سير أعلام النبلاء ٤/٤٣٩-٤٣٠، ابن خلدون، ديوان المبتدأ والخير ٣/٣٠، الأعلام ٥/٤٧.

(٢) لم أعر عليه.

(٣) البيتان في ديوانه الأول ٨٣، والثاني ٣٩٧.

وهو خماسي، كما للمديد ؛ فإن ضروبه فاعلاتن ثم فاعلان ثم فاعلن .  
 وضروب المتقارب فعولن، ثم فعول، ثم فَعْلُ ، وأنشد أيضاً :-  
 كأنَّ عتيقاً من مهارةٍ تغلبٍ عشيّاً بأيدي الدافنين ابن عتاب<sup>(١)</sup>  
 وقد مرَّ حربٌ هارباً وابنُ عامرٍ ومَنْ كان يرجو أن يؤوبَ فلا آبُ  
 ولم يثبتته الخليل . وأنشد هذه الأبيات على الإقواء . قال البلطي<sup>(٢)</sup> : " إنه من أوضاع  
 الدومي " .

قوله ( وما التقييد إن قيس هللاً ) أي : رخواً ضعيفاً ، يقال : هلهل  
 النَّسَاجُ الثوبَ ، أي أرقَّ نسجه ، إشارة إلى ما ذكره ابن جنبي ؛ لأن الإقواء عيب  
 دون التقييد . واختار قول الأخفش الناظم . والفراء<sup>(٣)</sup> روى هذه الأبيات مقيدة كما  
 رواها الأخفش . فعلى مذهب الأخفش هذا الضرب لا يكون رابعاً ، بل ثالثاً وفعولن  
 رابعاً ؛ لأنهم ابتدؤوا بالآتم ثم بالأنقص فالأنقص على الترتيب - كما ذكرنا -  
 وليس معنى قول الناظم ( رابعاً ثلاثتها ) أن يُقدِّم عليه فعولن ؛ بل معناه : أثبت  
 الأخفش ضرباً آخر زائداً على الثلاثة [ ٢٨ و ] :  
 وأورد بعضهم لهذا البحر مسدساً ، وهو :  
 نهانا بنو الأوثانِ عُلفاً فرامو لهذا الدينِ رَجُفاً<sup>(٤)</sup>  
 وكذلك قوله :

(١) نسيهما أبو تمام لرجل من بني هلال والأول في: الوحشيات ١٤٧، والاثنان في اللسان (مهر) ١٨٥/٥. والأول فقط في التاج (مهر) ٥٥١/٣.

(٢) أبو الفتح عثمان بن عيسى البلطي (ت ٥٩٩هـ) إمام نحوي، لغوي، اخباري، مؤرخ، عروضي شاعر، أقرأ النحو والقراءات بمصر، وأخذ عن ابن الدهان. من كتبه: "العروض الكبير"، "العروض الصغير"، "أخبار المتنبي"، "التصحيف والتحريف". وله قصيدة بحسن نحي قوافيها الرفع والحفض والنصب - بغية الوعاة ١٣٥/٢ - ١٣٦، كشف الظنون ١١٣٥/٢، معجم المؤلفين ٣٦٧/٦.

(٣) أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء (١٤٤ - ٢٠٧هـ) تلميذ الكسائي، وواحد من أعلام مدرسة الكوفة في النحو، كان شديد المخالفة لسيبويه. من كتبه: "معاني القرآن"، "المصادر في القرآن"، "النوادر"، "المعارف" ٥٤٥، مراتب النحويين ٨٦ - ٨٧، الفهرست ٩٨ - ١٠٠، معجم المؤلفين ١٩٨/١٣.

(٤) لم أعر عليه



لعمرى لقد نادى أخاهُ سويدٌ فلم يسمع نداهُ<sup>(١)</sup>

وكذلك قوله :

قفانبك من ذكرى الشبابِ ومن ذكر سلمى والربابِ<sup>(٢)</sup>

ومنهوكاً . وهو قوله :-

بلينا بأزمانِ<sup>(٣)</sup>

ثوابِ وأحزانِ<sup>(٤)</sup>

صعابِ وأحزانِ

تَحَلَّوْا بِالْوَانِ

فُرَادَى وَوُحْدَانِ

والظاهر أن جميع ذلك مصنوع .

قوله ( رابعاً ) حال من الضمير في ( قيّد ) أو [ من ] مفعوله وهو ( مفاعيل ) ،

و( ثلاثتها ) منصوب به . ( حنظلاً ) ترخيم حنظلة ، و ( مقويا ) حال [ من ] الخليل<sup>(٥)</sup> .

(١) لم أعثر عليه

(٢) البيت في : عروض الورقة ٩٨

(٣) لم أعثر عليه في كتب العروض التي بين يدي ، ووزنه ( فعولن مفاعيل )

(٤) كذا في (ل) و(أ) ولعله من الحرونة ، يقال حُرُنْتُ الدابة : إذ استندرت حريها فلم تجر . اللسان (حرن) ١١٠/١٣ ، ولم أعثر على الأبيات .

(٥) (ل) و(أ) (عن)

(٦) في (ل) و(أ) (عن)

## [ زحاف الطويل ]

قال :

حُذِرَ الزَّحْفُ فَاقْبِضْهُ وَكُفِّ أَرْمِ سَابِعاً      أَتَى سَاكِناً قَدْ عَاقَبَا الْجَمْعَ أُبْسِلَا  
وَالْأَفْمِنِ جُزْأَيْنِ كُبْرَاهُمَا التَّقَتْ      وَلَمْ تَكْ فِي بَحْرِ كَذَاكَ لِتَخْصُلَا

أقول: يدخل القبض في أجزاءه إلا فيما استثناه . والكف في كل مفاعيلن

إلا فيما استثناه ، وهو إسقاط السابع الساكن إذا كان آخر الجزء سبباً خفيفاً ،

أُخِذَ مِنْ كُفِّ الْقَمِيصِ ، وهي ما استدار حول الذيل . وقال الأصمعي <sup>(١)</sup> : >> كل ما

استطال فهو بالضم ككفة الميزان ، والصائد للحبالة . قال : >> ويقال: كفة الميزان

بالفتح أيضاً وكفة الشيء طرفه ، وهو مختص بمفاعيلن، وفاعلاتن، و مستفعلن

المجموعية <sup>(٢)</sup> . وتقع في الطويل، والمديد، والوافر، والهزج، والرمل، والخفيف،

والمضارع، والمجتث. ولا يجوز الجمع بين القبض والكف في مفاعيلن، وهو المعني

بالمعاقبة. ومعناها في اللغة مصدر قولك : عَاقَبْتُ الرَّجُلَ فِي الرَّاحِلَةِ إِذَا رَكَبْتَ أُنْتِ

مرةً ، وهو أخرى. قال حاتم الطائي: <sup>(٣)</sup>

<sup>(١)</sup> عبد الملك بن قريب بن علي ( ١٢٢ - ٢١٦ هـ ) من أوثق علماء اللغة وأكثرهم رواية عن العرب وأحضرهم ذهنًا . له أخبار كثيرة في كتب الأدب من كتبه: "خلق الإنسان"، "الأجناس"، "خلق الفرس" - طبقات الزبيدي ١٦٧ - ١٧٤ ، إنباه الرواة ١٩٧/٢ - ٢٠٥ ، معجم المؤلفين ١٨٧/٦ .

<sup>(٢)</sup> مستفعلن في الخفيف والمجتث مفروقية الوند . ويدخلها الكف كالمجموعية . وقد ذكر العبيدي الخفيف والمجتث بعد ذلك .

<sup>(٣)</sup> أبو سفانة حاتم بن عبد الله الطائي ( ت ٤٦ ق.هـ ) شاعر جاهلي ، يضرب به المثل في الجود . من أهل نجد ، جيد الشعر . وكان شجاعاً كريماً ، يعرف منزله حيثما نزل - الشعر والشعراء ٢٤١/١ - ٢٤٩ ، شرح شواهد المغني ٢٠٨/١ - ٢١٠ ، الأعلام ١٥١/٢ .

إذا كنتَ رَبًّا لِلْقُلُوصِ فلا تدعُ رَفِيقَكَ يمشي خلفها غيرَ رَاكِبٍ<sup>(١)</sup>

أَنْخِهَا فَأَرِدْفُهُ فَإِنْ حَمَلْتَكُمَا فَذَاكَ وَإِنْ كَانَ الْعِقَابُ فَعَاقِبِ

وأصلها من العُقبَة ، وهي النَّوْبَة . وفي الصنّاعة بين الحرفين ، وهي أن يجوز ثبوتها ولا [٢٨ظ] يجوز سقوطهما معاً . وتلك تقع بين سببين خفيفين هما بين وتدين مجموعين سواء كان السببان من ركن واحد ، كما بين ياء مفاعيلن ونونه في الطويل، والهزج ، وفي الوافر معصوباً ، أو من ركنين كما بين نون فاعلاتن وألف فاعلن ، أو فاعلاتن بعده في المديد والرمل ، وقد تقع بين سببين هما بين وتدين مجموع ومفروق ، كما بين نون فاعلاتن وسين مستفعل لن<sup>(٢)</sup> في الخفيف، وبين نون مستفعل لن<sup>(٣)</sup> وألف فاعلاتن فيه أيضاً . فإن كان السببان والوتد المجموع الذي يتلوها من جزء واحد فلا معاقبة بين ساكن السببين ، كما في مستفعلن<sup>(٤)</sup> في البسيط، والرجز، والسريع، والمقتضب، إلا في مستفعلن<sup>(٥)</sup> المضمّر في الكامل ، وفي مستفعلن المضمّر المذال منه ، وفي عروض مسدس المنسرح وضربه<sup>(٦)</sup> - على ما يجيء مفصلاً في مواضعه .

هذا ، وإنما لا يجوز الجمع ها هنا بين القبض والكف، لأنه لو اجتمعا لتوالى

(١) ديوان حاتم الطائي ٢٠٥

(٢) مستفعل لن مفروقة الوتد في الخفيف . وجاءت بجموعية في (ل) و(أ) .

(٣) مستفعل لن مفروقة الوتد خلافاً لما ورد في (ل) و(أ) .

(٤) فيجوز بدون معاقبة وقوع الخبل في مستفعلن . بحذف ثانيه ورابعه .

(٥) إذا أضرمتفاعلن فنقل إلى مستفعلن عاقبت سینه فاءه . العيون الغامزة ٩٢

(٦) عروض المنسرح وضربه مسدساً مستفعلن . وفيه المعاقبة في مستفعلن الذي بعد مفعولات ، فتعاقب فآؤه سینه .

العيون الغامزة ٩٢

أربع متحركات من جزأين وبعدها حرف ساكن ، وهي الفاصلة الكبرى ، وذلك غير واقع في أشعارهم ؛ ولأن السببين المزاخفين يعتمدان على وتد من جزء آخر فيضعف. وشذ قوله :-

ألا بئسَ ماجاءت به إذ إخالها      غواة الرجال يتناجونها بَعْدِي<sup>(١)</sup>  
فقوله ( رَجَائِي ) مفاعِلٌ مقبوض مكفوف.

قوله ( أَبْسِلَا ) تفسير للمعاقبة . أي: منع الجمع بينهما . والبَسَلُ: المنع ، ومنه قيل للمحرّم: بَسَل. واعلم أن الجزء إذا سلم من المعاقبة يسمى بريئاً .  
قال :-

وَالْأَخْفَشُ قَوَى الْكَفِّ لِلْجَمْعِ بَعْدَهُ      وَأَلْفَى الْخَلِيلُ الْقَبْضُ لِلْسَّبْقِ أَمْثَلًا  
أقول : قال الأخفش : ' كَفُّ مفاعيلن أولى من قبضه ؛ لأنه إذا كَفَّ اعتمد السبب المزاخف على وتدٍ فعولن ، وإذا قُبِضَ اعتمد على السبب . والوتد أقوى من السبب ، فالاعتماد عليه أولى . وقال الخليل إن قبضه أحسن من كفه بالسمع والقياس : أما السماع ، فبالاستقراء ؛ لأن أي قصيدة اعتبرتها من الطويل ، وجدت أكثرها مقبوضاً بخلاف الكفِّ فيه . وأما القياس ، فلأن جميع العروضيين مع الأخفش . قالوا إنما حَسُنَ حذف نون فعولن من أجل أنها وقعت بين وتدين سابق ولاحق . فَعُلم من ذلك أن للوتد المتقدم تأثيراً في القوة وإن لم يبلغ قوة المتأخر ؛ لأنه لو لم يكن كذلك لما أجمعوا على هذا .

وإذا كان كذلك ، فنقول :- القبض في مفاعيلن أولى من الكف ؛ لأنه إذا قُبِضَ اعتمد على الوتد المتقدم من جزئه وعلى السبب المتأخر من جزئه . وإذا

(١) لم أعثر عليه

كَفَّ اعتمد على وتد من جزء [٢٩و] آخر. والاعتماد على وتد قبله وسبب بعده من جزء أقوى من الاعتماد على وتد من جزء آخر، ولأنهم أجمعوا على أن الزحاف كلما قرب إلى أول البيت كان أقوى وأجود؛ ولأن مفاعله على صيغة وتدين مجموعين و مفاعيلُ على صيغة وتد مجموع ووتد مفروق ، والمجموع أقوى من المفروق؛ ولأن القبض ألدُّ وأطيب في السمع من الكف؛ ولأنه سابق على الكف ، وللسابق مزية على المسبوق ، ولأن اهتمامهم بالقبض أشد من اهتمامهم بالكف بدليل التزامهم قبض عروضه دون كفه. وقال البارقي: > قبضُ فعولن لاعتماده على وتد مفاعيلن، وقبضُ مفاعيلن على (١) لن ، وكفه على وتد فعولن بعده . وقبضُ فعولن أحسن ؛ لأنه من وتدين، أو لأن مفاعيلن معرَّض للزحافين ففيه وهن آخر .<sup>٢٢</sup>

و ( أَلْفَى ) أي : وَجَدَ . و ( أَمْثَلَا ) أي : أشبه وأصلح .

قال :

نَعَمْ لَا تُزَاخِفُ سَالِمَ الضَّرْبِ مُطْلَقًا وَلَا تَقْبِضُ الْمَحْدُوفَ - أَعْنِي - الْمُفْسَكَلَا  
أقول : هذا استثناء للقبض وللکف في أجزائه . أي : لا يُزَاخِفُ الضرب الأول لا بالقبض لا لتباسه بالضرب الثاني ، ولا بالكف لاستلزامه الوقف على الحركة . ولا يُقْبِضُ الضرب الأخير وهو فعولن؛ لأنه مفضٍ إلى الوقف على الحركة ، ولإجحاف أيضاً؛ لأنه حُذِفَ منه سبب خفيف<sup>(٢)</sup> .

قال :

بِهِ الثَّلْمُ أَخْرِمَ حَسْبُ وَالثَّرْمُ أَخْرِمَ      بِقَبْضِ وَأَبْيَاتُ الشُّوَاهِدِ تُجْتَلَى  
( سَمَاحَةٌ ذَا ) فَأَقْبِضُهُ ( شَاقَتَكَ ) كَفَّهُ      كَذَا آثَلِمُهُ ( هَاجَ ) آثَرِمُ مَدِيدَلُهُ تَلَا

(١) هكذا جاءت العبارة . والمقصود : قبض مفاعيلن لاعتماده على ( لن ) ، وكفه لاعتماده على وتد ( فعولن ) بعده .

(٢) إذ أصله ( مفاعيلن )

أقول : قوله : (به) أي : في الطويل يجيء الخرم. فإن كان مجرداً عن القبض فهو التلم، وجزؤه أثلم ، فيبقى (عولن)، يُنقل إلى فَعْلُن. مأخوذ من تَلِمَ السيفُ، والإِنَاءُ، والحائطُ وغيرهما. من باب (عَلِمَ) - فهو أَثْلَمَ، إذا انكسر من طرفه شيء. فإن كان معه قبض فهو الثرم ، والجزء أثرم . أُخِذَ مِنَ الثَّرْمِ، وهو السِّن الذي سقط من حواليه سِنَان . شُبِّهَ بِهِ ؛ لِأَنَّهُ سَقَطَ طَرَفَاهُ . وَيُقَالُ : ثَرِمَ الرَّجُلُ<sup>(١)</sup> . من باب عَلِمَ، فهو أَثْرَمَ ، وَثَرَمْتَهُ أَنَا-بِالْفَتْحِ - ثَرْمًا ، إِذَا ضَرَبْتَهُ عَلَى فِيهِ ، فَثَرِمَ . قيل : الخرم أعم منهما ؛ لِأَنَّهُ صَادِقٌ عَلَيْهِمَا ، وَلَا يَجِبُ أَنْ يَكُونَ صَادِقِينَ عَلَيْهِ . وفيه نظر ؛ لِأَنَّ الثَّلْمَ يَصْدُقُ عَلَى الْخَرْمِ الْمَجْرَدِ . وَقِيلَ : إِنْ لَحِذَ أَوَّلُ الْوَتِدِ ثَلَاثَةَ أَلْفَاظٍ اخْتَصَّ كُلُّ لَفْظٍ بِبَحْرٍ عَرَفًا عَرُوضِيًّا ، وَهِيَ : الثُّلْمُ وَهُوَ مُخْتَصٌّ بِالطَّوِيلِ، وَالْمُتَقَارِبِ . فَإِنْ صَاحَبَهُ قَبْضٌ سُمِّيَ الْمَجْمُوعُ ثَرْمًا . وَ الْخَرْمُ - بِالْبَرَاءِ الْمَهْمَلَةِ - مُخْتَصٌّ بِالْهَزَجِ . وَ الْعَضْبُ بِالْعَيْنِ [٢٩ظ] الْمَهْمَلَةِ وَالضَّادِ الْمَعْجَمَةِ مُخْتَصٌّ بِالْوَافِرِ .

قوله ( سماحة ذا ، فاقبضه) أي : بيت قبضه في كلا الجزأين فعولن

ومفاعيلن .

سماحةٌ ذا وبرّذا ووفاء ذا ونائلٌ ذا إذا صحا وإذا سكر<sup>(٢)</sup>

(سماح) فعولٌ ، ( تَدَاوَبِسْ ) مفاعلن ، ( رُذَاوْ ) فعولٌ ، ( وفاء ذا ) مفاعلن . ( وناء ) فعولٌ ، ( لَ ذَا إِذَا ) مفاعلن ، ( صحا ) فعولٌ ، ( إذا سكر ) مفاعلن ، فأجزاؤه كلها مقبوضة .

(١) في (ل) ( تلم و ترم ) وحذفت كلمة ( تلم ) من (أ)

(٢) ديوان امرئ القيس ١١٣

بيت التلم والكف :

شأقتك أحداجٌ سُليمةٌ بعاقلٍ فعيناك للبين تجودانِ بالدَّمعِ<sup>(١)</sup>  
قوله ( شأقت ) فَعَلْنُ أثلم ، ( كأحداج ) مفاعيلٌ مكفوف .

بيت الترم :

هاجك ربعٌ دارسٌ الرسمِ باللوى لأسماء عفى آيه المور والقطر<sup>(٢)</sup>  
قوله ( هاج ) فَعَلٌ أثرم .

ثم قال ( مديدٌ له تلا ) أي: بحر المديد يجيء بعد الطويل . قوله ( تُجْتَلَى )  
من جلوت العروسَ جَلُوةً و اجتليتها أيضاً بمعنى واحد إذا نظرت إليها مَجْلُوةً .  
وأصله الكشف . ومنه : تَجَالينا أي : انكشف حال كل واحد منا لصاحبه .  
والاجتلاء النظر إلى الشيء الذي يُعْرَضُ عليك . وفيه إيهام ولطيفة واستعارة .  
فإذا ورد عليك بيت من الطويل ، فالجزء الأول والخامس إما فعولن سالم ،  
أو فعولٌ مقبوض . والأول فَعَلْنُ أثلم ، أو فَعَلٌ أثرم ، وكذا الخامس على رأي .  
والثاني والسادس إما مفاعيلن سالم أو مفاعلن مقبوض ، أو مفاعيلٌ مكفوف .  
والثالث والسابع إما فعولن سالم ، أو فعولٌ مقبوض . والرابع مفاعلن مقبوض لا  
غير على رأي الخليل إلا إذا كان مصرعاً فيكون مفاعيلن أو فعولن . وعند  
الأخفش يجيء على فعولن محذوفاً .

وأقصر بيت من الطويل يقع على ستة وثلاثين حرفاً كقول بعض

(١) ورد في العقد ٦/٢٨٧ ، الإقناع ٨ ، عروض ابن جني ٦٧ ، عروض الورقة ٥٩ ، كافي التبريزي ٢٨ ، البارع ٩٢ ،  
القسطلاس ٧٣ ، نهاية الراغب ١٣٨ ، العيون الغامزة ١٤٧ .

(٢) ورد في العقد ٦/٢٨٨ ، الإقناع ٩ ، عروض ابن جني ٦٧ ، عروض الورقة ٥٩ ، رسالة الصاهل والشاحج ٥٨٢ ، الكافي ٢٩ ،  
البارع ٩٤ ، القسطلاس ٧٣ ، العيون الغامزة ١٤٧ .

العروضيين :

لِيَتَّهَمُوا وَقَدْ نَأْوِكَ بِنَجْدٍ عَادَ لِقَاؤُهُمْ عَلَيْكَ سَرِيعاً<sup>(١)</sup>

تقطيعه (فَعْلٌ ، مفاعلن ، فعولٌ ، فعولن) مرتين . نقص عن بيت الدائرة بالربع . هذا مبني على إجازة الخرم في الابتداء ، وعلى جواز مجيء عروضه على فعولن على رأي الأخفش . وهذا شعر لا تقول العرب مثله ، وإنما وضعه العروضيون لتمارين المتعلمين ورياضتهم .

### معاياته

قال شارح "القسطاس"<sup>(٢)</sup> : "جرت عادة العروضيين بأن يذكروا في كل بحر شيئاً من أبيات معاياة ذلك البحر . وهي أبيات محرّفة عن الأصل الذي تكون به موزونة، [٣٠] خارجة عن ذلك البحر ، فيحتاج إلى تغيير يردّه إلى وزن من الأوزان التي تكون على ذلك البحر . وذلك التغيير قد يكون بارتكاب بعض الضرورات ، أو بحذف ما خُزِمَ به . فنقتفي بهم في ذلك ، ونذكر في كل بحر منه شيئاً ."

فمن أبيات معاياة الطويل ما أنشد الزجاج :

رَجُلٌ بِمَكَّةَ قَتَلَ رَجُلًا وَسَرَقَ الَّذِي كَانَ فِي عِمَامَةٍ أَحْوَصًا<sup>(٣)</sup>

هذا يُخْرِجُ من ثاني الطويل : بإسكان الجيم من (رجل) ، وبصرف (مكة) ، وبإدغام لام (قتل) في راء (رجل) ، وبتضعيف عين (سَرَقَ) ، وبحذف الياء من (الذي) ،

(١) انظر: تصحيح المقياس ٨٩ .

(٢) هو عز الدين عبدالوهاب بن ابراهيم الزنجاني واسم شرحه تصحيح المقياس في تفسير القسطاس . كشف الظنون ١٣٢٦/٢ . وقد صرح بعسريه بدل من الكافي .  
(٣) رَجُلُنْ ، بِمَكَّكُنْ ، قَتَّرُ ، حُلْنُوسُ رَقْلَلْ ، ذَكَانِبِي ، عِمَامْ ، تَأْحُوصَا .  
فَعْلُنْ ، مفاعلن ، فعولٌ ، مفاعلن ، فعولٌ ، مفاعلن ، مفاعلن .  
أَلْمْ ، مقبوض ، مقبوض ، مقبوض ، مقبوض ، مقبوض ، مقبوض .

وانظر: تصحيح المقياس ٨٧ .



فيصير لفظ البيت بعد كتبه على هيئة التقطيع هكذا:

رجلن ، بمككتن ، قترر ، جلن وسر ، رقل ، ذ كان في ، عمام ، تأحوصا .  
صدره أثلم . وباقي أجزائه مقبوضة .

وأنشد أحمد العروضي :

ليتني تقدمتُ بما لك فيه نفعٌ ولم آلم بما تدعيه<sup>(١)</sup>

هذا يخرج من ثالث الطويل بإسقاط النون من ( ليتني ) ، وزيادة الياء بعد هاء

(فيه) و ( تدعيه ) ، فيصير على هيئة التقطيع هكذا :

ليتي ، تقدمت ، بمال ، كفيهي ، نفعن ، ولم آلم ، بما تد ، دعيهي .  
دخل الثلم في صدره وابتدائه .

وأنشد أحمد أيضاً :

سلُ عمراً هل جنيت عليه أمراً فيه ذمٌ أو أتيت عظيماً<sup>(٢)</sup> .

هذا يخرج من ثالث الطويل برد ( سل ) إلى (إسال) وهو أصله . وتصغير

(عمرو) ، فيصير في التقطيع هكذا :

اسأل ، عميرن هل ، جنيت ، عليه أم ، رن في ، هذ ممن أو ، أتيت ، عظيماً .  
دخل الثلم في صدره وابتدائه أيضاً .

(١) ليتي ، تقدمت ، بمال ، كفيهي نفعن ، ولم آلم ، بما تد ، دعيهي .  
فعلن ، مفاعيل ، فعولن ، فعلن ، مفاعيلن ، فعولن ، فعولن .  
أثلم ، مكفوف ، مقبوض ، محذوف أثلم ، سالم ، سالم ، محذوف .  
(٢) اسأل ، عميرن هل ، جنيت ، عليه أم رن في ، هذ ممن أو ، أتيت ، عظيماً .  
فعلن ، مفاعيلن ، فعولن ، مفاعيلن ، فعولن ، فعولن .  
أثلم ، سالم ، مقبوض ، مقبوض أثلم ، سالم ، مقبوض ، محذوف .  
(٣) انظر في هذه المماثلة نصيحتي للمعيار ٨٨ ، الجامع ٢٠٥ .

وَأُنشِدُ بَعْضَهُمْ:

لَا تَنْفَرُهُمْ وَلَكِنْ اصْطَنَعُهُمْ    بَدِيكَ وَطَاوُسٍ وَطَيْرٍ مِنَ الْحَمَامِ<sup>(١)</sup>  
هَذَا يُخْرَجُ مِنْ ثَانِي الطَّوِيلِ بِتَخْفِيفِ الْفَاءِ مِنْ ( تَنْفَرٌ ) ، وَإِسْكَانِ نُونِهِ ، وَالْحَاقِ  
نُونِ التَّأْكِيدِ الْخَفِيفَةِ بِهِ ، وَضَمِّ مِيمِ ( تَنْفَرُهُمْ ) ، وَحَذْفِ نُونِ ( لَكِنْ ) ، وَضَمِّ مِيمِ  
( اصْطَنَعُهُمْ ) ، وَحَذْفِ الْمِيمِ الْآخِرِ مِنَ ( الْحَمَامِ ) ، وَإِبْدَالِ أَلْفِهِ يَاءً كَمَا أَنْشَدَ سَيَّبِيُّهُ:

قَوَاطِنًا مَكَّةَ مِنْ وُرُقِ الْحَمِي<sup>(٢)</sup>

فِيصِيرُ لَفْظَ الْبَيْتِ بَعْدَ صُورَةِ التَّقْطِيعِ هَكَذَا :

لَاتَنَّ ، فَرَنْهُمُو ، وَلَا كِصَّ ، طَنْعُهُمُو    بَدِيكَنْ ، وَطَاووسِنْ ، وَطَيْرِنْ ، مِّنْلَحْمِي

وَأُنشِدُ الدَّوْمِيَّ فِي عَرُوضِهِ :

أَتَاهُمْ أَلْفُ فَارَسٍ فَاسْتَبَاحَهُمْ    وَأَمْوَالَهُمْ أَلْتِمُ بِهِمْ يَا فَتَى لَوْمًا<sup>(٣)</sup>

هَذَا يُخْرَجُ مِنْ أَوَّلِ الطَّوِيلِ ، بِضَمِّ الْمِيمِ مِنْ ( أَتَاهُمْ ) وَأَوَّلِ جِزْئِهِ مَقْبُوضٌ ، فَيَصِيرُ  
فِي التَّقْطِيعِ [ ٣٠ ظ ] هَكَذَا:

أَتَاهُ ، مُأَلْفَقَا ، رِسِّنْفَسْ ، تَبَاحُهُمْ    وَأَمْوَا ، لِهَاتِلْتُمُ ، بِهِمِيَا ، فَتَى لَوْمًا .

(١) لَاتَنَّ ، فَرَنْهُمُو ، وَلَا كِصَّ ، طَنْعُهُمُو    بَدِيكَنْ ، وَطَاووسِنْ ، وَطَيْرِنْ ، مِّنْلَحْمِي .  
فَعَلَنَّ ، مَفَاعَلْنَ ، فَعَوْلَنَّ ، مَفَاعَلْنَ    فَعَوْلَنَّ ، مَفَاعِلَيْنْ ، فَعَوْلَنَّ ، مَفَاعَلْنَ .  
أَلْتِمُ ، مَقْبُوضٌ ، سَالِمٌ ، مَقْبُوضٌ    سَالِمٌ ، سَالِمٌ ، سَالِمٌ ، مَقْبُوضٌ .  
(٢) لِلْعَجَّاجِ بَدِيوَانَهُ ٢٩٥ وَفِيهِ ( أَوَاقِفًا ) . وَهُوَ فِي " الْكِنَانِ " ١٣ / ١٤٦ ، ١١٠ .  
(٣) أَتَاهُ ، مُأَلْفَقَا ، رِسِّنْفَسْ ، تَبَاحُهُمْ    وَأَمْوَا ، لِهَاتِلْتُمُ ، بِهِمِيَا ، فَتَى لَوْمًا  
فَعَوْلٌ ، مَفَاعَلْنَ ، فَعَوْلَنَّ ، مَفَاعَلْنَ    فَعَوْلَنَّ ، مَفَاعِلَيْنْ ، فَعَوْلَنَّ ، مَفَاعَلْنَ  
مَقْبُوضٌ ، مَقْبُوضٌ ، سَالِمٌ ، مَقْبُوضٌ    سَالِمٌ ، سَالِمٌ ، سَالِمٌ ، مَقْبُوضٌ  
(٤) رَأَيْتُمْ فِي الْمَعَامِلَةِ . الْجَمَاعُ مِنْ بَدْرِيٍّ ١٤ ، ٢٢٩ ، ٢٣٠ ، رَأَيْتُمْ فِي الْمَعَامِلَةِ ٨٨

[ بحر المديد ]

قال :

فَفِي أَصْلِهِ آرْبَعٌ ( فَاعِلَاتُنَّ ) وَ ( فَاعِلُنَّ ) وَيُلْفَى بِجِزءٍ حَذْفُ جُزْأَيْنِ مُعْمَلًا  
لِيَكُنِيَ لَا يُظَنَّ غَيْرَ أَصْلَيْنِ وَأَخْبِنَنَّ (بَسِيطًا) لِهَذَا دَافِعًا ذَا التَّخْيُّلَا  
وَقَدْ أَبْطَلَ الزَّجَاجُ تَسْدِيسَ أَصْلِهِ بِأَنْ لَمْ يَرِدْ [تَرْبِيعُهُ] مُتَسَا هَلَا  
وَيَعْضُدُّهُ أَيْضًا قَضَاءُ اخْتِلَافِهِ لِأَجْزَائِهِ فِي الْكَمِّ أَنْ تَتَعَدَّلَا

أقول: إنما سمي هذا البحر مديدًا لأن الأسباب امتدَّت في أطراف أجزائه السباعية في أولها وآخرها. وقُدِّم على البسيط للقاعدة التي قلناها ؛ لأنه يخرج من الطويل من (لن) فعولن ، والبسيط يخرج من (عينن) مفاعيلن .

وأصله (فاعلاتن فاعلن) أربع مرات ، والعرب لم تستعمله تاماً . والذي أنشد بيتاً تاماً كقوله :

اعلموا أنا كمن قد مضى من قبلنا كانت الدنيا له نحن أمواتٌ غداً<sup>(١)</sup>

وكقوله :-

بينهم مشبوبةٌ يصطليها فتيةٌ ما جنوا فيها ولا مثل شخب الشائل<sup>(٢)</sup>

أنشده الزمخشري - وكقوله :

إن قومي وترهم نوطلولٍ ، ذلَّ من يرتجيه سائلاً [حين] <sup>(٤)</sup> يعرو من ومن <sup>(٥)</sup>

(١) م (ل) و (أ) (تربيعه) والنسب عن ثابت ٢٢ و

(٢) لم أعر عليه .

(٣) ورد في القسطاس ٥٤ .

(٤) ساقطة من (ل) و (أ)

(٥) ورد في الإقناع ٢٢ ، عروض ابن جني ٨٠ ، الكافي ٤٨ ، وفي جميعها (يعرو) . روى (أ) و (ب) لفرزدق .

أنشده صاحب، وكقوله :

مَنْ لَصَبٌ هَائِمٌ مِنْ غَزَالٍ نَاعِمٍ شَفَّ قَلْبِي إِذْ بَدَأَ بَيْنَ حُورٍ نُهَدٍ<sup>(١)</sup>

أنشده أبو الحسن العروضي، وكقوله :

عَادَنِي وَجَدِي إِلَى مَنْ هَوَاهُ شَفَّنِي غَافِلًا عَنِّي وَعَمَّا أَقَاسِيهِ بِهِ<sup>(٢)</sup>

- أنشده ابن سينا في عروضه<sup>(٣)</sup> - كل ذلك مصنوع .

وذكر أحمد العروضي أستاذ المقتدر بالله<sup>(٤)</sup> أن لبعض المولدين قصيدة

استعمل فيها المديد مثنياً ، نذكر بعضها في آخر العروض عند ذكر الشواذ .

وحكي أن الخليل عمل بيتاً من مثنى المديد عارضاً به صوت المندف - أعني قوس

الندف - وهو :

هَبْكَ عِشْتُ عُمُرَ نُوحٍ وَعِشْتُ ضِعْفَهُ ثُمَّ ضِعْفَ ضِعْفِهِ صَاعِدًا فَصَاعِدًا<sup>(٥)</sup>

وتقطيعه : ( فاعلاتُ فاعلن) أربع مرات . بل لا يأتي إلا مجزؤاً . والمجزؤ ما

سقط منه جزءان [٣١و] عروضه وضربه ، فصار ما قبلهما عروضاً وضرباً . من

قولك جَزَأْتُهُ جَزْءًا ، وَجَزَأْتُهُ تَجْزِئَةً إِذَا قَسَّمْتَهُ وجعلته أجزاء . والجزء غير داخل

في الطويل ، والسريع ، والمنسرح ، والركض . ويدخل في غيرها . وهو لازم في المديد ،

والهزج ، والمضارع ، والمقتضب ، والمجتث . وغير لازم في البسيط ، والوافر ، والكامل ، والرجز ،

(١) ورد في عروض الورقة ٦٠

(٢) لم أعر عليه .

(٣) لابن سينا كتاب في العربية في عشر مجلدات اسمه "لسان العرب" وهو كتاب مفقود . وقد ذكره ابنه المنباز في صحيح المعيار ص ١١١ .

(٤) أبو الفضل جعفر بن أحمد ( المعتضد بالله ) ( ٢٨٢ - ٣٢٠ هـ ) خليفة عباسي . وُلِدَ ببغداد ، وبيع بالخلافة بعد المكتفي سنة ٢٩٥ هـ ،

وعمره ثلاث عشرة سنة ، وتخلع مرتين . وفي أيامه كثرت الفتن ، واستبدَّ خدمه ونساؤه وخاصته بالحكم ، وحدثت في عهده فتنة

القرامطة ، واستمرت خلافته أربعاً وعشرين سنة وأحد عشر شهراً وخمسة عشر يوماً - المسعودي ، مروج الذهب ٢/٤ ، ٢٩٢ ، تاريخ

بغداد ٧/٢١٣ - ٢١٩ ، الأعلام ٢/١٢١ .

(٥) كافي العبير ١٤ ط ١ .

والرمل، والخفيف، والمتقارب .

وإنما صار الجزء لازماً للمديد لأنه لو استعملوه تاماً لكان عروضه وضربه  
فاعلن ، فيُظن أن فاعلن منقوص عن أصل ، أو سقط من الشعر جزء آخر، ولهذا  
التوهم حُبن فاعلن في عروض البسيط وضربه ؛ ليعلم بالنقصان أن أصلها فاعلن .  
ولم يكن في الأصل سباعياً ؛ لأنه لم يوجد عروض أو ضرب خماسي مخبون  
سباعي الأصل ، فإذا حُبن علم أنه أصلي .

ولا يقال : فلم ما حُبن فاعلن في المديد ؛ ليكون دافعاً لهذا التوهم ؟

أجيب عنه : لئلا يبطل المعاقبة . وهي مطلوبة ؛ لأن بها تكثر أنواع الشعر. وإنما  
تبطل المعاقبة ؛ لأن بين ألف (فا) من فاعلن ونون (تُن) من فاعلاتن معاقبة .  
فلو حُبن فاعلن لوجب إبقاء نون فاعلاتن ، فلا تبقى المعاقبة . ولو قُطِع فاعلن لزم  
إبقاء ألفه لاعتلال وتده فتبطل المعاقبة أيضاً بخلاف فاعلن في البسيط إذ قبله وتده  
وهو (علن) من مستفعلن . أو أنه لو حُبن فاعلن لظن أنه حُبن بالمعاقبة، فحُذِف  
دفعاً لهذا التوهم . واعلم أن هذا الفرق ضعيف يُعلم بالتأمل . وأجيب أيضاً بأن ألف  
فاعلن في البسيط محفوف بوتدين سابق ولاحق، فصارت كنون فعولن في الطويل ،  
وألف فاعلن تتلو سبباً قبلها ، والاعتماد على السبب ضعيف .

وقال الزجاج :<sup>77</sup> والدليل على أن أصله ليس مسدساً لأنه لو كان كذلك لجا

له مربع كما في نظائره ، وما جاء . وإنما لم يجيء للسريع ولا للمنسرح مربع

للمناع ، وهو التباس السريع<sup>(١)</sup> بالرجز ، والوقف على المتحرك في المنسرح .  
 قوله ( متسهلاً ) إشارة إلى أن ما ذكره الزمخشري في " القسطاس " أنه جاء له  
 مربع . وقيل هو مذهب الخليل ، وهو<sup>(٢)</sup> :

يَالْبَكْرُ لَا تَكُونُوا      لَيْسَ ذَا حِينٍ وَنَا  
 دَارَتْ الْحَرْبُ رَحَى      فادْفَعُوهَا بِرَحَى  
 بؤسَ لِلْحَرْبِ الَّتِي      تَرَكْتُ قَوْمِي سُدَى

وكذا جاء في " الحماسة " :<sup>(٣)</sup>

طَافَ يَبْغِي نَجْوَةً      مِنْ هَلَاكِ فَهَلْكَ<sup>(٤)</sup> [ ٣١ظ ]  
 لَيْتَ شِعْرِي ضَلَّةً      أَيُّ شَيْءٍ قَتَلْتُكَ

ومن ذلك قول أبي العتاهية :

أَيُّ مَا تَرَى عَلَى الْأَرْضِ لَيْسَ بَأثَدًا<sup>(٥)</sup>  
 لَيْتَ لَأَقِيًّا مِنَ الْعَالَمِينَ خَالِدًا

(١) لوربع السريع لأصبح وزنه ( مستفعلن مستفعلن ) مرتين . وهو وزن مجزوء الرجز . ولذا يُجْمَل ما ورد من مستفعلن مربعاً على أنه من الرجز . العيون الغامزة ١٩٩ .

(٢) وردت الأبيات في " القسطاس " ٧٧ ، ٧٨ . والبيت الثالث في : عروض الورقة ٦٠ . وفي : البارع ١٠٨ و ورد البيتان الأول والأخير على أنهما من تام المديد ، وعدَّ كلاهما شطراً ، وأوردهما كالتالي :

بؤسَ لِلْحَرْبِ الَّتِي غَادَرْتُ قَوْمِي سُدَى      يَالْبَكْرُ شَمَّرُوا شَمَّرَتْ حَرْبٌ لَفَا .

ورجح المحقق أن البيت لمهلل بن ربيعة وليس في ديوانه . كما ورد في : مفتاح العلوم ٥٤٧ ، ونسبه العيني في الحواوي لسعد بن مالك . الحواوي ٧٣ظ .

(٣) " الحماسة " لأبي تمام كتاب في الاختيارات الشعرية ، يعدُّ من أكبر كتب الاختيارات الشعرية قسَّمه وفق الموضوعات . مطبوع .

(٤) يُنْسَبَان لسلكة أم السليك ، وقيل لأم تَابِطُ شراً ، وقيل لأخته . ونسبهما صاحب " العقد " لأعرابي . والبيتان في : حماسة أبي تمام ٤٤٧/١ - ٤٤٨ ، ابن قتيبة ، عيون الأخبار ٢٦٥/٣ ، العقد ١٩١/٣ ، شرح الحماسة للتبريزي ١٩١/٢ ، العيون الغامزة ١٥١ ، والأول فقط في القسطاس ٧٨ ، والثاني في عروض الورقة ٦٠ ، وفي البارع ١٠٧ . والبيت الثاني في البارع شطر بيت استشهاد به ابن القطاع على تمام المديد ، كالتالي :-

لَيْتَ شِعْرِي ضَلَّةً أَيُّ شَيْءٍ قَتَلْتُكَ      أَمْرِيضٌ لَمْ تَعْدْ أَمْ عَدُوٌّ قَتَلْتُكَ

(٥) لم أعثر عليهما . وقد أهدت في ضبط وزنها . منها : أَيْمَات ( ما علَّت ) ، رى علك ( ما علته ) ، أرضليس ( ما علَّت ) ، بأثر ( ما علته ) ، لسيدمي ( ما علَّت ) ، ينصل ( ما علته ) ، عالمين ( ما علَّت ) ، هاردا ( ما علته ) .

تقطيعه : ( فاعلاتُ فاعلن ) مرتين . وحمله الزجاج على أنه مجزوء الرمل المحذوف العروض والضرب . والحمل على ما هو ثابت واقع أولى ؛ لئلا يلزم إثبات أصل بمحتمل ؛ ولأنه لو جاء له مَرَبَع وما جاء لأخويه الطويل والبسيط مَرَبَع ، فيُخَرِّج عن حكمهما ؛ لأن الأصل أن حكم بحور دائرة واحدة متفق لا مختلف .

وقال البارقي :<sup>١</sup> والدليل على أن أصله مَثْمَن أن بعض أجزائه سباعي وبعضها خماسي . فاختلف أجزائه يقضي ويحكم بالتعادل والتساوي بين أجزائه الخماسي والسباعي في الكم ، أي في العدد . فلما كان سباعيه أربعاً وجب أن يكون خماسيه أربعاً ، حتى يتساوى في العدد ، كأجزاء أخويه البسيط والطويل ؛ ولأن كل بحر سداسي فأجزاؤه سباعي كلها . ولو كان أصله مسدساً لكان ينبغي أن كل أجزائه سباعي ، فلما جاء بعضها خماسياً وبعضها سباعياً حُكِمَ بأن أصله مَثْمَن كما لأخويه<sup>(١)</sup> .

وقيل : إنما لم يجي على أصله لأنه لو جاء على أصله لوقع فاعلن في ضربه وعروضه . ولو جاء كذلك لتوهم أن أصله أكثر من ثمانية وأربعين حرفاً ؛ لأنه ليس شيء من الشعر في آخره فاعلن أصلاً ، بل إنما يكون منقوصاً من أصل . قال البارقي : ” وهذه العلة ذكرها سيبويه في كتابه الموسوم بعلم العروض ، ونقلها أبو إسحاق الزجاج إلى كتابه وعزاها إلى نفسه . ” وقيل : ما عزا الزجاج هذا إلى نفسه في كتابه . ويجوز أن يكون معنى قول الناظم ( لكيلا يُظنَّا غيرَ أصليين ) إشارة إلى هذا . واعلم أن هذه الدلائل كلها واهية ضعيفة ، يتبين ضعفها

(١) كذا في (ل) و(أ) . والصراب (كأخويه)

بأدنى تأمل فكتبتها لأنهم قالوها ، وتبعهم الناظم. فلنرجع إلى حلّ النظم.

( يُلْفَى ) أي يوجد و(حُذِفَ جزأين) تفسير للجزء. ( يُظَنَّ ) أي: العروض والضرب ، (غير أصليين) مفعول ثانٍ لِيُظَنَّ. ( دافعاً ) حال من فاعل ( اخْبَنَنْ ). و(ذا) مفعول (دافعاً) . و(التخيل) التوهّم . قوله ( ويعضده أيضاً ) ، أي : يقوّيه أن أصله مَثْمَن . و الضمير في ( يعضده ) راجع إلى الزجاج ، أو إلى ما دلّ عليه الكلام ، وهو أن أصله مَثْمَن . و(قضاء) فاعل ( يعضده ) ، وهو أي ( قضاء ) مضاف إلى الفاعل وهو (اختلافه) . و( لأجزائه ) متعلقة باختلافه . و( أن تتعدّلاً ) مفعول (قضاء). و(في الكم) يتعلّق بتتعدّلاً. وإن كان معموله لا يتقدّم، [٣٢و] لأنه بواسطة (أن) المقدّمة صار في حكم المصدر ، ومعمول المصدر لا يتقدّم ؛ لأنهم اتسعوا في الظرف مالم يتسعوا في غيره ، أو يقدر (تتعدّل) آخر مقدّماً عليه . والضميران في (لاختلافه) و( لأجزائه) عائدان على المديد .

### [أعاريضه وضروبه]

قال :

أَعَارِيضُهُ اثْلَثُهَا وَأَضْرِبُهُ أَسْدِسُنْ فَالْأُولَى لِضَرْبٍ (يَالْبَكْرِ) وَقَدْ خَلَا

أقول: أي: للمديد أعاريض ثلاث، وضروبه ستة. قال ابن عبدالعزيز<sup>(١)</sup> : هذا على رأي الخليل. وبعض المحدثين جعل له أربع أعاريض، وسبعة أضرب<sup>٢</sup>. والضرب الزائد مربع مشطور، مخبون الضرب سالم العروض - أعني مربعه - وهو ما ذكرناه :

بؤس للحرب التي تركت قومي سدى ... الخ

(١) لم اهتم لزوجته ولعله القاضي علي بن عبدالعزيز المرهاني .



العروض الأولى : مجزوءة سالمة . ولها ضرب واحد كعروضه . وبيته :

يَالْبُكْرِ أَنْشِرُوا لِي كُليْبًا      يَالْبُكْرِ أَيْنَ أَيْنَ الْفِرَارِ<sup>(١)</sup>

مَقْفَاه :

يَالْبُكْرِ أَيْنَ أَيْنَ الْفِرَارِ      ليس لي بعدَ كُليْبٍ قَرَارِ<sup>(٢)</sup>

قوله ( وقد خلا ) أي : العروض والضرب خاليان من التغيير ، أو البيت

خالٍ من الزحاف . والحمل على الأولى أولى .

قال :

وَتَانِيَةٌ بِالْحَذْفِ وَأَثَلَتْ ضُرُوبَهَا      فَأَوْلَهَا أَقْصَرَ سَاكِنَ الْخِفِّ زِيَّالًا  
وَمَا قَبْلَ أُسْكِنَ (لَا يُعْرَنُ) مُرْدَفًا      وَثَانٍ شَبِيهٌ (إِعْلَمُوا) ثُمَّ جُودِلًا  
بِمَاذَا يُسَكَمِي ثَالِثٌ قِيلَ أُبْتَرُ      أَيِ أَحْذِفُهُ وَأَقْطَعُ سَاكِنَ الْوَتِدِ أَفْصِلًا  
وَمَا قَبْلَهُ أُسْكِنَ وَلَا رِدْفَ (إِنَّمَا)      وَثَالِثَةٌ فَأَحْذِفْ كَذَا أَخْبِنَ أَيِ آبْتَلًا  
مُسَكَّنَهَا الثَّانِي لِضَرْبَيْنِ مُشْبِهٍ      لَهَا (لِلْفَتَى عَقْلٌ) وَأُبْتَرُ مَثَلًا

أقول : العروض الثانية : محذوفة مجزوءة . وزنها فاعلن . ولها ثلاثة

أضرب . الأول : وهو الثاني - من ضروب البحر - مقصور ، وزنه فاعلان . والقصر :

إسقاط الآخر الساكن وإسكان ما قبله إذا كان آخر الجزء سبباً خفيفاً . وذلك

الجزء مقصور . شُبِّهَ بالمحبوس الممنوع من الحركة . وقيل : بل شُبِّهَ بالاسم

(١) ديوان مهلهل بن ربيعة ٣٥

(٢) ورد في : الكافي ٣٢ ، الحاوي ٣٤ .

المقصور<sup>(١)</sup> ، لأنه يُحذف منه حركته الإعرابية ، ثم يدخله التنوين فيُحذف حرف الإعراب لالتقاء الساكنين ، فحذف النون من فاعلاتن هنا ، وأُسكِن التاء ، فصار فاعلاتٌ ، فُرِدَّ إلى فاعلانٍ لما ذكرناه . وإلى هذا أشار بقوله ( ساكن الخِفِّ زَيْلًا ) (وماقبل أُسكِنَ) ( زَيْلٌ ) أي : فَرَّقَ ، وأَسْقَطَ من زَيْلَتُهُ ، وأزَلتَهُ ، أي فَرَّقَتَهُ وبيته :

لا يُغَرَّنَ امرأً عيشُهُ      كلُّ عيشٍ صائرٌ للزوالِ<sup>(٢)</sup>      [٣٢ظ]

فوزن ( لِلزُّوَالِ ) ( فاعلانٌ ) مقصور.

مصَّرَّعه :

سائلوا عَنَّا سُرَاةً تَمِيمٌ      يومٌ ولى جمعُهم بالصريمِ<sup>(٣)</sup>

قيل : يلزمه الرفع لاجتماع الساكنين ؛ ليصير مدُّ الصوت بالرفع عوضاً من التقاء الساكنين . وهكذا في سائر الشعر<sup>(٤)</sup> : إذا التقى ساكنان إلا في مزال البسيط فإن فيه خلافاً - على ما سيذكر - . وقيل : ليس بلازم ؛ لأنه ليس تام البناء ؛ لأنه مجزوء . والرفع إنما يجب في أتم البناء . وأجيب عنه : بأنه ماجاء إلا مسدساً فكأنه أتم البناء . وسيأتي تمام البحث في البسيط .

وإنما جُمع هاهنا بين فاعلن و فاعلن ، ولم يكن قبيحاً بخلاف الطويل والبسيط ؛ لأن حكم هذا البحر مخالف لأخويه ؛ لأن الجزء فيه واجب بخلاف

(١) المشهور أن هذه صفات الاسم المنقوص .

(٢) ورد في : الإقناع ١٢ ، عروض ابن جني ٦٩ ، عروض الورقة ٦١ ، الكافي ٣٢ ، البارع ١٠٣ ، القسطاس ٧٤ ، نهاية الراغب ١٤٦ ، العيون الغامزة ١٥١ .

(٣) كافي العبيرى ص ١٥٦ .

(٤) قال سيبويه في باب الإدغام : كل شعر حذف من أتم بنائه حرفاً متحركاً ، أو زنة حرف متحرك فلا بد فيه من حرف لين للرفع . الكتاب ٤٤١/٤ .

أخويه. وافترق فيه السببان لحجز الوتد بينهما بخلاف أخويه ، فإن سببيهما  
مجتمعان. هكذا قيل . وفيه نظر .

الضرب الثاني :- وهو الثالث من الأصل - محذوف كالعروض . وبيته :-

إعلموا أني لكم حافظٌ      شاهداً ما كنتُ أو غائباً<sup>(١)</sup>

فقله ( غائباً ) فاعلن .

مقفاه :-

زعمُ النعمانُ ملكُ العربِ      ليس يُنجي من عصاه الهرب<sup>(٢)</sup>

وضربها الثالث :- وهو الرابع من الأصل - فَعَلُنْ . منقول من فاعل .

واختلفوا في اسم هذا الضرب ، فقال قوم : أصلم ، وفي المتقارب أبتَر ، وإن كان  
المحذوف منهما سواء ؛ لأن فَعَلُنْ في المديد قد ذهب منه ثلاثة أحرف ، وبقي  
أربعة أحرف . وفَلُ في المتقارب قد ذهب منه ثلاثة أحرف ، وبقي منه حرفان ،  
فقد ذهب معظم الجزء منه بخلاف المديد . والأصلم مقطوع الأذنين ، والأبتر  
المقطوع اليدين ، فهو ملائم للمتقارب ؛ لأن أكثر منافع الإنسان بيديه ، فهو كمن  
ذهب معظمه ، وبقي أقله . وحكى البلطي أن دوميماً سماه المهذوم ، وأن بعضهم  
سماه الأكمه<sup>(٣)</sup> ، وسماه الآخرون المخسوف<sup>(٤)</sup> . ومال الناظم إلى أنهما في كلا

(١) ورد في: العقد ٢٥٧/٦، إلتناع ١٢، عروض ابن جني ٦٩، عروض الورقة ٦١، الكافي ٣٣، البارع ١٠٣، القسطاس  
٧٥، نهاية الراغب ١٤٦، العيون الغامرة ١٥٢.

(٢) ورد في: الكافي ٣٣

(٣) الأكمه الذي يولد أعمى . الصحاح (كمه) ٢٢٤٧/٦.

(٤) الخسوف في اللغة نقصان . الصحاح (خسف) ١٣٥٠/٤.

الموضعين يسميان أبتَر . وهو مذهب قطرب<sup>(١)</sup> دون الخليل ، وعليه صاحب والتبريزي وابن عبدالعزيز ؛ لأن المحذوف في كليهما واحد ، وإن كان أحدهما سباعياً والآخر خماسياً ؛ ولأن الصلم حذف الوند المفروق ، وليس في المديد وتد مفروق . وقيل : لا نسلم أن الصلم عبارة عن ذلك ، بل هو عبارة عن حذف ثلاثة أحرف : والبتر عبارة عن اجتماع القطع والحذف . وهو المعنى بقوله ( أي احذفه ) . و ( الفصل ) القطع . [ ٣٣ و ] والقطع إسقاط الآخر الساكن وإسكان ما قبله إذا كان آخر الجزء وتداً مجموعاً . وذلك الجزء مقطوع تشبيهاً بقطع الوند ، وهو أخذ شيء من طرفه . والقطع في الأوتاد كالتقصير في الأسباب . فحذف من فاعلاتن ( تن ) ، فبقي فاعلاً ، فأسقط الألف ، وأسكن اللام بالقطع ، فبقي فاعل ، فرداً إلى فعلن . وقيل : حذف أحد متحركي الوند المجموع . وما قاله الناظم أولى ؛ لأن الوند لا يُقطع من الوسط ، بل يُقطع آخره إذا كان طويلاً ، ويدق ما بقي . فهكذا ها هنا حذف آخره ، وسكن ما قبله .

وقيل : يقال لهذا الضرب محذوف مقطوع . ولا اسم لمجموع الزحافين .  
وقيل : اسمه محذوف مشعث ، والتشعيث هو أن يُخبَن فاعلاتن ، ثم يُسكن عينه على قول . - على ما يجيء في الخفيف - . فحينئذٍ شعث فاعلاتن فبقي فاعلاتن ، ثم حذف ( تن ) ، فبقي فعلاً ، فنقل إلى فعلن .

وإنما طولنا هذا - وإن كان لا طائل تحته - لقوله : ( ثم جودلاً ) من

(١) أبو علي محمد بن المستنير ( ت ٢٠٦ هـ ) نحوي ، بصري ، عالم بالأدب واللغة ، ولقبه سيوبه بقطرب . أخذ عن سيوبه وعيسى بن عمر . وكان معتزلي الرأي . من كتبه : " المثلث " ، " القواني " ، " العلل في النحو " ، " معاني القرآن " - نزعة الألباء ٩١ - ٩٢ ، " العبر في خير من غير ١ / ٢٧٣ - ٢٧٤ ، الداودي ، طبقات المفسرين ٢٥٤ - ٢٥٥ ، الأعلام ٧ / ٩٥ .

المجادلة ، وهي المخاصمة ، وهي فعل مالم يُسمِّ فاعله . فذكرنا ما وصل إلينا من أقوال العروضيين . وببيته :-

إِنَّمَا الذِّلْفَاءُ يَأْقُوتَةٌ      أُخْرِجْتُ مِنْ كَيْسٍ دِهْقَانٍ<sup>(١)</sup>

فوزن ( قَانٍ ) فُعُلُنْ .

مصرَّعه :

يا أوصيحابي وإخواني      هيئوا لي اليوم أكفاني<sup>(٢)</sup>

ولا يلزم الردف في هذا الضرب ؛ لما ذكرناه أن المديد مجزوء ، وهذا الضرب والأول منها مجيئهما في الاستشهاد مردفين اتفاقي . والدليل على أنه لا يجب أن يكونا مردفين ما أنشد ابن جني في "المعرب"<sup>(٣)</sup> :

إِنْ نَعْمًا      أَقْصَدْتُ رَجُلًا      آمِنًا بِالْخَيْفِ إِذْ يَرْمِي<sup>(٤)</sup>

وهو غير مردف . و ( أقصدت ) أي : قتلت .

وذكر الخليل في الشواذ :

عَرَّجَا يَا صَاحِبِيَّ بِنَا      فِي مَعَانِي الدَّارِ وَالرَّسْمِ<sup>(٥)</sup>

وسلاها لأعدمتكما      هل لها بالحَيِّ من علمٍ

(١) ورد في العقد ٦/٥٧ ، الإقناع ١٣ ، عروض ابن جني ٧٠ ، عروض الورقة ٦٢ ، الكافي ٣٤ ، البارع ١٠٤ ، القسطاس

٧٥ ، نهاية الراغب ١٤٧ ، العيون الغامرة ١٥٢

(٢) لم أعثر عليه .

(٣) "المعرب" في شرح قوافي الأخفش لأبي الفتح عثمان بن جني ، كتاب في القوافي ، شرح فيه ابن جني قوافي الأخفش ، ويعد من

أوسع كتب القوافي . وهو مخطوط . تاريخي بروكسل . ٤٤٩٠ ع .

(٤) شرح ديوان عمر بن أبي ربيعة ٢٥٧

(٥) لم أعثر عليهما . رضي (ن) و (ر) (ر) (معاني) معاني ( )

ولم نسمع من العرب فيهما شعراً إلا مردفاً بالألف سوى ما ذكرناه ، فالأحسن أن يجيئا مردفين .

وقال الأخفش ومن تبعه : إن هذا الضرب والذي قبله مما وضعه الخليل ، وما جاء عن العرب . وهو فاسد ؛ لأن الخليل كان ثقة مقبول القول . وأي شيء دعاه حتى يفترى على العرب ؟ والدليل على أن الخليل ما وضعهما من تلقاء نفسه [٣٣ظ] ما روي عن الأصمعي أنه قال للخليل حين استشهد بإنما الذلفاء... البيت : " ما هذا البيت الذي جعلته شاهداً ، وأي معنى فيه <sup>(١)</sup> ؟ هلا سألتني ، لأنشدك أبياتاً حسنة ؟ فقال الخليل : " لو وجدت حجراً يكفيني للاستشهاد لذكرته ، وليس غرضي ها هنا في الأبيات المستشهدة المعنى الحسن بل الاستشهاد. وهذا يدلُّ على أن الأصمعي يعرف لهذا الضرب شاهداً أحسن منه ، ولم ينكره ، بل أنكر حسن معناه .

العروض [الثالثة] <sup>(٢)</sup> :- محذوفة مخبونة فَعِلُّهُ والخبن إسقاط الثاني الساكن من الجزء إذا كان ثاني السبب . وذلك الجزء مخبون أخذ من الخُبْنَةُ . وهو ما تحمله في حِضْنِك . والحِضْنُ ما دون الإبط إلى الكشح . وقيل أخذ من خَبَنْتُ ثوبَ الصبيِّ ، وهو أن يكون طويلاً ، فتجمعه من وسطه ، وتخيطة على شيء ليقصر عليه . فكان أصله فاعلاتن ، فخبِن ، فبقي فَعِلَاتُنْ ، ثم حُذِفَ ، فبقي فَعِلَا فردَّ إلى فَعِلُّهُ . قوله ( ابتلا ... الخ ) أي : اقطعا . تفسير للخبن .

ولها ضربان : الأول :- وهو خامس الأصل - مثلها . وبيته لطرفة :

<sup>(١)</sup> وردت هذه القصة في مراتب النحويين وفيها أن اعترض الأصمعي على البيت راجع إلى أنه محدث لا إلى معناه ، حيث قال : أنا كنت أعطيك أبياتاً من الشعر القديم على هذا الوزن فقال الخليل : لو اتزن لي بالحجارة لأرحتك . مراتب النحويين ٦٤ .  
<sup>(٢)</sup> في (ل) و(أ) ( الثانية ) وهي الثالثة ، لأن الثانية مرت من قبل .

للفتى عقلٌ يعيشُ بهِ حيثُ تهدي ساقه قدمه<sup>(١)</sup>

قوله ( قدمه ) فعْلُنْ

مقناه - وهو أول القصيدة :-

أشجاك الربعُ أم قدمه أم رمادُ دارسٍ حممه<sup>(٢)</sup>

وثانیهما :- وهو سادس الاصل - فعْلُنْ . أصلم أو أبتقر. كما مرَّ بحثه في

الضرب الثالث . وبيته :

رَبِّ نارٍ بتُّ أرمقُها تقضمُ الهندي والغارا<sup>(٣)</sup>

قوله ( غارا ) فعْلُنْ . يقال : أقضمتها : أي علفتها القضم ، وهو شعر الدابة .

والهندي : العود الذي يحرق لأجل الرائحة . و(الغار) : ضرب من الشجر. ومنه

يقال: حبُّ الغار ، أي : أوقدت بهذين دون غيرهما .

مصرعه :- وهو أول القصيدة .

يالبيني أوقدي النارا إنَّ من تهوين قد حارا<sup>(٤)</sup>

ذهب الكسائي<sup>(٥)</sup> وجماعة إلى أن هذه العروض الثالثة وضربها في الأصل من

البسيط ، الأول من أوله، والثاني من ثانيه ، بإسقاط مستفعلن من صدرهما

وابتدائهما ، وقال : كان الأول :

(١) ديوان طرفة ٨٦ .

(٢) ديوان طرفة ٨٤ .

(٣) ينسب لعدي بن زيد العبادي وهو في ديوانه ١٠٠ . كما ينسب لعدي بن الرقاع العاملي وهو في ديوانه ٨٠ ، ويؤيد نسبه لعدي بن زيد العبادي ما ورد في الكتب التالية : الشعر والشعراء ٢٣٢/١ ، ابن قتيبة ، المعاني الكبير ٤٣٦/١ ، الأغاني ٣٧/٢ ، الصحاح (غور) ٧٧٤/٢ ، سمط اللآلي ٢٢١/١ ، اللسان (غور) ٣٥/٥ ، واستند جامع ديوان عدي بن الرقاع إلى نسبة ابن منظور في مادة (هند) ٤٣٨/٣ البيت إلى عدي بن الرقاع ، وهو خلاف المشهور وما تكاد تجمع عليه روايات علماء الأدب .

(٤) ديوان عدي بن زيد ١٠٠ ، ديوان عدي بن الرقاع ٨٠ .

(٥) أبو الحسن علي بن حمزة (ت ١٨٩هـ) أحد القراء السبعة ، عالم باللغة ، والنحو والقراءات إليه انتهت رئاسة الإقراء بالكوفة ، وكان رئيس مدرسة الكوفة . من كتبه : ”معاني القرآن“ ، ”المصادر“ ، ”الحروف“ ، ”القراءات“ ، ”نزهة الألباء“ ٦٧-٧٥ . ابن الجزري ، غاية النهاية في طبقات القراء ٥٣٥/١ ، طاش كبري زاده ، مفتاح السعادة ٣٥/٢-٣٦ ، الأعلام ٢٨٣/٤ .

ياصاحبي للفتى عقلٌ يعيشُ بهِ في أمره حيثُ تهدي ساقه قدمه<sup>(١)</sup>

وكان الثاني:

قولا لها : رَبِّ نَارٍ بَتُّ أَرْمَقُهَا إِذْ أَوْقَدَتْ تُقَضِّمُ الْهِنْدِيَّ وَالْغَارَا<sup>(٢)</sup> [و٣٤]

وهو فاسد ؛ لأنه ليس بمنقول ولا مقيس ؛ لأن الجزء إنما يكون في الأواخر لا في الأوائل . ويدلُّ عليه استقراء أشعارهم ، فإن أي بحر جزئيء فإنما جزئيء من آخره . فقد ذهب إلى ما لا نظير له . ولا يلزم من كون الشيء بحيث يصير من شيء آخر أن يكون منه ، فإن شَرْجاً بمعنى مِثْلٍ ، يقال : هذا شَرْجُه ، أي مثله . وهما شَرْحٌ واحدٌ ، أي : ضَرْبٌ واحدٌ ، بعض من شَرْجَبٍ وهو الطويل . وما قيل : إن شَرْجاً محذوف من شَرْجَب ، وإنما هو تركيب مستأنف . وأيضاً . فإن ( دُمَثًا ) هو المكان اللين السهل ليس محذوفاً من دُمَثَر<sup>(٣)</sup> ، بل هما أصلان . وإن كان يمكن أن يكون منه . قوله : ( مَثَلًا ) ، أي للأبتر . ومثاله يجيء في البيت الذي بعده ، وهو ( رب نار ) .

### [ زحاف المديد ]

قال :

لَهُ ( رَبِّ نَارٍ ) ، وَالزَّحَافُ أَخْبِنُنَّهُمَا عَدَا ( فَاعِلِنٌ ) لَمْ يُلَفِّ فِي الْحَشْوِ مَنْزِلًا  
لِلْبَيْسِ وَمَقْصُورًا لِأَجْلِ اعْتِلَالِهِ وَقَلَّتِهِ ، وَأَكْفَفَ عَدَا الضَّرْبَ وَأَشْكَلًا  
أَيَّ أَجْمَعُهُمَا . وَالكَفُّ عَاقِبُ خَبْنٍ مَا يَلِيهِ فَإِنْ يُزْحَفُ وَمَا بَعْدُ أَكْمِلًا

(١) (٢) ورد في هامش القسطاس ٧٦ عن حاشية الأصل المعتمد في التحقيق . وانظر تصحيح لمصنوع ٩٠ - ٩١ .

(٣) أرض دُمَثَر : سهلة . اللسان (دمثر) ٢٩١/٤ .



فَقُلْ: عَجْزٌ وَالْعَكْسُ صَدْرٌ أَوْ آعَكْسَنُ كَذَا الطَّرْفَانِ أَشْكُلُ لِحْزَةٍ تَهْلَلًا  
عَقِيبَ عُرُوضٍ قُدِّمَتْ (مَتَى) أَحْبَبْنَاهُ لِحْزِيهِ . وَأَكْفَفُ (لَنْ يَزَالَ) تَمَثَّلًا  
وَقُلْ (لَيْتَ شِعْرِي هَلْ لَنَا) الطَّرْفَانِ وَالْبَسِيطُ أَرْبَعُنْ (مُسْتَفْعِلُنْ فَاعِلُنْ) وَلَا

أقول: الخبن في كلا جزئيه جائز ، فخبنُ فاعلاتن في الأول أحسن من  
كفه ؛ لأنه ليس قبله ما يعاقبه ؛ ولأنه في أول البيت . وخبن فاعلن بعده أحسن  
من كفه ؛ لاعتماده على وتد مجموع في جزئه . والجمع بين خبن فاعلاتن وكفه  
قبيح ؛ لدخول الوهن عليه من موضعين إلا أنه قد جاء كثيراً .

ولا يجوز خبن فاعلن التي هي العروض الثانية والضرب الثاني ؛ لأنه لو  
خُبن الضرب لاشتبه الضرب الخامس في العروض [الثالثة] <sup>(١)</sup> بالضرب الثاني في  
العروض الثانية ؛ لأن الضرب الثاني في العروض الثانية فاعلن ، فلو خُبن لصار  
إلى فَعِلُنْ ، فيلتبس بالضرب الخامس وهو فَعِلُنْ . وكذا العروض الثانية لو خُبنَتْ  
لصارت إلى فَعِلُنْ ، فالتبست بالعروض [الثالثة] <sup>(٢)</sup> وهي فَعِلُنْ . وأيضاً ، لو جاز  
الخبن لكثير الزحاف ، والزحاف في المديد قليل لِقَلَّتْهُ . وما قلَّ عنهم كان التغيير  
والتصرف فيه أقل . وإلى هذا أشار بقوله ( عدا فاعلن لم يلف في الحشو منزلاً  
للبس ) . وأخطأ أبو زكريا والصاحب <sup>(٣)</sup> حيث منعا في الضرب الأول .

وكذا لا يُخبَنُ فاعلان [٢٣ظ] المقصور قال الزجاج: "إن الخليل قال :  
واجتمع فيه حذف نونه، وإسكان تائه، وقلة استعماله . فلو خُبن لتوالى الإعلاات <sup>(٤)</sup>

(١) في (ل) و(أ) (الثانية) وقد مر أن الضرب الخامس في العروض الثالثة .

(٢) في (ل) و(أ) (الثانية) وفعِلُنْ هي العروض الثالثة المحذوفة المخبونة

(٣) هو أبو زكريا البصري

(٤) الصاحب سبب مبارية الاقتراح انظر ص ١٤٤ . ٢٦٩

مع قِلَّة الاستعمال . وهذا لا يجوز. بخلاف الرمل ؛ لأنه يجيء فيه القصر كثيراً  
لكثرته . وقال الأَخْفَش : لِقِلَّة استعماله . وما قَلَّ استعماله قَلَّ الحذف منه <sup>(١)</sup> . وهذا  
معنى قوله ( ومقصوراً لأجل اعتلاله وقيلته) . ولأجل هذا حذفوا الواو من (غد) دون  
(غزو) . ولا تعرف قصيدة جاءت عليه إلا للطرماح <sup>(٢)</sup> قصيدة واحدة وهي :-

أشـجـاك الـيـوم رـبـع المـقام <sup>(٣)</sup>

وما أُطْلِقَ الروي ليصير من الضرب الأول وهو فاعلاتن ؛ لأن قوافيه تختلف في  
الإعراب ، فيكون إقواءً بخلاف ما إذا روي مقصوراً، ولأنه ماروي إلا مقصوراً .  
وقد جاء مخبوناً شاذاً، كقوله :

كنتُ أخشى صرفَ تلك النوى فرماني دهرهم فأصاب <sup>(٤)</sup>

قوله : (فأصاب) فُعِلَانٌ مخبون مقصور .

ويجوز في كل فاعلاتن الكفُّ إلا في الضرب <sup>(٥)</sup> ؛ لئلا يلزم الوقف على

المتحرك. ويجيء فيه الشكل ، وهو اجتماع الخين والكف ، فيصير فاعلاتن  
فُعِلَاتٌ . والجزء مشكول تشبيهاً له بشكل الفرس بالشكَّال ، أي : بالعقال ؛ لأن  
الصوت لا يمتدُّ بعد حذف الألف والنون منه كما كان يمتدُّ قبل ذلك ، كما لا  
يسرع الفرس في السير إذا أُشكِلَ .

قوله ( والكفُّ عاقبُ خينٍ ما يليه.... الخ ) أي المعاقبة قائمة بين كف

(١) في ٢٦ العيون الغامزة أن الأَخْفَشَ أجاز دخول الخين على الضرب المقصور . العيون الغامزة ١٥٣ .

(٢) أبو نَفرٍ وأبو صُبَيْنة الطرمَّاح بن حكيم ( ت ١٢٥ هـ ) شاعر إسلامي مقدَّم من طيِّ عاصر الكميَّة ، وكانا صديقين . شامي  
المولد والمنشأ ، وانتقل إلى الكوفة من الشراء الأزارقة - الشعر والشعراء ٥٨٥/٢ - ٥٩٠ ، الرائي ٤٢٧/١٦ - ٤٢٨ ، الأعلام  
٢٢٥/٣ .

(٣) ديوان الطرمَّاح ٣٩٠ . وهذا عجز بيت صدره ( شتَّ شعب الحمي بعد التمام ) وفيه ( وشجاك ) .

(٤) ورد في: المعيار ٣٦ ، مفتاح العلوم ٥٣٢ .

(٥) مُخصَّصٌ عدم جواز الكف بالضرب الأول - لا مطلقاً - لظهور المديد كما ذكر الشارح - في كل من: الإقناع ١٤ ، الكافي ٣٦ ،  
العيون الغامزة ١٥٣ .

فاعلاتن وخبين فاعلن الذي يليه أو فاعلاتن الذي يليه ؛ لأنه لو حُذِفَ النون والألف لاجتمع أربع متحركات من جزأين، وهي الفاصلة الكبرى، وقد قلنا: إنه لا يجوز. ولأنه لا يبقى عامد لكف فاعلاتن؛ لأن عامده السبب الخفيف الذي يجيء بعده، وهو مخبون معلول، وأيضاً، (تُنْ) و(فا) كسببي مفاعيلن وحذفهما معاً غير جائز. وكذا ها هنا.

إذا عرفت أن بينهما معاقبة فاعلم أنه إن كُفَّ فاعلاتن، وسلم ما بعده من الجزء فإنه يسمّى زحاف العجز لسلامة العجز عن الزحاف. وإن خُبِنَ فاعلن وسلم ما قبله سمي صدرًا لسلامة ما قبله. وعكس جماعة، فالأول يسمى زحاف الصدر؛ لأن المزحوف كالصدر، والثاني زحاف العجز؛ لأن المزاحف السالم الذي قبله بمنزلة العجز. وهذا ظاهر قول الخليل. وزحاف الطرفين اسم [للمشكول] <sup>(١)</sup> يعاقب ما قبله للخبين وما بعده للكف، ووزنه فُعِلَاتٌ. وهو لا يكون إلا بعد فاعلاتن التي بعد العروض الصحيحة في هذا البحر. وهي معنى قوله (كذا الطرفان) إلى قوله (قُدِّمَت)؛ لأنه لا يُكْفُ فاعلاتن الذي [٣٥و] قبله لمعاقبته مع خبن فاعلاتن الذي بعده. ولا يُخْبِنَ [فاعلن] <sup>(٢)</sup> الذي بعده؛ لأجل كُفِّ فاعلاتن الذي قبله. فالمعاقبة لازمة بين طرفيه. وإنما قلنا: إنه لا يقع إلا في الابتداء الذي عقيب العروض الأولى؛ لأن فاعلاتن الأولى خبنة لا للمعاقبة؛ لأن ما قبله ليس شيئاً وبعده فاعلن، فلا يدخله الكف. وبعده فاعلاتن وهي العروض الأولى، فخبنة لا لمعاقبة ما قبله؛ لأن قبله وتد. ولا فاعلن الخامس لما قلناه، ولا فاعلاتن السادس؛ لأنه لا يُكْفُ. فيكون زحاف الطرفين منحصرًا فيما ذكرناه، وهو أول الجزء من المصراع الثاني بعد العروض الأولى.

<sup>(١)</sup> في (ل) و(أ) (مشكول).

<sup>(٢)</sup> في (ل) (فاعلان) والمثبت عن (أ)

وإنما طَوَّلناه لأن الزمخشري غلط في هذا في "القسطاس" حيث ذكر قول

الشاعر :

لمن الديارُ غَيْرُهُنَّ      كلُّ جونِ المزنِ داني الربابِ<sup>(١)</sup>

عجز و طرفان ، فقوله عجز صحيح ؛ لأن (مَلْنِدِدِ) و (يُرْهَنْنَ) كلاهما فَعِلَاتُ مشكول . والابتداء (كُلُّجُونِلِ) فاعلاتن ' ليس فيه زحاف فضلاً عن الطرفين.

بيت الخبن :

ومتى ما يعِ منك كلاماً      يتكلمُ فيجبُك بعقلِ<sup>(٢)</sup>

فجميع أجزائه مخبون ، وفيه زحاف الصدر في موضعين ؛ لأن فاعلن في الموضعين خَبِن لبقاء نون فاعلاتن .

وبيت الكف :-

لن يزالُ قومنا مخصبين      صالحين ما اتقوا واستقاموا<sup>(٣)</sup>

فيه زحاف العجز في ثلاثة<sup>(٤)</sup> مواضع لبقاء ألف (فا) بعدها .

وبيت زحاف الطرفين قوله :-

ليت شعري هل لنا ذاتُ يومٍ      بجنوبِ فارعٍ من تلاقٍ<sup>(٥)</sup>

(١) ورد في: العقد ٢٨٨/٦، عروض ابن جني ٧٣، عروض الورقة ٦١، رسالة الصاهل والشاحج ٥٩٦، الوافي ٥٢، البارع ١٠٦، القسطاس ٧٧، نهاية الراغب ١٦٣، العيون الغامزة ١٥٣. وانظر: تصحيح المعيار ٩١.  
(٢) ورد في: العقد ٢٥٦/٦، الإقناع ١٤، عروض ابن جني ٧٣، عروض الورقة ٦٠، الوافي ٥١، البارع ١٠٦، القسطاس ٧٦، نهاية الراغب ١٦٣، العيون الغامزة ١٥٣.  
(٣) ورد في: العقد ٢٨٨/٦، عروض الورقة ٦١، الكافي ٣٧، البارع ١٠٧، القسطاس ٧٧، نهاية الراغب ١٦٣، العيون الغامزة ١٥٣.

(٤) وزنه فاعلاتُ فاعلن فاعلاتُ فاعلاتُ فاعلن فاعلاتن .

أ) كُفَّ (فاعلاتُ) الأولى لبقاء ألف (فاعلن) بعدها .

ب) كُفَّ (فاعلاتُ) الثانية لبقاء ألف (فاعلاتن) بعده .

ج) كُفَّ (فاعلاتُ) الثالثة لبقاء ألف فاعلاتن بعده .

(٥) ورد في: العقد ٢٨٨/٦، عروض الورقة ٦١، رسالة الصاهل والشاحج ٥٩٧، الكافي ٣٨، نهاية الراغب ١٥٧، العيون الغامزة ١٥٢. وانظر: تصحيح المعيار ٩١ .

فَقَوْلُهُ (بِجَنُوبٍ) فَعِلَاتٌ مَشْكُولٌ . زَحَافُ الطَّرْفَيْنِ ؛ لِأَنَّهُ مُخْبِنٌ لِبَقَاءِ نُونِ فَاعِلَاتِنِ قَبْلَهُ ، وَكُفٌّ لِبَقَاءِ أَلْفِ فَاعِلِنِ بَعْدَهُ وَهُوَ زَحَافُ الْعَجْزِ . فَقَدْ زَوَحَفَ لِمَعَاقِبَتَيْنِ . وَهُوَ الطَّرْفَانِ .

تقسيم أجزائه :-

فَإِذَا وَرَدَ بَيْتٌ مِنَ الْمَدِيدِ فَإِنْ كَانَ مِنَ الضَّرْبِ الْأَوَّلِ فَالْأَوَّلُ، وَالثَّلَاثُ، وَالرَّابِعُ، إِمَّا فَاعِلَاتِنِ سَالِمٌ ، أَوْ فَعِلَاتُنَّ مَخْبُونٌ ، أَوْ فَاعِلَاتٌ مَكْفُوفٌ . أَوْ فَعِلَاتٌ مَشْكُولٌ . وَالثَّانِي، وَالْخَامِسُ، إِمَّا فَاعِلِنِ سَالِمٌ ، أَوْ فَعِلُنَّ مَخْبُونٌ ، وَالسَّادِسُ إِمَّا فَاعِلَاتِنِ سَالِمٌ ، أَوْ فَعِلَاتِنِ مَخْبُونٌ . هَذَا مَعَ مِرَاعَاةِ الْمَعَاقِبَةِ كَمَا تَقَدَّمَ . وَإِنْ كَانَ مِنَ غَيْرِ الضَّرْبِ الْأَوَّلِ فَالضَّرُوبُ وَالْأَعَارِيضُ لَا تَتَغَيَّرُ عَمَّا هِيَ عَلَيْهِ ، وَبَاقِي الْأَجْزَاءِ كَمَا تَقَدَّمَ فِي الْأَوَّلِ .

وَأَقْصَرُ بَيْتٌ مِنَ الْمَدِيدِ يَكُونُ عَلَى ثَمَانِيَةِ وَعِشْرِينَ حَرْفًا كَقَوْلِ : [ ٣٥ ظ ]

بعض العروضيين :

وَلَقَدْ عَلِمْتَنِي بَطْلًا فَأُرِيكَ فِي الْوَعْيِ عَجْبًا<sup>(١)</sup>

وَتَقْطِيعُهُ : فَعِلَاتٌ فَاعِلِنِ فَعِلُنَّ مَرَّتَيْنِ . فَإِنْ أُثْبِتْنَا مَرَبَّعًا فَأَقْصَرَ بَيْتٌ مِنْهُ يَكُونُ

عَلَى عِشْرِينَ حَرْفًا بِخَبْنِ الْأَجْزَاءِ كُلِّهَا ، كَقَوْلِ بَعْضِ الْعَرُوضِيِّينَ :-

بِفِؤَادِي أَلْمُ وَبِجَسْمِي سَقْمٌ<sup>(٢)</sup>

تَقْطِيعُهُ فَعِلَاتُنَّ فَعِلُنَّ مَرَّتَيْنِ .

(١) نَصِيحِي الْمَيَّاسِ ٩٤ .

(٢) نَصِيحِي الْمَيَّاسِ ٩٤ .

## معاياته

أنشد أحمد العروضي :-

إِنَّ غَدًا لِي فِيهِ مَرَحٌ      لَيْتَ غَدًا مُسْرَعًا يَأْتِي <sup>(١)</sup>

هذا البيت يُخْرِجُ من سادس المديد ، بجعل (غَدِ) في الموضعين (غَدَوًا) .

وأنشد أيضاً :-

فإذا غزوتم فغنتمم      فأنتم سراً نزاره <sup>(٢)</sup>

هذا يُخْرِجُ من أول المديد ، بإلحاق ميمات الجمع واواً ، وإطلاق (نزاراً) فيصير لفظ

البيت على صورة التقطيع هكذا:

فإذاغ ، زوتمو ، فغنتمم      مو فأنتم ، موسراً ، تنزاري .

وأنشد الدومي في عروضه :-

الأذان سنةً والصلاح      ة فريضةً من إلهي

هذا يُخْرِجُ من رابع المديد ، بقلب الهمزة ألفاً من (إلهي) ، وتحريك النون من (من)

فتقطيعه :

فاعلاتُ فاعلن فاعلن      فاعلاتُ فاعلن فاعلن <sup>(٣)</sup>

وأنشد أيضاً :-

<sup>(١)</sup> تقطيعه :

إنشغنون ، ليبي ، همرح  
فاعلاتن ، فاعلن ، فاعلن  
سالم ، محبون ، محبون

ليتغدونه مسرعن ، يأتي .  
فاعلاتن ، فاعلن ، فاعلن .  
سالم ، سالم ، أيت (اصلم) .

<sup>(٢)</sup> تقطيعه :-

فإذاغ ، زوتمو ، فغنتمم      مو فأنتم ، موسراً ، تنزاري .  
فاعلاتُ ، فاعلن ، فاعلن      فاعلاتُ ، فاعلن ، فاعلن .  
مشكول ، سالم ، مشكول      مكفوف ، سالم ، محبون .

(٣) انظر في المعايير للمصنف ، ص ١٠٨ ، ١٠٦ ، ١٠٧ .

لهم عليهم دَيْنٌ وهم عليهم عَيْنٌ

هذا يجوز أن يُخْرَجَ من رابع المديد ، ويجوز أن يكون من المجتث ، ويجوز أن

يكون من المنسرح . فإذا كان من المديد تقطيعه هكذا :

(لهموع) فَعِلَاتُ ، (ليهمي) فاعلن ، (دينن) فَعُلْنُ

(وهموع) فَعِلَاتُ ، (ليهمي) فاعلن (عينن) فَعُلْنُ

وتقطيعه من المجتث :-

(لَهُمْ عَلِيٌّ) مفاعلن ، (هِمْ دَيْنُنْ) فَعِلَاتُنْ

(وَهُمْ عَلِيٌّ) مفاعلن (هِمْ عَيْنُنْ) فَعِلَاتُنْ

وتقطيعه على أنه من المنسرح :-

(لَهُمْ عَلِيٌّ) مفاعلن (هِمْ دَيْنُنْ) مفعولن

(فَهُمْ عَلِيٌّ) مفاعلن ، (هِمْ عَيْنُنْ) فَعِلَاتُنْ.

## [ بحر البسيط ]

قوله :

والبسيطُ آزبَعُنْ (مستفعلن فاعلن) ولا

أقول : إنما سَمِّيَ بسيطاً لانبساط سببين في أول كل جزئه السباعي . وقيل :

لانبساط الحركات في عروضه وضربه ، لأنه بعد خبن الجزأين يكثر الحركات .

واصله : ( مستفعلن فاعلن ) أربع مرات ، إلا أن العرب لم تستعلمه تام

الحروف . والذي أنشده الزمخشري ، وهو : [ ٣٦٦ ] .

نارُ القرى أوقِدوا ناراً لغاشيكمُ نيرانكم خيرها نارُ القرى الموقده<sup>(١)</sup>

ويروى ( نار القرى موقده ) . وكذلك ما أنشده بعضهم :-

ألم على منزلٍ مستعجمٍ قد عفا آياته كلُّ دانٍ صوبه هاطل<sup>(٢)</sup>

مصنوع .

وأما ما أنشده صاحب :

يا حارٍ لا أزمين منكم بأعجوبة لم يلقها سوقة قبلي ولا مالك<sup>(٣)</sup>

فهو تغيير بيت زهير<sup>(٤)</sup> . وسيأتي في أبيات الشواهد .

وذكر الزجاج في "عروضه" أنه قيل لبعض الأعراب: اصنع لنا بسيطاً تام

الضرب ، فقال :

(١) القسطاس ٥٤ .

(٢) كاهي البصري ١٧ .

(٣) ورد في: الإقناع ٢٢ ، عروض ابن جني ٨٠ ، الكافي ٤٨ .

(٤) هو :

يا حارٍ لا أزمين منكم بداهية لم يلقها سوقة قبلي ولا ملك .



قَفْرٌ فَيَافٍ تَرَى ثَوْرَ النَّعَاجِ بِهَا يَرُوحُ فَرْدًا وَيَلْقَى إِلْفَهُ طَاوِيَةً<sup>(١)</sup>  
 ولا حجة فيه ؛ لأنه لم يقل بطبعه ، بل سُئِلَ وَكُلِّفَ ذَلِكَ .  
 قوله (وَلَا) منصوب على المصدر أو على الحال ، أي: على التوالي والتتابع .

### [ أَعَارِيضُهُ وَضُرُوبُهُ ]

قال :

أَعَارِيضُهُ أَثْلَثُهَا وَأَضْرِبُهُ آسَدِسُنْ      فَالْأُولَى أَحْبَبْنُ وَأَحْبَبْنَا لَهَا الضَّرْبَ الْأَوَّلَ  
 كَيَا حَارٍ وَقَطَعَ ثَانِيًا مُرَدِّفًا كَقَدِّ      وَالْآخَرَى أَجْزَأَنُ وَالْأَضْرِبَ أَثْلَثَ مُذِيلاً  
 ك ( إِنَّا ذُمَّمْنَا ) زِيدَتِ النَّوْنُ آخِرًا      لَدَى بَعْضِهِمُ وَالْأَصْلُ بِالْمَدِّ بَدَلًا

أقول : وله ثلاث أَعَارِيضَ ، وستة أَضْرِبَ: العروض الأولى : مخبونة .

ولها ضربان : الأول : مخبون. وبيته - وهو لزهير :-

يَا حَارٍ لَا أَرْمِينُ مِنْكُمْ بِدَاهِيَةٍ      لَمْ يَلْقَهَا سُوقَةٌ قَبْلِي وَلَا مَلِكٌ<sup>(٢)</sup>  
 فعروضه ( هَيْتُنْ ) وضربه ( مَلِكُو ) . وكلاهما فَعِلُنْ مخبون .  
 مقفاه :- وهو أول القصيدة :-

بَانَ الْخَلِيْطُ وَلَمْ يَأُووَا لِمَنْ تَرَكُوا      وَزَوْدُوكَ اشْتِيَاقًا أَيَّةً سَلَكُوا<sup>(٣)</sup>

قال ابن القطاع :- وقد جاء تام الضرب، كقوله :

وبلدةٍ مَجْهَلٍ تُمْسِي الرِّيحُ بِهَا      لَوَاعِبًا وَهِيَ نَاءٍ عَرَضُهَا خَاوِيَا<sup>(٤)</sup>

<sup>(١)</sup> ورد في: الجامع ٦٤ ، المعيار ٤١

<sup>(٢)</sup> شرح شعر زهير بن أبي سلمى ١٣٦

<sup>(٣)</sup> شرح شعر زهير بن أبي سلمى ١٢٧

<sup>(٤)</sup> ورد في: البارع ١٦٦ ، والمعيار ٤٠ ، العيون الفائزة ١٦٠ . وفيهما (خاوية)

وقد جاء تام العروض والضرب ، كقوله :-

يارُبُّ ذِي سؤُدٍ قَلْنَا لَهُ مَرَّةً      إِنَّ الْمَسَاعِي لَمَنْ يَبْغِي بِنَاءَ الْعَلَا<sup>(١)</sup>

وضربها الثاني :- مقطوع ، ووزنه فَعْلُنُ. وقد ذكرنا الخلاف في المديد في

المقطوع . وهو حذف آخر الوتد وإسكان ما قبله وهو الأصح . وقيل : بل حذف

أحد متحركي الوتد . وبيته :-

قَدِ أَشْهَدُ الْغَارَةَ الشَّعْوَاءَ تَحْمَلُنِي      جَرْدَاءُ مَعْرُوقَةُ اللَّحِيَيْنِ سُرْحُوبٌ<sup>(٢)</sup> [٣٦ظ]

السُّرْحُوبُ: الفرس الطويل على وجه الأرض ، ويوصف به الإناث . الغارة الشعواء:

المتفرقة الفاشية ، ومعروقة اللحيين : أي قليلة اللحم ، والفرس الموصوف بقلة

لحم اللحيين محمود عندهم .

مصرَّعه :-

أَعْلَنْتُ فِي حَبِّ جُمْلٍ أَيَّ إِعْلَانٍ      وَقَدْ بَدَأَ شَأْنُهَا مِنْ بَعْدِ كَتْمَانٍ<sup>(٣)</sup>

فهذا الضرب يكون مردفاً بالمد ، فالألف كقوله :-

قَدِ أَتْرَكُ الْقَرْنَ مُصْفَرًّا أَنَامَلُهُ      كَأَنَّ أَثْوَابَهُ مُجَّتْ بِفِرْصَادٍ<sup>(٤)</sup>

والواو كقول كعب بن زهير :-<sup>(٥)</sup>

(١) ورد في: البارع ١١٦، المعيار ٣٩.

(٢) لامري القيس . وقيل لإبراهيم بن بشر الأنصاري . ديوان امرئ القيس ٢٢٥.

(٣) لحاجب بن حبيب بن خالد الأسدي . ورد في: المفضليات ٣٧٠، الأصمعيات ٢٢١.

(٤) لعبيد بن الأبرص . ديوان مجيب بن الأبرص ٦٤. ونسبه السيوطي في شرح شواهد المغني للهدلي . مشنرح الشواهد ٤٩٤/١

(٥) أبو المضرَّب كعب بن زهير بن أبي سلمى المازني (ت ٢٦٦هـ) شاعر مشهور ، هجا النبي صلى الله عليه وسلم ، وشبَّ بالمسلمات

فأهدر دمه . وجاء النبي معتذراً ، وأنشده قصيدته المشهورة ، فخلع عليه بردته - الشعر والشعراء ١٥٤/١ - ١٥٦ الخزانة ١٢-١١/٤

الأعلام ٢٢٦/٥ .

فقلت خلوا سبيلي لا أبالكم فكل ما قدر الرحمن مفعول<sup>(١)</sup>

والياء كقوله :-

كانت مواعيد عرقوب لها مثلاً وما مواعيدُه إلا الأباطيل<sup>(٢)</sup>

والأكثر في الواو والياء إذا وقعتا رديين ها هنا أن تكون حركة ما قبلهما من جنسهما. وربما جاءتا وقبلهما فتحة، فالأول: كقول رويشد الطائي: <sup>(٣)</sup>

إن تذنّبوا ثم يأتيني بقيتكم فما عليّ بذنبٍ عندكم فوّت<sup>(٤)</sup>

والياء كما أنشده الخطيب في «شرح الحماسة»<sup>(٥)</sup> :-

أعدى من النجم إن نابته نائبة<sup>(٦)</sup> وعند أعدائه أجرى من السيل<sup>(٦)</sup>

وإنما لزم الردف هنا؛ لأن الضرب مقطوع الودت، سقط منه حرف ساكن وحركة حرف، فسقط منه زنة حرف متحرك، ففوّض عنه الردف.

وعيب على أبي نواس<sup>(٧)</sup> حيث أتى به غير مردّف في قوله :

دع ذكر ليلى ولا تطرب إلى هندٍ واشرب على الورد من حمراء كالورد<sup>(٨)</sup>

ولم نر غيره ارتكب ذلك .

(١) ديوان كعب بن زهير ٢٠

(٢) ديوان كعب بن زهير ١٣

(٣) رويشد بن كثير بن حنظلة بن بولان . شاعر جاهلي . ممن ليس لهم ذكر في الشعر . ويبدو أن له ابناً من الأعراب الذين أخذت عنهم اللغة ، ورد ذكره في كتاب «النخل» لأبي حاتم السجستاني يدعى الصباح بن رويشد بن كثير ويتفق معه في النسب .

— حماسة أبي تمام ١٠٢/١ ، أبو حاتم السجستاني ، النخل ٥١ ، ٥٢ ، شعري وأخبارها ٢٩٦/٢ .

(٤) ورد في حماسة أبي تمام ١٠٢/١ ، الزهرة ٦٩٤/٢ ، شرح ديوان الحماسة للثريزي ٨٧/١ .

(٥) «شرح الحماسة للثريزي» كتاب شرح فيه أبو زكريا الثريزي حماسة أبي تمام . والكتاب مطبوع .

(٦) العصبسكري ، المصون في الأدب ٦٢ ، العقد ٢٢٥/١ ، الحصري ، زهر الآداب ٤٠١/١ ، شرح الحماسة للثريزي ٤٩/١

(٧) أبو علي الحسن بن هانئ (١٤٥-١٩٦هـ) شاعر عباسي ، أخذ عن أبي عبيدة وصحب يونس النحوي . قال أبو عبيدة : «كان أبو نواس للمحدثين كامري القيس للمتقدمين . مجيد ، مجدد في شعره . نزهة الألباء ٧٧-٨٠ ، البداية والنهاية ٢٢٧/١٠-٥٣٥ ،

العبير ٢٥٠/١ ، معجم المؤلفين ٣٠٠/٣ .

(٨) ديوان أبي نواس ٢٧ . وانظر صحيح لعمارة ٩٥ .

وأثبت الفراء لهذه العروض ضرباً ثالثاً فَعَلَ ساكنه العين واللام . وأنشد قول

الفرزدق :

ما بالمدينة دارٌ غيرٌ واحدةٍ      دارُ الخليفةِ إلا دارُ مروان<sup>(١)</sup>

هكذا أنشده مقيداً . وهو بعيد . ورواه غيره مطلقاً . ومثله في التقييد والإطلاق قول

الحماسي :-

أقولُ حينَ أرى كعباً ولحيتهُ      لا باركُ اللهُ في خمسٍ وستين<sup>(٢)</sup>

من السنين تملأها بلا حَسَبٍ      ولا حياءٍ ولا عقلٍ ولا دينٍ [٣٧و]

قال بعض العروضيين:- لا يجوز إطلاق هذين البيتين إلا يصير ( ستينا)

و(ديني) . وإنه غير جائز . وفيه نظر ؛ فإنه يجوز أن يُنشد هكذا على الإقواء .

قال : ومثل هذا الإقواء قد جاء - وإن كان ضعيفاً - كما قال :

عَريْنٌ من عَريْنَةٍ ليس مَنَّا      برئتُ إلى عَريْنَةٍ من عَريْنِ<sup>(٣)</sup>

عَرفْنَا جَعْفَرًا وبني عُبيدٍ      وأنكُرْنَا زعانفَ آخريْنَا

وإذا جاز هذا مع أنه فيه اختلاف الحدو أيضاً فذلك أولى . أو يُنشد [ ستين ]<sup>(٤)</sup>

على لغة من جعل النون مُعتَقَبَ الإعراب .

العروض الثانية : سالمة مجزوءة ولها ثلاثة أضرب :- الأول : وهو ثالث

الإذالة

البحر - مستفعلانٌ مذال . وإذالة: زيادة حرف ساكن على وتد مجموع في آخر

الجزء عوضاً عن الجزء. وقيل : هو ألف مستفعلانٌ قبل النون ، وهو الأشبه .

(١) لم يرد في ديوان الفرزدق "سبيويه" الكتاب ٣٤٠/٢ ، المبرد ، المقتضب ٤/٤٢٥ ، ابن السراج ، الأصول ٣٠٣/١ ،

السخاوي ، سفر السعادة ٢/٧٢٠ .

(٢) ورد في الحماسة ٢/٢٢٣ ، اللسان (بضع) ١٥/٨ ، التاج (بضع) ٥/٢٧٦ .

(٣) لجرير . ديوان جرير ٤٧٥ . وفيه (آخرين)

(٤) في (ل) و(أ) (ستيني)

وقال الأخفش: «إنه زيد في آخره نون، فاجتمع نون ساكنان، فقلبوا الأولى ألفاً، فصار مستفعلاناً». وقال: «لأن الخليل ذكر أن الإذالة في بيت الشعر كالإذالة في البيت من الشعر. والإذالة فيه بعد إتمام بنائه. فكذا في الشعر. مأخوذ من ذالت المرأة في مشيها تذيلاً، إذا جرت ذيلها ومشيت مختالَةً، قال طرفة: -

فذالت كما ذالت وليداً بمجلسٍ يرى ربها أذيال سجّلٍ ممددٍ<sup>(١)</sup>

وملاء مذيل أي: طويل الذيل. وأذالت قناعها أرسلته. وشبهه به؛ لأن الجزء كان على سبعة أحرف فزيد عليها فطال بها.

ورجح البارقي قول الأخفش بأنه لو كان الزائد هو الأول لكان الفصل واقعاً بين متحركي الوجد وساكنه بحاجز حصين؛ إذ حرف المد كالمتحرك، فلا يبقى الوجد عامداً؛ لأن الألف تجعل النون منقطعاً عما قبله، كالألف في اضربنان، وواو (مردود). فهو كما حذف ساكنه بالقطع. فيلزم أن لا يطوى ولا يخبل مستفعلان لعدم بقاء عامده سالماً. ولكن يطوي ويخبل، فالطي والخبل يدلان على أن الزائد هو الثاني. وهذا اختيار الناظم؛ لأنه قال: (والأصل) أي النون التي كانت في مستفعلن بدلت بالمد، وهو الألف بعد زيادة نون الإذالة. وهل يجب رده أم لا؟ فيه خلاف قريب مما ذكرنا في مقصور المديد. وبيته:

إنا ذمنا على ما خيلت سعد بن زيد وعمرأ من تميم<sup>(٢)</sup>

قوله (رَن مِنْ تَمِيمٍ) مستفعلان مذل.

مصرعه: [٣٧ظ].

لابنة عجلان بالجو رسوم لم يتعفين والعهد قديم<sup>(٣)</sup>

(١) ديوان طرفة ٢٩ وفيه (وليدة مجلس) و(تري ربها)  
(٢) للأسود بن يعفر. أبو زيد، النوارذ ١٩٧، العقد ٢٨٩/٦، نقد الشعر ١٨١، الإقناع ١٧، المرزباني، الموشح ١٠٨  
عروض ابن جني ٧٥، عروض الورقة ٦٥، الكافي ٤١، البارع ١١٢، القسطاس ٨٠ نهاية الراغب ١٧٢، العيون الغامزة ١٥٦.  
(٣) للمرقش الأكبر ورد في: المفضليات ٢٤٧، رسالة الصاهل والشاحج ٥٤٣.

قال:

وَتَانٍ شَبِيهٍ نَحْوَ (مَاذَا) وَثَالِثٌ      بِقَطْعِ كَ (سَيُرُوا) الرِّدْفَ أُوجِبُ وَقِيلَ لَا  
إِذَا النَّقْصُ فِي الْمَجْزُوءِ لَيْسَ بِمُوجِبٍ      لَهُ جَائِزاً بَلْ فِي بِنَاءٍ تَكْمِلاً  
إِذَا أُسْقَطُوا مِنْ ضَرْبِهِ مُتَحَرِّكاً      بِفِعْلِ إِذَا لَمْ يَلْقَ زَحْفاً لِيَعْدِلَا

أقول: ضربها الثاني :- وهو [رابع<sup>(١)</sup>] البسيط مثل العروض مستفعلن

سالم مجزوء . بيته :-

ماذا وقوفي على ربع عفا      مخلوقٍ دارسٍ مستعجم<sup>(٢)</sup>

مقناه :

إني لمتنٍ عليها فاسمعوا      فيها خصالٌ حسانٌ أربع<sup>(٣)</sup>

ويقال لهذا الضرب المعرى : والمعرى ما سلم من الإذالة والترفيل ،

والتسبيغ .

وضربها الثالث: - وهو خامس البحر - مفعولن مجزوء مقطوع . وبيته :

سيروا معاً إنما ميعادكم      يومَ الثلاثاءِ بطنُ الوادي<sup>(٤)</sup>

فقوله : ( نلواذي ) مفعولن مقطوع .

<sup>(١)</sup> في (ل) (أربع) . والمثبت عن (أ) .

<sup>(٢)</sup> نسبه صاحب اللسان مرة للمرقتش وذلك في مادة (خلق) ٩٠/١٠ ، وللأسود - ولعله ابن يعفر - في مادة (خلع) ٧٨/٨ ، وقد ورد في: العقد ٢٦٠/٦ ، الإقناع ١٧ ، عروض ابن جني ٧٦ ، عروض الورقة ٦٣ ، الكافي ٤١ ، البارع ١١٣ ، القسطاس ٢٨١ نهاية الراغب ١٧٢ ، العيون الغامرة ١٥٧ .

<sup>(٣)</sup> ورد في: العقد ٢٩٠/٦ ، الروافي ٥٧ ، القسطاس ٨٢ .

<sup>(٤)</sup> ورد في: العقد ٢٩٠/٦ ، الإقناع ١٨ ، عروض ابن جني ٧٧ ، عروض الورقة ٦٥ ، الكافي ٤٢ ، البارع ١١٣ ، القسطاس ٨١ ، نهاية الراغب ١٧٢ ، العيون الغامرة ١٥٧ .

مصرعه :

أَقْفَرُ مِنْ أَهْلِهِ مَلْحُوبٌ فَالْقَطْبِيَّاتُ فَالذَّنُوبُ<sup>(١)</sup>

قال البارقي : > يجب الردف ؛ لأنه حُذِفَ منه زنة متحرك << ثم قال :  
>> ولا أعرف فيه خلافاً. وقال الزجاج : >> لا يلزم الردف ؛ لأن الشعر قد جُزِيَ بحذف  
جزأين ومتحرك ، فكثير نقصانه ، وهو خمسة عشر حرفاً ، فلا يُتَدَارَك بحرف مد ؛  
لأن النقصان قد عُبِرَ من أن يُجْبَرَ بمد . <<

قلت : وفيما قاله نظر ؛ لأننا لا نسلّم أن المدَّ عَوْضٌ من الجزأين الذاهبين ،  
بل عوض عن نقصان حرف متحرك أو زنة متحرك ، وهو لا يتعلق بتمام البناء أو  
نقصانه . وأيضاً ، فإن لم يكن المدُّ عوضاً وجبراً عما فاته بتمامه فيكون عوضاً عن  
بعضه ، فلم لا يجوز أن يكون كذلك .

واختار الناظم أن الردف ليس بواجب بأن قال : الردف إنما يجب إذا  
نُقِصَ من تمام بنائه من ضربه متحرّك ( بفعلٍ إذا لم يُلقَ زحفاً ) . وهذا يشتمل على  
شروط :-

الأول : - أن يكون الإسقاط في البناء الكامل ؛ لأنه لو لم يكن كذلك لا  
يُتَدَارَك الردفُ المحذوفُ لما ذكرناه .

الثاني :- أن المسقط من الضرب ليكون الجابر ، وهو الردف ، - في موضع  
الوَهْنِ .

الثالث :- أن يكون المسقط متحركاً أو على زنة متحرّك ، وهي إسقاط الحرف  
الساكن من آخر الجزء وإسكان المتحرك الذي قبله ، فيكون المسقط على زنة

الحرف المتحرك [ ٣٨ و ]

(١) ديوان عبيد بن الأبرص ٢٣ .

إذن . سواء كان ذلك الحرف المسقط مفرداً<sup>(١)</sup> كحذف أحد متحركي الوند في القطع<sup>(٢)</sup> على قول ، أو مع غيره كحذف ( لن ) من مفاعيلن .

الرابع : أن يكون الحركة منطوقاً بها بالفعل ، لتخرج تاء مفعولات إذا أُسقطت بالكشف في السريع ، فإنه لا يجب الردف فيه ؛ لأن حركة التاء غير منطوقة بالفعل .

الخامس :- أن ذلك الحرف ليس بمسقط لأجل الزحاف .

وها هنا ليس المسقط من بناء كامل ؛ لأنه مجزوء فلا يجب الردف .

إذن . قوله ( متحركاً بفعل ) أراد به ضد القوة ؛ ليشمل المسقط المتحرك كحذف ( لن ) من مفاعيلن ، وزنة المتحرك كما بيناه ؛ وليخرج عنه تاء مفعولات في السريع - كما ذكرناه .

وفيه نكتة ؛ لأن حذف زنة المتحرك يكون بالفعل ، وهو حذف الساكن وإسكان ما قبله - هكذا فسره الناظم - ثم سُمع أيضاً من الناظم أنه قال : « إنما قلت : ( ولم يُلقَ زحفاً ) ؛ ليخرج الضرب الثالث المحذوف من الرمل ، فإن عروضه محذوفة أيضاً ، والضرب الأول من الوافر ، فإنه وعروضه مقطوفان<sup>(٣)</sup> . »

أقول : كلامه هذا ينبغي أنه أراد بقوله ( ولم يُلقَ زحفاً ) أنه ما نقص ذلك المتحرك بالفعل في العروض أيضاً . لكن هذا لا يدلُّ عليه ، بل ظاهره يدل على أن الحرف المتحرك قد أُسقط بالعلَّة اللازمة لا بالجائزة ، كما أنه مزاحف ضرب آخر كالتشعيث من الضرب الأول من الخفيف ؛ لأنه أُسقط الحرف المتحرك من وتد فاعلاتن السالم ، أو زنته للزحاف ، فمفعولن المشعَّث مزاحف فاعلاتن السالم ،

(١) في (أ) (مفرداً) .

(٢) في مذهب من قال بأن القطع حذف أحد متحركي الوند لا أنه حذف ساكنه واسكان ما قبله كما سبق .

(٣) قال في "الحاوي" : "والضرب الثاني من السريع فإنه فاعل وكذا عروضه فلا يجب فيه ردف" . الحاوي ٤٢ ظ .



ولأجل هذا قد يجتمعان في قصيدة واحدة ، وكالموقوف في ضربَيَّ الأول والثاني من الكامل . ويرد عليه الثالث المحذوف من الرمل ، ومقطوف الأول من الوافر - على ما ذكر- .

ولاحاجة على التفسير الذي ذكره<sup>(١)</sup> إلى الشرط الرابع ؛ لأن تاء مفعولاتُ كما أسقط من الضرب الثاني من السريع أسقط من العروض أيضاً . وعلى كلا التفسيرين يرد عليه الضرب الثاني من الخفيف ، وضربا الثالث والرابع من المتقارب<sup>(٢)</sup> .

وما قيل في الجواب: إن الردف ما وجب في الضرب الثاني من الخفيف . وكذا في الضرب الثالث من المتقارب ؛ لأنه لو وجب الردف فيهما لوجب أن يكونا موصولين بالهاء المتحركة مع الخروج ؛ لأن الضرب الثاني من الخفيف فاعلن ، وفي المتقارب فَعَلٌ ، وفيهما لا يمكن الردف إلا أن يكونا موصولين بالهاء المتحركة مع الخروج ، وهو معدوم النظير؛ [٣٨ظ] لأنه ما وجد قافية يجب فيها الصلة والخروج بسبب الردف ، أو يقبح أن يكون الروي محاطاً بحروفِ الأصل فيها أن تكون زوائد . فليس بشيء ؛ لأنه ليس دفعا للنقض بل تسليماً للنقض .

وحاصله: أنه لم يجب الردف فيما ذكرتم - وإن كان الضابط موجوداً - لأجل المانع ، فيقول : لا يكون الضابط مطرداً وتاماً . فهو أول المسألة ، بل يجب أن

(١) الذي يؤدي إلى أن نقص الحرف خاص بالضرب دون العرض .

(٢) إذ لا ردف فيها على الرغم من أن فيها نقصاً عن العروض - كما اشترط - إذ الضرب الثاني من الخفيف محذوف وزنه ( فاعلن ) وعروضه ( فاعلاتن ) ، والضرب الثالث من المتقارب محذوف وزنه ( فَعَلٌ ) وعروضه ( فعولن ) ، والضرب الرابع منه أبت وزنه ( فُلٌ ) وعروضه ( فعولن ) .

يُزَادُ فِيهِ (مع عدم المانع) ، مع أن الضرب الرابع من المتقارب وهو ( فَلَ ) أبتَرَ لَا يَنْدَفِعُ بِهَذَا أَيْضاً .

على أَنَا نَقُولُ : لَا حَاجَةَ إِلَى هَذَا الضَّابِطِ ؛ لِأَنَّ مَا جَاءَ مِنَ الضَّرْبِ مُرَدِّفًا قَلِيلٌ . وَهُوَ الضَّرْبُ الثَّلَاثُ مِنَ الطَّوِيلِ ، وَالثَّانِي مِنَ البَّسِيطِ ، وَالكَامِلِ ، وَالرَّجْزِ وَالمَنْسَرَحِ <sup>(١)</sup> . - إِنْ ثَبِتَ ؛ لِأَنَّ فِيهِ خِلَافًا عَلَى مَا سَيَجِيءُ أَيْضًا . وَقَدْ قَلْنَا : إِنْ الأَخْفَشُ قَالَ : إِنْ الخَلِيلُ مَا أُوجِبَ الرَّدْفُ فِي هَذِهِ ، بَلِ اسْتَحْسَنَ . وَقَدْ جَاءَ بَعْضُهُ غَيْرَ مُرَدِّفٍ كَمَا فِي شِعْرِ أَبِي نَوَاسٍ <sup>(٢)</sup> .

قوله (زحفاً) منصوب على المصدر ، أي : إلقاءً زحفاً ، أو على الحال ، أي : مزاحفاً ، أو على المفعول له ، أي : لأجل الزحف . قوله ( لِيَعْدِلَا ) إِنْ أَرَادَ أَنْ النِّقْصَ غَيْرَ لَاحِقٍ لِلْعُرُوضِ فَمَعْنَاهُ لِيَتَسَاوَى العُرُوضُ وَالمُضْرَبُ ، وَإِنْ أَرَادَ المَعْنَى الأُخْرَ فَمَعْنَاهُ لِيَعْدَلَ الرَّدْفُ النِّقْصَانَ الوَاقِعَ فِي الضَّرْبِ .

لا يقال : البناء الكامل غير شرط ، لأنه قد يجب الردف في غير البناء الكامل كالمديد - كما ذكرت - لأجل التقاء الساكنين <sup>(٣)</sup> .

قلت : قد ذكرنا فيه الخلاف . ومع هذا فلا يردُّ علينا ما ذكرته ؛ لِأَنَّ قَلْنَا : كَلِمًا وَوَجِدْتُ هَذَا الشَّرَائِطَ وَجِبَ الرَّدْفُ . وَمَا قَلْنَا : إِنْهُ كَلِمًا وَجِبَ الرَّدْفُ تَجِبُ هَذِهِ الشَّرَائِطُ ؛ لِأَنَّ المَوْجِبَةَ الكَلِيَّةَ لَا تَنْعَكِسُ كَنَفْسِهَا .

<sup>(١)</sup> الضرب الثالث من الطويل محذوف وزنه ( فعولن ) ، وعروضه مقبوضة وزنها ( مفاعِلن ) ، والضرب الثاني من البسيط مقطوع وزنه ( فعِلن ) ، وعروضه مخبونة وزنها ( فعِلن ) ، والضرب الثاني من الكامل مقطوع وزنه ( فعِلاتن ) ، وعروضه تامة وزنها ( متفاعِلن ) ، والضرب الثاني من الرجز مقطوع وزنه ( مفعولن ) ، وعروضه تامة وزنها ( مستفعِلن ) ، والضرب الثاني من المنسرح منهوك موقوف لا عروض له وزنه ( مفعولات ) .

<sup>(٢)</sup> وهو قوله السابق ذكره .

دع ذكر ليلى . ولا تطرب إلى هندٍ واشرب على الورد من حمراء كالورد

<sup>(٣)</sup> وذلك إذا كان الضرب مقصوراً وزنه ( فاعِلان ) ، والعروض محذوفة مجزوءة في المديد .

وأثبت بعضهم لهذه العروض ضرباً رابعاً . وهو مستفعلاتن مرفلاً . وبيته

للعرّجي<sup>(١)</sup> :-

عانية مزةً صرفاً مداماً<sup>(٢)</sup>

فاشرب هنيئاً مرثياً واسقني

مصرعه - وهو أول القصيدة :

لا تلحيني فإني لا ألاما<sup>(٣)</sup>

يامن على الحب يلحى مستهما

قال :

ك( ماهيج الشوق ) الزحاف أرو مدخلا

وثالثة فاجزأ بقطع لشيبيها

أتى ساكناً بالجمع بينهما أخبلاً

لخبين على جزأيه وأطو أرم رابعاً

فزحفاهما في الكل لئن يتحملاً

ومالم يل الخفين جمع بجزئه

أقول : العروض الثالثة : مفعولن مجزوءة مقطوعة . ولها ضرب واحد

مثلها . [ ٣٩٠ ] وهو سادس البسيط . بيته :

ما هييج الشوق من أطلال أضحت قفراً كوحى الواحي

أي : ككتب الكاتب [ قوله ]<sup>(٤)</sup> . ( يلواحي ) مفعولن .

مقفاه لامري القيس :-

كان شائيهما أو شالم<sup>(٥)</sup>

عينك دمعهما سجال

(١) أبو عمر عبد الله بن عمرو، وقيل ابن عمر ، بن عثمان بن عفان ( ت ١٢٠ هـ ) كان يسكن عروج الطائف، فلقب به . شاعر قرشي، قيل : إنه أشعر بني أمية، اشتهر بالغزل . وهو من الأدباء الظرفاء الفرسان . شارك في حروب الروم - الشعر والشعراء ٥٧٤/٢ - ٥٧٦ ، الواقي ٣٨٤/١٧ - ٣٨٨ ، الأعلام ١٠٩/٤ .

(٢) لم أعثر عليه . (عانية) كذا في (ل) و(أ) . ولعلها من قولهم :التعنية وهي الحبس كقول أبي ذؤيب : مشعشة من أذرعات هوت بها ركاب وعنتها الزقاق وقارها

اللسان (عنا) ١٠٢/١٥ أو لعلها تصحيف (عادية) دري . عيار ليشبي منها منسوبة إلى (عانة) وكان من وصف بحوره فخرها . ورد في محيط الدائرة ١٧٣

(٣) في (ل) و(أ) (قلوله)

(٤) ديوان امرئ القيس ١٨٩

وأثبت بعضهم لهذه العروض ضرباً ثانياً على مُفْتَعِلَانٍ مطوي مزال. وبيته -  
وهو [للأسود<sup>(١)</sup>] بن يعفر<sup>(٢)</sup> :-

ونحن قومٌ لنا رماحٌ      وثروةٌ من موالٍ وصَمِيمٍ<sup>(٣)</sup>

والظاهر أنه مطوي ثالث البسيط وهو مستفعلانٌ ؛ فإنه من القصيدة التي أنشد  
الخليل بيتاً منها ، وهو :

يابنتَ عجلانَ ما أصبرني      على خطوبٍ كُنحتِ بالقدوم<sup>(٤)</sup>

وأثبت ابن القطاع للمسدس عروضاً أخرى على فَعْلُ مكبولاً محذوفاً. والكِبَلُ

عبارة عن اجتماع الخبن والقطع - على ما سيجيء. وضربها : فعولن مكبولا  
كقول الحماسي<sup>(٥)</sup> :

إِنَّ شِوَاءَ وَنَشِوَةً      وَخَبَبَ الْبَازِلِ الْأُمُونِ<sup>(٦)</sup>

..... الأبيات .

وقد يوجد هذا في أشعار المحدثين، ويسمى المُقْعَد . ويجيء ضربه على

فَعْلُ أيضاً ، كقوله :

بأبي ذنِبٍ له جَنِيٌّ      أوردَهُ مِنْهَلُ الردي<sup>(٧)</sup>

أما أَنِي أن تَكْفَهُ      بلي لعمرى لقد أَنِي

(١) في (ل) (الأسود) والمثبت عن (أ)

(٢) الأسود بن يعفر بن عبد القيس النهشلي ( ٢٢٢ ق.هـ ) شاعر جاهلي فصيح مقدم ، مقلد . ويقال له ( أعشي بني نهشل ) من أشعاره حكم مأثورة ، نادم النعمان بن المنذر - شرح شواهد المغني ١/١٣٨ ، خزائن الأدب ١/١٩٤ ، ١٩٦ ، الأعلام ١/٣٣٠ .

(٣) ورد في : نقد الشعر ١٨١ ، الموشح ١٠٨ ، مفتاح العلوم ٥٣٣ .  
(٤) للمرقش الأصغر . ورد في : المفضليات ٢٤٨ ، الشعر والشعراء ١/٢١٦ ، القسطاس ٨٢ . والشاعر نسبته للأسود بن يعفر لما يُعْفَرُ من كلامه .  
(٥) هو سلمى بن ربيعة بن زبَّان .

(٦) ورد في الحماسة ١/٥٦٨ ، البارع ١١٧ ، العيون الغامزة ١٦٠

(٧) ورد في الجامع ٦٨ ، وانظر : الحميدة ، مفاويذ . ظاهرة التداخل في البحور ١٦٧ ، إذ نقلتها عن "عروض الزجاجي" . وفي الجامع (أوردته) مكان (أورده)

ومنهم من أثبت للبسيط مشطوراً . وأثبت له عروضين وثلاثة أضرب الأولى : فاعلن

سألة . ولها ضربان : الأول : فاعلانٌ مذالاً . وبيته :-

وَيْلِي عَلَى دُرَّةٍ      لَيْسَتْ كُدْرٌ الْبِحَارِ<sup>(١)</sup>

ومثله :

يَابِشُرٌ قَدْ رَابِنِي      مِنْكَ مِذَاقُ الْوِصَالِ<sup>(٢)</sup>

أَنْتَ أَمْرٌ قَلْبُهُ      يَقْطَعُ وَصَلَ الْحِبَالِ

الثاني : فاعلن سالم . وبيته :

يَالْأَيْمِي فِي الْهَوَى      لَوْ ذُقْتَهُ لَمْ تَلُمَّ<sup>(٣)</sup>

ومثله :

إِنَّ أَخِي هَاشِمًا      لَيْسَ أَخَا وَاحِدٍ<sup>(٤)</sup> [٣٩ظ]

وَاللَّهِ مَا هَاشِمٌ      بِالنَّاقِصِ الْكَاسِدِ

وجعل أبو الحسن العروضي كل بيتين منه بيتاً . وحمله على المشطور أولى .

وبنى بعض المغاربة عليه ، فقال :

أُورِدَ قَلْبِي الرَّدَى      لَأَمْ عِذَارٍ بَدَأُ<sup>(٥)</sup>

أَسْوَدَ كَالْغَيِّ فِي      أُبْيَضُ مِثْلَ الْهُدَى

الثانية :- فَعِلْنُ مَخْبُونِ . وضربها : مثلها . وبيته - وهو لكاهن

الخرزاعي<sup>(٦)</sup> ، وقيل لعبدالله بن الزبير<sup>(٧)</sup> :

(١) لم أعثر عليه .

(٢) لم أعثر عليه .

(٣) نسبهما أبو الحسن العروضي للحارث بن حنش السلمي . ونسبهما التريزي لرجل من بني هاشم بن عبدمناف . وجعلهما التريزي بيتين خلافاً لأبي الحسن . الجامع ٦١ ، شرح الحماسة ١٩٩/٢ . المعيار ٤٠ . والمناسب للكلام السارح أمنا بالسر مطلقاً لبون، بزيرة خالده

(٤) هو إبراهيم بن علي القيرواني . وردا في وافي الصفدي ٦١/٦ .

(٥) لعله ( الكاهن الخرزاعي ) . ولم أعثر على ترجمته .

(٦) أبو سعد عبدالله بن الزبير القرشي (ت ١٥٠هـ) شاعر قرشي . ذكره ابن سلام في طبقاته ، كان يهجو المسلمين ويحرض

كفار قريش عليهم ، ثم أسلم يوم الفتح ، فغفا عنه الرسول - صلى الله عليه وسلم - طبقات ابن سلام ١/٣٤ ، سمط

اللائي ١/٣٨٧-٣٨٨ ، شرح شواهد المغني ٢/٥٥١ ، الأعلام ٤/٨٧ .

ماللغرابِ وِليُّه

دَقَّ الإِلهُ فَمَهٗ (١)

وقبله

صَاحَ الغرابُ بِمَهٗ

بالبينِ مِنْ سَلَمَهٗ (٢)

### [ زحاف البسيط ]

قوله ( الزحاف ) مفعول ( اروي ) ( مُدْخِلًا ) حال .

يجوز في كل مستفعلن في هذا البحر و فاعلن الخبن ، فيصير مفاعلن

فَعِلْنُ . وكذا يجي ، الخبن على مستفعلان فيصير مفاعلن ، ويجوز في مستفعلن

الطي ، وهو إسقاط الرابع الساكن إذا كان ثاني السبب ، فيصير مُسْتَعْلِنُ ، فيرد إلى

مُفْتَعْلِنُ ، فَشَبَّهَ بالثوب المطوي إذا تلاقى طرفاه . وإلى هذا أشار بقوله :

( واطوِ أَرَمَ رَابِعاً أَتَى سَاكِناً )

وهو تفسير الطي .

والخبن هاهنا أحسن عند الخليل من الطي ؛ لأن كل ما قرب إلى صدر

البيت كان أحسن و أقوى ؛ ولأنه إذا خَبِنَ صار الجزء إلى صورة وتدين مجموعين

فاعتدل شطراه . وكلاهما حسن منفرداً . وعند الأَخْفَشِ الطي أحسن من الخبن ؛

لأنه إذا طوي يكون معتمده وتداً بعده ، وإذا خَبِنَ معتمده سببٌ بعده . والاعتماد

على الوجد أقوى من الاعتماد على السبب . قيل : قول الخليل أحسن . وإن كان

قول الأَخْفَشِ حسناً أيضاً ؛ لأنه إذا خَبِنَ لا يكون اعتماداً على السبب فقط ، بل

(١) ظاهرة التداخل ١٧٧ ، نقلاً عن "شرح الجزر جية للنقاوسي" . و محیط الدائرة ١٧٢

(٢) ظاهرة التداخل ١٧٦ نقلاً عن "شرح عروض ابن السقاط" لعلي بن ذلغا الهمداني .

يكون عليه وعلى الوتد الذي بعده . والدليل عليه أن خبئه أيضاً جائز عند طبي السبب الثاني. ولو لم يكن معتمداً على الوتد أيضاً لا يجوز خبئه ؛ لأن السبب الثاني معتلٌ بالطي ، ولو كان السبب الثاني معتمداً عليه فقط [ للزم ]<sup>(١)</sup> سلامته عند خبن السبب الأول، كما يلزم سلامة السبب الثاني من مفاعيلن عند قبضه .  
وقـسـيل من جهة الأخفش : إنه إذا طوي اعتمد على الوتد الملاصق بخلاف الخبن؛ لأنه ماكان ملاصقاً للوتد .

ويجوز في مستفعلن الخَبَل - بإسكان الباء - وهو الجمع بين الخبن والطبي، فيصير مُتَعَلِّقٌ ، فيردُّ الى فَعَلَّتَن . والجزء يسمى مخبولاً، أُخِذَ [و٤٠] من الخُبُول، وهو قطع الأيدي<sup>(٢)</sup> . فكأنه قُطِعَت يده ؛ لأن السببين للجزء بمنزلة اليدين للانسان إذ التصرف بهما . وأما الخَبَل-بالتحريك- فهو الجنون . ويقال : به خَبَل ، أي : شيء من مسَّ الجن . وقد خَبَلَهُ وَخَبَلَهُ وَخَبَلَهُ ، أي : أفسد عقله أو عضوه . فهذا الجزء لما حُذِف منه ساكنا السببين بقي ضعيفاً ، فكأنه جُنَّ . وإلى هذا أشار بقوله : ( بالجمع بينهما اخبلا ) أي : بين الخبن والطبي ، و( البناء ) متعلقٌ باخبلا .

قوله ( ومالم يل... الخ ) أي : إنما اجتمع الزحاف في كلا السببين إذا وقع بعدهما وتد مجموع في ذلك الجزء كمستفعلن هنا - بخلاف سببي مفاعيلن- ؛ لأن الوتد مقدّم عليهما ، فلا يجوز الزحف في كلا السببين لما ذكرناه . وبخلاف فاعلن أو فاعلاتن إذا وقعا بعد فاعلاتن لما ذكرناه أيضاً ؛ لأن الوتد - وإن كان

<sup>(١)</sup> في (ل) ( للزم ) والمثبت عن ( أ ) .

<sup>(٢)</sup> قيل : إن الخبول قطع الأيدي والأرجل ، وقيل قطع اليد أو الرجل ، والمعنى الأول في الصحاح ( خبل ) ٤/١٦٨٢ ، والثاني في اللسان ( خبل ) ١١/١٩٧ .

متأخراً عنهما - لكن كلا السببين مع الوجد لا يكونان في جزء واحد . وهذا صحيح  
إلا أن هذا الضابط منقوض بالشكل في فاعلاتن ؛ فزوحف السببان بالخبن  
والكف مع أن الوجد المجموع متوسط بين السببين لا متأخر عنهما ، وبالخبل في  
مفعولات ، فزوحف سببها مع أن المتأخر عنهما الوجد المفروق . ومستفعلن المضمّر  
في الكامل ، و مستفعلن المذال منه ، وعروض مسدس المنسرح وضربه <sup>(١)</sup> ، فإن  
هذا الضابط ثابت في كلها ولا يُخبل .

قوله ( فزحفاهما في الكل ) ما يبيّن غرضه ؛ لأن هذا اللفظ محتمل لأن  
يزاحف كل واحد منهما منفرداً ومجتمعاً ، وهو يريد مجتمعاً .

والحق أن هذا البيت لا يليق بفضلته وذكائه ، ولا غرو في ذلك ، فإن  
المشرفي قد ينبو ، واللاحقي قد يكبو .

فإن يكن القول الذي ساء واحداً فأقواله اللاتي سررن أوف <sup>(٢)</sup>

ولو قال البيت هكذا :

ومالم يل الخفين ودّ بجزئه فزحفاهما في الجمع لن يتحملا

كان أولى ؛ لأن الاعتراض بفعّلات مخبول مفعولات يسقط ؛ لأن الوجد  
بالإدغام لغة في الوجد - ذكره الجوهري - وهو شامل لكلا الوجدين المفروق  
والمجموع . ( في الجمع ) يعيّن أن الزحاف في كلا السببين معاً . لكن بقي الاعتراض  
بفعّلات مشكول المديدو مستفعلن مضمّر الكامل . . . إلخ . وإنما أظننا الكلام في هذا

<sup>(١)</sup> وهما ( مستفعلن ) .

<sup>(٢)</sup> للمتني بديوانه ٣٦/٣ وفيه ( الفعل ) لا القول .



البيت؛ لأنه قيل : إنه يستحسن هذا البيت .و( ما ) بمعنى الشرط ، و(فزحفاهما)  
 جوابه . والدليل عليه أنه غيرُه، وذكر [٤٠ظ] بدله ( إذا لم يل الخفين ) .  
 قال :

وَلَا تَطْوِ (مَفْعُولُنَّ) كَذَا (فَعْلُنَّ) آمْنَعَنَّ بِهِ الْخَبْنَ إِذْ لَا جَمْعَ فِيهِ مُعْوَلًا  
 مُخْلَعَةً مَقْطُوعَ فَصْلٍ وَغَايَةِ وَأَنْ خَبِنَا ( أَصْبَحْتُ وَالشَّيْبُ قَدْ عَلَا )

أقول : لا يجوز طي مفعولن، ولا خبن فَعْلُنَّ المقطوعين؛ إذ لم يبق لهما  
 عامد لقطع الوتد الذي يأتي بعدهما . وهو معنى قوله ( إذ لا جمع فيه معوَّلاً ) أي:  
 معتمداً، يقال : عَوَّلَ عليه تعويلاً ومعوَّلاً إذا اعتمد عليه. قوله ( به ) أي : في  
 فَعْلُنَّ .

والمخلع عند بعض العروضيين مقطوع العروض والضرب . وهو المنقول عن  
 الخليل والزجاج . وعند بعضهم هو المكبول . والكِبَلُ: هو أن يُجمَع في الجزء الخبن  
 والقطع . والجزء مكبول، تشبيهاً بالمكبول ، وهو المقيّد بالكَبَلِ ، وهو القيد الضخم،  
 وقد كَبَلَ الأسيْرَ كَبَلًا - من باب ضرب -، وكَبَلْتُهُ إذا قَيَّدْتُهُ به ، فهو مكبول  
 ومكَبَلٌ؛ لأن الوتد أقوى شيء فيه، فلما قُطِع وتده ، وخُبن سببه، صار كالمقيّد  
 الذي لا يُطبق نفاذاً وتصرفاً . وهذا يدخل في مستفعلن فقط - ها هنا - فيصير على  
 وزن مُتَفَعِّلٍ فينقل إلى فعولن .

وإذا كان كذلك فيجوز فتح همزة (أَنْ) حتى يكون مذهب بعضهم وكسرهما  
 حتى يكون مذهب بعضهم، وهو المذهب الأول. ( وأن ) للمبالغة .

وقال بعض العروضيين: المخلع مسدس البسيط كيف ما كان. منهم الزمخشري. وفي تسمية المخلع فصلاً وغايةً نظر؛ لأنه إذا وقع هذه العلة فيهما لا تكون مختصة بأحدهما، وهو قال: (إنْ حُصَّ غايةً، وإنْ حُصَّ فصلاً) <sup>(١)</sup>، فكيف يكونان فصلاً وغايةً؟ نعم على مذهب صاحب "الكامل" - كما ذكرناه - وهو أن لا تقع تلك العلة في حشو البيت يكونان فصلاً وغايةً. وبيته:

أصبحتُ والشيبُ قد علاني      يدعو حثيثاً إلى الخضاب <sup>(٢)</sup>

قوله (علاني) و(خضابي) فعولن مكبول. ومن أبيات "الحماسة" [في المراثي]: <sup>(٣)</sup>

قلتُ لحنانةٍ دلوحٍ      تسحُّ من وابلٍ سحوح <sup>(٤)</sup>

أمِّي الضريحُ الذي أسَمِّي      ثمَّ استهَلِّي على الضريحِ

ليس من العدلِ أن تشحِّي      على فتىٍ ليس بالشحيحِ

والمحدثون بنوا عليه شعراً كثيراً العذوبة، وزنه كقول البحري: <sup>(٥)</sup>

مَنِّي وصلٌ ومنك هَجْرٌ      وفي ذلٍّ وفيك كِبْرٌ <sup>(٦)</sup> [و٤١]

<sup>(١)</sup> إشارة إلى قوله:

كذا سمَّ جزءُ الضرب إنْ حُصَّ غايةً

<sup>(٢)</sup> لمطيع بن إيلس. ورد في حماسة البحري ١٩١، العقد ٢٦١/٦، الإقناع ٢٠، عروض الورقة ٦٦، الكافي ٤٧، القسطاس ٨٣، العيون الغامرة ١٥٩.

<sup>(٣)</sup> ساقطة من (ل) ومثبتة عن (أ).

<sup>(٤)</sup> تنسب لحماة عَجْرَد، ولمطيع بن إيلس. وردت في الحماسة ٤١٢/١، الأغاني ٧٩/١٣ - ٨٠، شرح الحماسة للبريزي ١٦٨/٢.

<sup>(٥)</sup> الوليد بن عبيد بن يحيى الطائي (٢٠٦ - ٢٨٤هـ) شاعر عباسي، من الطبقة العليا من أهل منبج، ورحل إلى العراق. اتصل بخلفاء بني العباس، ومدح عدداً منهم وأولهم المتوكل. يسمى شعره سلاسل الذهب. من كتبه: "الحماسة"، "معاني الشعر". - وفيات الأعيان ٢١/٦ - ٣١، مفتاح السعادة ٢٢٠/١ - ٢٢١، الأعلام ١٢١/٨.

<sup>(٦)</sup> ديوان البحري ٧٠/١

وقال ابن الرومي <sup>(١)</sup> :

وجْهكُ ياعمرُو فيه طولُ      وفي وجوهِ الكلابِ طولُ <sup>(٢)</sup>

وأجاز بعض العروضيين الخرم في مفاعلن الذي هو مخبون مستفعلن لصيرورة (مفا) منه على صورة وتد مجموع . قال : ويسمى الأجبَّ ، من الجبِّ وهو القطع . وأنشد في المخلع أيضاً لعبيد بن الأبرص :

كلُّ ذي غيبةٍ يؤوبُ      وغائبُ الموتِ لا يؤوبُ <sup>(٣)</sup>

فقوله : ( كُـلُّـذِي ) فاعلن ، أجب . و ( يـُؤـوِبـُ ) في الموضعين فعولن مخلع . ومثله في الجبِّ لا في الكبل :

كلُّ حصنٍ وإن طالتُ سلامتهُ      يوماً سيد خله النكراءُ والحوبُ <sup>(٤)</sup>

ومثله :

هل جديدٌ على الأيامِ من باقٍ      أم هل لمن لا يقيه الله من واقٍ

كلاهما من ثاني البسيط . ولا يجيز الخليل وأصحابه شيئاً من ذلك . وما ورد - إن صحَّ عن العرب فمحمول على الشذوذ . ويستقيم البيتان على مذهبه بزيادة الواو في أولهما .

قال :

<sup>(١)</sup> علي بن العباس بن حريج - وقيل جورجيس ( ٢٢١ - ٢٨٣هـ ) رومي الأصل . شاعر عباسي مجيد ، اشتهر بكثرة التطبير ، وقيل : ما مدح أحداً الا عاد وهجاه . مات مسموماً بسبب هجائه لوزير المعتضد القاسم بن عبيد الله . جمع الصولي شعره ورتبه على الحروف . تاريخ بغداد ٢٦ / ١٣ - ٢٦ ، وفيات الأعيان ٣ / ٣٥٨ - ٣٦٢ ، الأعلام ٤ / ٢٩٧ .

<sup>(٢)</sup> ديوان ابن الرومي ١٨٧ / ٥ .

<sup>(٣)</sup> ديوان عبيد بن الأبرص ٢٦ .

<sup>(٤)</sup> ذكر السهيلي أنه لأبي دؤاد الإيادي ، ونسبه صاحب اللسان للهندي - بدون تحديد - وذكر الزبيدي النسبتين . الزهرة ٢ / ٥٦٠ ، الروض الأنف ٢ / ٢١٦ ، اللسان ( حوب ) ١ / ٣٣٨ . التاج ( حوب ) ١ / ٢٢٥ . وقد ورد في جميعها بالواو قبل ( كل ) فلا شاهد فيه عندئذ .

( لَقَدْ خَلَّتْ ) آخِيْنُهُ و( اِرْتَحَلُوْا ) اَطُوْهُ و( زَعَمُوْا ) اَخْبِلْنِ وَالْعَيْنِ بِالْفَتْحِ ثَقْلًا

أقول : بيت الخبن :-

لَقَدْ خَلَّتْ حِقْبٌ صَرُوفُهَا عَجْبٌ فَأَحْدَثَتْ غَيْرًا وَأَعْقَبَتْ دَوْلًا<sup>(١)</sup>

الحِقْبُ: السنون . واحدها الحِقْبَةُ . والحُقْبُ: الدهر ، و(الغَيْرِ): اسم من غيَّرْتُ الشَّيْءَ فَتَغَيَّرَ .

بيت الطي :

ارتحلوا غُدُوَّةً فَانْطَلَقُوا بُكْرًا فِي زَمْرٍ مِنْهُمْ يَتَّبِعُهَا زَمْرٌ<sup>(٢)</sup>

بيت الخبل :-

وزعموا أَنَّهُمْ لَقِيَهُمْ رَجُلٌ فَأَخَذُوا مَالَهُ وَضَرَبُوا عُنُقَهُ<sup>(٣)</sup>

قوله ( والعين بالفتح ثقلًا ) أي : افتح العين في بيت الشاهد في ( زعموا ) وإنما سكنها الناظم لوزنه .

فإذا ورد بيت من البسيط ، فإن كان من الضرب الأول فالجزء الأول ، والثالث ، والخامس ، والسابع إما مستفعلن سالم ، أو مفاعلهن مخبون ، أو مُفَعَّلُفُنْ مطوي ، أو فَعَلَّتُنْ مخبول . والثاني ، والسادس إما فاعلهن سالم ، أو فَعِلْنْ مخبون . والرابع ، والثامن فَعِلْنْ مخبون لاغير .

(١) ورد في : العقد ٢٨٩/٦ ، إقناع ١٩ ، عروض ابن جني ٧٩ ، عروض الورقة ٦٣ ، الكافي ٤٤ ، البارع ١١٥ ، القسطاس ٨٠ ، نهاية الراغب ١٧٧ ، العيون الغامزة ١٥٨ .

(٢) ورد في : العقد ٢٨٩/٦ ، إقناع ١٩ ، عروض ابن جني ٧٩ ، عروض الورقة ٦٤ ، رسالة الصاهل والشاحج ٥٨١ ، الكافي ٤٥ ، البارع ١١٥ ، القسطاس ٨٠ ، العيون الغامزة ١٥٨ .

(٣) ورد في : الجامع ١١٢ ، إقناع ٢٠ ، عروض ابن جني ٧٩ ، عروض الورقة ٦٤ ، رسالة الصاهل والشاحج ٥٨٢ ، الكافي ٤٥ ، البارع ١٥٨ ، القسطاس ٨٠ ، العيون الغامزة ١٥٨ .

وإن كان من الضرب الثاني فكذلك ، إلا أن ثامنه **فَعَلْنُ** مقطوع . وإن كان من الرابع فأوله، وثانيه، وثالثه كما تقدم ، ورابعه **كخامس المثلثن** . وخامسه كسادسه ، وسادسه كسابعه .

وإن [٤١ظ] كان من الثالث فكذلك . إلا أن سادسه **مستفعلانٌ** مزال ، أو **مفاعلانٌ** مزال مخبون ، أو **مُفتَعِلانٌ** مزال مطوي ، أو **فَعَلْتَانٌ** مزال مخبول . وإن كان من الخامس ، فكذلك . إلا أن آخره **مفعولن** مقطوع ، أو **فَعولن** مكبول . وإن كان من السادس فكذلك . إلا أن عروضه **مفعولن** مقطوع ، أو **فَعولن** مكبول . ولا يخفى مما ذكرنا حكم الضروب المزيدة فيه .

وأقصر بيت للبيسط إن لم تثبت له المشطور يقع على ثمانية وعشرين حرفاً كقول بعض المحدثين :

ولكم شرفٌ خطيرٌ      وبكم حَسَنُ الزمانِ (١)

وتقطيعه : ( **فَعَلْتُنْ فَعِلْنُ** ، **فَعولن** ) . مرتين .

### معاياته

أنشد أحمد العروضي :-

ماكلٌ بيضاء شحمةٌ ولا      كلُّ سوداء تمرّة الغراب .

هذا يُخرَج من ثالث البسيط مخبوناً بتصغير ( سوداء ) وتقطيعه :-

مستفعلن فاعلن مفاعلن      مُفتَعِلنْ فاعلن مفاعلانْ .

وأنشدوا :-

(١) تصحيح المعنّاسي ٩٨ . تصحيح المعنّاسي ٩٧ .  
انظر : الخ ٤٤٩ ، تصحيح المعنّاسي ٩٧ .

ماللغواني من مودةٍ ولا وفاءٍ بل لهن الغدرُ<sup>(١)</sup>

وهذا يُخَرِّجُ من خامس البسيط بتحريك ياء ( الغواني )، وقصر ( الوفاء ) .  
وأنشد أبو جعفر الدومي :

يا حمزة إني لم أحن عهداً فأكن حذراً ملاماً

هذا البيت يُخَرِّجُ من الضرب الأخير من البسيط بترخيم ( حمزة ) ، وتحريك الياء من ( إني ) فيصير لفظ البيت على صورة التقطيع هكذا :-

ياحمزان ، نيلم ، أحنعه دنفأكن ، حذرن ، ملاماً<sup>(٢)</sup>

وأنشد أيضاً:

لقد مللت وملني عوادي فهل لي من دواءٍ

من الضرب الأخير منه ، بتحريك الياء من ( لي ) فيصير على لفظ التقطيع هكذا :-

لقد ملل ، تومل ، لنيعو واد يفهل ، لي من ، دوائِي<sup>(٣)</sup>

وبالله تعالى التوفيق.

(١) تقطيعه

ماللغوا ، نيلمن ، موددتن	ولا وفا ، بلهن ، نلغدرو .
مستفعلن ، فعلن ، مفاعلن	مفاعلن ، فاعلن ، مفعولن .
سالم ، محبون ، محبون	محبون ، سالم ، مقطوع .

(٢) تقطيعه :

ياحمز إن ، نيلم ، أحنعه	دنفأكن ، حذرن ، ملاماً
مستفعلن ، فعلن ، فعولن	مفتعلن ، فعلن ، فعولن
سالم ، محبون ، مكبول	مطوي ، محبون ، مكبول

(٣) تقطيعه :-

لقد ملل ، تومل ، لنيعو	واد يفهل ، ليلمن ، دوائِي
مفاعلن ، فعلن ، فعولن	مستفعلن ، فعلن ، فعولن
محبون ، محبون ، مكبول	سالم ، محبون ، مقطوع

قال :

بيان كيفية فكّ الأبحر الثلاثة السالمة والمزاحفة بعضها من بعض.

وَإِنْ كُنْتَ تَبْغِي أَنْ تَفُكَّ بُحُورَهَا      فَدَوِّرِي عَلَى السَّطْحِ الْمُحِيطِ مُشْكَلا  
وَأُثْبِتِي عَلَيْهِ لِلْمُحَرِّكِ حَلْقَةً      وَكَالْأَلْفِ أَخْطُطُ لِلْمُسَكِّنِ مِنْ عَلَا  
وَمِنْ حَلْقَةٍ لَا الْخَطَّ نَوْعِي صَحِيحِهَا      وَمَزْخُوفِهَا بَعْضًا مِنَ الْبَعْضِ حَلَّلا  
وَمَا أُسْقَطُوا بِالْجُزْءِ أَوْ غَيْرِهِ أُعِدُّ      وَزِدِي آخِرًا مَا زَالَ بَدءٌ لِيَكْمَلَا  
وَحَسْبُكَ مَا أَوْضَحْتَهُ لَكَ هَاهُنَا      إِلَى الْفَكِّ فِي كُلِّ الدَّوَائِرِ مُوَصِلَا

أقول : أراد أن يبيّن كيف يُفكُّ بحر عن آخر ، فذكر ضابطاً كلياً شاملاً لجميع فكّ الدوائر السالمة والمزاحفة بعضها عن البعض ، فقال : اعمل على السطح ، أي : على شيء مستوٍ ، يحيط به خط مستدير في وسطه نقطة ، كلُّ الخطوط التي تخرج منها إليه متساوٍ ، فتلك النقطة مركزها ، والخط محيطها . واكتب عليه متحركات تلك الأبحر المنفكّ بعضها عن البعض والسواكن على الترتيب الواقع في تلك الأبحر .

وأكثر العروضيين يجعلون الهاء علامة للمتحرك ؛ لأنه يُبيّن بها الحركة في مثل ( كتابية ) . والألف علامة للساكن ، لأنها دائماً ساكنة . والزمخشري وغيره جعلوا شبه ميم علامة للمتحرك ؛ لأنه ضد الساكن . وعلامة الساكن ألف بالاتفاق . والألف من أول المخارج ، وهو أقصى الحلق ، فجعل صورة المتحرك حرفاً من آخر المخارج ، أعني الشفة ، وهو الميم . وقول الناظم ( حَلْقَةٍ ) صالح لكلا الطريقتين .

ثم إذا كنت تفكُّ بعضها من بعض صحيحها من صحيحها ومزاحفها من مزاحفها فمن الحلقة ابتدئي، لأنها علامة المتحرك ، لا من الألف، لأنها علامة الساكن . والابتداء بالساكن لا يمكن .

وما أسقطته بالجزء أو بغيره من الخرم والزحف والعلّة أعده عند فكّ بحر آخر منه . هذا في الأوزان الصحيحة . وأما المعتلة، فلا تردّ ما أسقطته بالزحاف، قال الخليل : " لا تنفكُّ الأبيات التي في الدائرة الواحدة حتى تُردّ الأبيات المجزوءة إلى تمامها . وما حُذف في الأجزاء إلى أصولها ، وما أسقطته أولاً فأعده آخرأً . " مثلاً: إذا أردت أن تفكّ المديد من الطويل فينفكُّ منه من ( لن ) ( فعولن ) ، فنقول: ( لن مفاعيلن فعو ، لن مفاعيلن فعو ، لن مفاعيلن فعو ) صار على وزن ( فاعلاتن فاعلن ) أربع مرات . وإن أردت أن تخرج منه البسيط فكّ من ( عيلن ) ( مفاعيلن ) فتقول: - ( عيلن فعو ، لن مفا ، عيلن فعو ، لن مفا ، عيلن فعو ، لن مفا ، عيلن فعو ، لن مفا ، عيلن فعو ، لن مفا ) مستفعلن فاعلن ) أربع مرات .

وبهذا البيان ظهر أن المديد يخرج منه البسيط من ( تَن ) فاعلاتن، والطويل من (علن) فاعلن . وأن البسيط يخرج منه الطويل من (علن) مستفعلن ، والمديد من فاعلن .

قوله ( مشكلاً ) حال من فاعل (دوّر) إن قرئت بكسر الكاف . ومن المحيط

إن قرئت بفتحها ، و( حسبك ) أي كافيك . [ ٤٢ظ ]



حاصله : إن كنت تريد فك بعض البحور عن بعضها فاعمل دائرة على السطح، واكتب حول الدائرة حلقة علامة للمتحرك وألفاً علامة للساكن ، وابتدي من علامة المتحرك سواء فككت الصحيح من الصحيح أو المزاحف من المزاحف وما أسقطت في الدائرة الصحيحة أعد ذلك سواء كان جزأين وشيئاً آخر كالخرم وغيره . وما أسقطت أولاً زد آخراً ليصير ذلك البحر الذي تريد فكه آخراً<sup>(١)</sup> . وما ذكرناه ها هنا كافٍ لك في كل دائرة .



(١) في حاشية (أ) (لعله كاملاً)

(٢) في (ل) بدون الساكن الأخير أي : (٥/٥/٥٥) والمثبت عن (أ) .

أقول : من عادة العروضيين أن يكتبوا في وسط الدائرة اسم الدائرة ،  
وكيفية فكُّ بعضها عن بعض . فلما ذكر اسم الدائرة قبلها ما كتب ها هنا ، وما  
كتب فيها كيفية الفك ؛ لأنه ذكره بطريق كلي في الأبيات السابقة ، وبعضهما  
كتب شيئين :

أحدهما - أن أحد هذه البحور يخرج من أخويه من أربعة مواضع . مثلاً :  
المديد يخرج من ( لُنْ ) فعولن في الطويل . و فعولن فيه أربع مرات ، فيخرج منه  
من أربعة مواضع . وكذا الطويل يخرج من المديد من [ ( عِلُنْ ) فاعلُنْ ،  
وفاعلُنْ<sup>(١)</sup> ] فيه أربع مرات . فيخرج الطويل منه من أربعة مواضع . والبسيط  
يخرج من ( تُنْ ) فاعلاتن . و فاعلاتن فيه أربع مرات ، فيخرج منه البسيط من أربعة  
مواضع . والطويل يخرج من ( عِلُنْ ) مستفعلن ، و مستفعلن فيه أربع مرات ،  
فيخرج منه الطويل أربع مرات . ويخرج منه المديد من ( فاعلُنْ ) [ ٤٣ و ] وهو فيه  
أربع مرات ، فيخرج منه المديد من أربعة مواضع ، وهو معنى قوله ( فتأمل ذلك  
حتى تتبينه ) .

وثانيهما - أن كل موضع يخرج المديد من أخويه الطويل والبسيط سواء  
فككته من اليمين إلى اليسار أو من اليسار إلى اليمين - على خلاف العادة - يخرج  
هو منهما . ومثل هذا لا يتفق في دائرة أخرى إلا في الدائرة الخامسة إذا قلنا إن  
المتدارك بحر آخر .

(١) في (ل) و(أ) ” وكذا الطويل يخرج من المديد من (علا) فاعلاتن و فاعلاتن فيه اربع مرات . ولعله سهو من الناسخين ؛ لأن  
الطويل يخرج من (علن) فاعلن في المديد ، وسبق أن أشار العبيدي لذلك قبل سطور قليلة . الواقي ٤٢ و

أقول : ومن خواص هذه الدائرة أن البسيط أيضاً ينفكُّ من الجزء الخامس إذا درت على اليسار ، وأنك إذا ابتدأت من الجزء الثالث ، ودرت على اليسار حدث الطويل بعينه .

قال : وأما هذه الدوائر الأخرُ فمما أحدثه الناظم ، وأبدعه ووضعه لفك مزاحف أولى الدوائر ، واخترعه لم يسبقه أحد الى تصويرها ، بل هو مُجَلِّي حَلْبَةِ رقمها وتدويرها . وهي أربع من غير زيادة ونقصان ؛ لأن زحفي الطويل بالنسبة إلى زحاف أخويه دائرتان . وزحفي المديد المفردين بالإضافة إلى زحفي البسيط المفردين دائرتان أخريان . وعليك شحذ شَبَا<sup>(١)</sup> الفكر وإرهافه لتعلم كميّة ما لكل بحر في دائرته من إزحافه ، فتنسبها حينئذٍ إلى ما لإخيه ؛ لينجلي عنك صدأ الإشكال فيما يؤول إلى حال المآل ، مستمداً من الله تعالى بالجوار والابتهاال أن يمنّ بالتوفيق لسداد الرويّة والإصابة في المقال . إنه القادر عليه ، والموصل إليه .

أقول : ( المجليّ ) السابق في الحَلْبَةِ . و ( الحَلْبَةِ ) خيل تجتمع للسباق من كل أوب غير مُخرَج من اصطبيل واحد ، كما يقال للقوم إذا جاؤوا من كل أوب للنصرة: قد احتلبوا . وجمعها حلاب على غير قياس<sup>(٢)</sup> . ( والرُقْم ) الكتابة . و ( الشَّحْذ ) مصدر شَحَذْتُ السكينَ شَحْذًا ، أي : حَدَدْتُهُ . و ( شَبَا ) جمع شَبَا وهي حَدُّ كل شيء وإرهافه ، من أرهفت سيفي . أي : رقت شَفْرَتَهُ . ( صدأ الاشكال )

(١) شَبَا الشيء طرف حدّه . الصحاح ( شبا ) ٢٣٨٨/٦ .

(٢) الذي في " الصحاح " و " اللسان " أن جمعها ( حلاب ) على غير قياس . الصحاح ( حلب ) ١١٤/١ - ١١٦ ، و اللسان ( حلب )

أي : وسخه . (فيما يؤول) أي : يرجع ( بالجؤان أي : بالتضرع . و(الابتهاال)  
التضرع.

اعلم أن الخليل ما وضع الدوائر المزاحفة ، بل أشار إلى فك المزاحف بعضه  
من بعض . وقال : إن مزاحفها أيضا ينفك بعضها من بعض ، وزعم الناظم رحمه  
الله تعالى - أنه اخترعها . وليس كذلك ، بل أشار إلى ذلك في كتاب "الكامل"  
محمد بن أسعد بن أحمد البلخي<sup>(١)</sup> ، وذكر فيه أن أبا العز الخراساني<sup>(٢)</sup> فكَّ  
المزاحف في كتابه ، وكذا ذكر محمد بن مواهب الخراساني<sup>(٣)</sup> . إلا أنهم ما شكّلوا  
الدوائر. لكن البلخي [٤٣ظ] صور أربع دوائر لمزاحف الدائرة الأولى لاغير كما  
صورها الناظم - رحمه الله تعالى - وكذا ذكرها بعض البغداديين وشكّلها .

إذا عرفت هذا ، فنقول : إذا أردت أن تفكَّ بعض البحور المزاحفة من  
البعض فينبغي أن تعرف [مآل<sup>(٤)</sup>] زحف كل بحر إلى أي زحف يكون من البحر  
الآخر، فتضع كليهما في الدائرة ، ثم تفكَّ أحد المزاحف من غيره وبالعكس.  
فنشرح الدائرة الأولى من الدوائر الأربعة حتى تقيس البواقي عليها .

اعلم أن قبض كلا جزأي الطويل مآله إلى شكل المديد . مثاله : إذا قُبِضَ

كلا جزأي الطويل يصير هكذا :-

فعولُ ، مفاعلن ، فعولُ ، مفاعلن ، مفاعلن ، فعولُ ، مفاعلن ، فعولُ ، مفاعلن

(١) لم أعثر على ترجمة له .

(٢) أبو العزم محمد بن محمد بن مواهب البغدادي المعروف بابن الخراساني (٤٩٤-٥٧٦هـ) نحوي، عروضي، شاعر، كاتب. أخذ عن  
الجواليقي، وكان شديد العناية بالعروض . من كتبه "العروض والنوادر المنسوبة إلى حدة الخاطر". وله ديوان شعر في مجلدات .

- العبر ٧٣/٣ ، بغية الوعاة ٢٣٥/١ ، شذور الذهب ٢٥٧/٤-٢٥٨ ، الأعلام ٢٥/٧

(٣) لم أعثر على ترجمته ، ولعله والد ابن الخراساني المترجم له .

(٤) في (ل) و(أ) ( أن هال ) وهو سهر من الناسخ .

فيخرج المديد من ( لُ فعولٌ ) ، فيصير هكذا:

لُ مفاعٍ ، لن فعو ، لُ مفاعٍ ، لُن فعو ، لُ مفاعٍ ، لن فعو ، لُ مفاعٍ ، لن فعو ، لُ مفاعٍ ( إذ قبض خماسيّه خبن سباعي المديد . وهو معنى قوله في الدائرة ) وقبض سباعيه كُفّه ) ، وهو قول ( لُ مفاعٍ ) فأسقط النون من ( لن ) فهو قبض خماسيه ، والياء من ( عي ) ، وهو كف سباعي المديد . فلُ مفاعٍ على وزن فَعِلَاتٌ مشكول المديد .

والبسيط يخرج من ( علن ) فيصير هكذا :

عِلُن فعو ، لُ مفا ، عِلُن فعو ، لُ مفا ، عِلُن فعو ، لُ مفا . على وزن ( مفاعِلن فَعِلُن ) . وهو معنى قوله ( وكذلك قبض سباعي الطويل خبن سباعي البسيط ، وقبض خماسيه خبن خماسيه ) .

قوله ( فَعِلَاتٌ ) مشكول المديد ، و ( مفاعِلن ) ، و ( فَعِلُن ) مخبون جزأي البسيط ) معناه ما ذكرنا . قوله ( ومع شكله لا يوجد الطرفان ) أي : مع شكل المديد لا يوجد زحاف الطرفين ؛ لأن زحاف الطرفين لا يوجد إلا في مجزؤه . وفي الدائرة يوضع على أصل تثمينه ، فيصير هكذا:

فاعلاتن ، فاعلن ، فاعلاتن ، فاعلن ، فاعلاتن ، فاعلن . وليس بين ألف فاعلاتن الخامسة التي هي أول المصراع الثاني وبين نون فاعلن الذي قبله معاقبة . فقد أوضحناه غاية الوضوح . وقس الدوائر الثلاثة الباقية عليه .

قوله في الدائرة الثانية ( أوفكٌ منهما ) أي : فكٌ الطويل من المديد والبسيط ،

أي العكس . وفي كل دوائر الزحاف العكس لازم .

وإنما قال في (كل دائرة) لوضوحه قوله في الدائرة الأخيرة: (وإذا استبان

... الى آخره) أي: يستبين مما ذكرناه أنه يخرج من مشكول المديد مقبوض جزأي

الطويل . [٤٤و] وكذا يخرج من مخبون جزأي البسيط مقبوض جزأي الطويل .

واعلم أنه ما اعتبر أن كف مفاعيلن في الطويل في الضرب لا يمكن ؛ لما

ذكرناه أن الوقف على المتحرك لا يجوز ، فيجيء ما بإزائه سالماً من أخويه <sup>(١)</sup> .



(١) لم تشكل دوائر الزحاف التي وضعها الناظم في (أ) . واكتفى بالدائرة التي وضعها الشارح وهي: دائرة مقبوض خماسي الطويل ومكثوف سباعية التي سزد

هذه دائرة مكفوف الطويل  
 كفه يؤول خبناً في خماسي المديد وضياً  
 في البسيط .  
 وهذا الذي ذكرته من المآل لا يتغير بحال  
 سواء فُكلاً من الطويل أو فُكلاً منها  
 فيها فُعلُنْ مَجْبُونٌ خماسي المديد وَفُتْعِلُنْ  
 وطوي سباعي البسيط والجُزءان الآخران  
 في كلا البحرين سالتان  
 والله تعالى الموفق

هذه دائرة مَجْبُونٌ جزأي المديد  
 فخبن خماسية يؤول ضياً في البسيط  
 وخبن سباعية فخبن خماسي البسيط  
 فيها فُعِلَاتُنْ فُعلُنْ مَجْبُونٌ جزأي المديد  
 وَفُتْعِلُنْ فُعلُنْ وطوي البسيط ومَجْبُونَةٌ  
 ولم يسلم من البحرين جزء  
 والله تعالى الموفق

هذه دائرة ملفوف المديد  
وكفه يؤول خبناً في سباجي البسيط  
وإذا استبان ما كان خبناً في سباجي المديد  
وكفه لزم ضرورة فيه العلم بما كان شكله  
للونه عبارة عنهما . فهو آيل إلى خبناً جزأي  
البسيط .

فيها فاعلوت ملفوف المديد ، ومانعلن مجنون  
سباجي البسيط . والجزءان الآخران  
أعني الخامسين - سائلان في  
سلا التجريين



قال : واعلم أنه لا مثال لمخبول البسيط من أخويه الطويل والمديد ؛ لأن المعاقبة قائمة فيهما دونه - على ما ذكرناه في القصيدة؛ إذ ( مستف ) منه سببا مفاعيلن<sup>(١)</sup> في الطويل ، وسببا (تن فاعلن)<sup>(٢)</sup> في المديد ، وهما لايزحفان معاً في الشعر؛ لما لَوَحَّنَا إِلَيْهِ مِنْ فَرْقٍ نَيْرٍ كَفَرَقِ الْفَجْرِ . وستظفر في الثالثة الدوائر بمثله ، إذ يتبين أنه امتنع في أَخُوِي<sup>(٣)</sup> الرجز نظير خبله.

أقول : لا يوجد نظير خبل البسيط في الطويل لما ذكره ؛ وهو أنه يكون قبض مفاعيلن مع كفه وبعده فعولن ، فتصير أربع متحركات متواليات ، هي الفاصلة الكبرى من الجزأين ، وكذا في المديد ؛ لأنه آيل إلى كف فاعلاتن ، وخبين فاعلن ، فيصير ( فاعلات ، فعِلُن ) فتجتمع أربع متحركات ، وهي الفاصلة الكبرى من الجزأين أيضاً ، ونظيره معدوم ، فلا يجوز .

قوله ( لَمَّا لَوَحَّنَا إِلَيْهِ ) أي : نظرنا إليه ، من لَوَّحَ إِلَى كَذَا ، أي : نظر إليه من بعيد ، أو من لَوَّحَ بِثَوْبِهِ ، إذا لمع به ، قوله ( مِنْ فَرْقٍ نَيْرٍ ) - بفتح الراء - كذا قيده الناظم . قال الجوهرى : " وهذه أرض فَرْقَةٌ ، وفي نَبْتِهَا فَرْقٌ . إذا كان متفرقاً . والفَرْقُ أيضاً تباعد ما بين الثنيتين ، وما بين المنسمين . قوله : ( كَفَرَقِ الْفَجْرِ ) قال الجوهرى أيضاً : " فَرْقُ الصَّبْحِ لُغَةٌ فِي فَلَقِ الصَّبْحِ . " هذا ما ذكره الناظم - رحمه الله تعالى - . وما ذكر أن قبض خماسي الطويل وكف سباعيه إلى أي زحاف من أخويه آيلان وبالعكس فيهما . وإن كان يُعْرَفُ مما مضى بأدنى تأمل ، فنحن نشكل دائرة أخرى لأجلهما ، ونكتب في وسطها ما يؤولان إليه من أخويه وما يؤول أخواه إليه وهي هذه :

(١) إذ فيه المعاقبة بين القبض والكف .

(٢) إذ فيه المعاقبة بين الكف والخبين

(٣) في (ل) (الآخرى)



[٤٥] فتكون الدوائر المزاخفة لا تزيد على هذه الخمسة؛ لأن زحف الطويل

منحصر في قبض كلا جزأيه وكف سباعيه، فيحصل منهما ستة أنواع من الزحاف

بحسب الأفراد والتركيب: قبض خماسيه وسباعيه، وكفه، وقبض خماسيه مع

قبض سباعيه ومع كفه. وقبض سباعيه مع كفه، وهذا ساقط لما ذكرنا لأدائه إلى

الفاصلة الكبرى من الجزأين فبقي خمسة.

وكذا زحف المديد منحصر في خبن كلا [جزأيه<sup>(١)</sup>] وكف سباعيه، ويحصل

(١) وهذا لا يقع في الحقيقة، لأن الكف لا يقع في ضرب الطويل.

(٢) في (ل) و(أ) (اربعة)

(٣) في (ل) و(أ) (خماسيه)

(٤) في (أ) (الجزيه).

منها أيضاً ستة أنواع من الزحاف بحسب الأفراد والتركيب ، خبن خماسيه ،  
وخبين سباعيه وكفه ، وخبين خماسيه مع خبن سباعيه ، وخبين سباعيه مع كفه ،  
وخبين خماسيه مع كف سباعيه وهذا ساقط لما يلزم من الفاصلة الكبرى من  
الجزأين فبقي خمسة .

وزحاف البسيط منحصر في خبن كلا جزأيه ، وطي سباعيه وخبله ، وخبين  
سباعيه مع خبن خماسيه ، وطي سباعيه مع خبن خماسيه ، وخبيل سباعيه مع  
خبين خماسيه . لكن لا يقع في مقابلة خبله مفرداً . وكذا في مقابلة خبل سباعيه مع  
خبين خماسيه من أخويه شيء من الزحاف لما ذكرنا ، فبقي خمسة أيضاً .  
فتكون الدوائر [خمساً<sup>(١)</sup>] من حيث الصورة . وبالْحَقِيقَةُ مشتملة على خمسة  
عشر<sup>(٢)</sup> ؛ لأن كل دائرة [مشتملة]<sup>(٣)</sup> على ثلاث دوائر ؛ لأن الدائرة الأولى - مثلاً -  
إذا ابتدأت من الطويل فدائرة مقبوض جزأي الطويل . وإذا ابتدأت من المديد  
فدائرة مشكول المديد ، وإذا ابتدأت من البسيط فدائرة مخبون جزأي البسيط .  
وقس عليها الدوائر الباقية . وهذا واضح غاية الوضوح .

وما وضعه بعض المتأخرين وهو [خمس عشرة]<sup>(٤)</sup> دائرة لكل نوع من الزحاف  
وتغيير هذه الدوائر فهو تضييع للزمان ، وتسويد للبياض لغير فائدة وبيان . اللهم  
أعِنَّا عَلَى تَحْصِيلِ الْعِلْمِ النَّافِعِ ، وَجَنِّبْنَا عَنِ الْعَمَلِ الضَّارِّ وَالضَّائِعِ بِمُحَمَّدٍ  
وآله . وعلى هذا نختم الكلام على الدائرة الأولى حامدين لله تعالى ، ومصليين على  
أنبيائه خصوصاً على سيدهم محمد - صلى الله عليه وسلم .

(١) (ل) و(أ) (حمسة )

(٢) أي خمسة عشر زحافاً

(٣) (ل) و(أ) (مشتمل) .

(٤) (ل) و(أ) (حمسة عشر)

## [دائرة المؤتلف]

### [بحر الوافر]

قال :

الدائرة الثانية : وهي دائرة المؤتلف ذات بحرین .

وَدُرُّ وَاْفِرُّ فَاسِدِسْ (مُفَاعَلَتْنِ) لَهُ      وَأُولَى عَرُوضِيهِ أَقْطِفِ الْخِفِّ زِيَّلا  
وَمَا قَبْلَهُ أَسْكِنُ لِضَرْبٍ مُشَابِهِ      (لَنَا غَنَمٌ) أَخْرَاهُمَا آجْزَأُ مُحْصَلَا  
لِضَرْبَيْنِ مَجْزُوءٍ (لَقَدْ عَلِمْتُ) لَهُ      وَثَانِيَهُمَا آعِصِبُ فَتَحْ خَامِسِهِ أَقْطِلَا

أقول : الدائرة الثانية : دائرة المؤتلف . وهي ذات بحرین . وقد ذكرنا وجه

تسميتها بذلك .

قوله ( دُرُّ ) أي : اعمل دائرة ؛ لأنه ضمَّن في ( د ) معنى اعمل ؛ لأن في  
صنعة الدائرة عملاً . قوله ( وافرٌ ) أي : هذا وافر . وهو مُفَاعَلَتْنِ ست مرات .  
سَمِّي وافرًا لوفور أجزائه السباعية ، من قولهم : وَفَرْتُ الشَّيْءَ وَفْرًا ، وَوَفَّرْتُ بِنَفْسِهِ  
وَوَفْرًا ، فهو موفور ، أي : تام . وذلك لأن كل جزء سباعي منه مركَّب من وتد  
مجموع وفاصلة صغرى .

وقيل : سَمِّي وافرًا لوفور حركاته ؛ لأنه ليس في الأبحر أكثر من حركات  
مُفَاعَلَتْنِ وَمُتَفَاعَلِنِ . فإن البيت التام منهما مشتمل على ثلاثين متحركاً ، لكنَّ الوافر  
لم يُسْتَعْمَل تام الحروف بل تام الأجزاء ، بخلاف أخيه الكامل فإنه استُعمِل تام  
الأجزاء والحروف . وإنما ما استُعمِل الوافر كالكامل تام الحروف ؛ لأن الوافر  
حركاته الكثيرة متأخرة ، فثقل عجزه . بخلاف الكامل ، فإن كثرة حركاته متقدمة

فاحتُمِلت لتقدُّمها ؛ لأن المتقدِّمات يحتمل فيها ما لا يحتمل لو كانت متأخرات .  
ألا ترى أن الخزم جاز في الأوائل دون الأواخر . ولذا جاز زحاف سببي مستفعلن  
لتقدُّمها ، ولم يجز في مفاعيلن لتأخرهما . هكذا قيل ها هنا . والصحيح ما  
ذكرنا . وإنما قُدِّم الوافر على الكامل لأن أوله وتد ، وأول الكامل سببان ثقيل  
وخفيف ، والوُتد أقوى منهما كما قُدِّم الطويل في الدائرة الأولى .

وما ذكره الزمخشري تام الحروف وهو :

وعندكُم مصارعُ مِن وقائعِنَا      فما لكم لَدَى حَمَلاتِنَا ثَبِتُ<sup>(١)</sup>

وأنشده الصاحب وهو :

إِذَا غَضِبْتُ بنو أسدٍ على ملكٍ      تخالهُمُ الملوكُ لأجلِها<sup>(٢)</sup> غَضِبُوا<sup>(٣)</sup>

وكذلك ما أنشده بعضهم :

مَضَتْ حِقْبُ محَرَّمَةٍ صَحِبْتُ بها      أبا كَرَبٍ ففارقني أبو كَرَبٍ<sup>(٤)</sup>

مصنوع .

### [أعاريضه وضروبه]

وله عروضان ، وثلاثة أضرب . فالعروض الأولى : مقطوفة . والقطف هو  
الحذف بعد العصب . والعصبُ إسكان الخامس المتحرك . فأصل الجزء : مفاعلتنُ

(١) ورد في القسطاس ٥٥٠ . وفيه (مصادق) مكان (مصارع) وورد في: أساس البلاغة (ثبت) ٦٩ . ووروده في الأساس يعني أنه ليس مصنوعاً .

(٢) الإقناع ٣٦ . ورواية الصاحب (إذا هم) مكان (لأجلها) .

(٣) الإقناع ٣٦

(٤) ورد في البارع ١٢٧

[سكنت اللام]<sup>(١)</sup>، ثم حُذِفَ منه (تُنْ)، فبقي مُفَاعَلٌ، فنُقِلَ إلى فعولن . وقيل:  
 القطف هو أن تحذف السبب الخفيف من آخره، ثم تسكّن ثاني السبب الثقيل .  
 واختاره المصنف، وأشار إليه بقوله ( اقطف الخف زيّلاً ) ( وماقبله أسكن). وفي  
 بعض النسخ ( أزجلاً ) أي أبعداً . وذكر [٤٦و] ابن القطّاع أن القطف هو إسقاط  
 السبب الثقيل من الفاصلة الصغرى، فحينئذٍ إذا حُذِفَ (عَلْ) من مُفَاعَلَتُنْ، يبقى  
 (مُفَاتُنْ)، فنقل إلى فعولن وذلك الجزء مقطوف، أُخِذَ من قولهم قطفُ الثمرة -  
 من باب ضَرَبَ - إذا قطعتها من الشجرة ؛ لأنك لما حذفت السبب الخفيف من  
 آخر الكلمة فقد قطفته منها ؛ أو لأنك لما حذفت حركة الحرف الخامس ، وأبقيت  
 الحرف فكأنك أخذت الثمرة من الشجرة ، وأبقيت الأصل . وهذا في الوافر  
 خاصة .

[ولهذه]<sup>(٢)</sup> العروض ضرب واحد مقطوف مثلها . وبيته - وهو لامري

القيس :

لنا غنمٌ نسوّقها غِزارُ      كأنَّ قرونَ جِلَّتِها العِصِيُّ<sup>(٣)</sup>

الجِلَّةُ جمع جليل ، وهو المسنُّ من الإبل والبقر .

مقاه - لجرير -<sup>(٤)</sup> :

ألا أضحتَ حِبَالُكُمْ رِمَامَا      وأضحَتْ منك شاسِعَةٌ أُمَامَا<sup>(٥)</sup>

(١) في العبارة سقط تمامه ما أضفت وفي حاشية (أ) تنبيه لذلك إذ علق الناسخ بقوله: لعله سكنت اللام فبقي مُفَاعَلَتُنْ

(٢) انظر: البارع ص ١٣٦ . (٣) في (ل) (لهذا) والمصحح ص ١٠١ .

(٣) ديوان امرئ القيس ١٣٦ . وصدرة في الديوان (ألا إن لا تكن إبل فمعزى) . ورواية المؤلف توافق رواية الكتب التالية :

الإقناع ٢٣ ، عروض ابن جني ٨٤ ، عروض الورقة ٦٧ ، الواقي ٦٩ ، القسطاس ٨٤ ، النهاية ١٨٣ ، الغامزة ١٦٢ .

(٤) أبو حرزة جرير بن عطية الخطّفي (٢٨-١١٠هـ) شاعر ، تميمي ، أقام بالبصرة ومات باليمامة . قيل : هو أغزل الشعراء ، وكان

موجع الهجاء فلم يثبت أمامه سوى الفرزدق والأخطل ، واشتهر بنقائضه . وكان يسمى نفسه مدينة الشعر ، مدح يزيد بن معاوية

ومن بعده من بني أمية . أخباره كثيرة مشهورة - الشعر والشعراء ١/٤٦٤-٤٧٠ ، شرح شواهد المغني ١/٤٥-٤٨ ، الأعلام

١١٩/٢ .

(٥) ديوان جرير ٤٠٧ وفيه (أصبح حبل وصلكم رماما وما عهد كعهديك يا أماما) .

أراد ( أمانة ) فرخَمها للضرورة بدون النداء .

ولا يدخل في فعولن المقطوف زحف لافي العروض ولا في الضرب . أما في الضرب ؛ فلأنك لو زاحفتها بإسقاط النون وحدها وقفت على المتحرك . وإن زاحفتها بإسقاط النون وإسكان اللام أجحفت بالكلمة ؛ لأن أصلها مفاعِلْتُنْ . وأما في العروض ؛ فإن زاحفتها بإسقاط النون أجحفت بها ، وإن زاحفت بإسكان اللام أجحفت وجمعت في حشو البيت ساكنين .

قال الشيخ ابن الخباز : مفاعِلْتُنْ كمفاعيلن . وإذا صارت مفاعيلن إلى فعولن لم تَزاحَفْ لما لحقه من الحذف . فكذلك إذا صارت مفاعِلْتُنْ إلى فعولن لا تَزاحَفْ لما لحقه من القطف بل أبلغ ؛ لأن القطف أكثر حذفاً من الحذف لأنه إزالة حرفين وحركة .

وشذ مثل قول الحطيئة :

فُضِّلْتُ عَلَى الرِّجَالِ بِخَصْلَتَيْنِ وَرَثْتَهُمَا كَمَا وُورِثَ الْوَلَاءُ<sup>(١)</sup>

قوله ( لُتَيْنِ ) فعولٌ مقطوفة مقبوضة . ولا يجوز أن يُنشَدَ ( لتينى ) ليكون فعولن ؛ لأن ياء الوصل لا تلحق إلا الروي في الضرب أو العروض إذا كان البيت مصرعاً أو مقفى . وهذا ليس كذلك . هذا مذهب الزمخشري وابن الخباز . وذهب ابن دانية وابن عبدالعزیز إلى جواز النقص في العروض ، ومنعاً من جواز العقل فيها ، وأكثر العروضيين يجيزون العقل والنقص فيها .

(١) ديوان الحطيئة ٥٩ ، وروايته ( فضلت بخصلتين على رجال ) ولا اختلاف في الوزن بين الروايتين .

وذكر الزجاجي<sup>(١)</sup> أنه جاء [٤٦ظ] في ضرب الوافر المقطوف القصر<sup>(٢)</sup> ،

وأُشِد في ذلك عن عبد الله بن مسلم بن قتيبة<sup>(٣)</sup> قول العلاء بن المنهال الغنوي<sup>(٤)</sup> في

شريك بن عبد الله<sup>(٥)</sup> قاضي الكوفة :-

فليت أبا شريكٍ كان حياً      فيَقْصِرُ حينَ يُبْصِرُهُ شريكٌ<sup>(٦)</sup>

وَيَتْرُكُ مِنْ تَدْرِيهِ عَلَيْنَا      إِذَا قَلْنَا لَهُ هَذَا أَبُوكُ

لأنه لو أُطلق لأقوى بالمنصوب. وهذا لا يجوز إلا على قول ضعيف .

العروض الثانية . مفاعلتُنْ سالة مجزوءة ولها ضربان : الأول : وهو

- ثاني الوافر- مجزوء سالم . وبيته .

لقد علمتُ ربيعةً أنَّ حبْلَكَ واهنٌ خَلِقُ<sup>(٧)</sup>

مقفاه :

(١) أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت ٣٣٧هـ) تلميذ الزجاج ، وإليه يُنسب . بغدادي سكن دمشق . وروى عن المراد وابن دريد . كانت طريقته في النحو متوسطة . من مصنفاته : " الجمل " ، " اللامات في اللغة " ، " المختار في القوافي " .

- إنباه الرواة ١٦٠/٢ - ١٦١ ، اللباب في تهذيب الأنساب ٦٢/٢ ، معجم المؤلفين ١٢٤/٥ .

(٢) نسب هذا الرأي في " البارع " إلى الزجاج . البارع ١٢٨ .

(٣) أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري ( ٢١٣ - ٢٧٦هـ ) عالم بالعربية والأخبار . ولي قضاء الدينور فنسب إليها من كتبه " أدب الكاتب " ، " المعارف " ، " الشعر والشعراء " ، " مشكل القرآن " - إنباه الرواة ١٤٣/٢ - ١٤٧ ، وفيات الأعيان ٤٢/٣ - ٤٤٣ طبعات المفسرين للداردي ٢٤٥/١ - ٢٤٦ ، الأعلام ١٣٧/٤ .

(٤) لم أعثر على ترجمته .

(٥) أبو عبد الله شريك بن عبد الله النخعي ( ٩٥ - ١٧٧هـ ) قاضي الكوفة . أدرك عمر بن عبدالعزيز ، شهد جده القادسية وهو قاتل الحسين - رضى الله عنه - تاريخ بغداد ٢٧٩/٩ - ٢٩٥ ، سير أعلام النبلاء ٢٠٠/٨ - ٢١٦ ، الأعلام ١٦٣/٣ .

(٦) نسبه الصفدي - لأبي زياد محمد بن زياد الفقيمي . وهو في : عيون الأخبار ١٣٨/٢ ، البارع ١٢٨ ، الوافي ٤٨٠/٣ المعيار ٤٤ .

(٧) ورد في : العقد ٢٩١/٦ ، الإقناع ٢٤ ، عروض ابن جني ٨٥ ، عروض الورقة ٦٧ ، الكافي ٥٢ ، البارع ١٢٣ ، القسطاس ٨٦ ، نهاية الراغب ١٨٤ ، العيون الغامزة ١٦٥ .



## ألم تُرْبِعْ على الطلِّلِ وَمَغْنَى الحَيِّ كالحُلِّلِ<sup>(١)</sup>

وثانِيهما : وهو ثالث الوافر، مفاعيلن مجزوء معصوب . والعَصْب .- بالصاد

المهملة- إسكان الخامس المتحرك ، وإلى هذا أشار بقوله ( فتحَ خامسِه اقطلا ) أي :

أسقطا ؛ لأن القَطْل : القطع . ( وفتحَ خامسِه ) منصوب . والجزء معصوب .

وذلك لا يكون إلا في مفاعِلْتُنْ ؛ لأن في غيره يتوالى ساكنان ، فكان أصله

مفاعِلْتُنْ ، فأُسْكِنِ اللام ، فنُقِلَ إلى مفاعيلن أُخِذَ من العصب ، وهو الشَّدُّ - من

باب ضرب - ومنه سُمِّيتِ العمامةُ عَصْباً<sup>(٢)</sup> ؛ لأن بها يُشَدُّ الرأس ، فُشِبَّه

الإسكان بالشَّدِّ . وقيل : سمي معصوباً للحاق الإسكان خامسه بعد حركته شُبَّه

بالعَصْب ، وهو شد الوسط . ومنه قولهم للرثة العُصيب ؛ لأنها تُعَصَّب بالأمعاء ،

فُتَشَوِي ، أو أنه مشبَّه بالعِرْق الضارب الذي عُصِبَ بعصابه ليسكن ، أو من

عصبتُ الشجرة إذا ضممت أغصانها إليك ، ثم ضربتها ، ليسقط ورقها . قال

الحجاج<sup>(٣)</sup> : « لألحونكم لحو العود ، ولأعصبنكم عصب السَّلْمَةِ<sup>(٤)</sup> . » يقال: لحوتُ

العود لحواً إذا قشرته . والسَّلْمَةُ شجرة إذا أرادوا قطعها عَصَبُوا أغصانها عصباً

(١) لعمر بن أبي ربيعة . شرح ديوان عمر بن أبي ربيعة ٣٣٢ .

(٢) في هامش (أ) ( لعله عصابة ) ، وفي هامش الصحاح : ( في المطبوعة الأولى: والعصب العمامة ) . فلعلها من اختلاف نسخ الصحاح .  
الصحاح (عصب) ١٨٣/١ .

(٣) أبو محمد الحجاج بن يوسف بن الحكم الثقفي ( ٤٠ - ٩٥ هـ ) من قادة العرب وأشدائهم ، من أهل الطائف ، قاتلَ عبد الله بن الزبير وقتله ، وولاه عبد الملك بن مروان مكة والمدينة والطائف ، ثم أضاف إليها العراق ، وقمع الثورة بها ، وثبت الإمارة في العراق عشرين عاماً وهو أول من أمر بوضع علامات للحروف المشبهة لما رأى الناس يصحفون في قراءة القرآن ، وأول من ضرب درهماً عليه (لا إله إلا الله محمد رسول الله) ، وأول من بنى مدينة بعد الصحابة في الإسلام كان سفاحاً ، وله غرائب في القتل ، توفي بواسط .

- المعارف ٣٩٦-٣٩٨ ، وفيات الأعيان ٢٩/٢ - ٥٤ ، الأعلام ١٦٨/٢ .

(٤) الجاحظ ، البيان والتبيين ١/٢٠٩ وفيه ( لألحونكم لحو العصا ) ، وفي عيون الأخبار ٢/٢٤٤ ( لأعصبنكم عصب السلمة ، ولألحونكم لحو العود ) ، وفي وفيات الأعيان ٢/٢٣ ( لأحرمنكم حرم السلمة ) .

شديداً حتى يصلوا إلى أصلها فيقطعوها<sup>(١)</sup> . وإلى هذا أشار بقوله ( وثانيهما اعصب). يجوز أن يكون ( ثانيهما ) مبتدأ و( اعصب ) خبره على القول المرجوح. وعلى القول الراجح ( وثانيهما ) مفعول ( اعصب ) وسكن الياء للضرورة ، كقول الشاعر

يا دارَ هندی عفتُ إلا أثافيها<sup>(٢)</sup>

وبيته .

عجبتُ لمعشرٍ عدلوا بمعتيرٍ أبا عمرو<sup>(٣)</sup>

مصرعه :

لقد ذهبوا فما عادوا فيا عجباً لقد بادوا<sup>(٤)</sup> [٤٧و]

و(عجبت) <sup>(٥)</sup> يجيء في البيت الذي بعد هذا

وأثبت الزمخشري وغيره للمجزوء عروضاً وضرباً كلاهما مقطوفان . وهو :

بكيته وما يردُّ البكاء [على] <sup>(٦)</sup> الحزين <sup>(٧)</sup>

فقوله : ( يَرُدُّ دُ ل ) و( حزيني ) كلاهما فعولن مقطوف . وهذا قليل جداً . ومثله :

<sup>(١)</sup> في (ل) و(أ) ( فيقطعونها )

<sup>(٢)</sup> للحطية . ديوان الحطية ٢٤٠

<sup>(٣)</sup> ورد في زهر الأدب ١/١٥٤ ، العقد ٦/٢٩١ ، عروض ابن جني ٨٥ ، الكافي ٥٣ ، البارع ١٢٣ ، القسطاس ٨٧ ، نهاية الراغب ١٨٤ .

<sup>(٤)</sup> كلامي العبيدي ٢٤٤ و

<sup>(٥)</sup> وهو قول الناظم:

(عجبت ) وأما الزحف فاعصبه يعتدل لذلك استطابوه ومن بعده اعقلا .

<sup>(٦)</sup> ساقطة من (ل) . ومثبته عن (أ) .

<sup>(٧)</sup> الذي ورد في " القسطاس " المطبوع هو الرواية التي سترد شاهداً على ضرب المربع السالم العروض المقطوف الضرب ، وهي :

بكيته وما يرد لك البكاء على الحزين .

القسطاس ٨٧ ، وكذا ورد في المفتاح ٥٣٧ .

عُبَيْدَةُ أَنْتِ هَمِّي وَأَنْتِ الدَّهْرُ ذِكْرِي<sup>(١)</sup>

مقفاه :

رَأَيْتُ الْقَلْبَ حَارًا فَلَمَّا سَارَ سَارَا<sup>(٢)</sup>

ومنهم من روى البيت الأول هكذا :

بَكَيْتُ وَمَا يَرُدُّ لَكَ الْبُكَاءُ عَلَى الْحَزِينِ

وجعله ضرباً آخر من المربع سالم العروض مقطوف الضرب .

[زحاف الوافر]

قال :

(عَجِبْتُ) وَأَمَّا الرَّحْفُ فَأَعَصِبُهُ يَعْتَدِلُ  
أَيَّ أَقْبِضُ إِذَا نُؤِفَانَقُصِرَ أَكْفَفَ مُعَاقِبًا  
لِذَاكَ اسْتَطَابُوهُ وَمِنْ بَعْدِهِ أَعْقِلًا  
كَمَا قَدْ مَضَى . وَالْأَخْفَشُ الْعَقْلُ أَبْسَلًا  
خِلَافَ خَلِيلٍ كَيْ يُرَى بَعْدَ زَحْفِهِ  
هَنَا عَن (مَفَاعِيلُنَّ) وَلَا زَحْفَ أَنْزَلًا  
وَذَا بَاطِلٌ إِذْ عَنْهُمْ الْعَقْلُ قَدْ أَتَى  
وَكَانَ مِنَ الْمُنْقُوصِ أَقْوَى وَأَعْدَلًا

أقول : اعلم أن هذا البحر كثير الحركات ، فاستحسن فيه العصب ، وهو ما ذكرناه ، لخفته على اللسان ولاعتداله ؛ لأنه إذا حُذِفَ منه حركة من المتحركات المتوالية يعتدل ويستطاب ذوقاً .

قوله ( يعتدل ) مجزوم ، لأنه جواب الأمر ، والهاء في ( استطابوه ) [عائد<sup>(٣)</sup>] إلى

العصب الذي يدل عليه ( فاعصبه ) .

(١) ورد في البارع ١٢٩ ، العيون الغامرة ١٦٩ .

(٢) لم أعثر عليه .

(٣) في (ل) و(أ) (عائداً)

ويدخل عليه العَقْل، وهو حذف الخامس الساكن بالعَصْب، فصار مُفَاعَلْتُنْ ،  
فُرْدًا إلى مفاعلن . أَخِذْ من العَقْل بمعنى المنع ، ومنه عَقْلُ الإنسان؛ لأنه يمنع من  
التخليطات . ومنه العَقْلُ بمعنى الديَّة ، لأنه يمنع أولياء المقتول من قتل القاتل . ومنه  
قيل للملجأ: عَقْل ؛ لأنه مانع من وصول غيره إليه . ومنه العَقُولُ بالفتح ، وهو  
الدواء الذي يمسك البطن ، وإنما سُمِّيَ هذا الزحف بالعقل لأنه بسبب إسكان  
خامسه وإسقاطه صار ممتنعاً من [البسط] <sup>(١)</sup> ؛ ولأن حذف الخامس منع حذف  
النون منه لما بينهما من المعاقبة - كما ذكرناه في الطويل - وهو معنى قوله ( ومن  
بعده ) أي : بعد العصب . ( اعقلا ) أي : اقبض : أي : بعد العصب ، أي : احذف  
اللام . و(إذن) [٧٤ظ] منصوب على الظرف ، أي : حين العصب .

ويدخل عليه النقص ، وهو الكف بعد العصب ، وهو مفاعيلٌ ، أصله  
مفاعِلْتُنْ . فصار بالعصب إلى مفاعيلن ، ثم صار إلى مفاعيلٌ . والجزء منقوص ،  
سمي به تشبيهاً بالمنقوص كالقاضي ؛ لأنه لما حُذِفَت الضمة والكسرة للاستثقال  
والياء نحو قاضٍ لالتقاء الساكنين ، يتوالى عليه حذف بعد حذف كما يتوالى زحاف  
بعد زحاف ها هنا .

والمعاقبة واقعة بين قبض مفاعيلن وكفه ، أي : لا يصير مفاعِلٌ . قوله :  
( كما قد مضى ) أي : كما ذكرنا في الطويل ؛ لأنه لو جُمِعَ بين القبض  
والكف . لحصلت الفاصلة الكبرى من جزأين . ولا يجوز لما ذكرنا في الطويل ؛ ولأن  
متفاعلن إذا صار بالإضمار إلى مستفعلن عاقب السين النون ، وكذلك ها هنا إذا  
عصب مفاعلتن ، فصار إلى مفاعيلن ، فعاقبت الياء النون هذا هو المذهب الصحيح

(١) في (ل) (البيسط) والثبت عن (أ)

- وهو مذهب الخليل - والأخفش ومن تابعه لا يجيزون العقل في هذا البحر ويجيزون النقص. وقالوا إن مفاعلتن المعقول لم يُسمع في أشعارهم ؛ لأن العقل مؤدٍ إلى الاعتماد على السبب ، والنقص اعتماد على الوجد ، والوجد أقوى من السبب ؛ ولأنه لو أُجيز العقلُ لزم المساواة بين مفاعيلن الفرعي - لأن مفاعيلن هذا فرع مفاعلتن - وبين مفاعيلن الأصلي - كما في الطويل - في جواز القبض في كليهما. ولا يجوز ؛ لأن الفرع ينبغي أن تكون منزلته أنزل وأحط من الأصل كمتفعلن لما أضمر ، فصار إلى مستفعلن - كما سيجيء - ، فلم يجيزوا فيه الخبل حتى تصير منزلته أنزل من مستفعلن الأصلي ، وإلى هذا أشار بقوله ( والأخفشُ العقلَ أبسلاً ) أي حرم ، والإبسال التحريم .

وقال متابعو الخليل: ما ذكره الأخفش باطل بالسمع، والقياس، وعدم تمام

دليله . أما السماع ، فلأنه جاء في "صحيح مسلم" :

وقد قال الكريم أبو حبابٍ أقيموا قينقاعَ لا تسيروا<sup>(١)</sup>

قبله :

تركتم قِدْرَكُمْ لا شيءَ فيها وقِدْرُ القومِ حاميةٌ تدور<sup>(٢)</sup>

و(قينقاع) موضع فيه غزو للنبي - عليه الصلاة والسلام - . فقوله ( نَقَاعٌ لا ) مفاعِلن

معقول . وقد جاء غير هذا إذا استقريُّ أشعارهم يوجد .

وأما القياس ، فلأنه يجوز النقص ، وهو مفاعيلن على لفظ وتد مجموع ووجد

مفروق . فجواز العقل وهو مفاعِلن أولى ؛ لأنه على لفظ وتدين مجموعين . والذوق

(١) "صحيح مسلم" كتاب الجهاد والسير باب "جواز قتال من نقض العهد وجواز إنزال أهل الحصن على حكم حاكم عادل أهل

للحكم" ١٦٢/٥

أيضا يشهد ، وهو أعدل [٤٨و] شاهد بأن مَفَاعِلُنْ أخف من مفاعيلٌ، حتى إن  
الحدّاق من العروضيين اختاروا من مزاحف الوافر المعقول دون المنقوص حين  
اختاروا بيتاً من مزاحف كل بحر .

وأما عدم إتمام دليله ؛ فإن دليله الأول لا يدل على عدم الجواز بل يدل  
على أنه أولى. ودليله الثاني وهو أن درجة الفرع ينبغي أن تكون أحطّ وأنزل فغير  
مسلم .

وقياسه على مستفعلن المضمّر في الكامل ، فالفرق بينهما ظاهر؛ لأنهم  
أجمعوا على منع جواز الجمع بين عِللٍ ثلاث في جزء إلا أن يكون خرمًا . نعم في  
موضع أو موضعين جاز الجمع بين ثلاث عِلل ، وهو شاذٌّ نادر لا اعتبار به . ومع  
هذا فإذا وصلنا إليه نذكر ما فيه .

ففي مستفعلن المضمّر قد أُسْكِنَتْ تاؤه ، وحُذِفَتْ بعد إسكانها، وحُذِفَ  
رابعه. فلو حُذِفَتْ السين والفاء معاً لاجتمع فيه ثلاث عِلل . وقلنا : لا يجوز،  
بخلاف إسكان اللام من مفاعِلُنْ ، ثم حُذِفَ حرف آخر بالعقل، فالعقل لا  
يكون خلاف الأصل، وهو اجتماع زحاف ثلاث. وإلى ما ذكرناه أشار بقوله ( وذا  
باطل) أي : قول الأخفش . قوله ( وكان) أي : المعقول أقوى من المنقوص . أشار  
إلى ما ذكرناه من أن المعقول في اللفظ مركّب من وتدين مجموعين ، والمنقوص من  
وتدين مجموع ومفروق، والمجموع أقوى من المفروق - لما ذكرناه غير مرة - .  
(وأعدلا) أي : أعدل من المنقوص ؛ لأنّ المعقول مركّب من وتدين متساويين، بخلاف  
المنقوص؛ فإنه مركّب من وتدين متخالفين .

قال :

وَلَمْ يَسْتَجِزْ عَقْلَ الْعُرُوضِ جَمَاعَةً      وَكُلُّ أُبُوًّا فِي الْأَضْرِبِ الرَّحْفِ مُسْجَلًا

أقول : اعلم أن التنوخي ذكر أن بعض العروضيين لم يجوز عقل العروض ؛ لأنه تطرق إليه الضعف بالجزء ، فلو عقل ل زاد اعتلاله ، وهو غير جائز . وأنكر ابن دانية وعبدالرحيم<sup>(١)</sup> وقالوا : لأن جميعهم قالوا المعاقبة جائزة ، وإن العروض تراخف ، فلو لم يجز العقل ، وجاز في أجزاءه الأخرى يلزم التحكم .

ونسبت قصيدة إلى الخليل مشتملة على الزحافات فقال فيها :

وما الوافر المجزوء يوماً عروضه      ترام بعقل وهو المتنعر<sup>(٢)</sup>

يدل على عدم جواز العقل فيها . وذكر شارح هذه القصيدة<sup>(٣)</sup> بأنه جُرئت وعُصبت .

[٤٨ظ] فلو عقلت مع جواز العقل أو النقص في سائر الأجزاء يلزم الإجحاف .

وقال بعضهم : إن الخليل منع عصبها ، فحينئذ يمتنع العقل والنقص فيها ؛ لأنهما

تابعان للعصب . وقالوا : إن العروض تشبه الضرب وهو لا يُزاحف ، فلا تراخف

العروض أيضاً . وهذا القياس فاسد ؛ لأن المخالفة بينهما وقعت كثيرة ، وقد جاء

عصبها كثيراً ، كقوله :

أهاجك منزل أقوى      وغير آية القطر<sup>(٤)</sup>

وكلهم منعوا الزحف في الأضرب الثلاثة . أما في الأول ، فلما ذكرناه في أول

(١) تقدمت ترجمة إبراهيم بن عبدالرحيم . ص ١٧٩ . ولم أشر على ترجمته عبد الرحيم .  
(٢) لعل ( المتنعر ) من النقر ، وهو الذي لا يثبت في مكان ، ذلك أن هذا البحر كثير الحركات . الصحاح ( نعر ) ٨٣٢/٢ . ولم أعره

على البيت .

(٣) لم أعرف من هو .

(٤) ورد في العقد ٢٦٣/٦ ، القسطاس ٨٧ .

البحر<sup>(١)</sup> . وأما الثاني ؛ فلأنه لا يجوز عصبه لئلا يلتبس بالثالث . وإذا امتنع عصبه امتنع عقله ونقصه ؛ لأنهما تابعان له ومرتبان عليه . وأما الثالث ؛ فلأن النقص لا يدخل عليه ، لئلا يستلزامه الوقف على المتحرك ، قالوا : ولا العقل ؛ لأن سائر أجزائه معقولة ، فلو عقل هذا أيضاً يلزم كثرة الحذف مع التباسه بمجزوء الرجز<sup>(٢)</sup> . وفيه نظر ؛ لأن هذا الدليل يدل على أن عقله مع عقل بقية الأجزاء غير جائز ، [لا أن]<sup>(٣)</sup> عقله غير جائز على الانفراد ؛ ولأن الكامل يجوز أن يجيء على مفاعلن ست مرات ، ومربّعه أربع مرات ، وإذا جُوز مع التباسه بالرجز فلم لا يجوز هاهنا؟ قيل : إن الفرق أن سببَي الكامل مقدّمان على الوجد كما في الرجز فلا بأس بالتباس ، وسببَي الوافر متأخران ، فلا يجوز أن يلتبس المتأخر الأسباب بالمتقدم الأسباب . وفيه نظر .

وقوله ( مُسْجَلًا ) أي : مطلقاً . والإسجال : الإطلاق . أو مباحاً ، والسّجل المبدول المباح الذي لا يُمنع من أحد .

قال :

بِهِ عَضْبٌ لِلْخُرْمِ وَالْجُزْءُ سَالِمٌ      كَذَا قَصَمٌ لِلْخُرْمِ وَالْعَضْبُ حُصَلًا  
كَذَا جَمَمٌ لِلْخُرْمِ مِنْ بَعْدِ عَقْلِهِ      كَذَا عَقَصٌ لِلْخُرْمِ وَالنَّقْصُ أُدْخَلًا

أقول : قوله (به) أي : في الوافر . واعلم : أنه إذا خُرم مفاعلتن غير مزاحف

سمي عَضْبًا - بسكون الضاد وفتح هـ - وجزؤه أَعْضَبٌ ، فيصير فاعلتن ، فيرد إلى

(١) الضرب الأول مقطوف أي حذف بعد عصبه ، فنقل إلى فعولن ، ومنع الزحف فيه لكثرة ما حذف منه

(٢) وذلك إذا كان مجزوء الرجز مخبوناً أي جاء على (مفاعلن مفاعلن) مرتين .

(٣) في (ل) و(أ) (لأن)



مُفْتَعِلُنْ ، تشبيهاً بالكبش الأعضب ، وهو المكسور القرن . . وقيل : هو الذي ذهب  
أحد قرنيه .

وإن حُرِمَ بعد<sup>(١)</sup> العصب ، فبقي فاعيلن ، فيُنْقَلُ إلى مفعولن يسمى قَصْماً .

والجزء أقصم ، تشبيهاً بالسِّنِّ المكسورة من نصفها . أو من قصمتُ الشيءَ قَصْماً

من باب ضرب - إذا [و٤٩] كسرتَه حتى بان .

وإن حُرِمَ بعد عقله ، فبقي فاعِئَنُ ، فيُنْقَلُ إلى فاعلن يسمى جَمًّا<sup>(٢)</sup> ،

والجزء أجم تشبيهاً بالتيس الذي ذهب قرناه .

وإذا حُرِمَ بعد النقص ، فبقي فاعيلُ ، فَرَدَّ إلى مفعولُ سمي عَقْصاً . والجزء

أعقص ، تشبيهاً له بالتيس الذي التوى قرناه على أذنيه من خلفه ؛ لأنه لما حُذِفَ  
أوله وآخره وغيّر وسطه أشبهه التيس الأعقص . وإن سلم من الخرم سمي موفوراً .

واعلم أن الخرم في الوافر حسن ؛ لأن الجزء سباعي كثير الحركات

فيُخَفَّفُ . فإذا ن . خَرْمُ السالم أحسن من خرم المعصوب ، وخرمُ المعصوب أحسن

من خرم المنقوص ، وخرمُ المنقوص أحسن من خرم المعقول .

ولوجاءت قصيدة كلها مفاعيلن مربعاً جعلناها من الهزج حملاً على

السلامة ، فإن كان ضربها أو جزء آخر منها مفاعِلَتُنْ كانت من الوافر ؛ لأن

مفاعِلَتُنْ لا تكون إلا فيه . ولوجاءت كلها [مفاعِلن]<sup>(٣)</sup> جعلناها من الرجز تقليلاً

(١) في (ل) و(أ) (بعب)

(٢) المعروف أنه (جما) بفك التضعيف .

(٣) في (ل) و(أ) (مفاعيلن) والصواب (مفاعِلن) وهي مخبون (مستفعلن)

للتغيير ، ولأن الخبن أكثر من القبض <sup>(١)</sup> .

ويجوز أن تجيء القصيدة من الضرب الأول من الوافر وكل أجزاءها معصوبة، أو منقوصة، أو معقولة، أو متغايرة في ذلك ؛ لأن مجيء فعولن في العروض والضرب يوجب كونها من الوافر .

قال :

(إِذَا لَمْ ) بِمَعْصُوبٍ ( مَنَازِلٌ ) أَعْقَلَنَّ ( لِسَلَامَةٍ ) أَنْقَصَ ( إِنْ نَزَلَ ) سَمَّ جَرَوَلًا  
لِأَعْضَبٍ ( مَا قَالُوا ) لِأَقْصَمَ وَأَرْوَيْنَ لِأَعْقَصَ ( كَوَ لَا أَنْتَ ) لِلْجَمِّمِ أَنْجَلَى

أقول : ذكر في هذين البيتين أبيات الزحاف والخرم .

بيت المعصوب :

إذا لم تستطع شيئاً فدعه وجاوزه إلى ما تستطيع <sup>(٢)</sup>

ويروى ( أمراً ) . قيل : إن يونس النحوي <sup>(٣)</sup> كان أستاذاً لسيبويه في النحو ، صار يقرأ عليه العروض ، ولم يفهمها ، فقال سيبويه : كيف تقطع هذا البيت ؟ فعرف مراد سيبويه فترك العروض <sup>(٤)</sup>

بيت المعقول :

منازلٌ لِفَرْتَنِي قَفَارٌ كَأَنَّهَا سَوْمُهَا سَطُورٌ <sup>(٥)</sup>

بيت المنقوص :

(١) لعله عبر بالقبض عن حذف الخامس المتحرك والمعروف بالعقل ؛ لأن حذف الخامس هنا يكون بعد تسكينه .  
(٢) لعمر بن معد يكرب الزبيدي . ديوان عمرو بن معد يكرب الزبيدي ٤٢ . رأه عزازة . عدل العروض والضرب معانيه معصوب .  
(٣) أبو عبد الرحمن يونس بن حبيب ( ٩٤ - ١٨٢ هـ ) . يُعرف بالنحوي . من أئمة البصرة في النحو واللغة ، شافه الأعراب واختص برؤية بن العجاج ، أخذ عن سيبويه والكسائي والفراء له آراء تفرّد بها . من كتبه : معاني اللغات ، اللغات ، النوادر ، الأمثال .  
- مراتب النحويين ٢١ - ٢٣ ، نزهة الألباء ٤٩ - ٥١ ، غاية النهاية في طبقات القراء ٤٠٦/٢ ، الأعلام ٢٦١/٨ .  
(٤) الرواية المشهورة أنه الأصمعي لا يونس ، وأن الأستاذ هو الخليل لا سيبويه . وانظر الرواية في : نزهة الألباء ١١٥ .  
(٥) ورد في الإقناع ٢٥ ، عروض ابن جني ٨٧ ، عروض الورقة ٦٨ ، الكافي ٥٥ ، البارع ١٢٥ ، القسطاس ٨٥ ، نهاية الراغب ١٩٢ ، العيون الغامزة ١٦٦ . رأه عزازة . عدل العروض والضرب معانيه معقول .

لسلّامة دارٌ بحفيرٍ      كباقي الخلقِ السَّحْقِ قِفَارُ<sup>(١)</sup>

بيت الأعضب قول جرول<sup>(٢)</sup>:

إِنْ نَزَلَ الشِّتَاءُ بَدَارِ قَوْمِ      تَجَنَّبَ جَارَ بَيْتِهِمُ الشِّتَاءُ<sup>(٣)</sup>

[٤٩ظ]

وجرول اسم الحطيئة . قال أبو تمام :

أَرْضُ الْفَلَاحَةِ لَوْ أَتَاهَا جَرُولُ      أَعْنِي الْحَطِيئَةَ لِأَغْتَدِي حَرَّائًا<sup>(٤)</sup>

قوله (سّم) أي أنسب هذا البيت إلى جرول .

بيت الأقصم :

مَا قَالُوا لَنَا سُدْدًا وَلَكِنْ      تَفَاحَشُ أَمْرُهُمْ وَأَتَوْا بِهَجْرٍ<sup>(٥)</sup>

ويروى (تفاقم) ، أي : تعاظم .

بيت الأعقص :

لَوْلَا مَلِكٌ رُوُوفٌ رَحِيمٌ      تَدَارَكُنِي بِرَحْمَتِهِ هَلَكْتُ<sup>(٦)</sup>

بيت الأجم .

أَنْتَ خَيْرٌ مَنْ رَكِبَ الْمَطَايَا      وَأَكْرَمُهُمْ أَبَاً وَأَخًا وَنَفْسًا<sup>(٧)</sup>

ويروى (وأماً) . قوله (انجلي) أي: (أنت) للججم انكشف ، أي : بيته (أنت)

..... الخ .

(١) ورد في الإقناع ٢٥ ، عروض ابن جني ٨٨ ، عروض الورقة ٦٧ ، الكافي ٥٥ ، البارع ١٢٥ ، القسطاس ٨٥ ، نهاية الراغب ١٩١ ، العيون الغامزة ١٦٧ . وفيه مفاعيلٌ منقوصة (معصوبٌ مفعوف)

(٢) أبو مليكة جرول بن أوس العبسي (ت ٤٥هـ) شاعر مخضرم ، أسلم ثم ارتد . وهو راوية زهير بن أبي سلمى . كان مولعاً باضجاع ، فلم يسلم منه أحد ، وهجا أمه وأباه ونفسه . وحبسه عمر — رضي الله عنه — لهجائه الزبيرقان بن بدر . ثم أطلقه وقد أخذ عليه عهداً ألا يهجو مسلماً — الشعر والشعراء ٣٢٢/١ — ٣٢٣ ، شرح شواهد المغني ٩١٦/٢ — ٩١٨ ، معجم المؤلفين ١٢٩/٣ .

(٣) ديوان الحطيئة ٥٧ . وفيه: (إذا) مكان (إن) فلا شاهد فيه على هذه الرواية . وفيه (إنزلت) فاعلته الأعضب (مخروم) . شرح ديوان أبي تمام ١٧٣/١ .

(٤) ورد في العقد ٢٩١/٦ ، الإقناع ٢٦ ، عروض ابن جني ٨٨ ، الوافي ٧٦ ، البارع ١٢٧ ، القسطاس ٨٦ ، نهاية الراغب ١٩٢ ، العيون الغامزة ١٦٦ . وفيه (لورم) فاعيلٌ أعقص (مفعوف معصوب) .

(٥) ورد في الإقناع ٢٧ ، عروض ابن جني ٨٩ ، رسالة الصاهل والشاحج ٥٨٨ ، الكافي ٥٧ ، البارع ١٢٧ ، القسطاس ٨٦ ، نهاية الراغب ١٩٢ ، العيون الغامزة ١٦٦ . وفيه (طاعلور) فاعيلته أمصم (مخروم معصوب) .

(٦) ورد في العقد ٢٩١/٦ ، الإقناع ٢٧ ، عروض ابن جني ٨٩ ، عروض الورقة ٦٨ ، رسالة الصاهل والشاحج ٥٨٩ ، الوافي ٧٧ ، البارع ١٢٧ ، القسطاس ٨٦ ، المفتاح ٥٣٨ ، نهاية الراغب ١٩٣ ، العيون الغامزة ١٦٧ . وفيه (انصحي) فاعلته أمهم (مخروم معصوب) .

فإذا ورد بيت من الوافر فإن كان من المسدس فأوله إما مفاعلتن سالم، أو مفاعيلن معصوب ، أو مفاعلن معقول ، أو مفاعيلن منقوص ، أو مفتعلن أعضب، أو مفعولن أقصم، أو مفعولن أعقص ، أو فاعلن أجم ، وكذا الرابع عند من أجاز الخرم فيه ، وإلا فله [الأربع<sup>(١)</sup>] الأول كما للثاني وللخامس. والثالث والسادس فعولن لاغير .

وإن كان من المربع فأوله الصيغ الثماني ، ولثانيه الأربع ، ولثالثه [الأربع<sup>(٢)</sup>] أو الثماني — إن أجزنا الخرم فيه — وضربه الأول ، مفاعلتن سالم، والثاني مفاعيلن معصوب لاغير.

وأقصر بيت من الوافر يكون على أربعة وعشرين حرفاً ، كقول بعض

المتأخرين :

قوم لهم شرفٌ مافاز به بشرٌ<sup>(٣)</sup>

تقطيعه : مفعول مفاعلتن مرتين .

معاياته<sup>(٤)</sup> :

أنشد أحمد العروضي :

لا إله إلا الله وحده لا شريك له<sup>(٤)</sup>

هذا يخرج من ثاني الوافر بإسكان الهاء من (وحده) ، وتحريك الهاء من (له) ، ويكون (لا إله) (فاعلن) أجم .

(١) في (ل) (الأبع) . والمثبت عن (أ)

(٢) أنشده للمعاية : الجامع في العروض ١١٩ ، ٤٣٠ ، نصيب لبياس ١٠٣ .

(٣) ظاهرة التداخل ٢٠١ نقلاً عن معيار النظار للزنجاني .

(٤) تقطيعه

لا إله	مفاعيلن	مفاعيلن	مفاعيلن	مفاعيلن
مفاعيلن	مفاعيلن	مفاعيلن	مفاعيلن	مفاعيلن
أجم	معصوب	معصوب	معصوب	سالم

وَأُنشِدُ أَيْضاً :-

ماعلى المليحة من جناحٍ لكن على رقيبها جناحٌ

هذا يخرج من أول الوافر بإسقاط نون (لكن) ، وتقطيعه :

فاعلن مفاعلتنُ فعولن مُفْتَعِلُنْ ، مفاعلن ، فعولن .

وَأُنشِدُ الدومي أَيْضاً : [ ٥٠ ]

ليتهم بجمعهم لقونا يازيد فنشفي الغليل منهم

من أول الوافر . ودخل [ الجمم ]<sup>(١)</sup> في أوله ، و [ العصب ]<sup>(٢)</sup> أول نصفه الأخير .

يخرج بحذف ياء من ( يازيد ) ، وتحريك الياء من ( فنشفي ) . وتقطيعه<sup>(٣)</sup> :

فاعلن ، مفاعلن ، فعولن مُفْتَعِلُنْ ، مفاعلن ، فعولن .

وَأُنشِدُ أَيْضاً من مريع الوافر :-

حالتِ السماءُ بيننا وبين المسجد<sup>(٤)</sup>

يقطع الألف من المسجد ، وتقطيعه :

فاعلن مفاعلن مفاعلن مفاعيلن .

(١) في (ل) و(أ) (العصب) .

(٢) العبارة في (ل) و(ز) : ودخل العصب في أوله وأول نصفه الأخير ، وقد صوت بها وفق تقطيع البيت .

(٣) تقطيعه :

ليتهم ، بجمعهم ، لقونا يازيد فنش ، فبيلغلي ، منهم .

فاعلن ، مفاعلن ، فعولن مُفْتَعِلُنْ ، مفاعلن ، فعولن .

أجم ، معقول ، مقطوف أعضب ، معقول ، مقطوف .

(٤) تقطيعه وفق الوزن الذي قال يكون بتسكين ( المسجد ) أَيْضاً :

حالتس ، سماء بي ناربي ، نالمسجد .

فاعلن ، مفاعلن مفاعلن مفاعيلن .

أجم ، معقول معقول ، معصوب .

وسيرد شاهداً على كف الرمل . وهذا البيت في الجامع كالتالي :

حالت السحابة بيننا وبين المسجد .

وخرجه أبو الحسن من الضرب الأخير في الوافر بقطع الألف من ( المسجد ) ووزنه عنده .

حالتس ، سحابتي ناربي ، نالمسجد .

فاعلن ، مفاعلن مفاعلن مفاعيلن .

الجامع ٢٣١ .

## [بحر الكامل]

قال :

وَقُلْ كَامِلٌ فَاسْدِسْ لَهُ ( مُتَّفَاعِلُنْ ) وَفِي الْحَرَكَاتِ آمْتَازِمِ الْكُلِّ أَكْمَلًا

أقول : الكامل مُتَّفَاعِلُنْ ست مرات . سمي به ، لأن العرب استعملته تاماً كما هو في الدائرة . من الكمال وهو التمام ، وقد كَمَلَ الشيء ، بحركات الميم ، والكسر أردؤها ، والفتح هو الفصيح . فمن فتح أو كسر قال في اسم الفاعل : (كامل) . ومن ضم قال ( كَمِيل ) . وليس في الشعر بيت كملت أجزاء دائرته ، وكثرت حركاته في الاستعمال هذه الكثرة غيره ؛ فإن البيت التام منه مشتمل على ثلاثين متحركاً . والوافر أيضاً كذلك . إلا أنه ما جاء تام الحروف لما ذكرنا . وبيت دائرته قد جاء تاماً فلا حاجة [إلى]<sup>(١)</sup> أن يصنعه العروضيون من أنفسهم، وهو ( وإذا صحوت ) على مايجيء .

## [أعاريضه وضروبه]

قال :

أَعَارِيضُهُ أَثْلَثُهَا وَأَضْرِبُهَا أَتَسَعُنْ فَأَضْرِبُ أَوْلَاهَا ثَلَاثَةً أَجْعَلَا

لِعَنْتَرَةَ الْعَبْسِيِّ قُلْ ( وَإِذَا صَحَوْ ) شَبِيهٌ لَهَا جَاءَ أَعْلَى مَا تَأَصَّلَا

أقول : وله ثلاث أعاريض وتسعة أضرب . [ الأولى : تامة<sup>(٢)</sup> ولها ثلاثة

<sup>(١)</sup> في (ل) و(أ) (من)

<sup>(٢)</sup> ساقطة من (ل) و(أ) . والمثبت عن الكافي ٢٦ و

أضرب] الأول : تام مثلها، كقول عنزة بن شداد العبسي<sup>(١)</sup>:

وَإِذَا صَحَوْتُ فَمَا أَقْصِرُ عَنْ نَدَىٍّ      وَكَمَا عَلِمْتَ شِمَائِلِي وَتَكْرُمِي<sup>(٢)</sup>  
مَقْفَاهُ - وَهُوَ أَوَّلُ الْقَصِيدَةِ :-

هَلْ غَادَرَ الشُّعْرَاءُ مِنْ مَتَرَدِّمْ      أَمْ هَلْ عَرَفْتَ الدَّارَ بَعْدَ تَوْهْمِي<sup>(٣)</sup>

قوله ( جاء ) أي العروض والضرب . ( صحيحين ) على أصلهما، أي : على ( ماتأصلاً ) عليه . والضمير عائد إلى ( ما ) . أراد دفع وهم من يتوهم أنه يجب أن يجنيئاً معتلين كالوافر ؛ لأن القطف فيه واجب على ما ذكرناه - والوهم لأجل أنهما من دائرة واحدة . فذكر أن هذا ليس كذلك .

قال : [ ٥٠ ظ ]

وَوَثَانِيَا أَقْطَعُ مُزْدِفًا ( وَإِذَا دَعَا )      وَثَالِثًا أَحْذُذُ كُنْ لِجَمْعِ مُقْصَمِلَا  
وَأَضْمِرُهُ بَعْدَ الْحَذِّ أَيُّ كُنْ مُسْكِنًا      لِثَانٍ لِنِّمَافِي سِوَاهُ لِيَدِّ خَلَا

أقول :- الضرب الثاني : مقطوع . على وزن فَعِلَاتُنْ . قال بعضهم<sup>(٤)</sup> : هذا

بفتح العين كتمرات للفرق بينه وبينها مخبون فاعلاتن في الرمل والمديد وغيرهما . وبيته للأخطل<sup>(٥)</sup> :

(١) عنزة بن شداد العبسي (ت نحو ٢٢٢ ق. هـ) شاعر جاهلي ، وفارس شجاع . من شعراء الطبقة الأولى . كانت أمه أمة فَعَبْرَ بسواد لونه . وهو أحد غربان العرب ، وأحد شعراء المعلقات . شهد داحس والغبراء ومات قتيلاً - الشعر والشعراء ١/ ٢٥٠-٢٥٤ ، شرح شواهد المغني ١/ ٤٨٢ ، الأعلام ٩١-٩٢ .

(٢) ديوان عنزة بن شداد ١٥

(٣) ديوان عنزة ١٢ . (٤) هو أسيد بفتح الهمزة . انظر البارع ١٣١ .

(٥) أبو مالك غياث بن غوث (١٩٠-٩٠ هـ) ، شاعر أموي . تغلي ، نصراني . مدح ملوك بني أمية . أحد الثلاثة الذين اشتبهوا بالنقائض ، وكان يشبهه بالنابغة الذبياني ، وقيل : إنه ذهب بالمدح . عمر طويلاً ، ومات نصرانياً - الشعر والشعراء ١/ ٤٨٣-٤٩٦ ، شرح شواهد المغني ١/ ١٢٣-١٢٦ ، الأعلام ١٢٣/٥ .

وَإِذَا دَعَوْنَاكَ عَمَّهِنَّ فَإِنَّهُ نَسَبٌ يَبْدُكَ عِنْدَهُنَّ خَبَالًا<sup>(١)</sup>

مصرعه :

قَفُّ بِالْذِيَارِ وَسَائِلِ الْأَطْلَالِ إِنْ رَجَوْتُ بِأَنْ تَجِيبَ سَأَلًا<sup>(٢)</sup>

وهذا الضرب لا يقع إلا مردفًا بالألف أو الواو أو الياء اللتين ما قبلهما من جنسهما أو مفتوح ؛ وذلك لأنه سقط منه حرف ساكن وحركة ، وهما على زنة حرف متحرك من أتم بناء هذا البحر من ضربه بغير زحف . وأجاز بعضهم وروده بغير ردف ؛ لأنه لم يسقط منه حرف متحرك .

وشاهده بيت امرئ القيس :

وَلَقَدْ بَعَثْتُ الْعَيْسُ ثُمَّ زَجَرْتُهَا وَهَنَّا وَقَلْتُ عَلَيْكَ خَيْرَ مَعَدٍّ<sup>(٣)</sup>

وهو عند الخليل شاذ .

**والضرب الثالث : أخذ مضمراً [فَعَلْنُ<sup>(٤)</sup>].** والحذذ بالحاء المهملة إسقاط الوجد

المجموع من آخر الجزء . وذلك الجزء يسمى أخذ ، أخذ من الحذذ وهو القطع السريع المستأصل ، فإذا ذهب الوجد فقد قُطِع . أو أخذ من الحذذ ، وهو خِفة الذنب ؛ لأنه خَفَّ بسبب قطع وتده . وقيل : الجذذ - بالجيم - والجزء مجذوذ . من الجذذ وهو القطع والكسر . والإضمار هو إسكان الثاني المتحرك . وذلك الجزء

(١) ديوان الأخطل ٢٤٥ .

(٢) كافي العسدي ٢٦٦ .

(٣) ديوان امرئ القيس ٢٠٧ . وانظر : معيار النظار ٣٨ .

(٤) في (ل) و(أ) (فَعَلْنُ)



يسمى بالمضمّر ؛ لأن إسكانه ليس بلازم، بل يجوز إسكانه وتحريكه ، فأشبهه الإضمار الاسم المضمّر ، إن شئت جئت به ، وإن شئت جئت مكانه بالمظهر ، وهو فَعَلُنْ - بإسكان العين - فحذف منه ( عِلْنُ ) فبقي ( مُتَفَا ) ، ثم أُسْكِنُ الثاني بالإضمار ، فصار ( مُتَفَا ) ، فنقل إلى فَعَلُنْ . وبيته :

لمن الديارُ برامتينِ فعائلٍ دَرَسَتْ وَغَيْرَ آيَها القَطْرُ<sup>(١)</sup>

مصرعه :

بان الشبابُ وأخلفَ العُمُرُ وتنكَّرَ الإخوانُ والدهرُ<sup>(٢)</sup>

ولم يلزموا في هذا الضرب الردف ؛ لأن الساقط أكثر من أن يسدَّ مسدّه مد . وقد أثبت بعضهم لها ضرباً رابعاً<sup>(٣)</sup> ، وهو فَعِلُنْ أخذ من غير إضمار . وأنشد في سألته :

فسل الديارُ إذا مرتت بربعها مطرتُ معالمَ ربعها الديم<sup>(٤)</sup>

وفي مزاحفه ما أنشده الزمخشري ، وهو : [ ٥١ و ]

عهدي بها حيناً وفيها أهلها ولكل دارٍ نقلَةٌ وبَدَلٌ<sup>(٥)</sup>

(١) ورد في العقد ٢٦٥/٦ ، إلتناع ٢٩ ، عروض ابن جني ٩١ ، عروض الورقة ٧١ ، الكافي ٦٠ ، البارع ١٣١ ، القسطاس ٨٨ ، نهاية الراغب ٢٠٠ ، العيون الغامزة ١٧١ .

(٢) لعمرو بن أحمَر الباهلي ، ابن دريد ، الاشتقاق ١٣ ، المعري ، رسالة الغفران ٢٤٠ ، الوافي ٨٢ ، شرح الحماسة للتبريزي ٧٩/١ .

(٣) ذكره ابن القطاع وشاهده عنده .

عهدي بها حيناً وفيها أهلها ولكل دارٍ نقلَةٌ وبَدَلٌ

البارع ١٣٩ . وانظر : تصحيح لمعتا سلاسه الجباز ص ١٠٥ .

(٤) لم أعثر عليه .

(٥) ورد في البارع ١٣٩ ، القسطاس ٨٩ .

ومنعه الخليل لعدم السماع لا لمخالفة القياس ؛ فإن القياس لا يمنعه ؛ لأنه إذا  
جاز الأخذُ المضمَر فالأخذ من غير إضمار أولى بالجواز ؛ لأنه أقل تغييراً عن  
السالم الذي هو الأصل <sup>(١)</sup> .

ولا تجوز الإزالة ولا الترفيل في المسدّس لما فيه من الزيادة على أصل  
الدائرة ، المذال بحرف والمرقل بحرفين مع أنه لم يرد . وقد شذ مثل قوله :

يهبّ المثين [ مع المثين <sup>(٢)</sup> ] وإن تقا بعث السنون فنار عمرو خير نار <sup>(٣)</sup>

فقوله : ( رنخير نار ) مستفعلان مذال . مثل قوله :

ولنا تهمامة والنجود وخيلنا في كلّ فجّ ما تزال تثير غاره <sup>(٤)</sup>

فقوله ( لتثير غاره ) متفاعلاتن مرقل . وهذان ضربان آخران من العروض الأولى .

وقد جاء على خمسة أجزاء قول حسان :

لمن الصبيّ بجانب البطحاء ملقى غير ذي مهد <sup>(٥)</sup>

من الضرب الثالث . قال الزمخشري : " هو محذوف الصدر يتم ( بمنّ مخبري ) "

وهذا قبيح ؛ لأن الشعر محصور في عدد من الحروف والحركات والسكنات . ولهذا

<sup>(١)</sup> في حاشية (أ) الوكس : هو الحذذ والإضمار . والجزء موكوس ، أي : أخذ مضمَر . ولم يذكره الناظم ولا الشارح . وذكره طائفة من العروضيين .

<sup>(٢)</sup> ساقطة من (ل) و(أ) . وقد علق ناسخ (أ) عليه بقوله : " هذا البيت على خمسة أجزاء وكان أصله كهذا :

يهب المثين وإن تابعت السنون فيا لقومي نار عمرو خير نار <sup>(٣)</sup>

وقد اعتمدت رواية القسطاس .

<sup>(٤)</sup> ورد في القسطاس ٩٠ .

<sup>(٥)</sup> ورد في البارع ١٠٤ ، القسطاس ٩٠ ، المعيار ٥٢ .

<sup>(٦)</sup> ديوان حسان بن ثابت الأنصاري ٢١٠ وفيه ( في الترتب ملقى ) ولا شاهد فيه عندئذ . ورواية العبيدي موافقة لرواية القسطاس .

القسطاس ٩٠ . فلما جاء في ديوان حسان ( البطحاء )

(٥) انظر : تصحيح المعيار ١٠٥ .

لا يمكن من يقصد التلحين أن يأخذ شيئاً من منشور الكلام مع إبقاء ألفاظه على هيئاتها، بل لابد له من أن يزيد وينقص بخلاف الشعر، فإنه يُورد على هيئة، وإذا انكسر لا يمكن ذلك، فكانه ليس بشعر. وأنشد بعد هذا البيت:-

جاءت به بيضاء آنسة<sup>(١)</sup> من عبدٍ شمس صلتة الخد<sup>(٢)</sup>

وهذا من الضرب الخامس، وهذا أيضاً قبيح.

قوله (ثانياً) مفعول (اقطع)، قوله (مردفاً) يجوز كسر الدال على أنه حال من فاعل (اقطع)، وفتحها على أنه حال من مفعوله. قوله (كن لجمع) تفسير للحدذ، أي: كن قاطعاً لوتد مجموع. والقصملة: القطع. و (كن مُسكناً لثان) تفسير وبيان الإضمار، وقوله (ما في سواه ليدخلا) أي: الإضمار مختصٌ بالكامل. و(ما) بمعنى ليس، واسمه محذوف، أي: ليس الإضمار، وخبره (في سواه)، أي: ليس الإضمار كائناً في سوى الكامل ليدخل في غيره. فهذا إشارة إلى بطلان قول من قال: إن فعلاً بسكون العين في السريع أحدٌ مضمراً لا أصل. أي: الإضمار مختصٌّ بهذا البحر [ليس] يدخل في غيره.

(١) لحسان ديوانه ٢١٠.

(٢) ساقطة من (ل) ومثبتة عن (أ).

قال : [ ٥١ ظ ]

وَتَانِيَةٌ حَذَاءٌ لِاثْنَيْنِ مُشَبَّهٌ  
لَهَا ( دِمْنٌ ) ثَانٍ كَثَالِثٍ أَوَّلًا  
لَهُ ( وَلَأَنْتَ ) الْبَيْتُ وَأَجْزَأُ أَخِيرَةٌ  
وَأَضْرَبَهَا أَرْبَعَهَا فَالْأَوَّلُ رَفْلًا  
وَزِدِ الْخَفَّ فِيهِ آخِرًا وَلَقَدْ سَبَقُ  
وَتَالِثُهَا مِثْلُ لَهَا ( وَإِذَا افْتَقَرُ )  
وَأَضْرَبَهَا أَرْبَعَهَا أَقْطَعُهُ ( وَقَدْ قَلَّ ) مَثَلًا

أقول :- العروض الثانية : حذَاءُ فَعِلْنُ . ولها ضربان . الأول :- وهو رابع

البحر - مثلها أحدٌ . وبيته :-

دِمْنٌ عَفَتْ وَمَحَا مَعَارِفَهَا      هَطِلٌ أَجَشُّ وَبَارِحٌ تَرِبٌ <sup>(١)</sup>

قوله : [ ( رِفْهًا ) ، و ( تَرِبٌ ) <sup>(٢)</sup> ] كلاهما فَعِلْنُ أَحْذُ . وهما فصل وغاية على قول

صاحب "الكمال" : المعارف : الوجوه وما يظهر منها . والدمنة : [ آثار ] <sup>(٣)</sup> الناس وما

سَوَّدُوا ، ومطر هَطِلٌ : أي كثير الهَطْلان ، أي : التتابع . والأجَشُّ : الغليظ

الصوت ، والبارح : الريح الحارَّة ، وريح تَرِبَةٌ : إذا جاءت بالتراب .

مَقْفَاهُ :

وَلَقَدْ عَجِبْتُ لِعَاقِلٍ لَعِبٍ      يُضْحِي رَخِيَّ الْبَالِ فِي لُبِّ <sup>(٤)</sup>

وثانيتها :- وهو خامس البحر - كالضرب الثالث للعروض الأولى ، أي :

أَحْذُ مَضْمَرٌ . وبيته :-

<sup>(١)</sup> ورد في العقد ٢٦٥/٦ ، عروض ابن جني ٩٢ ، عروض الورقة ٧٠ ، الكافي ٦٠ ، البارح ١٣٢ ، نهاية الراغب ٢٠٢ ، العيون الغامزة ١٧١ .

<sup>(٢)</sup> في (ل) و(أ) «هَطِلٌ» و(بارح) ، كلاهما فَعِلْنُ أَحْذُ لَعْلُهُ سَهُوٌ مِنَ النَّاسِخِ وَالتَّصْوِيبِ عَنِ كَافِي الْعَبِيدِي ٢٧ و

<sup>(٣)</sup> ساقطة من (ل) و(أ) و(أ) و(أ) : الصَّحاح (دمن) ٢١١٤/٥ .

<sup>(٤)</sup> ورد في الروابي ٨١ ، مبيار النظار ٣٩ . وَضِيْعٌ لِعَاقِلٍ (

ولأنت أشجع من أسامة إذ دُعيت نزالٍ ولج في الذعر<sup>(١)</sup>  
 أي : الإفزاع . يقال : دُعرتَه ، أي: أفزعتَه ، قوله : ( دُعري ) فَعُلُنْ أَحَدٌ مضمَر .  
 وهو غاية بلا خلاف .  
 مصرعه :-

ذكر الرباب وذكرها سقم فصبا وليس لِن صبا حلم<sup>(٢)</sup>  
 قوله : ( له ) ( ولأنت ) البيت ) أي : للضرب الثاني . ( ولأنت ) مبدأ . ( و ) البيت )  
 عطف بيان . ( و ) له ) خبره .  
 وأثبت بعضهم لهذه العروض ضرباً ثالثاً وهو مفعولن مضمَر مقطوع  
 كقوله :- أنشده الأخفش :-

إني من القوم الذين إذا جاراتهم فارقتهم أثني<sup>(٣)</sup>  
 العروض الثالثة : مجزوءة ولها أربعة أضرب . الضرب الأول : مرفل  
 مجزوء . وهو سادس البحر . والمرفل : ما زيد في آخره سبب خفيف ، فيصير  
 الجزء مُتفاعلاتن . وإلى هذا أشار بقوله ( زد الخِفَّ فيه آخراً ) . ولا يكون إلا في  
 هذا البحر ، تشبيهاً له بترفيل الثوب وهو إسباغه وإرساله . ورفس رِفْلٌ : أي :  
 سابغ الذنب . وبيته :

ولقد سبقتهم إلي فلم نزعته وأنت آخر<sup>(٤)</sup>

وقوله ( تو أنت آخر ) مُتفاعلاتن مرفل .

(١) ينسب لزهير بن أبي سلمى . شرح شهرزهر ٧٨ . كما ينسب لأوس بن حجر . ديوان أوس بن حجر ١٣٩ .

(٢) للمخيل السعدي . ورد في المفضليات ١١٣ ، ورسالة الغفران ٢٢٤ .

(٣) ورد في رسالة الصاهل والشاحج ٥٩٣ .

(٤) للحطية . ديوانه ٣٤ .

مصرّعه: [٥٢و]

حسبُ اللبيبِ من التجاربِ مافي الزمانِ من العجائبِ<sup>(١)</sup>

الضرب الثاني :- وهو سابع البحر - مجزوء مزال مُتفاعلان. وقد ذكرنا

معناه في البسيط - وردفه واجب . لالتقاء الساكنين . وبيته :

أُبْنِيَّ لَا تَظْلَمُ بِمَكْسَاةٍ لَا الصَّغِيرَ وَلَا الكَبِيرَ<sup>(٢)</sup>

قوله ( رُوٌ لِّلْكَبِيرِ ) مُتفاعلان . والبيت الذي يستشهده العروضيون هذا :

جَدْتُ يُكُونُ مَقَامَهُ أبدأً بِمُخْتَلِفِ الرِّيحِ<sup>(٣)</sup>

مصرّعه :-

يا شَرَّ مَنْ عبدَ الصَّليبِ وَالشَّمْسُ حينَ دنتَ تَغيِبُ<sup>(٤)</sup>

قوله (بردف) أي مع ردف ، و( الباء) للحال ، كقوله تعالى ﴿ وَقَدْ دَخَلُوا

بِالْكَفْرِ<sup>(٥)</sup>﴾

الضرب الثالث :- وهو ثامن الكامل - مُتفاعِلُنْ مجزوء معرّى مثل

العروض . وبيته :-

وَإِذَا افْتَقَرْتَ فَلَا تَكُنْ مُتَخَشِّعاً وَتَجَمَّلِ<sup>(٦)</sup>

مقفاه :-

(١) ورد في الكافي ٦٢٢ ، معيار النظر ٤٠ .

(٢) لامرأة مكية تدعى سبيعة بنت الأحب . ورد في سيرة ابن هشام ٤١/١ ، العقد ٢٦٦/٦ ، رسالة الصاهل والشاحج ٥٣٠ ، سمط اللآلي ٦٠/١ ، الكافي ٦٢ .

(٣) ورد في العقد ٢٩٢/٦ ، الإقناع ٣١ ، عروض ابن جني ٩٤ ، عروض الورقة ٧١ ، الكافي ٦٢ ، البارع ١٣٣ ، القسطاس ٩٢ ، نهاية الراغب ٢٠٦ ، العيون الغامزة ١٧٢ .

(٤) ورد في الكافي ٦٢٢ معيار النظر ٤٠ .

(٥) سورة "المائدة" الآية "٦١"

(٦) ورد في العقد ٢٦٧/٦ ، الإقناع ٣١ ، عروض ابن جني ٩٤ ، عروض الورقة ٦٩ ، الكافي ٦٣ ، البارع ١٣٤ ، القسطاس ٩٢ ، نهاية الراغب ٢٠٦ ، العيون الغامزة ١٧٢ .

رَمَتْ المَنُونُ بِحَادِثٍ      عَمَرُو بَنَ أُمَّ الحَارِثِ<sup>(١)</sup>

الضرب الرابع :- وهو تاسع الكامل - مقطوع . فصار بالقطع إلى  
مُتَفَاعِلٍ، فَرَدَّ إلى فَعِلَاتُنْ - وهو قليل . وبيته :-

وَإِذَا هُمْ ذَكَرُوا الإِسَاءَةَ أَكْثَرُوا الحَسَنَاتِ<sup>(٢)</sup>

وأشار إلى هذا البيت في أول البيت الذي يجيء بقوله : ( وإذا ) .

مصرعه :-

سَلَبْتُ [مَيْسَ]<sup>(٣)</sup> فَوَادِي      وَتَرَحَّلْتُ بِسَوَادِي<sup>(٤)</sup>

قوله ( مَثَلًا ) أي : مَثَلْنُ . ويجوز ضمُّ ميمه وكسرتائه على غير مسمى الفاعل .

[ زحاف الكامل ]

قال

لَهُ (وَإِذَا) وَالزَّحْفُ أَضْمِرُهُ مطلقاً      وَقِصُّ أَلْقَى مَا أَضْمَرْتَ بَعْدُ أَوْ آجَزِلاً  
أَيِ آطَوِ . فِي المَقْطُوعِ قَدْ مُنِعَا مَعاً      وَمَا الطَّيُّ لَوْ لَمْ يُضْمَرَ الجُزْءُ مُدْخِلاً  
كَمَا لَمْ يَكْفُوا وَافراً دُونَ عَضْبِهِ      إِذِ الحَرَكَاتُ الخَمْسُ تَأْتِي عَلَى الوِلا  
وَمَا حُذِّ لا تُزْحِفُهُ أَنِّي وَجَدْتُهُ      نَعَم كالمُعَرَّى آزْحِفُ مُذالاً مُرَقَلاً  
لِلْأَضْمَارِ ( إِنِّي ) قِصٌّ ( يَذِبُّ ) كَذَا آجَزِلاً ( مَنْزِلَةٌ ) وَالوَقْصُ كَانَ المَفْضُلاً

أقول :- يجوز في كل مُتَفَاعِلِنِ الإِضْمَارِ ، فيصير إلى مُسْتَفْعِلِنِ - كما

ذكرناه - . ويجوز بعد ذلك أن تُحذفَ سِينُهُ فيبقى مُتَفَعِّلِنِ ، فيُنقَلُ إلى مَفَاعِيلِنِ

(١) ورد في الكافي ٦٦٣ معيار النظائر

(٢) ورد في العقد ٢٦٧/٦، الإقناع ٣٢، عروض ابن جني ٩٥، الكافي ٦٣، الجارح ١٣٤، القسطاس ٩٢، نهاية  
الراغب ٢٠٦، العيون الغامرة ١٧٢.

(٣) في (ل) و(أ) (بليس) .

(٤) ورد في الروابي ٨٥

ويسمى موقوصاً. من الوقص - بفتح القاف و سكونها - وهو إسقاط الثاني بعد إركانه . وهذا لا يكون إلا في مُتفاعِلن ؛ لأن الإضمار - وهو إركان الثاني - لا يكون إلا فيه . أخذ من قولهم وَقَصْتُ عُنُقَهُ أَقْصَاهَا [٥٢ظ] وَقَصّاً ، أي كسرتها ؛ لأنه إذا سقط ثاني متحركه فكأنه كُسر عنقه ، أو من الوقص وهو النقص ؛ لأنه نقص منه حرف .

ويجوز في مستفعلن المضمر الجزل - بالجيم والحاء المعجمة - فيصير مُسْتَعْلِنٌ ، فينقل إلى مُفْتَعِلُنْ . والجزء مجزول - بالجيم - ، وهو الأشهر . مأخوذ من الجزل ، وهو القطع ، وبالحاء المعجمة أخذ من الخزل وهو القطع أيضاً .

قال ابن القطاع : «- يجوز سكون الحذف ، والقصم ، والعضب ، والثلم ، وفتح

إلا العصب . فإنه ساكن فحسب .»

أعلم أنه إذا أُضْمِر مُتفاعِلن أو وَقِص اعتمد سببه على السبب الذي هو بعده . فلا يُجْزَل السبب الآخر حينئذٍ حتى لا يكون إجحافاً بالجزء . فكما بين تاء مُتفاعِلن وألفه معاقبة كذلك بين سين مستفعلن المضمر وفائه معاقبة ، فلا يجتمع الوقص والجزل فيه ؛ لأنه إجحاف بالجزء باجتماع ثلاثة زحافات .

قوله ( ألقى ما أضمرت ) تفسير الوقص . وقوله : ( أي اطو ) تفسير ( أو اجزلاً ) معطوف على ( قص ) . وهذا أيضاً مختص بمُتفاعِلن لاختصاص إضماره به . وفي الضرب المقطوع الإضمار جائز لكثرة حركاته . ولا يجوز فيه الوقص والجزل أصلاً ، لاستلزامهما ثلاث علل في الجزء القطع ، والإضمار ، والوقص أو الجزل فيكون إجحافاً . وإلى هذا أشار بقوله ( وفي المقطوع قد مُنعا معاً ) .



ولا يجوز الطي من غير إضمار ؛ لأنه يؤدي إلى اجتماع خمس متحركات ،  
لأدائه [إلى] <sup>(١)</sup> الخروج عن الوزن والاعتدال . ولهذا لا يجوز حذف نون مُفَاعَلَتْنِ  
في الوافر بدون العصب لأدائه إلى ذلك . وإلى هذا أشار بقوله ( وما الطي ) إلى ( على  
الوفا ) .

ويجوز الإضمار في كل جزء إلا في الأحذ سواء كان عروضاً أو ضرباً  
للإجحاف ؛ لأنه حُذِفَ منه وتد مجموع .

قوله ( نعم كالمعرى ) المعرى : كل ضرب جاز أن يُزاد عليه زيادة من

التعرية الترفيل ، والإذالة ، والتسيبغ ومازید : وهي داخلة في مستفعلن ، ومُتَّفَاعِلن ،  
وفاعلاتن ، لا على أنها تجيء كلها عليها ؛ لأن التسيبغ مختصُّ بالرمل ،  
والإذالة مشتركة بين البسيط والكامل ، والترفيل مختصُّ بالكامل . أي : كل ما  
جاز من الإضمار ، والوقص ، والجزل في المعرى ، أي في مُتَّفَاعِلن معرى من الزوائد  
جاز في المذال والمرفل . فبعد إضمارهما يُنقلان إلى مستفعلن ومستفعلاتن .

وتكون المعاقبة قائمة بين السين والفاء فيهما كما كانت قائمة فيهما في

مستفعلن المضمر . والإضمار أحسن من الوقص والجزل ؛ لقلّة متحركاته وإبقائه

على العدد الأصلي . وفي الوقص [ ٥٣ و ] موالاة بين المتحركين ، وفي الجزل بين

ثلاث متحركات ؛ ولأنه بسبب الإضمار يصير على صورة الرجز السالم دونهما ،

والخروج إلى صورة سالمة أحسن منه إلى صورة مزاحفة .

بيت الإضمار قول عنتره العبسي :

<sup>(١)</sup> في (ل) (على) والمثبت عن (أ) .

إني امرؤٌ من خيرِ عبيسٍ مُنصباً شطري وأحمي سائري بالمنصلِ<sup>(١)</sup>  
 وإنما حكمنا عليه أنه من الكامل دون الرجز ؛ لأنه من قصيدة جاء فيها مُتفاعِلن  
 منها أول القصيدة :

طالَ الثَوَاءُ على رسومِ المنزلِ بينَ اللِّكِيكِ وبينَ نُبْتِ الحَرْمَلِ<sup>(٢)</sup>  
 واللِّكِيكِ والحَرْمَلِ موضعان . ومنها قوله :

ولقد أُبِيْتُ على الطوى وأظلهُ حتى أنالُ به لذيذُ المأكَلِ<sup>(٣)</sup>  
 بيت الوقص قوله :

يذبُّ عن حريمه بسيفه ونبله ورمحه ويحتمي<sup>(٤)</sup>  
 بيت الجزل :

منزلةٌ صمَّ صداها وَعَفَتْ أُرْسُمُهَا إن سُبِلَتْ لم تُجِبِ<sup>(٥)</sup>

قال شارحُ القسطاس<sup>٦٦</sup> في شرحه له : «والظاهر أن هذين البيتين من الرجز؛ لأن  
 أجزاء الأول مُفاعِلن ، والثاني مُفتَعِلُن . ولعلَّ الخليل سمعهما من قصيدتين  
 فيهما مُتفاعِلن حتى حكم بأنهما من الكامل»<sup>(٦)</sup>.

قوله ( والوقصُ كان المفضلاً ) إشارةٌ إلى أن الخليل قال : «الوقص أحسن من  
 الجزل؛ لأنه ألدُّ ، ولأنَّ حذف السين المعلول أحسن من حذف الفاء ، وهو حرف

(١) ديوان عنزة ١١٠

(٢) ديوان عنزة ١١٠

(٣) ديوان عنزة ١١١

(٤) ورد في: العقد ٢٩١/٦، الإقناع ٣٣، عروض ابن جني ٩٧، عروض الورقة ٧٠، الكافي ٦٦، البارع ١٣٦،  
 القسطاس ٩١، نهاية الراغب ٢١١، العيون الغامزة ١٧٣.

(٥) ورد في العقد ٢٩٢/٦، الإقناع ٣٣، عروض ابن جني ٩٧، عروض الورقة ٧٠، الكافي ٦٦، البارع ١٣٦،  
 القسطاس ٩١، نهاية الراغب ٢١٠، العيون الغامزة ١٧٣.

(٦) انظر: معيار النظم ص ٤٤ ، تصحيح المطبوعات ص ١٠٦ .

صحيح ؛ ولأن الحذف في الأول أحسن بدليل الخرم ؛ ولأنه حينئذٍ يصير على صورة وتدين . ٢٢

وذهب الأخفش ومتابعوه إلى أن الجزل أحسن ؛ لاعتماد السبب على الوتد المقارن . وقال البارقي : قول الخليل أرجح ؛ لأن اعتماد السبب المزاحف لا يُقابل باعتلال الجزء في موضعين . هذا ما يتعلق بالنظم .  
بيت المضمّر المرفّل للحطيئة :

وَعَزَّرْتَنِي وَزَعَمْتَ أَنَّكَ لَابْنٌ فِي الصَّيْفِ تَامِرٌ<sup>(١)</sup>

الرجحان ولم يفرد له الخليل اسماً، وسماه دومي الراجح ؛ لأنك حذف حركة، وزدت ساكناً ومتحركاً، فقد رجح . قال : وإن شئت تسميه الثقيل . ٢٣  
بيت الموقوص المرفّل قوله أيضاً :-

وَلَقَدْ شَهِدْتُ وَفَاتَهُمْ وَنَقَلْتُهُمْ إِلَى الْمَقَابِرِ<sup>(٢)</sup>

التوفية ولم يفرد له الخليل اسماً . وسماه دومي الموقى ؛ لأنه حذف منه حرف متحرك، وزيد [٥٣ظ] عليه متحرك وساكن ، فكأنه زيد على تمامه ساكن . وهذه عادة أمثاله ، فكأنه وقى حقه المعتاد .

بيت المجزول المرفّل :

صَفَحُوا عَنْ ابْنِكَ : إِنَّ فِي ابْنِكَ حِدَّةً حِينَ يُكَلِّمُ<sup>(٣)</sup>

الزيادة

سماه دومي الزائد .

بيت المضمّر المذال :

(١) ديوان الحطيئة ٣٣ . رقمه (فَصْحَبَيْتَا مِرْ) مُتَعَاوِلَتَهُ وَمُضْمَرٌ ذَال .

(٢) لم أعر عليه في ديوان الحطيئة الذي بين يدي . وقد ورد في الإقناع ٣٤ ، عروض الورقة ٧١ ، الكافي ٦٧ ، القسطاس ٩٤ ،

العيون الغامرة ١٧٥ . وضمه (الْمَقَابِرِ) مَضَاعِلَتَهُ . مَوْصُومٌ ذَال .

(٣) ورد في الإقناع ٣٤ ، عروض الورقة ٧١ ، الكافي ٦٧ ، القسطاس ٩٤ ، العيون الغامرة ١٧٥ . وفيه إضرب (حِينَ يُكَلِّمُ) مُتَعَاوِلَتَهُ مَجْزُولٌ مَرَضٌ

وَإِذَا افْتَقَرْتُ أَوْ اخْتَبِرْتُ حَمِدْتُ رَبَّ الْعَالَمِينَ<sup>(١)</sup>

سَمَاهُ دُومِي مَعْتَدِلًا . هَكَذَا أَنْشَدَهُ الزَّمْخَشَرِيُّ ، وَبَعْضُهُمْ يَنْشُدُهُ هَكَذَا ( وَإِذَا اغْتَبَقْتَ أَوْ انْتَشَيْتَ ) .

بيت الموقوص المذال :

كُتِبَ الشَّقَاءُ عَلَيْهِمَا      فَمَا لَهُ مُيَسَّرَانِ<sup>(٢)</sup>

سماه دومي المعدول .

بيت المجزول المذال :

وَأَجِبْ أَخَاكَ إِذَا دَعَا      كَ مُعَالِنًا غَيْرَ مُخَافٍ<sup>(٣)</sup>

سماه دومي محدوداً .

بيت المضمر المقطوع :-

وَإِذَا افْتَقَرْتُ إِلَى الذَّخَائِرِ لَمْ تَجِدْ      ذَخْرًا يَكُونُ كَصَالِحِ الْأَعْمَالِ<sup>(٤)</sup>

وَأَعْلَمُ أَنَّ اجْتِمَاعَ الْإِضْمَارِ وَالْقَطْعِ لَمْ يَسْمَهُ الْخَلِيلُ بِاسْمِ مَفْرَدٍ ، وَسَمَاهُ دُومِي بِالرُّزْنِ ، لِأَنَّهُ لَمَّا ذَهَبَ مِنْهُ حَرَكَةٌ مِنْ أَوَّلِهِ وَحَرَكَةٌ مِنْ آخِرِهِ رُزْنٌ وَثَقُلَ بِكَثْرَةِ سَكُونِهِ وَقَلَّتْ حَرَكَتُهُ . وَأَعْلَمُ أَنَّ بَيْنَ الْوَقْصِ وَالْجَزْلِ مَعَاقِبَةٌ .

فَإِذَا وَرَدَ بَيْتٌ مِنَ الْكَامِلِ ، فَإِنْ كَانَ مِنَ الضَّرْبِ الْأَوَّلِ أَوْ الثَّامِنِ فَكُلُّ جُزْءٍ

مِنْهُ مُتَّفَاعِلٌ سَالِمٌ ، أَوْ مُسْتَفْعَلٌ مَضْمَرٌ ، أَوْ مُفَاعَلٌ مَوْقُوصٌ ، أَوْ مُفْتَعِلٌ

مَجْزُولٌ . وَإِنْ كَانَ مِنَ الضَّرْبِ الثَّانِي أَوْ التَّاسِعِ فَكَذَلِكَ . إِلَّا أَنْ ضَرِبَهُ يَكُونُ إِمَّا

فَعِلَاتُنْ مَقْطُوعٌ ، أَوْ مَفْعُولٌ مَضْمَرٌ مَقْطُوعٌ . وَإِنْ كَانَ مِنَ الضَّرْبِ الثَّلَاثِ فَضَرِبَهُ

أَحَدًا مَضْمَرٌ لِأَغْيَرٍ . وَإِنْ كَانَ مِنَ الرَّابِعِ فَعَرُوضُهُ وَضَرِبَهُ فَعِلُنْ أَحَدٌ . وَإِنْ كَانَ مِنْ

(١) ورد في العقد ٢٩٢/٦ ، الإقناع ٣٤ ، عروض الورقة ٧٢ ، الكافي ٦٨ ، القسطاس ٩٣ ، العيون الغامزة ١٧٥ . وضميره (بمعانيته) متفاعلية مضمر مزال .

(٢) ورد في العقد ٢٩٣/٦ ، الإقناع ٣٥ ، عروض الورقة ٧٢ ، الكافي ٦٨ ، القسطاس ٩٣ ، العيون الغامزة ١٧٥ . وضميره (بمعانيته) متفاعلية موقوص مزال .

(٣) ورد في العقد ٢٩٣/٦ ، الإقناع ٣٥ ، عروض الورقة ٧٢ ، الكافي ٦٨ ، القسطاس ٩٣ ، مفتاح العلوم ٥٤١ ، العيون الغامزة ١٧٥ . وضميره (بمعانيته) متفاعلية مجزول مزال .

(٤) ديوان الأخطل ٢٥٧ . وضميره (بمعانيته) متفاعلية مضمر مقطوع .

الخامس فعروضه فَعِلْنُ أَحْذِ ، وضربه فَعْلُنُ أَحْذِ مضمراً. وإن كان من السادس فضربه إما مُتَفَاعِلَاتِن مَرَقَل ، أو مستفعلاتن مضمراً مَرَقَل ، أو مُفَاعِلَاتِن موقوص مَرَقَل ، أو مُفْتَعِلَاتُنْ مجزول مَرَقَل . وإن كان من السابع فضربه إما مُتَفَاعِلَانْ مَذَال ، أو مستفعلانْ مضمراً مَذَال ، أو مُفَاعِلَانْ موقوص مَذَال ، أو مُفْتَعِلَانْ مجزول مَذَال . وسائر الأجزاء كما ذكرنا. هذا هو الأصل الذي يقتضيه القياس . وقد جاءت

أشياء شاذة. فمن ذلك ما روي لامرئى القيس . ويقال انه [لابن أحمر]<sup>(١)</sup> : [٥٤و]

لهفي على قتلى النِّبَاجِ فَإِنَّهُمْ      كانوا الذُّرَى وَرَوَاسِي الأَعْلَامِ<sup>(٢)</sup>  
عاداتُ طِيٍّ فِي بني أسدٍ      رِيُّ القَنَا وَخِضَابُ كلِّ حَسَامِ

جاء بعروض صحيحة مع عروض حذاء ، وبضرب مقطوع مضمراً مع ضرب مقطوع<sup>(٣)</sup> . و(النباج) قرية بالبادية .

وروي لامرئى القيس، ويقال إنه لابن أحمر<sup>(٤)</sup> ، ويقال لرجل من بني عبد القيس :

اللَّهُ أَنْجَحُ مَا طَلَبْتُ بِهِ      وَالْبِرُّ خَيْرُ حَقِيبةِ الرَّحْلِ<sup>(٥)</sup>  
وَتَنُوفَةٌ جَدْبَاءَ ذَاتِ مَهَامِهِ      جَاوَزَتْهَا بِنَجَائِبِ قُبُلِ<sup>(٦)</sup>

جاء بعروض حذاء مع عروض صحيحة<sup>(٧)</sup> . فمنهم من أجازه لكثرة ما جاء عنهم . قال الأَخْفَشُ : "هذا قياس جائز . وفي المقيد أقوى منه في المطلق" . ومنهم من جعله

(١) في (ل) و(أ) (لاحرم) ولعله كما ذكرت .

(٢) ليساني ديوان امرئ القيس . والثاني في: الزهرة ٢٩٦/٢ وانظر : ظاهرة التداخل ٢٥٥ ، حيث نقلتها الباحثة عن الإبداع في العروض للراوندي .

(٣) في البيت الأول العروض (ج فإنهم) متفاعلة صحيحة ، والضرب (أعلامي) مفعولن مقطوع مضمراً . وفي البيت الثاني العروض (أسدن) فَعِلْنُ حذاء ، والضرب (لحسامي) فَعِلَاتُنْ مقطوع .

(٤) عمرو بن أحمر بن عمرو الباهلي (ت ٦٥هـ) شاعر مخضرم ، فصيح مقدّم ، كثير الغريب نزل الشام ، ومدح الخلفاء من عمر بن الخطاب - رضى الله عنه - . اشترك في غزو الروم ، فاصيب في إحدى عينيه . قال ابن قتيبة : إنه أتى بأربعة الفاظ لم تعرف في كلام العرب وهي الماموسة للنار ، والبابوس لحوار الناقة ، وبس بمعنى تأخر ، والأزنة بمعنى ما لفت على الرأس .

- الشعر والشعراء ١/٣٥٦-٣٥٩ ، الأغاني ٧/١٤٠ ، سمط اللآلي ١/٣٠٧ ، الخزانة ٣/٣٨-٣٩ ، الأعلام ٥/٧٢-٧٣ .  
(٥) لامرئى القيس . وهما في ديوانه بالأول ٢٣٨ والثاني ٢٣٧ . وفيه :

وتنوفة جرداء مهليكة جاوزتها بنجائب قتل .

فلا شاهد في البيت على رواية الديوان ؛ إذ تكون عروضه (ليكن) فَعِلْنُ حذاء .

(٦) رواية الديوان (قتل) واما (قبل) فلعلها من القبل في العين ، وهو إقبال السواد على الأنف .  
قالت الخنساء

ولما أن رأيت الخيل قبلاً      تباري بالحدود شبا العوالي .

والشاة القبلاء التي أقبل قرناها على وجهها وقد تكون تصحيفاً . الصحاح (قبل) ٥/١٧٩٦ .

(٧) عروض البيت الأول (تبهى) فَعِلْنُ حذاء ، وعروض البيت الثاني (تمهامهن) متفاعلة صحيحة .

شاذاً لبعده ما بين فعلن و متفاعلن:

ومثله قول خرنق بنت هفان<sup>(١)</sup>:

لا يبعدن قومي الذين هم  
النازلين بكل معترك  
الخالطين نحيثهم بنضارهم  
سّم العداة وآفة الجزر<sup>(٢)</sup>  
والطيبين معاقد الأزر  
وذوي الغنى منهم بذوي الفقر

ومثله قول الحطيئة:-

شهد الحطيئة حين يلقي ربه  
أن الوليد أحق بالعدر<sup>(٣)</sup>

ثم قال:

خلعوا عنانك إذ جريت ولو  
تركوا عنانك لم تزل تجري<sup>(٤)</sup>

ومن ذلك قول الربيع بن زياد<sup>(٥)</sup> وهو من أبيات "الحماسة":

أفبعد مقتل مالك بن زهير  
ترجو النساء عواقب الأطهار<sup>(٦)</sup>

(١) الخرنق بنت بدر بن هفان (نحو ٥٠ هـ). اختلف في اسم ابينا وقومها؛ فقيل من بني سعد بن ضبيعة، وقيل من بني قيس بن ثعلبة، وقيل هي أخت طرفة بن العبد، وقيل عمته. شاعرة جاهلية. أغار زوجها بشر بن عمر بن مرنند وبنه علي بن أسد، فقتلوا جميعاً في يوم (قُلاب)، فرثتهم بشعرها - سمط اللآلي ١/٢، ٧٨٠، خزنة الأدب ٢/٢٠٦-٣٠٨، الأعلام ٢/٣٠٣.

(٢) ديوان الخرنق بنت بدر بن هفان ٢٩٩، ٣٠. وورد البيت الثالث ضمن ديوان حاتم الطائي ٢١٧، ونسبه إليه أبو زيد في: النوادر ٣٥٣، والبيتان الأول والثاني في الكتاب ١/٢٠٢، ٦٤/٢، وورداً (النازلون والخالطون) بالرفع كما في "ديوان الخرنق" و(النازلين والخالطين) كرواية العبيدي، وانظر نسبتها للخرنق في "الكتاب"، وأبو علي القالي، الأمالي ١٥٨/٢ وسمط اللآلي ١/٢، ٧٨٠، خزنة الأدب ٢/٣٠١، ٣٠٦.

وجميع الأبيات عروضها فعلن أخذ إلا البيت الأخير فعروضه (بنضارهم) متفاعلن.

(٣) ديوان الحطيئة ١٧٩. وعروض البيت (قى ربهو) مستفعلن مضمر. وفي (ل) و(أ) (بالعدن). وأثبت ما في الديوان لمناسبة المعنى المراد.

(٤) ديوان الحطيئة ١٧٩. وعروضه (تولو) فعلن حذاء.

(٥) الربيع بن زياد العبسي (نحو ٣٠ ق. هـ) أمه فاطمة بنت الخرشب إحدى المنجيات. كان يقال لبنيها الأربعة الكملة. وسمي الربيع الكامل، شاعر من دهاة العرب ورؤسائها. اتصل بالنعمان بن المنذر، فأفسد لبيد بن ربيعة ما بينهما، فترك الحيرة إلى ديار عبيس. له أخبار كثيرة في حرب داحس والغبراء - الأغاني ١٦/١٩، ٣٢، الأعلام ٣/١٤.

(٦) أبو عبيدة، النقائض ١/٨٢، حماسة أبي تمام ١/٤٩٤، حماسة البحرني ١/٣٣، الأغاني ١٦/٢٧، عروض الورقة ٧٠، البارع ١٤٠، ١٤١، أبو حيان، تذكرة النحاة ١٣٩، التبريزي، تهذيب إصلاح المنطق ٨٠٣.

من كان مسروراً بمقتل مالكٍ      فليأتِ ساحتنا بوجهِ نهارٍ  
ومُجَنَّبَاتٍ ما يَذْقنُ غروباً      يُقذَفُنَ بالمُهَرَّاتِ والأُمَهَارِ<sup>(١)</sup>

قطع العروض في غير المصرَع ، وجمع بين عروض مقطوعة وعروض صحيحة<sup>(٢)</sup>  
وأشد منه قطع العروض مع سلامة الضرب قوله :-

حَنَنْتُ نَوَارُ وِلاتَ هَنا حَنَنْتُ      وبدا الذي كانت نوارُ أُجَنَّتِ<sup>(٣)</sup>  
لما رَأَتْ ماءَ السَّلا مشروباً      والفرثُ يُعَصِرُ في الإِناءِ أُرُنَّتِ

فقوله ( مشروباً ) مفعولن مضمر مقطوع<sup>(٤)</sup> . وقيل : هذا النوع يجوز أن يسمي  
المُقعد ، وعن القُتَيْبِيِّ أن هذا الزحاف يسمي الإقواء<sup>(٥)</sup> .

وألحق ابن عبد العزيز بالعروض الحداء [٥٤ ظ] ضرباً آخر مقطوعاً مضمرأ ، وأنشد :  
وإذا دعوتك عمهنَّ فإنه      نسبٌ يزيدك عندهنَّ العارا<sup>(٦)</sup>

فغير بيت الأخطل . والأنسب أنه من زحاف الحشو . وأثبت أيضاً عروضاً  
ثالثة حذاء مضمرة . وضربها أحد مضمر . وأنشد :

<sup>(١)</sup> كذا ورد في (ل) و(أ) . وفي غيره (عذوفاً) و( يقذفن ) وفسرها التبريزي في "تهذيب إصلاح المنطق" بأن المجنَّبات : التي قد جُنَّبت  
خلف الإبل — يعني الخيل ، ( يقذفن بالمهترات والأمهارة ) أي : يطرحن أولادهن لشدة السير ، وما يذقن شيئاً للشغل والحرب .  
تهذيب إصلاح المنطق ٨٠٤ .

<sup>(٢)</sup> عروض البيت الأول والآخر مقطوعتان هما (زهيري) متفاعل ، و(نغروباً) متفاعل ، وعروض البيت الثاني (تلمالكن) متفاعلين  
صحيحة .

<sup>(٣)</sup> نسيهما ابن قتيبة لحُجَل بن نُضلة ، ونسيهما السيوطي لشيب بن حُجَيل التغلبي . وهما في الشعر والشعراء ٩٦/١ ، شرح التبريزي  
لديوان أبي تمام ٢٠٤/١ ، شرح التبريزي للحماسة ٢٥/٣ ، تذكرة النحاة ٧٣٤ ، شرح شواهد المغني ٩٢٠/٢ ، العقيد  
٣١٤١٦ ، الروض الأنف ١٥٤/١ ، اللسان (سلا) ٣٩٦/١٤ .

<sup>(٤)</sup> في البيت الثاني العروض ( مشروباً ) مقطوعة مضمرة والضرب (أُرُنَّتِ) متفاعلين صحيحة .

<sup>(٥)</sup> قال ابن قتيبة : سُمِّي إقواء ، لأنه نقص من عروضه قوّة . وكان يستوي البيت بأن نقول ( متشرباً ) . يقال : أقرى فلانُ الحبلُ إذا  
جعل إحدى قواه أغلظ من الأخرى ، وهو حبل قوٌّ . الشعر والشعراء ٩٦/١ .  
(٦) لم أعر عليه .

ترك الجديدُ جديدها رثاً فكأنما هي رَيْطَةٌ جُرْدٌ<sup>(١)</sup>

قال : "والخليل قد شَوَّشَ عددها وترتيبها جداً . والتحقيق ما ذكرناه ."

والعجب منه أنه جعل شعر أعرابي غير معروف من جملة ضروبه ، وقصيدته

مشهورة أولها :

هل بالطلولِ لسائلٍ ردٌّ أم هل لها بتكلمٍ [مَعَهْدٌ]<sup>(٢)</sup>

وكل ذلك شاذ .

ولو جاءت قصيدة كلها مستفعلن جعلناها مسدس الرجز أو مربعه . ولو

جعلناها من الكامل كانت أجزاءها مزاحفة . والحمل على السلامة أولى . وكذلك

إن كانت مسدسة، وضربها مفعولن، وباقي الأجزاء مستفعلن . فإن جاء ضربها

مستفعلاتن أو مستفعلان حكمتنا بأنها من الكامل ؛ إذ ليس في الرجز ذلك . وكذلك

إن جاء ضربها فَعْلَاتُنْ مسدسة كانت أو مربعة ؛ لأن ذلك لا يكون في الرجز .

وأقصر بيت من الكامل يكون على ثلاثة وعشرين حرفاً كقول بعض

العروضيين :-

لو رأيتَ زينبا لجرتَ في مَعْنَاهَا<sup>(٣)</sup>

تقطيعه : فاعلن مفاعلن مفاعلن مفعولن .

هذا إن أجزنا الخرم في متفاعلن . وإلا فيكون على أربعة وعشرين حرفاً بزيادة

الواو في أول البيت ، فيصير مفاعلن .

(١) لم أعثر عليه .

(٢) ديوان علي بن جبلة ١١٥

(٣) حصار النظار ٤٣ ، تصحيح لقياس ١٠٨ .





وأنشد أيضاً في المربع :

اتق الله تسلم من الآفات<sup>(١)</sup>

من تاسع الكامل بإلحاق النون الثقيلة بـ ( اتق ) ، والخفيفة بـ ( تسلم ) ، فيصير

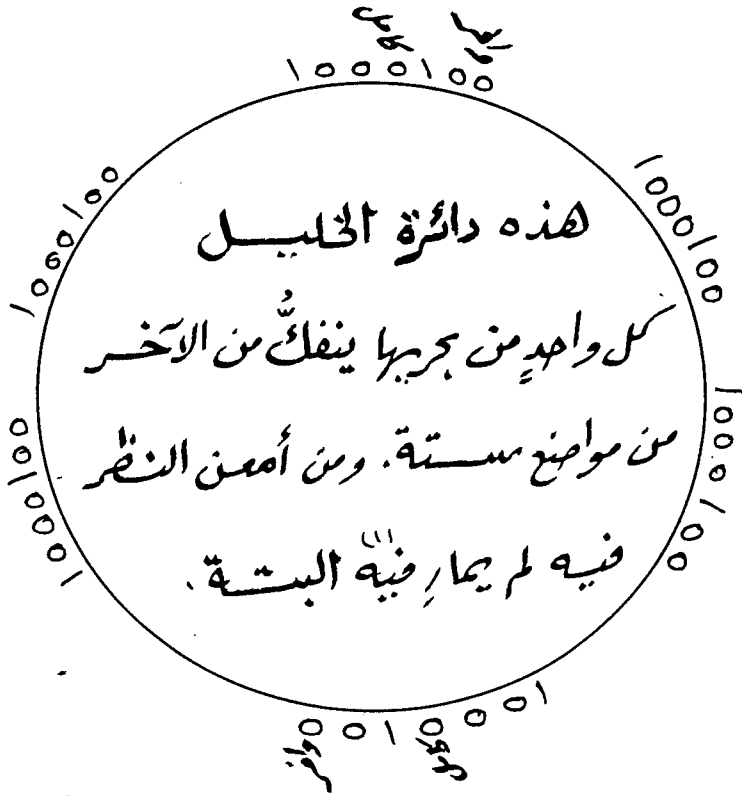
لفظ البيت على صورة التقطيع هكذا :

اتتقين ، نل لا ه تس ، لمن منل ، أفاتي .

(١) تقطيعه :

اتتقين ، نللاهتس  
مفتعلن ، مستعلن  
بجزول ، مضر  
لممنل ، أفاتي .  
مفاعلن ، مفعولن .  
موقوص ، مضر مقطوع .

## [تشكيل الدوائر]



قوله ( هذه دائرة الخليل .... إلخ ) اعلم أن كل واحد من هذين البحرين ينفكُّ من الآخر من [ ستة ]<sup>(١)</sup> مواضع ؛ لأن كل واحد منهما مركَّب من وتد مجموع وفاصلة صغرى ، فالكامل يخرج من الوافر من أي فاصلة ابتدأت بها إذا ألحقت بالأول الوتد المجموع. مثلا : إذا ابتدأت من (عَلْتُن) الأولى فقلت :-  
 عَلْتُنُّ مفا عَلتن مفا عَلتن مفا عَلتن مفا عَلتن مفا عَلتن مفا  
 صار كاملاً [مُتَّفَاعِلن]<sup>(٢)</sup> ست مرات . وكذا إذا ابتدأت من (عِلُن) من مُتَّفَاعِلن من الكامل يخرج منه الوافر . وهذا ظاهر بيِّن .

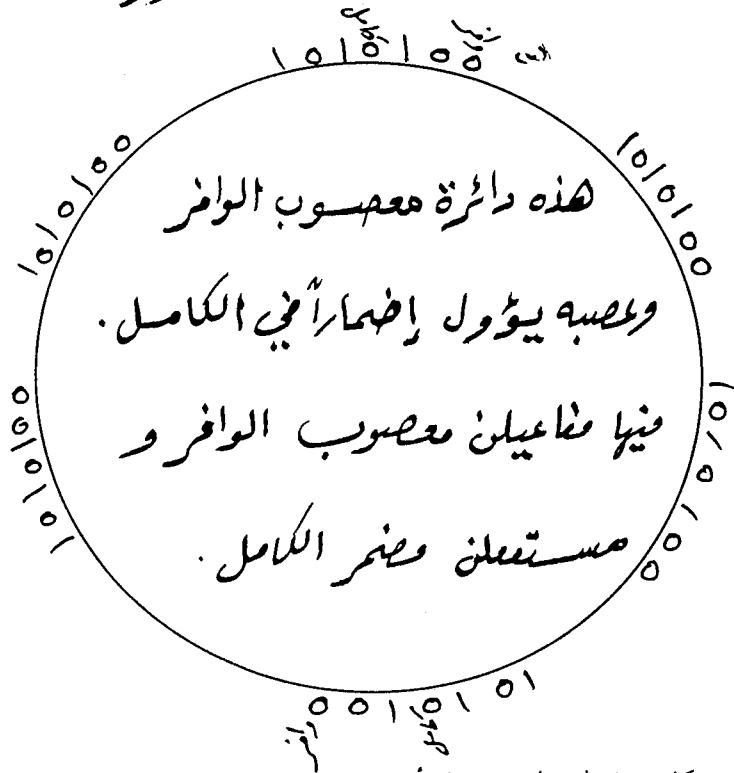
(١) في (أ) (به)

(٢) في (ل) و(أ) (ست)

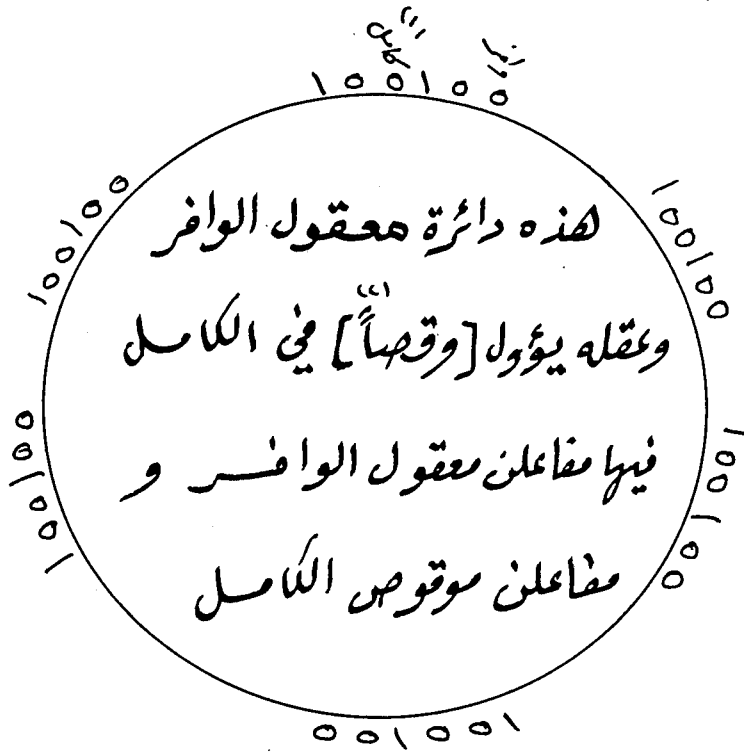
(٣) في (ل) و(أ) (متفاعلان) ..

قال : وأما هذه الدوائر الأخر فلناظم القصيدة . وهي ثلاث ما عليها من  
مزيد ، ضرورة انحصار زحاف كل واحد من البحرين في ثلاثة أنواع . فكن  
لمعرفة موازاتها ثاقب الفكرة متقدّ الطباع .

أقول : زحاف الوافر العصب، والعقل، والنقص . وزحاف الكامل الإضمار،  
والوقص، والجزل . ويؤول كل واحد منها إلى الآخر . مثلاً عصب الوافر مفاعيلن ست  
مرات . فإذا ابتدأت من ( عيلن )، وزدت ( مفاً ) من آخره، يصير مستفعلن ست  
مرات ، وهو إضمار الكامل . وعقل الوافر مفاعيلن ، فإذا ابتدأت من ( علن )،  
وزدت ( مفاً ) من آخره، صار على وزن مفاعيلن ست مرات ، وهو وقص الكامل .  
ونقص الوافر مفاعيلن . فإذا ابتدأت من [ ٥٥ظ ] ( عيلن )، وزدت ( مفاً ) من آخره،  
صار على وزن مُتفَعِّلُن مجزول الكامل . وبالعكس في كل واحد منها ، فتصير  
الدوائر المزاخفة ثلاثاً كما شكّلها وشرحها . وهذه صور الدوائر :



(٢) أغفل الناسخ تحديد بداية كل بحر في (ل) ولم يعن بها في (أ)



١١١ عقل النسخ محمد بن بداية كل بحر  
(٢) في (ل) (قضا) والثبت عن (أ)

## [ دائرة المجتلب ]

### [ بحر الهزج ]

قال :

الدائرة الثالثة المجتلبة ، ذات أبحر ثلاثة .

أقول : أي : الهزج والرجز والرمل ، فالهزج مقدّم ؛ لأن أوله وتد ، ثم  
الرجز ؛ لأنه يخرج من ( عيلن ) ، والرمل يخرج من ( لن ) فهو أقرب منه فكاً .

قال :

وَدُرْ هَزْجٌ سِتًّا ( مَفَاعِيلُنْ ) آجْزَانٌ عَرُوضٌ لَهَا ضَرْبَانِ شِبْهُ ( عَفَا ) اقْبَلَا

أقول : الهزج مفاعيلين ست مرات ، سُمِّيَ به [ لتردد ]<sup>(١)</sup> الصوت فيه ؛  
لأن أول أجزائه الأوتاد ، ويتعقّب كل وتد سببان خفيفان . وهذا مما يعين على  
مدّ الصوت . يقال : ذُباب هَزِج ، أي : مُصَوّت . ومنه الهزج ، وهو صوت  
الرعد ، والهزج أيضاً [ ٥٦٠ ] من الأغاني ، وفيه ترنّم ، وقد هَزِجَ بالكسر - وَتَهَزَّجَ ،  
وتَهَزَّجَتِ القوسُ إذا صَوَّتَتْ عند إنباضِ الرامي عنها . والهزّامِج - بزيادة الألف  
والميم - الصوت المتدارك . وقيل : سُمِّيَ هزجاً لطيبه . ولم تستعمله العرب إلا مجزوءاً ،  
والرجز تاماً . مع أنهما أخوان في عدد الحروف والحركات والسواكن [ بنحوهما ]<sup>(٢)</sup>  
ذُكِرْنَا في الكامل ، وهو أن أول الرجز سبب خفيف ، وأول الهزج وتد ، وكان تكرير  
الجزء الذي لوله سبب أخف عليهم من تكرير الذي أوله وتد ؛ ولأنه للغناء ؛  
فالأقصر أطف وأذوق .

<sup>(١)</sup> في (ل) (لزدت) والمثبت عن (أ) .

<sup>(٢)</sup> عَجَبِي (ل) و(أ) (بنحوه)

وما أنشد بعض العروضيين في تمامه :

بنفسي مَنْ إذا يبدو رأيتُ البد رَ معروضاً على عُصنٍ من البانٍ<sup>(١)</sup>

وأنشد الزمخشري :

لقد شاقتك في الأحداجِ أظعانُ كما شاقتك يومَ البينِ غربانُ<sup>(٢)</sup>

ويروى ( غزلانُ )

وما أنشده التبريزي : -

عفتُ ياصاحٍ من سلمى مراعيها فظلت مقلتي [ تجري ]<sup>(٣)</sup> بما فيها<sup>(٤)</sup>

وأنشد بعضهم :

لمن ربُّ عفا بعدي وأبلاه صُروفُ الدهرِ والأرواحِ والقطرُ<sup>(٥)</sup>

مصنوع كله .

### [ أعاريضه وضروبه ]

وله عروض واحدة مجزوءة سالمة مفاعيلن وضربان . الأول : مثلها، مجزوء

سالم .وبيته :

عفا من آل ليلي السَّهْبُ فالأملاحُ فالعَمْرُ<sup>(٦)</sup>

وهذا البيت يذكره كثير من العروضيين في الهزج . وهو لطفة من الوافر

(١) كافي العيدي ٢٩٠ ن .

(٢) ورد في: الإقناع ، ٥٠ ، القسطاس ٥٥ ، العيون الغامزة ١٧٧ ، ونسبه صاحب "العيون الغامزة" لبعض المولدين .

(٣) ساقطة من (ل) ومثبتة عن (أ) .

(٤) ورد في الكافي ٩٠ ، نهاية الراغب ٢١٤ ، العيون الغامزة ١٧٧ .

(٥) لم أعر عليه فيما بين يدي من كتب العروض .

(٦) ينسب لطفة . وهو في ديوان طرفة (بشرح الأعلام الشنتمري) ١٥٤ ، وينسب لخزرج بنت هفان وهو في ديوانها ٤٢ .

المعصوب، لأنه جاء فيها مُفَاعَلْتُنْ كقولهِ:

ظَلَامَتُنَا بِمَا الْمَرْءُ لَا يَخْرُجُهُ الْعَصْرُ<sup>(١)</sup>

فقوله ( ظَلَامَتُنَا ) مُفَاعَلْتُنْ . وفي هذه القصيدة أبيات فيها مفاعلتُنْ .

مقفاه :

عِدَاكَ الرَّجُلُ السَّهْمِيُّ فَأَصْبَحْتَ أَخَاهُمْ<sup>(٢)</sup>

قوله ( أقبلًا ) أي : : أقبلنْ هذا الضرب ؛ فإنه كثير في أشعارهم بخلاف

الضرب الثاني ، أو ضمير المثني . ومعنى (دس) ما ذكرناه في ( در وافر ) و ( هزج )

أي : هذا هزج . و ( ستًا ) حال من ( مفاعيلن ) أي : اجزأه حال كونه مكرراً

سبت مرات . ( عروض ) أي له عروض و ( ضربان ) مبتدأ و ( لها ) خبره .

قال :

وَتَانٍ ( وَمَا ظَهْرِي ) آخِذٍ فَن نَادِرًا وَقَبْسٍ بِيَرْحَفٍ طَوِيلٍ زَحْفُ ذَا الْبُحْرِ وَأَعْدِلًا [ ٥٦ ظ ]  
وَقَبِيلٍ آمْنَعُنْ قَبِضُ الْعُرُوضِ وَضَرْبِهَا وَقَبِيلٍ آمْنَعْنُهُ مَا عَادَا الْمُتَهَلَّلَا  
وَقَبِيلُ الْعُرُوضِ آخِذٌ وَيُخْرَمُ سَالِمًا وَحِينَئِذٍ بِالْأَخْرَمِ آخِصُّهُ وَأَخْلَلَا  
وَأَشْتَرُ إِنْ يُخْرَمُ بِقَبِضٍ وَأَخْرَبُ إِذَا خَرُمُوا مَعَ كَفِّ اقْبِضُ ( فُكَلْتُ لَا )  
( فَهَذَانِ ) فَافْكُفُّ ( أَدْوَا ) أَخْرَمُهُ فِي ( الَّذِينَ قَدْ ) أَشْتَرُ لَوْ كَانَ لِلْأَخْرَبِ أَعْقِلَا

أقول: الضرب الثاني : مجزوء محذوف. وبيته :

وما ظهري لباغي الضَّيْمِ بِالظَّهْرِ الذَّلُولِ<sup>(٣)</sup>

(١) لم أعتد عليه في طبعي "ديوان طرفة" الذين رجعت إليهما . وكذا ليس في "ديوان الخرنق" . وهو من طائفة العبيدي ٢٩٩

(٢) ورد في الكافي ٧٣ .

(٣) ورد في الإقناع ٣٨ ، العقد ٢٦٩/٦ ، عروض ابن جني ١٠٢ ، الكافي ٧٤ ، البارع ١٤٧ ، القسطاس ٩٥ ، نهاية

الراغب ٢١٥ ، العيون الغامزة ١٧٨ .



مصَّرَّعه :-

أَمِنْ رِبْعٍ مُحِيلٍ تَبْكِي فِي الطُّلُولِ<sup>(١)</sup>

وما رأينا في أشعار المحدثين شعراً على هذا الوزن مع كثرة أشعارهم وتصرفاتهم.  
وأثبت الأخفش ضرباً ثالثاً وهو مفاعيلٌ مقصوراً وأنشد<sup>(٢)</sup> :-

وما لَيْسَتْ عَرِينِ ذُو أَظْفِيرٍ وَإِقْدَامٍ  
كحِيٍّ إِذَا تَلَاقُوا وَ وَجوهُ القومِ أَقْرَانُ  
وفي الكَفِّ حُسَامٌ صَا رِمٌّ أبيضُ خَدَامُ  
وَأَنْتَ الطَّاعِنُ النُّجَلَا ءَ مِنْهَا مُزِيدٌ آَنُ  
وقد تَرَحَّلُ بِالرُّكْبِ وَلَا تُخْنِي بِصُحْبَانُ

هكذا رواه مقيداً ، وروى غيره مطلقاً بالإقواء ، فيكون من الضرب الأول .  
وروي شعر ينسب إلى أمير المؤمنين - رضي الله تعالى عنه - وهو :

بنو آدم كالنبتِ وَنَبْتُ الأَرْضِ أَلْوَانُ<sup>(٣)</sup>

فَمِنْهُمْ شَجَرُ المِخْلَبِ وَالكافورِ وَالبانُ

وَمِنْهُمْ شَجَرٌ يَنْضَحُ طَوْلُ الدَّهْرِ قَطْرَانُ

شجر المِخْلَبِ شجرٌ يُداوِي به . فإن صَحَّت الرواية فيكون على ما ذكرناه مطلقاً أو مقيداً .

(١) ورد في الكافي ٧٤

(٢) نسبها ابن هشام لصفية بنت مسافر ، وهي إحدى المقطوعات التي بكت فيها أهل القليب الذين قتلوا يوم بدر ، وقيل لابنة أبي مسافع القرشي ، وقد وردت في الجامع ٢٦٨ ، الموشح ٢٥ ، اللسان (خنا) ٢٤٤/١٤ . وروايتها نفس رواية العبيدي .

وانظر : الروض الأنف ١٢٣/٣ ، العيون الغامزة ١٨١ ، وتروى (أسنان) مكان (إقدام) ، و(ذكران) مكان (خَدَام) فلا اختلاف في قوافيه إذ ذاك . وانظر : معيار النظائر ٤٥ - ٤٦ ، تصحيح المعاني ١١٠ . وموافي الأَخْفَشِ ٤٤ - ٥٠ .

(٣) ليست في ديوان الإمام علي الذي رجعت إليه . وهي لمنصور الفقيه . العباسي ، معاهد التنصيص ١٤/٣ .

وروي له مشطور وهو :

رمى قلبي ولما يقصدُ المرمى <sup>(١)</sup>  
وأبلاني ولا يعرفُ ما البلوى  
وأرعاني دجى الليلِ الذي أعفى  
ولم يلقَ من الآثامِ ما ألقى <sup>(٢)</sup>

وكأنه من أشعار المحدثين .

### [ زحاف الهزج ]

زحافه كزحاف مفاعيلن في الطويل في الجواز لا في الوجوب ؛ لأن القبض واجب في عروض الطويل لا في هذا . فحينئذٍ يجوز قبضه وكفُّه كما في الطويل . [٥٧و] . والمعاقبة هنا أيضاً قائمة بين قبضه وكفه ، وقبض الضرب لا يجوز بلا خلاف . أما الأول ؛ فلأن قبض جميع أجزائه قبله جائز ، فلو قبض الضرب أيضاً لاشتبه بالرجز . وأما الثاني ؛ فلأدائه إلى الوقف على المتحرك .

وقيل : امتنع هذا الزحاف من الضرب لما ذكرناه ، وفي العروض بالقياس عليه ؛ لأنها شبيهة بالضرب . ونُقِلَ هذا عن الخليل .

وقيل : إنما مُنِعَ قبضهما لأن قبض الصدر والابتداء جائز معاً . فلو جاز قبضهما أو قبض أحدهما والجزء لازم فيلزم الجزء مع إسقاط حرف من جميع الأجزاء أو من أكثر الأجزاء . وهو إجحاف . ولا ينتقض هذا بالرجز المنهوك

<sup>(١)</sup> لم أعثر عليها .

<sup>(٢)</sup> المشطور ما ذهب منه شطره . فيبقى من تفعيلات هذا البحر الست ثلاث تفعيلات . وعلى هذا يكتب على النحو المذكور خلافاً لما في (ل) و(أ) حيث كتبت الأبيات وكأنها بيتان مسدسان .

[المزحوف]<sup>(١)</sup>؛ لأن استعمال الرجز عندهم كثير ، فالتصرف فيه أكثر ك ( لم يكُ ) ،  
حذف النون لكثرة استعماله .

وقيل : منع الخليل القبض إلا في الصدر ، لأنه غير مسموع ؛ ولأن تكرره  
يؤدي إلى التباسه بالرجز . وإلى هذا أشار بقوله ( ما عدا المتهللاً )<sup>(٢)</sup> .

قال الأخفش :— [هذا<sup>(٣)</sup>] غلط ؛ لأن ضربه دائماً مفاعيلن ، فيفصله عن  
الرجز ، وعدم سماعه لا يدل على عدم جوازه أيضاً . وقول الأخفش أقرب ، لكن ما  
سُبع القبض في الصدر إلا نادراً كقوله :

فقلت لا تخف شيئاً      فما عليك من باس<sup>(٤)</sup>

وكقوله :

٥١

مناقب<sup>(٥)</sup> [ذكرتها] لطلحة الشريف

وأجاز بعضهم قبض العروض والضرب إذا كان الصدر والابتداء سالمين أو  
مكفوفين ؛ لأن مجيء مفاعيلن أو مفاعيل في البيت دليل على أنه من الهزج .  
وأنشد فيه :

حبيب متجنب<sup>٦</sup>      مسيء<sup>٧</sup> متعتب<sup>(٨)</sup>

(١) في (ل) و(أ) ( المحذوف ) والمثبت عن حاشية ( أ ) . و الحذف لا يدخل مستفعلن في الرجز ، لأن الحذف يختص بالسبب وآخر  
مستفعلن وتد .

(٢) يعني الصدر لأنه يتبدأ به .

(٣) في (ل) ( لان ) ولعله سهو من الناسخ .

(٤) ورد في العقد ٦/٢٩٤ ، الإقناع ٣٩ ، عروض ابن جني ١٠٣ ، عروض الورقة ٧٣ ، الكافي ٧٤ ، البارع ١٤٨ ،  
القسطناس ٩٥ ، نهاية الراغب ٢٢٣ ، العيون الغامزة ١٧٨ .

(٥) ورد في الجامع ١٢٨ ، المعيار ٥٦ و مستوفى (ذكرتها) بمه (ل) و(أ) . فعلى رواية العبيدي هو مشطور وعلى رواية "الجامع" هو  
مجزوء . وأثبتت ما في "الجامع" "المعيار" : "كلامني العبيدي" ٢٠٠ .  
(٦) لم أعتز عليهما

بلاني بصدوره فقلبي متوجّب

وهو غريب . والظاهر أنه مصنوع مع أنه غير بعيد عن القياس.

وأجاز الزجاج قبض العروض فحسب ؛ لأن كونه ضربه مفاعيلن أو فعولن  
يوجب كونه من الهزج .

وحصل من هذه الاختلافات جواز قبض كل أجزاء الأربعة . أما الجزء  
الأول، فبالإجماع . والثاني - وهو العروض - فعند جماعة منهم الزجاج ، وقد  
نسب ذلك إلى الأخفش ، وهو خلاف المشهور . والثالث ، فعند الأخفش ،  
والرابع - وهو الضرب - فجوزه بعضهم منهم الزجاج . لكن قبض جميع الأجزاء  
دفعه واحدة لا يجوز لالتباسه بالمربع المزاحف<sup>(١)</sup> من الرجز . وقال التنوخي :

”يجوز حذف العروض في الهزج كما جاز في الطويل“ وأنشد: <sup>(٢)</sup> [٥٧ظ]

فوالله الذي لا إليه غيره ما<sup>(٣)</sup>

أظنُّ ذا الفتى كا ذباً في حبِّ سلمى

وإلى هذا أشار بقوله . ( وقيل العروض احذف ) . وقال الأخفش . هما مصرعا الضرب  
الثاني . وفيه نظر .

وخرمه جائز سالماً ، فيبقى فاعيلن فيردّ إلى مفعولن . وسمي هذا الخرم  
مطلقاً والجزء أخرم ؛ لأن الخرم ذهاب بعض الشيء ، وإلى هذا أشار بقوله

<sup>(١)</sup> يقصد المربع المخبون من الرجز ، فتصبح مستفعلن ( مفاعيلن ) فتلتبس بمفاعيلن مقبوض الهزج .

<sup>(٢)</sup> هما بيتان محذوفتا العروض ووزنهما :

الأول : مفاعيلن فعولن مفاعيلن فعولن

والثاني مفاعيلن فعولن مفاعيلن فعولن

<sup>(٣)</sup> وردا في الجامع ١٧٩ ، الحاروي ٦٥ ظ

(اخصصه واخْلَلًا). وليس المعنى أن الهزج مخصوص بالخرم دون غيره ؛ لأنه يدخل على الطويل أيضاً ، لكن يسمى ذلك التلم . قوله ( واخْلَلًا ) أي : واخصص ، واخْلَلٌ والتخليل التخصيص . هكذا ذكر الصغاني .

وإذا خُرِمَ مع الكف ، فينبقى فاعيلٌ ، يسمى أخرب ؛ لأنه ذهب أوله وآخره فخرِبَ . وإذا خُرِمَ مع القبض سمي أشتر ؛ شَبَّه بالإنسان الذي شُتِرَ جفنه الأعلى، أي: انشقَّ جفنه ، حتى ينفصل شقه . وقيل : الشتر انقلاب الجفن الأسفل فلا يلقي الأعلى ، فتظهر حَماليقُه . فلما كان هذا الزحاف تغييراً للجزء وتنقيصاً له . سمي بذلك . مثلاً : قُبِضَ مفاعيلن ، فصار مفاعلن، ثم خُرِمَ ، فصار فاعلن .

بيت القبض :-

فقلتُ لا تخفُ شيئاً      فما عليك من بأسٍ

بيت الكف :

فهذان يذودان      وذا عن كَثْبٍ يَرْمِي<sup>(١)</sup>

بيت الخرم :

أدوا ما استعاروه      [كذاك] العيشُ عاريه<sup>(٢)</sup>

وتشديد ( ياء ) ( عاريه ) لازمة . وإلا يصير الضرب مقبوضاً .

بيت الشتر :-

(١) لعبدالله بن الزبيرى . ورد في عروض الأخص ١٢٩ ، الاشتقاق ٩٧ ، الأغاني ٢٨/١ ، العقد ٢٩٣/٦ ، الإقناع ٤٠ ، عروض ابن جني ١٠٣ ، عروض الورقة ٧٣ ، رسالة الصاهل والشاحج ٧٠٥ ، الكافي ٧٥ ، البارع ١٤٧ ، القسطاس ٩٦ ، نهاية الراغب ٢٢٣ ، العيون الغامزة ١٧٨ . وروايتها جميعاً ( من كتب ) .

(٢) في (ل) و(أ) ( كذلك ) ولا يستقيم الوزن بها .

(٣) ورد في العقد ٢٩٤/٦ ، الإقناع ٤٠ ، عروض ابن جني ١٠٤ ، عروض الورقة ٧٣ ، الكافي ٧٥ ، البارع ١٤٨ ، القسطاس ٩٦ ، نهاية الراغب ٢٢٣ ، العيون الغامزة ١٧٨ .

في الذين قد ماتوا وفيما جمَّعوا عبرة<sup>(١)</sup>

بيت الأخرَب :

لو كان أبو بشرٍ أميراً مرضيناه<sup>(٢)</sup>

قوله ( اعقلا ) أي : اعلمن أو اعلمنا - كما ذكرناه - في ( رفا ) .

فإذا ورد بيت من الهزج فأول أجزائه إما مفاعيلن سالم ، أو مفاعلن

مقبوض ، أو مفاعيلُ مكفوف ، أو مفعولن أخرم ، أو مفعولُ أخرَب ، أو فاعلن

أشتر . وثانيها إما مفاعيلن سالم ، أو [ مفاعلن ]<sup>(٣)</sup> مقبوض ، أو مفاعيلُ مكفوف .

ومن أجاز الخرم في الابتداء فهو كالأول . ورابعه مفاعيلن سالم في الضرب الأول ،

و فاعلن محذوف في الثاني .

وأقصر بيت للهزج [ ٥٨ و ] يكون على عشرين حرفاً كقول بعض

العروضيين :

ليتَ ذا البعادَ يدينه رقادى<sup>(٤)</sup>

تقطيعه : فاعلن ، فاعولُ [ مفعولن ] ، [ فاعولن ]

(١) ورد في العقد ٦/٢٩٤ ، الإقناع ٤٠ ، عروض الورقة ٧٤ ، رسالة الصاهل والشاحج ٥٩٦ ، الكافي ٧٦ ، البارع ١٤٩ ، القسطاس ٩٧ ، العيون الغامزة ١٧٩ .

(٢) ورد في العقد ٦/٢٩٤ ، الإقناع ٤٠ ، عروض ابن جني ١٠٤ ، عروض الورقة ٧٤ ، رسالة الصاهل والشاحج ٥٩٦ ، الكافي ٧٦ ، البارع ١٤٩ ، القسطاس ٩٧ ، نهاية الراغب ٢٢٤ ، العيون الغامزة ١٧٩ .  
(٣) في (ل) و (أ) ( مفاعيلن ) .

(٤) لم أغير عليه فيما بين يدي من كتب العروض . وقد ذكر الشارح أنه مكون من عشرين حرفاً وجعل ميزانه على ثمانية عشر حرفاً . ولعله خطأ من الناسخ . والصحيح أن تقطيعه كالتالي :

ليت ذل بعادَ يدينه رقادى

فاعلن فاعولُ مفعولن فاعولن

وانظر : معيار النظم ٤٧ ، تصحيح المعيار ١١٢ . [ زمكليه ان يكون (جاردى) فاعولن ، (رقادى) مفعولن  
ومده جعل الناسخ عروضه وهزجه (مفعولن) .

## معاياته<sup>(١)</sup> :

أنشد أحمد العروزي :

ياحمزة تعجّلت مذمة العشيرة<sup>(٢)</sup>

هذا يُخرَج من ثاني الهزج . إما بإسقاط ( تاء ) ( حمزة ) على الترخيم - وهو الأولى - فيكون ( يا حمز ) مفعولٌ أُخرب . أو بإسكان ( تاء ) ( حمزة ) ، وإدغامها في التاء التي بعدها ، فتقول ( يا حمزت ) مفعولن أُخرم ، وإما بإبدال تاء ( حمزة ) هاء وإثباتها في الوصل فتقول ( يا حمزة ) مفعولن أيضاً . وقد جاء عن العرب مثله ، قال الراجز :

لما رأى أن لادعة ولا شبيع<sup>(٣)</sup>

وأنشد أبو الحسن العروزي :

والله الذي لا إله غيره ما  
أظنّ ذا الفتى كما ذباً في حبّ سلمى

وهذان بيتان من ثاني الهزج هكذا كما ذكرنا .

<sup>(١)</sup> انظر في المعايير : المجلد ١٢ ، تصحيحه بمقتضى ١١١ - ١١٥ .  
<sup>(٢)</sup> تقطيعه :

إما	ياحمز ، تعجّلت	مذمّلت ، عشيرة .
	مفعول ، مفاعيل	مفاعِلن ، فَعولن .
	أخرب ، مكفوف	مقبوض ، محذوف .
أو	ياحمزت ، تعجّلت .	
	مفعولن ، مفاعيل	
	أخرم ، مكفوف	
أو	ياحمزة ، تعجّلت	
	مفعولن ، مفاعيل	
	أخرم ، مكفوف	

<sup>(٣)</sup> لمنظور بن مرثد الأسدي . وهو في السيرافي ، ضرورة الشعر ١٢٧ ، سر الصناعة ٣٢١/١ ، الروض الأنف ٢٠٢/١ ، تذكرة النحاة ٤٢٢ ، ابن عصفور ، ضرائر الشعر ٣٠٠ .

والله الذي لا إله غيره ما  
أظنُّ ذا الفتى كا ذباً في حب سلمي

وأنشد غيره :

إن لي معايةً بها محاجة الذي إذا باحثته تغالي<sup>(١)</sup>

هذان أيضاً بيتان من الهزج هكذا :

إن لي معاية بها محاجة الذي إذا باحثته تغالي.

وأنشد الدومي :

تفديكم نفسي و إن كنتم جيرةً

هذا يُخرَج من ثاني الهزج بضم ميم ( تفديكم ) وضم ميم ( كنتم ) .

تقطيعه :

(تفديك) مفعولٌ أُخرب ، (منفسيو) مفاعيلُ .

(إن كنتُ ) مفعولٌ (مُجيره) فعولن .

<sup>(١)</sup> تقطيعه:

رائلي	،	معايا	،	تبيها	،	محاجا .
فاعلن	،	فعولن	،	فاعلن	،	فعولن .
أشتر	،	محذوف	،	أشتر	،	محذوف .
تللذي	،	إذابا	،	حشهر	،	تغالي .
فاعلن	،	فعولن	،	فاعلن	،	فعولن .
أشتر	،	محذوف	،	أشتر	،	محذوف .

ولم استطع وزنهما بخلاف ذلك .



## [ بحر الرجز ]

قال :

وَقُلْ رَجَزٌ ( مُسْتَفْعَلُنْ ) سِتًّا أَرْبَعُنْ      أَعَارِيضُهُ وَالْأَضْرِبُ آخَمِسُ وَأَعْمَلًا  
كَثِيرًا وَمِنْ ذَا خَفَّفُوهُ سَلِيمَةً      لِضَرْبَيْنِ ( دَارٌ ) صَحَّ وَأَقْطَعُ مُقْلًا  
لِثَانِيهِمَا الْقَلْبُ وَالسَّرْدُفُ لَازِمٌ      وَثَانِيَةً فَاجْزَأُ بِهَا الضَّرْبُ مُوْثَلًا

أقول : الرجز مستفعلن ست مرات. أخذ من الناقة الرجزاء، وهي المرتعشة في مشيها لوجع بدنها أو ركبتها ، وهو عندهم مذل ضعيف ، فشبه الرجز بها ؛ لأن فيه اضطراباً ؛ لأن في أول كل جزء منه سببين ، فيكون فيه حركة فسكون ، فحركة فسكون، كما في الناقة المرتعشة . وقيل: سمي به؛ لأنه يقع فيه ما هو على ثلاثة أجزاء وهو مشطور، [ ٥٨ ظ ] فشبهه بالبعير الذي قد سُدَّت إحدى يديه، فيمشي على ثلاث قوائم. وقيل: سمي به؛ لاضطرابه ، والرجز الاضطراب ؛ لأنه ما من جزء منه إلا ويجوز حذف حرفين منه ، فيأتي على فَعَلَّتْنِ ، فيسقط منه إثنا عشر حرفاً . وهو كثير الاستعمال لارتجازهم به في كل أمر من الأمور كالخير والشر والأكل والشرب . ولهذا استعمله القدماء مسدساً، ومربعاً، ومثلثاً، ومثنى . والمتأخرون موحداً على جزء واحد . ويقال للمسدس: التام ، وللمربع: المجزوء ، وللمثلث: المشطور ، وللمثنى: المنهوك ، وللموحد: المقطع والفريد . وإلى هذا أشار بقوله (وَأَعْمَلٌ) على بناء المجهول ( كثيرًا ومن ذا خففوه ) .

## [ أَعَارِيضُهُ وَضُرُوبُهُ ]

وله أربع أَعَارِيضٍ وخمسة أَضْرِبٍ. وقيل: ستة. فالعروض الأولى : مستفعلن

سالمة. ولها ضربان. الأول :- مثلها . سالم. وبيته :

دارٌ لسلمي إذ سُليمي جارةٌ      قَفْرٌ تَرَى آيَاتِهَا مِثْلَ الزُّبُرِ<sup>(١)</sup>

وهو بيت الدائرة .

مقفاه :

قد تَيَمَّتْ قلبي فتاةٌ كالقَمَرِ      فتانةٌ في طرفِها عَقْدُ السَّحَرِ<sup>(٢)</sup>

الضرب الثاني : مفعولن مقطوع . وبعضهم يسمّيه مَخْلَعُ الرجز . وهو يقع

قليلاً في أشعارهم، حتى كاد أنه ماسْمِعٌ عليه قصيدة. وإلى هذا أشار بقوله :

(واقطع مقللاً) - بكسر اللام - حال من فاعل (واقطع) ، وبفتحتها حال من مفعوله،

أي : واقطعه . وبيته :-

القلبُ منها مستريحٌ سالمٌ      والقلبُ مني جاهدٌ مجهودٌ<sup>(٣)</sup>

(١) ورد في العقد ٦/٢٧٠، إلتناع ٥٠، عروض ابن جني ١٠٥، عروض الورقة ٧٥، الكافي ٧٧، البارع ١٥١، القسطاس ٩٨، نهاية الراغب ٢٢٨، العيون الغامزة ١٨٢.

(٢) كافي الجبدي ٣١، معيار النظائر ٤٨، تصحيح المطبوعات ١١٢.

(٣) ورد في العقد ٦/٢٧٠، إلتناع ٤١، عروض ابن جني ١٠٥، عروض الورقة ٧٦، الكافي ١٧٨، البارع ١٥٢، القسطاس ٩٩، نهاية الراغب ٢٢٨، العيون الغامزة ١٨٣.

والجهد - بفتح الجيم<sup>(١)</sup> - الطاقة، وبضمها المشقة . وَجَهْدُ الرَّجُلِ فِي كَذَا، أَي: بِالْعَجْدِ وَجَدَّ فِيهِ ، وَجَهْدُ دَابَّتِهِ إِذَا حَمَلَ عَلَيْهَا فَوْقَ طَاقَتِهَا ، وَجُهْدُ الرَّجُلِ فَهُوَ مَجْهُودٌ ، أَي: أَصَابَهُ أَمْرٌ شَاقٌ .

مصرعه :-

أَوَّلُ مَا أَقُولُ بِسْمِ اللَّهِ وَالْحَمْدُ ثُمَّ الْعِزُّ لِلَّهِ<sup>(٢)</sup>

قال أبو زكرياء إن هذا قليل في أشعارهم ، ولم يُسَمَّعَ للعرب عليه

قصيدة، وأنشدوا :

سِيرُوا مَعًا فَإِنَّمَا مِيعَادُكُمْ بَطْنٌ عَقِيقٌ أَوْ مَسِيلُ الْوَادِي<sup>(٣)</sup>

ولا يقع هذا الضرب إلا مردفًا بالألف، والواو، والياء اللتين ما قبلهما من

جنسهما . وإنما وجب الردف عوضاً من المحذوف منه ، وهو حرف متحرك ، أو

زنة حرف متحرك، على الخلاف في أن المحذوف بالقطع العين، أو اللام، أو

النون وحركة اللام، وهو وزنة بحرف متحرك . وفيه ثلاثة أقوال على ما ذكرنا<sup>(٤)</sup> .

وإلى هذا أشار بقوله ( والردف لازم ) .

وروى قطرب لها ضرباً ثالثاً على مستفعلان مزال ، وأنشد :-

[٥٩] هل تعرفُ الدارَ عفاَ أرسَمَها كُلُّ مَلْتٍّ ذِي أَهَاضِيبٍ سَجُومٍ<sup>(٥)</sup>

أَلتَّ الْمَطْرُ : أَي دَامَ أَيَّاماً لَا يَقْلَعُ ، وَسَجَمٌ سَجُوماً أَي : سَالَ ، وَسَجَمْتُ الْعَيْنُ

دَمَعَهَا ، وَعَيْنٌ سَجُومٌ .

(١) في الصحاح: أن الجهد بمعنى الطاقة بضم الجيم ويفتحها، وفيه أن الجهد بالفتح المشقة . الصحاح (جهد) ٤٦٠/٢ .

(٢) ورد في الكافي ٧٨ .

(٣) ورد في الكافي ٧٨ .

(٤) سبق الحديث عن المقطوع في بحر الكامل .

(٥) لم أعره عليه .

ومنهم من حمل هذا على مزال الكامل . وكلاهما شاذ ؛ لأن المزال في الكامل لم يجيء إلا مجزوءاً .

وجاء على سبيل الشذوذ ضرب آخر على مفعولان مقطوع مزال ، قال الفقعسي <sup>(١)</sup> :

كَأَنِّي فَوْقَ أَقْبَّ سَلْهَبٍ جَابٍ إِذَا عَشَّرَ صَاتِ الإِزْنَانَ <sup>(٢)</sup>

ويوجد هذا في الأشعار الفارسية ويسمى المذنب .

والعروض الثانية : مجزوءة سالمة . ولها ضرب واحد مثلها ، وهو ثالث

الرجز . وبيته :-

قَد هَاجَ قَلْبِي مَنْزُلٌ مِنْ أُمَّ عَمْرٍو مَقْفَرٌ <sup>(٣)</sup>

وإلى هذا البيت أشار في البيت الذي يجيء بعده بقوله ( كقد هاج ) .

مقفاه :

قَد أَقْفَرْتُ مَنْزَلٌ كَأَنَّهُنَّ آهِلٌ <sup>(٤)</sup>

وإلى هذا أشار بقوله ( فاجزأ ) . و ( بها ) متعلق ( بموئلا ) مجهول مائل .

وروى بعضهم لها ضرباً آخر على مفعولن مقطوع . وأنشدوا :-

إِنِّي لَمِنْ قَوْمٍ لَهُمْ عِنْدَ الْوَعْيِ نِيضَالٌ <sup>(٥)</sup>

<sup>(١)</sup> النظار بن هاشم بن الحارث بن ثعلبة أحد بني فقعم بن طريف من بني أسد . شاعر إسلامي - الاختيارين ٣٠١ ، سمط اللآلي ٨٢٦/٢ ، الأعلام ٣٤/٨ .

<sup>(٢)</sup> الاختيارين ٣٣ ، سر الصناعة ١١/١ ، سمط اللآلي ٨٢٦/٢ ، العملة ١٤٦/١ . ونسبه صاحب "اللسان" للمرار الأسدي اللسان (سحق) ١٠/١٦٦ .

<sup>(٣)</sup> ورد في العقد ٢٩٥/٦ ، الإقناع ٤٤ ، عروض ابن جني ١٠٦ ، عروض الورقة ٧٥ ، الكافي ٨٧ ، البارع ١٥٢ ، القسطاس ٩٩ ، نهاية الراغب ٢٣١ ، العيون الغامزة ١٨٣ .

<sup>(٤)</sup> ورد في الكافي ٧٩ .

<sup>(٥)</sup> لم أعثر عليه .

ومنه ما أنشد أحمد فيه المخبون أيضاً، فصار فعولن مكبولاً . وهو :

لا كاسَ لي تسوغُ                      في من له نبوغُ<sup>(١)</sup>  
ولا جوابَ عندي                      وإنني بليغُ  
ويلي على إنسانةٍ                      بوصلها نزوغُ  
نامتُ وطارُ نومي                      كأنني لديغُ

وأنشد غيره :-

أرعى ركابهم ونحوي ناقةً تدورُ<sup>(٢)</sup>

وقد بنى المحدثون عليه شعراً كثيراً ، فقال :

الشـوقُ والنزاعُ                      ما مِنْهما امتناعُ<sup>(٣)</sup>  
مذ حضرَ البينُ الذي                      كنتُ به أراعُ  
يالائمي لم تدرِ ما                      تُجنُّه الأضلاعُ  
للنفسِ منذ أزمعوا                      من جسمي انتزاعُ

وقال مهيار<sup>(٤)</sup> : [٥٩ظ]

هل لكما من علمٍ                      بالطارقِ الملمِّ<sup>(٥)</sup>

وقال آخر :-

(١) الجامع ٧٠ .

(٢) لم أعره عليه .

(٣) الجامع ٦٩ .

(٤) أبو الحسن مهيار بن مَرزُوقِةِ الديلمي ( ت ٤٢٨هـ ) شاعر مبتكر ، قوى الأسلوب ، جمع فصاحة العرب ومعاني العجم ، فارسي الأصل ، بغدادي ، أسلم على يد الشريف الرضي ، مقدّم على أهل زمانه - تاريخ بغداد ٢٧٦/١٣ ، وفيات الأعيان ٣٥٩/٥ - ٣٦٣ ، الأعلام ٣١٧/٧ .

(٥) ديوان مهيار الديلمي ٢٦٩/٣ .

هذا الحمى والبان وهذا نعمان<sup>(١)</sup>

فروح الأظعان كم تشكو السرى أظعان

وقال الأكثرون : كل هذا من مجزوء السريع<sup>(٢)</sup> .

قال :

( لُقْدَ هَاجِ ) ثُمَّ أَشْطَرُ لِثَالِثَةٍ بِهِ  
وَلِلضَّرْبِ ( مَا هَاجِ ) أَرَمَ لِلشَّطْرِ مُزْحَلًا  
وَقِيلَ : عَرُوضٌ دُونَ ضَرْبٍ وَعَكْسُهُ  
رَأَى ابْنُ قَطَّاعٍ بِهِ مُتَنَخَّلًا  
وَقِيلَ : العَرُوضُ اجْزَاءُ هُنَالِكَ وَانْهَكَنُ  
لَهُ الضَّرْبُ أَي تُلْتَمَسُ الأَفَاعِيلُ بُتْلًا  
وَيَعَكْسُهُ قَوْمٌ . وَقِيلَ انْهَكْنَهُمَا  
وَكُنْ بَعْدَ بِالجُزْءِ الأَخِيرِ مُذِيلاً  
وَعَنْ بَعْضِهِمْ أُولَى الأَعَارِيضِ صُرَعَتْ  
وَأَحْرَبَ بِهِ هَذَا القَوْلُ أَنْ يُتَنَخَّلًا

أقول: العروض الثالثة : مشطورة مثلثة<sup>(٣)</sup> . والشطر عبارة عن حذف

نصف الأجزاء في البيت، من قولهم شاطرته مالي ، أي : ناصفته . وإلى هذا أشار

بقوله: ( أرم للشطر مزحلاً ) أي : مبعداً . وهو لا يكون إلا في الرجز والسريع . قوله:

( به ) أي : في الرجز . و ( للضرب ) عطف على ( ثالثة ) . وبيته :-

ماهاج أحزاناً وشجواً قد شجا<sup>(٤)</sup>

(١) لم أعر عليهما

(٢) في حاشية (أ) قوله من مجزوء السريع فيه نظر ؛ لأن السريع لم يستعمل إلا تام الأجزاء؛ إذ لو جزي أو نهك لاشتبه بالرجز، قال في المتن (ومن خيفة الإلباس بالرجز امتنع) به جزء والنهك أيضا لتبلاً .  
إلا أن يكون على القول الضعيف - كما يأتي في موضعه .

(٣) أي جاءت على ثلاثة أجزاء .

(٤) للعجاج . ديوانه ٣٤٨ .

ونقل التنوخي ضرباً آخر مقطوعاً<sup>(١)</sup> .وبيته : -

دارٌ لسلمى أقفرتُ فيها الصدى والبوم<sup>(٢)</sup>

ثم اختلف في عروضه وضربه ؛ فقليل : عروضه وضربه واحد. أي : الجزء

الثالث يدعى عروضاً وضرباً؛ حتى لا يبقى البيت خالياً من العروض والضرب.

وقيل:الجزء الثالث عروض دون ضرب ؛ وذلك لأن العروض عمدة البيت،

كما أن العارضة الخشبة التي تكون وسط البيت ،فهي عمدته .وجرت عادة

العروضيين بتسمية آخر النصف الأول عروضاً .وهذا النصف . ولا بُعد في أن لا

يكون له ضرب كما لا حشوله في المربعات ، وها هنا أيضاً.

وقيل : ضرب دون عروض. اختاره ابن قطاع<sup>(٣)</sup> - وهو أبو القاسم علي بن

جعفر بن علي السعدي - وأشار [لذلك بقوله<sup>(٤)</sup>] ( به مُتَنَخَّلًا ) أي فيه مختاراً ؛

لأن الضرب آخر الجزء من البيت، وآخر الجزء ضرب ، فيجب أن يكون ضرباً.

بخلاف العروض ؛ لأنها اسم لآخر أجزاء النصف الأول ، وهذا النوع لا نصف

له ؛ ولأن الثاني مشتمل على الروي ، والروي يكون في النصف الأخير . وهذا القول

رواه بعض المتأخرين [٦٠و] عن الخليل .

(١) هذا الضرب تابع للعروض الجزئية الثانية من أعاريض الرجز ، فالبيت مربع لا مشطور . ويبدو أن هذا خطأ من الناسخ .

فالكلام مقحم في الحديث عن العروض المشطورة . وتقطيع البيت كالتالي :

دارن لسلمى ، مى أقفرت فيهصصدى ، ولبومو .

مستفعلن ، مستفعلن مستفعلن ، مفعولن .

وفى حاشيته ( أ ) ما يؤيد ذلك؛ إذ فيها : "إيراد هذا البيت في هذا المحل سهو ؛ لأنه من الجزوء على أربعة أجزاء ، والكلام في المشطور

الذي على ثلاثة أجزاء ."

(٢) لم أعثر عليه . (٣) انظر : البارع ١٥٤ .

(٤) في (ل) و(أ) ( بذلك ) ويساقط ( بقوله ) .

وقيل : كلا الوجهين باطل ؛ لأن العروض والضرب لا يخلو منهما بيت من أبيات الشعر ولا من أحدهما . بخلاف الحشو . فإذا أُخِذاً على أحد القولين يلزم الحكم بما لا نظير له . وهو غير جائز .

وقيل: جزيّ: النصف الأول من البيت ، أي حُذِفَ من النصف الذي فيه العروض جزء فبقي جزءان ، فالجزء الثاني عروضه. ونُهِكَ النصف الذي فيه الضرب ، أي : حُذِفَ منه جزءان ، فبقي جزء واحد وهو الضرب؛ لثلا يخلو البيت من العروض والضرب .

قوله ( أي : ثلثا الأفاعيلِ بُتلاً ) أي : قُطِعَ إشارة إلى النهك ، سمي به؛

النهك

تشبيهاً له بالإنسان الذي نُهَكَ المرضُ ، فأذاب لحمه ودقَّ عظمه .

وقال قوم بعكسه ، لأنه لا بدّ للبيت من العروض والضرب ، وبطل ها هنا أن يكون آخر النصف الأول عروضاً؛ لأنه لا تُنصّف ها هنا لما ذكرناه . فجُعِلَ النصف الذي فيه العروض منهوكاً، فيبقى واحدٌ ، فجُعِلَ عروضاً، وجُعِلَ النصف الذي فيه الضرب مجزوءاً، فبقي له جزءان . فالجزء الأخير ضرب - لما قلنا - حتى لا يخلو البيت عن العروض والضرب .

وقيل : العروض الجزء الثاني . لا من الوجه الذي ذكرناه ، بل لأن الحق أن تكون نصفه ، فلماً لم يمكن تُتمّ . كما لو قال رجل لزوجته : أنت طالق نصف طلقة ، فلماً لم يمكن وقوع نصفها تُتمّت . وقيل : علتة وقوع الطلاق بقوله : أنت طالق ، لا بقوله ( نصف طلقة ) ، فاللفظ يقتضى وقوع طلقة واحدة بخلافه ها هنا ؛ لأن ما يكون ها هنا لفظ يقتضى أن يكون الجزء الثاني عروضاً . فظهر الفرق .



قلنا : لا نسلم أن وقوع طلقة واحدة في الصورة المذكورة بمجرد قوله ( أنت طالق)؛ لأنه لو كان كذلك لكان إذا قال لزوجته : أنت طالق نصف طلقة وثلاثي طلقة لوجب أن يقع طلقة واحدة ، وليس كذلك، بل تقع طلقتان .

قوله : "ما يكون ها هنا لفظ يقتضي أن يكون الجزء الثاني عروضاً" . قلنا : وإن لم يكن ها هنا لفظ يقتضي ذلك، لكن شيء آخر يقتضي أن يكون آخر النصف الثاني عروضاً وهو الإصطلاح وغيره . وكلا القولين ضعيف ؛ لأن العروض والضرب على القولين لا يكونان ما قالوهما .

وقيل : كلا النصفين قد نُهك ، فبقي الجزءان الأولان عروضاً وضرباً ، وبقي الجزء الثالث على البيت زيادة كالتذييل والترفيل . وإلى هذا أشار بقوله ( وقيل انهكنهما .... إلى آخره) وهذا القول أيضاً ضعيف ؛ لأن للزيادة في آخر البيت حداً لا يجوز أن يعبر [ ٦٠ظ ] عنها ؛ ولأن الزيادة على خلاف الأصل ، فيجب أن يكون منقولاً . ألا ترى استنكارهم الترفيل ، ويستبعدونه بخروجه عن الدائرة . فكيف يستجيزون زيادة جزء سباعي بأسره .

وقيل : أسقط أحد المصراعين من العروض الأولى ، وأبقي المصراع الآخر . وقد صرح بهذا ابن الحاجب بقوله ( وبالإسقاط قال ملا<sup>(١)</sup> ) . فيكون تصريح العروض الأولى . واختار هذا كلا الشيخين - أعني الناظم وابن الحاجب رحمهما الله تعالى - على بقية الأقوال ؛ لأنه أقل عملاً ؛ ولأنه سمي هذا النوع مشطوراً، وهو حذف أحد شطريه .

(١) البيت بتمامه :

وقيل مجزوءة والضرب قد نهكوا وقيل عكس وبالإسقاط قال ملا .

نهاية الراغب ٢٣٢ .

قيل : هذا القول أيضا ضعيف ؛ لأنك إن جعلت الساقط المصراع الثاني الذي فيه الضرب لم يتميز الضرب الأول من الثاني ؛ لأن عروض كليهما مستفعلن. وإن جعلت الساقط النصف الذي فيه العروض لما بقي قوام البيت وعموده ؛ لأنهما بالعروض على ما ذكرناه ، ولبطلت الفائدة الحاصلة منها ، وهي معرفة تصريح البيت وتقفيته ، ومعرفة رويه ، وتمييزه من النثر من أول الوهلة . وأمثال ذلك الحاصلة منها على ما ذكرناه .

فحينئذٍ كل قول لا يخلو من نقض . ومن أجل ذلك قيل : ذهب الخليل إلى أنه ليس بشعر . وقال : إنه نثر صدر من قائله ، والتزم فيه وزناً وقافية . وليس كل شيء التزم فيه وزن وقافية شعراً ، إذ لو كان الأمر كذلك لوجب أن يعدّ قول القائل :- أوردته صاحب الكشاف<sup>(١)</sup> في تفسير قوله تعالى ﴿وَيُدْخِلُهُمُ الْجَنَّةَ عَرَفَهَا لَهُمْ﴾<sup>(٢)</sup> - وهو : عَزْفٌ كَنُوحِ الْقَمَارِيِّ وَعَرْفٌ كَفَوْحِ الْقَمَارِيِّ<sup>(٣)</sup> شعراً ، إذا أسكنت الزاي من (عزف) ، وأسكنت الياء . وهذا لا يقوله أحد : وأنت إذا تصفحت الخطب والرسائل تجد فيها التطوع بما لا يلزم كثيراً ، فهذا أيضاً يكون من ذلك الباب . والمختار عن الأكثرين أنه شعر لصدوق تعريف الشعر عليه . وهو كلام موزون مقفى .

(١) الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل لابن القاسم الزمخشري ، كتاب في تفسير القرآن الكريم . وهو

أحد التفاسير المبسطة للقرآن .

(٢) سورة محمد الآية ٦٣ .

(٣) ورد قوله هذا في الكشاف ٥٣٢/٣ .

فإن قلت : هلا جعلتم كل شطرين منه بيتاً . قلت : لأنه لو كان كذلك لصار  
جميع أبيات القصيدة مقفاة ، ولا نظير له في أشعار العرب . وفيه منع . ولأن  
العرب قد تجيء بأبيات المشطور فرادى . كقول رؤبة<sup>(١)</sup> في أبي مسلم<sup>(٢)</sup> :

ما زال يأتي الأمر من أقطاره<sup>(٣)</sup>

عن اليمين ثم عن يساره

مشمراً لا يصطلى بناه

حتى أقرَّ الملك في قراره

ومرَّ مروان على حماره

فلو جعلنا كل شطرين بيتاً لبقى الشطر الأخير بغير أخ . وهذا النوع من الرجز  
كثير في أشعارهم [١١٠] جداً، واشتهر به منهم جماعة كالعجاج الطهوي<sup>(٤)</sup>،  
وابنه رؤبة ، وأبي النجم العجلي ، ودكين<sup>(٥)</sup>. فكان أحدهم إذا رأى إبلاً، أو  
استسقى ماء ، أو حمل في معركة ارتجز بالمشطور . وربما فُجِيء الإنسان

(١) أبو محمد رؤبة بن العجاج (ت ١٤٥هـ) من الأعراب الذين وفدوا البصرة . راجز مشهور ، وكذلك أبوه . من مخضرمي الدولتين  
الأموية والعباسية . كان أئمة اللغة يحتجّون بشعره ، ويأخذون عنه . ولما مات قال الخليل : "دفا الشعر واللغة والفصاحة".

سوفيات الأعيان ٢/٣٠٣-٣٠٥ ، الواقي ١٤/١٤٧-١٤٨ ، الأعلام ٣/٣٤

(٢) أبو مسلم عبدالرحمن بن مسلم المروزي (١٠٠-١٣٧هـ) مؤسس الدولة العباسية . اختلف في نسبه . وهو أحد الدهاة ، ذوي  
الرأي والحزم ، دعا لبني العباس ، ولما استقرَّ لهم الأمر خاف المنصور أن يطعم في الملك ، فقتله بالمدائن . المعارف ٤٢٠ ، تاريخ بغداد  
١٠/٢٠٧ ، الأعلام ٣/٣٣٧-٣٣٨ .

(٣) ديوان رؤبة بن العجاج ١٧٤ ، وفيه (على اليمين وعلى يساره) .

(٤) أبو الشعثاء عبدالله بن رؤبة (ت نحو ٩٠هـ) لُقّب بالعجاج لبيت قاله . وهو والد رؤبة . راجز مجيد ، في الطبقة التاسعة من  
الشعراء الإسلاميين — كما عده ابن سلام — وُلِدَ في الجاهلية، وقال فيها أبياتاً ومات زمن الوليد بن عبدالملك . وهو أول من رفع الرجز  
وشبّهه بالقصيد . وروي عن ابنه رؤبة — طبقات ابن سلام ٢/٧٣٨ ، شرح الشواهد ١/٤٩ — ، الأعلام ٤/٨٦-٨٧ .

(٥) هكذا منطوقاً ، لأن العجاج بقوا به رثية به . لبيد بن ربيعة بن عبد شمس بن عبد مناف به تميم (هجرة أبناء العرب ٤١٥)  
وليس هناك خطأ والمقصود . حينئذ به المثنى الطوي من تميم كما مرّ راجز معاشر العجمي . سبب لبدته هلبية . الأعلام ٤/٩٠

(٦) لعله دكّيه به راجز ، الفقيمي (ت ١٠٥هـ) راجز ، أموي ، مع يونس بن عبد الملك . وله معه قصة — شعره لشراء ١٦/١٦٤ —  
سنة الردى ١/١٤١ ، الأعلام ٤/٤٦٧ .

بأمر ، فأخذ في الحال يرتجز من غير فكر وروية . وهو يدلُّ على غزارة المادة  
وجُمومة القريحة ؛ وذلك لأنه مقفَى بعد كل جزأين، فإذا احتاج غير المشطور -  
مثلا - إلى عشر قوافٍ احتاج المشطور إلى عشرين قافية . وتقوله النساء في ترقيص  
أولادهن . ولهذا جمع أبو عبد الله محمد الأزدي<sup>(١)</sup> كتاباً وسماه "ترقيص العرب"<sup>(٢)</sup>  
كله من مشطور الرجز أو منهوكه .

هذا رجعنا إلى النظم . قوله (صرعت) أخذه من قول الشيخ ابن الحاجب،  
لأنه قال : (فصيره من الأولى مصرعة)<sup>(٤)</sup>

قيل : لو قال : (قفيت) لكان الوجه ؛ لأن العروض الأولى لا تكون مصرعة  
بل مقفاه . يُعرف من حد المقفَى والمصرع على ما ذكرناه . وقيل : ما أراد التصريح  
الصناعي ، بل أراد أنه أخذ نصف البيت ، وهو أحد المصراعين ، وترك النصف  
الآخر ، وهو المصراع الآخر .

قوله ( وأخر بهذا القول أن يتنخلاً ) بالخاء المعجمة لا غير ، أي : ما  
أخرى وأولى هذا القول بأن يُختار . وهو قول ابن الحاجب :-  
(وذاك أقربها قولاً لمن عدلاً)

واعتلم أن مثل هذه الأبحاث لا تسمن ولا تغني من جوع لعدم الفائدة ،  
ولهذا خلا أكثر الكتب المصنفة في العروض عنها . وسمع من الناظم أنه قال :

(١) أبو عبد الله محمد بن المعلّى ( كان حياً قبل ٢٤٣هـ ) نحوي ، لغوي ، أخذ عن الفضل بن سهل ، وروى عن ابن دريد إجازة ،  
وشرح ديوان تميم بن مقبل . ومن كتبه : "ترقيص العرب" - الروابي ٤٣/٥ ، بغية الوعاة ٤٧/١٠ ، معجم المؤلفين ٤٢/١٢ .  
(٢) "ترقيص العرب" كتاب جمع فيه ابن المعلّى أراجيز قيلت في ترقيص الأطفال . والكتاب مفقود . تاريخ الأدب العربي ١٨٥/٢ . وقد ذكره صاحب رصيح المناس ١١٦ .  
(٣) عجزه ( وذاك أقربها قولاً لمن عدلاً ) - نهاية الراغب ٢٣٢ .

” ليس في هذا الخلاف فائدة . لكن لما ذكره الشيخ ابن الحاجب في قصيدة ثقيلته<sup>(١)</sup> وذكرت كما ذكر.“

قال :

وَالْأُخْرَى أَنَّهُ كُنَّ لِلشَّبْهِ (يَالَيْتَنِي) وَقِسْ بِمَشْطُورِهِ تَقْدِيرَهُ مُتَعَقِلًا

أقول : العروض [الرابعة]<sup>(٢)</sup> : منهوكة مثناة - أي ذهب ثلثا أفاعيله -

سالمة . ولها ضرب واحد . وبيته :

يَالَيْتَنِي فِيهَا جَذَعُ

أي : ليتني في تلك الدار جذع ، أي شاب .

وبعضهم أثبت له ضرباً آخر على مفعولن مقطوعاً . وأنشد :-

وَيْلٌ أُمَّ سَعْدٍ سَعْدًا<sup>(٣)</sup>

والأصح أنه من المنسرح لكونه تغييره أقل . وما جعل هذه الأبيات من السريع مع

جواز أن يكون منه ، لأن أجزاءه مختلفة . وقال سيبويه : ” إنما يحذفون من الكلام

إذا كان فيما أبقوا دليلاً على ما ألقوا . ” فلو جعل من السريع لا يدل مستغفلن

الثاني على مفعولات المحذوف .

قوله ( وقس بمشطوره ) أي بعض الأقوال آتٍ ها هنا و ( متعقلاً ) حال .

(١) يقال ثقيل فلان أباه أي أشبهه . الصحاح ( قيل ) ١٨٠٨/٥ .

(٢) في (ل) و(أ) ( الثالثة ) والصحيح أنها الرابعة ، فالأولى التامة ، والثانية المجزوءة ، والثالثة المشطورة ، والرابعة : المنهوكة .

(٣) البيت لأم سعد بن معاذ . رضي الله عنه - وقد ورد في سيرة ابن هشام ٢٧٥/٣ ، العقد ٦/٣٠٠ ، الإقناع ٥٧ ، عروض ابن

جني ١٢٨ ، سر الصناعة ٢٣٥/١ ، عروض الورقة ٧٦ ، رسالة الصاهل والشاحج ٥٠٤ ” الكافي ١٠٤ ، البارع ١٧٤ ،

القسطنطين ١١٤ ، نهاية الراغب ٢٧٦ ، العيون الغامزة ٢٠١ .

قال بعضهم: عروضه ضربه - كما ذكرناه - ، وقال بعضهم نُهِك الجزء الذي فيه العروض، [٦١ظ] وكذا نُهِك الجزء الذي فيه الضرب ، فبقي جزءان عروض وضرب . وقيل : له ضرب دون عروض ، وقيل : بالعكس .

ومنهم من جعل الجزأين مشطور الثانية ، وهي المجزوءة . كان أصله أربعة أجزاء فُحذِف شطره ، فبقي جزءان عروض وضرب . وقيل : المنهوك في أشعارهم قليل حتى إنه ما وُجِدَت قصيدة طويلة عليه بل بيتان أو ثلاثة .

وقال بعض العروضيين: ليس بشعر لما ذكرناه في مشطوره . واحتجوا أيضاً بأنه قد جاء عن النبي - عليه الصلاة والسلام - <sup>٦٦</sup> "أنا النبي لا كذب ، أنا ابن عبدالمطلب" <sup>(١)</sup> فلو كان شعراً لكان النبي - عليه الصلاة والسلام - قد لَفَظَ بالشعر . وهذا غير جائز؛ لأنه تعالى قد نفى عنه بقوله ﴿ وَمَا عَلَّمْنَاهُ الشِّعْرَ وَمَا يَنْبَغِي لَهُ ﴾ وقد جاء في التنزيل على أوزان الشعر أشياء كثيرة كقوله تعالى ﴿ أَمَاتَهُ فَأَقْبَرَهُ ﴾ <sup>(٢)</sup> ثم إِذَا شَاءَ أَنْشُرَهُ <sup>(٣)</sup> و غير ذلك .

ومنهم من قال : إنه شعر لصدق تعريف الشعر عليه . وأجاب عما روي عن النبي - عليه الصلاة والسلام - بأن الرواية بحركة الباء ، أي قال : أنا النبي لا كذب ، أنا ابن عبدالمطلب . وذلك يُخْرِجُه عن كونه شعراً ؛ إذ ليس لهم شعر متحرك الآخر . وعن الآية بأن الهاء متحركة في كلتا الآيتين وكذلك في غيرهما . وقيل : إن المضمَر في قوله ( وَمَا عَلَّمْنَاهُ ) عائد إلى القرآن ، أي : ليس القرآن بشعر . والضمير في ( يَنْبَغِي ) للقرآن وفي ( له ) للشعر .

(١) صحيح مسلم كتاب "الجهاد والسير" باب "في غزوة حنين" ١٦٧/٥ - ١٦٨ .

(٢) سورة "عبس" الآيتان ٢١ ، ٢٢ .

وقيل على العكس بدليل قوله ﴿إِنْ هُوَ إِلَّا زِكْرٌ وَقُرْآنٌ مُّبِينٌ﴾<sup>(١)</sup> . قال صاحب "الكشاف" : "معناه: وما علمنا بتعليم القرآن الشعر، على معنى أن القرآن ليس بشعر، وما هو من الشعر [ في شيء ]"<sup>(٢)</sup> . ولو صحَّ أنه - عليه الصلاة والسلام - قال بسكون الباء ما قصد بذلك الشعر - كما ذكرنا في صدر الكتاب - . والمختار أن العمدة شرط في تعريف الشعر حتى قلنا في تعريفه: "كلام موزون مقفى عن تعمد".

### [ زحاف الرجز ]

قال :

وَقَدْ مَرَّ فِي بَحْرِ الْبَسِيطِ زِحَافُهُ      بِالْقَابِ فَاجِلُ الشَّوَاهِدِ مَثَلًا  
لِخَبْنٍ ( فَطَالَ ) الطِّيُّ ( مَا وَلَدَ ) أَخْبِلُنْ      بِهِ ( وَثَقُلَ ) مَخْبُونٌ مَا قَطَعُوهُ ( لَا )

أقول :

زحافه :-

يجوز في مستفعلن ها هنا ما جاز في البسيط من الخبن، والطي، والخبل . ويجوز في مفعولن في الضرب الثاني الخبن كما في البسيط، فيعتمد على السبب بعده . والزحاف في هذا البحر أحسن من الزحاف في البسيط، لكثرة تصرفهم فيه . والخلاف الذي بين الخليل والأخفش في أن الخبن أولى أو الطي ما نُقِلَ ها هنا .

(١) سورة "يس" الآية "٦٩"

(٢) في (ل) و(أ) ( فيه بشئ ) والمثبت عن "الكشاف"

و(مثلاً) جمع مائل. [٦٢و] من المثل . يقال : مَثَلُ بَيْنِ يَدَيْهِ مُثُلاً ،

أي : انتصَبَ قائماً . وفيه لطيفة لذكره الجِلْوَةَ مع الشواهد حال كونها ماثلاث .

بيت الخبن :

فطالما وطالما وطالما      سُقي بكفِّ خالدٍ وأطعما

بيت الطي :

ما ولدت والدَةٌ من ولدٍ      أكرمَ من عبدٍ منافٍ حسَباً<sup>(١)</sup>

بيت الخبل :-

وَتَقَلِّ مَنْعَ خَيْرِ طَلْبٍ      وَعَجَلٍ مَنْعَ خَيْرِ تَوَدِّدٍ

قوله ( به ) أي : فيه أي : اخبلن هذا البيت في الرجز .

بيت المخبون المقطوع - وأشار إليه بقوله : ( مخبون ما قطعوه ) أي : الذي قطعوه :-

لا خَيْرَ فِي مَنْ كَفَّ عَنَّا شَرَّهُ      إِنْ كَانَ لَا يُرْجَى لِيَوْمِ خَيْرٍ<sup>(٢)</sup>

وأشار إلى هذا البيت بقوله ( لا ) . هذا الذي ذكره في النظم .

بيت مخبون المشطور :

قد تعلمون أنني ابنُ اختكم<sup>(٣)</sup>

بيت مطويه :

<sup>(١)</sup> ورد في عروض ابن جني ١٠٩ ، عروض الورقة ٧٦ ، الكافي ٨٠ ، البارع ١٥٥ ، القسطاس ٩٩ ، نهاية الراغب ٢٤٣ ، العيون الغامرة ١٨٤ .

<sup>(٢)</sup> ورد في العقد ٢٩٥/٦ ، الإقناع ٤٤ ، عروض الورقة ٧٧ وفيه ( كَفَّ عَنَّا خَيْرُهُ ) ، الكافي ٨١ ، العيون الغامرة ١٨٥ .

<sup>(٣)</sup> ورد في العقد ٢٩٥/٦ ، القسطاس ١٠٠ .



مَالِكُ مِنْ شَيْخِكَ إِلَّا عَمَلُهُ<sup>(١)</sup>

بيت مخبولة :

هَلَّا سَأَلْتُ طَلالًا وَحُمَمًا<sup>(٢)</sup>

والحُمَمُ الرماد.

بيت مقطوعه :

قَدْ عَجِبْتُ مِنِّي وَمَنْ مَسْعُودٍ<sup>(٣)</sup>

بيت مخبون مقطوعه :

يَا مِيَّ ذَاتَ الْمُبْسِمِ الْبُرُودِ<sup>(٤)</sup>

وهذا البيت عند الأكثرين من مشطور السريع؛ لأننا إذا جعلناه من السريع كان مخبوناً مكشوفاً. وإذا جعلناه من الرجز كان مخبوناً مقطوعاً. وأصل الجزء السلامة. فحملة على التغيير الأقل أولى، لقربه من الأصل.

بيت مخبون المنهوك :

نَحْنُ بَنَاتُ طَارِقٍ<sup>(٥)</sup>

نَمْشِي عَلَى النَّمَارِقِ

مَشِي الْقَطَا الْأَوامِقِ

كَالدَّرِّ فِي الْمَخَانِقِ

وَالْمَسْكِ فِي الْمَفَارِقِ

إِنْ تَقْرَبُوا نَعَانِقِ

<sup>(١)</sup> ورد في الكتاب ٣٤١/٢، العقد ٩٥/٦، عروض ابن جني ١٠٩ رسالة الصاهل ٥٤٨، الكافي ٨٢، القسطاس ١٠٠.

<sup>(٢)</sup> ورد في العقد ٢٩٦/٦، عروض الورقة ٧٦، رسالة الصاهل ٥٩٩، القسطاس ١٠١.

<sup>(٣)</sup> لذي الرمة في شرح ديوانه ١٢٣.

<sup>(٤)</sup> هذا البيت من القصيدة التي ذكر منها البيت السابق. شرح ديوانه ١٢٢. وانظر: تصحيح المعيار ١١٤.

<sup>(٥)</sup> ينسب الرجز لهند بنت عتبة، وقيل: بل تمثلت به يوم أحد، وينسب لهند بنت طارق بن ياضة الأيادية، قالته في حرب الفرس لإياد، ولا امرأة من بني عجل، قالته يوم ذي قار، ونسب المرزباني بعض أبياته لعجل - بن لجيم بن صعب بن بكر بن وائل.

الأغاني ١١/١٢١، المرزباني، أشعار النساء ٢٠٦، المجلس الصالح ٣٩٦/٤، الثعالبي، مزار القلوب ٢٩٧، شرح الحماسة

للتبريزي ٣٥/٢، التبريزي، شرح المقصورة ٢٤٥، الروض الأنف ١٥١/٣، ١٦١، شرح شواهد المغني ٨٠٩/٢.

أو تبعدوا نفاقُ

فراقٌ غيرِ وامقٍ

وهذه لبعض البكريات . وقد تمثلت به هند بنت (١) عتبة (٢) .

بيت مطويه :

أصبح قلبي صرداً (٣)

قالوه على لسان الضب . وبعده :

لا يشتهي أن يرِداً

إلا عراداً عرداً

وصلياناً برداً

[ وَعُنْكَأُ (٤) مُلْتَبِداً ]

أقصر بيت منه يقع على عشرة أحرف . كقول بعض العروضيين .

شجرة ٴٴ  
وثمره (٥)

تقطيعه : فعلتن مرتين .

(١) في (ل) و(أ) (بنت أبي عتبة) .

(٢) هند بنت عتبة (ت ١٤هـ) أم معاوية بن أبي سفيان ، قرشية ، فضيحة ، شاعرة ، ذات رأي ، أهدر النبي صلى الله عليه وسلم - دمها يوم فتح مكة ، ثم أسلمت ، وشهدت اليرموك وحرّضت على الروم - المدائني ، المردفات من قريش (نوادير المخطوطات) ٦١/١ ، خزنة الأدب ٥٥٦/١ ، الأعلام ٩٨/٨ .

(٣) الأبيات في الحيوان ٤٣١/٦ ، عدا الأخير ، المعاني الكبير ٦٤١/٣ ، ابن جني ، الضائر ٣٦٥/٢ ، الصحاح (ضيب) ١٦٧/١ ، ثمار القلوب ٦٤٣ ، رسالة الصاهل ١٨١ ، مجمع الأمثال ٣١٧/١ .

(٤) في (ل) و(أ) (عُنْكَأُ) . والعُنْكَأُ : نبت . الصحاح (عكث) ٢٨٧/١ .

(٥) معيار النظم ٥٤ ، تصحيح بلقياس ١١٢ .

قال في "شرح القسطاس": "واعلم أنّ الرجز شعر خَفَّ على ألسن [٦٢ظ]

العرب جداً فتصَّرفوا فيه ، حتى أتوا منه بالمجزوء والمشطور والمنهوك . وروي

عنهم شعر شاذ على جزء واحد كما أنشد ه أحمد :

أهدى الأرق<sup>(١)</sup>

طيف طرق

وأنشد:

لم ينتفع<sup>(٢)</sup>

بالمرتبع

وذلك في غاية الضعف ؛ لأن هذا الجزء إما أن يكون صدراً، أو عروضاً، أو ابتداءً، أو

ضرباً ، والكلُّ محال. وإذا لم يسم ما كان على جزأين شعراً فعدم تسميتهم ما كان

على جزء واحد شعراً أولى. وإنما هو نثر. ومن ذلك قول أبي الشَّمْتَمَقِ<sup>(٣)</sup> أنه دخل

على موسى الهادي<sup>(٤)</sup> فأنشده :-

موسى القمر<sup>(٥)</sup>

غيث بكر

ثم انهمر

(١) ورد في الجامع ٧٣.

(٢) ورد في الجامع ٧٣.

(٣) مروان بن محمد (ت ٢٠٠هـ) من موالي بني أمية شاعر عباسي ، بصري ، هجاء . قال المبرد: يهزل كثيراً ويجد ، فيكثر صوابه .  
قدم بغداد في خلافة الرشيد - تاريخ بغداد ١٣/١٤٦-١٤٧ ، الأعلام ٧/٢٠٩.

(٤) أبو محمد موسى الهادي بن محمد المهدي بن أبي جعفر المنصور (١٤٤-١٧٠هـ) من خلفاء الدولة العباسية ، تولى بعد وفاة أبيه المهدي ، واستبدت أمه الخيزران بالحكم في عهده ، وأمرت بقتله عندما أراد أن يخلع أخاه الرشيد، ليأخذ الولاية لابنه . كان قاسي القلب، شرس الأخلاق ، شجاعاً ، محباً للادب. ومدة خلافته سنة وثلاثة أشهر - مروج الذهب ٣/٣٣٤ ، شذرات الذهب ١/٣٧١-٣٧٤ ، الأعلام ٧/٣٢٧.

(٥) نسبها ابن جني، وياقوت، وابن رشيقي، والأستوي لسلم الخاسر . الخصائص ٢/١٦٣ ، ياقوت الحموي ، معجم الأديباء ٣/١٣٨٣، ١٣٨٤ ، العمدة ١/١٨٤، ١٨٥ ، نهاية الراغب ٢٤٠ . وهي في الكتب السابقة مع اختلاف في الروايات بينها . وفي ديوان سلم الخاسر ١٩٢ . وانظر: تصحيح المقاييس ١١٦ .

أرَوَى الْمَدْرُ

كَمْ اعْتَسَرَ

ثُمَّ اقْتَمَرَ

وَكَمْ قَدَرَ

ثُمَّ غَفَرَ

عَدَلَ السَّيْرُ

فَرَعُ مَضْرُ

بَدْرٌ بَدْرٌ

ثُمَّ نَظَرَ

هُوَ الْوَزْرُ

لِمَنْ حَضَرَ

وَالْمَفْتَحَرُ

لِمَنْ غَبَرَ

وروي عن عبدالصمد بن المعدل<sup>(١)</sup> :

قالت جَيْلٌ<sup>(٢)</sup>

شَوْمُ الْعَدَلِ

يَاذَا الْخَجَلِ

<sup>(١)</sup> أبو القاسم عبدالصمد بن المعدل بن غيلان بن الحكم بن البحتري (ت ٢٤٠هـ) من شعراء الدولة العباسية . كان كثير المهجاء .  
- سمط اللآلي ١ / ٣٢٥-٣٢٦ ، ابن شاکر ، فوات الوفيات ١ / ٥٧٥-٥٧٦ ، الأعلام ٤ / ١١١ .  
<sup>(٢)</sup> ديوان عبدالصمد بن المعدل ١٦٢ . وتروى (جَيْل) مكان (جَيْل) وهي في الجامع ٧٢ ، الخصائص ٢ / ٢٦٤ ، المفتاح ٥٤٤ ،  
العيون الغامرة ١٨٩ . وانظر : لتجميع القياس ١١٦ -

هذا الرَّجُلُ

لما احتفل

أهدى بصل

وقال آخر - أنشده أحمد وأبو الحسن <sup>(١)</sup> العروضي :-

طَيْفٌ أَلْمُ <sup>(٢)</sup>

بذِي سَلْمٍ

مِنَ الْخَيْمِ

بَعْدَ الْعَتَمِ

يَطْوِي الْأَكْمَ

جَادَ بَعْمِ

يَشْفِي السَّقَمِ

وَمُلْتَزَمِ

فِيهِ هُضَمِ

إِذَا يُضَمِ

أَحْمَدُ شَمِ

بِالْمَعْتَصَمِ

قال فيه : " وبنى عليه بعض العصريين - وهو جاهل بالعروض - وقال في جملة

الأبيات :

<sup>(١)</sup> كذا في (ل) و(أ) ولعل المقصود أبو الحسن أحمد العروضي والأبيات في كتابه وإلا فلم أجد ترجمة لأحمد غيره ولعل العبارة (أنشده أبو الحسن أحمد العروضي) . وانظر : تجميع المقاييس ١١٦-١١٧ .

<sup>(٢)</sup> نسبها ابن رشيق إلى علي بن يحيى أو يحيى بن علي المنجم . وقد وردت أبياتها متفرقة مع بعض الاختلاف في كل من : الجامع ٧١ ، الخصائص ٢٦٣/٢ ، عروض الورقة ٧٥ ، العمدة ١٨٤/١ ، المعيار ٥٨ .

## ملاح نجم<sup>(١)</sup>

فجاء بالجزء على مستفعلان وحقه مستفعلن . وقد قال أبو بكر بن دريد<sup>(٢)</sup> أبياتاً جعل في كل ستة عشر جزء منه قافية . وهو :

رَبِّ أَخٍ كُنْتُ لَهُ مَغْتَبِطاً ، أَشَدُّ كَفِّي بُعْرَى صُحْبَتِهِ تَمْسُكاً مِنِّي بِالـ  
وَدٍّ وَلَا أَعْهَدُهُ يَغَيِّرُ الْوَدَّ وَلَا يَحُولُ عَنْهُ أَبَداً مَا ضَمَّ رُوحِي جَسَدِي<sup>(٣)</sup> .  
فانقلبَ الدهرُ بهِ ، فرُمْتُ أَنْ أَصْلِحَ مَا أَفْسَدَ ، فاستصعبَ أَنْ يَأْتِيَ طَوْعاً ، فتأنَّشُ  
يَتُ أَرْجِيهِ ، فلَمَّا لَجَّ فِي الْغَيِّ إِبَاءً ، ومضى مرتبكاً ، غسَلْتُ إِذْ ذَاكَ يَدِي  
منه ولم آس على مافات منه ، فإذا لَجَّ بِكَ الْأَمْرُ الَّذِي تَطْلُبُهُ فَخَلَّ عَنْـ  
ـه وتأتى غيره ولا تلج فيه تلتقى تعباً ، وجانب الغي وأهل الفند  
فاصبر على نائبة فاجأك الدهر بها فالصبر أولى بذوي اللب وأخرى بهم  
فقلَّ مَنْ صَابَرَ مَا فَاجَأَهُ الدَّهْرُ بِهِ إِلَّا سَيْلَقِي فَرَجاً فِي يَوْمِهِ أَوْ فِي الْغَدِ  
فهذه أربعة وستون جزءاً ، جعلها أربعة أبيات ، وهي غاية البعد عن الطبع ، وحمله  
على النثر متعين .

وكتب بعضهم إلى صاحب مستدعياً وزنه ، فكتب صاحب<sup>(٤)</sup> إليه

[٦٣و] على هذا الوزن والقافية :-

(١) لم أعر عليه .

(٢) أبو بكر بن الحسن بن دريد الأزدي ( ٢٢٣ - ٣٢١هـ ) من أهل البصرة . أخذ عن أبي حاتم السجستاني والرياشي . وكان يقال :  
"أبن دريد أشعر العلماء ، وأعلم الشعراء" . وكان مقدماً في حفظ اللغة ، والأنساب ، والأشعار . له شعر كثير من كتبه : "الجمهرة"  
"الاشتقاق" ، "غريب القرآن" - إنباه الرواة ٩٢/٣ - ١٠٠ ، مرآة الجنان ٢/٢٨٢ - ٢٨٤ - بغية الوعاة ٢/٧٦ - ٨١ ، الأعلام  
٨٠/١ .

(٣) ليست في "ديوان ابن دريد" والأول في العيون الغامزة ١٨ ، مع اختلاف في الرواية ، ووردا على أنهما بيتان بدون قافية . وقد  
أشرت لنهاية كل تفعيله تبعاً للناسخ . وانظر : تصحيح المعيار ١١٧ ، معيار النظم ٥٠٠ .  
(٤) لم أعر عليه ، وقد أشرت إلى نهاية كل تفعيله تبعاً للناسخ .



وأنشد الدومي <sup>(١)</sup> مريعه :

إنَّ الذي قال لي غيرُ صدوقٍ يافتى <sup>(٢)</sup>

يخرج منه بزيادة الهاء في (لي) ، فيصير (ليه) .

وأنشد أيضاً في منهوكه بخزم (يا) :

يا نجاح لا تحتبسَنَّ .

تقطيعه : مفاعلن مُفتعلنٌ .

<sup>(١)</sup> في (أ) (هن)

<sup>(٢)</sup> تقطيعه :

أنتلذّي ، قَالِيَةٌ	غير صدو، قنِافِي .
مستفعلن ، مُفتعلنٌ	مُفتعلن ، مستفعلن .
سالم ، مطوي	مطوي ، سالم .



## [ بحر الرمل ]

قال :

وَلِلرَّمْلِ آسِدِسْ ( فَاعِلَاتُنْ ) كَذَا آسِدِسُنْ      ضُرُوبٌ عُرُوضِيهِ مِنْ آرْمَلُ أَي : اخْفِلا  
فَأُولَاهُمَا أَحَدِفْهَآ وَأُضْرِبْهَآ آثَلِثُنْ      فَتَمَّمْ كَذَا آقْصُرْ مُزِدِفًا ثَمَّ شُوكِلَا  
فَقُلْ مِثْلُ تَمَّمْ ( أَبْلِغْ ) آقْصُرْهَ ( قَالَتْ أَلْ )      مُشَاكِلُ قَيْدٍ فِي الْأَعَمِّ لَدِي الْمَلَا

أقول :- بحر الرمل فاعلاتن ست مرات . سمي به ؛ لأن الرَّمْل نوع من الغناء ، وهو يقع في هذا الوزن ؛ أو لأن في التكلم بأجزائه سرعةً لتلاقي السببين الخفيفين في آخر كل جزء وأول كل جزء بعده . من الرَّمْل ، وهو الهرولة ، يقال : رَمَلْتُ بين الصفا والمروة أَرْمُلُ رَمَلًا وَرَمَلَانًا .- من باب طلب- أي: هرولت . أو أُخِذَ من رَمَلِ الحَصِيرِ وهو نسجه ، لدخول الأوتاد فيه بين الأسباب كالحصير الذي نُظِمَ بالسِّيُورِ . ولسم السيور الرَّمْلُ . وقال [ ٦٣ظ ] البارقي: <sup>٦٦</sup>سُمِّيَ به من رَمَلانِ البعير وهو إجفاله ، أي : إسرعه . كأنه لما جاء فاعلاتن وتتابع شَبَّه بتتابع السَّيْرِ . وإليه مال الناظم بقوله : ( أي اجفلا) .

وما جاء عن العرب تام الحروف ، بل بنقصان الحرفين ؛ إذ التزموا الحذف في عروضه ، بل تام الأجزاء . وما أنشد في تمامه :-

ما لقلبي لا يُبالي ما يلاقي      في سُليمي لا ولا يُعطي القيادة<sup>(١)</sup>  
وما أنشده الزمخشري :

آنساتُ ناعماتُ في خدورٍ      قاتلاتُ بالعيونِ الفاتراتِ<sup>(٢)</sup>

<sup>(١)</sup> ورد في البارغ ١٦٣

<sup>(٢)</sup> ورد في القسطاس ٥٦ .

وفي بعض نسخ "القسطاس" (فاتكات) بدل قوله (قاتلات) ، وكذا ما أنشده  
التبريزي :-

يا خليلي اعذراني إنني من حُبِّ سلمى في اكتتابٍ وانتحابٍ<sup>(١)</sup>

كلها مصنوع :- وما أنشده صاحب :

أبلغ النعمان عني مألُكاتٍ أنه قد طال حبسي وانتظاري<sup>(٢)</sup>

تغيير لبيت عدي بن زيد<sup>(٣)</sup> . وسيأتي :- وأنشد أستاذ المقتدر بالله<sup>(٤)</sup> في "عروضه"

لبعض العرب شعراً قيل في حرب عدي بالمدينة أتمَّ فيها عروض الرمل . أوله :-

إن ليالي طال والليل قصيرُ طال حتى كاد صبحٌ لا ينيرُ<sup>(٥)</sup>

ذُكر أيام عرتنا منكراتٍ حدت فيهما أمورٌ فأمرُ

زاد فيها الغي جهلاً إذ ترامى والذي يأمرُ بالحلمٍ دحيرُ

لقحت حربٌ عدي عن خيال<sup>(٦)</sup> فرحى حربهم اليوم تدورُ

واستعمل المتنبي عروض الرمل سالمة في قصيدة يمدح بدر بن عمار<sup>(٧)</sup> أولها<sup>(٨)</sup> :

إنما بدرٌ بنُ عمارٍ سحابٌ هطلٌ فيه ثوابٌ وعقابٌ

إنما بدرٌ رزايا وعطايا ومنايا وطعانٌ وضرابٌ

<sup>(١)</sup> ورد في عروض ابن جني ١١٦ ، الكافي ٩١ ، العيون الغامرة ١٩٠ .

<sup>(٢)</sup> البيت في الإقناع ٥٠ . وروايت (مالكاً) .

<sup>(٣)</sup> عدي بن زيد بن حماد العبدي (ت ٣٥٥ ق. هـ) شاعر جاهلي ، فصيح ، نصراني ، قروي . للعلماء على شعره مأخذ . أحاد الفارسية والعربية . وهو أول من كتب بالعربية في إيوان كسرى ، فكان كاتبه ثم قتله النعمان بن المنذر ، فاحتال ابنه زيد ضد النعمان ، فقتله كسرى . فكان سبب موقعة ذي قار . المعارف ٦٤٩ - ٦٥٠ ، شرح يشوه المغني ٦٥٨/٢ - ٦٥٩ ، الخزانة ١٨٤٠/١ - ١٨٦ ، الأعلام ٢٢٠/٤ .

<sup>(٤)</sup> هو أبو الحسن أحمد العروضي وقد تقدمت ترجمته .

<sup>(٥)</sup> لحمد بن إياس الليثي في عمر بن الخطاب . و الأبيات في الجامع ٦١ ، القفطي ، المحمدون من الشعراء ٢٠ . والأول والثاني في البارخ ١٦٢ ، و المعيار ٦٢ .

<sup>(٦)</sup> في (أ) (جبال) وكذا في الجامع ٦١ .

<sup>(٧)</sup> بدر بن عمار الأسدي الطبرستاني من القواد المعروفين . ديوان المتنبي ٨٦/٢ .

<sup>(٨)</sup> ديوان المتنبي ٢٦١/١

وهي تسعة أبيات عروضها كلها فاعلاتن سالمة.

### [ أَعَارِيضُهُ وَضُرُوبُهُ ]

وله عروضان . وستة أُضرب فاعروض الأولى محذوفة ووزنها فاعلن . ولها ثلاثة أضرب :- الأول : متمم وزنه فاعلاتن . قال البارقي والزمخشري : إن المتمم كل ضرب جاء على أصله ، وعروضه ناقصة عنه بحرفين ، فهو زائد على اعتدال بيته بسبب حذف سبب خفيف من عروضه ، لأن الزيادة نوعان ، زيادة تلحق جزء الضرب بأصله ، وهي هذه ، وزيادة تخرجه عن [ ٦٤ و ] أصله ، وهي الإزالة ، والترفيل ، والتسبيغ . وإلى هذا ذهب الناظم . وقال صاحب "الكامل" : الجزء إذا لم يأت إلا منقوصاً ، فإذا رُدَّ إلى أصله بالتصريح سمي متمماً كفاعلاتن في عروض الرمل ؛ فإنها لم تجيء إلا محذوفة . فإذا جاءت صحيحة بالتصريح يسمى متمماً .  
والضرب الثاني : مقصور على فاعلان . مردفاً لالتقاء الساكنين .  
والثالث : مُشاكل ، أي : مماثل للعروض ، فهو فاعلن محذوف أيضاً . (و شوكل) مجهول شاكل ، أي : شابه .

بيت الضرب المتمم :

مثل سَحَقِ الْبُرْدِ عَفَى بَعْدَكَ الْقَطْرُ مَغْنَاهُ وَتَأْوِيْبُ الشَّمَالِ<sup>(١)</sup>

مصرعه :-

قل لمن يُمسي وَيُضحى في مِطالِ جُدْ لمن أضحى لديكم في حَبَالِ<sup>(٢)</sup>

بيت القصر لعدي بن زيد :

(١) لعبيد بن الأبرص . ديوان عبيد بن الأبرص : ١٢٠ .

(٢) ورد في الكافي ٨٥ وهو فيه مقيد .

أبلغ النعمان عني مألماً أنه قد طال حبسي وانتظار<sup>(١)</sup>

مصرعه :

إن لي لي طال والليل قصير طال حتى كاد صبح لا ينير

بيت المحذوف وهو المشاكل لامري: القيس :

قالت الخنساء لما جنتها شاب بعدي رأس هذا واشتهب<sup>(٢)</sup>

مقفاه :-

أصحوت اليوم أم شاقتك هز ومن الحب جنون مستعر<sup>(٣)</sup>

قوله : ( قيّد في الأعم لدى الملا ) أي: الفضلاء الأشراف . أراد أن هذا

الضرب في الأعم لدى العلماء لم يجيء مطلقاً بل مقيداً ، وهو الذي حرف رويّه

ساكن كما في شعر امريّ القيس . وقد جاء مطلقاً ، وهو الذي حرف رويّه متحرك

كقول الآخر أنشده الميداني: <sup>(٤)</sup>

شرّ يومئها وأشقاء لها ركبت عنزٌ بحدجٍ جملاً<sup>(٥)</sup>

(و) عنز اسم امرأة .

(١) ورد في ديوان عدي بن زيد ٩٣ مطلقاً، ويروى مقيداً وانظر: الشعر والشعراء ٢٢٩/١، الأغاني ٢٤/٢، الإقناع ٤٥، عروض ابن جني ١١١، عروض الورقة ٨٠، رسالة الصاهل ٦٨٧، الكافي ٨٤، البارغ ١٥٨، القسطاس ١٠٣، نهاية الراغب ٢٤٨، العيون الغامزة ١٩١، معاهد التنصيص ٣١٩/١.

(٢) ديوان امريّ القيس ٢٩٣.

(٣) لطفة بن العبد. ديوان لطفة ( طبعة المكتبة الثقافية ) ٥٠.

(٤) أحمد بن محمد بن أحمد الميداني (ت ٥١٨ هـ) إمام أهل الأدب في عصره نحوي ، لغوي اختص بصحبة الإمام الواحدي . من كتبه الأمثال ، شرح المفضليات ، السامي في الأسماء - إنباه الرواة ١٥٦/١ - ١٥٩ ، بغية الوعاة ٣٥٧-٣٥٦/١ ، الأعلام ٢١٤/١.

(٥) ورد في العقد ٢/٢٨٠ ، مجمع الأمثال ٣٥٩/١ ، اللسان ( حدج ) ٢/٢٣٠ ، شرح التذييل ٩٢/٣

واعلم أن التبريزي<sup>(١)</sup>، و الزمخشري، وأبا العز الخراساني، وابن الحاجب كلهم قيّدوا البيت الأول، فقالوا ( الشمال ) بسكون اللام . وأطلقوا البيت الثاني فقالوا : ( انتظاري ) . وقال الزجاج: > هذه الأضرب الثلاثة المذكورة يجوز إطلاق مقيدها ، والضروب الباقية وهي ستون ضرباً لا يجوز إطلاق مقيدها . <

وابن عبدالعزيز جعل أول الأعراب المخبونة وضربها سالم . وأنشد :-

قالت الخنساء لي حين رأتنني شابٌ بعدي رأسٌ سعدٍ يَاهُذِيمُ<sup>(٢)</sup>

وجعل العروض المحذوفة الثانية وضربها سالم . ومثّل ب ( أبلغ النعمان ) مطلق الروي . ثم أثبت بعد التام ضرباً ثالثاً مخبوناً عروضه [ مخبونة ]<sup>(٣)</sup> وهو: [ ٦٤ظ ] .

قالت الخنساء لي حين رأتنني قد بدا الشيبُ بسعدٍ وعلاه

ثم أثبت بعده الضرب الذي ذكره الناظم رابعاً ، والثالث خامساً . ثم أثبت ضرباً آخر مخبوناً عروضه مثلولة : أي محذوفة مخبونة . وهو:

قالت الخنساء لما نزلتُ شابٌ بعدي رأسٌ هذا وتغيّر

وأثبت بعده ضرباً سابعاً مثلولاً وعروضه مخبونة ، وهو :

قالت الخنساء لي حين رأتنني بدأ الشيبُ برأسي فبدا

وأثبت بعده ضرباً آخر مثلولاً عروضه مثلولة ، وهو :

قالت الخنساء لما نزلتُ شابٌ بعدي رأسٌ هذا فلمع

(١) جاء الشاهد المذكور مطلقاً في «كافي التبريزي» . الكافي ٨٣، أما بيت عدي، فقد جاء مطلقاً في الكافي ٨٤ .

(٢) هو وما بعده من أبيات تغيير بيت امرئ القيس السابق . ولم أعر عليها فيما بين يدي من كتب العروض .

(٣) ساقطة من (ل) و(أ) .

قال :

وَالْآخَرَى اجْزَانُ وَالْأَضْرَبُ اثْلَثُ مُسَبِّغٌ  
ك ( لَان ) وَشِبْهُهُ ( مَقْفَرَاتٌ ) وَثَالِثٌ  
مَعَ الرَّدْفِ زَادُوا سَاكِنًا لِيُطَوَّلَا  
أَعِلَّ بِحَذْفِ ( مَايَا ) الْكُلُّ قَلَلَا  
كَثِيرًا عَنِ الزَّجَاجِ ( بُوَس ) وَأَوَّلَا

أقول : العروض الثانية : مجزوءة سالمة . ولها ثلاثة أضرب : الأول :

مَسْبِغٌ فَاعِلِيَّانٌ . والتسبيغ : زيادة ساكن على السبب الخفيف في الرمل

خاصة ، وذلك الجزء المسبِّغ . سمي به ؛ لزيادة حرف على تمامه . وإنما جيء على

وزن مفعَّل لوفور شيوعه ؛ لأن فاعلاتن تاماً سابغ فإذا زيد على السابغ فهو

مَسْبِغٌ . كما يقال فاضل لذي الفضل ، وإذا كثر وزاد فضله قيل مفضَّل . وهو

كالمذال . إلا أن هذه زيادة حرف ساكن على سبب خفيف ، وذلك على وتد

مجموع .

قوله ( مع الردف ) أي : التسبيغ زيادة ساكن مقارناً معه ردف ، قوله :

( زادوا ساكناً ليُطَوَّلَا ) إشارة إلى التسبيغ وقيل زيدت النون ، وأبدل من الأولى

ألف . وهو ضعيف لزيادة التغير .

وبيته :

لَانَ حَتَّى لَوْ مَشَى الذَّرُّ عَلَيْهِ كَادَ يَدْمِيهِ<sup>(١)</sup>

الذَّرُّ جمع ذَرَّةٍ . وهي النمل الصغير

مصرَّعه :-

(١) لبعض أهل المدينة . المراد ، القوافي ٦ ، الجامع ١٣٩ ، العقد ٢٧٣/٦ ، الكافي ٨٦ ، العيون الغامرة ١٩٢ .

حُمِلت للبينِ أظعانُ فدموعُ العينِ تَهْتانُ<sup>(١)</sup>

الضرب الثاني: مثلها . وهو خامس الأصل ، وهو فاعلاتن .

بيته :

مَقْفَرَاتٌ دَارِسَاتٌ      مِثْلُ آيَاتِ الزَّبُورِ<sup>(٢)</sup>

مصرعه :

أُسْقِنِي وَاللَّيْلُ دَاجٌ      [قَبْلُ]<sup>(٣)</sup> تَغْرِيدِ الدَّجَاجِ<sup>(٤)</sup> [و٦٥]

هذا الترتيب لأكثرهم . والزمخشري أخر المسبغ<sup>(٥)</sup> عن هذا الضرب ، وأنشد

بيته :

يا خَلِيلِي ازْبِعَا واستخْبِرَا رَسْمًا بَعْسَفَانُ<sup>(٦)</sup>

والضرب الثالث منها :- وهو السادس من الأصل - فاعلن محذوفاً . وبيته :

مَا لِمَا قُرَّتْ بِهِ الْعِيَانُ مِنْ هَذَا ثَمَنُ<sup>(٧)</sup>

مصرعه :

أَيُّهَا الْقَلْبُ الْقَلِقُ      مِنْ هَوَى سَلْمَى أَفِقُ<sup>(٨)</sup>

(١) ورد في الكافي ٨٦ .

(٢) للناطقة الشيباني . ديوان الناطقة الشيباني ٧٨ .

(٣) في (ل) و(أ) (مثل) وهو تصحيف .

(٤) ديوان أبي نواس ٥٨ .

(٥) ورد الضرب المسبغ في القسطاس أولاً ثم السالم لا كما ذكر المؤلف . القسطاس ١٠٥ ، ١٠٦ .

(٦) ورد في العقد ٢٩٧/٦ ، الإقناع ٤٦ ، عروض ابن جني ١١٢ ، عروض الورقة ٨١ ، الكافي ٨٦ ، البارع ١٥٩ ،

القسطاس ١٠٥ ، نهاية الراغب ٢٥٠ ، العيون الغامزة ١٩١ . ونُسِبَ للخليل بن أحمد .

(٧) قال محقق "الكافي" عن نسختين من المخطوط: أنه يُنسب للخنساء . قال: "وليس في ديوانها" . ولم أعر عليه في «ديوان الخنساء» وقد

ورد في العقد ٢٩٧/٦ ، الإقناع ٤٧ ، عروض ابن جني ١١٣ ، عروض الورقة ٨١ ، الكافي ٨٧ ، البارع ١٦٠ ، القسطاس

١٠٦ ، نهاية الراغب ٢٥١ ، العيون الغامزة ١٩٢ .

(٨) كافي الجديدي ٦٣٤ . تصحيح المعيار ١١٩ .

قال الزجاج : «الضرب المسبغ قليل في أشعارهم ، وكأنه محدث ، والضرب الخامس أقل منه ، والسادس أيضا قليل .» وإلى هذا أشار الناظم بقوله ( الكلُّ ) أي : المجزوء وما بعده ( قُلِّ ) .

وقد أثبت الزجاج وقطرب للمربّع عروضاً أخرى على فاعلن محذوفة ، وضربين لها . فالأول : فاعلن مثلها . وبيته في حرب بكر بن وائل وتغلب :

بؤس للحرب التي تركت قومي سدى

الثاني : فَعْلُنْ محذوف مخبون . وبيته من أبيات «الحماسة» :

ليت شعري ضلّةً أيُّ شئٍ قتلك

وقال بعضهم : فَعْلُنْ هنا زحاف فاعلن ؛ لأنه قد جاء معه في العروض في قوله :

يالبكر لا تنؤوا ليس ذا حين ونى

دارت الحرب رحي فادفعوها برحي

بؤس للحرب التي تركت قومي سدى

فإن عروض البيت الثاني وضربَي البيتين الأولين فَعْلُنْ ، وعروض الأول والثالث وضرب الثالث فاعلن . وبعضهم قالوا : هو مربّع المديد ، وقد ذكرنا في المديد هذا البحث . وإلى هذا أشار بقوله في البيت الذي يجيء بعده : ( بشرط مديد ) . ونقل هذا القول الزجاج عن الخليل <sup>(١)</sup> . وهو اختيار الزمخشري :

وبنى بعض المحدثين للمربّع ضرباً على فاعلان ، فقال :

سَلَبَ الغمضُ فَبَانُ عن جفوني غُصْنُ بَانُ <sup>(٢)</sup>

ولا يمتنع ذلك في القياس . ولكنه لم يرد عن العرب .

(١) جاء في «القسطنطين» عند حديثه عن مربع المديد : «جاء لأهل الجاهلية عليه غير شعر إلا أن الخليل أغفله» . وفي هامش القسطنطين عن حاشية الأصل : «قلت : فيه نظر ... الخليل رحمة الله . جعل الكل بيتاً واحداً مثنواً . القسطنطين ٧٧ .

(٢) تصحيح المعنى س ١١٩



## [زحاف الرمل]

قال

بِشَطْرِ مَدِيدٍ زَحْفُهُ بِالْمَدِيدِ قِسْ      وَلَا تَكُ فِيهِ عَنِّ عِقَابٍ مُغْفَلًا [٦٥ظ]  
 نَعْمَ هَا هُنَا مَقْصُورُهُ أَخْبِنُ لِكُثْرَةِ      وَمَحْذُوفُهُ أَيْضًا فَمَا اللَّبْسُ مُقْبِلًا  
 فَقُلْ (وَإِذَا) لِلْخَبْنِ لَيْسَ لِكَفِّهِ      كَذَا (إِنَّ سَعْدًا) أَوْرُدُوهُ لِيَشْكُلَا

أقول: زحافه كزحاف المديد؛ فيجوز في كل فاعلاتن الخين، لاعتماده على الوجد بعده، والكف، لاعتماده على السبب بعده، والشكل إلا في الذي يقع في ضربي الأول والخامس، لامتناع أن يكون آخر البيت متحركاً.

والمعاقبة قائمة بين الكف وخبين ما يليه كما في المديد، وكذا بين الخبن وكف ما قبله، فيقع فيه الصدر، والعجز، والطرفان، والعري كما في المديد. ويقع الطرفان هنا في غير الابتداء أيضاً، بخلاف المديد، لأنه لا يقع فيه إلا في الابتداء. مثلًا إذا وقع هكذا: (فاعلاتن فعلات فاعلن) ففعلات خبن لأجل سلامة ما قبله من الكف، وكف لأجل سلامة ما بعده من الخبن، وخبين<sup>(١)</sup> فاعلاتن الأولى حسن، لأنه ليس قبلها ما يعاقبه.

ويجوز هنا خبن فاعلاتن المقصور؛ لكثرة مجيء الرمل في أشعارهم، بخلاف المديد لقلته. وهو الذي أشار إليه بقوله: (لكثرة). وكذا يجوز خبن فاعلن المحذوف في العروض والضرب، لعدم التباسه هاهنا؛ لأنه ما وقع في هذا البحر فعلن في عروضه وضربه. وإلى هذا أشار بقوله: (فما اللبس مقبلاً). ولا يجوز

(١) في (أ) وخبين

التشعيث - ها هنا - لأدائه إلى توالي أسباب خمسة ، ولا في المديد لتوالي أسباب أربعة . وذكر الدومي أنه يجوز، وأنشد :

في ديارِ الحيِّ آثا      رُ لِقومِ ماتُوا<sup>(١)</sup>  
ومضوا يالهِفَ نفسي      لأناسٍ قد فاتوا

قوله ( مِنْ مَاتُوا ) و ( قَدْ فَاتُوا ) مفعولن مشعّث . ومعنى التشعيث سيجيء .  
بيت الخين :

وإذا رايَةٌ مجدٍ رُفِعَتْ      نهضُ الصَّلْتِ إليها فَحَواها<sup>(٢)</sup>

بيت الكف :-

ليسَ كلُّ مَنْ أرادَ حاجةً      ثمَّ جدَّ في طلبها قضاها<sup>(٣)</sup>

بيت الشكل :

إنَّ سعداً بطلٌ ممارِسٌ      صابِرٌ محتسِبٌ لما أصابه<sup>(٤)</sup>

قوله: ( إنَّ سعداً أوردوه ) مع أن فيه إشارة إلى بيت الشكل متضمن لطيفة، وهي قوله

أوردَها سعدٌ وسعدٌ مشتمِلٌ<sup>(٥)</sup>

ما هكذا تُوردُ ياسعدُ الإبلَ

هذا ما يتعلّق بالنظم .

(١) لم أعثر عليهما .

(٢) ورد في العقد ٢٩٦/٦، الإقناع ٤٨، عروض ابن جني ١١٤، الكافي ٨٧، البارع ١٦٠، القسطاس ١٠٤، نهاية الراغب ٢٥٣، العيون الغامزة ١٩٣ .

(٣) ورد في العقد ٢٩٦/٦، الإقناع ٤٨، عروض ابن جني ١١٤، عروض الورقة ٨٠، الكافي ٥٨، البارع ١٦١، القسطاس ١٠٥، نهاية الراغب ٢٥٣، العيون الغامزة ١٩٣ .

(٤) ورد في العقد ٢٩٦/٦، الإقناع ٤٩، الكافي ٨٨، القسطاس ١٠٥، العيون الغامزة ١٩٣ .

(٥) لمالك بن زيد مناة، وقيل لزوجه النوار . ورد في طبقات ابن سلام ٣٠/١، مجمع الأمثال ٣٦٤/٢، اللسان (شرع) ١٧٥/٨ .

بيت مخبون المقصور : [ ٦٦ و ]

أَقْصَدْتُ كَسْرِي وَأُضْحَى قَيْصِرُ مُغْلَقًا مِنْ دُونِهِ بَابُ حَدِيدٍ<sup>(١)</sup>

بيت مخبون المربّع :

سَوْفَ أَحْيَا عِنْدَ رَبِّ بَثْنَائِي وَامْتِدَاحِي<sup>(٢)</sup>

بيت مكفوفه :-

حَالَتِ السَّمَاءُ بَيْنَنَا وَبَيْنَ الْمَسْجِدِ<sup>(٣)</sup>

بيت مخبون المسبغ :

وَاضْحَاتُ فَارِسِيَا تِ وَأُدْمُ عَرَبِيَّاتٍ<sup>(٤)</sup>

كله أنشده الزمخشري.

فإذا ورد بيت من الرمل فإن كان من المسدس فأوله، وثانيه، ورابعه، وخامسه إما فاعلاتن، أو فَعِلَاتُنْ، أو فاعلاتُ ، أو فَعِلَاتُ . وثالثه إما فاعلن، أو فَعِلُنْ . وسادسه إن كان من الضرب الأول فهو إما فاعلاتن ، أو فَعِلَاتُنْ . وإن كان من الثاني فهو إما فاعلان، أو فَعِلَانُ . وإن كان من الثالث فهو إما فاعلن ، أو فَعِلُنْ . وإن كان من المربّع فأوله ، وثانيه، وثالثه كأول المسدس . وضربه إن كان من المعرّى فهو كالضرب الأول . وإن كان من المسبغ فهو إما فاعليان، أو فَعِلِيَّانُ . وإن كان من المحذوف فهو كالثالث . هذا مع مراعاة المعاقبة في جميع ذلك .

<sup>(١)</sup> ورد في الإقناع ٤٩ ، عروض ابن جني ١١٥ ، عروض الورقة ٨١ ، الكافي ٨٩ ، القسطاس ١٠٥ ، العيون الغامرة ١٩٣ .

<sup>(٢)</sup> ورد في الجامع ١٣٩

<sup>(٣)</sup> ورد في الكافي ٩٠ ، القسطاس ١٠٦ .

<sup>(٤)</sup> ورد في العقد ٢٩٧/٦ ، الإقناع ٤٩ ، عروض ابن جني ١١٥ ، عروض الورقة ٨١ ، الكافي ٩٠ ، القسطاس ١٠٦ ، العيون الغامرة ١٩٣ .

وأقصر بيت من الرمل يكون على اثنين وعشرين حرفاً، كقول بعض

العروضيين :

أَقْتَلْتُ مُسْتَهَامًا      فَعَلَيْكَ وَزْرُهُ<sup>(١)</sup>

تقطيعه :

فَعِلَاتُ فَاعِلَاتِن      فَعِلَاتُ فَاعِلِن

معاياته

أُنشِد:

وَقَعَ الْحَمَارُ فِي الطَّيْنِ وَكَبَّرَ الْمَسَاكِينُ<sup>(٢)</sup>

هذا يُخْرَجُ مِنَ الْمَسْبَغِ مِنْ غَيْرِ تَغْيِيرٍ . . .

تقطيعه :

فَعِلَاتُ فَاعِلَاتِن      فَعِلَاتُ فَاعِلِيَانُ

رَأْسُهُدْ غَيْرُهُ :

إِنَّ لِبَنَاتِ أَحْمَدَ يَوْمَ الطَّفِّ أَسْوَةً فِيهِ

هذا يُخْرَجُ مِنَ الْمَسْبَغِ الْمَرْبَعِ بِإِسْقَاطِ ( إِنَّ ) مِنْ صَدْرِ الْبَيْتِ ، فَإِنَّهُ خُزِمَ بِهِ ، وَبِصَرْفِ

( أَحْمَدِ ) ، وَبِجَمْعِ ( الطَّفِّ ) عَلَى طُفُوفٍ ، فَيَصِيرُ لَفْظُهُ هَكَذَا :

(١) رُنْصِيحِ الْمَقْيَاسِ ١٤٠ . . . انْظُرْ فِيهَا مَعَايَا تَصْمِيمِ الْمَقْيَاسِ ١٤٠ .

(٢) كَأَنَّالِي :-

رَفَعَلِحْ ،	مَارُ فِطْطِي	بِنُوكِبِّ ،	رَلْسَاكِينُ .
فَعِلَاتُ ،	فَاعِلَاتِن	فَعِلَاتُ ،	فَاعِلِيَانُ .
مَشْكُولُ ،	سَالِم	مَشْكُولُ ،	مَسْبَغُ .

لبناتِ أحمدِ يو م الطُفوفِ أسوهُ فيه<sup>(١)</sup>

وتقطيعه :-

فَعِلَاتُ فاعلاتن فاعلاتُ فاعليان .

وأنشد آخر :-

أتظنني سلوتُ زينب عن العشق<sup>(٢)</sup>

هذا يُخرَج من سادس الرمل ، بصرف ( زينب ) ، وبأن تضع (العشق) موضع

(العشق) فإنها لغة فيه . قال رؤبة :-

فَعَفَّ عن أسرارها بعد العسُق<sup>(٣)</sup>

ولم يُضعها بين فُركٍ وعشُقٍ [٦٦ظ]

وتقييده، فيصير لفظ البيت هكذا :

أتظنني سلوتُ زينباً عن العشق

وأنشد الدومي :

(١) تقطيعه :-

لبناتِ ، أحمدِ نيو	مططوف ، أسوتن فيه .
فَعِلَاتُ ، فاعلاتن	فاعلاتُ ، فاعليان .
مشكول ، سالم	مكفوف ، مسيغ .
والطفُ موضع بالكوفه .	الصحاح (طفف) ١٣٩٥/٤ .

(٢) تقطيعه :-

أتظنني ، نيبِلوتُ	زينبُ ، نالعشُق .
فَعِلَاتُ ، فاعلاتُ	فاعلاتُ ، فاعلن .
مشكول ، مكفوف	مكفوف ، مخذوق .

(٣) ديوان رؤبة ١٠٤ .

ذهب الكرم من ربيعةً ولقد ذهب منهم الحسب<sup>(١)</sup>

يُخْرَجُ من ثالث الرمل بصرف ( ربيعة ) ، فيصير لفظه على صورة التقطيع هكذا :

ذَهَبُكَ ، رُمَيْتُ بِبَيْعَتِنِ ، وَلَقَدْ ذُهِبَ مِنْهُ ، مُلْحَسَبٌ .

هذا آخر الدائرة بعون الله تعالى

(١) تقطيعه :

ذَهَبُكَ ، رُمَيْتُ ، بِبَيْعَتِنِ ، وَلَقَدْ ذُهِبَ مِنْهُ ، مُلْحَسَبٌ .  
فَعِلَاتٌ ، فَعِلَاتٌ ، فاعِلنِ  
مَشْكُولٌ ، مَشْكُولٌ ، مَحذُوفٌ مَشْكُولٌ ، مَشْكُولٌ ، مَحذُوفٌ .

## [تشكيل الدوائر]

اعلم أن كل واحد من هذه الأبحر الثلاثة يخرج بعضها من بعض من ستة مواضع ؛ صحيحها من صحيحها ، ومزاحفها من مزاحفها . مثلاً :- الرجز يخرج من الهزج من ( عيلن ) مفاعيلن . و مفاعيلن فيه ست ، فيخرج منه من ستة مواضع ؛ لأن ( عيلن مَفا ) مستفعلن . وكذا الرمل من ( لُن ) مفاعيلن ، تقول : ( لُن مفاعي ) فاعلاتن . والهزج يخرج من الرجز من ( عِلُن ) مستفعلن ، ومن الرمل من ( علاتن ) . والرجز يخرج من الرمل من ( تُن ) فاعلاتن ، والرمل يخرج من الرجز من ( تُفَعِلُن ) مستفعلن . وهذا ظاهر غاية الظهور .

وقوله : ( وَمَنْ أَمْهَى ) أي : أَحَدٌ . قال الجوهري : أَمْهَيْتُ الْحَدِيدَةَ : أَحَدَدْتُهَا ، وقيل : سقيتها ماءً . والفرس أُجْرِيَتْ وَأَحْمِيَتْهُ . والمَهُوُ السيفُ الرقيق . ( وشبا ) : جمع شَبَاة . وهي حَدُّ طرفِ كل شيء . وُظِي جمعُ ظُبَّة ، أي : طرفُ السهم . و ( زَكِنَه ) أي : عَلِمَه من باب لَبِسُ .

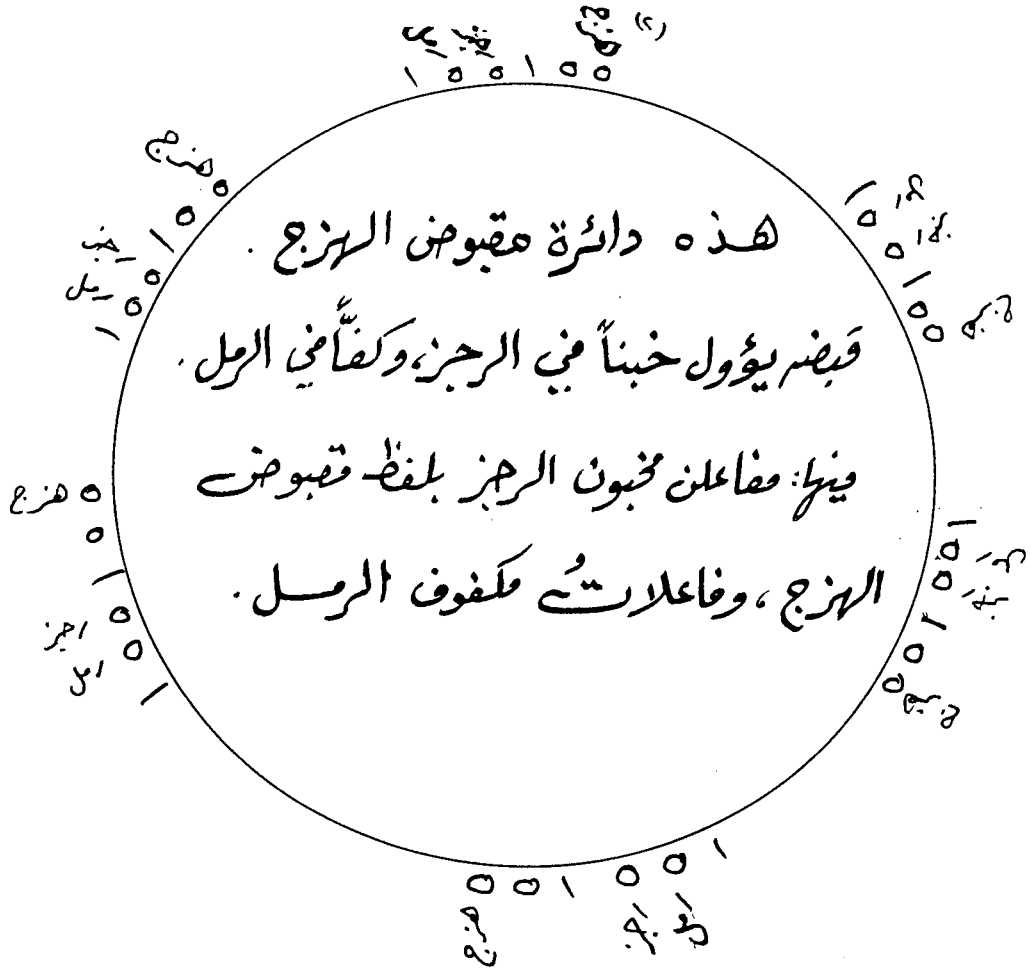
ومن لطائف هذه الدائرة أَنَّ الهزج يخرج من موضعه سواء درت مستقيماً أو على اليسار . والرجز من الجزء الثاني مستقيماً ، والرمل منعكساً . والرمل أيضاً يخرج من الجزء الثالث مستقيماً ، والهزج منعكساً .





والكف والشكل. فمآل قبض الهزج إلى خبن الرجز وكف الرمل ، فوُضِعَ هذا في دائرة . ومآل كفّ الهزج إلى طي الرجز وخبين الرمل ، فوُضِعَ في دائرة أخرى . ومآل خبن الرجز إلى كف الرمل ، فوُضِعَ في دائرة أخرى . ومآل طي الرجز إلى خبن الرمل ، فوضعه في دائرة أخرى . وبحسب ما ذكرناه في الدائرة الأولى تزيد دائرة أخرى ، فتأمل ذلك . ولا حاجة إلى وضعها ؛ لأنك منه تعرفه . ووُضِعَ لأجل شكل جزأي الرمل دائرة خامسة على ما [ ذكره ]<sup>(١)</sup> .

وصورة الدوائر على ما وضعه الناظم هكذا :



(١) في (ل) ( ذكرناه ) والمثبت عن ( أ )

(٢) تحديد بداية كل بحر إضافة من وضعي .



[٦٧ظ]

(١) (٢) تحديد بداية البحور إضافة من وضعي.



قوله في الدائرة الخامسة : ( وذلك في جزأيه الثاني والخامس ) تحقيقه موقوف على مقدمتين :

إحديهما - أن الدوائر المزاحفة تعتبر [ بطريقين ]<sup>(١)</sup> : إحداهما : إعتبار ما يقع في البناء - أي : في الاستعمال ، والثانية ما يقع في أصل البحر .  
والمقدمة الثانية : كأننا<sup>(٢)</sup> قد ذكرناها في المديد . وهي أن الشكل أعم من زحاف الطرفين ، لأن في الطرفين تعتبر المعاقبة مع ما قبله وبعده دون الشكل ، فالشكل حينئذٍ أعم منه .

فإذا عرفت هذا فاعلم أنه إن اعتبرنا الطرفين بحسب ما يقع في الاستعمال فلا يقع إلا في الجزأين اللذين ذكرهما ، لأن في الجزء الأول لا يكون - أعني الطرفين - ؛ لأن ما قبله ليس شيئاً ، ولا في الثالث ، لأنه فاعلن ، ولا في الرابع ؛ لعدم المعاقبة بين خبئه وما قبله ؛ لأن قبله ( عِلْن ) من فاعلن ، ولا في السادس ؛ لأن آخره يجب أن يكون ساكناً ؛ لأنه آخر البيت ، فتعيّن في الجزأين اللذين ذكرهما .  
وأما بحسب ما يقع في أصل البحر ، فيقع في الثاني ، والرابع ، والسادس ، أيضاً ، ولا يقع في غيرها . أما في الجزء الأول ، فلما ذكرناه ، وفي الثالث للمعاقبة ، وفي الخامس للمعاقبة مع الرابع .

وأما الشكل المطلق ، فإن اعتبرنا بحسب ما يقع في الاستعمال فيقع في الجزء الأول ، والخامس لاغير . وإن اعتبرنا بحسب ما يقع في أصل البحر فيقع في الأول ، والثالث ، والخامس ، فيكون قبضاً في الجزء الأول من الهزج ، وثالثه ، وخامسه .  
و[ كفاً ]<sup>(٣)</sup> في بواقيه وبالعكس . وخبناً في الجزء الأول من الرجز ، وثالثه ، وخامسه ، وطياً في بواقيه وبالعكس .

(١) في (ل) ( بطرفين ) وأثبت ما في (أ) لتناسبه مع ما بعده .

(٢) لعلها (كنا)

(٣) في (ل) و(أ) (طياً)

ويقع أيضاً في الثاني، والرابع، والسادس فيؤول [٦٨و] إلى الكف في أول  
الهرج، وثالثه، وخامسه، وقبضاً في البواقي من أجزائه. وبالعكس. وطياً في أول  
الرجز وثالثه وخامسه، وخبناً في البواقي من أجزائه. وبالعكس. ويقع أيضاً في  
الأول، والثالث، والسادس. وفي الأول، والرابع، والسادس. ولا ينفك من هذين  
القسمين الهرج للمعاقبة. وينفك منهما الرجز؛ لأن كَفَّ سادسه وخبن أوله آيلان  
إلى خبل ضرب الرجز. وهو واقع.

فمن أراد أن يضع الدوائر لهذه الأوضاع الأربعة فليضع أربع دوائر. ومن  
أراد أن يقتصر على هذا فالأمر موكول إليه. لأن بعد هذا البيان لا يُحتاج إلى  
شيء آخر.

وعلم من هذا التحقيق أن الناظم أراد بقوله: (وذلك) أي: الشكل لا يقع إلا  
في جزأيه الثاني، والخامس [زحاف]<sup>(١)</sup> الطرفين، إذا اعتُبر بحسب ما يقع في  
الاستعمال، لا بحسب أصل البحر. ووقوع أجزاء الدوائر غير الجزأين على تلك  
الهيئة غير واجب؛ لأن الجزء الأول يجوز فيه الخبن على كل تقدير. وإذا  
اعتبرت علمت جواز ما فيها من السلامة وغيرها، وأن وضع دائرتي الثالثة  
والرابعة غير محتاج إليه؛ لأن من الدائرة الأولى إذا علم أن قبض الهرج آيل إلى  
خبن الرجز، وكف الرمل علم منه أن خبن الرجز آيل إلى كف الرمل. وبالعكس.  
وكذا إذا علم من الدائرة الثانية أن كف الهرج آيل إلى طي الرجز وخبن الرمل علم  
أن طي الرجز آيل إلى خبن الرمل، لكن وضعهما لأجل زيادة التوضيح.

قال: واعلم أنه يمتنع من أخوي الرجز نظير خبله، وقد أشرنا في

الدائرة الأولى إلى مثله

أقول: شرح هذا يُعرف مما أحال عليه. وقد ذكرناه.

(١) إضافة يقتضيها السياق.